إيلان پاپه

التطهير العرقي في فلسطين

"إيلان بابِهْ أشجع مؤرخ إسرائيلي،
وأكثرهم تمسكاً بالمبادئ، وأحدّهم مضاء."

جون بِلْغَر



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

″إذا حل سلام حقيقي في
فلسطين/إسرائيل يوماً ما، فإن
الحيوية الأخلاقية والوضوح الذهني اللذين
يتسم بهما كتاب ′التطهير العرقي في فلسطين′،
سيكونان مساهمتين رئيسيتين في إحلاله.″
أهداف سويف
مؤلفة كتاب *Map of Love* (خريطة الحب)



″ألَّف إيلان بابِهْ كتاباً مدهشاً
ذا أهمية كبرى بالنسبة إلى ماضي
العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية
وحاضرها ومستقبلها.″
ريتشارد فولك
أستاذ القانون الدولي وممارسته،
جامعة برنستون

″هذا كتاب مدهش – إنجاز فذ يجمع بين كل من التأليف الجدير بعالِم،
والوضوح الأخلاقي التوراتي، والتعاطف الإنساني.″
وليد الخالدي
باحث وزميل سابق رفيع المستوى،
مركز الدراسات الشرق الأوسطية، جامعة هارفرد

″نظرات ثاقبة في مأساة تاريخية ذات بعد عالمي، بقلم مؤرخ عبقري.″
جورج غالووي، نائب في مجلس النواب البريطاني

″بحث رائد في سر إسرائيلي مكتوم بحرص، وإنجاز علمي تاريخي يعالج موضوعاً حُرِّم البحث فيه،
بقلم واحد من أبرز المؤرخين الجدد الإسرائيليين.″
غادة الكرمي
مؤلفة كتاب *In Search of Fatima* (البحث عن فاطمة)



إيلان بابه (Ilan Pappe) مؤرخ إسرائيلي، ومحاضر رفيع المستوى في العلوم السياسية في جامعة حيفا. وهو أيضاً المدير الأكاديمي لمعهد غفعات حبيبا لدراسات السلام، ورئيس معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية، في حيفا. وقد ألّف عدة كتب، منها: *A History of Modern Palestine* (تاريخ فلسطين الحديثة)؛ *The Modern Middle East* (الشرق الأوسط الجديد)؛ *The Israel/Palestine Question* (قضية إسرائيل/فلسطين).

الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ هي في نظر الإسرائيليين "حرب الاستقلال"، بينما بالنسبة إلى الفلسطينيين ستظل إلى الأبد "النكبة". فبالإضافة إلى نشوء دولة إسرائيل أدت الحرب إلى واحد من أكبر التهجيرات القسرية في التاريخ الحديث. إذ طُرد نحو مليون نسمة من بيوتهم بقوة السلاح، وارتُكبت مجازر بحق المدنيين، ودُمرت مئات من القرى الفلسطينية عمداً. ومع أن الحقيقة بشأن الطرد الجماعي الهائل شُوِّهت وجرى طمسها بصورة منهجية، فإنه لو كان حدث في القرن الحادي والعشرين لكان سُمِّي "تطهيراً عرقياً".

الأكاديمي البارز إيلان بابه (Ilan Pappe) يدعو إلى اعتراف دولي بهذه المأساة. ويلقي عمله الرائد والمثير للجدل ضوءاً جديداً على أصول الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وتطوراته، ويطرح تساؤلات فشل العالم حتى الآن في طرحها من أجل القصة الحقيقية وراء أحداث ١٩٤٨. وتبرهن رواية بابِهْ، المفعمة بالحيوية، والآتية في الوقت المناسب، والمستندة إلى بحث علمي دقيق اشتمل على تفحص مواد أرشيفية أُفرج عنها مؤخراً، بصورة لا تقبل الجدل أن "الترانسفير" ـ تعبير ملطَّف عن التطهير العرقي ـ كان منذ البداية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيا رُسمت بعناية ودقة، ويكمن في أساس الصراع المستمر إلى الآن في الشرق الأوسط.

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

Al-taṭhīr al-'irqī fī Filasṭīn
Ilan Pappe
Tarjamat: Aḥmad Khalīfah

The Ethnic Cleansing of Palestine
Ilan Pappe
(يصدر هذا الكتاب بالتنسيق مع Oneworld Publication، التي كانت نشرته في أكسفورد/ لندن سنة ٢٠٠٦)

ISBN 978-9953-453-18-7

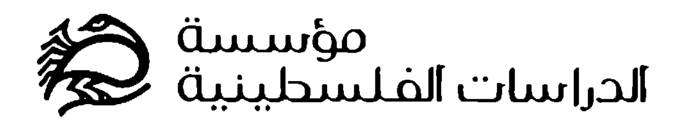
الطبعة الأولى ـ بيروت
تموز/ يوليو ٢٠٠٧

إيلان پاپِه

التطهير العرقي في فلسطين

ترجمة

أحمد خليفة



المحتويات

قائمة الصور والخرائط والجداول XV

شكر وعرفان XVII

مقدمة ١

الفصل الأول: تطهير عرقي «مزعوم»؟ ٩

تعريفات التطهير العرقي ٩

- التعريفات الشعبية ١١

التطهير العرقي كجريمة ١٢

استحضار وقائع التطهير العرقي ١٥

الفصل الثاني: نحو دولة يهودية حصراً ١٩

الدافع الصهيوني الأيديولوجي ١٩

التحضيرات العسكرية ٢٤

ملفات القرى ٢٦

في مواجهة البريطانيين: ١٩٤٥ - ١٩٤٧ .... ٣١

دافيد بن - غوريون: المهندس ٣٢

الفصل الثالث: التقسيم والتدمير: قرار الأمم المتحدة ١٨١ وتداعياته ٣٩

سكان فلسطين ٣٩

خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة ٤١

المواقف العربية والفلسطينية ٤٣

ردة الفعل اليهودية ٤٥

الهيئة الاستشارية تبدأ عملها ٤٦

الفصل الرابع: بلورة الخطة الرئيسية ٤٩
أساليب التطهير ٤٩
- تحديد المكان ٥١
- إيجاد الوسائل ٥٤
- اختيار الوسائل ٥٩
تغير المزاج في الهيئة الاستشارية: من الرد الانتقامي إلى بث الذعر ٦٢
كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧: نشاطات مبكرة ٦٥
كانون الثاني/يناير ١٩٤٨: وداعاً للردود الانتقامية ٧٠
الحلقة الدراسية الطويلة: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ -
٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ .... ٧٢
شباط/فبراير ١٩٤٨: صدمة ورعب ٨٢
آذار/مارس ١٩٤٨: وضع اللمسات الأخيرة على المخطط الرئيسي ٩١

الفصل الخامس: مخطط التطهير العرقي: الخطة دالِتْ ٩٧
عملية نحشون: أول عملية في خطة دالت ٩٨
- دير ياسين ١٠١
تدمير المدن الفلسطينية ١٠٣
- تطهير حيفا من العرب ١٠٤
- صفد التالية ١٠٨
- القدس مدينة أشباح ١٠٩
- عكا وبيسان ١١١
خراب يافا ١١٤
التطهير يستمر ١١٥
- قرية سيرين ١١٧

- جيش الإنقاذ في مرج ابن عامر ١١٨
- عين الزيتون ١٢٣
- إنجاز المهمة في الشرق ١٢٥
الخضوع لقوة متفوقة ١٢٦
ردات فعل العرب ١٢٧
نحو «الحرب الحقيقية» ١٣٥
- المسؤولية البريطانية ١٣٧
- خيانة الأمم المتحدة ١٣٨

الفصل السادس: الحرب المزيفة والحرب الحقيقية على
فلسطين: أيار/مايو ١٩٤٨ .... ١٣٩
أيام التطهير (طيهور) ١٤٣
المجزرة في الطنطورة ١٤٥
الأثر الدموي للواء ١٥٠
حملات انتقامية ١٥٣

الفصل السابع: تصاعد عمليات التطهير: حزيران/يونيو -
أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ ١٧٥
الهدنة الأولى ١٧٧
عملية النخلة ١٨٣
ما بين الهدنتين ١٨٤
- عملية الشرطي ١٨٨
- عملية داني ١٩٤
- عملية ديكل تستمر ١٩٨
الهدنة التي لم تكن هدنة ٢٠١
- انهيار الهدنة الثانية ٢٠٣

الفصل الثامن: إنجاز المهمة: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ - كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ ٢٠٧
عملية حيرام ٢٠٨
- جرائم حرب خلال العملية ٢١١
- عمليات التخلص ممن تبقى ٢١٣
سياسة إسرائيل المعارضة لعودة اللاجئين إلى ديارهم ٢١٥
إمبراطورية مصغرة في طور التكوين ٢١٩
التطهير النهائي للجنوب والشرق ٢٢١
مجزرة الدوايمة ٢٢٣

الفصل التاسع: الاحتلال ووجهه القبيح ٢٢٧
اعتقال لاإنساني ٢٢٨
إساءة المعاملة تحت الاحتلال ٢٣٢
- حصر فلسطينيي حيفا في غيتو ٢٣٥
- الاغتصاب ٢٣٦
اقتسام الغنائم ٢٣٩
تدنيس الأماكن المقدسة ٢٤٤
ترسيخ الاحتلال ٢٤٧
- سرقة الأرض: ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ .... ٢٤٨

الفصل العاشر: محو ذكرى النكبة ٢٥٣
إعادة ابتكار فلسطين ٢٥٣
الاستعمار الافتراضي والصندوق القومي اليهودي ٢٥٥
حدائق الاستجمام التابعة للصندوق القومي اليهودي في إسرائيل ٢٥٧
- غابة بيريا ٢٥٨
- حديقة رامات منشيه ٢٥٩

- تخضير القدس ٢٦٠
- صطاف ٢٦١

الفصل الحادي عشر: إنكار النكبة و«عملية السلام» ٢٦٣
المحاولات الأولى للتوصل إلى سلام ٢٦٥
- نحو سلام أميركي ٢٦٥
استبعاد ١٩٤٨ عن العملية السلمية ٢٦٧
حق العودة ٢٦٩

الفصل الثاني عشر: إسرائيل القلعة ٢٧٧
«المشكلة الديموغرافية» ٢٧٨

خاتمة ٢٨٧
البيت الأخضر ٢٨٧

المصادر ٢٩٣

قائمة بتواريخ مهمة ٣١٧

خرائط ٣٢٧

جداول ٣٣٧

المراجع ٣٤١

فهرست ٣٤٩

قائمة الصور والخرائط والجداول

الصور

١ - جنود الإرغون يجوبون شوارع تل أبيب في عرض للقوة عشية إعلان استقلال دولة إسرائيل ١٥٩
٢ - القوات اليهودية تحتل قرية بالقرب من صفد، ربما هي بيريا ١٦٠
٣ - القوات اليهودية تدخل المالكية ١٦٠
٤ - رجال عرب في سن الجندية يجمعون ويساقون إلى نقطة اعتقال في تل أبيب ١٦١
٥ - البيت الأحمر في تل أبيب، المقر الرئيسي للهاغاناه منذ سنة ١٩٤٧، حيث عقد كثير من اجتماعات الهيئة الاستشارية ١٦١
٦ - نساء وأطفال وشيوخ لاجئون طردوا من بيوتهم. الذكور ما بين سن العاشرة وسن الخمسين كانوا يرسلون إلى معسكرات أسرى الحرب ١٦٢
٧ - التقرير في «نيويورك تايمز»، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٤٨، عن ارتكاب الإرغون وعصابة شتيرن مجزرة دير ياسين ١٦٣
٨ - آلاف من الفلسطينيين يزدحمون على الشاطئ في محاولة للنجاة من القصف العنيف، وكثيرون منهم غرقوا في أثناء محاولة الهروب الجماعي...... ١٦٤ - ١٦٥
٩ - آلاف اللاجئين فروا مشياً ١٦٦
١٠ - قرويون فلسطينيون يحمّلون حوائجهم على شاحنات بعد احتلال القوات اليهودية قريتهم ١٦٧
١١ - أُرغم لاجئون كثيرون على السير مئات الأميال........................ ١٦٧
١٢ - لاجئون فلسطينيون يصعدون إلى قوارب صيد للهروب إلى غزة ومصر في الجنوب، وإلى لبنان في الشمال ١٦٨
١٣ - آلاف [من اليهود] يحتشدون في ميناء حيفا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ للترحيب بوصول ١٥٠٠ مهاجر يهودي، لاجئين من أوروبا ١٦٩

١٤ - قرية إقرت في سنة ١٩٣٥، قبل تدميرها. طُرد سكانها في معظمهم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ ١٧٠
١٥ - هذه الكنيسة المهجورة هي المبنى الوحيد الذي ظل قائماً في قرية إقرت سنة ١٩٩٠ ١٧٠
١٦ - حديقة مبنية على أنقاض قرية الطنطورة، بالقرب من حيفا، التي كانت مسرحاً لمجزرة في سنة ١٩٤٨ ١٧١
١٧ - مقبرة سلمة، وهي ترقد الآن تحت حديقة بالقرب من يافا ١٧١
١٨ - مخيم نهر البارد في شمال لبنان، شتاء سنة ١٩٤٨، واحد من أوائل المخيمات التي أُنشئت لإيواء الفلسطينيين المطرودين ١٧٢ - ١٧٣
١٩ - لاجئ طاعن في السن، مخيم البقعة، الأردن ١٧٤

الخرائط

- مساحة فلسطين التي طالبت بها المنظمة الصهيونية العالمية، ١٩١٩ ٣٢٩
- خطة لجنة بيل لتقسيم فلسطين، ١٩٣٧ ٣٣٠
- خطة لجنة تقسيم فلسطين، الخطة ب، ١٩٣٨ ٣٣١
- خطة لجنة تقسيم فلسطين، الخطة ج، ١٩٣٨ ٣٣٢
- خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، ١٩٤٧ ٣٣٣
- اتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩ ٣٣٤
- القرى والمدن الفلسطينية التي طرد سكانها، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ٣٣٥

الجداول

١ - فلسطين: ملكية الأراضي الفلسطينية واليهودية، بحسب الأقضية، ١٩٤٥ ٣٣٩
٢ - فلسطين: توزع السكان بحسب الأقضية لكل من العرب واليهود، ١٩٤٦ ٣٤٠

شكر وعرفان

على امتداد أعوام، نوقش موضوع هذا الكتاب مع أصدقاء كثيرين، ساهموا كلهم، بطريقة أو بأُخرى، في هذا الكتاب بتشجيعهم ودعمهم. وكثيرون منهم زودوني بوثائق وشهادات وأدلة. ولا أجرؤ، لكثرة عددهم، على وضع قائمة بأسمائهم، لكني أود أن أشكرهم جماعة. المادة العسكرية قام بجمعها أوشري نيتا - آف، وأشكره على ما اتضح في وقت لاحق أنه كان مهمة صعبة جداً، لا لأن المادة كانت غزيرة جداً فحسب، بل أيضاً لأن الجو السياسي كان عكراً.

أوري ديفيس ونور الدين مصالحه وتشارلز سميث قرأوا المخطوطة، وآمل بأن يكون الناتج النهائي عَكَس جهدهم الدؤوب، جزئياً على الأقل. ولا حاجة بي إلى القول إن الناتج صدر عني ولا يتحملون أية مسؤولية عما في النص. ومع ذلك، أنا مدين جداً لهم، وأرغب في أن أشكرهم شكراً جزيلاً على تعاونهم.

وليد الخالدي وأنطون شماس، اللذان قرآ المخطوطة أيضاً، وفّرا الدعم المعنوي والمساندة، الأمر الذي جعل تأليف هذا الكتاب مشروعاً قيّماً وذا معنى، حتى قبل نشره.

صديقي القديم العزيز ديك براغِمان كان، كعهدي به دائماً، إلى جانبي، وقام بعملية التحرير بدقة واجتهاد فائقين. وما كان هذا الكتاب ليكتمل من دونه.

نوفين دوستدار ودراموند موير وكيت كيركباتريك، وقبلهم جميعاً جولييت مابي في دار النشر «عالم واحد» (Oneworld)، أمضوا كثيراً من وقتهم وساعات نومهم على المخطوطة. وآمل بأن يكون الناتج النهائي مكافأة جديرة بجهودهم الجبارة.

زوجتي ريفِتال وولداي آيدو ويوناتان، كالعادة، عانوا كثيراً لأنني لم أختر بلداً بعيداً في زمن بعيد موضوعاً لاختصاصي وهوايتي وهاجسي. وهذا الكتاب

محاولة أُخرى للقول لهم، ولغيرهم، لماذا بلدنا المحبوب مدمَّر، وفاقد الأمل، وممزق بالأحقاد وسفك الدماء.

أخيراً، هذا الكتاب ليس مكرساً رسمياً لأحد، وقد كُتب أولاً وقبل كل شيء من أجل الفلسطينيين، ضحايا التطهير العرقي في سنة ١٩٤٨. وكثيرون منهم أصدقاء ورفاق، وكثيرون غيرهم أجهل أسماءهم، لكن منذ يوم عرفت عن النكبة رافقتني معاناتهم وفقدانهم وآمالهم. وعندما يعودون فقط سأشعر بأن هذا الفصل من النكبة بلغ أخيراً النهاية التي نرجوها، والتي من شأنها أن تتيح لنا جميعاً العيش في سلام وانسجام في فلسطين.

مُقَدِّمَة

البيت الأحمر

نحن لم نبكِ
ساعة الوداع!
فلدينا
لم يكن وقت
ولا دمع
ولم يكن وداع!
نحن لم ندرك
لحظة الوداع
أنه الوداع
فأنّى لنا البكاء؟!

طه محمد علي (١٩٨٨)
لاجئ من قرية صفورية.

أنا أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي.

دافيد بن - غوريون، مخاطباً اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، حزيران/يونيو ١٩٣٨.[١]

«البيت الأحمر» كان من أفضل نماذج البناء في تل أبيب في أعوامها الأولى. كان مصدر فخر للبنائين والحرفيين الذين عملوا على بنائه في العشرينيات من القرن الماضي، وقد جرى تصميمه ليكون المقر الرئيسي لمجلس العمال المحليين. وظل هكذا إلى أن أصبح في أواخر سنة ١٩٤٧ مقر قيادة الهاغاناه، الميليشيا الصهيونية الرئيسية في فلسطين. كان على مسافة قريبة من البحر في شارع اليركون، في الجزء الشمالي من تل أبيب، وشكل إضافة بديعة إلى المدينة «العبرية» الأولى، المنشأة على ساحل البحر الأبيض المتوسط؛ «المدينة البيضاء»، كما كانت الطبقة المثقفة والنخبة المتعلمة من سكانها تسميانها تحبباً. ذلك بأن بياض مبانيها النقي في تلك الأيام،

خلافاً لحالها اليوم، كان يكسب المدينة بأسرها ذاك الألق الساحر الذي اتسمت به مدن موانئ البحر الأبيض المتوسط في تلك الحقبة، وفي بعض الأمكنة الجغرافية. لقد كانت متعة للنظر، وقد امتزجت بانسجام في مبانيها الأساليب المعمارية الفلسطينية المحلية بأساليب الـ bauhaus [طراز بناء ألماني - المترجم] في خليط أُطلقت عليه تسمية Levantine، بمعنى يخلو تقريباً من الإيحاءات السلبية لهذا المصطلح. لقد كان «البيت الأحمر» على شكل مستطيل بسيط، ازدانت واجهته الأمامية بأقواس شكلت إطاراً للمدخل، وسندت شرفات الطبقتين العلويين. أمّا صفة «الأحمر» فقد كانت مستوحاة إمّا من ارتباطه بالحركة العمالية، وإمّا من الصبغة الحمراء الوردية التي كانت تلونه وقت غروب الشمس.(٢) والتفسير الأول أكثر ملاءمة. وقد تواصل اقتران المبنى بالنسخة الصهيونية من الاشتراكية عندما أصبح، في السبعينيات من القرن الماضي، المقر الرئيسي للحركة الكيبوتسية. إن بيوتاً مثله، هي بقايا تاريخية مهمة من مخلفات فترة الانتداب، جعلت اليونسكو في سنة ٢٠٠٣ تصنف تل أبيب موقعاً تراثياً عالمياً.

xii

هذا المبنى لم يعد موجوداً الآن، إذ راح ضحية التطوير، الذي هدم هذا الأثر المعماري ليحول المكان إلى موقف للسيارات مجاور لفندق شيراتون الجديد. كما لم يبق في الشارع الذي كان قائماً فيه أي أثر لـ «المدينة البيضاء»، التي تحولت بالتدريج إلى الحاضرة المترامية الأطراف، الملوثة الهواء، النابضة بالحياة؛ أي تل أبيب الحديثة.

في هذا المبنى، عصر يوم أربعاء بارد، في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨، وضعت مجموعة من أحد عشر رجلاً، مكونة من قادة صهيونيين قدامى وضابطين عسكريين شابين، اللمسات الأخيرة على خطة لتطهير فلسطين عرقياً. وفي مساء اليوم نفسه، أُرسلت الأوامر إلى الوحدات على الأرض بالاستعداد للقيام بطرد منهجي للفلسطينيين من مناطق واسعة في البلد.(٣) وأُرفقت الأوامر بوصف مفصل للأساليب الممكن استخدامها لطرد الناس بالقوة: إثارة رعب واسع النطاق؛ محاصرة وقصف قرى ومراكز سكانية؛ حرق منازل وأملاك وبضائع؛ طرد؛ هدم [بيوت ومنشآت - المترجم]؛ وأخيراً، زرع ألغام وسط الأنقاض لمنع السكان المطرودين من العودة إلى منازلهم. وتم تزويد كل وحدة بقائمة تتضمن أسماء القرى والأحياء المحدَّدة كأهداف لها في الخطة الكبرى المرسومة. وكانت هذه الخطة، التي كان اسمها الرمزي الخطة دالِتْ [الحرف «د» بالعبرية]، هي النسخة الرابعة والنهائية عن خطط أقل جذرية وتفصيلاً عكست المصير الذي كان الصهيونيون يعدونه لفلسطين، وبالتالي لسكانها الأصليين. وقد كانت الخطط الثلاث السابقة تعكس بشكل مبهم تفكير القيادة الصهيونية بالنسبة إلى كيفية التعامل مع تلك الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين القاطنة في الأرض التي كانت الحركة القومية اليهودية تشتهيها لنفسها. أمّا هذه النسخة الرابعة

والأخيرة، فقد بينت ذلك بوضوح، وعلى نحو غير قابل للتأويل: الفلسطينيون يجب أن يَرْحلوا.(٤) وبحسب تعبير سمحا فلابان (Simcha Flapan)، من أوائل المؤرخين الذين أشاروا إلى أهمية هذه الخطة ومغزاها، فإن «الحملة العسكرية ضد العرب، بما في ذلك 'غزو المناطق الريفية وتدميرها'، رُسمت معالمها في خطة دالِتْ التي أعدتها الهاغاناه.»(٥) وكان هدف الخطة، في الواقع، تدمير المناطق الفلسطينية الريفية والحضرية على السواء.

إن هذه الخطة، كما سنحاول أن نوضح في الفصول الأولى من هذا الكتاب، كانت النتيجة الحتمية للنزعة الأيديولوجية الصهيونية التي تطلعت إلى أن تكون فلسطين xiii لليهود حصراً، كما أنها كانت استجابة للتطورات على الأرض في إثر قرار الحكومة البريطانية بإنهاء الانتداب. وأتت الاشتباكات المسلحة مع الميليشيات الفلسطينية المحلية لتوفر السياق والذريعة المثاليين من أجل تجسيد الرؤية الأيديولوجية التي تطلعت إلى فلسطين نقية عرقياً. وكانت السياسة الصهيونية في البداية قائمة على ردات فعل انتقامية على الهجمات الفلسطينية في شباط/فبراير ١٩٤٨، لكنها ما لبثت أن تحولت في آذار/مارس ١٩٤٨ إلى مبادرة لتطهير عرقي للبلد بأكمله.(٦)

بعد أن اتخذ القرار، استغرق تنفيذ المهمة ستة أشهر. ومع اكتمال التنفيذ، كان أكثر من نصف سكان فلسطين الأصليين، أي ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ نسمة، قد اقتُلعوا من أماكن عيشهم، و٥٣١ قرية دُمرت، و١١ حياً مدينياً أُخلي من سكانه. إن هذه الخطة التي تقرر تطبيقها في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨، والأهم من ذلك تنفيذها بطريقة منهجية في الأشهر التالية، تشكل مثالاً واضحاً جداً لعملية تطهير عرقي، وتعتبر اليوم في نظر القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية.

لقد أصبح من المستحيل تقريباً، بعد الهولوكوست، إخفاء جرائم شنيعة ضد الإنسانية. والآن، في عالمنا المعاصر، الذي يشهد ثورة في مجال الاتصالات، وخصوصاً مع تكاثر وسائط الإعلام الإلكترونية وانتشارها، لم يعد في الإمكان إنكار كوارث من صنع البشر، أو إخفاؤها عن أعين الرأي العام. ومع ذلك، فإن هناك جريمة كهذه جرى محوها كلياً تقريباً من الذاكرة العامة العالمية، وهي جريمة طرد الفلسطينيين من وطنهم في سنة ١٩٤٨. إن هذا الحدث المصيري، الأكثر أهمية في تاريخ فلسطين الحديث، جرى إنكاره بصورة منهجية منذ وقوعه، ولا يزال حتى الآن غير معترف به كحقيقة تاريخية، ناهيك عن الاعتراف به كجريمة يجب مواجهتها سياسياً وأخلاقياً.

إن التطهير العرقي جريمة ضد الإنسانية، والذين يقدمون على ارتكابه اليوم يُعتبرون مجرمين يجب محاكمتهم أمام هيئات قضائية خاصة. وقد يكون من الصعب

التقرير بشأن المرجعية أو كيفية التعامل، في النطاق القانوني، مع الذين خططوا والذين نفذوا التطهير العرقي في فلسطين سنة ١٩٤٨، لكن من الممكن استحضار جرائمهم والتوصل إلى رواية تاريخية أكثر دقة من أية رواية وضعت حتى الآن، وإلى موقف أخلاقي أكثر نزاهة.

نحن نعرف أسماء الأشخاص الذين جلسوا في تلك الغرفة في الطبقة العلوية في «البيت الأحمر»، تحت ملصقات ماركسية الإيحاء كُتب عليها شعارات مثل «إخوة في السلاح» و«القبضة الفولاذية»، ورسوم تمثل اليهود «الجدد» - أصحاء، مفتولي العضلات، وقد لوّحتهم الشمس - يصوّبون بنادقهم من وراء سواتر واقية في «الحرب الشجاعة» ضد «الغزاة العرب المعتدين». كما أننا نعرف أسماء الضباط الكبار الذين نفذوا الأوامر على الأرض، وجميعهم شخصيات معروفة في هيكل عظماء البطولة الإسرائيلية.[٧] وكثيرون منهم كانوا إلى فترة غير بعيدة أحياء يرزقون، ويؤدون أدواراً رئيسية في السياسة والمجتمع الإسرائيليين؛ أمّا الآن، فإن قلة منهم لا تزال في قيد الحياة.

xiv

أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، وكل من رفض أن يبتلع الرواية الصهيونية، فقد كان واضحاً لديهم منذ زمن بعيد، سابق لتأليف هذا الكتاب، أن هؤلاء الأشخاص ارتكبوا جرائم، وأنهم نجحوا في التهرب من العدالة، وأن من الأرجح ألاّ تجري محاكمتهم على ما اقترفت أيديهم. وبالإضافة إلى هول الاقتلاع، فإن أشد ما يبعث الإحباط في نفوس الفلسطينيين هو أن الجريمة التي ارتكبها أولئك المسؤولون يستمر إنكارها تماماً، كما يستمر تجاهل معاناة الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨.

منذ ثلاثين عاماً تقريباً، بدأ ضحايا التطهير العرقي إعادة تجميع مكونات الصورة التاريخية التي بذلت الرواية الإسرائيلية الرسمية لأحداث سنة ١٩٤٨ كل ما في وسعها لإخفائها وتشويهها. لقد تحدثت القصة الإسرائيلية التاريخية التي جرى تلفيقها عن «انتقال طوعي» جماعي أقدم عليه مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين قرروا أن يهجروا بيوتهم وقراهم موقتاً من أجل أن يفسحوا الطريق أمام الجيوش العربية الآتية لتدمير الدولة اليهودية الوليدة. غير أن المؤرخين الفلسطينيين، وفي طليعتهم وليد الخالدي، استطاعوا في السبعينيات من القرن الماضي، من خلال جمع مذكرات ووثائق أصلية تتعلق بما جرى لشعبهم، أن يستعيدوا جزءاً كبيراً من الصورة التي حاولت إسرائيل محوها. لكن سرعان ما عتّم على الحقائق المستعادة مؤلفات مثل كتاب «نشوء ١٩٤٨» (*Genesis 1948*) لمؤلفه دان كورتسمان (Dan Kurtzman)، والذي نُشر في سنة ١٩٧٠، وأعيد نشره في سنة ١٩٩٢ (هذه المرة مع مقدمة بقلم أحد منفذي التطهير العرقي في فلسطين، يتسحاق رابين، الذي كان حين كتابة المقدمة

رئيساً للحكومة). إنما لم يخل الأمر من قلة ساندت المجهود الفلسطيني، مثل مايكل بالومبو (Michael Palumbo)، الذي أيد كتابه: «النكبة الفلسطينية» (*The Palestinian Catastrophe*)، الذي نشر في سنة ١٩٨٧، صحة الرواية الفلسطينية لأحداث ١٩٤٨، استناداً إلى وثائق الأمم المتحدة ومقابلات مع لاجئين ومعنيين فلسطينيين، كانت ذكرياتهم عما جرى لهم خلال النكبة ما زالت حية في وجدانهم.[(٨)]

لقد كان في الإمكان تحقيق اختراق سياسي في المعركة بشأن الذاكرة في فلسطين عندما ظهر في ثمانينيات القرن الماضي ما يسمى في إسرائيل «التاريخ الجديد». وكانت تلك محاولة قامت بها مجموعة صغيرة من المؤرخين الإسرائيليين لمراجعة الرواية الصهيونية عن حرب ١٩٤٨.[(٩)] وكنت واحداً منهم. لكننا، أعني المؤرخين الجدد، لم نساهم مساهمة فعالة في النضال ضد إنكار النكبة لأننا تفادينا الخوض في مسألة التطهير العرقي وركزنا على التفصيلات، كما يفعل عادة المؤرخون الدبلوماسيون. مع ذلك، نجح المؤرخون الإسرائيليون التصحيحيون، باستخدام الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية أساساً، في إظهار سخف وكذب الادعاء الإسرائيلي أن الفلسطينيين غادروا البلد «بمحض إرادتهم». واستطاع هؤلاء المؤرخون أن يوثقوا حالات كثيرة لطرد جماعي من القرى والمدن، وأن يبينوا أن القوات المسلحة اليهودية ارتكبت عدداً كبيراً من الأعمال الوحشية، بما في ذلك مجازر شنيعة.

xv

ومن الأشخاص المعروفين جيداً، ممن كتبوا عن الموضوع، المؤرخ الإسرائيلي بِني موريس (Benny Morris).[(١٠)] ولأنه اعتمد حصراً على وثائق في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية، فإنه خلص إلى رسم صورة جزئية فقط لما جرى في الواقع، ومع ذلك كانت كافية بالنسبة إلى عدد من قرائه الإسرائيليين كي يدركوا أن «الهروب الطوعي» للفلسطينيين مجرد خرافة، وأن الصورة التي رسمها الإسرائيليون لأنفسهم، بأنهم خاضوا حرباً «أخلاقية» في سنة ١٩٤٨ ضد عالم عربي «بدائي» عدائي، مجافية للحقيقة إلى حد كبير، بل من المحتمل أن تكون فقدت صدقيتها.

لقد كانت الصورة التي رسمها موريس جزئية لأنه صدق من دون تمحيص ما ورد في التقارير العسكرية الإسرائيلية التي وجدها في الأرشيفات، بل اعتبره الحقيقة المطلقة. وقاده ذلك إلى تجاهل أعمال وحشية ارتكبها اليهود، مثل تلويث القناة التي تصل المياه عبرها إلى عكا بجراثيم التيفوئيد، وحالات الاغتصاب المتعددة، وعشرات المذابح. كما أنه بقي مصراً، على الرغم من عدم صحة ذلك، على أنه لم يحدث قبل ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ طرد للسكان بالقوة،[(١١)] بينما تظهر المصادر الفلسطينية بوضوح أن القوات الإسرائيلية كانت نجحت قبل أشهر من دخول القوات العربية فلسطين في طرد ما يقارب ربع مليون فلسطيني بالقوة، في وقت كان البريطانيون ما

زالوا مسؤولين عن حفظ الأمن والنظام في البلد، وتحديداً قبل ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.(١٢) ولو كان موريس وغيره استخدموا مصادر عربية، أو التفتوا إلى التاريخ الشفوي، لكانوا استطاعوا - ربما - أن ينفذوا على نحو أفضل إلى التخطيط المنهجي وراء طرد الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨، وأن يقدموا وصفاً أكثر صدقاً لفداحة الجرائم التي ارتكبها الجنود الإسرائيليون.

لقد كان هناك حين ظهور المؤرخين الجدد، ولا يزال، حاجة تاريخية وسياسية إلى المضي إلى ما هو أبعد من مجرد السرد المقصور على الوصف الذي نجده في مؤلفات موريس وغيره، لا من أجل استكمال الصورة (أو بالأحرى جلاء نصفها الآخر) فحسب، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - لأننا نفتقر إلى طريقة أُخرى لفهم جذور الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الراهن. وفوق ذلك كله، طبعاً، هناك الواجب الأخلاقي الذي يحتم الاستمرار في النضال ضد إنكار وقوع الجريمة. إن السعي للمضي إلى ما هو أبعد من ذلك بدأه فعلاً آخرون. وأهم عمل صدر في هذا المجال xvi هو كتاب وليد الخالدي الفذّ *All That Remains* [تُرجم إلى العربية تحت عنوان: «كي لا ننسى» - المترجم]، ولا عجب في أن يكون هذا العمل هو الأهم إذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمات الخالدي القيّمة في النضال ضد الإنكار الصهيوني. إنه توثيق علمي لتاريخ القرى [الفلسطينية - المترجم] المدمَّرة [وما جرى لها في سنة ١٩٤٨ - المترجم]، وسيبقى دليلاً لكل من يرغب في معرفة فداحة نكبة ١٩٤٨.(١٣)

قد يظن المرء أن ما تم الكشف عنه من حقائق تاريخية كاف لإثارة أسئلة مقلقة. لكن الحقيقة هي أن رواية «التاريخ الجديد» والمساهمات التاريخية الفلسطينية الحديثة فشلت في النفاذ إلى مملكة الضمير الأخلاقي، وفي دفع أصحاب الضمير الحي إلى القيام بما يتوجب عليهم فعله. وما أسعى إليه في هذا الكتاب هو تفحص آلية التطهير العرقي الذي حدث في سنة ١٩٤٨، ومنظومة المعرفة التي سمحت للعالم بأن ينسى الجريمة التي اقترفتها الحركة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في سنة ١٩٤٨، ومكنت مرتكبيها من إنكارها.

بكلمات أُخرى: أريد أن أدافع عن نموذج التطهير العرقي (paradigm of ethnic cleansing)، وأن أستعمله بدلاً من نموذج الحرب (paradigm of war) كأساس وموجه للبحث العلمي والنقاش العام بشأن أحداث ١٩٤٨. ولا شك لديّ في أن غياب نموذج التطهير العرقي [كأداة للبحث - المترجم] يفسر جزئياً لماذا أمكن أن يستمر إنكار النكبة طوال هذه الفترة المديدة من الزمن. فعندما أنشأت الحركة الصهيونية دولتها القومية لم تخض حرباً نجم عنها «بصورة مأساوية، لكن لم يكن هناك مفر من ذلك»، طرد «أجزاء» من السكان الفلسطينيين، بل بالعكس: كان الهدف

الرئيسي للحركة تطهير فلسطين بأسرها تطهيراً عرقياً شاملاً، باعتبارها البلد الذي أرادت أن تقيم دولتها فيه. وقد أرسلت الدول المجاورة جيشاً صغيراً - بالمقارنة مع قوتها العسكرية الإجمالية - في محاولة فاشلة لمنع التطهير العرقي. لكن ذلك حدث بعد عدة أسابيع من بدء التطهير العرقي، ولم يؤد إلى وقف العمليات التي كانت جارية، والتي استمرت إلى أن أُكملت بنجاح في خريف سنة ١٩٤٨.

إن هذه المقاربة - اعتماد نموذج التطهير العرقي أساساً مسلّماً به لرواية أحداث ١٩٤٨ - قد تبدو للبعض، من أول نظرة، بمثابة اتهام. وهي فعلاً كذلك، من نواح عديدة. إنني شخصياً أتهم السياسيين الذين خططوا، والجنرالات الذين نفذوا الخطة، بارتكاب جريمة تطهير عرقي. ومع ذلك، فإنني عندما أذكر أسماءهم لا أفعل ذلك لأنني أريد رؤيتهم يحاكمون بعد وفاتهم، وإنما كي أستحضر مرتكبي الجرائم والضحايا بصفتهم بشراً، وكي أحول دون إرجاع الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل إلى عوامل زئبقية مثل «الظروف»، أو «الجيش»، أو كما يقول موريس «في الحرب تجري الأمور كما في الحرب» (à la guerre comme à la guerre)، وما شابه ذلك من تعابير غامضة تسمح للدول ذات السيادة بالإفلات من تبعات ما ترتكبه من جرائم، وللأفراد بالإفلات من قبضة العدالة. إني أتهم، لكنني أيضاً جزء من المجتمع المدان في هذا الكتاب. وأشعر بأنني جزء من الحكاية، وأيضاً أتحمل مسؤولية عما جرى. xvii وأنا، مثل كثيرين في المجتمع الذي أنتمي إليه، مقتنع - كما سيتضح في الصفحات الأخيرة من الكتاب - بأن مثل هذه الرحلة الضرورية إلى الماضي هو الوسيلة للتقدم إلى الأمام إذا أردنا أن نصل إلى مستقبل أفضل لنا جميعاً، فلسطينيين وإسرائيليين على السواء. وهذا هو، في الجوهر، القصد من وراء هذا الكتاب.

إن أحداً لم يجرب، على حد علمي، هذه المقاربة من قبل. فالروايتان التاريخيتان الرسميتان المتنافستان بشأن ما حدث في فلسطين سنة ١٩٤٨، تتجاهلان مفهوم التطهير العرقي. وبينما تدعي الرواية الصهيونية/الإسرائيلية أن السكان المحليين غادروا البلد «طوعاً»، يتحدث الفلسطينيون عن «النكبة» التي حلت بهم؛ وهذا أيضاً تعبير مراوغ كونه يحيل إلى الكارثة نفسها أكثر مما يحيل إلى من أوقعها، ولماذا فعل ذلك. لقد جرى تبني مصطلح «النكبة»، لأسباب مفهومة، كمحاولة لمواجهة الثقل المعنوي للهولوكوست اليهودية. لكن تجاهل من أوقعها قد يكون ساهم، إلى حد ما، في استمرار العالم في إنكار أن ما جرى في فلسطين سنة ١٩٤٨، وبعد ذلك، كان تطهيراً عرقياً.

يبدأ الكتاب بتعريف للتطهير العرقي آمل بأن يكون شفافاً بما فيه الكفاية ليقبله الجميع؛ تعريف استُخدم أساساً لاتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي جرائم كهذه في

الماضي، وفي الوقت الحاضر. والمدهش في الأمر أن الخطاب القانوني المعقد، والعصي على فهم الناس العاديين له، استُبدل [في حالة التطهير العرقي - المترجم] بلغة واضحة خالية من الرطانة، ومن دون أن تؤدي هذه البساطة إلى التقليل من بشاعة الحدث، أو الانتقاص من فداحة الجريمة. بل بالعكس، النتيجة هي وصف دقيق ومباشر لسياسة متوحشة يرفض المجتمع الدولي التسامح تجاهها.

إن التعريف العام لمكوّنات التطهير العرقي ينطبق حرفياً، تقريباً، على حالة فلسطين. وقصة ما جرى في سنة ١٩٤٨، بحد ذاتها، ليست معقدة. لكن هذا لا يجعلها تبدو، تبعاً لذلك، فصلاً مبسَّطاً، أو هامشياً، في تاريخ طرد الفلسطينيين من وطنهم. وفي الحقيقة، فإن اعتماد موشور التطهير العرقي يمكّن المرء بسهولة من اختراق عباءة التعقيدات التي يلفّع الدبلوماسيون الإسرائيليون الحقائق بها بصورة شبه غريزية، والتي يختبئ الأكاديميون الإسرائيليون تحتها، عندما يتصدون للمحاولات الخارجية لانتقاد الصهيونية، أو الدولة اليهودية، بسبب سياساتها أو سلوكها. يقولون في بلدي: «الأجانب لا يفهمون، ولا يستطيعون أن يفهموا، هذه الحكاية المعقدة»، وبالتالي لا حاجة حتى إلى شرحها لهم. ويجب ألاّ نسمح لهم بالتدخل في محاولات حل النزاع، إلاّ إذا قبلوا وجهة النظر الإسرائيلية. وقصارى ما يمكن للعالم فعله، حسبما دأبت الحكومة الإسرائيلية على القول دائماً، هو أن يُسمح «لنا»، نحن الإسرائيليين، بصفتنا ممثلين للطرف «المتحضر» و«العقلاني» في النزاع، بإيجاد حل عادل لـ «أنفسنا» وللطرف الآخر، الفلسطينيين، الذين هم في النهاية صورة مصغرة للعالم العربي «غير المتحضر» و«الانفعالي» الذي ينتمون إليه. ومنذ يوم أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتبني هذه المقاربة المشوهة والقبول بالغطرسة الكامنة وراءها، حصلنا على «عملية سلام» لم تؤد، بل لم يكن من الممكن أن تؤدي إلى أية نتيجة، لأنها تتجاهل تماماً لب المشكلة.

xviii

لكن قصة ١٩٤٨ ليست، طبعاً، معقدة على الإطلاق. وبالتالي فإن هذا الكتاب يتوجه إلى القادمين الجدد إلى هذا الحقل، وفي الوقت نفسه إلى أولئك الذين كانوا، لأعوام كثيرة، ولأسباب متعددة، معنيين بالمسألة الفلسطينية، ويفتشون عن طريق للاقتراب من إيجاد حل لها. إنها القصة البسيطة والمرعبة لتطهير فلسطين من سكانها الأصليين، وهي جريمة ضد الإنسانية أرادت إسرائيل إنكارها وجعل العالم ينساها. إن استردادها من النسيان واجب علينا، ليس فقط من أجل كتابة تاريخ صحيح كان يجب أن يُكتب منذ فترة طويلة، أو بدافع من واجب مهني؛ إن ذلك، كما أراه، قرار أخلاقي، وبالذات الخطوة الأولى التي يجب أن نخطوها إذا أردنا أن نعطي المصالحة فرصة، وأن نتيح للسلام أن يحل ويتجذر في فلسطين وإسرائيل.

1

الفصل الأول
تطهير عرقي «مزعوم»؟

يعتقد كاتب هذه السطور أن التطهير العرقي هو سياسة محدَّدة جيداً لدى مجموعة معينة من الأشخاص تهدف إلى إزالة منهجية لمجموعة أُخرى عن أرض معينة، على أساس ديني، أو عرقي، أو قومي. وتتضمن هذه السياسة العنف، وغالباً ما تكون مرتبطة بعمليات عسكرية، ويتم تنفيذها بكل الوسائل الممكنة، من التمييز إلى الإبادة، وتنطوي على انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي... وتشكل أساليب التطهير العرقي، في معظمها، انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، وللبروتوكولات الإضافية لسنة ١٩٧٧.

Drazen Petrovic, «Ethnic Cleansing–An Attempt at Methodology,» *European Journal of International Law*, 5/3 (1994), pp. 342-360.

تعريفات التطهير العرقي

أصبح التطهير العرقي حالياً مفهوماً معرَّفاً جيداً. فمن فكرة تجريدية مرتبطة حصراً، إلى حد كبير، بالأحداث فيما كان يسمى سابقاً يوغسلافيا، صار الآن يُعرَّف أنه جريمة ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون الدولي. وقد ذكّر أسلوب استخدام بعض الجنرالات والساسة الصرب لتعبير «التطهير العرقي» العلماء المختصين بأنهم سمعوا هذا التعبير من قبل، إذ استخدمه النازيون وحلفاؤهم في يوغسلافيا، كالميليشيات الكرواتية، في الحرب العالمية الثانية. لكن جذور الطرد الجماعي، طبعاً، ضاربة في القدم. فقد استخدم الغزاة الأجانب التعبير (أو مفردات مرادفة له)، وطبقوا مضمونه بمنهجية ضد السكان الأصليين، منذ زمن التوراة حتى زمن أوج الاستعمار. 2

تعرّف موسوعة «هاتشينسون» (*Hutchinson*) التطهير العرقي بأنه طرد بالقوة من أجل إيجاد تجانس عرقي في إقليم أو أرض يقطن فيها سكان من أعراق متعددة. وهدف الطرد هو ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان، بكل الوسائل المتاحة لمرتكب الترحيل، بما في ذلك وسائل غير عنيفة، كما حدث بالنسبة إلى المسلمين في كرواتيا، الذين طردوا بعد اتفاقية دايتون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ويحظى هذا التعريف أيضاً بقبول وزارة الخارجية الأميركية له، ويضيف خبراؤها أن جزءاً من جوهر التطهير العرقي هو اقتلاع تاريخ الإقليم المعني بكل الوسائل

الممكنة. والطريقة الأكثر استخداماً هي إخلاء الإقليم من السكان في سياق «أجواء تضفي شرعية على أعمال المعاقبة والانتقام.» وتكون النتيجة النهائية لمثل هذا العمل خلق مشكلة لاجئين. وقد تفحصت وزارة الخارجية الأميركية بصورة خاصة ما حدث في أيار/مايو ١٩٩٩ في مدينة بيك في كوسوفو الغربية. فقد تم إخلاء هذه المدينة في غضون ٢٤ ساعة، وهذا ما لم يكن ممكناً إنجازه إلاّ من خلال تخطيط مسبق أعقبه تنفيذ منهجي. وقد حدثت أيضاً مجازر متفرقة من أجل تسريع العملية. وما حدث في بيك في سنة ١٩٩٩ حدث بالطريقة نفسها تقريباً في مئات من القرى الفلسطينية في سنة ١٩٤٨.(١)

عندما نلتفت إلى الأمم المتحدة، نجد أنها تستخدم تعريفات مشابهة، إذ ناقشت المفهوم بصورة جدية في سنة ١٩٩٣. وربط مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بين رغبة دولة أو نظام في فرض حكم إثني على منطقة مختلطة - مثل صربيا الكبرى - وبين استخدام أعمال الطرد ووسائل عنف أخرى. ويعرّف التقرير الذي نشره مجلس حقوق الإنسان أعمال التطهير العرقي ويذكر من ضمنها «فصل الرجال عن النساء، واحتجاز الرجال، ونسف البيوت»، ومن ثم إسكان مجموعة إثنية أُخرى في البيوت المتبقية. ويذكر التقرير أنه في أماكن معينة من كوسوفو حدثت مقاومة من جانب ميليشيات إسلامية: وحيث كانت المقاومة عنيفة اقترنت عملية الطرد بمجازر.(٢)

إن الخطة الإسرائيلية «دالِتْ» التي أقرت في سنة ١٩٤٨، والمذكورة في المقدمة، تحتوي على تشكيلة من أساليب التطهير المتطابقة، أسلوباً تلو الآخر، مع أساليب التطهير الموصوفة في التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة للتطهير العرقي، وتشكل الخلفية للمجازر التي رافقت الطرد الجماعي.

وتتفق هذه المراجع عن التطهير العرقي مع السائد في أوساط العلماء المختصين، وفي العالم الأكاديمي. وقد نشر دريزن بتروفيك (Drazen Petrovic) دراسة تعتبر من أهم المراجع وأوسعها اشتمالاً لتعريفات التطهير العرقي. وفيها يربط بين التطهير العرقي وبين القومية وإنشاء الدول القومية الجديدة والكفاح القومي. ومن خلال هذا المنظور يكشف عن الصلة بين الساسة والجيش في ارتكاب الجريمة، ويعلّق على كيفية التعامل مع المجازر في إطار هذه الصلة، شارحاً أن القيادة السياسية تخوّل السلطة العسكرية تنفيذ التطهير العرقي من دون أن تزودها، بالضرورة، بخطط منهجية أو تصدر إليها تعليمات صريحة، لكنها لا تترك مجالاً للشك فيما يتعلق بالهدف الشامل والنهائي.(٣)

3

وهكذا، في وقت ما - وهذا ينطبق أيضاً على ما حدث في فلسطين - تكف

القيادة السياسية عن القيام بدور ناشط بينما تتحرك آلة الطرد وتتقدم كجرافة ضخمة مندفعة بقوتها الذاتية، ولا تتوقف إلاّ بعد أن تكون أنجزت مهمتها. أمّا الناس الذين تسحقهم عجلاتها وتقضي عليهم، فلا يشغل مصيرهم بال الساسة الذين حركوا الآلة القاتلة. ويلفت بتروفيك وآخرون نظرنا إلى الفارق بين المجازر التي هي جزء من إبادة جماعية، والتي يجري التخطيط لها مسبقاً، وبين المجازر «غير المخطط لها»، التي تنجم تلقائياً عن مشاعر الحقد والانتقام المستعرة على خلفية توجيهات عامة من الأعلى بالقيام بتطهير عرقي.

وعليه، فإن التعريف الوارد في موسوعة «هاتشينسون»، والمشار إليه أعلاه، يبدو منسجماً مع المحاولة العلمية المختصة الأكثر تدقيقاً للإحاطة بمفهوم جريمة التطهير العرقي. والرأي المتفق عليه هو أن التطهير العرقي جهد يرمي إلى تحويل بلد مختلط عرقياً إلى بلد متجانس من خلال طرد جماعة من الناس وتحويلهم إلى لاجئين، مع هدم البيوت التي تم إجلاؤهم عنها. وقد يكون هناك خطة رئيسية، لكن القوات المشاركة في تنفيذ التطهير العرقي لا تحتاج، في معظمها، إلى أوامر مباشرة؛ فهي تعرف مسبقاً ما المتوقع منها. وترافق العمليات مجازر، لكن حيث تقع لا تكون جزءاً من خطة إبادة عرقية، وإنما هي تكتيك أساسي لتسريع هروب السكان المطلوب طردهم. وفي وقت لاحق، يجري محو السكان المطرودين من تاريخ البلد الرسمي والشعبي، واستئصالهم من الذاكرة الجماعية. ويشكل ما جرى في فلسطين سنة ١٩٤٨، ابتداء من مرحلة التخطيط حتى إنجاز التنفيذ، حالة تطهير عرقي في منتهى الوضوح، وفقاً للتعريفات العلمية.

التعريفات الشعبية

تشكل موسوعة «ويكيبيديا» (*Wikipedia*) الإلكترونية خزاناً من المعرفة والمعلومات متاحاً للجميع، ويستطيع أي شخص أن يدخل إلى الموقع في الشبكة العنكبوتية ويضيف أو يغير التعريفات الموجودة، وبالتالي فإنها تعكس - بناء على الحدس لا التجريب - إدراكاً شعبياً واسع النطاق لفكرة أو مفهوم ما. وعلى غرار التعريفات العلمية والموسوعية المذكورة أعلاه، تصف «ويكيبيديا» التطهير العرقي بأنه طرد جماعي واسع النطاق وجريمة. أقتبس التالي:

4

> بصورة عامة جداً، يمكن فهم التطهير العرقي بأنه طرد بالقوة لسكان «غير مرغوب فيهم» من إقليم معين على خلفية تمييز ديني، أو عرقي، أو سياسي، أو استراتيجي، أو لاعتبارات أيديولوجية، أو مزيج من ذلك كله.[٤]

ويرد في الفقرة ذكر لعدة حالات من التطهير العرقي في القرن العشرين، أولها طرد البلغار من تركيا في سنة ١٩١٣، وآخرها إخراج المستوطنين اليهود من غزة في سنة ٢٠٠٥. وقد تبدو لنا القائمة غريبة نوعاً ما، إذ يجتمع فيها في الفئة نفسها التطهير العرقي الذي أقدم عليه النازيون مع ترحيل دولة ذات سيادة لمواطنين تابعين لها بعد أن أعلنت أنهم مستوطنون غير شرعيين. لكن هذا التصنيف يصبح ممكناً بناء على الأساس المنطقي الذي يعتمده محررو الموسوعة، الذين هم في هذه الحالة كل من لديه إمكان الوصول إلى الموقع، والذي يقضي بإضافة صفة «المزعومة» إلى كل من الحالات التاريخية المذكورة في القائمة.

وتشتمل «ويكيبيديا» على النكبة الفلسطينية في سنة ١٩٤٨. لكن لا يستطيع المرء أن يعرف ما إذا كان المحررون يعتبرون هذه النكبة حالة تطهير عرقي لا يرقى إليها الشك، كما هو الأمر في مثالي ألمانيا النازية ويوغسلافيا سابقاً، أو أنهم يعتبرونها حالة مشكوكاً في أمرها، وربما هي شبيهة بحالة المستوطنين اليهود الذين رحّلتهم إسرائيل عن قطاع غزة. إن أحد المعايير التي تقبلها هذه الموسوعة ومراجع أُخرى، من أجل التحقق من جدية الادعاء، هو، على وجه العموم، فيما إذا كان شخص ما حوكم من جانب محكمة دولية. بكلمات أُخرى: حيث مثل مرتكبو الجريمة أمام العدالة، أي حوكموا من جانب نظام قضائي دولي، فإنه لا يعود هناك مجال للشك، ولا تعود جريمة التطهير العرقي المعنية «مزعومة». لكن إذا فكر المرء في الأمر، فإن هذا المعيار يجب توسيعه ليشمل أيضاً حالات كان يجب أن تحال على محاكم كهذه، غير أن ذلك لم يحدث. ولا بد من الاعتراف بأن الأمر هنا أكثر قابلية للأخذ والرد، وبعض الجرائم الواضحة جداً ضد الإنسانية يتطلب كفاحاً طويلاً قبل أن يعترف العالم به حقائق تاريخية. وقد أدرك الأرمن ذلك فيما يتعلق بحالة الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها، وذلك في سنة ١٩١٥ حين باشرت الحكومة العثمانية حملة إبادة منهجية للشعب الأرمني. ويقدَّر أن مليون شخص كانوا بحلول سنة ١٩١٨ قد هلكوا، لكن لم يُقدَّم أي شخص أو أية مجموعة أشخاص للمحاكمة.

التطهير العرقي كجريمة

يُصنَّف التطهير العرقي في المعاهدات الدولية جريمةً ضد الإنسانية، كما في المعاهدة التي قامت على أساسها المحكمة الجنائية الدولية (International Criminal Court)، وسواء أكانت الجريمة «مزعومة» أم معترفاً بها تماماً، فإنها خاضعة للمحاكمة بموجب القانون الدولي. وقد أنشئت محكمة جنائية دولية خاصة في لاهاي

في حالة يوغسلافيا سابقاً لمقاضاة المخططين والمجرمين، وعلى نحو مشابه في أروشا، تنزانيا، في حالة رواندا. وفي حالات أخرى، عُرِّف التطهير العرقي بأنه جريمة حرب حتى عندما لم تُتخذ إجراءات قانونية بحق مرتكبيه (على سبيل المثال: الأعمال التي ارتكبتها الحكومة السودانية في دارفور).

لقد وُضع هذا الكتاب بقناعة راسخة بأن التطهير العرقي الذي حدث في فلسطين يجب أن يتجذر في ذاكرتنا ووعينا بصفته جريمة ضد الإنسانية، ويجب أن يستثنى من قائمة الجرائم «المزعومة». إن مرتكبيه هنا ليسوا مجهولين - إنهم مجموعة محدَّدة من الأشخاص: أبطال حرب الاستقلال اليهودية، وأسماؤهم مألوفة جداً لدى معظم القراء. والقائمة تبدأ بزعيم الحركة الصهيونية غير المنازع في زعامته، دافيد بن - غوريون، الذي نوقشت في منزله الخاص وحبكت نهائياً الفصول الأولى والأخيرة في قصة التطهير العرقي. وقد ساعدته مجموعة صغيرة من الأشخاص سأشير إليهم في هذا الكتاب على أنهم «المستشارون»، وهم عصبة سرية تألفت فقط من أجل غاية وحيدة هي التآمر والتخطيط لطرد الفلسطينيين.[٥] وفي واحدة من الوثائق النادرة التي تحتوي على تسجيل لوقائع اجتماع لـ «المستشارين»، يشار إليهم بعبارة «الهيئة الاستشارية» (هَفَعَداه هَمِيَعيتْسِتْ)، وفي وثيقة أُخرى ترد أسماء أعضاء الهيئة الأحد عشر، مع أن الرقيب محاها كلها (إلاّ إنني، كما سيرد لاحقاً، تمكنت من إعادة كتابتها).[٦]

وضع هؤلاء خطط التطهير العرقي وأشرفوا على تنفيذها إلى أن تم اقتلاع نصف السكان الأصليين من وطنهم. وقد اشتملت القائمة، أولاً وفي الصدارة، على أعلى الضباط رتبة في جيش الدولة اليهودية الذي سيتكون لاحقاً، كالقائدين الأسطوريين يغئيل يادين وموشيه دايان. وثمة معهما شخصيات غير معروفة خارج إسرائيل، لكنها راسخة في الوجدان المحلي، مثل يغآل ألون ويتسحاق ساديه. ويوجد مع هؤلاء العسكريين من يمكن أن نصفهم في أيامنا هذه بـ «المستشرقين»، إمّا لأنهم أتوا من دول عربية، وإمّا لأنهم كانوا علماء في حقل دراسات الشرق الأوسط. وسنصادف أسماء بعضهم لاحقاً.

6 وساعد هؤلاء الضباط والخبراء قادة مناطق، مثل موشيه كالمان، الذي طهّر منطقة صفد، وموشيه كرمل، الذي اقتلع معظم سكان الجليل. ونشط يتسحاق رابين في كل من اللد والرملة، وفي منطقة القدس الكبرى. تذكروا أسماءهم، لكن ابدأوا لدى تذكرهم بالتفكير في أنهم ليسوا أبطال حرب إسرائيليين فقط، [بل إن هناك أيضاً شيئاً آخر فعلوه - المترجم]؛ فقد شاركوا في إقامة دولة لليهود. ويمكن فهم أن يحظى كثير من أفعالهم بالتقدير من جانب أبناء شعبهم، كونهم ساعدوا في إنقاذهم

من الهجمات الخارجية، وساعدوهم في اجتياز الأزمات، والأهم من ذلك وفّروا لهم ملجأً آمناً من الاضطهاد الديني في أنحاء متعددة من العالم. لكن التاريخ هو الذي سيصدر الحكم بشأن القيمة النهائية لمنجزاتهم هذه عندما توضع في كفة الميزان الأُخرى الجرائم التي ارتكبوها ضد سكان فلسطين الأصليين. بين قادة المناطق الأُخرى هناك شمعون أفيدان، الذي طهّر الجنوب، والذي قال عنه، بعد أعوام، زميله رحبعام زئيفي، الذي حارب معه، «شمعون أفيدان، قائد لواء غفعاتي، طهّر جبهته من عشرات المدن والقرى.»[7] وساعده في ذلك يتسحاق بونداك، الذي أخبر صحيفة «هآرتس» في سنة ٢٠٠٤: «كان هناك مئتا قرية [في الجبهة] وجميعها أزيلت من الوجود. كان لا بد من تدميرها، وإلاّ لكان بقي لدينا هنا [أي في الجزء الجنوبي من فلسطين] عرب مثلما هي الحال في الجليل، ولكان بقي لدينا مليون فلسطيني آخر.»[8]

ثم كان هناك ضباط الاستخبارات الميدانيون. وهؤلاء لم يكتفوا بجمع المعلومات عن «العدو»، وبالقيام بدور رئيسي في التطهير، بل أيضاً شاركوا في بعض أسوأ الأعمال الوحشية التي رافقت الطرد المنهجي للفلسطينيين. وكانوا مخوَّلين سلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن أي القرى يجب تدميرها، وأي أشخاص من القرويين يجب إعدامهم.[9] وفي ذكريات الفلسطينيين من الناجين، كان هؤلاء، بعد احتلال قرية أو حي ما في مدينة، هم وحدهم الذين يقررون مصير الأهالي: السجن أو الحرية، الحياة أو الموت. وقد أشرف على عملياتهم في سنة ١٩٤٨ إيسر هرئيل، الذي أصبح لاحقاً أول رئيس للموساد وللشاباك، جهازي استخبارات إسرائيل السريين. وصورته مألوفة جداً لدى إسرائيليين كثيرين: شخص قصير، قوي البنية، رتبته العسكرية في سنة ١٩٤٨ مجرد كولونيل، لكنه مع ذلك كان الضابط الأعلى المسؤول عن الإشراف على عمليات الاستجواب، والقوائم السود، وجوانب الاضطهاد الأُخرى في حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

أخيراً، يحتمل الأمر أن نكرر أن التطهير العرقي، من أي زاوية نظرت إليه - القانونية، العلمية المختصة، وصولاً إلى النظرة الشعبية - بات محدَّداً الآن بصورة لا تقبل الجدل بأنه جريمة ضد الإنسانية تتضمن جرائم حرب، وأنه توجد حالياً محاكم دولية خاصة لمحاكمة المتهمين بالتخطيط لأعمال التطهير العرقي، والمشاركين في تنفيذه. لكن، بعد النظر ملياً في الأمر، أود أن أضيف بصراحة أن في الإمكان التفكير، من أجل إعطاء السلام في فلسطين فرصة، في تطبيق قاعدة الإعفاء بسبب تقادم الزمن على هذه الحالة، لكن بشرط واحد هو تطبيق الحل السياسي الوحيد الذي تعتبره الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة أساسياً من أجل المصالحة، أي

7

عودة اللاجئين غير المشروطة إلى بيوتهم. لقد أيدت الولايات المتحدة قراراً كهذا خاصاً بفلسطين، هو القرار ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. لكن هذا التأييد لم يستمر سوى فترة قصيرة جداً، إذ إنها بحلول ربيع سنة ١٩٤٩ كانت قد غيرت وجهتها نحو تأييد إسرائيل بوضوح تام، الأمر الذي جعل الوسطاء الأميركيين أبعد ما يكون عن الوساطة النزيهة، وذلك بتجاهلهم وجهة النظر الفلسطينية على وجه العموم، وبتخليهم تحديداً عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

استحضار وقائع التطهير العرقي

مع تمسكنا بتعريف التطهير العرقي كما أوردناه أعلاه، نجد أنفسنا في حِلّ من الحاجة إلى التعمق في أصول الصهيونية كسبب أيديولوجي لارتكابه. ولا يرجع ذلك إلى أن الموضوع ليس مهماً، وإنما لأنه عولج بنجاح من جانب عدد من العلماء المختصين الفلسطينيين والإسرائيليين، مثل وليد الخالدي، ونور الدين مصالحه، وغرشون شافير، وباروخ كيمرلينغ، وسواهم.[١٠] ومع أنني كنت أفضل أن أركز على الخلفية السابقة مباشرة لعمليات [التطهير العرقي - المترجم] إلاّ إنه سيكون مفيداً للقراء تلخيص الحجج الرئيسية لهؤلاء العلماء.

نبدأ بكتاب جيد من تأليف نور الدين مصالحه عنوانه «طرد الفلسطينيين» (*Expulsion of the Palestinians*)[١١] يظهر بوضوح كم كانت جذور مفهوم الترحيل، ولا تزال، عميقة جداً في الفكر السياسي الصهيوني. فمن مؤسس الحركة الصهيونية، تيودور هيرتسل، إلى القادة الرئيسيين للمشروع الصهيوني في فلسطين، كان تطهير الأرض [من سكانها الأصليين - المترجم] عندهم خياراً شرعياً. وكما أوضح واحد من أكثر مفكري الحركة ليبرالية، ليو موتسكين، في سنة ١٩١٧، فإن

> فكرتنا هي أن استعمار فلسطين يجب أن يسير في اتجاهين: استيطان يهودي في أرض إسرائيل، وإعادة توطين عرب أرض إسرائيل في أراض خارج البلد. وقد يبدو ترحيل هذا العدد الكبير من العرب أول وهلة غير مقبول من الناحية الاقتصادية، لكنه مع ذلك عملي. إن إعادة توطين سكان قرية فلسطينية في أرض أُخرى لا تتطلب كثيراً من المال.[١٢]

إن واقع كون مرتكبي الطرد قادمين جدداً إلى البلد، وجزءاً من مشروع استعماري، يحيل حالة فلسطين إلى تاريخ التطهير العرقي الاستعماري في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية، وفي إفريقيا وأستراليا، حيث ارتكب المستوطنون البيض جرائم كهذه بشكل

روتيني. وقد شكل هذا الجانب المخادع من تاريخ إسرائيل موضوعاً لعدة دراسات حديثة وممتازة. شرح لنا غرشون شافير وباروخ كيمرلينغ الصلة بين الصهيونية والاستعمار؛ وهي صلة يمكن أن تقودنا في البداية إلى الاستغلال لا الطرد، لكن ما إن صارت فكرة الاقتصاد اليهودي، حصراً، جزءاً مركزياً من الرؤية الصهيونية حتى خلت من مكان للعمال والفلاحين العرب.(١٣) وربط وليد الخالدي وسميح فرسون المكانة المركزية التي صارت أيديولوجيا الترحيل تحتلها [في التفكير الصهيوني - المترجم] باقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطاني، وطرحا السؤال: لماذا عهدت الأمم المتحدة بمصير هذا العدد الكبير من الفلسطينيين إلى حركة اشتملت أيديولوجيتها على الترحيل بوضوح.(١٤)

سيتوجه جهدي الرئيسي في هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على التخطيط المنهجي الذي حوّل المتورطون [في التطهير العرقي - المترجم] بواسطته منطقة مختلطة عرقياً إلى فضاء إثني صرف، أكثر مما سيتوجه إلى فضح ميولهم الأيديولوجية. وسيكون ذلك موضوع الفصول الأولى. أمّا الصلة الأيديولوجية فسألتفت إليها في القسم الأخير، فأخضعها للتحليل وأبين كيف أنها تنطوي على التفسير الوحيد الممكن للتطهير العرقي الذي مارسته إسرائيل ضد الفلسطينيين ابتداء من سنة ١٩٤٨، وما زال مستمراً، بوسائل متعددة، إلى اليوم.

ومهمة أُخرى، كريهة أكثر، ستكون استحضار الأساليب التي استخدمتها إسرائيل لتنفيذ خطتها الرئيسية للطرد والتدمير، وتفحّص كيف، وإلى أي مدى، تنتمي تلك الأساليب حقاً إلى أفعال التطهير العرقي. وكما ذكرت أعلاه، يبدو لي أنه حتى لو لم نسمع قط بما جرى في يوغسلافيا، وعرفنا الحالة الفلسطينية فحسب، لجاز لنا التفكير في أن التعريفات التي وضعتها الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة مستوحاة من النكبة، بأدق تفصيلاتها.

قبل أن نخوض في تاريخ التطهير العرقي في فلسطين ونحاول أن نتمعن في مدلولاته الضمنية التي ما زال تأثيرها مستمراً حتى الوقت الحاضر، يجب أن نتوقف قليلاً ونفكر في الأرقام. إن رقم ثلاثة أرباع مليون فلسطيني اقتلعوا من أرضهم يمكن أن يبدو «متواضعاً» إذا ما قيس بترحيل ملايين الناس في أوروبا نتيجة الحرب العالمية الثانية، أو ما يحدث من أفعال طرد في إفريقيا في بداية القرن الحادي والعشرين. 9
لكن يتعين على المرء أحياناً أن يخضع الأرقام لقاعدة النسبية، وأن يفكر في النسب ليبدأ بفهم حجم المأساة التي حلت بسكان بلد بأسره. لقد تم طرد نصف سكان فلسطين إلى الخارج، وتم تدمير نصف قراهم ومدنهم، ولم ينجح سوى عدد قليل جداً منهم في العودة.

غير أنه فيما يتعدى الأرقام، فإن الهوة العميقة بين الحقيقة والصورة المرسومة لها هي ما يذهل المرء في حالة فلسطين. ومن الصعب حقاً أن يفهم المرء، وبالتالي أن يفسر، كيف أن جريمة ارتكبت في العصر الحديث، وفي فترة حاسمة في التاريخ تطلبت حضور مراسلين صحافيين أجانب ومراقبين تابعين للأمم المتحدة، أمكن أن يتم تجاهلها كلياً على هذا النحو. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يمكن إنكار أن التطهير العرقي الذي جرى في سنة ١٩٤٨ تم اقتلاعه تقريباً من الذاكرة العالمية الجماعية، ومحوه من ضمير العالم. تخيّل أنه في وقت ليس بعيداً، في بلد مألوف لديك، جرى طرد نصف سكانه بالقوة في غضون نصف عام، وأزيل من الوجود نصف قراه ومدنه، ولم يتبق منها سوى الأنقاض والحجارة. تخيّل الآن إمكان ألاّ يجد مثل هذا الحدث المفجع، لسبب ما، طريقه إلى كتب التاريخ، وأن تتفاداه، إن لم نقل تتجاهله، جميع الجهود الدبلوماسية لحل النزاع. ولقد فتشت عبثاً في تاريخ العالم كما نعرفه في أعقاب الحرب العالمية الثانية عن حالة مماثلة، أو مصير من هذا النوع. إنما وجدت حالات أُخرى، سابقة، كان مصيرها مشابهاً، مثل التطهير العرقي الذي أصاب غير الهنغاريين في نهاية القرن التاسع عشر، وإبادة الأرمن، والإبادة التي ارتكبها الاحتلال النازي ضد الأقوام الرحّل (الـ «روما»، المعروفين أيضاً باسم «سينتي») في الأربعينيات من القرن العشرين. وآمل ألاّ تبقى فلسطين في المستقبل مدرجة في هذه القائمة.

10

الفصل الثاني

نحو دولة يهودية حصراً

ترفض الأمم المتحدة بشدة أية سياسات أو أيديولوجيات تهدف إلى التشجيع على التطهير العرقي بأي شكل من الأشكال.

القرار ٤٧/ ٨٠، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

الدافع الصهيوني الأيديولوجي

برزت الصهيونية في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية كحركة إحياء قومي، بدافع من الضغط المتنامي على اليهود في الإقليمين المذكورين كي يختاروا إمّا الاندماج الكامل، وإمّا استمرار تعرضهم للاضطهاد (مع أنه، كما نعرف، حتى الاندماج الكامل لم يكن ضمانة ضد الإبادة كما في حالة ألمانيا النازية). ومع بداية القرن العشرين ربط معظم قادة الحركة الصهيونية هذا الإحياء القومي باستعمار فلسطين. وكان هناك آخرون، وخصوصاً مؤسس الحركة، تيودور هيرتسل، أقل جزماً بهذا الخصوص، لكن بعد وفاته، في سنة ١٩٠٤، أصبح التوجه نحو فلسطين ثابتاً ومتفقاً عليه.

لقد كانت أرض إسرائيل، كما تُسمى فلسطين في الديانة اليهودية، محط احترام وتبجيل على مر القرون من جانب أجيال من اليهود بصفتها قبلة حج مقدسة، ولم تكن في ذهنهم قط مكاناً لدولة علمانية مستقبلية. إن التراث والدين اليهوديين يأمران اليهود بانتظار مجيء المسيح (Messiah) المنتظر في «نهاية الزمن» قبل أن يكون في استطاعتهم العودة إلى أرض إسرائيل كشعب يتمتع بالسيادة في دولة دينية يهودية، أي كخدم مطيعين للرب (وهذا هو السبب في أن عدة تيارات في اليهودية الأورثوذكسية المتعصبة / Ultra-Orthodox / غير صهيونية، أو أنها معادية للصهيونية). وبكلمات 11 أُخرى، فإن الصهيونية جعلت اليهودية علمانية وقومية. ومن أجل أن يحقق المفكرون الصهيونيون مشروعهم، طالبوا بالأرض التوراتية واستحضروها، أو بالأحرى اخترعوها مهداً لحركتهم القومية الجديدة. وبحسب رؤيتهم، أصبحت فلسطين بلداً يحتله «غرباء»، ويجب استرداده منهم. وصفة «الغرباء» هنا تعني كل من لم يكن يهودياً وعاش في فلسطين منذ الحقبة الرومانية.[1] وفي الواقع، لم تكن فلسطين، في نظر صهيونيين كثيرين عندما قدموا إليها في سنة ١٨٨٢، حتى أرضاً «محتلة»، وإنما «أرضاً

خالية من البشر.» أمّا الفلسطينيون، السكان الأصليون الذين كانوا يعيشون هناك، فكانوا، في نظرهم، إلى حد كبير، كائنات غير مرئية، أو - إن لم يكونوا كذلك - كانوا جزءاً من عقبات الطبيعة التي يجب التغلب عليها أو إزالتها. لا شيء، لا الصخور ولا الفلسطينيون، كان يجب أن يشكلوا عائقاً في الطريق إلى «استرداد» الأرض التي اشتهتها الحركة الصهيونية وطناً قومياً لها.(٢)

إلى حين احتلال بريطانيا فلسطين في سنة ١٩١٨، كانت الحركة الصهيونية مزيجاً من أيديولوجيا قومية وممارسة استعمارية. وكان حجمها محدوداً: لم يكن الصهيونيون يشكلون أكثر من خمسة في المئة من مجموع سكان البلد في ذلك الوقت. كانوا يعيشون في مستعمرات، من دون أن يؤثروا في السكان المحليين، ومن دون أن ينتبه هؤلاء إليهم بصورة خاصة. لكن إمكان استيلاء اليهود على البلد في المستقبل وطرد السكان الفلسطينيين الأصليين منه، والذي ظهر واضحاً للمؤرخين لدى مراجعتهم في وقت متأخر كتابات الآباء المؤسسين للصهيونية، كان واضحاً أيضاً لدى بعض الزعماء الفلسطينيين حتى قبل الحرب العالمية الأولى، بينما أبدى الزعماء الآخرون اهتماماً أقل بالحركة.

وتبين أدلة تاريخية أنه في وقت ما بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٠، ناقش عدد من الزعماء الفلسطينيين الصهيونية بصفتها حركة سياسية تهدف إلى شراء أراض وأملاك، وتسعى للحصول على قوة في فلسطين، مع أن الطاقة التدميرية الكامنة في ذلك لم تكن مدرَكَة تماماً في تلك الفترة. وقد اعتقد كثيرون من أفراد النخبة المحلية آنذاك أن الحركة الصهيونية جزء من الاندفاعة الأوروبية التبشيرية والاستعمارية، وفعلاً كانت جزئياً كذلك، لكنها طبعاً اشتملت على عناصر إضافية حولتها إلى مشروع خطر جداً على السكان الأصليين.(٣)

هذا الإمكان [الاستيلاء والطرد - المترجم] قلّما كان القادة الصهيونيون يخوضون فيه، كما لم تجر بلورته. لكن لا بد من أن يكون بعض الوجهاء والمثقفين الفلسطينيين أحسوا بالخطر البادي في الأفق، لأننا نجدهم يحاولون إقناع الحكومة العثمانية في إستنبول بتقييد، إن لم يكن حظر، الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي في فلسطين، التي كانت تحت الحكم العثماني حتى سنة ١٩١٨.(٤)

وقد ادعى العضو الفلسطيني في البرلمان العثماني [مجلس المبعوثان - المترجم]، سعيد الحسيني، في ٦ أيار/مايو ١٩١١، أن اليهود ينوون إقامة دولة في المنطقة التي تشمل فلسطين وسورية والعراق.(٥) ومع ذلك، فإن الحسيني كان ينتمي إلى عائلة، ومجموعة من الأعيان المحليين، ظلتا حتى ثلاثينيات القرن الماضي تحرضان ضد الاستعمار الصهيوني، بينما كانتا تبيعان القادمين الجدد أراضي. ومع 12

مرور السنين في عهد الانتداب، تعمق لدى الشرائح الأكثر وعياً في أوساط النخبة الفلسطينية الإحساس بالخطر، بل الإحساس بكارثة وشيكة.[٦] لكن هذا الإحساس لم يترجَم قط إلى استعدادات كافية لمواجهة هذا الخطر الوجودي الكامن للمجتمع.

وفي الأقطار المحيطة بفلسطين، في مصر على سبيل المثال، رأت الشريحة المثقفة القيادية في انتقال اليهود إلى فلسطين محاولة لامسؤولة من جانب أوروبا لترحيل فقرائها المعدمين، وأغلبهم لا يحمل أي جنسية، ولم تر فيه جزءاً من خطة كبرى هدفها طرد السكان المحليين من وطنهم. وبدا خطرهم، في نظر هذه الأقطار، ضئيلاً قياساً بالمحاولات الأكثر وضوحاً التي كانت دول أوروبا الاستعمارية والكنائس تقوم بها للاستيلاء على «الأرض المقدسة» من خلال إرسالياتها، ودبلوماسييها، ومستعمراتها.[٧] وفي الواقع، كان الصهيونيون قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين في سنة ١٩١٧ غامضين فيما يتعلق بخططهم الحقيقية، لا بسبب افتقارهم إلى تحديد وجهتهم، وإنما لحاجتهم إلى إعطاء الأولوية لمشاغل مجتمع مهاجرين ما زال صغيراً، ويواجه باستمرار خطر الطرد من جانب الحكومة في إستنبول.

لكن، عندما كانت تنشأ ضرورة لتوضيح الأمور فيما يتعلق بالمستقبل، من أجل الاستهلاك الداخلي، فإننا لا نجد أي غموض على الإطلاق. فما كان يتطلع الصهيونيون إليه هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين للنجاة من تاريخ حافل بالاضطهاد والمذابح في الغرب، مستحضرين ما تشتمل عليه الديانة اليهودية من «إنقاذ» «الوطن القديم» كوسيلة لتحقيق هدفهم. هذه كانت الرواية الرسمية، ولا شك في أنها كانت تعبر بصدق عن دوافع معظم أعضاء القيادة الصهيونية. لكن النظرة الأكثر انتقاداً اليوم ترى أن الدافع الصهيوني إلى الاستيطان في فلسطين، بدلاً من أي مكان آخر، كان متداخلاً بشكل وثيق مع الإيمان المسيحي بالعصر الألفي السعيد الذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر، ومع الاستعمار الأوروبي. فالجمعيات التبشيرية البروتستانتية المتعددة، والحكومات الأوروبية، كانت تتنافس فيما بينها بشأن مستقبل فلسطين «المسيحية»، التي كانت تريد انتزاعها من الإمبراطورية العثمانية. أمّا الأكثر تديناً بين الطامحين إلى ذلك في الغرب، فقد نظروا إلى عودة اليهود إلى فلسطين باعتبارها فصلاً في الخطة الإلهية، من شأنه أن يعجّل القدوم الثاني للمسيح، وإنشاء دولة دينية قائمة على التقوى هناك. وقد ألهمت هذه الحماسة الدينية سياسيين أتقياء، مثل ديفيد لويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، بأن يعملوا بالتزام شديد من أجل إنجاح المشروع الصهيوني. إلاّ إن ذلك لم يمنعه من أن يزود حكومته في الوقت نفسه بجملة من الاعتبارات «الاستراتيجية»، لا «المسيائية»، التي تبين لماذا يجب أن يستعمر الصهيونيون فلسطين، والتي كانت مشبعة بعدم الثقة

13

والاحتقار الشديدين، اللذين كان يكنهما لـ «العرب» و«المحمديين»، كما كان يسمي الفلسطينيين.[٨]

كذلك تميل الدراسات العلمية الحديثة إلى التشكيك في النكهة الماركسية التي يضفيها التأريخ الإسرائيلي الرسمي على الاستيطان المبكر في فلسطين، بتصويره الصهيونية كأنها سعي إيجابي للتقدم في تطبيق الثورات الماركسية والاشتراكية إلى حد أبعد من المحاولات الأقل نجاحاً لتطبيقها في روسيا.[٩] وتصف النظرة الأكثر انتقاداً هذا الطموح بأنه مشكوك فيه في أحسن الأحوال، وتلاعب ينطوي على غش في أسوئها. وفي الحقيقة، كما أن الإسرائيليين اليهود الليبراليين مستعدون اليوم للتخلي عن مبادئ الديمقراطية عندما يواجههم إمكان أن تصبح أغلبية السكان في البلد غير يهودية، فإن الصهيونيين الاشتراكيين سارعوا آنذاك، كما يبدو، إلى استبدال أحلامهم العالمية بإغراء القومية. وعندما أصبح الهدف الرئيسي جعل فلسطين يهودية حصراً، بدلاً من أن تكون اشتراكية، فإن الحركة العمالية داخل الصهيونية، وهذا أمر بالغ الدلالة، كانت هي التي وضعت الأساس لتطهير البلد من السكان المحليين، ومن ثم قامت بالتنفيذ.

لقد وجه المستوطنون الصهيونيون الأوائل معظم طاقتهم ومواردهم لشراء قطع من الأرض في محاولة لدخول سوق العمل المحلية وإيجاد شبكات جماعية وطائفية قادرة على إسناد مجموعات القادمين الجدد التي كانت لا تزال صغيرة وهشة اقتصادياً. أمّا الاستراتيجيات الأكثر دقة فيما يتعلق بأفضل السبل للاستيلاء على فلسطين بكاملها وإقامة دولة قومية فيها، فقد تم وضعها في وقت لاحق، وبارتباط وثيق بالأفكار البريطانية بشأن الوسيلة الأفضل لحل النزاع الذي فعلت بريطانيا الكثير لمفاقمته.

في اللحظة التي أعطى وزير الخارجية البريطاني، اللورد بلفور، الحركة الصهيونية وعده في سنة ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين،[١٠] فتح الباب لنزاع مستديم سرعان ما سيجتاح البلد وسكانه. وقد تعهد بلفور، في الوعد الذي أعطاه باسم حكومته، بحماية طموحات السكان غير اليهود - إشارة غريبة إلى السكان الأصليين الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة في البلد - لكن هذا الوعد كان مناقضاً تماماً لطموحات الفلسطينيين وحقوقهم الطبيعية في بلورة قوميتهم، وفي الحصول على الاستقلال.

في أواخر العشرينيات من القرن الماضي كان بات واضحاً أن هذا الوعد ينطوي في جوهره على إمكانات حدوث عنف مدمر، وكان قد تسبب فعلاً بمقتل مئات من الفلسطينيين واليهود. وهذا ما دفع بريطانيا وقتها إلى القيام بمحاولة جدية، ولو على مضض، لحل النزاع المنذر بالتفاقم.

14 حتى سنة ١٩٢٨، تعاملت الحكومة البريطانية مع فلسطين كأنها دولة واقعة ضمن نطاق النفوذ البريطاني، وليست مستعمرة. دولة يمكن أن يتحقق فيها، برعاية بريطانية، الوعد المعطى لليهود وطموحات الفلسطينيين سواء بسواء. وقد حاول البريطانيون إنشاء بنية سياسية يتمثل فيها الطرفان على قدم المساواة في برلمان الدولة وفي الحكومة. لكن عملياً، عندما قُدّم العرض اتضح أنه أقل إنصافاً [للفلسطينيين - المترجم] مما يجب، إذ كان فيه تمييز لمصلحة المستعمرات الصهيونية وضد الأغلبية الفلسطينية. فالميزان داخل المجلس التشريعي المقترح كان مائلاً إلى مصلحة المجتمع اليهودي، الذي كان سيتحالف مع الأعضاء المعيَّنين من جانب الإدارة البريطانية.(١١)

وبما أن الفلسطينيين كانوا يشكلون في العشرينيات من القرن الماضي ما يتراوح بين ثمانين وتسعين في المئة من السكان، فإنهم رفضوا في البداية، لهذا السبب، قبول الاقتراح البريطاني القائم على أساس مبدأ التكافؤ، والذي كان أيضاً يتضمن تمييزاً ضدهم في الممارسة. وشجع هذا الرفض القادة الصهيونيين على الموافقة على الاقتراح. لكن بعد ذلك سيبرز نمط سلوك معين. ففي سنة ١٩٢٨، عندما وافقت القيادة الفلسطينية، وقد أخافتها الهجرة اليهودية المتنامية إلى البلد وتوسع المستعمرات، على قبول صيغة التكافؤ أساساً للمفاوضات، سارعت القيادة الصهيونية إلى رفضها. وكانت ثورة الفلسطينيين في سنة ١٩٢٩ النتيجة المباشرة لرفض بريطانيا أن تفي على الأقل بوعدها تطبيق مبدأ التكافؤ بعد أن أصبح الفلسطينيون مستعدين للتخلي عن الديمقراطية القائمة على مبدأ حكم الأغلبية، الذي كانت بريطانيا تنادي به أساساً للمفاوضات بينها وبين بقية الدول العربية الخاضعة لنفوذها.(١٢)

بعد ثورة ١٩٢٩، بدت الحكومة العمالية في لندن كأنها تميل إلى احتضان المطالب الفلسطينية، لكن اللوبي الصهيوني نجح في إعادة توجيه الحكومة البريطانية للسير في طريق وعد بلفور. وهذا ما جعل اندلاع ثورة أُخرى أمراً حتمياً. وفعلاً اندلع العنف في سنة ١٩٣٦ بشكل ثورة شعبية قاتلت بتصميم شديد أرغم الحكومة البريطانية على حشد قوات عسكرية في فلسطين أكثر مما كان موجوداً في شبه القارة الهندية. وبعد ثلاثة أعوام، تخللتها هجمات وحشية وعديمة الرحمة على الريف الفلسطيني، نجحت القوات البريطانية في إخماد الثورة. ونُفيت القيادات الفلسطينية، وحُلّت الوحدات شبه النظامية التي أدارت حرب عصابات ضد قوات الانتداب. وفي غضون ذلك اعتُقل وقتل وجرح عدد كبير من القرويين الذين شاركوا في الثورة. وقد سهّل غياب معظم القادة الفلسطينيين، وحلّ الوحدات المقاتلة الفلسطينية، على القوات اليهودية في سنة ١٩٤٧ اجتياح المناطق الريفية الفلسطينية من دون أية صعوبة.

15 وفيما بين الثورتين، لم يهدر القادة الصهيونيون الوقت لوضع الخطط من أجل

تحويل فلسطين إلى بلد يقطن فيه اليهود حصراً: أولاً، في سنة ١٩٣٧، بقبولهم بجزء متواضع من البلد عندما رحبوا بتوصية لجنة بيل الملكية البريطانية بتقسيم فلسطين إلى دولتين.[١٣] وثانياً، في سنة ١٩٤٢، بتجريب استراتيجيا أكثر طموحاً، مطالبين بفلسطين كلها. ولربما تغيرت المساحة الجغرافية التي وضعوها نصب أعينهم تبعاً للوقت والأوضاع والفرص، لكن الهدف الرئيسي بقي كما هو. فالمشروع الصهيوني ما كان ليتحقق إلاّ بإقامة دولة يهودية محضة في فلسطين، لتكون ملجأً آمناً لليهود من الاضطهاد، ومهداً للقومية اليهودية الجديدة. ومثل هذه الدولة كان لا بد من أن تكون يهودية حصراً، لا في بنيتها الاجتماعية - السياسية فحسب، بل أيضاً في تركيبتها الإثنية.

التحضيرات العسكرية

منذ البداية، سمحت السلطات الانتدابية البريطانية للحركة الصهيونية بإنشاء كيان مستقل لها في فلسطين ليكون بمثابة بنية تحتية للدولة العتيدة. وفي أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي تمكن قادة الحركة من ترجمة رؤيتهم المجردة، المتعلقة بجعل فلسطين مقصورة على اليهود، إلى خطط ملموسة. وقد اشتملت التحضيرات الصهيونية للتمكن من الاستيلاء على البلد بالقوة، في حال عدم الحصول عليه عن طريق المساعي الدبلوماسية، على إنشاء منظمة عسكرية فعالة - بمساعدة ضباط بريطانيين متعاطفين - وعلى البحث عن موارد مالية وفيرة (كان في استطاعتهم اللجوء إلى يهود الشتات من أجل الحصول عليها). كما كان إنشاء نواة سلك دبلوماسي جزءاً عضوياً من التحضيرات العامة نفسها الهادفة إلى إنشاء دولة في فلسطين بالقوة.[١٤]

وهنا، ثمة ضابط بريطاني جدير بالذكر بصورة خاصة، هو أُورد تشارلز وينغيت، الذي جعل القادة الصهيونيين يدركون بصورة أفضل أن فكرة إقامة دولة يهودية يجب أن تقترن بشكل وثيق بتحضيرات عسكرية وإنشاء جيش، أولاً وقبل كل شيء من أجل حماية الأعداد المتزايدة من الأراضي والمستعمرات اليهودية في فلسطين المحاطة بسكان معادين، لكن أيضاً - وهذا أكثر أهمية - لأن الأعمال المسلحة الهجومية من شأنها أن تشكل رادعاً فعالاً ضد المقاومة المحتملة للفلسطينيين. ومن هنا إلى التفكير في طرد جميع السكان الأصليين بالقوة بات الطريق، كما برهنت التطورات اللاحقة، قصيراً جداً.[١٥]

16 وُلد أورد وينغيت في الهند في أوائل القرن العشرين في عائلة عسكرية، وتربى في جو شديد التدين. وبدأ حياته المهنية، وكان وقتها محباً للعرب، في السودان،

حيث اشتهر بمحاربة تجار العبيد ونصب كمائن فعالة ضدهم. وفي سنة ١٩٣٦، أُرسل إلى فلسطين حيث افتُتن بسرعة بالحلم الصهيوني. وقرر أن يساعد المستوطنين اليهود بشكل فعال، فشرع في تدريب قواتهم العسكرية على تكتيكات وأساليب قتالية أكثر فعالية للرد على اعتداءات السكان المحليين. وبالتالي، لا عجب في أن زملاءه الصهيونيين كانوا معجبين به جداً.

وقد أحدث وينغيت تغييراً جذرياً في الهاغاناه، المنظمة الرئيسية شبه العسكرية التابعة للمجتمع اليهودي في فلسطين. وكانت أُنشئت في سنة ١٩٢٠، ويعني اسمها بالعبرية «الدفاع»، ومن الواضح أنها سُمّيت هكذا للإشارة إلى أن هدفها الرئيسي هو حماية المستعمرات اليهودية. لكن تحت تأثير وينغيت، ومزاج قادتها الملتهب بتأثير منه، تحولت الهاغاناه بسرعة إلى ذراع عسكرية للوكالة اليهودية، وللهيئة الصهيونية المسيطرة في فلسطين، التي رسمت في النهاية، ثم نفّذت، الخطط للاستيلاء بقوة السلاح على فلسطين بكاملها، وتطهير البلد من سكانه الأصليين.[١٦]

أتاحت الثورة العربية [١٩٣٦ - ١٩٣٩/المترجم] الفرصة لأعضاء الهاغاناه كي يطبقوا في المناطق الريفية الفلسطينية التكتيكات التي تعلموها من وينغيت، والتي اتخذت على الأغلب شكل عمليات انتقامية ضد أهداف كالقناصة الكامنين بجانب الطرقات، أو اللصوص الذين كانوا يسرقون بضائع من الكيبوتسات. ويبدو أن الهدف الرئيسي من ورائها كان زرع الخوف في قلوب المجتمعات الفلسطينية التي كانت تقطن بالقرب من المستعمرات اليهودية.

وقد نجح وينغيت في ربط قوات الهاغاناه بالقوات البريطانية خلال الثورة العربية كي تتعلم على نحو أفضل ماذا يجب أن تتضمن «مهمة تأديبية» ضد قرية عربية. فعلى سبيل المثال، عرفت قوة يهودية في حزيران/يونيو ١٩٣٨ أول مرة ماذا يعني احتلال قرية فلسطينية، إذ هاجمت وحدة تابعة للهاغاناه وسرية بريطانية معاً قرية على الحدود بين إسرائيل ولبنان، واحتلتها بضع ساعات.[١٧]

يتذكّر أماتسيا كوهين، الذي شارك في العملية، الرقيب البريطاني الذي شرح لهم كيف يستخدمون حربة البندقية عندما يهاجمون القرويين العزّل: «أعتقد أنكم جميعاً جَهَلَة تماماً في رامات يوحنان [قاعدة التدريب التابعة للهاغاناه] لأنكم لا تعرفون حتى أبسط قواعد استخدام الحراب عندما تهاجمون العرب القذرين: كيف يمكنكم أن تمدوا قدمكم اليسرى إلى الأمام!»، صرخ مخاطباً أماتسيا ورفاقه بعد أن رجعوا إلى القاعدة.[١٨] ولو كان هذا الرقيب موجوداً في فلسطين سنة ١٩٤٨ لكان شعر بالفخر لدى رؤية السرعة التي أتقنت فيها القوات اليهودية فن مهاجمة القرى.

17

كما أن الهاغاناه اكتسبت خبرة ثمينة في الحرب العالمية الثانية، عندما تطوع

كثيرون من أعضائها للمشاركة في المجهود الحربي البريطاني. أمّا من بقوا في فلسطين، فقد استمروا في المراقبة والتسلل إلى القرى الفلسطينية البالغ عددها نحو ١٢٠٠ قرية، والتي كانت موجودة في الريف منذ مئات السنين.

ملفات القرى

كان هناك حاجة إلى ما هو أكثر من مجرد الاستمتاع بمهاجمة قرية فلسطينية: حاجة إلى تخطيط منهجي. وأتى الاقتراح من مؤرخ شاب من الجامعة العبرية يدعى بن - تسيون لوريا، الذي كان وقتئذ موظفاً في الدائرة التعليمية التابعة للوكالة اليهودية. وقد أشار لوريا إلى أنه سيكون من المفيد جداً إعداد سجل مفصل للقرى العربية، واقترح أن يقوم الصندوق القومي اليهودي بإعداده. «هذا سيساعد جداً في تحرير البلد»، كتب في رسالة إلى الصندوق.[١٩] وكان موفقاً جداً في اختياره الصندوق للقيام بالمهمة، إذ إن مبادرته إلى إشراك الصندوق القومي اليهودي في التطهير العرقي المتوخّى أدت إلى ضخ مزيد من الزخم والحماسة في العمل على خطط الطرد التي تم وضعها لاحقاً.

لقد كان الصندوق القومي اليهودي، الذي أُنشئ في سنة ١٩٠١، الأداة الصهيونية الرئيسية لاستعمار فلسطين. وكان بمثابة الوكالة التي استخدمتها الحركة الصهيونية لشراء الأراضي الفلسطينية التي جرى توطين المهاجرين اليهود فيها. ومنذ تدشينه في المؤتمر الصهيوني الخامس، صار رأس الحربة في صهينة فلسطين خلال أعوام الانتداب. ولقد صُمّم منذ البداية ليصبح «القيّم»، باسم الشعب اليهودي، على الأراضي التي استملكها الصهيونيون في فلسطين. واحتفظ بهذا الدور بعد إنشاء دولة إسرائيل، وأضيفت إليه بمرور الوقت مهمات أُخرى إلى جانب مهمته الرئيسية.[٢٠]

اقترن معظم نشاطات الصندوق القومي اليهودي خلال فترة الانتداب وفي زمن النكبة باسم يوسف فايتس، مدير دائرة الاستيطان، الذي كان مثال الصهيوني الاستعماري. وكانت الأولوية القصوى لديه آنذاك تسهيل طرد المزارعين الفلسطينيين العاملين بأجر أو في مقابل جزء من المحصول، من الأراضي المشتراة من مُلاّك غائبين يعيشون بعيداً عن أراضيهم، أو حتى خارج البلد، بعد أن رسم نظام الانتداب حدوداً لم تكن موجودة من قبل. ووفقاً للأعراف المتبعة، عندما كانت ملكية قطعة أرض، أو حتى قرية بأكملها، تنتقل من مالك إلى آخر، لم يكن ذلك يعني أنه كان يتعين على الفلاحين أو القرويين أنفسهم أن يرحلوا.[٢١] فقد كان المجتمع الفلسطيني مجتمعاً زراعياً، وكان المالك الجديد بحاجة إلى فلاحين أجراء كي يستمر

18

في زراعة أراضيه. لكن مع مجيء الصهيونية تغير كل ذلك. وكان فايتس شخصياً يزور قطعة الأرض المشتراة حديثاً، برفقة مساعديه المقربين جداً منه، ويشجع المُلاّك اليهود الجدد على طرد الفلاحين الأجراء المحليين، ولو لم يكن المالك بحاجة إلى استعمال قطعة الأرض بكاملها لأي غرض. وذات مرة، أخبر أحد مساعدي فايتس، واسمه يوسف نحماني، رئيسه أن الفلاحين الأجراء رفضوا «للأسف» أن يرحلوا، وأن بعض المُلاّك اليهود الجدد ظهرت عليهم، على حد قوله، أعراض «الجبن، وهم يفكرون في خيار أن يسمحوا للفلاحين بالبقاء.»(٢٢) وكانت مهمة نحماني والمساعدين الآخرين أن يتأكدوا من أن مشاعر «الضعف» يجب أن تتلاشى، وبفضل جهودهم سرعان ما أصبحت عمليات الطرد هذه تتم بشكل شامل وفعال.

إن تأثير مثل هذه النشاطات في ذلك الوقت ظل محدوداً لأن الموارد الصهيونية كانت ضئيلة، والمقاومة الفلسطينية شرسة، والسياسات البريطانية تقييدية. وعند نهاية الانتداب في سنة ١٩٤٨، لم يكن اليهود يمتلكون سوى ٥,٨٪ تقريباً من أراضي فلسطين. لكن الشهية كانت مفتوحة على ما هو أكثر كثيراً من ذلك، فقط لو أن الموارد المتاحة ازدادت، وفرصاً جديدة أتيحت. ولذلك بلغت حماسة فايتس الذروة عندما بلغه خبر ملفات القرى، واقترح على الفور تحويلها إلى «مشروع قومي».(٢٣)

وأصبح كل من يمكن أن تكون له يد في المشروع متحمساً بشدة للفكرة. يتسحاق بن - تسفي، العضو البارز في القيادة الصهيونية، والمؤرخ الذي أصبح لاحقاً ثاني رئيس لدولة إسرائيل، شرح في رسالة إلى موشيه شرتوك (شاريت)، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية (لاحقاً واحداً من رؤساء الحكومة)، أنه بالإضافة إلى تسجيل مخططات القرى من الناحية الطوبوغرافية، يجب أن يتضمن المشروع أيضاً كشف «الأصول العبرية» لكل قرية. وعلاوة على ذلك، من المهم أن تعرف الهاغاناه أي القرى جديدة نسبياً، إذ إن بعضها بني «فقط» خلال فترة الاحتلال المصري لفلسطين في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.(٢٤)

على أية حال، كانت المهمة الرئيسية رسم خرائط القرى، ولذا تم تجنيد خبير طوبوغرافي من الجامعة العبرية كان يعمل في دائرة رسم الخرائط الانتدابية للعمل في المشروع. وقد اقترح هذا الخبير القيام بمسح فوتوغرافي جوي للقرى، وأطلع باعتزاز بن - غوريون على خريطتين جويتين لقريتي السنديانة وصبّارين (الخريطتان موجودتان حالياً في أرشيف دولة إسرائيل، وهما كل ما تبقى من هاتين القريتين بعد سنة ١٩٤٨).

19 ومن ثم دُعي أفضل المصورين المحترفين في البلد إلى الانضمام إلى المبادرة. كما تم تجنيد يتسحاق شيفر من تل أبيب، ومارغو ساديه، زوجة يتسحاق ساديه، قائد

البالماخ (وحدات الكوماندو التابعة للهاغاناه). وقد أُخفي مختبر تحميض الأفلام في منزل مارغو خلف واجهة شركة لري المزروعات، إذ كان لا بد من إخفائه عن أعين السلطات البريطانية التي كان من الممكن أن تعتبره مجهوداً استخباراتياً غير شرعي موجهاً ضدها. ومع أن البريطانيين كانوا على علم مسبق به، إلاّ إنهم لم ينجحوا قط في اكتشاف المخبأ السري. وفي سنة ١٩٤٧، نُقلت دائرة رسم الخرائط بكاملها إلى البيت الأحمر.[٢٥]

كانت المحصلة النهائية لجهود الطوبوغرافيين والمستشرقين ملفات مفصَّلة لجميع قرى فلسطين، عمل الخبراء الصهيونيون على استكمالها بالتدريج، بحيث أصبح «الأرشيف» مكتملاً تقريباً في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد تضمن ملف كل قرية تفصيلات دقيقة عن موقعها الطوبوغرافي، وطرق الوصول إليها، ونوعية أراضيها، وينابيع المياه، ومصادر الدخل الرئيسية، وتركيبتها الاجتماعية - الاقتصادية، والانتماءات الدينية للسكان، وأسماء المخاتير، والعلاقات بالقرى الأُخرى، وأعمار الرجال (من سن ١٦ إلى سن ٥٠)، ومعلومات كثيرة أُخرى. ومن فئات المعلومات المهمة كان هناك مؤشر يحدد درجة «العداء» (للمشروع الصهيوني)، بناء على مدى مشاركة القرية في ثورة ١٩٣٦. وكان هناك قائمة بأسماء كل شخص شارك في الثورة، والعائلات التي فقدت أشخاصاً في القتال ضد البريطانيين. وأُعطي الأشخاص الذين زُعم أنهم قتلوا يهوداً اهتماماً خاصاً. وكما سنرى لاحقاً، فإن هذه الأجزاء الأخيرة من المعلومات نجم عنها في سنة ١٩٤٨ أشد الأعمال وحشية في القرى، وقادت إلى إعدامات جماعية وتعذيب للضحايا.

أدرك الأعضاء النظاميون في الهاغاناه، الذين كُلّفوا جمع المعلومات من خلال رحلات «استطلاعية» إلى القرى، منذ البداية، أن المهمة لم تكن تمريناً أكاديمياً في الجغرافيا. وكان واحداً من هؤلاء موشيه باسترناك، الذي شارك في إحدى رحلات الاستطلاع وجمع المعلومات المبكرة في سنة ١٩٤٠. وروى بعد عدة أعوام:

> كان علينا أن ندرس البنية الأساسية للقرية العربية. ويعني ذلك البنية وما هي أفضل طريقة لمهاجمتها. في الكليات الحربية علمونا كيف نهاجم مدينة أوروبية حديثة، وليس قرية بدائية في الشرق الأدنى. لا نستطيع أن نقارنها [القرية العربية] بقرية بولندية أو نمساوية. القرية العربية، خلافاً للقرى الأوروبية، كانت مبنية طوبوغرافياً على هضاب. وذلك يعني أنه كان يتعين علينا أن نجد الوسيلة الأفضل للاقتراب من القرية من الأعلى، أو دخولها من الأسفل. وكان علينا أن ندرب «مستعربينا» [المستشرقين الذين كانوا يشغّلون

شبكة من المتعاونين] على الطريقة الأفضل للتعامل مع المخبرين.[٢٦]

20 وفي الواقع كانت المشكلة الملحوظة في كثير من ملفات القرى هي كيفية إيجاد نظام تعاون استخباراتي مع أناس يعتبرهم باسترناك ورفاقه بدائيين وبرابرة: «أناس يحبون شرب القهوة، ويأكلون الأرز بأيديهم، الأمر الذي جعل من الصعب جداً استخدامهم مخبرين.» ويتذكر باسترناك أنه في سنة ١٩٤٣ كان هناك إحساس متنام بأنه أصبح لديهم أخيراً شبكة من المخبرين تستحق التسمية. ويرجع الفضل في ذلك، بصورة رئيسية، إلى شخص واحد هو عزرا دانين، الذي سيقوم بدور قيادي في التطهير العرقي في فلسطين.[٢٧]

من نواح كثيرة، كان تجنيد عزرا دانين، الذي أُخذ من عمل ناجح في مجال زراعة الحمضيات، هو ما نقل العمل الاستخباراتي وتنظيم ملفات القرى إلى مستوى جديد من حيث الكفاءة. وتتضمن الملفات في فترة ما بعد سنة ١٩٤٣ وصفاً مفصلاً للزراعة وتربية الحيوانات، وللأراضي المزروعة، ولعدد الأشجار في المزارع، ولنوع وجودة الفواكه في كل بستان (وحتى كل شجرة مفردة)، ولمعدل مساحة الأرض بالنسبة إلى كل عائلة، ولعدد السيارات، ولأصحاب الدكاكين، وللعاملين في الورشات، ولأسماء الحرفيين في كل قرية ونوع مهاراتهم.[٢٨] وفي وقت لاحق، أضيف إلى ذلك تفصيلات دقيقة جداً عن كل حمولة وانتماءاتها السياسية، والفوارق الطبقية بين الأعيان والعامة، وأسماء الموظفين العاملين في دوائر الحكومة الانتدابية.

ومع اكتساب عملية جمع المعلومات قوة دفع تلقائية، يجد المرء مع حلول سنة ١٩٤٥ مزيداً من التفصيلات، مثل وصف المساجد في القرى وأسماء الأئمة فيها، مع صفات مثل «هو رجل عادي»، بل حتى وصف دقيق لغرف الاستقبال داخل بيوت هذه الشخصيات. ومع اقتراب فترة الانتداب من نهايتها، أصبح جمع المعلومات موجهاً بصراحة نحو المعطيات ذات الطابع العسكري، مثل: عدد الحراس (معظم القرى لم يكن لديه أي حراس)، وكمية الأسلحة الموجودة ونوعيتها (بصورة عامة قديمة، أو حتى لا وجود لها).[٢٩]

وقد جنّد دانين يهودياً ألمانياً اسمه يعقوب شمعوني - أصبح لاحقاً أحد أهم المستشرقين الإسرائيليين - وعينه مسؤولاً عن مشاريع خاصة داخل القرى، ولا سيما الإشراف على عمل المخبرين.[٣٠] وقد أطلق دانين وشمعوني على أحد هؤلاء لقب «أمين الصندوق» (هَـ - غِزْبار). وأشرف هذا الشخص، الذي أثبت أنه نبع معلومات لجامعي المعطيات من أجل الملفات، على شبكة المتعاونين من سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٤٥. وانكشف أمره في سنة ١٩٤٥ وقتل على يد ناشطين فلسطينيين.[٣١]

بعد وقت قصير انضم إلى دانين وشمعوني شخصان هما يهوشواع بالمون وطوفيا ليشَنسكي. وهذان اسمان يجب تذكرهما لأنهما قاما بدور فعال في الإعداد للتطهير العرقي في فلسطين. وكان ليشنسكي في أربعينيات القرن الماضي مشغولاً بتنسيق الحملات ضد المزارعين الأجراء الذين كانوا يعيشون على قطع من الأرض اشتراها الصندوق القومي اليهودي من مُلاّك حاضرين أو غائبين، ووجه كل طاقته نحو تخويف هؤلاء الناس ومن ثم إجلائهم هم وعائلاتهم عن الأراضي التي كانوا وأسلافهم يزرعونها منذ قرون.

21

على مسافة ليست بعيدة من قرية الفريديس والمستعمرة اليهودية «القديمة» زِخْرون يعقوب، حيث يوجد اليوم طريق يصل الطريق الساحلية الرئيسية بمرج ابن عامر (عيمك يزراعيل) عبر وادي الملح، توجد قرية للشباب (نوع من المدارس الداخلية للشبيبة الصهيونية) تدعى شيفيا. وفي هذا المكان بالذات، كانت الوحدات الخاصة الموضوعة في تصرف مشروع ملفات القرى تتدرب في سنة ١٩٤٤، وتنطلق منه في رحلاتها الاستطلاعية. وكانت شيفيا آنذاك شديدة الشبه بقرية تجسس خلال الحرب الباردة: يهود يتجولون متحدثين بالعربية، ويحاولون محاكاة ما يعتقدون أنها طرق عيش العرب المعتادة وسلوك الريفيين الفلسطينيين.[٣٢]

في سنة ٢٠٠٢، تذكّر واحد من أوائل المجندين للتدرب في هذه القاعدة العسكرية الخاصة مهمته الاستطلاعية الأولى لقرية أم الزينات في سنة ١٩٤٤. كان الهدف تفحّص القرية وجلب معلومات مثل أين يقطن المختار، وأين يقع الجامع، وأين يسكن أغنياء القرية، ومن كان نشيطاً في ثورة ١٩٣٦. لم تكن هذه مهمة خطرة جداً لأن القائمين بها كانوا يعرفون أنهم يستطيعون استغلال أصول الضيافة العربية التقليدية. بل إنهم حتى حلّوا ضيوفاً في بيت المختار نفسه. وعندما لم ينجحوا خلال يوم واحد في جمع المعلومات التي كانوا يبحثون عنها، طلبوا استضافتهم مرة أُخرى. وكُلِّفوا أن يحصلوا في زيارتهم الثانية على معلومات عن خصوبة الأراضي، التي يبدو أن نوعيتها الجيدة أدهشتهم كثيراً. وقد دُمِّرت أم الزينات في سنة ١٩٤٨، وطرد جميع سكانها، مع أنه لم يصدر عنهم قط أي استفزاز.[٣٣]

أمّا آخر تحديث لملفات القرى فقد جرى في سنة ١٩٤٧، وكان التركيز فيه على إعداد قوائم بالأشخاص «المطلوبين» في كل قرية. وقد استخدمت القوات اليهودية هذه القوائم، في سنة ١٩٤٨، في عمليات تفتيش واعتقال كانت تتم فور احتلال قرية ما. وكان الأمر يتم على النحو التالي: يُوقَف رجال القرية في صف، ومن ترد أسماؤهم في القائمة يتم التعرف عليهم، في معظم الأحيان، من جانب الأشخاص الذين وشوا بهم، لكن في هذه المرة تكون رؤوس الواشين مغطاة بكيس من

القماش فيه فتحتان عند العينين فقط، كي لا تُعرف هويتهم. وكان الرجال الذين يتم فرزهم يُقتلون رمياً بالرصاص على الفور. وكانت المعايير المستخدمة لإدراج أسماء الأشخاص في القوائم الانخراط في الحركة الوطنية الفلسطينية، ووجود علاقات وثيقة بزعيم الحركة، المفتي الحاج أمين الحسيني، وكما ذكر سابقاً، المشاركة في أعمال عدائية ضد البريطانيين والصهيونيين.[٣٤] وكان هناك أسباب أُخرى لإدراج أسماء في القوائم، تستند إلى مزاعم مثل: «يُعرف عنه أنه سافر إلى لبنان»، أو «اعتقلته السلطات البريطانية لأنه عضو في اللجنة القومية في القرية.»[٣٥]

وقد كان المعيار الأول، أي الانخراط في الحركة الوطنية الفلسطينية، يُعرَّف بتوسع شديد يمكن أن يشمل قرى بكاملها. وكان الولاء للمفتي، أو الانتساب إلى الحزب السياسي الذي يرئسه، شائعين جداً. وفي الواقع، فإن هذا الحزب كان مهيمناً على الحياة السياسية المحلية منذ إعلان قيام الانتداب البريطاني رسمياً في سنة ١٩٢٣. وقد استمر أعضاء الحزب في الفوز في الانتخابات الوطنية والمحلية، وفي شغل المناصب الرئيسية في الهيئة العربية العليا، التي أصبحت بمثابة حكومة جنينية للفلسطينيين. أمّا في نظر الخبراء الصهيونيين، فقد كان هذا [الانتماء إلى الحزب - المترجم] جريمة. وإذا تفحصنا ملفات سنة ١٩٤٧، نرى أنه كان يوجد في كل من القرى البالغ تعداد سكانها نحو ١٥٠٠ نسمة ما بين عشرين وثلاثين شخصاً مشتبهاً فيهم من هذه الفئة (على سبيل المثال: في جبال الكرمل الجنوبية، إلى الجنوب من حيفا، كان في أم الزينات ثلاثون مشتبهاً فيهم، وفي قرية الدامون القريبة منها خمسة وعشرون).[٣٦]

وروى يغئيل يادين أن هذه المعرفة الدقيقة والتفصيلية بما كان يجري في كل قرية فلسطينية على حدة هي التي مكّنت القيادة العسكرية الصهيونية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، من الاستنتاج «أنه لم يكن لدى الفلسطينيين العرب من ينظمهم التنظيم الصحيح.» وكانت المشكلة الجدية الوحيدة التي واجهتها القيادة الصهيونية هي البريطانيون: «لولا البريطانيون لكنا أخمدنا الاضطرابات العربية [المعارضة لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧] خلال شهر واحد.»[٣٧]

في مواجهة البريطانيين: ١٩٤٥ - ١٩٤٧

بالإضافة إلى الحصول على معرفة دقيقة بالريف الفلسطيني استعداداً للاستيلاء على البلد، كانت الحركة الصهيونية توصلت في ذلك الوقت إلى فهم أوضح لكيف يمكن إقامة الدولة الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان من العوامل الحاسمة في

هذا الشأن أن البريطانيين حطموا القيادة الفلسطينية وقدراتها الدفاعية عندما قمعوا ثورة ١٩٣٦، الأمر الذي أتاح للقيادة الصهيونية وقتاً ومجالاً رحباً للتخطيط للخطوات التالية. ومع زوال خطر غزو نازي لفلسطين في سنة ١٩٤٢، أدرك القادة الصهيونيون بوضوح أن العقبة الوحيدة في طريقهم للاستيلاء على البلد هي الوجود البريطاني، لا المقاومة الفلسطينية. وهذا ما يفسّر، على سبيل المثال، مطالبة بن - غوريون، في اجتماع عقد في فندق بلتمور في نيويورك سنة ١٩٤٢، بكومونولث يهودي يشمل فلسطين الانتدابية بكاملها.[٣٨]

عندما شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، شرعت القيادة اليهودية في حملة لإخراج البريطانيين من البلد. وفي الوقت نفسه، واصلت رسم الخطط لما كانت تعده للفلسطينيين، الذين كانوا يشكلون ٧٥٪ من السكان. ولم يفصح القادة الصهيونيون البارزون عن أفكارهم علناً، وإنما أسرّوها إلى زملائهم المقربين منهم، أو سجلوها في يومياتهم. وقد كتب أحدهم، يوسف فايتس، في سنة ١٩٤٠: «يحق لنا أن نرحّل العرب»، و«العرب يجب أن يرحلوا.»[٣٩] كما أن بن - غوريون نفسه، في رسالة كتبها إلى ابنه سنة ١٩٣٧، بدا مقتنعاً بأن هذا هو السبيل الوحيد المتوفر للصهيونية: «العرب يجب أن يرحلوا»، لكن المرء يحتاج إلى لحظة مناسبة لجعل الأمر يحدث، كأن تنشب حرب مثلاً.[٤٠] وقد جاءت اللحظة المناسبة في سنة ١٩٤٨. إن بن - غوريون هو من عدة نواح مؤسس دولة إسرائيل، كما كان رئيس أول حكومة تألفت فيها. وكان أيضاً العقل المدبر للتطهير العرقي في فلسطين.

دافيد بن - غوريون: المهندس

قاد بن - غوريون الحركة الصهيونية منذ أواسط العشرينيات من القرن الماضي حتى أواسط الستينيات منه. ولد في سنة ١٨٨٦ في بلونسك، في بولندا (التي كانت وقتئذ جزءاً من روسيا القيصرية)، وأتى إلى فلسطين في سنة ١٩٠٦، وكان قبل قدومه صهيونياً متحمساً. إن هيئته باتت مألوفة الآن لدى كثيرين في أنحاء العالم، بقامته القصيرة، وبكتلة شعره البيضاء المسحوبة إلى الوراء، وبارتدائه البزة الخاكية دائماً. وعندما بدأت عمليات التطهير العرقي، أضاف مسدساً إلى لباسه العسكري، ولف كوفية حول رقبته، مقلداً اللباس العسكري لوحدات النخبة في قواته. وكان عمره آنذاك ستين عاماً، ويشكو آلاماً حادة في الظهر، ومع ذلك كان أكثر قادة الحركة الصهيونية حيوية وانهماكاً في العمل.

وقد نجم دوره المركزي في تقرير مصير الفلسطينيين عن سيطرته الكاملة على

شؤون الأمن والدفاع في المجتمع اليهودي في فلسطين. صعد السلم القيادي كزعيم لاتحاد عمالي، لكن سرعان ما انهمك في تدبير شؤون الدولة اليهودية التي كانت في طور الإنشاء. وعندما عرض البريطانيون على المجتمع اليهودي في سنة ١٩٣٧ دولة على جزء من فلسطين، أصغر كثيراً مما كان في ذهن قادته، قَبِل بن - غوريون الاقتراح كبداية جيدة، لكنه كان يطمح إلى سيادة على أكثر ما يمكن الحصول عليه في فلسطين. وحمل القيادة الصهيونية وقتها على القبول بسلطته العليا، وأيضاً بالفكرة الأساسية القائلة بأن الدولة العتيدة تعني الهيمنة اليهودية المطلقة. أمّا كيف يمكن إنشاء دولة يهودية محضة كهذه، فكان أمراً جرت مناقشته أيضاً بإشرافه في سنة ١٩٣٧ تقريباً. وبرزت وقتئذ كلمتان سحريتان: القوة، والفرصة [لتحقيق ذلك- المترجم]. فالدولة اليهودية لا يمكن الحصول عليها إلاّ بالقوة، لكن يجب انتظار اللحظة التاريخية المناسبة من أجل التمكن من التعامل «عسكرياً» مع الواقع الديموغرافي على الأرض، المتمثل في وجود سكان أصليين غير يهود يشكلون الأغلبية في البلد. 24

إن تركيز بن - غوريون على المسارات الطويلة الأمد والحلول الشاملة كان مخالفاً لنظرة معظم زملائه في القيادة الصهيونية، إذ كانوا لا يزالون يأملون بأنه عن طريق شراء قطعة من الأرض هنا، وبناء عدة بيوت هناك، سيتمكنون من إيجاد الواقع الجديد المتخيَّل. أمّا بن - غوريون فقد أدرك مبكراً أن ذلك لن يكون أبداً كافياً - وطبعاً كان محقاً في ذلك؛ فمع نهاية الانتداب، كما أسلفنا القول، كان كل ما استطاعت الحركة الصهيونية شراءه نحو ٦٪ فقط من الأرض.(٤١)

لكن حتى القادة الصهيونيون الأكثر حذراً، مثل موشيه شاريت، الرجل الثاني في القيادة السياسية بعد بن - غوريون، و«وزير خارجية» المجتمع اليهودي في فلسطين الانتدابية، كانوا يربطون بين استيطان اليهود في فلسطين وبين طرد سكانها الفلسطينيين الأصليين. فعلى سبيل المثال: عندما ألقى شاريت محاضرة في القدس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨، أمام موظفي المنظمات الصهيونية، حدّثهم عن إنجاز مُرض بصورة خاصة: شراء ٢٥٠٠ دونم في وادي بيسان في شرق فلسطين (الدونم يعادل ١٠٠٠ متر مربع، أو ٠,١ هكتار). ثم أضاف تفصيلاً ذا دلالة:

> وقد رافق الشراء، وهذا أمر مثير للاهتمام، ترحيل السكان (transfer of population) [لأنه لم يكن واثقاً بمعرفة الحاضرين معنى المصطلح، كرره بالإنكليزية]. هناك عشيرة تسكن غربي نهر الأردن وسيتضمن الشراء دفع أموال للعشيرة كي تنتقل إلى شرقي النهر؛ وبهذا سنخفض عدد العرب [في فلسطين].(٤٢)

في سنة ١٩٤٢، كما ذكرنا أعلاه، كان طموح بن - غوريون كبيراً جداً عندما طرح علناً المطالبة الصهيونية بكامل فلسطين. وكما كان عليه الحال في أيام إعلان بلفور، فإن القادة الصهيونيين فهموا الوعد على أنه يشمل البلد بأسره. لكن بن - غوريون كان استعمارياً براغماتياً، وباني دولة أيضاً. وكان يعرف أن الخطط ذات الأهداف القصوى، مثل برنامج بلتمور، الذي طالب بشكل صارخ بكل فلسطين الانتدابية، لن يُنظر إليه على أنه واقعي. كما أنه كان من المستحيل، طبعاً، الضغط على بريطانيا بينما كانت تحارب ألمانيا النازية في أوروبا. وبالتالي خفف بن - غوريون خلال الحرب العالمية الثانية طموحه. لكن حكومة العمال البريطانية برئاسة كليمنت أتلي، التي أتت بعد الحرب، كان لديها خطط أُخرى لفلسطين. وبما أن اليهود في أوروبا لم يعودوا يواجهون خطر الإبادة، ومعظمهم كان يفضل الرحيل إلى الطرف الآخر من المحيط الأطلسي بدلاً من التوجه إلى الشرق الأوسط، فإن الحكومة البريطانية الجديدة ووزير الخارجية النشيط، إرنست بيفن، كانا يبحثان عن حل يلبي رغبات ومصالح السكان القاطنين فعلياً في فلسطين، لا رغبات ومصالح من ادّعى القادة الصهيونيون أنهم يمكن أن يرغبوا في الانتقال إلى هناك. وبكلمات أخرى: كان البحث يجري عن حل ديمقراطي.

فشلت هجمات الميليشيات السرية اليهودية المسلحة، ولا سيما الهجمات الإرهابية، في تغيير تلك السياسة. أمّا ردة الفعل البريطانية تجاه نسف الجسور، ومهاجمة القواعد البريطانية، ونسف مقر القيادة البريطانية في القدس (فندق الملك داود)، فقد كانت معتدلة - وخصوصاً قياساً بالوحشية التي عومل بها الثوار الفلسطينيون في الثلاثينيات من القرن الماضي. وقد اتخذت ردة الفعل الانتقامية شكل حملة لتجريد القوات اليهودية من السلاح، وهي القوات التي كانوا هم من جنّد أعداداً كبيرة منها وسلّحها، أولاً في أثناء الحرب ضد الثورة الفلسطينية في سنة ١٩٣٧، ومن ثم ضد قوى المحور في سنة ١٩٣٩. وكان التجريد من السلاح جزئياً، لكن الاعتقالات كانت كثيرة نسبياً، وكافية لجعل القادة الصهيونيين يدركون أنهم بحاجة إلى تبني سياسة أكثر مرونة ما دام البريطانيون مسؤولين عن القانون والنظام في البلد. وكما سبق أن ذكرنا، فإن بريطانيا كانت تحتفظ في إثر الحرب العالمية الثانية مباشرة بعدد كبير جداً نسبياً من القوات - ١٠٠,٠٠٠ جندي - في بلد لا يتجاوز عدد سكانه مليوني نسمة. وكان ذلك بالتأكيد قوة رادعة، مع أنه جرى تخفيض العدد إلى حد ما في أعقاب الهجوم الإرهابي اليهودي على فندق الملك داود. ولقد كانت هذه الاعتبارات هي ما حث بن - غوريون على الاستنتاج أن دولة «مصغّرة» إلى حد ما، على ما نسبته ٨٠٪ من فلسطين، ستكون كافية لإتاحة الفرصة للحركة الصهيونية كي

تحقق أحلامها وطموحاتها.(٤٣)

في الأيام الأخيرة من آب/أغسطس ١٩٤٦، جمع بن - غوريون قادة الحركة الصهيونية في فندق رويال مونسو في باريس، لمساعدته على إيجاد بديل من برنامج بلتمور الذي كان هدفه الاستيلاء على فلسطين بكاملها. وعادت إلى الظهور فكرة «قديمة - جديدة» للحركة الصهيونية: تقسيم فلسطين. «أعطونا الاستقلال، ولو في جزء صغير من البلد»، ناشد ناحوم غولدمان الحكومة البريطانية في لندن، بينما كان زملاؤه في باريس يتداولون في شأن خطوتهم التالية. وكان غولدمان أكثر أعضاء القيادة الصهيونية «حمائمية» في ذلك الوقت، ودعوته إلى الاكتفاء بجزء «صغير» من فلسطين لم تكن تعكس طموحات بن - غوريون، الذي قبل المبدأ، لكن لا المساحة. «سوف نطالب بقطعة كبيرة من فلسطين»، قال للذين استدعاهم إلى العاصمة الفرنسية. ووجد بن - غوريون، مثل أجيال من القادة الإسرائيليين بعده، وصولاً إلى أريئيل شارون في سنة ٢٠٠٥، أنه يتعين عليه أن يكبح جماح الأعضاء الصهيونيين الأكثر تطرفاً، وأخبرهم أن نسبة ثمانين إلى تسعين في المئة من فلسطين الانتدابية كافية لإقامة دولة قابلة للحياة، بشرط أن يكونوا قادرين على ضمان التفوق اليهودي. ولم يتغير المفهوم، ولا النسبة، خلال الأعوام الستين التالية. وبعد أشهر قليلة [من اجتماع باريس - المترجم] ترجمت الوكالة اليهودية «القطعة الكبيرة من فلسطين»، التي أشار إليها بن - غوريون، إلى خريطة وزعتها على كل من كانت له صلة وثيقة بمستقبل فلسطين. وقد تخيلت هذه الخريطة المرسومة في سنة ١٩٤٧ دولة يهودية [حدودها] مطابقة حرفياً تقريباً لإسرائيل ما قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي فلسطين من دون الضفة الغربية وقطاع غزة.(٤٤)

26

وخلال جميع المداولات آنذاك، لم يناقش القادة الصهيونيون إمكان نشوء أية مقاومة من جانب السكان المحليين: كان همهم الرئيسي البريطانيين، وربما ردة الفعل الدولية. ولم يكن ذلك محض مصادفة. إذ كانت القيادة الصهيونية على علم بانهيار القيادة الفلسطينية كلياً بعد الحرب العالمية الثانية، وبالموقف المتردد للدول العربية ككل تجاه المسألة الفلسطينية. ويتضح الوضع اليائس للسكان الأصليين في فلسطين بشكل صارخ عندما ندرك أن أولئك الذين سحقوا حركتهم التحريرية، أي سلطات الانتداب البريطاني، كانوا هم فقط من يقف بينهم وبين حركة صهيونية تشتهي معظم وطنهم، مدفوعة بحوافز قوية وتصميم بارد. لكن الأسوأ من ذلك كان استعداد أوروبا لأن تعوض الشعب اليهودي عن الهولوكوست التي حدثت على أراضيها بدولة فلسطين، متجاهلة في الوقت نفسه أن هذا لا يمكن أن يحدث إلاّ على حساب سكان البلد الأصليين.

وفي ضوء انعدام القوة لدى الجانب الفلسطيني، لم يكن من المستغرب رؤية صانعي القرار الصهيونيين يتصرفون وكأن الفلسطينيين لا يشكلون عاملاً يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. لكنهم، طبعاً، كانوا ما زالوا يشكلون الأغلبية العظمى في البلد، وبصفتهم هذه كانوا «مشكلة». وعلاوة على ذلك، فإن العالم العربي، كاحتمال على الأقل، كان من الممكن أن يتحرك لنجدتهم ويرسل جيوشاً ويزودهم بالسلاح. وكان بن - غوريون واعياً تماماً لإمكان تحقق سيناريو كهذا، لذلك انهمك هو وأقرب مساعديه في العمل على مسألة الأمن، أي «هَ - بِتاحون»، بالعبرية. وأصبحت هذه المسألة هاجساً غذّاه بن - غوريون بحرص شديد ونجاح بحيث طغى على جميع القضايا الاجتماعية والسياسية الأُخرى المدرجة في جدول أعمال المجتمع اليهودي في فلسطين، ولاحقاً، طبعاً، في إسرائيل.(٤٥) 27

«هَ - بِتاحون» كان وقتئذ، ولا يزال إلى الآن، مصطلحاً قابلاً لاستخدامات متعددة، وقد استعمله القادة الصهيونيون، ولاحقاً القادة الإسرائيليون، لتغطية تشكيلة واسعة من القضايا ولتبرير عدة سياسات جوهرية، من شراء أسلحة من الخارج، إلى صراعات داخلية مع أحزاب أُخرى، إلى استعدادات من أجل الدولة العتيدة، إلى السياسة الواجب اتباعها ضد السكان الفلسطينيين المحليين. وكانت هذه الأخيرة ثأرية في طبيعتها وفي الخطاب المعبر عنها، وعلى الأغلب استفزازية في الأفعال المجسدة لها. وابتداء من سنة ١٩٤٦، برزت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الأكثر شمولية، كان القصد منها تعزيز الخطط والسيناريوهات المستقبلية. وقد قام بن - غوريون بدور حاسم في صوغ النظرة الأمنية الإسرائيلية بفضل التغييرات الهيكلية التي أدخلها على آلية صنع القرار الصهيوني، والتي وضعته على رأس ما كان قبل ذلك هرماً قيادياً ثقيلاً وغير فعال. وعندما عهد المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين في سنة ١٩٤٦ إلى بن - غوريون بملف الدفاع، أصبحت لديه سيطرة كاملة على جميع المسائل الأمنية المتعلقة بالمجتمع اليهودي في فلسطين.(٤٦)

ومع أنه لم يكن هناك دولة بعد، فإن بن - غوريون نشط كوزير للدفاع وكرئيس للحكومة بمعنى ما (إذا أخذنا في الاعتبار قدرته على تمرير قرارات داخل الحكومة). وكان، في عدة نواح، يشرك الآخرين في المسؤولية، وكانت القضايا المدرجة في جدول أعمال المجتمع اليهودي تناقَش في معظمها بأسلوب ديمقراطي داخل المؤسسات التي كانت تمثل تركيبة المجموعات السياسية الرئيسية لليهود في فلسطين. لكن عندما اقترب وقت اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن مصير الفلسطينيين، بدأ بن - غوريون يتجاهل الهيكلية الرسمية، وأخذ يعتمد على التشكيلات السرية.

الموضوع الرئيسي في جدول الأعمال الصهيوني في سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٧، أي

النضال ضد البريطانيين، انحل تلقائياً باتخاذ بريطانيا في شباط/فبراير ١٩٤٧ القرار بالتخلي عن فلسطين وإحالة المسألة الفلسطينية على الأمم المتحدة. وفي الواقع، لم يكن أمامها خيار آخر؛ فبعد الهولوكوست لم يكن ممكناً قط أن تتعامل بريطانيا مع الثورة اليهودية التي لاحت في الأفق كما تعاملت مع الثورة العربية في ثلاثينيات القرن الماضي، وخصوصاً أن فلسطين، مع تصميم حزب العمال على التخلي عن الهند، فقدت كثيراً من جاذبيتها. وأدخل شتاء قارس في سنة ١٩٤٧ إلى صميم إدراك لندن حقيقة أن الإمبراطورية في طريقها لتصبح قوة عظمى من الدرجة الثانية، ورافق ذلك انحسار نفوذها العالمي مع بروز قوتين عظميين جديدتين، وتدهور اقتصادها بتأثير من نظام رأسمالي تسبب بانهيار حاد في قيمة الاسترليني. وبدلاً من التشبث بأماكن بعيدة مثل فلسطين، فضل حزب العمال إعطاء بناء دولة رفاه اجتماعي في بريطانيا الأولوية. 28 وفي النهاية، تركت بريطانيا فلسطين على عجل، وبلا أسف.[٤٧]

وكان بن - غوريون أدرك مع نهاية سنة ١٩٤٦ أن البريطانيين كانوا في طريقهم إلى المغادرة، وأخذ يعمل مع مساعديه على وضع استراتيجيا عامة يمكن تطبيقها ضد السكان الفلسطينيين في اللحظة التي يغادر البريطانيون البلد. وتمثلت هذه الاستراتيجيا في الخطة (ج)، «غيمِل» بالعبرية.

كانت الخطة (ج) نسخة مطورة من خطتين سابقتين، (أ) و(ب). وكانت الخطة (أ) تسمى أيضاً «خطة إليميلخ»، على اسم إليميلخ أفنير، قائد الهاغاناه في تل أبيب الذي وضع في سنة ١٩٣٧، بناء على طلب من بن - غوريون، خطوطاً موجِّهة للاستيلاء على فلسطين في حال انسحاب بريطاني منها. أمّا الخطة (ب) فقد وُضعت في سنة ١٩٤٦، وجرى دمج الاثنتين معاً لتشكلا الخطة (ج).

طمحت الخطة (ج)، مثل الخطتين (أ) و(ب)، إلى إعداد القوات المسلحة التابعة للمجتمع اليهودي من أجل القيام بحملات هجومية على مدن فلسطين وقراها فور خروج البريطانيين من البلد. وكان الغرض من تلك الحملات «ردع» السكان الفلسطينيين عن مهاجمة المستعمرات اليهودية، والرد الثأري على مهاجمة منازل يهودية، أو طرقات، أو حركة سير. وقد حددت الخطة (ج) بوضوح ما تتضمنه الأعمال التأديبية من هذا النوع، كالتالي:

- قتل القيادة السياسية الفلسطينية.
- قتل المحرضين الفلسطينيين والذين يقدمون لهم دعماً مالياً.
- قتل الفلسطينيين الذين نشطوا ضد يهود.
- قتل الضباط والموظفين الفلسطينيين الكبار [في النظام الانتدابي].

- إلحاق الضرر بحركة النقل الفلسطينية.
- إلحاق الضرر بمصادر عيش الفلسطينيين: آبار المياه، الطواحين، إلخ.
- مهاجمة القرى الفلسطينية المجاورة التي من الممكن أن تساعد [عناصر معادية - المترجم] في هجمات مستقبلية.
- مهاجمة النوادي، والمقاهي، وأماكن التجمع الفلسطينية، وما شابه ذلك.

وذُكر في الخطة (ج) أن المعطيات اللازمة للقيام بهذه الأعمال موجودة كلها في ملفات القرى: قوائم بأسماء القادة والناشطين، و«الأهداف البشرية المحتملة»، ومخططات دقيقة للقرى، إلخ.[٤٨]

لكن، خلال بضعة أشهر، تم وضع خطة أُخرى: الخطة (د) (دالِت).[٤٩] وكانت هذه هي الخطة التي حسمت مصير الفلسطينيين القاطنين داخل الأراضي التي أراد القادة الصهيونيون الاستيلاء عليها لإقامة الدولة اليهودية العتيدة. وبغض النظر عما إذا كان من الممكن أن يتخذ هؤلاء الفلسطينيون قراراً بالتعامل مع الدولة اليهودية أو مقاومتها، فإن الخطة دالِت قضت بطردهم من وطنهم بشكل منهجي وكلي.

الفصل الثالث

التقسيم والتدمير: قرار الأمم المتحدة ١٨١ وتداعياته

إن أشد العناصر وحشية في النزاع في يوغسلافيا السابقة كان «التطهير العرقي»، المصمَّم لطرد أقليات من مناطق تسكنها أغلبية متعددة.
في وقت سابق، كان أناس متعددو المشارب يعيشون معاً في القرية نفسها، ولم يكن هناك تقسيم وفق مجموعات إثنية، ولم يكن هناك تطهير عرقي. وبالتالي، فإن الأسباب التي أدت إلى الوضع [الحالي] كانت بوضوح سياسية.

Summary Record of the UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination, 6 March 1995, with regard to the former Yugoslavia.

سكان فلسطين

عندما بدأت الحركة الصهيونية عمليات التطهير العرقي في فلسطين، في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، كان سكان البلد «خليطاً» من الفلسطينيين واليهود. وكان السكان الفلسطينيون الأصليون يشكلون أغلبية تبلغ نسبتها ثلثين في المئة من مجموع السكان، بعد أن كانت النسبة تسعين في المئة عند بداية الانتداب. أمّا الثلث الباقي فكان مؤلفاً من يهود قدموا حديثاً، أي من مستوطنين صهيونيين ولاجئين من أوروبا التي مزقتها الحرب، ومعظمهم وصل إلى فلسطين منذ العشرينيات من القرن الماضي.[١] وكان الفلسطينيون الأصليون يسعون إلى حق تقرير المصير منذ أواخر القرن التاسع عشر، في البداية ضمن هوية عربية، لكن لاحقاً، بعد الحرب العالمية الأولى بفترة وجيزة، من خلال نظام الانتداب، الذي وعد بقيادة الدول القومية الجديدة التي أوجدها في الشرق الأوسط، نحو الاستقلال، ونحو مستقبل قائم على أساس المبادئ الديمقراطية. غير أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين تضمن أيضاً، بالجملة، إعلان بلفور الصادر في سنة ١٩١٧، ومعه الوعد البريطاني المقطوع

للحركة الصهيونية بإنشاء «وطن» لليهود في فلسطين.

وعلى الرغم من سياسات بريطانيا المؤيدة للصهيونية، والوجود المتنامي للأقلية اليهودية، فقد كانت فلسطين لا تزال في نهاية الانتداب بلداً عربياً واضحاً جداً من ناحية هويته. فقد كانت الأراضي المزروعة، جميعها تقريباً، ملكاً للسكان الأصليين - ٥,٨٪ منها فقط كانت ملكيتها يهودية - الأمر الذي يجعل صفة «مختلطة» في وصف هوية البلد مضللة نوعاً ما، وهذا أقل ما يمكن قوله فيها. فعلى الرغم من أن القادة الصهيونيين حاولوا إقناع المهاجرين اليهود، منذ يوم وطئت قدم الحركة أرض فلسطين، بالاستقرار في الريف، إلاّ إنهم فشلوا في ذلك، إذ فضلت الأغلبية العظمى من القادمين الجدد اليهود السكن في المدن والبلدات. وكانت النتيجة أن مستعمرات المستوطنين في المناطق الريفية ظلت في معظمها بعيدة بعضها عن بعض؛ وفي بعض المناطق، كما في الجليل في الشمال، والنقب في الجنوب، كانت المستعمرات عملياً جزراً معزولة وسط الريف الفلسطيني المحيط بها.

وقد نجم عن هذه العزلة أن المستعمرات بُنيت كمواقع عسكرية، لا كقرى، وكانت مخططاتها وتصاميمها مستوحاة من الاعتبارات الأمنية أكثر مما هي مستوحاة من كونها أماكن للعيش فيها. وكانت عزلتها الانطوائية مغايرة بشكل صارخ وشاذ للفضاءات المفتوحة التي تميزت بها القرى الفلسطينية التقليدية ببيوتها الحجرية، وطرقاتها الخالية من العوائق، المفضية إلى الحقول المجاورة والبساتين وكروم الزيتون المحيطة بها.

إن قلة عدد اليهود المستوطنين في الريف الفلسطيني شكلت معضلة جدية لأولئك الذين أرادوا أن يؤسسوا حلهم للنزاع المتفاقم بين المجتمعَيْن على مبدأ التقسيم. فالمنطق والفطرة السليمة كانا يقضيان، من ناحية، ببقاء الريف الفلسطيني بأسره - وكان يشكل أكثر من ثلاثة أرباع البلد - فلسطينياً. أمّا المدن، من الناحية الأُخرى، فقد كان عدد السكان فيها من الطرفين متساوياً تقريباً. وكان السؤال: كيف يمكن ابتكار كيانين متميزين، يهودي وفلسطيني، كل منهما متجانس سكانياً، في حين كان هذا هو الواقع على الأرض؟ لقد كان تقسيم فلسطين في الأصل حلاً بريطانياً، لكنه أصبح ركناً أساسياً في السياسة الصهيونية ابتداء من سنة ١٩٣٧. قبل ذلك، كان البريطانيون طرحوا عدة خيارات بديلة، أبرزها إيجاد دولة ثنائية القومية، وهذا قابله اليهود بالرفض، أو دولة مكونة من كانتونات (على غرار النموذج السويسري)، وهذا رفض الطرفان التفكير فيه. وفي النهاية، تخلت بريطانيا عن محاولة إيجاد حل للنزاع، وقامت بإحالة مسألة فلسطين في شباط/فبراير ١٩٤٧ على الأمم المتحدة. وأصبح التقسيم - الحل المفضل لدى القيادة الصهيونية، والمدعوم من جانب بريطانيا - اسم

31

اللعبة. وبسرعة استؤصلت مصالح الفلسطينيين استئصالاً شبه كلي من العملية.

خطة التقسيم
الصادرة عن الأمم المتحدة

الأمم المتحدة المفتقرة إلى الخبرة، والتي كان عمرها في سنة ١٩٤٧ عامين فقط، عهدت بمسألة مستقبل مصير فلسطين إلى لجنة خاصة بفلسطين (أونسكوب/ UNSCOP) اتضح أن أياً من أعضائها لم يكن لديه خبرة مسبقة بحل النزاعات أو معرفة بتاريخ فلسطين.

وقد قررت هذه اللجنة أيضاً تبني التقسيم مبدأً موجِّهاً فيما يتعلق بالحل المستقبلي. صحيح أن أعضاءها درسوا إمكان جعل فلسطين بأسرها دولة ديمقراطية واحدة - كان ذلك يعني أن يقرر تصويت أغلبية السكان مصير البلد - لكنهم في النهاية تخلوا عن الفكرة. وبدلاً من ذلك، أوصت اللجنة الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، مرتبطتين فدرالياً بوحدة اقتصادية. كما أوصت بإنشاء نظام خاص بمدينة القدس تكون فيه المدينة كياناً منفصلاً (corpus seperatum) خاضعاً لنظام دولي بإدارة الأمم المتحدة. وقد تخيل التقرير الذي قدمته اللجنة في النهاية أنه سيكون هناك في المستقبل دولتان متماثلتان في كل شيء ما عدا التوازن الديموغرافي الداخلي، وبالتالي شددت على ضرورة التزام المبادئ الديمقراطية الليبرالية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية اللجنة، فصدر القرار ١٨١.[٢]

من الواضح أن الأمم المتحدة، بقبولها قرار التقسيم، تجاهلت كلياً التركيبة الإثنية لسكان البلد. ولو قررت الأمم المتحدة أن تجعل الأراضي التي استوطنها اليهود في فلسطين متناسبة مع حجم دولتهم العتيدة، لما كانت أعطتهم الحق في أكثر من ١٠٪ من البلد. لكن الأمم المتحدة قبلت الادعاءات القومية التي كانت الحركة الصهيونية تشيعها بالنسبة إلى فلسطين، وزيادة على ذلك، رغبت في تعويض اليهود عن الهولوكوست النازية في أوروبا.

32 وهكذا، «مُنحت» الحركة الصهيونية دولة تمتد مساحتها على أكثر من نصف البلد. وكان من العوامل التي جعلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (الأونسكوب) تميل نحو وجهة النظر الصهيونية أن القيادة الفلسطينية ظلت تعارض تقسيم البلد منذ سنة ١٩١٨ حتى النهاية. إن هذه القيادة، المكونة أساساً من الأعيان، والتي غالباً ما فشلت طوال تاريخها في تمثيل سكان فلسطين الأصليين تمثيلاً

صحيحاً، اتخذت هذه المرة الموقف السليم وأيدت نفور المجتمع الفلسطيني من فكرة «تقاسم» وطنه مع مستوطنين أوروبيين جاؤوا لاستعماره.

جامعة الدول العربية (المنظمة العربية الإقليمية)، والهيئة العربية العليا (الحكومة الفلسطينية الجنينية)، قررتا مقاطعة التفاوض مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين قبل صدور قرار الجمعية العامة، ولم تشاركا في المناقشات المتعلقة بأفضل طريقة لتطبيقه بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. أمّا القيادة الصهيونية فقد ملأت بسهولة وثقة بالنفس هذا الفراغ، وأجرت حواراً ثنائياً مع الأمم المتحدة بشأن وضع خطة لمستقبل فلسطين. وهذا نموذج سنراه يتكرر كثيراً في تاريخ صنع السلام في فلسطين، وخصوصاً بعد أن انخرط الأميركيون في العملية سنة ١٩٦٧. وإلى الآن كان «إحلال السلام في فلسطين»، ولا يزال، يعني دائماً اتباع تصور وضعته الولايات المتحدة وإسرائيل، من دون أي تشاور جدي مع الفلسطينيين، أو أخذهم بعين الاعتبار.

وبسرعة شديدة، هيمنت الحركة الصهيونية على اللعبة الدبلوماسية في سنة ١٩٤٧ إلى حد شعرت معه قيادة المجتمع اليهودي بما يكفي من الثقة لمطالبة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين بأن تخصص لها دولة تمتد على أكثر من ٨٠٪ من مساحة البلد. وفعلاً، أبرز المبعوثون الصهيونيون إلى المفاوضات مع الأمم المتحدة خريطة تبين الدولة التي أرادوها، والتي كانت مساحتها تضم جميع الأراضي التي ستحتلها إسرائيل بعد عام من ذلك، أي فلسطين الانتدابية من دون الضفة الغربية. إلاّ إن أعضاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين شعروا في معظمهم بأن ذلك كثير جداً، وأقنعوا اليهود بالاكتفاء بنسبة ٥٦٪ من الأرض. وعلاوة على ذلك، أقنعت الدول الكاثوليكية الأمم المتحدة بجعل القدس مدينة دولية، نظراً إلى أهميتها الدينية، وبالتالي رفضت اللجنة أيضاً الطلب الصهيوني بأن تكون القدس جزءاً من الدولة اليهودية العتيدة.[٣]

لقد ثبت أن تقسيم البلد - الذي كان في أغلبيته الساحقة فلسطينياً - إلى جزأين متساويين تقريباً كان حلاً كارثياً، لأنه تم ضد إرادة السكان الأصليين الذين كانوا يشكلون الأغلبية. والأمم المتحدة بإعلانها نيتها إيجاد كيانين سياسيين متساويين في فلسطين، أحدهما يهودي والآخر عربي، انتهكت حقوق الفلسطينيين الأساسية، وتجاهلت كلياً قلق العالم العربي الواسع على فلسطين في ذروة النضال ضد الاستعمار في الشرق الأوسط.

33

والأسوأ جداً من ذلك كان تأثير القرار في البلد نفسه وفي سكانه. فبدلاً من تهدئة الوضع، كما كان القصد منه، فاقم التوترات، وتسبب بتدهور البلد إلى واحد من أسوأ أطوار العنف في تاريخه. وفي الواقع، في شباط/فبراير ١٩٤٧، عندما أعلن

البريطانيون أول مرة أنهم ينوون مغادرة فلسطين، بدا المجتمعان أقرب إلى صدام شامل مما كانا عليه في أي وقت مضى. ومع أنه لم تندلع أعمال عنف مهمة قبل أن تتبنى الأمم المتحدة قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، فإن القلق كان شديداً بصورة خاصة في المدن المختلطة. أمّا خلال الفترة التي لم يكن واضحاً فيها الوجهة التي ستتخذها الأمم المتحدة، فقد استمرت الحياة على وجه الإجمال بشكل طبيعي. لكن ما إن حُسم الأمر، وعرف الناس أن الأمم المتحدة صوتت بأغلبية ساحقة في مصلحة تقسيم فلسطين، حتى انهار القانون والنظام العام، وخيم على البلد إحساس بالشؤم وبأن الصدام النهائي واقع لا محالة. ونتج من الفوضى التي أعقبت القرار الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، كما بدأ التطهير العرقي الموجه ضد الفلسطينيين.

المواقف العربية والفلسطينية

كما ذكرنا أعلاه، فإن القيادة الفلسطينية قررت منذ البداية مقاطعة إجراءات الأمم المتحدة. وكثيراً ما يرد ذكر هذا القرار في الدعاية الإسرائيلية المعاصرة كدليل على أن الفلسطينيين أنفسهم - لا إسرائيل - يجب أن يُعتبروا مسؤولين عن المصير الذي لاقوه في سنة ١٩٤٨. لكن التأريخ الفلسطيني صدّ بنجاح مثل هذه الاتهامات بفضحه إلى أي مدى كانت الإجراءات التي اختارت الأمم المتحدة اتباعها ظالمة وغير شرعية، وبالكشف عن السبب الجوهري وراء إنشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين. وقبل أن نواصل أود أن ألخص الحجج [التي أوردها التأريخ الفلسطيني - المترجم]، وأن أتفحصها بتفصيل أكثر.

عندما اختارت الأمم المتحدة التقسيم هدفاً أساسياً لخطتها، فإنها تجاهلت بذلك اعتراضاً أساسياً مبدئياً كان الفلسطينيون يثيرونه ضد الخطة، وكان معروفاً لدى الوسطاء منذ يوم أصدرت بريطانيا إعلان بلفور قبل ثلاثين عاماً. وقد أوضح وليد الخالدي، بشكل محكم، الموقف الفلسطيني على النحو التالي: «إن سكان فلسطين الأصليين، مثل السكان الأصليين في كل بلد آخر في العالم العربي، وفي آسيا وإفريقيا وأميركا وأوروبا، رفضوا أن يتقاسموا البلد مع جماعة من المستوطنين.»(٤)

34

خلال أسابيع قليلة من بدء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين عملها، أدرك الفلسطينيون أن أوراق اللعبة مرتبة سلفاً ضدهم، وأن النتيجة النهائية للعملية ستكون قراراً للأمم المتحدة يقضي بتقسيم البلد بين الفلسطينيين، الذين هم السكان الأصليون، وبين مستعمرين جدد، كثيرون منهم وصلوا قبل فترة وجيزة فقط. وعندما

تبنت الأمم المتحدة القرار ١٨١ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، بدأ أسوأ كوابيس الفلسطينيين يتكشف أمام أعينهم؛ إذ بعد تسعة أشهر من إعلان بريطانيا قرارها بالرحيل، وجدوا أنفسهم تحت رحمة منظمة دولية بدت مستعدة لتجاهل كل قواعد الوساطة الدولية، المصادق عليها في ميثاقها، وراغبة في إعلان حل هو، في نظر الفلسطينيين، لاأخلاقي وغير شرعي. وقد طالب عدد من القادة الفلسطينيين آنذاك بعرض الحل على محكمة العدل الدولية (التي أُسست في سنة ١٩٤٦) لاختبار شرعيته، لكن ذلك لم يحدث قط.[٥] ولا يحتاج المرء إلى أن يكون ضليعاً في القانون ليتنبأ بما كان سيصدر عن المحكمة الدولية من حكم بشأن فرض حل على بلد كانت أغلبية سكانه تعارضه بشدة.

إن الظلم كان صارخاً وقتها كما يبدو الآن، ومع ذلك فإن أياً من الصحف الرئيسية الغربية في ذلك الوقت، التي كانت تغطي أخبار فلسطين، لم تعلق عليه. فاليهود، الذين كانوا يملكون أقل من ٦٪ من إجمالي مساحة الأراضي في فلسطين، والذين لم يكونوا يشكلون أكثر من ثلث السكان، أُعطوا أكثر من نصف البلد. وضمن حدود الدولة التي اقترحتها الأمم المتحدة لهم، كانوا يملكون فقط ١١٪ من الأراضي، وكانوا أقلية في كل قضاء إداري. وفي النقب - الذي كان أرضاً قاحلة، لكن يقطن فيه كثير من السكان الريفيين والبدو، والذي كان يشكل قطعة كبيرة من الدولة اليهودية - كان اليهود يشكلون ١٪ من مجموع السكان.

ولم يمض وقت طويل حتى برزت جوانب أُخرى قوضت صدقية القرار القانونية والأخلاقية. فقد أدخل قرار التقسيم أكثر الأراضي خصوبة ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة، بالإضافة تقريباً إلى جميع المساحات الحضرية والريفية اليهودية في فلسطين. كما أنه أدخل ٤٠٠ قرية فلسطينية (من مجموع ١٠٠٠ قرية) ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة. وبنظرة إلى الوراء، قد يقول قائل في الدفاع عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين إن القرار ١٨١ كان قائماً على الافتراض أن الكيانين السياسيين الجديدين سوف يتعايشان بسلام، وبالتالي لم يكن هناك حاجة إلى الاهتمام كثيراً بالميزانين الديموغرافي والجغرافي. ولو كان هذا هو السبب، كما ادعى بعض أعضاء اللجنة لاحقاً، لأمكن اتهامهم بأنهم أخطأوا جداً في فهم الصهيونية وأساؤوا بشكل مريع تقدير طموحاتها. ومرة أُخرى، كما قال وليد الخالدي، فإن القرار ١٨١ كان «عملاً متسرعاً منح نصف فلسطين لحركة أيديولوجية كانت تعلن بصراحة منذ ثلاثينيات القرن العشرين رغبتها في إزالة عروبة فلسطين.»[٦] وهكذا، فإن أشد جوانب القرار ١٨١ لاأخلاقية يتمثل في كونه لم يتضمن آلية لحماية فلسطين من التطهير العرقي.

إذا ألقينا نظرة فاحصة إلى الخريطة التي اقترحتها الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ (أنظر الخريطة رقم ٥) ماذا نرى؟ كانت فلسطين ستُقسَّم عملياً إلى ثلاثة أجزاء: على ٤٢٪ من الأرض سيقيم ٨١٨,٠٠٠ فلسطيني دولة تضم ١٠,٠٠٠ يهودي، بينما الدولة المقترحة لليهود ستمتد على ما يقارب ٥٦٪ من الأرض، ويتشارك فيها ٤٩٩,٠٠٠ يهودي مع ٤٣٨,٠٠٠ فلسطيني. أمّا الجزء الثالث فكان كياناً صغيراً يحيط بمدينة القدس، خاضعاً لحكم دولي، نصف سكانه الـ ٢٠٠,٠٠٠ من الفلسطينيين، ونصفهم الآخر من اليهود.[٧]

إن الميزان الديموغرافي المتكافئ تقريباً داخل الدولة المخصصة لليهود كان من شأنه، لو تُرجمت الخريطة على أرض الواقع، أن يشكل كابوساً سياسياً للقيادة الصهيونية، وأن يحول دون تحقيق الصهيونية أهدافها الرئيسية. وكما قال سمحا فلابان، أحد أوائل الإسرائيليين اليهود الذين تحدوا الرواية الصهيونية التقليدية لأحداث ١٩٤٨، فإنه لو كان العرب أو الفلسطينيون قرروا قبول قرار التقسيم، لكانت القيادة اليهودية بالتأكيد رفضت الخريطة التي قدمتها لها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.[٨]

وفي الواقع، فإن خريطة الأمم المتحدة كانت وصفة مؤكدة للمأساة التي بدأت تتجلى للعيان منذ اليوم التالي لتبني القرار ١٨١. ومثلما لاحظ واضعو نظرية التطهير العرقي في وقت لاحق، فإنه حيث يتم تبني أيديولوجيا إقصائية في واقع إثني شديد التوتر، فإن النتيجة الحتمية هي التطهير العرقي. ولأنهم رسموا الخريطة على هذا النحو، فإن أعضاء الأمم المتحدة الذين صوتوا في مصلحة قرار التقسيم ساهموا مساهمة مباشرة في الجريمة التي كانت على وشك أن تُرتكب.

ردة الفعل اليهودية

بحلول سنة ١٩٤٧، كان دافيد بن - غوريون يرئس تركيبة سياسية لصنع القرار ربما تكون الجانب الوحيد المعقد في التاريخ المروي في هذا الكتاب، لكن هذا الأمر تمت معالجته بعمق في مكان آخر،[٩] ويخرج عن نطاق الكتاب. ونكتفي هنا بالقول إن هذه التركيبة سمحت له بأن يقرر منفرداً تقريباً السياسات الرئيسية للمجتمع اليهودي في مواجهة العالم والجيران العرب والفلسطينيين. وكان بن - غوريون هو من قاد زملاءه إلى قبول قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، وفي الوقت نفسه إلى تجاهله.

إن الرفض المطلق للخطة من جانب الحكومات العربية والقيادة الفلسطينية سهّل

36

بالتأكيد على بن - غوريون أن يعتقد أنه يستطيع قبول الخطة والعمل في الوقت نفسه ضدها. وفي الواقع، كان بن - غوريون أوضح لزملائه في القيادة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧، قبل صدور القرار، أنه إذا كانت خريطة خطة التقسيم غير مرضية، فإن الدولة اليهودية لن تكون ملزمة بقبولها.[١٠]

من الواضح، إذاً، أن رفض الفلسطينيين للخطة أو قبولهم بها لم يكن ليغيّر تقويم بن - غوريون لجوانب الخلل فيها، بحسب نظرته إلى الأمور. فبالنسبة إليه وإلى زملائه في أعلى الهرم القيادي، فإن دولة يهودية جديرة بهذه التسمية كانت تعني دولة ممتدة على معظم أراضي فلسطين، لا يوجد فيها إلاّ عدد ضئيل من الفلسطينيين، هذا إن وجد فيها أحد منهم على الإطلاق.[١١] كما أنه لم يقلق من دعوة القرار إلى جعل القدس مدينة دولية. فقد كان مصمماً على أن تكون المدينة بأسرها عاصمته اليهودية. وفشله في تحقيق ذلك نجم فقط عن التعقيدات والخلافات التي ثارت في أثناء المفاوضات اليهودية - الأردنية فيما يتعلق بمستقبل البلد والمدينة، والتي سنتطرق إليها لاحقاً.

ومع أن بن - غوريون كان غير راض عن خريطة الأمم المتحدة، إلاّ إنه أدرك أن رسم الحدود النهائية في الأوضاع القائمة - الرفض الكلي للخريطة من جانب العالم العربي والفلسطينيين - سيبقي المسألة قائمة، وأهم من ذلك كان الاعتراف الدولي بحق اليهود في أن تكون لهم دولة خاصة بهم في فلسطين. وكان موظف بريطاني دقيق الملاحظة في القدس كتب إلى حكومته أن قبول الصهيونيين بقرار التقسيم كان انتقائياً: لقد ابتهج الصهيونيون بالاعتراف الدولي بالدولة اليهودية، لكنهم ادعوا أن الأمم المتحدة وضعت «شروطاً غير صهيونية للمحافظة عليه.»[١٢]

إن الرفض العربي والفلسطيني للخطة، الذي كان متوقعاً،[١٣] أتاح لبن - غوريون والقيادة الصهيونية الادعاء أن خطة الأمم المتحدة أصبحت باطلة في اليوم ذاته الذي قُبلت فيه - ما عدا، طبعاً، البنود التي تعترف بشرعية الدولة اليهودية في فلسطين. وبحسب ما يرى بن - غوريون، فإن حدودها، في ضوء الرفض العربي والفلسطيني، «سوف تتعين بالقوة، لا بقرار التقسيم.»[١٤] وهذا ما سيحدث أيضاً بالنسبة إلى مصير العرب القاطنين فيها.

37

الهيئة الاستشارية تبدأ عملها

برز الآن نمط جديد من السلوك. فبمقدار ما كانت الجهة التي يخاطبها بن - غوريون أقل أهمية، بمقدار ما كان تأييده لقرار التقسيم أشد قوة؛ وبمقدار ما كانت

الجهة أكثر أهمية، بمقدار ما كان جازماً بإظهار احتقاره ورفضه له. وفي الهيئة الخاصة التي كان يستشيرها في الشؤون الأمنية، أي لجنة الدفاع، لم يكن يعير قرار التقسيم أية أهمية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ - حتى قبل أن تتبنى الأمم المتحدة قرار التقسيم - نجده يخبر الحلقة الضيقة من زملائه في الهيئة الاستشارية أنه في ضوء رفض العرب التعاون مع الأمم المتحدة، فإنه «لا توجد حدود إقليمية للدولة اليهودية العتيدة.»[١٥]

في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أصبحت الهيئة الاستشارية أهم مجموعة مرجعية لدى بن - غوريون. فهنا فقط كان يناقش بصراحة ما سيترتب على قراره بتجاهل خريطة التقسيم، واللجوء إلى القوة لضمان أغلبية يهودية وإقصاء الفلسطينيين. إذ لم يكن من الممكن البحث في مسائل «حساسة» كهذه إلاّ مع هذه الزمرة من السياسيين والعسكريين المختارة بدقة.

وفي الواقع، فإن بن - غوريون أنشأ هذه الهيئة الاستشارية بالتحديد لأنه أدركَ أن مسائل كهذه لا يمكن الإفصاح عنها علناً. وكما شرحنا أعلاه، لم تكن هذه جماعة رسمية، ولا توجد محاضر لمعظم اجتماعاتها.[١٦] ومن المشكوك فيه على الإطلاق أن يكون تم تدوين ملاحظات - ما عدا اجتماعاً أو اجتماعين مهمين جداً جرى تدوين محضر لهما، وسأعود إليهما لاحقاً. إلاّ إن بن - غوريون سجل خلاصات لكثير من الاجتماعات في يومياته، التي هي مصدر تاريخي مهم لما جرى في تلك السنوات. وعلاوة على ذلك، أُجريت مقابلات مع عدد من أعضاء الهيئة الاستشارية في سنين لاحقة، كما كتب آخرون سيراً ذاتية ومذكرات. وفي الصفحات التالية سأستعين بيوميات بن - غوريون، وأرشيفات المراسلات، والأرشيف الخاص ليسرائيل غاليلي، الذي كان حاضراً في جميع الاجتماعات (المصادر جميعها موجودة في أرشيفات بن - غوريون في سْديه بوكر). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن العثور على مراسلات كثيفة متصلة بهذه الاجتماعات في أرشيفات إسرائيلية متعددة. وكانت الاجتماعات تعقد جزئياً في منزل بن - غوريون، وجزئياً في البيت الأحمر. وكما في ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨، فإن بعض الاجتماعات كان يُعقد في أيام الأربعاء في البيت الأحمر، مع الاجتماعات الأسبوعية الرسمية للقيادة العسكرية العليا، أي الـ «مَتْكال» بالعبرية (الأجزاء الرسمية في هذه الاجتماعات مسجلة في أرشيفات الجيش الإسرائيلي). وكانت تجرى مداولات أُخرى، أكثر خصوصية، في منزل بن - غوريون، في اليوم التالي لاجتماعات الأربعاء الأكثر رسمية. والاجتماعات الأخيرة يشير إليها بن - غوريون، لكن بحذر شديد، في يومياته. إنما يمكن استرجاع ما نوقش فيها بمساعدة مصادر مثل يوميات يوسف فايتس، وأرشيفات يسرائيل غاليلي،

38

ورسائل بن - غوريون إلى زملاء عديدين، أبرزهم الرجل الثاني بعده في القيادة، موشيه شاريت (الذي كان في الخارج معظم هذه الفترة).(١٧) وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، انتقلت الاجتماعات إلى مكان جديد شرقي تل أبيب، أصبح مقر قيادة الجيش الإسرائيلي.

لقد كانت الهيئة الاستشارية، كما رأينا، مزيجاً من شخصيات أمنية وخبراء بـ «الشؤون العربية»، وستعتمد هذه الصيغة في تشكيل النواة الصلبة للهيئات التي ستتولى تقديم النصح لحكومات إسرائيل العتيدة على مر الزمن فيما يتعلق بقضايا أمن الدولة، والاستراتيجيات، والسياسات تجاه العالم العربي عامة، وتجاه الفلسطينيين خاصة.(١٨) بدأت هذه الحاشية الملتفة حول بن - غوريون تعقد اجتماعات منتظمة في شباط/فبراير ١٩٤٧، منذ يوم أعلن البريطانيون أنهم قرروا مغادرة فلسطين، وتسارعت وتيرة عقد الاجتماعات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، عندما اتضح أن الفلسطينيين سيرفضون خطة التقسيم. وما إن أصبحت مواقف الفلسطينيين والعرب واضحة، حتى أدرك أعضاء الهيئة الاستشارية أنهم لن يقرروا مصير الفلسطينيين في الدولة التي خصصتها الأمم المتحدة لليهود فحسب، بل أدركوا أيضاً أن سياساتهم ستؤثر في الفلسطينيين القاطنين في مناطق خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية في فلسطين. وسنرى في الفصل التالي كيف تطور تفكير الهيئة الاستشارية حتى وصل إلى وضع خطة لطرد مليون فلسطيني، بغض النظر عن مكان وجودهم في البلد.

إن أول اجتماع موثق للهيئة الاستشارية كان ذاك الذي عقد خلال الاجتماع الدوري للقيادة العليا بعد ظهر يوم الأربعاء في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٤٧. وقد أشار بن - غوريون إلى الاجتماع في يومياته، وأيضاً في مذكراته المنشورة، وقال أنه أخبر الحاضرين أن المجتمع اليهودي سيضطر إلى أن «يحمي لا مستوطناتنا فقط، بل البلد بأسره ومستقبلنا القومي.» وفي وقت لاحق، في خطاب ألقاه في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، سيكرر عبارة «مستقبلنا القومي»، وسيستخدمها إشارة مشفّرة إلى الميزان الديموغرافي في البلد.(١٩)

الفصل الرابع

بلورة الخطة الرئيسية

قال الناطق بلسان حلف الأطلسي، جامي شِيا، إن التقارير التي وصلت إلى الحلف دلت كلها على أن ما حدث في كوسوفو كان منظماً جيداً وفقاً لخطة رئيسية وضعت في بلغراد. وأضاف أن العنف كان يمارَس وفقاً لنموذج معتمد: تطوق الدبابات الصربية القرى، ثم تجمع قوات شبه نظامية المدنيين تحت تهديد السلاح، فاصلة الشبان عن النساء والأطفال. ومن ثم تُطرد النساء والأطفال من بيوتهم ويُدفعون في اتجاه الحدود. وبعد أن يتركوا القرية، تُنهب البيوت ثم تُحرق بشكل منهجي.

CNN, 30 March 1999.

يمكن تنفيذ العمليات على النحو التالي: إمّا تدمير القرى (بإحراقها، ونسفها، وزرع ألغام بين الأنقاض)، وخصوصاً تلك المراكز السكانية التي من الصعب السيطرة عليها بصورة متواصلة، وإمّا القيام بعمليات تمشيط وسيطرة وفقاً للتوجيهين التاليين: تطويق القرى، والقيام بعمليات تفتيش داخلها. وفي حال حدوث مقاومة، يجب إبادة القوى المسلحة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة.

الخطة دالِتْ، ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨.

أساليب التطهير

إن تسلسل الأحداث الرئيسية بين شباط/فبراير ١٩٤٧ وأيار/مايو ١٩٤٨ جدير بالتلخيص الآن. وسأبدأ بنظرة عامة أولية إلى الفترة التي أود التركيز عليها بالتفصيل في هذا الفصل. أولاً، في شباط/فبراير ١٩٤٧، اتخذت الحكومة البريطانية قراراً 40 بالانسحاب من فلسطين الانتدابية وتركها للأمم المتحدة كي تجد حلاً لمسألة مستقبلها. أمضت الأمم المتحدة تسعة أشهر في مناقشة الأمر، ومن ثم تبنت فكرة تقسيم البلد. وقبلت القيادة الصهيونية، التي كانت أصلاً تدعو إلى التقسيم، بالقرار، بينما رفضه العالم العربي والقيادة الفلسطينية، التي اقترحت بدلاً من ذلك إبقاء فلسطين دولة موحدة والعمل على إيجاد حل للوضع من خلال عملية تفاوض مديدة. لقد تم تبني قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، وبدأ التطهير العرقي في

فلسطين أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ بسلسلة من الهجمات اليهودية على قرى عربية وأحياء في المدن، رداً على أعمال تخريب لحافلات ركاب ومراكز تجارية رافقت الاحتجاجات الفلسطينية على قرار الأمم المتحدة خلال الأيام القليلة الأولى التالية لتبنيه.[١] وعلى الرغم من أن هذه الهجمات المبكرة كانت متفرقة ومتقطعة، فإنها كانت عنيفة بما فيه الكفاية للتسبب برحيل عدد كبير من الناس (نحو ٧٥,٠٠٠ نسمة).

في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، دخلت وحدات من جيش المتطوعين العرب فلسطين واشتبكت مع القوات اليهودية في معارك صغيرة بشأن الطرق والمستعمرات اليهودية المنعزلة. ومع انتصار القوات اليهودية بسهولة في هذه المناوشات، غيرت القيادة اليهودية تكتيكاتها، من أعمال انتقامية إلى عمليات تطهير. وتبع ذلك عمليات طرد بالقوة في أواسط شباط/فبراير ١٩٤٨ عندما نجحت القوات اليهودية في إخلاء خمس قرى من سكانها في يوم واحد. وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨، تم تبني خطة دالِتْ. وكان الهدف الأول المراكز الحضرية في فلسطين، التي اكتمل احتلالها جميعاً مع حلول نهاية نيسان/أبريل. وقد جرى في هذه المرحلة اقتلاع نحو ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني من أماكن سكنهم، ورافق ذلك مجازر عديدة، أبرزها مجزرة دير ياسين. ونتيجة هذه التطورات اتخذت جامعة الدول العربية، في اليوم الأخير من نيسان/ أبريل، قراراً بالتدخل عسكرياً، لكن ليس قبل انتهاء الانتداب البريطاني.

غادر البريطانيون البلد في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وأعلنت الوكالة اليهودية على الفور قيام دولة يهودية في فلسطين، اعترفت بها في اليوم نفسه القوتان العظميان آنذاك، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وفي اليوم نفسه، دخلت القوات المسلحة النظامية العربية فلسطين.

مع حلول شباط/فبراير ١٩٤٨، كانت الإدارة الأميركية توصلت إلى استنتاج أن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، بدلاً من أن يكون خطة سلام ثبت أنه وصفة لاستمرار العداء وسفك الدماء. وبالتالي، اقترحت مرتين خططاً بديلة لإيقاف تفاقم النزاع: خطة وصاية لمدة خمسة أعوام، في شباط/فبراير ١٩٤٨، ووقف إطلاق نار لمدة ثلاثة أشهر، في ١٢ أيار/مايو. ورفضت القيادة الصهيونية الاقتراحين على الفور.[٢]

41

ساهم في صوغ الاستراتيجيا الصهيونية الرسمية في تلك الفترة دافعان. الأول تكوّن من ردات فعل نجمت عن تطورين مذهلين على الأرض: التطور الأول تفكك أنظمة القوة السياسية والعسكرية الفلسطينية، إن لم يكن انهيارها كلياً، والتطور الثاني التشوش والفوضى المتناميان في العالم العربي تجاه المبادرات اليهودية العدوانية

والمصادقة الدولية على المشروع الصهيوني والدولة اليهودية العتيدة.

أمّا الدافع الثاني المحرك للتفكير الاستراتيجي الصهيوني، فكان النزوع إلى استغلال الفرصة التاريخية الفريدة السانحة إلى أقصى حد، وذلك من أجل تحقيق حلم إقامة دولة يهودية محضة. فكما رأينا في الفصول السابقة، كانت رؤية الدولة القومية اليهودية المحضة راسخة في صميم الأيديولوجيا الصهيونية منذ يوم برزت الحركة أواخر القرن التاسع عشر. وفي أواسط ثلاثينيات القرن الماضي، أدركت حفنة من القادة الصهيونيين الارتباط الواضح بين نهاية الحكم البريطاني وبين إمكان إزالة الصبغة العربية عن فلسطين، أي تنقية فلسطين من العرب. ويبدو أنه في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، أدرك معظم الذين كانوا في الحلقة القيادية العليا الضيقة هذه الصلة أيضاً، ووجهوا بإشراف بن - غوريون كل اهتمامهم إلى مسألة كيفية الاستفادة إلى أقصى حد من الفرصة التي وفرتها هذه الصلة لهم.

قبل سنة ١٩٤٧، كان هناك جداول أعمال أُخرى أكثر إلحاحاً: كانت المهمة الأساسية بناء كيان صهيوني سياسي واقتصادي وثقافي داخل البلد، منعزل عن محيطه، وضمان هجرة يهودية إليه. وكما ذكرنا سابقاً، ظلت الأفكار بشأن الوسيلة الأفضل للتعامل مع السكان الفلسطينيين المحليين غامضة. لكن النهاية الوشيكة للانتداب البريطاني، والرفض العربي لقرار التقسيم، والإدراك الحاد لدى بن - غوريون لما يحتاج إليه من مساحة فلسطين كي تكون الدولة اليهودية قابلة للحياة، كل ذلك ساعد في ترجمة أيديولوجيات الماضي والسيناريوهات الضبابية إلى خطة رئيسية محددة.

قبل آذار/مارس ١٩٤٨، كان من الممكن تصوير النشاطات التي قامت بها القيادة الصهيونية لتحقيق رؤيتها على أنها ردات فعل تأديبية على أعمال عدائية فلسطينية، أو عربية. لكن بعد آذار/مارس لم يعد الأمر كذلك. فقد أعلنت القيادة الصهيونية صراحة - قبل شهرين من نهاية الانتداب - أنها ستسعى للاستيلاء على البلد وطرد السكان الفلسطينيين بالقوة: الخطة دالِتْ.

تحديد المكان

42

كانت الخطوة الأولى في اتجاه الهدف الصهيوني، المتمثل في الحصول على أكثر ما يمكن من فلسطين مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين، هي تحديد ما يشكل دولة قابلة للحياة بمصطلحات جغرافية. لقد خصصت خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي أضفى عليها القرار ١٨١ الصفة الرسمية، لليهود النقب، والساحل، والسهول الشرقية (مرج ابن عامر وسهل بيسان)، والجليل الأسفل. لكن ذلك لم يكن

كافياً. وكان بن - غوريون اعتاد الاجتماع بصورة منتظمة مع ما كان يسميه «حكومة الحرب»، التي كانت مؤلفة من مجموعة خاصة من الضباط الذين خدموا في الجيش البريطاني (اضطر لاحقاً إلى حلها بفعل ضغط أعضاء آخرين في الهاغاناه). وكان شرع في إقناع هؤلاء الضباط بفكرة أنهم يجب أن يبدأوا التحضير لاحتلال البلد بكامله. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، كتب بن - غوريون إلى الجنرال إفرايم بن - أرتسي، أعلى هؤلاء الضباط رتبة، شارحاً أنه يريد إنشاء قوة عسكرية قادرة على صد هجوم متوقع من جانب الدول العربية المجاورة، وأيضاً على احتلال أكثر ما يمكن احتلاله من البلد، أو كله إن أمكن.(٣)

وريثما يصبح الأمر ممكناً، قررت القيادة الصهيونية تحديد المساحة الجغرافية لدولتها العتيدة بناء على موقع المستعمرات اليهودية الأكثر بعداً وعزلة. وكان ذلك يعني أن الأراضي الواقعة بين هذه المستعمرات، المنعزلة في الأطراف القصوى للدولة الانتدابية، يجب أن تصبح جميعها يهودية، ويفضل أن تحيط بها «مناطق أمنية» كمساحات فاصلة بينها وبين أماكن سكن الفلسطينيين.(٤)

وبما أن عدداً من أعضاء القيادة كان على علم بالمفاوضات الجارية مع الهاشميين في شرق الأردن، فقد سمح لعامل تقييدي وحيد بالتأثير في شكل الخريطة العتيدة، وهو إمكان أن تصبح مناطق معينة في شرق فلسطين، في الضفة الغربية الحالية، جزءاً من أردن مستقبلي أكبر، لا من إسرائيل كبرى. وكانت الوكالة اليهودية أواخر سنة ١٩٤٦ قد شرعت في مفاوضات مكثفة مع ملك الأردن، عبد الله. وكان هذا من سلالة العائلة الملكية الهاشمية الآتية من الحجاز - حيث توجد المدينتان المقدستان لدى المسلمين، مكة والمدينة - والتي حاربت إلى جانب البريطانيين في الحرب العالمية الأولى. وكانت بريطانيا منحت الهاشميين، مكافأة على الخدمات التي قدموها لها، مملكتي العراق والأردن اللتين أوجدهما نظام الانتداب. وكان الهاشميون في البداية (في مراسلات الحسين - مكماهون) قد وُعدوا، حسبما فهموا على الأقل، بمنحهم سورية، في محاولة من بريطانيا للحؤول دون استيلاء فرنسا على ذلك الجزء
43 من الشرق الأوسط. لكن، عندما طرد الفرنسيون فيصل، شقيق عبد الله، من سورية، عوضه البريطانيون بإعطائه العراق، بدلاً من إعطائه لعبد الله.(٥)

وبما أن عبد الله كان الابن البكر في السلالة، فإنه لم يكن سعيداً بحصته من الصفقة، وخصوصاً أن الحجاز، موطن الهاشميين وقاعدتهم، كان انتزعه السعوديون منهم في سنة ١٩٢٤. فشرق الأردن لم يكن أكثر من إمارة صحراوية قاحلة شرقي نهر الأردن، فيها قبائل بدوية وعدة قرى شركسية. لذلك لا عجب في أن يكون عبد الله راغباً في التوسع بضم أجزاء من فلسطين الخصبة والعامرة بشعب متحضر، وأن تكون

جميع الوسائل مبررة لتحقيق هذه الغاية. وسرعان ما اكتشف أن الوسيلة المثلى لتحقيق غايته هي إقامة علاقة جيدة مع القيادة الصهيونية. وتوصل بعد الحرب العالمية الثانية إلى اتفاق من حيث المبدأ مع الوكالة اليهودية بشأن كيفية اقتسام فلسطين بينهما بعد انتهاء الانتداب. وأصبحت الأفكار الغامضة بشأن اقتسام البلد أساساً لمفاوضات جدية بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وبما أنه لم يكن هناك سوى مستعمرات يهودية قليلة جداً في المنطقة التي أراد الملك الحصول عليها (الضفة الغربية الحالية)، فإن قادة المجتمع اليهودي كانوا في معظمهم «راغبين» في التخلي عن هذا الجزء من فلسطين، مع أنه كان يحتوي على عدد من المواقع التوراتية اليهودية، مثل مدينة الخليل. إن كثيرين منهم سيندمون لاحقاً على هذا القرار، وسيؤيدون الاندفاع لاحتلال الضفة الغربية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. لكن التعويض الأردني في ذلك الوقت كان مغرياً حقاً: وعد الملك عبد الله ألاّ ينضم إلى أية عمليات عسكرية ضد الدولة اليهودية. وقد شهدت هذه المفاوضات تقدماً وتراجعاً، لكنها ظلت قائمة لسببين: الأول لأن عدد اليهود في الضفة الغربية كان قليلاً جداً، والثاني لأن الأردنيين، بمساعدة فرقة عسكرية عراقية، نجحوا في صد المحاولات اليهودية المتكررة لاحتلال أجزاء من الضفة الغربية خلال النصف الثاني من سنة ١٩٤٨ (كان ذلك من الفصول المضيئة القليلة في التاريخ العسكري العربي لسنة ١٩٤٨).[٦]

هذا العامل حسم أمر المساحة الجغرافية التي تطلعت إليها الحركة الصهيونية، وهي - بكلمات أُخرى - فلسطين بكاملها؛ أي المساحة نفسها التي طالبت بها الحركة في برنامج بلتمور في سنة ١٩٤٢، لكن مع تعديل وحيد سببه، إذا قبل المرء - كما هو حال معظم المؤرخين اليوم - أن القيادة الصهيونية التزمت ما تواطأت عليه مع الأردنيين. ومعنى ذلك أن القيادة اليهودية توقعت أن تمتد دولتها العتيدة على ٨٠٪ من فلسطين الانتدابية؛ أي على نسبة ٥٦٪ التي خصصتها الأمم المتحدة لليهود، مضافاً إليها نسبة ٢٤٪ مأخوذة من الدولة العربية التي خصصتها الأمم المتحدة للفلسطينيين. أمّا نسبة ٢٠٪ المتبقية، فتوقعت أن يلتقطها الأردنيون.[٧]

44 إن هذا الاتفاق الضمني مع الأردن شكل، من نواح عديدة، الخطوة الثانية في اتجاه ضمان أن تتقدم عملية التطهير العرقي من دون عوائق، إذ إنه حيَّد الجيش الأقوى في العالم العربي، وحصر معركته مع القوات اليهودية في جزء صغير جداً من فلسطين. ومن دون الجيش الأردني (الفيلق العربي) لم يكن لدى العالم العربي قدرة جدية على الدفاع عن الفلسطينيين، أو على إحباط الخطة الصهيونية لإقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب السكان الأصليين.

الخطوة الثالثة، وربما الأكثر حسماً، في اتجاه ضمان تطهير عرقي ناجح، كانت بناء قدرة عسكرية ملائمة. وقد أرادت الهيئة الاستشارية أن تكون القوات المسلحة للمجتمع اليهودي، بما لا يدع مجالاً للشك، قوية بما فيه الكفاية كي تنفذ الخطة الرامية إلى تحقيق هدفين: الاستيلاء على معظم فلسطين، واقتلاع الفلسطينيين منها. إذ إنه بالإضافة إلى الاستيلاء على الدولة الانتدابية فور مغادرة آخر القوات البريطانية، كان يتعين على هذه القوات أن تصد جميع المحاولات التي قد تقوم بها قوات عربية لغزو الدولة اليهودية الآخذة في التكوّن، وفي الوقت نفسه تطهير المناطق التي ستحتلها من فلسطين من سكانها الفلسطينيين. وبالتالي فإن جيشاً محترفاً كفؤاً جداً أصبح أداة حيوية لبناء دولة يهودية ثابتة في فلسطين الانتدابية سابقاً.

عشية حرب ١٩٤٨، كان إجمالي عديد القوات اليهودية المقاتلة نحو ٥٠,٠٠٠ جندي، منهم ٣٠,٠٠٠ جندي مقاتل، والباقون احتياط يعيشون في مستعمرات متعددة. وكان في استطاعة هؤلاء الجنود أن يعتمدوا، في أيار/مايو ١٩٤٨، على مساندة من سلاحي جو وبحر صغيرين، وعلى وحدات دبابات وعربات مدرعة ومدفعية ثقيلة مرافقة لها. وكانت تقف في مواجهتهم مجموعات فلسطينية شبه عسكرية لا يتجاوز عدد أفرادها ٧٠٠٠ مقاتل: قوة مقاتلة تفتقر إلى هيكلية أو هرمية قيادية، ومجهَّزة تجهيزاً رديئاً قياساً بالقوات اليهودية.[٨] وبالإضافة إلى ذلك، دخل فلسطين في شباط/فبراير ١٩٤٨ نحو ١٠٠٠ متطوع من العالم العربي، وارتفع هذا العدد إلى ٣٠٠٠ في الأشهر القليلة التالية.[٩]

حتى أيار/مايو ١٩٤٦، كان الطرفان مجهزين تجهيزاً رديئاً. لكن بعد إنشاء الجيش الإسرائيلي بفترة وجيزة، حصل، بمساعدة الحزب الشيوعي في البلد، على شحنة كبيرة من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي،[١٠] بينما جلبت الجيوش العربية النظامية معها [عندما دخلت فلسطين - المترجم] بعض أسلحتها الثقيلة. وخلال أسابيع من بدء الحرب، كانت التعبئة الإسرائيلية فعالة إلى حد بلغ معه عديد قوات الجيش الإسرائيلي في نهاية الصيف ٨٠,٠٠٠ جندي. أمّا عديد القوة العربية النظامية فلم يتجاوز قط عتبة الـ ٥٠,٠٠٠ جندي. وعلاوة على ذلك، لم تعد هذه القوة تحصل على أسلحة من بريطانيا، التي كانت المصدر الرئيسي لتزوُّدها بالسلاح.[١١]

بكلمات أُخرى: خلال المراحل المبكرة للتطهير العرقي (حتى أيار/مايو ١٩٤٨)، كان بضعة آلاف من المقاتلين الفلسطينيين غير النظاميين يواجهون عشرات

45

الآلاف من الجنود اليهود المدربين جيداً. وفي المراحل التالية، لم تواجه قوة يهودية، عديدها ضعف عديد الجيوش العربية مجتمعة تقريباً، أية صعوبة في استكمال إنجاز المهمة.

على هامش القوة العسكرية اليهودية الرئيسية نشطت مجموعتان متطرفتان: الإرغون (يشار إليها عادة بالعبرية بتسمية إيتْسِلْ)، وعصابة شتيرن (ليحي). والإرغون منظمة انشقت عن الهاغاناه سنة ١٩٣١، وكان يقودها في أربعينيات القرن الماضي مناحم بيغن. وكانت طورت سياسات خاصة بها معادية جداً للوجود البريطاني وللسكان المحليين سواء بسواء. أمّا عصابة شتيرن، فكانت فرعاً من الإرغون انشق عنها سنة ١٩٤٠. ومع الهاغاناه، شكلت المنظمات الثلاث جيشاً موحَّداً خلال أيام النكبة (مع أنها، كما سنرى لاحقاً، لم تعمل دائماً بانسجام وتنسيق).

إن جزءاً مهماً من المجهود العسكري الصهيوني كان تدريب وحدات الكوماندو الخاصة، البالماخ، التي أنشئت في سنة ١٩٤١. وكانت هذه الوحدات أنشئت في الأصل لمساعدة الجيش البريطاني في الحرب ضد النازيين في حال وصول هؤلاء إلى فلسطين. لكن سرعان ما وُجّهت حماستها ونشاطاتها إلى العمل ضد الفلسطينيين في المناطق الريفية. وابتداء من سنة ١٩٤٤، أصبحت هذه الوحدات أيضاً القوة الرائدة الرئيسية في بناء المستعمرات اليهودية الجديدة. وقبل أن يتم حلها في خريف سنة ١٩٤٨، كان أفرادها نشيطين جداً، ونفذوا عدداً من عمليات التطهير الرئيسية في شمال البلد ووسطه.

في عمليات التطهير العرقي اللاحقة، كانت قوات الهاغاناه والبالماخ، والإرغون تحتل القرى، وتسلمها بعد فترة وجيزة لقوات أقل قدرة قتالية؛ لوحدات من سلاح الميدان («حيس» بالعبرية)، الذي أنشئ في سنة ١٩٣٩، وكان يشكل الذراع اللوجستية للقوات اليهودية. وتتحمل هذه الوحدات الإضافية مسؤولية ارتكاب عدد من الأعمال الوحشية التي رافقت عمليات التطهير.

وكان لدى الهاغاناه وحدة استخبارات أيضاً، أُسست في سنة ١٩٣٣، وكانت مهمتها التجسس على السلطات البريطانية، واعتراض الاتصالات بين المؤسسات العربية داخل البلد وخارجه. وهي الوحدة التي ذكرنا سابقاً أنها كانت مشرفة على إعداد ملفات القرى وإنشاء شبكات التجسس والمتعاونين داخل المناطق الريفية، وساعدت في تحديد هوية آلاف من الفلسطينيين أُعدموا لاحقاً فور اعتقالهم، أو سجنوا فترات طويلة، بعد بدء التطهير العرقي.[(١٢)]

46

لقد شكلت هذه القوى المسلحة مجتمعة قوة حربية ضخمة بما فيه الكفاية لتعزز ثقة بن - غوريون بقدرة المجتمع اليهودي على أن يرث الدولة الانتدابية ويستولي على

معظم الأراضي الفلسطينية والأملاك والثروات الموجودة فيها.(١٣)

بعد تبني الأمم المتحدة القرار ١٨١ مباشرة أعلن القادة العرب رسمياً أنهم سيرسلون قوات عسكرية إلى فلسطين للدفاع عنها. ومع ذلك، لم يشعر بن - غوريون والمجموعة الصغيرة من الشخصيات القيادية الصهيونية المحيطة به، في أية لحظة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وأيار/مايو ١٩٤٨، بأن مستقبل دولتهم اليهودية في خطر، أو أن العدد الضخم من العمليات العسكرية التي يجب القيام بها يمكن أن يؤثر سلباً في مهمة طرد الفلسطينيين. وقد رسم قادة المجتمع اليهودي، في العلن، سيناريوهات مرعبة، وحذروا جمهورهم من «هولوكوست ثانية» وشيكة. لكن في لقاءاتهم الخاصة لم يستخدموا قط مثل هذا الخطاب، إذ كانوا يعرفون جيداً أن لغة الحرب الطنانة العربية لم تكن مقرونة بأية استعدادات جدية على أرض الواقع. وكما رأينا، كانوا على علم تام بافتقار الجيوش العربية إلى العتاد العسكري الجيد، وإلى الخبرة القتالية، وإلى التدريب، وبالتالي كانت قدرتها على شن أي نوع من الحروب محدودة. وكان القادة الصهيونيون واثقين بتفوقهم عسكرياً، وبقدرتهم على تنفيذ معظم خططهم الطموحة. وكانوا مصيبين في تقديراتهم.

كان موشيه شاريت، وزير خارجية الدولة اليهودية «غير الرسمي»، خارج البلد خلال الأشهر السابقة لإعلان قيام الدولة. وكان يتسلم بين حين وآخر رسائل من بن - غوريون توجهه إلى أفضل الطرق للعمل من أجل الحصول على دعم عالمي ويهودي لدولة يهودية مستقبلية تواجه خطر الإبادة، وفي الوقت نفسه تطلعه على حقائق الواقع الفعلي على الأرض. وعندما كتب شاريت إلى بن - غوريون في ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٨: «سيكون لدينا قوات تكفي فقط للدفاع عن النفس، لا للاستيلاء على البلد»، رد عليه بن - غوريون قائلاً:

> إذا استلمنا في الوقت الملائم الأسلحة التي اشتريناها، وربما قسماً من الأسلحة التي وعدتنا بها الأمم المتحدة، فإننا لن نكون قادرين على الدفاع [عن أنفسنا] فحسب، بل أيضاً أن ننزل بالسوريين ضربات قاضية في عقر دارهم، وأن نحتل فلسطين بأسرها. ليس لديّ شك في ذلك. نستطيع مواجهة القوات العربية كافة. هذا ليس إيماناً صوفياً، وإنما حسابات منطقية تستند إلى معطيات عملية.(١٤)

47 وهذه الرسالة متساوقة كلياً مع رسائل أُخرى كان الاثنان يتبادلانها منذ يوم أُوفد شاريت إلى الخارج. وقد بدأ تبادل الرسائل برسالة أرسلها بن - غوريون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ إلى شاريت بغية إقناعه بتفوق اليهود عسكرياً في فلسطين:

«نستطيع أن نجوّع عرب حيفا ويافا [إذا أردنا ذلك].»[١٥] إن هذه الثقة فيما يتعلق بقدرة الهاغاناه على احتلال فلسطين بأسرها، بل احتلال ما هو أكثر منها، ستستمر طوال مدة القتال، من دون أن يكبحها شيء سوى الوعود التي أُعطيت للأردنيين.

لقد كان هناك، طبعاً، أوقات تأزمت فيها الأمور، كما سأشرح لاحقاً، في أثناء تطبيق هذه السياسات. وقد حدث ذلك عندما اتضح أن من المستحيل الدفاع عن جميع المستعمرات اليهودية المنعزلة، أو تأمين طريق آمن لإمداد الأجزاء اليهودية في القدس بحاجاتها الحيوية. لكن في معظم الأوقات، كانت القوات الموجودة في تصرف القادة الصهيونيين كافية للتأهب لمواجهة محتملة مع العالم العربي، وأيضاً لتطهير البلد من السكان المحليين. وعلاوة على ذلك، لم يحدث التدخل العربي إلاّ في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، أي بعد خمسة أشهر ونصف شهر من تبني الأمم المتحدة قرار التقسيم. وخلال تلك المدة الطويلة بقي معظم الفلسطينيين - باستثناء جيوب قليلة كانت تحاول فيها مجموعات شبه عسكرية تنظيم نوع من المقاومة - من دون قدرة على الدفاع في وجه عمليات عسكرية يهودية كان يجري تنفيذها.

عندما يتعلق الأمر بإعادة تركيب جزء من عملية تاريخية مرتبط بتحولها من أيديولوجيا نظرية إلى واقع ملموس، هناك خياران نستطيع، نحن المؤرخين، أن نختار أحدهما في حالة فلسطين سنة ١٩٤٨: الخيار الأول هو أن نلفت انتباه القارئ إلى ثبات القادة الصهيونيين، من هيرتسل إلى بن - غوريون، على رغبتهم في إخلاء الدولة اليهودية العتيدة من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، ومن ثم نبين الارتباط الوثيق بين هذه الرغبة وبين عمليات الطرد الفعلية التي ارتكبت في سنة ١٩٤٨. وتتجسد هذه المقاربة بوضوح في عمل المؤرخ نور الدين مصالحه، الذي رسم لنا بدقة فائقة أصل أحلام «الآباء المؤسسين» الصهيونيين وخطط الطرد لديهم.[١٦] وقد أوضح كيف أن الرغبة في إخلاء فلسطين من العرب كانت من الدعامات الأساسية للفكر الصهيوني منذ لحظة ظهور الحركة الصهيونية أول مرة على المسرح السياسي بشخص تيودور هيرتسل. وكما سبق أن رأينا، بلور بن - غوريون أفكاره في هذه المسألة بوضوح سنة ١٩٣٧. يقول كاتب سيرته، ميخائيل بار - زوهر: «في المناقشات الداخلية، وفي التعليمات لمساعديه، تمسك 'العجوز' بموقف واضح: من الأفضل أن يبقى أقل عدد ممكن من العرب داخل أراضي الدولة.»[١٧] أمّا الخيار الآخر [المتاح للمؤرخ - المترجم] فهو التركيز على التطورات التراكمية في عملية صنع القرار، وإظهار كيف أن القرارات المتخذة، في اجتماع بعد اجتماع، بشأن الاستراتيجيا والوسائل اندمجت بالتدريج إلى أن شكلت خطة تطهير عرقي منهجية وشاملة. وسأستخدم كلا الخيارين.

48

إن السؤال المتعلق بما يجب فعله بالسكان الفلسطينيين في الدولة اليهودية العتيدة أصبح يناقَش بتركيز شديد في الأشهر الأخيرة القريبة من نهاية الانتداب، وأخذت فكرة جديدة تعاود الظهور في أروقة السلطة الصهيونية: «الميزان». وهو مصطلح يشير إلى «الميزان الديموغرافي» بين العرب واليهود في فلسطين. وكان ميله في غير مصلحة أغلبية يهودية، أو سيطرة يهودية حصرية على البلد، يوصف بأنه كارثي. ولقد كان الميزان الديموغرافي، سواء داخل حدود الدولة التي عرضتها الأمم المتحدة على اليهود، أو داخل الحدود التي عينتها القيادة الصهيونية نفسها، فعلاً كذلك في نظر القيادة اليهودية؛ كان كارثة وشيكة الوقوع.

وكانت ردة فعل القيادة الصهيونية تجاه هذا المأزق من نوعين: نوع للاستهلاك العام، ونوع للحلقة الضيقة من المقربين الذين جمعهم بن - غوريون حوله. فالسياسة العلنية التي شرع هو وزملاؤه في الإفصاح عنها في هيئات مثل «مجلس الشعب» المحلي («البرلمان» اليهودي في فلسطين) كان محورها الحاجة إلى تشجيع هجرة يهودية كثيفة إلى البلد. أمّا في الأطر الضيقة، فقد كان القادة يعترفون بأن الهجرة مهما تتعاظم فإنها لن تكون أبداً كافية لموازنة الأغلبية الفلسطينية، وأن هناك حاجة إلى وسائل أخرى إضافة إلى الهجرة. وكان بن - غوريون وصف هذه الوسائل في سنة ١٩٣٧ عندما ناقش مع أصدقاء له مسألة فقدان أغلبية يهودية صلبة في دولة مستقبلية. وقد أخبرهم أن «واقعاً» كهذا - الأغلبية الفلسطينية في البلد - سيرغم المستوطنين اليهود على استخدام القوة لتحقيق «الحلم»: فلسطين يهودية محضة.[١٨] وبعد عشرة أعوام، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، في خطاب له أمام كبار أعضاء حزب مباي (حزب عمال أرض إسرائيل)، لخص بصورة أوضح كيف يجب التعامل مع حقائق لا يمكن قبولها، مثل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة:

> هناك ٤٠٪ من غير اليهود في المناطق المخصصة للدولة اليهودية. إن هذه التركيبة ليست أساساً متيناً لدولة يهودية، ويجب أن نواجه هذا الواقع الجديد بكل قسوته ووضوحه. إن ميزاناً ديموغرافياً كهذا يطرح علامة استفهام بشأن قدرتنا على المحافظة على سيادة يهودية. . . فقط دولة ٨٠٪ من سكانها على الأقل يهود يمكن أن تكون قابلة للحياة ومستقرة.[١٩]

49 في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل شهر تقريباً من تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم، وأمام هيئة أخرى هي اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، صرح بن - غوريون أول مرة بمنتهى الوضوح أن التطهير العرقي يشكل وسيلة بديلة، أو متممة، من أجل ضمان أن تكون الدولة الجديدة يهودية محضة. وقد أخبر الحاضرين

أن الفلسطينيين داخل الدولة اليهودية يمكن أن يصبحوا طابوراً خامساً، وبما أن الأمر كذلك فإنه «يمكن اعتقالهم جماعياً أو طردهم؛ ومن الأفضل طردهم.»[٢٠]

لكن كيف يمكن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي؟ يجزم سمحا فلابان أن أغلبية القادة الصهيونيين كان يمكن ألاّ تذهب إلى حد الطرد الجماعي. بكلمات أُخرى: لو أن الفلسطينيين امتنعوا من مهاجمة أهداف يهودية بعد أن تم تبني قرار التقسيم، ولو أن النخبة الفلسطينية لم تهجر المدن، لكان من الصعب على الحركة الصهيونية أن تنفذ تطلعها إلى فلسطين مطهرة عرقياً.[٢١] مع ذلك، فقد قبل فلابان أن الخطة دالِتْ كانت خطة رئيسية لتطهير فلسطين عرقياً. وخلافاً، على سبيل المثال، للتحليل الذي يقدمه بِني موريس في الطبعة الأولى من كتابه عن نشوء مشكلة اللاجئين، لكن بما ينسجم تماماً مع التغيير الذي أدخله على وجهة التحليل في الطبعة الثانية، فإن الخطة الرئيسية لتطهير فلسطين عرقياً، الخطة دالِتْ، لم تنشأ من فراغ.[٢٢] فقد برزت بصفتها الخطة النهائية استجابة لمنحى تطور الأحداث بالتدريج على الأرض، ومن خلال نوع من سياسة ردات فعل آنية تبلورت شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت. لكن تلك الاستجابة كانت دائماً راسخة بقوة في الأيديولوجيا الصهيونية وهدفها المتمثل في الدولة اليهودية المحضة. وهكذا، فإن الهدف الرئيسي كان واضحاً منذ البداية - إزالة العرب من فلسطين - بينما تطورت الوسائل لتحقيقه على أكمل وجه ممكن مع الاحتلال العسكري الفعلي للأراضي الفلسطينية التي ستصبح دولة إسرائيل اليهودية الجديدة.

والآن، بعد أن أصبحت المساحة محدَّدة والتفوق العسكري مؤكَّداً، كانت الخطوة الرابعة للقيادة الصهيونية، في اتجاه استكمال تطهير فلسطين، توفير الوسائل الفعلية الملموسة التي من شأنها أن تمكنهم من إزاحة هذه الكتلة الكبيرة من السكان. ففي الأراضي التي ستتكون منها مساحة دولتهم اليهودية الكبرى العتيدة، كان يعيش في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ مليون فلسطيني من مجموع السكان الفلسطينيين البالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة، بينما كان المجتمع اليهودي أقلية مكونة من ٦٠٠,٠٠٠ نسمة.

50

اختيار الوسائل: الانزعاج من حياة طبيعية
(كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧)

أعلنت الهيئة العربية العليا إضراباً لمدة ثلاثة أيام ونظمت تظاهرات جماهيرية احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة بتبني قرار التقسيم. ولم يكن هناك أي جديد في

هذا النوع من ردات الفعل: لقد كانت ردة الفعل الفلسطينية المألوفة تجاه سياسات اعتبروها ضارة أو خطرة، قصيرة الأمد وغير فعالة. وقد فلت بعض التظاهرات من السيطرة وتوجه إلى مناطق يهودية تجارية، كما حدث في القدس حين هاجم متظاهرون دكاكين يهودية وسوقاً. لكن وقعت أحداث أُخرى لم تكن لها، بحسب جهاز الاستخبارات اليهودي، أية علاقة بقرار الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، نُصب كمين لحافلة ركاب يهودية، وهو حدث أجمعت كتب التاريخ اليهودي كلها تقريباً على أنه شكل بداية حرب ١٩٤٨. وقد قامت بهذا العمل عصابة أبو كشك، وكانت دوافعه عشائرية وإجرامية أكثر مما كانت جزءاً من جدول أعمال قومي.[٢٣] وفي أية حال، بعد ثلاثة أيام لاحظ المراسلون الصحافيون الأجانب، الذين كانوا يتابعون التظاهرات والإضرابات، معارضة متنامية بين الناس العاديين للاستمرار في الاحتجاج، ورغبة واضحة في العودة إلى الحياة الطبيعية. ففي نهاية المطاف، كان القرار ١٨١ بالنسبة إلى معظم الفلسطينيين فصلاً كئيباً، لكن ليس جديداً، في تاريخهم. فعلى مر القرون، انتقلت فلسطين من يد إلى أُخرى؛ أحياناً امتلكها غزاة أوروبيون أو آسيويون، وأحياناً امتلكتها أجزاء من إمبراطوريات إسلامية. أمّا الناس فقد استمرت حياتهم، إلى حد ما، من دون تغيير: زرعوا أراضيهم، أو مارسوا تجارتهم حيثما كانوا، واستسلموا إلى الوضع الجديد إلى حين حدوث تغيير ما مرة أُخرى. وبالتالي، انتظر القرويون وسكان المدن، سواء بسواء، بصبر ليروا ما سيعني لهم أن يكونوا جزءاً من دولة يهودية، أو أي نظام قد يحل محل الحكم البريطاني. ولم يكن لدى معظمهم أي فكرة عما ينتظرهم، أو أن ما كان وشيك الحدوث سيشكل فصلاً غير مسبوق في تاريخ فلسطين، لا مجرد انتقال من حاكم إلى آخر، وإنما طرداً فعلياً للسكان القاطنين في البلد.

اتجهت عيون الفلسطينيين الآن نحو القاهرة، مقر جامعة الدول العربية ومكان الإقامة الموقت لزعيمهم، الحاج أمين الحسيني، المنفي منذ يوم طرده البريطانيون في سنة ١٩٣٧. في الأيام الأولى التالية لقرار التقسيم أصيب القادة العرب بارتباك شديد، لكن خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، بدأت سياسة ما تتبلور بالتدريج. وقد فضل القادة العرب، وخصوصاً في الأقطار المجاورة لفلسطين، ألاّ يتخذوا قرارات فردية أو جذرية بشأن الموضوع. إذ كانوا مدركين تماماً أن الرأي العام في بلادهم يريد أن يرى عملاً سريعاً ضد قرار الأمم المتحدة. ولذا أوصى مجلس جامعة الدول العربية، المكون من وزراء الخارجية العرب، بإرسال أسلحة إلى الفلسطينيين وإنشاء جيش من متطوعين عرب يُدعى «جيش الإنقاذ». وعينت الجامعة ضابطاً سورياً رفيع المستوى قائداً له. وقبل أن ينتهي الشهر، كانت مجموعات صغيرة منه قد أخذت تدخل البلد

51

رويداً رويداً، موفرة بذلك ذريعة للهيئة الاستشارية للنظر في مزيد من التصعيد والتوسيع في عمليات الهاغاناه التي كانت جارية على قدم وساق.

لقد تم وضع النموذج. ومن هذا المنظور فإن كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ربما كان الفصل الأكثر مراوغة في تاريخ التطهير العرقي في فلسطين. كانت ردة الفعل المعتدلة في العواصم العربية المحيطة بفلسطين محط ترحيب لدى الهيئة الاستشارية لبن - غوريون، لكن ردة الفعل الفلسطينية اللامبالية، والمتقاعسة تقريباً، أزعجتهم. في الأيام الثلاثة الأولى التالية لتبني قرار التقسيم، كانت مجموعة مختارة من أعضاء الهيئة الاستشارية تجتمع يومياً،[٢٤] لكنها ما لبثت أن استرخت إلى حد ما، ثم عادت إلى مألوف عادتها في الاجتماع كل عصر أربعاء في إطار اجتماعات القيادة العليا الأسبوعية، وإلى الاجتماع الإضافي للمجموعة المصغرة في اليوم التالي (عادة في منزل بن - غوريون). وقد خُصّص أول اجتماع عقد في كانون الأول/ديسمبر لتقويم المزاج والنوايا الفلسطينية. وبلّغ «الخبراء» الحاضرين أن الفلسطينيين، على الرغم من دخول المتطوعين المبكر إلى البلد رويداً رويداً، بدوا تواقين إلى الاستمرار في حياتهم الطبيعية.[٢٥] وهذا التوق إلى الحياة الطبيعية سيظل موجوداً لدى الفلسطينيين داخل فلسطين في الأعوام التالية، حتى في أسوأ أزماتهم وأحلك فترات نضالهم، وهو الذي سيحرمون منه منذ سنة ١٩٤٨.

لكن العودة السريعة إلى الحياة الطبيعية ورغبة الفلسطينيين في الابتعاد عن التورط في حرب أهلية أربكتا القادة الصهيونيين الذين كانوا مصممين على خفض عدد الفلسطينيين داخل دولتهم اليهودية العتيدة بصورة جذرية، إن لم يكن التخلص منهم كلياً. كانوا بحاجة إلى ذريعة، وكان من الأصعب عليهم طبعاً اختلاقها لو أن ردة الفعل الفلسطينية المعتدلة ظلت مستمرة. لكن، لـ «حسن حظهم»، وسع جيش المتطوعين العرب في وقت ما نشاطاته ضد القوافل والمستعمرات اليهودية، وبذلك سهّل على الهيئة الاستشارية وضع سياسة الاحتلال والطرد في إطار شكل مبرر من أشكال الرد «الانتقامي»؛ أي «تَغْمول» (tagmul) بالعبرية. لكن الهيئة الاستشارية كانت بدأت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ باستخدام الكلمة العبرية «يوزما» (مبادرة) لوصف الاستراتيجيا التي كانت تنوي اتباعها حيال الفلسطينيين القاطنين في أراضي الدولة اليهودية التي كانت تتطلع إليها. وكلمة «مبادرة» تعني العمل ضد السكان الفلسطينيين من دون انتظار ذريعة لرد انتقامي على اعتداء من جانبهم. ومع مرور الوقت، ستختفي بصورة متزايدة، وبشكل واضح، الذرائع للقيام بالردود الانتقامية.

52

كان بالتي سيلا عضواً في الوحدات التابعة لجهاز الاستخبارات، والتي ستقوم بدور حاسم في تنفيذ عمليات التطهير العرقي. وكانت واحدة من مهماتها تقديم تقرير

يومي عن المزاج العام، أو الاتجاهات، في أوساط السكان الريفيين في فلسطين. وقد أذهل سيلا، الذي كان ينشط في السهول الشمالية الشرقية للبلد، الفارق الواضح في ردة فعل المجتمع في كل من الطرفين حيال الواقع السياسي الجديد الآخذ في التكون حولهم. المزارعون اليهود في الكيبوتسات والمستعمرات التعاونية أو القائمة على أساس الملكية الخاصة، حولوا أماكن إقامتهم إلى مواقع عسكرية مستعدة للدفاع والهجوم، فعززوا التحصينات، وأصلحوا السياجات، وزرعوا الألغام، إلخ. وتم تزويد كل فرد ببندقية ودمجه في القوة العسكرية اليهودية. أمّا القرى الفلسطينية، وهذا ما أدهش سيلا، فقد «واصلت حياتها كالمعتاد». وفي الواقع استقبله الناس في القرى الثلاث التي زارها - عين دور ودبورية وعين ماهل - كما كانوا يستقبلونه دائماً، وحيّوه كزبون محتمل لإجراء مقايضة، أو متاجرة، أو لتبادل النكات والأخبار. وكانت هذه القرى قائمة بالقرب من المستشفى البريطاني في العفولة، حيث كانت تتمركز وحدات من الفيلق العربي كجزء من قوة الشرطة البريطانية في البلد. كما أن الجنود الأردنيين بدوا كأنهم يعتبرون الوضع طبيعياً، ولم ينشغلوا بأي استعدادات خاصة. وقد لخص سيلا فحوى تقريره الشهري بالقول: خلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ كانت الحياة العادية هي القاعدة، والتحريض هو الاستثناء.[٢٦] وإذا كان لا بد من طرد هؤلاء القوم، فلا يمكن فعل ذلك كـ «رد انتقامي» على أي اعتداء من جانبهم.

تغير المزاج في الهيئة الاستشارية: من الرد الانتقامي إلى بث الذعر

في الطبقة العلوية من البيت الأحمر، عصر يوم الأربعاء الواقع فيه ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، اجتمعت هيئة استشارية مستاءة [من ردة الفعل الفلسطينية الهادئة - المترجم] لتقويم الوضع. وتصدّر المداولات متحدثان، عزرا دانين ويهوشواع بالمون.[٢٧]

عزرا دانين، كما ذكرنا سابقاً، كان رجل أعمال يعمل في زراعة الحمضيات، ودعي إلى الالتحاق بجهاز الاستخبارات بسبب معرفته باللغة العربية (ولد في سورية).

53 وكان في أواسط الأربعينيات من العمر عندما انضم إلى الهاغاناه في سنة ١٩٤٠. وأصبح في سنة ١٩٤٧ رئيس «القسم العربي» التابع لها، والذي كان يشرف على عمل اليهود العرب والمتعاونين العرب المحليين الذين كانوا يتجسسون داخل المجتمع الفلسطيني وفي الأقطار العربية المجاورة لحساب القيادة العليا. وتولى في أيار/مايو ١٩٤٨ القيام بدور جديد: الإشراف، بعد أن بدأ التطهير العرقي بصورة جدية، على

نشاطات القوات اليهودية بعد إنجازها احتلال مكان ما، وكان رجاله مسؤولين عن الإجراءات الواجب اتخاذها في أعقاب احتلال قرية ما، أو حي ما في مدينة أو بلدة. وكان ذلك يعني القيام، بمساعدة مخبرين، باكتشاف وتعيين هوية الأشخاص المشتبه في أنهم هاجموا يهوداً في الماضي، أو كانوا منتمين إلى الحركة الوطنية الفلسطينية، أو ببساطة كانوا مكروهين من جانب المخبرين المحليين الذين استغلوا الفرصة لتصفية حسابات قديمة. وكان هؤلاء عادة يعدمون على الفور. وغالباً ما كان دانين يأتي لتفقد هذه العمليات شخصياً. وكانت وحدته أيضاً مسؤولة، بعد احتلال القرية أو البلدة مباشرة، عن فرز جميع الأشخاص القادرين على «الخدمة العسكرية»، أي الذين تتراوح أعمارهم بين سن العاشرة وسن الخمسين، عن باقي القرويين، ومن ثم «الاكتفاء» بطردهم أو اعتقالهم فترات طويلة في معسكرات أسرى الحرب.[٢٨]

أمّا يهوشواع («جوش») بالمون فكان في نواح كثيرة نائباً لدانين، وكان حريصاً جداً على المشاركة شخصياً في تنفيذ سياسة فرز الأشخاص، واستجوابهم، وأحياناً إعدامهم. وكان أصغر سناً من دانين، ومن مواليد فلسطين، وذا ماض عسكري لافت. وقد شارك، عندما كان مجنداً في وحدة كوماندو بريطانية، في احتلال سورية ولبنان سنة ١٩٤١، الأمر الذي أنهى سيطرة حكومة فيشي الفرنسية على البلدين. وكان الضباط العاملون بإمرة دانين وبالمون معروفين جيداً ومرهوبي الجانب لدى كثيرين من الفلسطينيين الذين تعلموا بسرعة كيف يميزونهم على الرغم من محاولاتهم التخفي بارتداء بزات خاكية باهتة. وقد عملوا من وراء الستار في مئات من القرى. ويحفل تاريخ النكبة الشفهي بإشارات إلى هؤلاء الأشخاص والأعمال الوحشية التي اقترفوها.[٢٩]

إنما في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، كان دانين وبالمون ما زالا مخفيين عن الأنظار. وقد افتتحا الاجتماع بإخبار الحاضرين أن النخبة الحضرية الفلسطينية أخذت تترك بيوتها وتنتقل إلى مساكنها الشتوية في سورية ولبنان ومصر. وكان ذلك ردة فعل نموذجية من جانب النخب الحضرية في أوقات الأزمات - الذهاب إلى مكان آمن ريثما يهدأ الوضع. ومع ذلك، فإن المؤرخين الإسرائيليين، بمن فيهم المؤرخون التصحيحيون مثل بِني موريس، فسروا هذا الخروج التقليدي الموقت بأنه «هروب طوعي» كي يقولوا لنا إن إسرائيل ليست مسؤولة عما آل إليه أمرهم. لكنهم عندما 54 تركوا، كان في نيتهم العودة إلى بيوتهم لاحقاً، ومن منعهم من العودة هم الإسرائيليون: إن منع الناس من العودة إلى بيوتهم بعد إقامة قصيرة في الخارج هو عملية طرد مثل أي عمل آخر موجه ضد سكان محليين بهدف إخلاء الأرض منهم.

وأخبر دانين الحاضرين أن هذا هو المثل الوحيد الذي استطاعا اكتشافه فيما

يتعلق بمغادرة فلسطينيين إلى ما وراء الحدود المعيَّنة للدولة اليهودية في قرار الأمم المتحدة، باستثناء عدة عشائر بدوية انتقلت إلى أمكنة قريبة من قرى عربية خوفاً من تعرضها لهجمات يهودية. ويبدو أن دانين كان مصاباً بخيبة أمل من جراء ذلك، لأنه طالب في الوقت نفسه باتباع سياسة أشد عنفاً بكثير، على الرغم من حقيقة أنه لم يكن هناك مبادرات أو نوايا هجومية من ناحية الفلسطينيين. وتابع شارحاً للهيئة الاستشارية الفوائد التي ستنجم عن مثل هذه السياسة: قال له مخبروه إن أعمال عنف ضد الفلسطينيين سترعبهم، «الأمر الذي سيجعل أية مساعدة من العالم العربي غير مجدية»، وهذا ما يعني ضمناً أن القوات اليهودية سيكون في وسعها أن تفعل بهم ما تشاء.

«ماذا تعني بأعمال عنف؟» استفسر بن - غوريون.

«تدمير وسائط النقل (حافلات الركاب، والشاحنات التي تنقل المحاصيل الزراعية، والسيارات الخاصة)... وإغراق القوارب التي يستعملونها للصيد في يافا، وإغلاق دكاكينهم، ومنع المواد الخام من الوصول إلى مصانعهم.»

«كيف ستكون ردة فعلهم؟» سأل بن - غوريون.

«ردة الفعل الأولية قد تكون أعمال شغب، لكنهم في نهاية المطاف سيفهمون الرسالة.» وهكذا فإن الهدف الرئيسي كان ضمان أن يصبح السكان تحت رحمة الصهيونيين، كي يمكن حسم مصيرهم. ويبدو أن بن - غوريون أعجبه الاقتراح، وكتب إلى شاريت بعد ثلاثة أيام شارحاً له الفكرة العامة: إن المجتمع الفلسطيني في المنطقة اليهودية سيكون «تحت رحمتنا»، وسيكون في استطاعة اليهود أن يفعلوا به ما يشاؤون، بما في ذلك «تجويعه حتى الموت.»[٣٠]

وكان يهودي سوري آخر، إلياهو ساسون، هو من حاول، إلى حد ما، أن يقوم بدور محامي الشيطان في الهيئة الاستشارية، وبدا أن لديه شكوكاً تجاه المقاربة الشديدة العداء التي كان دانين وبالمون يشرحانها. كان هاجر إلى فلسطين في سنة ١٩٢٧، وربما كان الشخص الأكثر إثارة للفضول، وأيضاً الأكثر تناقضاً، في الهيئة الاستشارية. وفي سنة ١٩١٩، قبل أن يصبح صهيونياً، انضم إلى الحركة القومية العربية في سورية. وكان دوره الرئيسي في الأربعينيات من القرن الماضي التحريض على اتباع سياسة «فرِّقْ تَسُدْ» داخل المجتمع الفلسطيني، وأيضاً في الدول العربية المجاورة. ومن هنا فإنه أدى دوراً مفيداً في تعزيز التحالف مع الملك الأردني الهاشمي فيما يتعلق بمستقبل فلسطين. لكن محاولاته زرع الشقاق بين المجموعات الفلسطينية لم يعد لها أهمية بعد أن اتجهت القيادة الصهيونية نحو تطهير عرقي شامل لفلسطين بأسرها. غير أن إرثه المتمثل في سياسة «فرِّقْ تَسُدْ» سيكون له تأثيره الحتمي

55

في السياسة الإسرائيلية في المستقبل، وسيظهر لاحقاً، على سبيل المثال، في الجهود التي بذلها أريئيل شارون، كوزير للدفاع، بناء على نصيحة البروفسور مناحم ميلسون، عندما حاول تقويض حركة المقاومة الفلسطينية بإنشاء ما سمي «روابط القرى» كجزء من الجماعة المؤيدة لإسرائيل في الضفة الغربية. وكانت تلك محاولة عقيمة وقصيرة الأجل. وكان أكثر نجاحاً منها دمج الأقلية الدرزية، منذ سنة ١٩٤٨، في الجيش الإسرائيلي داخل وحدات أصبحت لاحقاً الأداة الرئيسية لقمع الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

وكان اجتماع ١٠ كانون الأول/ديسمبر آخر اجتماع يقوم فيه ساسون بمحاولة لإقناع زملائه بأنه على الرغم من الحاجة إلى «خطة شاملة» كما سمّاها - أي اقتلاع السكان الفلسطينيين - فإن من الفطنة عدم اعتبار جميع السكان العرب أعداء، والاستمرار في استخدام تكتيكات «فرِّق تَسُدْ». وكان فخوراً جداً بدوره، في الثلاثينيات، في تسليح المجموعات الفلسطينية المسماة «عصابات السلام»، والتي كانت مكوَّنة من خصوم الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني. وقد قاتلت هذه الوحدات ضد التشكيلات [المسلحة] الوطنية الفلسطينية خلال الثورة العربية. وأراد ساسون الآن استخدام تكتيكات «فرِّق تَسُدْ» لتجنيد عشائر بدوية موالية.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧: نشاطات مبكرة

لم ترفض الهيئة الاستشارية فكرة استيعاب مزيد من المتعاونين «العرب» فحسب، بل أيضاً ذهبت إلى حد اقتراح التخلي عن فكرة «الرد الانتقامي» بكاملها، كما جرى تبنيها بناء على نصيحة أورد وينغيت. وأيد معظم المشاركين في الاجتماع «الانهماك» في حملة تخويف منهجية. ووافق بن - غوريون على ذلك، وشُرع في تطبيق السياسة الجديدة في اليوم التالي للاجتماع.

كانت الخطوة الأولى حملة تهديدات منسقة جيداً. فكانت وحدات خاصة تابعة للهاغاناه تدخل القرى بحثاً عن «المتسللين» (إقرأ: «متطوعين عرباً») وتوزع منشورات تحذر السكان المحليين من التعاون مع جيش الإنقاذ. وكانت أية مقاومة لهذه التعديات تنتهي في العادة بإطلاق القوات اليهودية النار عشوائياً وقتل عدد من القرويين. وكانت الهاغاناه تسمي هذه الغارات «الاستطلاع العنيف» (هَـ - سِيور هَأَليم). وكانت هذه، أيضاً، جزءاً من إرث أورد وينغيت، الذي درب الهاغاناه على استخدام هذه الوسيلة الإرهابية ضد القرويين في الثلاثينيات. والفكرة في الجوهر هي

56

دخول قرية غير محصنة قبيل منتصف الليل، والبقاء فيها بضع ساعات، وإطلاق النار على كل من يجرؤ أو تجرؤ على الخروج من البيت، ومن ثم المغادرة. وكان ذلك، حتى في أيام وينغيت، عملاً القصد منه إظهار القوة أكثر مما كان عملاً تأديبياً، أو هجوماً انتقامياً.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، اختيرت قريتان غير محصنتين لإحياء تكتيكات وينغيت: دير أيوب وبيت عفّا. وإذا ما سُقْتَ اليوم سيارتك في اتجاه الجنوب الشرقي من مدينة الرملة وقطعت مسافة ١٥ كم تقريباً، وخصوصاً في يوم شتائي عندما تخضرّ شجيرات الرَّتَم الشائكة الصفر عادة، والتي تغطي سهول فلسطين الداخلية، فإنك ستصادف منظراً غريباً: صفوفاً طويلة من الأنقاض والحجارة في حقل مكشوف تحيط بساحة مربعة متخيّلة كبيرة نسبياً؛ إنها أنقاض السياجات الحجرية لدير أيوب، وبينها أنقاض سور حجري منخفض بُني سنة ١٩٤٧ لأسباب جمالية أكثر منه لحماية القرية، التي كان يقطن فيها نحو ٥٠٠ نسمة. وكان سكان هذه القرية في معظمهم من المسلمين، ويعيشون في بيوت حجرية أو طينية على شاكلة البيوت المنتشرة في المنطقة. وكانوا قبل الهجوم اليهودي مباشرة يحتفلون بافتتاح مدرسة جديدة تسجل فيها عدد لا يستهان به من التلاميذ، ٥١ تلميذاً، وتحقق كل ذلك بفضل الأموال التي جمعوها من بعضهم البعض، والتي كانت كافية أيضاً لدفع راتب المعلم. لكن ابتهاجهم سرعان ما تبدد عندما دخلت سرية مؤلفة من عشرين جندياً يهودياً القرية - التي كانت، مثل كثير من القرى في كانون الأول/ديسمبر، لا تمتلك أية آلية للدفاع - وشرعوا في إطلاق النار عشوائياً على البيوت. وقد هوجمت القرية لاحقاً ثلاث مرات قبل أن يجري إخلاؤها بالقوة في نيسان/أبريل ١٩٤٨، ومن ثم تدميرها كلياً. وقامت القوات اليهودية بهجوم مشابه في كانون الأول/ديسمبر على بيت عفّا في قطاع غزة، لكن سكانها تمكنوا من صد الهجوم.(٣١)

ووُزعت أيضاً منشورات تهديد في قرى سورية ولبنانية على حدود فلسطين، تحذر السكان:

> إذا امتدت الحرب إلى أمكنتكم، فستؤدي إلى طرد جماعي للقرويين، مع زوجاتهم وأطفالهم. ومن كان منكم لا يريد ملاقاة هذا المصير، أقول لهم: في هذه الحرب سيكون هناك قتل بلا شفقة، ولن تكون هناك رحمة. إذا لم تكونوا مشاركين في هذه الحرب، فلن تضطروا إلى ترك بيوتكم وقراكم.(٣٢)

57 وتبع ذلك كله عمليات تدمير في مناطق محدودة في أماكن متفرقة من أرياف فلسطين ومدنها. واتسمت النشاطات في الريف في البداية بالتردد. اختيرت ثلاث قرى في

الجليل الأعلى الشرقي: الخصاص والناعمة وجاحولا، لكن العملية أُلغيت، ربما لأن القيادة العليا اعتقدت أنها طموحة أكثر من اللازم. غير أن قائد البالماخ في الشمال، يغآل ألون، تجاهل الإلغاء جزئياً، وأراد أن يجرب مهاجمة قرية واحدة على الأقل، واختار الخصاص.

كانت الخصاص قرية صغيرة يقطن فيها بضع مئات من المسلمين ومئة مسيحي، يعيشون بسلام معاً في موقع طوبوغرافي فريد في القسم الشمالي من سهل الحولة، على مصطبة طبيعية عرضها نحو مئة متر، نجمت قبل آلاف السنين عن التقلص المتدرج لبحيرة الحولة. وكان الرحالة الأجانب يخصّون هذه القرية بالذكر لجمال موقعها الطبيعي على ضفاف بحيرة طبرية، ولقربها من نهر الحاصباني.[٣٣] وقد هاجمت القوات اليهودية القرية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، وشرعت في نسف البيوت في سواد الليل، بينما كان سكانها يغطون في النوم. فقُتل جراء ذلك خمسة عشر قروياً، بمن فيهم خمسة أطفال. وأصاب الحدث مراسل «نيويورك تايمز»، الذي كان يتابع الأحداث عن كثب، بالصدمة. وذهب إلى قيادة الهاغاناه مستفسراً عما جرى. وأنكرت هذه في البداية وقوع العملية، لكن عندما أصر المراسل على سؤاله، اضطرت في النهاية إلى الاعتراف بوقوعها، وأصدر بن - غوريون اعتذاراً علنياً درامياً، مدعياً أن العملية لم يكن مصادقاً عليها. لكن بعد أشهر، في نيسان/أبريل، أدرجها في قائمة عمليات ناجحة.[٣٤]

عندما اجتمعت الهيئة الاستشارية يوم الأربعاء الواقع فيه ١٧ كانون الأول/ديسمبر، انضم إليها يوحنان راتنر وفريتس آيزنشتاتر (عيشت)، وهما ضابطان كان بن - غوريون عيّنهما لوضع «استراتيجيا قومية» قبل أن يبتكر الهيئة الاستشارية. وتوسع المجتمعون في مناقشة ما يمكن استخلاصه من عملية الخصاص الناجحة، وطالب بعضهم بمزيد من العمليات «الانتقامية» يشتمل على تدمير قرى، وطرد سكان، وإحلال مستوطنين يهود محلهم. وفي اليوم التالي لخص بن - غوريون ما جرى في الاجتماع أمام لجنة الدفاع، وهي الهيئة الرسمية الأوسع التابعة للمجتمع اليهودي، والمسؤولة عن شؤون الدفاع. ويبدو أن الجميع اهتزوا طرباً لدى سماعهم ما قيل لهم، بمن في ذلك ممثل حزب اليهود المتدينين المتعصبين، أغودات يسرائيل، الذي قال: «لقد بُلّغنا أن لدى الجيش القدرة على تدمير قرية كاملة وطرد سكانها جميعاً؛ هيا، لنفعل ذلك!» وقد أقرت اللجنة تعيين ضباط استخبارات لكل عملية مشابهة. 58
وسيكون لهؤلاء دور حاسم في تنفيذ المراحل التالية للتطهير العرقي.[٣٥]

استهدفت السياسة الجديدة أيضاً الأماكن الحضرية في فلسطين، واختيرت حيفا لتكون الهدف الأول. ومن المثير للاهتمام أن هذه المدينة اختيرت من جانب

المؤرخين الإسرائيليين المنتمين إلى التيار المركزي، ومن جانب المؤرخ التصحيحي بِني موريس، كمثال لوجود نية حسنة صهيونية صادقة تجاه السكان المحليين. أمّا الحقيقة فكانت في نهاية سنة ١٩٤٧ أبعد ما تكون عن ذلك. فمنذ اليوم التالي لتبني الأمم المتحدة قرار التقسيم، تعرض الـ ٧٥,٠٠٠ فلسطيني في المدينة لحملة إرهابية اشتركت الإرغون والهاغاناه في شنها. ولمّا كان المستوطنون اليهود جاؤوا المدينة في العقود المتأخرة، فإنهم بنوا مساكنهم في أعالي الجبل، وبالتالي فإنهم كانوا يقطنون، من ناحية طوبوغرافية، فوق الأحياء العربية، وكان في استطاعتهم أن يقصفوها ويقتنصوا سكانها بسهولة. وشرعوا في ذلك مراراً وتكراراً منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر. كما استخدموا وسائل أُخرى لإرهاب السكان: كانت القوات اليهودية تدحرج براميل مملوءة بالمتفجرات وكرات حديدية ضخمة في اتجاه المناطق السكنية العربية، وتصب نفطاً ممزوجاً بالبنزين على الطرقات، وتشعله. وعندما كان السكان الفلسطينيون المذعورون يخرجون من بيوتهم راكضين بغية إطفاء تلك الأنهار المشتعلة، كان اليهود يحصدونهم بالمدافع الرشاشة. وفي المناطق التي كان فيها عرب ويهود ما زالوا يتعاملون مع بعضهم البعض، كانت الهاغاناه تجلب إلى الكاراجات الفلسطينية سيارات بحجة إصلاحها، مملوءة بالمتفجرات وأدوات التفجير، ومن ثم تفجرها فتنشر الموت والفوضى. وكانت تقوم بهذا النوع من الهجمات وحدة خاصة تابعة للهاغاناه تُدعى هَشَاحَر («الفجر»)، مكونة من «مستعربين»؛ أي يهود متنكرين كفلسطينيين. وكان العقل المدبر لهذه الهجمات شخص يدعى داني أغمون، كان يرئس وحدات «الفجر». ويلخص المؤرخ الرسمي للبالماخ، في موقعه في شبكة الإنترنت، ما جرى آنذاك على النحو التالي: «كان الفلسطينيون [في حيفا] يعيشون منذ كانون الأول/ديسمبر تحت وطأة حصار وتخويف.»[٣٦] لكن الأسوأ سيأتي لاحقاً.

وقد وضع اندلاع العنف المبكر نهاية حزينة لتاريخ طويل نسبياً من التعاون والتضامن بين العمال في مدينة حيفا المختلطة. وكان الوعي الطبقي جرى كبحه في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي من جانب القيادة القومية لكل من الطرفين، وخصوصاً من جانب اتحاد العمال اليهودي، لكنه ظل يحفز العمال على القيام بنشاطات مطلبية مشتركة ضد أرباب العمل من مختلف الأنواع، ويحملهم على التعاون في أوقات الانكماش الاقتصادي والشدة.

أدت الهجمات اليهودية في المدينة إلى تفاقم التوتر في منطقة كان العمال اليهود والعرب يعملون فيها جنباً إلى جنب: في منشآت مصفاة شركة نفط العراق في منطقة خليج حيفا. وقد بدأ الأمر بإلقاء زمرة تابعة للإرغون قنبلة على مجموعة كبيرة من الفلسطينيين كانت في انتظار الدخول إلى المنشآت. وادعت الإرغون أن ذلك كان رداً

59

انتقاماً على هجوم سابق قام به عمال عرب على زملاء لهم يهود. وكانت تلك ظاهرة جديدة في موقع صناعي كان العمال العرب واليهود معتادين فيه العمل المشترك من أجل الحصول من مستخدميهم البريطانيين على شروط عمل أفضل. لكن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ألحق ضرراً جدياً بالتضامن الطبقي، وبدأت التوترات تتفاقم. وكان إلقاء القنابل وسط التجمعات العربية من اختصاصات الإرغون، التي كانت فعلت ذلك مراراً قبل سنة ١٩٤٧. إلاّ إن هذا الهجوم بالتحديد جرى بالتنسيق مع قوات الهاغاناه كجزء من مخطط جديد لإلقاء الرعب في قلوب سكان حيفا ودفعهم إلى الهروب من المدينة. وخلال ساعات، رد العمال الفلسطينيون على الهجوم بأعمال شغب، وقتلوا عدداً كبيراً من العمال اليهود - ٣٩ شخصاً - في واحدة من أسوأ الهجمات الفلسطينية المضادة، وكانت آخرها؛ لأن سلسلة الاشتباكات المعتادة المكوّنة من فعل وردة فعل توقفت بعد ذلك.

خطّت المرحلة التالية فصلاً جديداً في تاريخ فلسطين. فالقيادة العليا للهاغاناه، كجزء من الهيئة الاستشارية، كانت تواقة إلى اختبار، بين أمور أُخرى، درجة يقظة البريطانيين تجاه أعمالها، ومن ثم قررت أن تنهب قرية بكاملها وتقتل عدداً كبيراً من سكانها. وكانت السلطات البريطانية آنذاك لا تزال مسؤولة عن المحافظة على القانون والنظام، وكانت لا تزال حاضرة بقوة في فلسطين. كانت القرية التي اختارتها القيادة العليا هي بلد الشيخ، حيث يوجد قبر عز الدين القسّام، أحد قادة فلسطين الكاريزماتيين والمحترمين جداً في الثلاثينيات، والذي قتله البريطانيون في سنة ١٩٣٥. وما زال القبر موجوداً إلى الآن، وهو واحد من الآثار القليلة المتبقية من هذه القرية، التي تقع على بعد نحو عشرة كيلومترات إلى الشرق من حيفا.[٣٧]

صدر الأمر إلى قائد محلي هو حاييم أفينوعام بـ «تطويق القرية، وقتل أكبر عدد ممكن من الرجال، وتخريب الأملاك، لكن مع الامتناع من مهاجمة النساء والأطفال.»[٣٨] وقد وقع الهجوم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، واستمر ثلاث ساعات، وأسفر عن مقتل أكثر من ستين شخصاً، لم يكونوا كلهم رجالاً. لكن لاحِظ التمييز الذي كان لا يزال قائماً هنا بين الرجال والنساء: في الاجتماع التالي، قررت الهيئة الاستشارية أن مثل هذا التمييز تعقيد لا داعي له بالنسبة إلى العمليات المستقبلية. وفي الوقت الذي كانت بلد الشيخ تتعرض للهجوم، قامت وحدات من الهاغاناه في حيفا باختبار للوضع أكثر جذرية: دخلت أحد أحياء حيفا العربية، وادي رُشْمِيا، وطردت سكانه ونسفت بيوته. ويمكن اعتبار هذا العمل البداية الرسمية لعمليات التطهير في المدن الفلسطينية. وقد أشاح البريطانيون بوجوههم إلى الناحية الأُخرى بينما كانت هذه الأعمال الوحشية تُرتكب.

60

بعد أسبوعين، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، «استغلت» قوات البالماخ الزخم الناشئ عن العملية لمهاجمة قرية حواسة المجاورة، والمنعزلة نسبياً، وطرد سكانها. وكان هذا الحي أفقر أحياء المدينة، وتكوّن في الأصل من أكواخ بناها القرويون المعدمون الذي جاؤوا حيفا للبحث عن عمل في العشرينيات، وظلت الأحوال فيه تعيسة جداً. وفي وقت الهجوم كان يعيش في ذلك الجزء الشرقي من المدينة ٥٠٠٠ فلسطيني. وقد تم نسف الأكواخ، والمدرسة المحلية، في حين دفع الخوف كثيرين من السكان المذعورين إلى الفرار. وقد أعيد بناء المدرسة على أنقاض حواسة، التي تشكل الآن جزءاً من تل عمال، لكن هذه المدرسة هُدمت مؤخراً بغية فسح المجال لبناء مدرسة يهودية.[٣٩]

كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨:
وداعاً للردود الانتقامية

رافقت هذه العمليات أعمال إرهابية كانت منظمة الإرغون وعصابة شتيرن تقومان بها. وقد تأثرت قدرتهما على زرع الخوف في أحياء حيفا العربية، ومدن أُخرى أيضاً، بصورة مباشرة نتيجة تخلي بريطانيا المتدرج، لكن الواضح، عن أية مسؤولية تجاه حفظ القانون والنظام العام. وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير وحده، نفذت الإرغون هجمات إرهابية أكثر مما نفذته في أية فترة سابقة. وقد تضمنت هذه الهجمات نسف مبنى السرايا في يافا، مقر اللجنة القومية المحلية،[٤٠] الذي انهار مخلفاً ستة وعشرين قتيلاً. واستمرت بنسف فندق سميراميس في القطمون، في القدس الغربية، حيث قتل أناس كثيرون، بينهم القنصل الإسباني. ويبدو أن مقتل القنصل دفع السير ألن كننغهام، آخر مندوب سام في فلسطين، إلى رفع شكوى ضعيفة إلى بن - غوريون، الذي رفض أن يدين العمل، سراً أو في العلن. وصار مثل هذه الأعمال أحداثاً يومية في حيفا.[٤١]

وقد توجه كننغهام بالشكوى مرة أُخرى إلى بن - غوريون عندما لاحظ في الأسابيع التالية التغير في سياسة الهاغاناه، من ردة الفعل الانتقامية إلى المبادرات الهجومية. لكن احتجاجاته قوبلت بالتجاهل. وفي آخر اجتماع له مع بن - غوريون في آذار/مارس ١٩٤٨، أخبر كننغهام الزعيم الصهيوني أن الفلسطينيين، في اعتقاده، كانوا يحاولون المحافظة على الهدوء في البلد، بينما كانت الهاغاناه تفعل كل ما في وسعها لمفاقمة الوضع.[٤٢] ولم يكن ذلك مخالفاً لرأي بن - غوريون. فقد أخبر اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، بعد فترة وجيزة من الاجتماع: «أعتقد أن أغلبية

الجماهير الفلسطينية تقبل التقسيم كواقع مفروض، ولا تعتقد أن في الإمكان صدّه أو رفضه... الأغلبية الساحقة لا تريد محاربتنا.»[٤٣] ومن باريس، تساءل ممثل الوكالة اليهودية هناك، إميل نجّار، كيف يمكنه اتباع سياسة دعاية فعالة في ضوء هذا الواقع.[٤٤]

61

أمّا اللجنة القومية في حيفا، التابعة للفلسطينيين، فقد ظلت تناشد البريطانيين مرة بعد أُخرى [التدخل لحمايتهم - المترجم]، مفترضة، خطأً، أنه نظراً إلى كون حيفا آخر محطة في عملية الجلاء البريطاني، فإن في استطاعتها الاعتماد على حماية البريطانيين، على الأقل إلى أن يرحلوا. وعندما لم يحدث ذلك، بدأ أعضاء اللجنة القومية يبعثون برسائل يائسة إلى أعضاء الهيئة العربية العليا داخل فلسطين وخارجها، طالبين النصح والمساعدة. ووصلت مجموعة صغيرة من المتطوعين إلى المدينة في كانون الثاني/يناير، لكن بعض الأعيان وقادة المجتمع كانوا أدركوا وقتها أن مصيرهم قد حُسم في لحظة تبني الأمم المتحدة قرار التقسيم: الطرد على يد جيرانهم اليهود؛ هؤلاء الجيران الذين كانوا هم أنفسهم من دعاهم في البداية، في الفترة العثمانية، إلى المجيء والبقاء معهم، فوصلوا بائسين ومفلسين من أوروبا، وشاركوهم العيش في مدينة كوزموبوليتانية مزدهرة، إلى أن صدر قرار التقسيم المشؤوم.

على هذه الخلفية يجب أن يتذكر المرء خروج نخبة حيفا البالغ عدد أفرادها نحو ١٥,٠٠٠ شخص، وكثيرون منهم تجار ناجحون أدى خروجهم في ذلك الوقت إلى تعطيل التجارة والأعمال، ووضع عبء إضافي على كاهل الشرائح الفقيرة في المدينة.

ولن تكتمل الصورة من دون أن تُذكر هنا الطبيعة العامة للنشاطات العسكرية العربية حتى بداية كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. فخلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، هاجم المقاتلون غير النظاميين العرب القوافل اليهودية، لكنهم امتنعوا من مهاجمة المستعمرات.[٤٥] وكانت الهيئة الاستشارية، في تشرين الثاني/نوفمبر، قد حددت سياستها المتعلقة بالرد على كل هجمة من الهجمات. لكن الإحساس العام لدى القادة الصهيونيين كان أنهم بحاجة إلى الانتقال إلى أعمال أكثر جذرية.

الحلقة الدراسية الطويلة:
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ - ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨[٤٦]

«هذا ليس كافياً»، صرح يوسف فايتس قائلاً عندما اجتمعت الهيئة الاستشارية يوم الأربعاء، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، قبل ساعات قليلة فقط من مذبحة بلد الشيخ. واقترح علانية ما كان سجّله سراً في يومياته أوائل الأربعينيات: «أليس الآن هو الوقت الملائم للتخلص منهم؟ لماذا نستمر في ترك هذه الأشواك بيننا وهي خطر علينا؟»[٤٧] وبدت ردات الفعل الانتقامية، في نظره، طريقة قديمة للتعامل مع الوضع لأنها لا تتضمن الهدف الرئيسي المتمثل في مهاجمة القرى واحتلالها. وكان فايتس عُيّن عضواً في الهيئة الاستشارية لأنه كان رئيس دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي، ولأنه كان أدى دوراً حاسماً في توضيح أفكار «الترانسفير» الغامضة لأصدقائه وترجمتها إلى سياسة فعلية. وقد شعر بأن النقاش الجاري بشأن المستقبل يفتقر إلى غاية، إلى توجه كان رسم معالمه في الثلاثينيات والأربعينيات.

62

«الترانسفير»، كتب في سنة ١٩٤٠، «لا يخدم هدفاً واحداً فحسب - تقليل عدد السكان العرب - بل يخدم أيضاً غرضاً ثانياً لا يقل أهمية عن الأول، وهو إخلاء الأرض التي يزرعها العرب حالياً وتحريرها من أجل الاستيطان اليهودي.» ومن ثم، خلص إلى القول: «الحل الوحيد هو ترحيل العرب من هنا إلى الدول المجاورة. يجب ألاّ نترك حتى قرية واحدة أو عشيرة واحدة.»[٤٨]

وقد شكل فايتس إضافة ثمينة إلى الهيئة الاستشارية بسبب انخراطه سابقاً في مشروع ملفات القرى. وانهمك الآن، أكثر من أي عضو آخر في الهيئة، في الاهتمام بالجوانب العملية من التطهير العرقي، مسجلاً أدق التفصيلات عن كل موقع وكل قرية ليرجع إليها في المستقبل، ومُدخِلاً ما كان في سجلاته الخاصة من معلومات في ملفات القرى. وكان محط ثقته في تلك الأيام زميله يوسف نحماني، الشبيه به جداً من حيث طبيعته، والذي كان يشاطره قلقه مما كان كلاهما يعتبره أداء باهتاً للقيادة اليهودية فيما يختص بهذه المسألة. وقد كتب فايتس إلى نحماني قائلاً إن الاستيلاء على جميع الأراضي العربية «واجب مقدس». ووافقه نحماني في الرأي، وأضاف أن نوعاً من الجهاد (استخدم عبارة «ميلحيمِتْ كيبوش»، حرب احتلال) بات مطلوباً، لكن القيادة فشلت في إدراك ضرورته. وتابع قائلاً: «إن القيادة الحالية مؤلفة من أشخاص عاجزين وضعفاء.» وكان فايتس لا يقل عن شقيقه الروحي ضيقاً نتيجة عجز القيادة، بحسب اعتقاده، عن الارتقاء إلى مستوى الفرصة التاريخية. وأتاحت له دعوته إلى الهيئة الاستشارية، وخصوصاً إلى جلستها الأولى في كانون الثاني/يناير، فرصة أن

يطّلع أول مرة على خطط التطهير العرقي في سياق تبلورها على مستوى القيادة.[٤٩]

وسنحت الفرصة لفايتس كي يعرض على الفور أفكاره بشكل موسع عندما تحولت جلسة أول أربعاء من كانون الثاني/يناير إلى حلقة دراسية طويلة، انتقل المشاركون من أجلها إلى منزل بن - غوريون القريب. وكان بن - غوريون هو من اقترح عقد جلسة أطول، إذ شعر بأن فرصاً أخذت تتكشف لتحقيق حلمه المتمثل في إسرائيل كبرى. وفي ذلك المكان المريح، استطاع فايتس وآخرون أن يلقوا خطباً مطولة، وأن يشرحوا بالتفصيل آراءهم متحررين من ضغط الوقت. وكانت تلك أيضاً الجلسة الوحيدة للهيئة الاستشارية التي يتوفر لدينا محضر لها، موجود في أرشيف الهاغاناه. وقد أعد فايتس من أجل هذه «الحلقة الدراسية الطويلة» مذكرة موجهة إلى بن - غوريون شخصياً، حث فيها الزعيم على المصادقة على خططه لترحيل السكان الفلسطينيين عن المناطق التي أراد اليهود احتلالها، وعلى جعل الأعمال المتصلة بذلك «حجر الأساس للسياسة الصهيونية.» ومن الواضح أنه كان يشعر بأن المرحلة «النظرية» فيما يتعلق بخطط «الترانسفير» قد انتهت، وأنه حان أوان تطبيق الأفكار. وفي الواقع، غادر فايتس الحلقة الدراسية الطويلة وفي حيازته إذن في إنشاء زمرة صغيرة تابعة له تحت اسم «لجنة الترانسفير»، وأتى إلى الاجتماع التالي حاملاً خططاً فعلية، سنتحدث عنها أدناه.

63

وجدير بالذكر أنه حتى المشارك الأكثر ليبرالية في الحلقة الدراسية الطويلة، د .يعقوب تاهون، اتفق مع الآخرين في الرأي، وتخلى عن الموقف المتردد الذي اتخذه سابقاً. وكان تاهون يهودياً ألمانياً طوّر، سوية مع آرثر روبين، الخطط الأولى لاستعمار فلسطين في العقود المبكرة من القرن العشرين. وكأي استعماري أصيل، لم ير في البداية سبباً لطرد السكان «الأصليين»؛ وكل ما كان يريده هو استغلالهم. لكن يبدو أنه اقتنع في الحلقة الدراسية الطويلة بفكرة فايتس القائلة بأنه «من دون ترانسفير لن تقوم دولة يهودية.»

في الواقع لم يكن هناك معارضة تستحق الذكر، وهذا ما يجعل الحلقة الدراسية الطويلة جلسة محورية بالغة الأهمية في هذه القصة. فنقطة الانطلاق، المقبولة من الجميع، كانت أن التطهير العرقي ضروري. أمّا بقية المسائل، أو بالأحرى المشكلات، فكانت ذات طبيعة سيكولوجية أو لوجستية. فالأيديولوجيون مثل فايتس، والمستشرقون مثل ماخنس، والجنرالات مثل ألون، شكوا أن جنودهم لم يستوعبوا بعد، كما يجب، الأوامر السابقة التي صدرت إليهم بتوسيع العمليات إلى ما هو أبعد من الأعمال الانتقامية المعتادة. والمشكلة الرئيسية، في نظرهم، كانت أن الجنود بدوا عاجزين عن التخلي عن الأساليب القديمة في الردود الانتقامية. «إنهم ما زالوا ينسفون

بيتاً هنا وبيتاً هناك»، اشتكى غاد ماخنس، زميل دانين وبالمون، الذي أصبح، ويا للعجب، المدير العام لوزارة الأقليات الإسرائيلية في سنة ١٩٤٩ (إذ بدا، على الأقل، وهذه نقطة في مصلحته، كأنه شعر بشيء من الندم على سلوكه في سنة ١٩٤٨، واعترف صراحة في سنة ١٩٦٠ بأنه «لولا الاستعدادات [العسكرية الصهيونية] المكشوفة ذات الطبيعة الاستفزازية، لكان من الممكن تفادي الانزلاق إلى الحرب [في سنة ١٩٤٨]»). لكن وقتئذ، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، بدا نافد الصبر من كون القوات اليهودية ما زالت منهمكة في البحث عن «أفراد مذنبين» في هذا المكان أو ذاك، بدلاً من إلحاق الضرر بشكل فعال. 64

شرح ألون وبالمون لزملائهما التوجه الجديد: هناك ضرورة لسياسة أكثر شراسة في المناطق التي ظلت «هادئة فترة أطول من اللازم.»[٥٠] ولم يكن ثمة حاجة إلى إقناع بن - غوريون، إذ أعطى في نهاية الحلقة الدراسية الطويلة الضوء الأخضر للقيام بسلسلة كاملة من الهجمات الاستفزازية والفتاكة على قرى عربية، بعضها كردود انتقامية، وبعضها الآخر غير ذلك، والقصد منها التسبب بأقصى ما يمكن من الأضرار وقتل أكثر ما يمكن من القرويين. وعندما سمع أن المراحل الأولى المقترحة لتنفيذ السياسة الجديدة كانت جميعها في الشمال، طلب القيام بعمل تجريبي في الجنوب أيضاً، على أن يكون محدداً، لا عاماً. وهنا تكشّف بن - غوريون فجأة عن أنه كاتب حسابات حقود. فقد حث على القيام بهجوم على مدينة بئر السبع، والسعي بصورة خاصة لقتل نائب المحافظ، الحاج سلامة بن سعيد، وشقيقه، اللذين رفضا في الماضي التعاون مع الخطط الصهيونية للاستيطان في المنطقة. وشدد بن - غوريون على أنه لم يعد هناك ضرورة للتمييز بين «البريء» و«المذنب»، إذ حان الوقت لإلحاق أذى مصاحب (collateral). وتذكّر دانين بعد عدة أعوام أن بن - غوريون شرح معنى أذى مصاحب بقوله: «كل هجوم يجب أن ينتهي باحتلال، ودمار، وطرد.»[٥١] بل يدعي دانين أن أمر عدة قرى محددة قد تمت مناقشته.[٥٢]

أمّا بالنسبة إلى المزاج «المحافظ» السائد في صفوف جنود الهاغاناه، الذين دربهم وينغيت ليكونوا قوة مهمتها القيام بردود انتقامية، فقد أوضح يغئيل يادين، رئيس هيئة أركان الهاغاناه - وبعد ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي - أن الوسيلة للتقدم [في حل هذه المشكلة - المترجم] تكمن في تبني مصطلحات جديدة صريحة، وفي تلقين عقائدي أشد قسوة. واقترح التخلي عن مصطلح «رد انتقامي»: «ليس هذا هو ما نقوم به؛ ما نقوم به هو هجوم، وما نحتاج إليه هو ضربات وقائية. لسنا بحاجة إلى قرية تهاجمنا [أولاً]. إننا لم نستخدم كما يجب قدرتنا على خنق الاقتصاد الفلسطيني.» ووافق قائد البالماخ، الأسطوري في نظر

كثير من الإسرائيليين، يتسحاق ساديه، على ما قاله يادين، وأضاف: «لقد أخطأنا بالمبادرة فقط إلى ردود انتقامية.» وما نحن بحاجة إلى غرسه في نفوس الجنود هو أن العدوان «هو الآن المزاج والأسلوب.»

وكان نائبه، يغآل ألون، أكثر نزوعاً إلى الانتقاد. فقد انتقد الهيئة الاستشارية بصورة غير مباشرة لأنها لم تصدر أوامر صريحة بالقيام بهجوم شامل في بداية كانون الأول/ديسمبر. «لقد كان في استطاعتنا وقتها أن نحتل يافا بسهولة، وكان يجب أن نهاجم القرى الموجودة حول تل أبيب. يجب أن نقوم بسلسلة من 'العقوبات الجماعية' حتى لو كان هناك أطفال يعيشون في البيوت [المهاجمة].» وعندما حاول 65 إلياهو ساسون، بمساعدة رؤوفين شيلواح، أحد مساعديه (لاحقاً شخصية بارزة في حقل الاستشراق الإسرائيلي)، أن يلفت الانتباه إلى حقيقة أن الاستفزاز من شأنه أن ينفّر الفلسطينيين المسالمين، أو الذين يكنون الود لليهود، كما سيحاول أيضاً أن يفعل عدة مرات خلال الحلقة الدراسية، أجابه ألون بنفاد صبر قائلاً: «الدعوة إلى السلام ستكون ضَعْفاً!» وأبدى موشيه دايان آراء مشابهة، واستبعد بن - غوريون أية محاولة للتوصل إلى اتفاق في يافا، أو في أي مكان آخر.

كون وجود مشكلة سيكولوجية ما زالت متفشية في أوساط الجنود دلّت عليها بوضوح حالة يافا. ففي الاجتماع الأسبوعي الذي عقد بتاريخ ٧ كانون الثاني/يناير، تساءل موظفون في بلدية تل أبيب لماذا كانت الهاغاناه، لا الإرغون فقط، تستفز العرب من سكان يافا، مع أنهم هم أنفسهم نجحوا في إيجاد جو سلمي بين المدينتين الجارتين.[(٥٣)] وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ذهب وفد من هؤلاء الموظفين الكبار إلى منزل بن - غوريون، واشتكوا أنهم يلمسون تغيراً في سلوك الهاغاناه تجاه يافا. وكان هناك اتفاق غير مكتوب بين يافا وتل أبيب على أن تفصل بين المدينتين رقعة خالية من الأرض على الشاطئ، تسمح بتعايش قلق. لكن قوات الهاغاناه دخلت، من دون استشارتهم، إلى هذه الرقعة، المكسوّة ببيارات الحمضيات، وبذلك أخلّت بالتوازن الحساس الذي كان قائماً. وحدث ذلك، كما قال أحد أعضاء الوفد محتجاً، في وقت كانت البلديتان تحاولان التوصل إلى طريقة جديدة للتعايش. واشتكى أن الهاغاناه تبدو كأنها تبذل قصارى جهدها لإحباط مثل هذه المحاولات، وأن جنودها يهاجمون بصورة عشوائية: يقتلون الناس من دون أن يكون صدر عنهم أي استفزاز، بالقرب من آبار المياه وفي المنطقة الفاصلة، ويسرقون العرب، ويسيئون معاملتهم، ويخربون الآبار، ويصادرون الأملاك، ويطلقون النار بقصد الإرهاب.[(٥٤)]

سجل بن - غوريون في يومياته أن شكاوى مشابهة كانت تأتي من أعضاء مجالس بلديات أُخرى، واقعة بالقرب من مدن أو قرى عربية. فقد أتت احتجاجات

من رحوفوت، ونيسْ تْسِيونا، وريشون لِتْسِيون، وبيتَح تِكْفا، أقدم المستعمرات في منطقة تل أبيب، وقد فشل أعضاؤها، شأنهم في ذلك شأن جيرانهم الفلسطينيين، في إدراك أن الهاغاناه تبنت «مقاربة جديدة» ضد السكان الفلسطينيين.

لكن بعد شهر من ذلك نجد هؤلاء الموظفين أنفسهم وقد جرفهم جو التشدد العام، يقولون لبن - غوريون: «يجب أن نضرب يافا بكل وسيلة ممكنة.» وكان الإغراء في الواقع شديداً: في شباط/فبراير كان موسم قطف برتقال يافا الشهير في أوجه، وبسرعة تخلّت بلدية تل أبيب الشرهة عن ميلها السابق كي تحافظ على تعايش معقول مع جارتها البلدة الفلسطينية.[٥٥] 66 ولم يكن هناك حاجة إلى مناشدة منهم [«لضرب يافا» - المترجم]. فقبل أيام، كانت قيادة الهاغاناه اتخذت قرارات بمهاجمة بيارات الحمضيات ومراكز القطاف الفلسطينية في يافا.[٥٦]

في نهاية الأسبوع الذي أعقب الحلقة الدراسية الطويلة، وفي اجتماع مع ستة من أعضاء الهيئة الاستشارية،[٥٧] المؤلفة من أحد عشر عضواً، لمّح بن - غوريون إليهم بما اعتقد أنه السبب في عدم تقبّل كبار موظفي البلدية المدنيين في البداية سياسة القيادة العسكرية العليا، واقترح على العصبة المصغّرة البدء باستخدام تعبير جديد: «دفاع عدائي». وقد أُعجب يادين بالفكرة، وقال: «يجب أن نشرح للقادة عندنا أننا متفوقون عليهم... يجب أن نشل حركة النقل لدى العرب، واقتصادهم، وأن نضايقهم في قراهم ومدنهم، وأن نحطم روحهم المعنوية.» ووافق غاليلي على ذلك، لكنه حذّر: «ما زلنا غير قادرين على تدمير أماكن لأننا لا نملك المعدات [اللازمة لذلك - المترجم]»، وكان أيضاً قلقاً بشأن ردة الفعل البريطانية.[٥٨]

لكن وجهة نظر يغآل ألون، لا وجهة نظر كبار موظفي تل أبيب، هي التي انتصرت. وكان يريد توجيهات واضحة من الأعلى للقوات التي قال إنها الآن أصبحت متحمسة جداً وتواقة إلى لحظة الانطلاق لمهاجمة القرى والأحياء العربية. وكان غياب جهة واضحة منسّقة مصدر قلق للعسكريين الآخرين في الهيئة الاستشارية. وذُكر أن قوات متحمسة تهاجم أحياناً قرى في مناطق ترغب القيادة العليا موقتاً في تجنب حدوث استفزازات فيها. ونوقشت في الحلقة الدراسية الطويلة حادثة معينة جرت في حي روميما في القدس الغربية. وكانت تلك المنطقة في المدينة هادئة جداً إلى أن قرر قائد محلي في الهاغاناه أن يرعب الفلسطينيين في الحي بحجة أن صاحب محطة وقود هناك كان يشجع قرويين على مهاجمة السيارات اليهودية المارة. وعندما قتل الجنود صاحب المحطة، ردت قريته، لفتا، بهجوم على حافلة ركاب يهودية. وأضاف ساسون أنه اتضح أن التهمة كانت كاذبة. لكن هجوم الهاغاناه هذا كان فاتحة لسلسلة من الهجمات ضد قرى فلسطينية واقعة على المنحدرات الغربية لجبال القدس،

وموجهة بصورة خاصة ضد قرية لفتا التي، حتى بشهادة استخبارات الهاغاناه، لم يحدث أن هاجمت أية قافلة على الإطلاق.

إلى ما قبل خمسة أعوام، أي قبل أن تصل طريق جديدة بين طريق القدس - تل أبيب الرئيسية وبين الأحياء اليهودية الشمالية في القدس التي بنيت بصورة غير شرعية على أراض احتُلت سنة ١٩٦٧، كنتَ ترى إلى يسارك وأنت تدخل القدس عدداً من البيوت الجميلة القديمة ملتصقة بالجبل، وهي في حالة سليمة تقريباً. إنها لم تعد موجودة، لكنها كانت، لأعوام مديدة، كل ما تبقى من قرية لفتا الرائعة، التي كانت واحدة من أوائل القرى التي تعرضت للتطهير العرقي. وكانت [في زمن بعيد - المترجم] مكان إقامة قاسم أحمد، قائد ثورة ١٨٣٤ ضد حكم إبراهيم باشا المصري، والتي يعتبرها بعض المؤرخين أول ثورة وطنية فلسطينية. وكانت القرية مثالاً رائعاً للهندسة المعمارية الريفية، بشوارعها الضيقة المتوازية مع منحدرات الجبل. وقد تجلى ازدهارها النسبي، مثل كثير من القرى الأُخرى، وخصوصاً في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، في تشييد بيوت جديدة، وتحسين الطرقات والأرصفة، بالإضافة إلى مستوى معيشي أعلى. وكانت لفتا قرية كبيرة، يقطن فيها ٢٥٠٠ نسمة، معظمهم مسلمون، وعدد قليل منهم مسيحيون. وكان من مظاهر رخائها المستجد مدرسة للبنات تعاون عدد من القرى على تمويل بنائها في سنة ١٩٤٥.

67

كانت الحياة الاجتماعية في لفتا تدور حول وسط تجاري، اشتمل على ناد ومقهيين. وكان يجذب إليه المقدسيين أيضاً، مثلما كان بالتأكيد سيفعل اليوم لو أنه بقي موجوداً. وكان أحد المقهيين هدفاً للهاغاناه عندما شنت هجومها في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧. وقد أمطر اليهود المسلحون بالرشاشات المقهى بالرصاص، بينما أوقف أفراد من عصابة شتيرن حافلة ركاب بالقرب من المكان وبدأوا إطلاق النار عليها عشوائياً. وكانت تلك أول عملية لعصابة شتيرن في الريف الفلسطيني؛ وكانت العصابة وزعت قبل الهجوم كراساً على أعضائها جاء فيه: «دمروا الأحياء العربية وعاقبوا القرى العربية.»[٥٩]

ربما كان انخراط عصابة شتيرن في الهجوم على لفتا خارج الخطة العامة للهاغاناه في القدس، كما ادعت الهيئة الاستشارية، لكن ما إن حدث حتى جرى دمجه في الخطة. وفي نمط سيتكرر لاحقاً، أصبح فرض الحقائق جزءاً من الاستراتيجيا العامة. في البداية، أدانت القيادة العليا للهاغاناه هجوم عصابة شتيرن الذي جرى في نهاية كانون الأول/ديسمبر. لكن عندما أدركت أن الهجوم أدى إلى هروب القرويين، أمرت بتنفيذ عملية أُخرى ضد القرية نفسها في ١١ كانون الثاني/ يناير لاستكمال الطرد. ونسفت الهاغاناه معظم بيوت القرية، وطردت من كان تبقى

من سكانها.

لقد كانت هذه هي النتيجة النهائية للحلقة الدراسية الطويلة. فمع أن القيادة الصهيونية اعترفت بضرورة أن تكون الحملة منسقة وخاضعة للإشراف، إلاّ إنها قررت تحويل كل مبادرة غير مصادق عليها إلى جزء عضوي من الخطة، مانحة إياها مباركتها بعد وقوعها. وهذا ما كانت عليه الحال في القدس، إذ تحولت الهجمات الانتقامية المتفرقة إلى مبادرة هجومية منظمة بقصد الاحتلال والطرد. وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير، أصدر بن - غوريون أوامر مباشرة إلى دافيد شالتيئيل، قائد المدينة العسكري، بتوسيع السيطرة اليهودية وتأمين التواصل بين أجزائها من خلال تدمير حي الشيخ جراح، واحتلال أحياء أُخرى، وتوطين فوري ليهود في الأماكن التي يتم إخلاؤها. وكانت مهمته «توطين يهود في كل بيت في كل حي شبه عربي يتم إخلاؤه، مثل روميما.»[٦٠]

68

وتم إنجاز المهمة بنجاح. وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨، وكان يوم سبت، يوم العطلة الأسبوعية المقدس عند اليهود، حضر بن - غوريون من تل أبيب ليرى بأم عينه قرية لفتا المدمرة والخالية من السكان. وفي مساء اليوم نفسه أخبر مبتهجاً مجلس مباي في القدس ما شاهده:

> عندما آتي إلى القدس الآن، أشعر بأنني في مدينة عبرية. وهذا شعور يتملكني فقط عندما أكون في تل أبيب، أو في مزرعة [يهودية - المترجم]. صحيح أن القدس ليست كلها يهودية، لكن صار فيها كتلة يهودية ضخمة: عندما تدخل المدينة عبر لفتا وروميما، وعبر محانيه يهودا، وشارع الملك جورج، ومِيا شِعاريم، لا تجد أي عرب هناك. وفي كثير من الأحياء العربية في الغرب لا ترى حتى عربياً واحداً. لا أعتقد أن ذلك سيتغير. وما حدث في القدس وحيفا يمكن أن يحدث في أجزاء واسعة من البلد. وإذا ثابرنا من الممكن جداً أن تحدث، خلال الأشهر الستة أو الثمانية المقبلة، تغييرات كبيرة في البلد، كبيرة جداً، في مصلحتنا. سيكون هناك بالتأكيد تغييرات كبيرة في التركيبة الديموغرافية للبلد.[٦١]

وتُظهر يوميات بن - غوريون كم كان توّاقاً في كانون الثاني/يناير إلى المضي قدماً في بناء قوة هجومية أكثر فعالية. وكان يقلقه بصورة خاصة استمرار الإرغون وعصابة شتيرن في هجماتهما ضد السكان الفلسطينيين من دون تنسيق مع قيادة الهاغاناه. وقد أخبره دافيد شالتيئيل، قائد الهاغاناه في القدس، أن الإرغون في مدينته، وعملياً في أنحاء البلد كافة، كثيراً ما تنشط في مناطق لا تكون القوات الأُخرى فيها مستعدة

تماماً. فعلى سبيل المثال، قتل جنود ينتمون إلى الإرغون سائقي سيارات في طبرية، ويقومون بتعذيب القرويين الأسرى في كل مكان. وكان شالتيئيل يخشى مضاعفات ذلك على الحي اليهودي المعزول في البلدة القديمة في القدس. وكانت جميع المحاولات اليهودية وقتها (ولاحقاً) قد فشلت في احتلال ذلك الجزء من المدينة بسبب المقاومة التي أبداها الفيلق العربي لضمان بقائه جزءاً من الأردن. وفي نهاية الأمر، قرر سكان الحي اليهودي الاستسلام.

69 ألون ويادين وساديه ودايان، العسكريون المحترفون في الهيئة الاستشارية، كانوا يفهمون «العجوز»، كما كانوا يلقبونه تحبّباً، أكثر من غيرهم. أي عمل عسكري، سواء أكان هناك مصادقة عليه أم لا، كان يساهم في طرد «الغرباء». وعندما كان يفضي إليهم بدخيلة نفسه سراً، كان يضيف سبباً آخر لتشجيع سياسة رسمية منسَّقة، وفي الوقت نفسه مبادرات محلية «غير مصادق عليها»: سياسة التخويف الجديدة يجب ربطها بمسألة المستعمرات اليهودية. فقد كان هناك ثلاثون مستعمرة في الدولة التي خصصتها الأمم المتحدة للعرب. وكانت إحدى أشد الطرق فعالية لدمجها في الدولة اليهودية بناء أحزمة مستعمرات جديدة بينها وبين المناطق المخصصة لليهود. وهذه هي التكتيكات نفسها التي سوف تستخدمها إسرائيل مرة أُخرى في الضفة الغربية المحتلة خلال أعوام أوسلو، ومرة ثالثة في السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين.

أمّا أقل الأشخاص فهماً لبن - غوريون، فكان إلياهو ساسون. وقد أخبر الحلقة الدراسية الطويلة عن حالة أُخرى اعتقد أنها هجوم «بربري» يهودي على قرويين مسالمين لم يصدر عنهم أي استفزاز. وكانت تلك الحالة هي الهجوم على الخصاص، الذي ذكرناه سابقاً. واشتكى للحلقة قائلاً: «إن أعمالاً مثلما جرى في الخصاص ستدفع العرب المسالمين إلى العمل ضدنا. في جميع المناطق التي لم نرتكب فيها أعمالاً استفزازية - مثل السهل الساحلي والنقب - الجو هادئ، بينما الحال ليست كذلك في الجليل.» وكما حدث في السابق، لم يستمع أحد إليه. وأيد جميع المشاركين موشيه دايان عندما قال لساسون: «عملنا ضد الخصاص أشعل الجليل وهذا كان أمراً جيداً.» ولم يظهر في الحلقة الدراسية الطويلة أي أثر لردة فعل بن - غوريون السابقة تجاه عملية الخصاص، عندما ذهب إلى حد نشر اعتذار عما حدث، إذ إنه انحاز هنا إلى جانب الذين رحبوا بالعملية، لكنه اقترح ألاّ يتم الإقدام على مثل هذه الأعمال رسمياً باسم الهاغاناه. «يجب أن ينخرط الموساد [الفرع الخاص الذي سيصبح فيما بعد جهاز الاستخبارات السرية الإسرائيلي] في أعمال كهذه.» ولخص بن - غوريون الاجتماع في يومياته، بتكرار كلمات ألون:

المطلوب رد قاس وقوي. ثمة حاجة إلى دقة في التوقيت، والمكان، والإصابات. متى عُرفت العائلة [يجب] الضرب من دون رحمة، بمن في ذلك النساء والأطفال. وإلاّ فلن يكون الرد فعالاً. لا ضرورة للتمييز في موقع العملية بين المذنب وغير المذنب.(٦٢)

وقد ترك ساسون الحلقة الدراسية الطويلة وهو يحسب أنه أقنع بن - غوريون بالاستمرار في اتباع سياسة انتقائية موجهة ضد العرب «المعادين» فقط، من شأنها أن تبقي المناطق «الصديقة»، أي في الواقع معظم البلد، هادئة ومسالمة. لكن في الاجتماعات التالية، سنجده يسبح مع التيار العام، ولم يعد يأتي إلى ذكر تكتيكات «فرِّق تسد» التي كان يدافع عنها في السابق. ذلك بأنه أدرك أن أياً من زملائه لم يعد معنياً بالتمييز بين مختلف القوى السياسية، وأن ما يعينهم فقط هو طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

70

أمّا يغآل ألون ويسرائيل غاليلي، في المقابل، فقد تركا الاجتماع بانطباع أنهما حصلا على الحرية الكاملة للبدء بهجمات ضخمة على القرى والمدن الفلسطينية الواقعة داخل الدولة اليهودية المرتقبة. ويبدو أن العسكريين أدركوا بصورة أفضل رغبات بن - غوريون، أو على الأقل افترضوا أنه لن يعترض على مبادرات هجومية أكثر عنفاً يقومون بها. وكانوا على صواب في افتراضهم هذا.

إن تحول بن - غوريون في ذلك الوقت إلى عمليات منهجية تتضمن استيلاء واحتلالاً وطرداً نبع، إلى حد كبير، من إدراكه الحاد للتقلبات في المزاج الدولي. فنحن نجده في الحلقة الدراسية الطويلة يشدد على الحاجة إلى مزيد من العمليات السريعة لأنه شعر بإمكان حدوث تغيير في الإرادة السياسية الدولية فيما يتعلق بالأزمة الفلسطينية. وكان موظفو الأمم المتحدة بدأوا يدركون أن قرار السلم الذي تبنته منظمتهم لم يكن حلاً قط، وإنما بالعكس تمخض عملياً عن حرب، كما أدرك ذلك الدبلوماسيون الأميركيون والموظفون البريطانيون. صحيح أن وجود جيش الإنقاذ أدى، على وجه العموم، إلى كبح الأعمال العسكرية الفلسطينية وأخّر حدوث غزو عربي واسع النطاق، لكن خطر حدوث تغير في سياسة الأمم المتحدة وفي السياسة الأميركية ظل قائماً، واعتقد بن - غوريون أن فرض وقائع على الأرض هو الوسيلة الأفضل لإحباط أي تغير ممكن في السياسة.

علاوة على ذلك، فإن الإحساس بوجود فرصة متنامية ملائمة للعمل في اتجاه تطهير البلد تعزز بحقيقة أن القيادة الصهيونية كانت تعرف كم كانت المقاومة العسكرية الفلسطينية والعربية ضعيفة حقاً. وكانت وحدة الاستخبارات التابعة للهاغاناه تعرف

جيداً، من خلال اعتراض البرقيات، أن جيش الإنقاذ فشل في التعاون مع المجموعات شبه العسكرية التي كان يقودها عبد القادر الحسيني في القدس، وحسن سلامة في يافا. وتسبب فقدان التعاون هذا باتخاذ جيش الإنقاذ، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، قراراً بعدم العمل في المدن، ومحاولة مهاجمة المستعمرات اليهودية المنعزلة بدلاً من ذلك.[٦٣] وكان قائد جيش الإنقاذ، الضابط السوري فوزي القاوقجي، هو من قاد مجموعة المتطوعين، المشكلة أساساً من عراقيين، إلى فلسطين في ثورة ١٩٣٦. ومنذ ذلك الوقت ظل على خلاف مع عائلة الحسيني، وقدم ولاءه إلى حكومتي سورية والعراق، اللتين كلّفتاه الذهاب إلى فلسطين في سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٨. وكانت الحكومة العراقية ترى في الحاج أمين الحسيني منافساً للأردن الذي تحكمه العائلة الهاشمية، بينما كانت الحكومة السورية في ذلك الوقت تخشى طموحاته القومية الوحدوية. ومن ثم، فإن قرار جامعة الدول العربية بتقسيم فلسطين بين ثلاثة قادة، القاوقجي في الشمال، وعبد القادر في القدس، وسلامة في يافا، كان مهزلة. وما كان لدى الفلسطينيين أنفسهم من قوة عسكرية قليلة أصبح عديم الفعالية تماماً بسبب الطريقة التي استخدم بها.

71

على أية حال، فإن التردد الذي أصاب المجتمع الدولي من جرّاء وجهة سير الأمور، وطبيعة النشاط العسكري العربي المحدود جداً، كان يمكن أن يؤديا إلى عودة الهدوء إلى فلسطين، وفتح الطريق أمام محاولة متجددة لحل المشكلة. غير أن السياسة الصهيونية الجديدة، التي سارعت الهيئة الاستشارية إلى تبنيها، والقائمة على الهجوم العدواني، سدت الطريق أمام أي تحركات في اتجاه واقع تصالحي.

في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، دخلت أول وحدة مهمة من جيش الإنقاذ فلسطين، وبشكل رئيسي المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية العتيدة، وانتشرت في الأغلب على حدود هذه الدولة المتخيَّلة. واتّبعت، بصورة عامة، سياسة دفاعية، وركزت على تنظيم خطوط التحصينات الفلسطينية بالتعاون مع اللجان القومية - هيئات من الأعيان المحليين تأسست في سنة ١٩٣٧ ونشطت كقيادات طوارئ في المدن - ومع مخاتير القرى. لكن، في حالات قليلة محدودة، ولا سيما بعد اجتيازها الحدود مباشرة، قامت بمهاجمة قوافل ومستعمرات يهودية. وكانت أول مستعمرة تعرضت للهجوم كفار سولد (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨)، وكفار عِتْسيون (١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨). ووقع خمسة وثلاثون جندياً يهودياً، كانوا جزءاً من قافلة أُرسلت لنجدة كفار عتسيون (الواقعة جنوبي غربي القدس)، في كمين أدى إلى مقتلهم. وخلال فترة طويلة أعقبت مقتل جنود الهاغاناه الـ «٣٥»، «لامِدْ - هِيهْ» بالعبرية (التي تستبدل الأرقام بحروف)، ظل هذا الرقم يُستخدم رمزاً

سرياً لعمليات زُعم أنها ردود انتقامية على هذا الهجوم. وقد أصاب ميخائيل بار - زوهر، كاتب سيرة بن - غوريون، في تعليقه على هذه العمليات إذ قال إن التفكير فيها جرى خلال الحلقة الدراسية الطويلة، وكان الهدف منها جميعاً إلحاق ذلك النوع من الأذى المصاحب، الذي اعتقد بن - غوريون أنه مرغوب فيه. وكان الهجوم على قافلة الـ «لامِدْ - هِيهْ» (الـ ٣٥) مجرد ذريعة إضافية للمبادرة الهجومية الجديدة؛ أي الخطة النهائية التي سوف تنفذ في آذار/مارس ١٩٤٨.[٦٤]

بعد الحلقة الدراسية الطويلة، أخذت العمليات العسكرية اليهودية تتجاوز بصورة منهجية العمل الانتقامي والتأديبي، وتتجه نحو مبادرات تطهيرية داخل المساحة التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية. وكانت كلمة تطهير، «طيهور» بالعبرية، نادراً ما تُستخدم في اجتماعات الهيئة الاستشارية، لكنها كانت ترد في كل أمر صادر عن القيادة العليا إلى الوحدات في الميدان. وهي تعني بالعبرية ما تعنيه في أية لغة أُخرى: طرد جميع السكان من قراهم ومدنهم. وقد طغى هذا التصميم على الاعتبارات السياسية الأُخرى كلها. ونشأت لاحقاً أوضاع أُتيحت فيها للقيادة الصهيونية فرص لاختيار طريق عمل مختلف، وقدمت لها الولايات المتحدة ومسؤولون عرب عروضاً معينة من أجل ذلك. لكن بن - غوريون وهيئته الاستشارية كانا صمما على شق الطريق إلى هدفهما باللهب والنار، ورفضا العروض كلها واحداً تلو الآخر.

شباط/فبراير ١٩٤٨: صدمة ورعب

لا شيء من الجو الذي كان سائداً في الاجتماعات الأولى للهيئة الاستشارية انعكس في الخطب النارية التي كان بن - غوريون يلقيها أمام الجمهور العريض. كان يخبر جمهوره بلهجة ميلودرامية مشحونة بالعاطفة: «هذه حرب هدفها تدمير المجتمع اليهودي وإبادته»، من دون أية إشارة على الإطلاق إلى مزاج الفلسطينيين المسالم أو إلى الأعمال الصهيونية ذات الطبيعة الاستفزازية.

ويجب أن نضيف أن هذه الخطب لم تكن مجرد لغة رنانة. فالقوات اليهودية كانت تتكبد فعلاً إصابات في أثناء محاولاتها إبقاء الخطوط مفتوحة إلى المستعمرات المعزولة التي زرعها الصهيونيون في قلب المناطق الفلسطينية. ومع حلول نهاية كانون الثاني/يناير، كان ٤٠٠ مستوطن يهودي قد قتلوا من جراء هجمات تعرضوا لها - وهو رقم كبير بالنسبة إلى مجتمع بلغ تعداده ٦٦٠,٠٠٠ نسمة (لكنه أقل جداً من الـ ١٥٠٠ فلسطيني الذين كانوا قتلوا حتى ذلك الوقت من جراء القصف العشوائي لقراهم وأحيائهم). ووصف بن - غوريون القتلى اليهود بأنهم «ضحايا

هولوكوست ثانية».

كانت محاولة تصوير الفلسطينيين، والعرب عامة، بأنهم نازيون وسيلة في حملة علاقات عامة تعمد القائمون بها استخدامها لضمان ألاّ تضعف عزيمة الجنود اليهود عندما يتلقون الأوامر، ولمّا يمضي بعد أكثر من ثلاثة أعوام على الهولوكوست، بطرد وقتل وإبادة بشر آخرين. وكان ناتان ألترمان، الشاعر القومي للمجتمع اليهودي، قد شبّه المواجهة الوشيكة الوقوع مع الفلسطينيين بالحرب ضد النازية في أوروبا:

مثلك أيتها الأمة البريطانية الشجاعة
التي وقفت وظهرها إلى الحائط
عندما كانت أوروبا وفرنسا
يغمرهما السواد
وحاربت على الشواطئ، وفي البيوت، وفي الشوارع،
سنحارب على الشواطئ، وفي البيوت، وفي الشوارع.
الشعب البريطاني المنتصر يهدينا التحية في معركتنا الأخيرة.

73

وفي عدد من المناسبات العامة، ذهب بن - غوريون بعيداً إلى حد وصف المجهود الحربي اليهودي بأنه محاولة لحماية شرف الأمم المتحدة وميثاقها. وهذا التناقض بين السياسة الصهيونية العنيفة والمدمرة من ناحية، وبين خطاب سلمي علني من ناحية أُخرى، سوف يتكرر في منعطفات متعددة من تاريخ الصراع، لكن الخداع في سنة ١٩٤٨ يبدو مروّعاً بصورة خاصة.

في شباط/فبراير ١٩٤٨، قرر بن - غوريون توسيع الهيئة الاستشارية فأضاف إليها ممثلي المنظمات الصهيونية المسؤولة عن التجنيد وشراء الأسلحة. وهذا يؤكد، مرة أُخرى، كم كان الارتباط وثيقاً بين مسألة التطهير العرقي وبين القدرة العسكرية. وبينما كان بن - غوريون في المناسبات العلنية يرسم سيناريوهات هولوكوست ثانية مرعبة، كانت الهيئة الاستشارية الموسعة تستمع إلى تلخيص منه للإنجازات المدهشة في مجال التجنيد الإجباري الذي فرضته القيادة الصهيونية على المجتمع اليهودي، وفي مجال شراء الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الثقيلة والطائرات.

وكانت هذه المشتريات الجديدة من الأسلحة هي التي مكنت القوات على الأرض، مع حلول شباط/فبراير ١٩٤٨، من توسيع عملياتها والنشاط بفعالية أشد في الريف الفلسطيني. وكان من النتائج الرئيسية للأسلحة الأشد فتكاً القصف الثقيل، وخصوصاً بمدافع الهاون الجديدة، الذي بات يوجه إلى القرى والأحياء كثيفة السكان.

ويمكن تقدير مدى ثقة العسكريين بقدرتهم من خلال معرفتنا أن الجيش اليهودي صار وقتها قادراً على تطوير أسلحة تدميرية خاصة به. وقد تابع بن - غوريون شخصياً عملية شراء سلاح فتاك بشكل بارز سيستخدم بعد فترة وجيزة في إحراق حقول الفلسطينيين وبيوتهم: قاذفات اللهب. وكان الأستاذ في الكيمياء، ساشا غولدبيرغ، اليهودي البريطاني، هو من عُيّن رئيساً لمشروع شراء، ومن ثم تصنيع، هذا السلاح، أولاً في مختبر في لندن، ولاحقاً في رحوفوت، جنوبي تل أبيب، فيما أصبح لاحقاً في الخمسينيات معهد وايزمن.[٦٥] ويحفل تاريخ النكبة الشفهي بأدلة وفيرة على التأثيرات المروعة لهذا السلاح في الأشخاص والأملاك.

وكان مشروع قاذفات اللهب جزءاً من وحدة أوسع لتطوير أسلحة بيولوجية بإشراف عالم كيمياء طبيعية اسمه إفرايم كتسير (لاحقاً رئيس دولة إسرائيل الذي، في زلة لسان، كشف للعالم في الثمانينيات أن في حيازة الدولة اليهودية أسلحة نووية). وقد بدأت الوحدة البيولوجية، التي كان يقودها مع أخيه أهارون، عملها بصورة جدية في شباط/فبراير. وكان هدفها الرئيسي اختراع سلاح يمكن أن يسبب الإصابة بالعمى. وقد ذكر في تقرير له مرفوع إلى بن - غوريون: «نجري تجاربنا على الحيوانات. كان الباحثون عندنا يرتدون أقنعة غاز وملابس واقية. نتائج جيدة. الحيوانات لم تهلك (أصيبت بالعمى فقط). نستطيع أن ننتج يومياً ٢٠ كيلوغراماً من هذه المادة.» وفي حزيران/يونيو، اقترح كتسير استعمال هذه المادة ضد البشر.[٦٦]

وكان هناك ضرورة لمزيد من القوة العسكرية أيضاً لأن وحدات من جيش الإنقاذ رابطت في بعض القرى، وأصبح احتلالها يتطلب مجهوداً أكبر. وفي الواقع، كان وصول جيش الإنقاذ إلى بعض الأماكن مهماً من الناحية النفسية أكثر مما كان مهماً عسكرياً. إذ لم يكن لديه الوقت لتحويل القرويين إلى مقاتلين، ولا العتاد اللازم للدفاع عن القرى. وعلى أية حال، لم يكن جيش الإنقاذ قد وصل في شباط/فبراير إلاّ إلى عدد قليل من القرى، الأمر الذي كان يعني أن الفلسطينيين كانوا في معظمهم ما زالوا غير مدركين ما سيطرأ على حياتهم من تغيرات دراماتيكية وحاسمة. ولم يكن لدى قادتهم، أو لدى الصحافة الفلسطينية، أي فكرة عما كان يجرى تداوله خلف الأبواب المغلقة في البيت الأحمر، بالقرب من الضواحي الشمالية لمدينة يافا. وقد شهد شباط/فبراير ١٩٤٨ عمليات تطهير عرقي رئيسية، وعندئذ فقط بدأ يتضح للناس، في أماكن معينة من البلد، معنى الكارثة التي كانت على وشك أن تنزل بهم.

في منتصف شباط/فبراير ١٩٤٨، اجتمعت الهيئة الاستشارية لمناقشة تداعيات الوجود المتنامي لمتطوعين عرب داخل فلسطين. وأخبر إلياهو ساسون الحاضرين أن عدد المتطوعين العرب الذين دخلوا البلد كجزء من جيش الإنقاذ لم يتجاوز حتى تلك

74

اللحظة ٣٠٠٠ متطوع (يذكر بن - غوريون في يومياته رقماً أصغر). وقال إنهم جميعاً تلقوا «تدريباً سيئاً»، مضيفاً أنه «إذا لم نستفزهم فلن يقوموا بأي نشاط، وستكف الدول العربية عن إرسال مزيد منهم.» ودفع هذا الوصف يغآل ألون مرة أُخرى إلى التحدث بصخب داعياً إلى القيام بعمليات تطهير واسعة النطاق، لكنه اصطدم بمعارضة من يعقوب دروري، رئيس هيئة الأركان المرتقب، الذي أصر على تبني مقاربة أكثر حذراً. غير أن دروري أصيب بالمرض بعد فترة وجيزة من ذلك وكف عن أداء أي دور. وجرى استبداله بيغئيل يادين، الذي كان أكثر ميلاً إلى القتال.[٦٧]

كان يادين أفصح في ٩ شباط/فبراير عن نواياه الحقيقية بالدعوة إلى «غارات أكثر عمقاً» في المناطق الفلسطينية. وخص بالذكر قرى ذات كثافة سكانية عالية، مثل فسوطة وتربيخا وعيلوط في الجليل الشمالي كأهداف للغارات، بقصد تدمير هذه القرى كلياً. وقد رفضت الهيئة الاستشارية الخطة على اعتبار أنها طموحة جداً، واقترح بن - غوريون وضعها على الرف موقتاً. وكانت التسمية الرمزية التي اقترحها يادين للعملية «لامِدْ - هِيهْ»؛ وعنى بذلك أنها رد انتقامي على الهجوم الذي تعرضت له قافلة غوش عتسيون.[٦٨] بعد أيام قليلة، وافقت الهيئة الاستشارية على خطط أُخرى مشابهة - حملت التسمية الرمزية نفسها - داخل مناطق ريفية فلسطينية، لكنها أصرت على ربطها، ولو بشكل فضفاض، بأعمال عدائية عربية. وكانت تلك العمليات أيضاً من بنات أفكار يغئيل يادين. وبدأت في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٨، وركزت على عدة مناطق. في يافا نُسفت منازل، اختيرت عشوائياً، على رؤوس أصحابها، وهوجمت قرية سعسع، وثلاث قرى في جوار قيسارية.

75

واختلفت عمليات شباط/فبراير، التي خططت لها الهيئة الاستشارية بعناية، عن العمليات التي حدثت في كانون الأول/ديسمبر: لم تعد متفرقة، وإنما أصبحت جزءاً من محاولة أولية للربط بين فكرة حركة مواصلات يهودية غير معرقلة على طرقات فلسطين الرئيسية وبين التطهير العرقي للقرى. لكن، خلافاً للشهر الذي أعقبه، والذي ستُطلق فيه على العمليات أسماء رمزية وتُعيَّن لها مناطق وأهداف محددة بوضوح، فإن التوجيهات في شباط/فبراير كانت لا تزال مبهمة.

كانت الأهداف الأولى ثلاث قرى واقعة بالقرب من المدينة الرومانية القديمة قيسارية، وهي بلدة يرجع تاريخها الحافل إلى زمن الفينيقيين. أنشئت كمستعمرة تجارية، وسماها هيرودوس الكبير لاحقاً قيسارية نسبة إلى ولي نعمته في روما، أوغسطس قيصر. وكانت أكبر هذه القرى قيسارية [الحديثة - المترجم]، إذ كان يعيش ١٥٠٠ نسمة داخل الأسوار العتيقة للبلدة القديمة. وكان يعيش بينهم، كما كان مألوفاً في القرى الفلسطينية الواقعة على الساحل، عدة عائلات يهودية اشترت أراضي هناك

وكانت تقطن عملياً داخل القرية. كان معظم القرويين يسكن بيوتاً حجرية في جوار عائلات بدوية كانت جزءاً من القرية، لكنها لا تزال تعيش في الخيام. وكانت مياه الآبار في القرية كافية لسقاية مجتمعي الفلاحين والبدو شبه المستقرين، ولفلاحة مساحات واسعة من الأرض وزراعة طيف واسع من المحاصيل الزراعية، بما في ذلك الحمضيات والموز. وهكذا، كانت قيسارية مثالاً نموذجياً لموقف كان شائعاً في الحياة الريفية الساحلية في فلسطين، يلخصه الشعار: «عِشْ، ودع غيرك يعيش.»

وقد تم اختيار القرى الثلاث لأنها كانت فريسة سهلة؛ إذ لم يكن لديها قوة دفاعية من أي نوع، لا محلية ولا من متطوعين قدموا من الخارج. وصدر الأمر في ٥ شباط/فبراير بأن احتلوا القرى، واطردوا سكانها، ودمروها.[٦٩]

كانت قيسارية أول قرية تهاجَم، وتم طرد سكانها جميعاً في ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٨. استغرقت عملية الطرد ساعات قليلة فقط، ونُفذت بصورة منهجية متقنة بحيث أن الجنود تمكنوا من إخلاء أربع قرى أُخرى وتدميرها في اليوم نفسه. وحدث ذلك كله تحت سمع وبصر الجنود البريطانيين الذين كانوا موجودين في مخافر الشرطة القريبة.[٧٠]

76

القرية الثانية كانت برة قيسارية، البالغ عدد سكانها آنذاك نحو ١٠٠٠ نسمة. وثمة عدد من الصور الملتقطة في الثلاثينيات من القرن الماضي تظهر موقعها الرائع على الشاطئ الرملي القريب من بقايا المدينة الرومانية. وقد تم محوها من الوجود في شباط/فبراير بهجوم صاعق وشرس إلى حد جعل المؤرخين الإسرائيليين والفلسطينيين، سواء بسواء، يشيرون إلى اختفائها باعتباره لغزاً مبهماً. واليوم، تتمدد بلدة أور عكيفا اليهودية فوق كل متر مربع من القرية المدمرة. وكان بعض البيوت القديمة لا يزال موجوداً في البلدة في السبعينيات، إلاّ إنه هُدم بسرعة عندما حاولت مجموعات بحثية فلسطينية توثيق هذه البيوت كجزء من محاولة شاملة لإحياء التراث الفلسطيني في هذا الجزء من البلد.

وعلى نحو مشابه، لا يوجد سوى معلومات غامضة عن القرية المجاورة، خربة البرج. وكانت هذه القرية أصغر من الاثنتين الأُخريين، ولا تزال بقية منها مرئية للعين المدققة، وفي الإمكان مشاهدتها إذا ما التفت إليها المسافر عبر المنطقة الواقعة إلى الشرق من المستعمرة اليهودية القديمة بنيامينا («قديمة» نسبياً، إذ إنها أنشئت في سنة ١٩٢٢). وكان المبنى الرئيسي في القرية خاناً عثمانياً، هو الأثر الوحيد الذي ما زال قائماً. وكان يدعى البرج. وتخبرك اللوحة بجانبه أنه كان ذات مرة قلعة تاريخية - لكن اللوحة تخلو من أي إشارة إلى القرية. وهو حالياً مكان محبَّب لدى إسرائيليين كثيرين، إذ تقام فيه معارض فنية وغيرها، واحتفالات عائلية.[٧١]

إلى الشمال من هذه القرى الثلاث، ثمة معلم أثري آخر هو قلعة عتليت الصليبية. وقد صمدت هذه القلعة بشكل يدعو إلى الإعجاب أمام عاديات الزمن والجيوش الغازية المتعددة التي اجتاحت المنطقة منذ القرون الوسطى. وبُنيت قرية عتليت في جوارها، وكانت تشكل نموذجاً فريداً لتعاون عربي - يهودي في فلسطين الانتدابية في مجال صناعة الملح على شواطئها. وكانت معالم القرية الطوبوغرافية قد جعلتها منذ زمن بعيد مصدراً لاستخراج الملح من البحر، وعمل اليهود والفلسطينيون معاً في أحواض صنع الملح الموجودة جنوبي غربي القرية، لإنتاج ملح بحري عالي الجودة. وكانت الشركة الفلسطينية المالكة للمشروع، شركة ملح عتليت، قد دعت ٥٠٠ يهودي إلى العيش والعمل جنباً إلى جنب مع سكان القرية البالغ عددهم ١٠٠٠ نسمة. لكن الهاغاناه حولت الجزء اليهودي من القرية في الأربعينيات إلى ميدان لتدريب أعضائها، الأمر الذي أرعب الفلسطينيين وأدى إلى انخفاض عددهم إلى ٢٠٠ نسمة فقط. ولا عجب في أنه مع تنفيذ العملية ضد قيسارية المجاورة، لم يتردد الجنود اليهود في قاعدة التدريب في طرد رفاقهم العمال الفلسطينيين من القرية المشتركة. والقلعة مغلقة حالياً أمام الجمهور لأنها أصبحت قاعدة رئيسية لوحدات النخبة في الكوماندوس البحري الإسرائيلي.

77 في شباط/فبراير وصلت القوات اليهودية إلى قرية دالية الرَّوْحاء، الواقعة في السهل المطل على وادي الملح الذي يصل الساحل بمرج ابن عامر في شمال فلسطين. ويعني اسم القرية بالعربية «دالية العنب زكي الرائحة»، ويدل على الروائح الزكية والمناظر البديعة التي لا تزال تميز المناظر الطبيعية في ذلك الجزء من البلد. وهذه، أيضاً، كانت قرية يعيش فيها يهود بين العرب ويمتلكون أراضي فيها. وقد أتت المبادرة بالهجوم عليها من يوسف فايتس، الذي أراد استغلال الطور الجديد للعمليات من أجل التخلص من القرية. وكان يرغب في الاستيلاء على التربة الخصبة، المتكونة من ترسبات مياه طبيعية متدفقة من نبع غزير جداً، يعود إليه الفضل في خصوبة حقول القرية وطيب كرومها.[(٧٢)]

بعدها حدثت الغارة على سعسع، في ليلة ١٤ - ١٥ شباط/فبراير. ولا يمكنك أن تتوه عن سعسع حالياً. الاسم العربي للقرية يتكرر فيه حرف «ع» مرتين، لكن اللافتة على مدخل الكيبوتس الذي بني على أنقاضها تذكر «ساسا»، إذ إن عبرنة الاسم أطاحت حرف الـ «ع» (الذي يصعب على الأوروبيين نطقه) لمصلحة حرف الـ «ا» الأكثر نعومة. وهنا سلم بعض البيوت الفلسطينية من التدمير، ولا يزال قائماً داخل الكيبوتس، في الطريق إلى أعلى جبل في فلسطين، جبل الجرمق (هار مِرون بالعبرية)، الواقع على ارتفاع ١٢٠٨ أمتار فوق سطح البحر. وبسبب موقعها الجميل

في الجزء الوحيد الدائم الخضرة من البلد، وبيوتها المبنية من الحجر، فإن سعسع واحدة من القرى الفلسطينية التي كثيراً ما تظهر في الأدلة السياحية الإسرائيلية الرسمية.

صدر الأمر بمهاجمة سعسع عن يغآل ألون، قائد البالماخ في الشمال، وكُلف موشيه كالمان، نائب قائد الكتيبة ٣ التي ارتكبت الأعمال الوحشية في الخصاص، تنفيذه. شرح ألون أن القرية يجب أن تهاجَم بسبب موقعها. «يجب أن نبرهن لأنفسنا أننا نستطيع القيام بمبادرات»، كتب إليه قائلاً. وكان الأمر واضحاً: «يجب أن تنسفوا عشرين منزلاً، وأن تقتلوا أكثر ما يمكن قتله من 'المحاربين' [إقرأ: «القرويين»].» وهوجمت القرية في منتصف الليل - جميع القرى التي هوجمت تنفيذاً لأوامر رمزها السري «لامِذْ - هِيهْ»، هوجمت في منتصف الليل تقريباً، كما يروي موشيه كالمان. ونشرت «نيويورك تايمز»، في عددها الصادر بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨، أن الوحدة الكبيرة التابعة للقوات اليهودية لم تواجه أية مقاومة من سكان القرية عندما دخلتها وبدأت بتزنير البيوت بأحزمة الديناميت. وروى كالمان في وقت لاحق: «صادفنا حارساً عربياً. وفوجئ بوجودنا إلى درجة أنه لم يسأل: 'مين هادا؟'، وإنما 'إيش هادا؟'. وأجابه أحد جنودنا ممن يعرفون العربية مازحاً [كذا] 'هادا إيش' ('إيش' بالعبرية تعني 'نار')، وأطلق عليه رشقة رصاص.» وتقدم جنود كالمان في الشارع الرئيسي للقرية ونسفوا بشكل منهجي البيوت واحداً تلو الآخر بينما كانت العائلات القاطنة فيها لا تزال نائمة. «في النهاية انشقت السماء عنوة»، عندما تفجر ثلث القرية متطايراً في الهواء، تابع كالمان روايته، مغلفاً ذكرياته بمسحة شعرية. «خلفنا وراءنا ٣٥ منزلاً مدمراً، و٦٠ - ٨٠ قتيلاً.» (منهم عدد لا يستهان به من الأطفال).(٧٣) وامتدح الجيش البريطاني لمساعدته الجنود في نقل جنديين جريحين - أصيبا جرّاء الحطام المتطاير في الهواء - إلى مستشفى صفد.(٧٤)

78

دُعي المشاركون في الحلقة الدراسية الطويلة إلى اجتماع آخر في ١٩ شباط/فبراير ١٩٤٨، بعد أربعة أيام من الهجوم على سعسع. وكان الوقت صباح يوم خميس، واجتمعوا للمرة الثانية في منزل بن - غوريون، وسجل الزعيم الصهيوني النقاش في يومياته حرفياً تقريباً. وقد كان القصد من الاجتماع تفحص وقع عمليات «لامِذْ - هِيهْ» على الفلسطينيين.

عرض جوش بالمون وجهة النظر «الاستشراقية»: لم يُبدِ الفلسطينيون بعد ميلاً إلى القتال. وأيده في ذلك عزرا دانين الذي قال: «لم يظهر لدى القرويين أي رغبة في القتال.» وعلاوة على ذلك، فإن من الواضح أن جيش الإنقاذ حصر نشاطاته في المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية المستقبلية. ولم يؤثر هذا الكلام في بن - غوريون، إذ كانت أفكاره تحوّم في فضاء آخر. لم يكن مسروراً من

مدى العمليات المحدود. «ردة فعل ضعيفة [تجاه الأعمال العدائية العربية] لا تؤثر في أحد، بيت مدمَّر - لا شيء. دَمِّر حياً، عندئذ تبدأ بإحداث تأثير!» وأعجبته عملية سعسع إذ إن أسلوب تنفيذها «تسبب بهروب العرب».

وأعرب دانين عن اعتقاده أن العملية ولدت موجات من الذعر في القرى المجاورة، ويمكن استغلالها في ثني القرويين الآخرين عن المشاركة في القتال. وكانت النتيجة المستخلصة، بالتالي، هي الرد بقوة على كل عمل عربي مهما يكن صغيراً، وعدم الالتفات كثيراً إلى كون هذه القرية أو تلك، أو هذا العربي أو ذاك، على الحياد أو لا.[٧٥] وسوف تستمر عملية الربط بين تأثير العمليات والتخطيط للعمليات التالية حتى آذار/مارس ١٩٤٨. أمّا بعد ذلك، فسيكف التطهير العرقي عن أن يكون جزءاً من رد انتقامي، وينتظم في خطة واضحة المعالم، الغاية منها اقتلاع الفلسطينيين جماعياً من وطنهم.

استمر ألون في اجتماع الهيئة الاستشارية، في منتصف شباط/فبراير، في التوسع في إيضاح الدروس المستخلصة من عمليات «لامِدْ - هِيهْ» قائلاً: «إذا دمرنا أحياء بكاملها أو بيوتاً كثيرة في القرية، كما فعلنا في سعسع، فسوف نحدث تأثيراً.» وكان دُعي إلى هذا الاجتماع الخاص عدد من الأشخاص أكثر من المعتاد، إذ تم استدعاء «خبراء» بشؤون العرب من أنحاء البلد كافة، بينهم غيورا زايد من الجليل الغربي، ودافيد كارون من النقب. وقد أفاد جميع الحاضرين، من دون استثناء، بأن الريف الفلسطيني لا يبدي رغبة في القتال أو الهجوم، وهو يفتقر إلى القدرة على الدفاع. وختم بن - غوريون بالقول أنه يفضل التحرك موقتاً بحذر أكثر، ومراقبة كيفية تطور الأحداث. وفي هذه الأثناء، فإن أفضل ما يمكن فعله هو «الاستمرار في بث الذعر في المناطق الريفية... من خلال سلسلة من الهجمات... كي يعمّ... مزاج الاستسلام الذي جرى الحديث عنه.»[٧٦] وهذا المزاج حال دون وقوع عمليات في مناطق معينة من ناحية، لكنه أدى إلى وقوعها في أماكن أُخرى، من ناحية ثانية.

79

وانتهى الشهر باحتلال قرية أُخرى في منطقة حيفا وطرد سكانها، هي قرية قيرة. وهذه أيضاً كان يقطن فيها يهود وعرب، وهنا أيضاً، كما حدث في حالة دالية الرَّوْحاء، حسم وجود المستوطنين اليهود على أراضي القرية مصيرها. ومرة أُخرى كان يوسف فايتس هو من حث قادة الجيش على عدم تأخير العملية ضد القرية أكثر من اللازم. «تخلصوا منهم الآن»،[٧٧] اقترح عليهم. وكانت قيرة قريبة من قرية أُخرى هي قامون، وكان المستوطنون اليهود بنوا بيوتهم في موقع استراتيجي بينهما.

كانت قيرة قريبة جداً من المكان الذي أعيش فيه حالياً، واسمها الآن يوكْنِعام. وكان يهود هولنديون اشتروا بعض الأراضي هنا في سنة ١٩٣٥، و«دمجوا» القريتين

الفلسطينيتين بعد إخلائهما في مستعمرتهم في سنة ١٩٤٨. واستولى كيبوتس حَتْسوريا المجاور على بعض الأراضي أيضاً. ويوكْنِعام بقعة ساحرة إذ يجري فيها واحد من آخر الأنهار النقية في منطقة مرج ابن عامر. وفي الربيع، تتدفق المياه عبر واد ضيق بديع منحدرة إلى القرية، على ما كان يحدث فيما مضى من الزمن عندما كانت تصل إلى بيوت القرية الحجرية. وكان سكان قيرة يسمون النهر نهر «المقطّع»، ويسميه الإسرائيليون «نهر السلام». ومثل كثير من الأماكن الأُخرى الجميلة، الصالحة للاسترخاء والسياحة في هذه المنطقة، يخفي هذا المكان أنقاض قرية كانت هناك في سنة ١٩٤٨. ويخجلني أن أقول إن أعواماً كثيرة مضت قبل أن أكتشف ذلك.

لم تكن قيرة وقامون المكانين الوحيدين اللذين استطاع فايتس أن يشبع من خلالهما نزوعه إلى الطرد. لقد كان تواقاً إلى العمل حيثما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وتكشف يومياته، في فقرة دوّنها في كانون الثاني/يناير، بعد فترة وجيزة من دعوته إلى الانضمام إلى الهيئة الاستشارية، كيف أنه كان يفكر في استخدام سياسة «الرد الانتقامي» للتخلص من المزارعين المستأجرين في الأراضي التي اشتراها يهود: «ألم يحن الوقت للتخلص منهم؟ لماذا يجب أن نستمر في إبقاء هذه الأشواك مغروزة في لحمنا؟»[٧٨] وفي مدوَّنة أُخرى، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير، يوصي بأن يعامَل هؤلاء المستأجرون وفقاً لـ «خطتنا الأصلية»، أي وفق الأفكار التي طرحها في الثلاثينيات، والداعية إلى طرد الفلسطينيين.[٧٩]

80

وقد وضع بِني موريس قائمة بعدد من العمليات التي أشرف فايتس على تنفيذها في شباط/فبراير وآذار/مارس، والتي، بحسب موريس، لم يحصل على مصادقة عليها من جانب ما يسميه بتعبير ملطَّف: «القيادة السياسية». وهذا مستحيل. فالقيادة المركزية للهاغاناه صادقت على جميع أعمال الطرد؛ ومن الصحيح أنها، قبل ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨، لم تكن تريد أن يتم دائماً إخطارها مسبقاً بها، لكنها كانت دائماً تصادق عليها بعد وقوعها. ولم يحدث قط أن وُجِّه أي توبيخ إلى فايتس بسبب مسؤوليته عن عمليات الطرد في قيرة وقامون، وعرب الغوارنة في وادي نعمان، وقومْية، ومنصورة الخيط، والحسينية، والعلمانية، وكراد الغنامة، والعبيدية، وجميعها قرى اختارها إمّا لنوعية أراضيها الجيدة، وإمّا لأن مستوطنين كانوا يقطنون فيها أو في جوارها.[٨٠]

آذار/ مارس ١٩٤٨ :
وضع اللمسات الأخيرة على المخطط الرئيسي

ناقشت الهيئة الاستشارية أول مرة مسودة للخطة دالِتْ في النصف الثاني من شباط/فبراير ١٩٤٨. وبحسب يوميات بن - غوريون، فإن ذلك حدث يوم الأحد، الواقع فيه ٢٩ شباط/فبراير، مع أن أحد المؤرخين العسكريين الإسرائيليين يحدد التاريخ بـ ١٤ شباط/فبراير.[٨١] وتم وضع اللمسات الأخيرة على الخطة في وقت مبكر من آذار/مارس. يدعي المؤرخون الإسرائيليون، استناداً إلى ذكريات جنرالات من تلك الفترة، أن آذار/مارس كان، على وجه العموم، أصعب الأشهر في تاريخ الحرب. لكن هذا التقدير يستند فقط إلى مظهر واحد من مظاهر تطور النزاع: هجمات جيش الإنقاذ على القوافل اليهودية وعلى المستعمرات اليهودية المنعزلة التي كانت في أوائل آذار/مارس، ولفترة وجيزة، فعالة نسبياً. وعلاوة على ذلك، حاول بعض ضباط جيش الإنقاذ في تلك الفترة صد الهجمات اليهودية المتواصلة في المدن المختلطة، أو الرد عليها ببث الرعب في مناطق يهودية من خلال سلسلة من الإغارات المحدودة. وخلّف هجومان من هذا النوع لدى الجمهور انطباعاً (مغلوطاً فيه) بأن جيش الإنقاذ قد يكون، على الرغم من كل شيء، قادراً على إبداء مقاومة ما في وجه الحملات اليهودية.

وفي الواقع، ما حدث في بدايات آذار/مارس ١٩٤٨ كان المحاولة العسكرية الأخيرة، والقصيرة الأمد، من جانب الفلسطينيين لحماية مجتمعهم. في ذلك الوقت لم تكن القوات اليهودية منظمة بعد بما فيه الكفاية لتردّ فوراً وبنجاح على كل هجمة مضادة؛ وهذا ما يفسر الإحساس بالقلق لدى بعض شرائح المجتمع اليهودي. لكن الهيئة الاستشارية لم يتشوش إدراكها لحقيقة الأمور ولو لحظة واحدة. وعندما اجتمعت مرة أُخرى في بداية آذار/مارس، لم تناقش هجمات جيش الإنقاذ المضادة، ولم يبدُ عليها أنها تعتبر الحالة العامة مدعاة إلى القلق بصورة خاصة. وبدلاً من ذلك، كانت مشغولة، بإشراف بن - غوريون، بإعداد خطة رئيسية نهائية.

81

اقترح بعض أعضاء الهيئة الاستشارية الاستمرار في عمليات التطهير العرقي باعتبارها أفضل وسيلة لحماية الطرق الموصلة إلى المستعمرات المعزولة. وكان همهم الرئيسي طريق تل أبيب - القدس. غير أن بن - غوريون كان صمم على ما هو أكثر شمولية من ذلك. فقد كانت النتيجة التي استخلصها من الفترة ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ وأوائل آذار/مارس ١٩٤٨ هي أنه، على الرغم من جميع جهود القيادة العليا، فإن هناك افتقاراً عملياً إلى يد موجهة قديرة. كما كان لديه شعور بأن الخطط

الثلاث السابقة، التي أعدتها الهاغاناه للاستيلاء على الدولة الانتدابية - واحدة في سنة ١٩٣٧ واثنتان في سنة ١٩٤٦ - أصبحت بحاجة إلى تحديث. وبالتالي أمر بمراجعتها، ورُمز إلى الخطتين الأحدث بالخطة «ب»، والخطة «ج».

لا يوجد لدينا سجل بما قاله بن - غوريون لأعضاء الهيئة الاستشارية بشأن التطهير العرقي في اجتماعها الدوري الذي عقد بعد ظهر الأربعاء الواقع فيه ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٨. لكن لدينا الخطة التي رسمها أعضاء الهيئة، والتي، بعد وضع اللمسات الأخيرة عليها، أقرّتها القيادة العليا للهاغاناه، ومن ثم أُرسلت بصيغة أوامر عسكرية إلى القوات في الميدان.

الاسم الرسمي للخطة دالِتْ كان «خطة يهوشواع»، على اسم يهوشواع غلوبرمان، المولود في روسيا البيضاء سنة ١٩٠٥، والذي كان سجن في العشرينيات من القرن الماضي لقيامه بنشاطات معادية للشيوعية، ثم وبعد أن أمضى ثلاثة أعوام في سجن سوفياتي أُفرج عنه بفضل تدخل مكسيم غوركي، الذي كان صديقاً لوالديه. وكان غلوبرمان قائداً للهاغاناه في عدة أنحاء من فلسطين، وقتل على يد مجهولين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، أطلقوا الرصاص عليه بينما كان يسوق سيارته. وكان مقدَّراً له أن يصبح واحداً من رؤساء هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، لكن موته المبكر جعل اسمه يرتبط بالخطة الرئيسية لتطهير فلسطين عرقياً، وليس بشجاعته القتالية. وكان محترماً من أقرانه إلى درجة أنه مُنح رتبة جنرال بعد قيام الدولة اليهودية.

بعد مقتل غلوبرمان بعدة أيام، وضعت وحدة الاستخبارات التابعة للهاغاناه الخطة الرئيسية للأشهر التالية. وقد تضمنت الخطة، التي رُمِز إليها بالخطة دالِتْ، إشارات مباشرة إلى مساحة الدولة اليهودية المستقبلية (الـ ٧٨٪ التي كان يشتهيها بن - غوريون)، وإلى مصير المليون فلسطيني القاطنين داخل المساحة المعنية: 82

> هذه العمليات يمكن تنفيذها على النحو التالي: إمّا بتدمير القرى (إحراقها ونسفها وزرع ألغام بين الأنقاض)، وخصوصاً المراكز السكانية التي من الصعب السيطرة عليها بصورة دائمة، وإمّا بالقيام بعمليات تمشيط وسيطرة وفقاً للتوجيهات التالية: في حال حدوث مقاومة يجب إبادة القوات المسلحة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة.[٨٢]

وكانت قرى بكاملها ستُخلى، إمّا لأنها موجودة في مواقع استراتيجية، وإمّا لأن من المتوقع أن تبدي مقاومة ما. وصدرت هذه الأوامر عندما كان واضحاً أن الاحتلال سيواجَه دائماً بنوع ما من المقاومة، وبالتالي فإنه لن يكون هناك حصانة لأي قرية، إمّا بسبب موقعها، وإمّا لأنها لن تسمح بأن يتم احتلالها. إذاً، كانت هذه هي الخطة

الرئيسية لطرد سكان جميع القرى في الريف الفلسطيني. وصدرت تعليمات أُخرى مشابهة، بالعبارات نفسها تقريباً، للقيام بعمليات ضد مراكز السكان الحضرية.

كانت الأوامر التي وصلت إلى الوحدات في الميدان أكثر تحديداً. قُسّم البلد إلى مناطق بحسب عدد الألوية العسكرية، وجُزِّئت ألوية الهاغاناه الأربعة الأصلية إلى اثني عشر لواء لتسهيل تنفيذ الخطة. وتلقى كل قائد لواء قائمة بالقرى أو الأحياء التي يجب احتلالها وتدميرها وطرد سكانها، مع التواريخ الدقيقة للقيام بذلك. وكان بعض القادة مفرطاً في تحمسه لتنفيذ الأوامر، فأضاف إلى قائمته مواقع أُخرى في غمرة حماسته. وفي المقابل اتضح أن بعض الأوامر كان مبالغاً فيه ولا يمكن تنفيذه في الوقت المحدد. وكان من نتائج ذلك أن عدة قرى واقعة على الساحل، كان من المقرر احتلالها في أيار/مايو، تأخر تدميرها إلى تموز/يوليو، وأن القرى في منطقة وادي عارة - الذي يصل الساحل القريب من الخضيرة بمرج ابن عامر (عيمك يزراعيل) والعفولة (الطريق ٦٥ حالياً) - نجحت في صد الهجمات اليهودية التي تكررت خلال الحرب. لكن هذه كانت الاستثناء. أمّا القاعدة فكانت أن ٥٣١ قرية وإحدى عشرة من البلدات وضواحي المدن، دُمِّرت وطرد سكانها بناء على أوامر مباشرة صدرت عن الهيئة الاستشارية في آذار/مارس ١٩٤٨. وقبل صدور هذه الأوامر كانت ثلاثون قرية اختفت فعلاً من الوجود.

83 بعد أيام من إنجاز طباعة الخطة دالِتْ، وُزعت على قادة ألوية الهاغاناه، التي أصبح عددها الآن اثني عشر لواء. ومع كل قائمة تسلمها القائد كان هناك وصف مفصل للقرى الواقعة في مسرح عملياته، والمصير الذي يجب أن تؤول إليه: احتلال وتدمير وطرد. وتظهر الوثائق الإسرائيلية في أرشيفات الجيش الإسرائيلي التي أُفرج عنها أواخر التسعينيات بوضوح أن الخطة دالِتْ التي أُرسلت إلى قادة الألوية لم تكن، كما ادعى مؤرخون مثل بِني موريس، خطوطاً موجهة مبهمة، وإنما أوامر للتنفيذ واضحة جداً.[٨٣]

وخلافاً للمسودة العامة التي أُرسلت إلى القادة السياسيين، فإن قائمة القرى التي تسلمها القادة العسكريون لم تتطرق بالتفصيل إلى كيفية تنفيذ التدمير أو الطرد. ولم يكن هناك تخصيص بشأن كيف يمكن للقرى أن تنجو، مثلاً بالاستسلام من دون قيد أو شرط كما وُعدت في الوثيقة العامة. وكان هناك فارق آخر بين المسودة التي سُلِّمت للسياسيين وبين تلك التي أُعطيت للقادة العسكريين: المسودة الرسمية مذكور فيها أن الخطة ستوضع موضع التطبيق بعد انتهاء الانتداب؛ الضباط على الأرض أُمروا بالشروع في تنفيذها خلال أيام من إقرارها. وهذه الثنائية هي نموذج للعلاقة القائمة في إسرائيل بين الجيش والسياسيين حتى اليوم، وغالباً ما يضلل الجيش السياسيين

بشأن نواياه الحقيقية، وقد فعل موشيه دايان ذلك في سنة ١٩٥٦، وأريئيل شارون في سنة ١٩٨٢، وشاؤول موفاز في سنة ٢٠٠٠.

وما كان يجمع بين النسخة السياسية للخطة دالِتْ وبين التعليمات العسكرية كان هدف الخطة العام. بكلمات أُخرى: حتى قبل أن تصل الأوامر المباشرة إلى الميدان، كانت القوات تعرف تماماً ما المتوقع منها. وقد تذكرت المناضلة الإسرائيلية من أجل حقوق الإنسان، الشجاعة والمحترمة شولاميت ألوني، والتي كانت وقتئذ مجندة برتبة ضابط، كيف كان المفوضون السياسيون يأتون إلى الجنود ويحرضونهم، فيصورون الفلسطينيين شياطين، ويستحضرون الهولوكوست وضرورة العمل على منع تكرارها في إشارتهم إلى العمليات المتوقعة. وغالباً ما كانت هذه العمليات تجري في اليوم التالي للتلقين السياسي.[٨٤]

بعد أن أقرت الهيئة الاستشارية الخطة دالِتْ، استدعى رئيس هيئة الأركان المرتقب، يغئيل يادين، ضباط الاستخبارات التابعين للهاغاناه إلى مبنى مقر الخدمات الطبية العامة اليهودية، كوبات حوليم، في شارع زامينهوف في تل أبيب (لا يزال يخدم الغرض نفسه، ويوجد حالياً قبالته مطعم هندي يتمتع بشعبية لا يستهان بها). وملأ مئات الضباط ما كان في الأحوال العادية قاعة استقبال للمرضى.

84 لم يخبرهم يادين عن الخطة دالِتْ، إذ كانت الأوامر قد أُرسلت في ذلك الأسبوع إلى قادة ألويتهم، لكنه زودهم بفكرة عامة كان القصد منها ألاّ يبقى لديهم شك في قدرة القوات على تنفيذ الخطة. فقد كان ضباط الاستخبارات قوميساريين سياسيين (politruk) بمعنى ما، وأدرك يادين أن ثمة ضرورة للتفسير فيما يتعلق بالفجوة بين تصريحات القادة العلنية أن «هولوكوست ثانية» على وشك الوقوع، وبين واقع أن القوات اليهودية لم تكن تواجه تحدياً جدياً فيما يتصل بإخلاء أراضي الدولة اليهودية المنشودة من السكان العرب وفقاً للجدول الزمني المقرر. وخاطب يادين الحاضرين، بصورة درامية على جري عادته، قائلاً إن أوامر ستصدر إليهم باحتلال وإخضاع وطرد سكان، وبالتالي فإنهم يستحقون تفسيراً لكيفية تمكنهم من فعل ذلك، وهم يقرأون في صحفهم، ويسمعون من قادتهم، أنهم هم أنفسهم يواجهون «خطر إبادة». وأخبر القائد، الذي سرعان ما سيصبح، بقامته المديدة والنحيلة، شخصاً مألوفاً لدى جميع الإسرائيليين، الحاضرين متباهياً: «لدينا اليوم كل ما نحتاج إليه من أسلحة؛ إنها الآن في السفن، وسنحضرها عندما يغادر البريطانيون، وسيتغير الوضع على جميع الجبهات.»[٨٥]

بكلمات أُخرى: عندما نجد يادين يصف الأسابيع الأخيرة من آذار/مارس ١٩٤٨ بأنها أصعب فترة في الحرب على الإطلاق، يمكننا أن نستنتج بدلاً من ذلك

أن المجتمع اليهودي في فلسطين لم يكن يواجه أي خطر إبادة، وإنما بعض العقبات في الطريق إلى إنجاز تنفيذ خطة التطهير العرقي. وكانت تلك الصعوبات تتعلق بالنقص النسبي في الأسلحة، وبعزلة المستعمرات اليهودية الموجودة في أراضي الدولة المخصصة للفلسطينيين. والمستعمرات التي كان وضعها هشاً بصورة خاصة هي المستعمرات القليلة في الضفة الغربية، وتلك الموجودة في الأجزاء الشمالية الغربية من النقب (نِغْبا، وياد موردخاي، ونيتسانيم، وغات). وستظل هذه المستعمرات الأربع معزولة حتى في أثناء دخول القوات المصرية فلسطين التي تخطتها لفترة قصيرة. كذلك الأمر بالنسبة إلى بعض المستعمرات في الجليل الأعلى التي لم يكن من السهل الوصول إليها، أو حمايتها، لأنها كانت محاطة بعشرات القرى الفلسطينية التي كانت، لحسن حظها، تتمتع بحماية مئات من المتطوعين التابعين لجيش الإنقاذ. وأخيراً، كان الطريق إلى القدس عرضة لنيران القناصة الفلسطينيين، التي كانت خَطِرة بما فيه الكفاية لتبعث في نفوس سكان الأحياء اليهودية في القدس إحساساً بالحصار في ذلك الشهر.

تصف كتب التاريخ الإسرائيلية الشهر التالي، نيسان/أبريل ١٩٤٨، بأنه كان نقطة انعطاف. وبحسب رؤيتها للأمور، فإن مجتمعاً يهودياً معزولاً ومهدَّداً في فلسطين كان يتنقل من الدفاع إلى الهجوم، بعد أن كان على وشك أن يُهزَم. أمّا حقيقة الأمر، 85 فهي أن الوضع كان دائماً أبعد ما يكون عن ذلك. فالميزان العام العسكري والسياسي والاقتصادي بين المجتمعَيْن لم يكن يعني أن أغلبية اليهود لم تكن عرضة لأي خطر على الإطلاق فحسب، بل أيضاً أن الجيش اليهودي كان قادراً، بين بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ونهاية آذار/مارس ١٩٤٨، على إنجاز المرحلة الأولى من تطهير فلسطين عرقياً، حتى قبل وضع الخطة الرئيسية موضع التنفيذ. وإن كان هناك نقطة انعطاف في نيسان/أبريل، فإنها تمثلت في الانتقال من الهجمات المتفرقة والهجمات المضادة على السكان المدنيين الفلسطينيين إلى عملية ضخمة منظمة هدفها تطهير فلسطين عرقياً.

86

الفصل الخامس
مخطط التطهير العرقي: الخطة دالِت

كان الصرب معنيين بإنشاء جمهورية صربية نقية عرقياً (Republika Srpska)، لكن الأقليات الإسلامية الكبيرة، وخصوصاً في المدن، جعلت من الصعب عليهم اقتطاع كيانات متجانسة عرقياً. ولذا بدأ جيش الجمهورية الصربية، بقيادة الجنرال راتكو ملاديك، تطبيق سياسة «تطهير عرقي» ضد المسلمين القاطنين فيما اعتبره الصرب أراضيهم.

GlobalSecurity.org.2000-2005

فوجئ محررا يوميات بن - غوريون عندما اكتشفا أنه بين ١ نيسان/أبريل و١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، كان زعيم المجتمع اليهودي في فلسطين غافلاً عن الجانب العسكري للأحداث.[١]

وبدلاً من ذلك، بدا أكثر انهماكاً في السياسات الصهيونية الداخلية، ومنصرفاً بتركيز شديد إلى معالجة موضوعات مثل تحويل هيئات الشتات إلى أجهزة لدولة إسرائيل الجديدة. ولا تنم يومياته بالتأكيد عن أي إحساس بكارثة وشيكة الوقوع، أو بـ «هولوكوست ثانية»، كما كان يدعي بأسلوب مثير للعطف في مناسبات ظهوره العلنية.

في الحلقات الداخلية كان يتحدث بلغة أُخرى. في وقت مبكر من نيسان/أبريل، عدّد بافتخار أمام أعضاء من حزبه، مباي، أسماء القرى العربية التي احتلتها القوات اليهودية قبيل ذلك التاريخ. وفي مناسبة أُخرى، في ٦ نيسان/أبريل، نجده يوبخ أعضاء في اللجنة التنفيذية للهستدروت من ذوي الميول اليسارية تساءلوا عن الحكمة في مهاجمة الفلاحين بدلاً من مجابهة مُلاّك الأراضي، الأفندية، ويقول لواحد من كبارهم: «لا أوافقك في أننا يجب أن نجابه الأفندية وليس الفلاحين: أعداؤنا هم الفلاحون العرب.»[٢]

87

وفي الواقع، تتناقض يومياته بشكل صارخ مع الخوف الذي زرعه في أوساط الجمهور في المناسبات الجماهيرية العامة، وبالتالي في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية. فهي توحي بأنه كان مدركاً في ذلك الوقت أن فلسطين باتت في قبضته، إلاّ إنه لم

يبالغ في الثقة، ولم يشارك في احتفالات ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، لأنه كان يعي جسامة المهمة الماثلة أمامه: تطهير فلسطين عرقياً، والتأكد من أن المحاولات العربية لن تنجح في منع اليهود من الاستيلاء على البلد. وكان، مثل الهيئة الاستشارية، يخشى نتيجة التطورات في الأماكن التي كان يوجد فيها خلل واضح في التوازن بين المستعمرات اليهودية المعزولة وبين جيش عربي من الممكن أن يهاجمها - وهذا ما كان عليه الحال في الأنحاء القصوى من الجليل وفي النقب، وفي بعض نواحي القدس. غير أن بن - غوريون وزملاءه القريبين منه كانوا يدركون جيداً، مع ذلك، أن الأوضاع المحلية غير المؤاتية، في هذه المنطقة أو تلك، لا يمكن أن تغير الصورة العامة: قدرة القوات اليهودية على الاستيلاء على كثير من المناطق التي خصصها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة للدولة اليهودية، حتى قبل رحيل البريطانيين. وكان «الاستيلاء» يعني شيئاً واحداً فقط: الطرد الجماعي للفلسطينيين القاطنين هناك من بيوتهم وأشغالهم وأراضيهم في المدن وفي المناطق الريفية.

قد لا يكون بن - غوريون احتفل علناً مع الجماهير اليهودية التي رقصت في الشوارع يوم انتهاء الانتداب البريطاني رسمياً، لكنه كان يعي جيداً أن قدرة القوات اليهودية المسلحة بدأت تتجلى على الأرض. وعندما وُضعت الخطة دالِتْ موضع التنفيذ، كان في تصرف الهاغاناه أكثر من ٥٠,٠٠٠ جندي، نصفهم تدرب على أيدي البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية. وكان أوان تنفيذ الخطة قد حان.

عملية نَحْشون:
أول عملية في خطة دالِتْ

الاستراتيجيا الصهيونية التي قضت ببناء مستعمرات منعزلة داخل مناطق عربية كثيفة السكان، والتي وافقت عليها السلطات الانتدابية البريطانية بأثر رجعي، ثبت أنها عبء في أوقات التوتر. فمحاولات إيصال المؤن والجنود إلى المواقع النائية لم تكن دائماً ناجحة. وعندما اندلع القتال في البلد، أصبح من الصعب جداً بصورة خاصة حماية الطريق إلى القدس من الناحية الغربية، إذ كان يمر عبر قرى عربية كثيرة، الأمر الذي ولّد الإحساس لدى سكان القدس اليهود قليلي العدد بأنهم يعيشون حالة حصار. وكان القادة الصهيونيون قلقين أيضاً، لكن لسبب آخر؛ فقد كانت أغلبية اليهود في القدس من المتدينين المتعصبين وأتباع حزب هَمِزْراحي الذين كان التزامهم بالصهيونية وطموحاتها ضعيفاً جداً، بل حتى موضع شك. ولذلك، فإن المنطقة الأولى التي اختيرت لوضع الخطة دالِتْ موضع التطبيق كانت الهضاب الريفية الواقعة

88

على المنحدرات الغربية لجبال القدس، في منتصف الطريق المفضي إلى تل أبيب. واتخذ القرار بتنفيذ عملية نَحْشون، التي ستشكل نموذجاً للحملات التالية: الطرد الجماعي المفاجئ الذي جرى تطبيقه سيبرهن أنه الوسيلة الأكثر فعالية للمحافظة على المستعمرات المعزولة، أو فتح الطرقات الواقعة تحت تهديد العدو، كالطريق المؤدي إلى القدس.

طُلب من كل لواء مُفرَز للعملية الاستعداد للانتقال إلى «مَتْساف دالِتْ»، أي الحالة «د»، التي تعني التأهب لتنفيذ أوامر «الخطة د»: «سوف تنتقلون إلى الحالة دالِتْ من أجل التنفيذ العملي للخطة دالِتْ» - هذه كانت الجملة الأولى في الأوامر الصادرة إلى كل وحدة. ثم تلاها: «سيتم تحديد القرى التي يجب احتلالها وتطهيرها أو تدميرها، بالتشاور مع مستشاريكم في الشؤون العربية وضباط الاستخبارات.»[٣] وإذا حكمنا بموجب المحصلة النهائية لهذه المرحلة، وأعني بها نيسان/أبريل - أيار/ مايو ١٩٤٨، فإن المشورة كانت عدم الإبقاء ولو على قرية واحدة. وبينما كانت الخطة دالِتْ الرسمية تعرض على القرية خيار الاستسلام، فإن الأوامر العَمْلانية لم تستثنِ أية قرية [من التدمير والطرد - المترجم] مهما يكن السبب. وبذلك تحولت الخطة الرئيسية إلى أمر عسكري بالشروع في تدمير القرى. وقد اختلفت التواريخ بحسب الجغرافيا: لواء ألكسندروني، الذي سيجتاح الساحل العامر بعشرات القرى، مخلفاً وراءه قريتين فقط، تلقى أوامره مع اقتراب نيسان/أبريل من نهايته؛ والتعليمات بتطهير الجليل الشرقي وصلت إلى قيادة لواء غولاني في ٦ أيار/مايو ١٩٤٨، وفي اليوم التالي أقدم على تطهير القرية الأولى في «منطقته»، وهي قرية الشجرة.[٤]

تلقت وحدات البالماخ أوامرها بالقيام بعملية نَحْشون في اليوم الأول بالذات من نيسان/أبريل ١٩٤٨. وكانت الهيئة الاستشارية اجتمعت في الليلة السابقة في منزل بن - غوريون لوضع اللمسات الأخيرة على التعليمات للوحدات. كانت الأوامر واضحة: «الهدف الرئيسي للعملية هو تدمير القرى العربية. . . . [و] طرد القرويين كي يصبحوا عبئاً اقتصادياً على القوات العربية العامة.»[٥]

واقترنت عملية نَحْشون بتجديدات في نواحٍ أُخرى أيضاً. فقد كانت أول عملية حاولت فيها جميع المنظمات العسكرية اليهودية المتعددة أن تعمل كجيش موحد، واضعة بذلك الأساس للجيش الإسرائيلي المرتقب. وكانت هذه أول عملية يتّحد فيها يهود أوروبا الشرقيون القدامى، الذين كانوا بحكم الطبيعة مهيمنين على المشهد العسكري، مع المجموعات الإثنية الأُخرى، مثل القادمين الجدد من العالم العربي ومن أوروبا ما بعد الهولوكوست.

89

وقد كتب قائد إحدى الكتائب، التي شاركت في هذه العملية، وهو أوري بن -

آري، في مذكراته أن «صهر الشتات» كان واحداً من الأهداف المهمة لعملية نَحْشون. وكان بن - آري آنذاك شاباً يهودياً ألمانياً جاء فلسطين قبل بضعة أعوام. واستكملت وحدته استعداداتها لعملية نَحْشون على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من الخضيرة. وروى أنه رأى نفسه شبيهاً بالجنرالات الروس الذين حاربوا النازيين في الحرب العالمية الثانية. وكان «النازيون» في حالته عدداً كبيراً من القرى الفلسطينية العزلاوات الواقعة بالقرب من طريق يافا - القدس، والمجموعات شبه العسكرية التابعة لعبد القادر الحسيني التي جاءت لنجدتها. وكانت وحدات الحسيني ترد على الهجمات اليهودية السابقة بإطلاق النار عشوائياً على وسائط النقل اليهودية المارة بالطرقات، موقعة عدداً من القتلى والجرحى بين المسافرين. أمّا القرويون أنفسهم، كما كانت عليه الحال في أماكن أُخرى من فلسطين، فقد كانوا يحاولون مواصلة العيش كالمعتاد، غافلين عن الصورة الشيطانية التي ينسبها إليهم بن - آري ورفاقه. وخلال أيام قليلة سيطرد معظمهم إلى الأبد من البيوت والحقول التي عاشوا هم وأجدادهم فيها وزرعوها منذ قرون. وقد أبدت المجموعات الفلسطينية شبه العسكرية، بقيادة عبد القادر الحسيني، مقاومة أشد مما توقعته كتيبة بن - آري، الأمر الذي أدى إلى عدم تقدم عملية نَحْشون في البداية وفقاً للخطة. لكن مع حلول ٩ نيسان/أبريل كانت الحملة قد انتهت.

وفي ذلك اليوم نفسه سقطت أول قرية من القرى الفلسطينية العديدة الموجودة حول القدس بأيدي اليهود، على الرغم من اسمها الميمون - القسطل (القلعة). كانت تحصيناتها القديمة لا تزال قائمة، لكنها لم تستطع حمايتها من القوات اليهودية المتفوقة. وكانت القرية واقعة على القمة الغربية الأخيرة قبل الصعود النهائي إلى القدس. ولا يذكر النصب الذي أقامته إسرائيل في الموقع تخليداً للهاغاناه أنه كان هناك بالتحديد قرية فلسطينية. وتشكل اللوحة الموضوعة لإحياء ذكرى المعركة مثالاً نموذجياً لمدى عمق تجذّر لغة الخطة دالِتْ في التاريخ الشعبي الإسرائيلي حالياً. فكما كان الأمر في الخطة، لا تشير اللوحة إلى القسطل كقرية، وإنما كـ «قاعدة للعدو»: القرويون الفلسطينيون يُجردون من إنسانيتهم كي يمكن تحويلهم إلى «أهداف شرعية» يجوز استهدافها بالتدمير والطرد. وقد أصبح كثير من المستعمرات والحدائق العامة الجديدة في مختلف أنحاء البلد جزءاً من الذاكرة الجماعية من دون أية إشارة إلى القرى الفلسطينية التي كانت موجودة هناك، حتى حيث ما زال هناك بقايا، مثل بيت منعزل أو جامع، تشهد بالملموس على أن أناساً كانوا يعيشون هناك حتى وقت قريب لا يرجع إلى ما وراء سنة ١٩٤٨.

90 في ٩ نيسان/أبريل، قتل عبد القادر الحسيني في المعركة بينما كان يدافع عن

القرية. وقد أدى موته إلى تدهور معنويات جنوده إلى حد أن القرى الأُخرى في القدس الكبرى سقطت كلها بسرعة بأيدي القوات اليهودية. حوصرت واحدة تلو الأُخرى، ثم هوجمت واحتُلت، وطُرد سكانها، وهُدمت بيوتهم ومبانيهم. وفي عدد منها، رافق الطرد مجازر كان أسوؤها صيتاً المجزرة التي ارتكبتها القوات اليهودية، يوم سقوط القسطل نفسه، في دير ياسين.

دير ياسين

تجلت طبيعة خطة دالِتْ المنهجية والمنظمة جيداً في دير ياسين. وهي قرية هادئة ومسالمة توصلت إلى معاهدة عدم اعتداء مع الهاغاناه في القدس، لكن حُكم عليها بالهلاك لأنها كانت تقع داخل المناطق التي عينتها الخطة دالِتْ أهدافاً للتطهير. ولأن الهاغاناه كانت وقّعت اتفاقاً مع القرية، فإنها قررت أن ترسل إليها قوات الإرغون وعصابة شتيرن، كي تعفي نفسها من أية مسؤولية رسمية. ويُذكر أنه في التطهيرات اللاحقة لـ «القرى الصديقة» تخلت الهاغاناه حتى عن اعتبار هذه الخدعة ضرورية.

في ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨، احتلت القوات اليهودية قرية دير ياسين الواقعة على هضبة إلى الغرب من القدس، على ارتفاع ثمانمئة متر فوق سطح البحر بالقرب من حي غِفعات شاؤول اليهودي. وتستخدم مدرسة القرية القديمة اليوم مستشفى للأمراض العقلية يخدم الحي اليهودي الغربي الذي تمدد فوق أراضي القرية المدمرة.

عندما اقتحم الجنود اليهود القرية، رشقوا البيوت بنيران المدافع الرشاشة، متسببين بقتل كثير من سكانها. ومن ثم جمعوا بقية القرويين في مكان واحد وقتلوهم بدم بارد، وانتهكوا حرمة أجسادهم، في حين اغتُصب عدد من النساء ومن ثم قُتلن.(٦)

روى فهيم زيدان، الذي كان عمره آنذاك اثني عشر عاماً، كيف رأى بأم عينه عائلته تُقتل:

> أخرجونا واحداً تلو الآخر؛ قتلوا رجلاً عجوزاً بالرصاص، وعندما بكت إحدى بناته قتلوها هي أيضاً. ثم استدعوا شقيقي محمد وقتلوه أمامنا. وعندما صرخت أمي باكية وهي منحنية فوقه - وبين ذراعيها أختي الرضيعة خضرة - قتلوها هي أيضاً.(٧)

أطلقوا الرصاص أيضاً على زيدان نفسه، الذي كان موجوداً مع الأطفال الذين أوقفوهم

في صف أمام أحد الجدران، ورشقوهم بالرصاص قبل أن يغادروا، «فقط من أجل التسلية». ومن حسن حظه أن جروحه لم تكن مميتة.

91 لقد خفضت التحريات الحديثة الرقم المقبول لعدد ضحايا مجزرة دير ياسين من ١٧٠ إلى ٩٣ ضحية. وطبعاً، بالإضافة إلى ضحايا المجزرة ذاتها، هناك عشرات غيرهم قضوا في أثناء القتال، وبالتالي لم يُسجَّلوا في القائمة الرسمية للضحايا. وعلى أية حال، بما أن القوات اليهودية اعتبرت كل قرية فلسطينية قاعدة عسكرية عدوة، فإن الفارق في نظرها بين قتل الناس في مجزرة وقتلهم «في معركة» كان ضئيلاً. ويكفي أن يعلم المرء أن ثلاثين طفلاً صغيراً كانوا بين ضحايا المجزرة في دير ياسين، ليدرك كم أن الحذلقة «الكمية» برمتها - التي كرر الإسرائيليون استخدامها حديثاً في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فيما يتعلق بمجزرة جنين - لا معنى لها. إنما في ذلك الوقت، أذاعت القيادة اليهودية بافتخار رقماً مرتفعاً للضحايا كي تجعل من دير ياسين نذيراً بالنكبة، تحذيراً للفلسطينيين كافة من أن مصيراً مماثلاً ينتظرهم إذا رفضوا أن يتركوا بيوتهم ويهربوا.[(٨)]

الهدف التالي كان أربع قرى مجاورة: قالونيا؛ ساريس؛ بيت سوريك؛ بِدّو. ولم تستغرق العملية في كل قرية أكثر من ساعة واحدة أو نحوها - دخلت وحدات الهاغاناه القرية المعنية، ونسفت البيوت، وطردت السكان. ومن المثير للاهتمام (أو للسخرية، إن شئت) أن ضباط الهاغاناه ادعوا أنهم اضطروا إلى بذل جهد كبير لكبح سُعار النهب الذي تملّك مرؤوسيهم في كل قرية بعد احتلالها. ويروي بن - آري، الذي كان مشرفاً على وحدة زرع المتفجرات التي قامت بنسف البيوت، في مذكراته كيف أنه بمفرده أوقف عملية نهب القرى. لكن أقل ما يقال في ادعائه هذا هو أنه مبالغ فيه، علماً بأن الفلاحين هربوا من دون أن يحملوا شيئاً معهم بينما وجدت مقتنياتهم طريقها إلى صالونات ومزارع الجنود والضباط، سواء بسواء، كتذكارات حرب.[(٩)]

قريتان في المنطقة نفسها أُعفيتا من التدمير: أبو غوش والنبي صموئيل. وكان السبب في ذلك أن مختاريهما أقاما علاقات ودية مع القادة المحليين لعصابة شتيرن. ومن سخريات القدر أن هذا كان ما حال بينهما وبين الدمار والطرد، إذ أرادت الهاغاناه تدميرهما، لكن الجماعة الأكثر تطرفاً، عصابة شتيرن، سارعت إلى نجدتهما. بيد أن هذا كان استثناء نادراً، إذ لاقت مئات من القرى مصير قالونيا والقسطل نفسه.[(١٠)]

إن ثقة القيادة اليهودية في أوائل نيسان/ أبريل بقدرتها لا على الاستيلاء على المناطق التي منحتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية فحسب، بل أيضاً على تطهيرها، يمكن سبرها من الطريقة التي وجهت فيها الهاغاناه، مباشرة بعد عملية نَحْشون، اهتمامها إلى المراكز الحضرية الرئيسية في فلسطين. وقد هوجمت هذه المراكز بصورة منهجية خلال بقية الشهر، بينما كان موظفو الأمم المتحدة والموظفون البريطانيون يراقبون ما يجري بلامبالاة ومن دون أن يحركوا ساكناً. 92

كانت طبرية أول المراكز الحضرية التي استهدفها الهجوم. فما إن وصلت أخبار دير ياسين، وأخبار المجزرة التي وقعت بعد ثلاثة أيام في ١٢ نيسان/ أبريل في قرية ناصر الدين، إلى السكان الفلسطينيين في طبرية، حتى هرب كثيرون منهم.[١١] وكان السكان قد أفزعهم القصف اليومي العنيف من جانب القوات اليهودية المتمركزة على الهضاب المشرفة على هذه العاصمة التاريخية القديمة الواقعة على شاطئ بحيرة طبرية، حيث كان نحو ٦٠٠٠ يهودي و٥٠٠٠ عربي يعيشون هم وأجدادهم معاً بسلام منذ عدة قرون. ولم يتمكن جيش الإنقاذ، بسبب العرقلة البريطانية، من نجدة المدينة بأكثر من قوة مؤلفة من نحو ثلاثين متطوعاً. ولم يكن هؤلاء نداً لقوات الهاغاناه، التي كانت تدحرج براميل مملوءة بالمتفجرات من الهضاب إلى المدينة، وتستخدم مكبرات الصوت لإصدار أصوات مخيفة لبث الذعر في قلوب السكان - نسخة مبكرة عن اختراق الطائرات المقاتلة جدار الصوت فوق بيروت في سنة ١٩٨٣ وفوق غزة في سنة ٢٠٠٥، الذي دانته منظمة حقوق الإنسان بصفته عملاً إجرامياً. وسقطت طبرية في ١٨ نيسان/ أبريل.[١٢]

وقد أدى البريطانيون دوراً مشبوهاً في الهجوم على طبرية. في البداية عرضوا على السكان الفلسطينيين الحماية، لكنهم ما لبثوا أن حثوهم على التفاوض مع القوات اليهودية من أجل إخلاء عام للمدينة. أمّا الملك عبد الله فكان «عملياً» أكثر منهم: أرسل ثلاثين شاحنة للمساعدة في نقل النساء والأطفال. وادعى لاحقاً في مذكراته أنه كان مقتنعاً بأن مجزرة دير ياسين أُخرى كانت على وشك الوقوع.[١٣] كما زعم ضباط بريطانيون، في وقت لاحق، أنه كانت لديهم تخوفات مماثلة، لكن الوثائق التي تكشف عن ضغط بريطاني شديد على قادة المجتمع لا تنم عن أي خوف من مجزرة وشيكة الوقوع. وقد يقول البعض هنا إن البريطانيين بتصرفهم هذا حالوا دون تعرض سكان طبرية العرب لمجزرة؛ وقد يقول آخرون إن البريطانيين تعاونوا مع الذين قاموا بطرد السكان. لكن دور البريطانيين سيكون أوضح كثيراً، وأكثر سلبية، في الفصول

التالية من تدمير المدن الفلسطينية، عندما احتُلت يافا وحيفا.

تطهير حيفا من العرب

كما ذكرنا سابقاً، تمت الموافقة على العمليات التي جرت في حيفا بأثر رجعي، ورحبت الهيئة الاستشارية بها، مع أنها لم تكن بالضرورة المبادرة إلى [إصدار الأوامر - المترجم] بالقيام بها. وكان الترويع المبكر لسكان المدينة العرب في كانون الأول/ديسمبر [١٩٤٧ - المترجم] قد دفع كثيرين من أبناء النخبة الفلسطينية إلى المغادرة إلى مساكنهم في لبنان ومصر، ريثما يعود الهدوء إلى مدينتهم. ومن الصعب تقدير عدد الذين يمكن تصنيفهم ضمن هذه الفئة: معظم المؤرخين يقدر الرقم ما بين ١٥,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠.[١٤]

93

في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، أبرق زعيم محلي يدعى فريد السعد، مدير البنك العربي في حيفا وعضو اللجنة القومية المحلية، إلى الدكتور حسين الخالدي، سكرتير الهيئة العربية العليا، قائلاً بيأس: «من حسن الحظ أن اليهود لا يعرفون الحقيقة.»[١٥] وكانت «الحقيقة» أن النخبة الحضرية في فلسطين انهارت بعد شهر من القصف اليهودي العنيف والاعتداءات. لكن اليهود كانوا يعرفون تماماً ما كان يجري. وفي الواقع، كانت الهيئة الاستشارية تعرف جيداً أن الأغنياء والميسورين غادروا في كانون الأول/ديسمبر، وأن المدينة لم تكن تصل إليها أسلحة عربية، وأن الحكومات العربية لم تكن تفعل أكثر من شن حرب كلامية حماسية عبر الأثير لإخفاء تقاعسها عن العمل وعدم رغبتها في التدخل لمصلحة الفلسطينيين.

أمّا رحيل الأغنياء فكان معناه أن ما بين ٥٥,٠٠٠ و٦٠,٠٠٠ فلسطيني في حيفا أصبحوا بلا قيادة. وأنهم، نظراً إلى عدد المتطوعين القليل في المدينة، كانوا في نيسان/أبريل ١٩٤٨ تحت رحمة القوات اليهودية، وذلك على الرغم من وجود القوات البريطانية، التي كانت نظرياً مسؤولة عن سلامة السكان المحليين ورخائهم.

استهدفت العملية اليهودية في مرحلتها الأولى المنطقة المحيطة بحيفا، وأُطلق عليها الاسم الرمزي، المنذر بالشؤم، «المقص» (مِسْبارايِمْ)، الذي يشير إلى حركة كماشة وإلى فصل المدينة عن الأرياف المحيطة بها. وكانت حيفا، مثل طبرية، قد خُصصت في خطة الأمم المتحدة للدولة اليهودية، علماً بأن ترك الميناء الكبير الوحيد في البلد تحت السيطرة اليهودية كان مظهراً آخر من مظاهر الصفقة المجحفة التي عرضتها الأمم المتحدة على الفلسطينيين في اقتراحها لإحلال السلام. وقد أراد اليهود المدينة من دون الـ ٧٥,٠٠٠ فلسطيني القاطنين فيها، وفي نيسان/أبريل ١٩٤٨، حققوا

هدفهم.

وبما أن حيفا كانت ميناء فلسطين الرئيسي، فإنها كانت المحطة الأخيرة في مسار الانسحاب البريطاني. وكان من المتوقع أن يبقى البريطانيون حتى آب/أغسطس، لكنهم قرروا في شباط/فبراير ١٩٤٨ تقديم موعد الانسحاب إلى أيار/مايو. وبالتالي، فإن أعداداً كبيرة من الجنود البريطانيين كانت موجودة في المدينة، وكان لا يزال لديها السلطة القانونية، ويمكن للمرء أن يضيف الأخلاقية، لفرض القانون والنظام العام فيها. لكن سلوك هؤلاء الجنود، كما اعترف بذلك كثير من الساسة البريطانيين في وقت لاحق، شكل واحداً من أكثر الفصول مدعاة إلى العار في تاريخ الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط.[١٦] وقد بدأت الحملة اليهودية لبث الذعر في القلوب في كانون الأول/ديسمبر، واشتملت على قصف عنيف، ونيران قنص، وأنهار من النفط والوقود المشتعل المتدفقة من أعالي الجبل [الكرمل - المترجم] إلى الأسفل، وبراميل مملوءة بالمتفجرات، وتواصلت طوال الأشهر الأولى من سنة ١٩٤٨، لكنها اشتدت في أوائل نيسان/أبريل. وفي ١٨ نيسان/أبريل، في اليوم نفسه الذي أُرغم فيه الفلسطينيون في طبرية على الهروب، استدعى الميجر جنرال هُيو ستوكويل، قائد القطاع الشمالي البريطاني، الذي كان مقره في حيفا، ممثلي السلطات اليهودية في المدينة وأخبرهم أن القوات البريطانية ستنسحب خلال يومين من مواقعها التي كانت تشكل منطقة عازلة بين المجتمعين. وكانت هذه المنطقة «العازلة» هي العقبة الوحيدة التي منعت القوات اليهودية من شن هجوم مباشر واحتلال المناطق الفلسطينية التي كان أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة ما زالوا يعيشون فيها. وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام تطهير حيفا من العرب.

أُوكلت المهمة إلى لواء كرملي، الذي كان واحداً من صفوة التشكيلات في الجيش اليهودي (كان هناك ألوية من «نوعية أدنى» مثل لواء كرياتي، المشكّل من يهود عرب كانوا يرسلون للقيام فقط بأعمال النهب أو بـ «مهمات» أقل جذباً؛ ويمكن العثور على وصف للواء كرياتي بأنه مكوّن من «نوعية بشرية أدنى» في الوثائق الإسرائيلية).[١٧] وكان يقف في مواجهة لواء كرملي، البالغ تعداده ٢٠٠٠ جندي، جيش عديده ٥٠٠ من المتطوعين المحليين، ومن متطوعين آخرين معظمهم لبنانيون، في حيازتهم أسلحة بسيطة وذخائر محدودة، وبالتأكيد لا شيء يعادل العربات المصفحة ومدافع الهاون في الجانب اليهودي.

وكان معنى إزالة الحاجز البريطاني أنه يمكن استبدال عملية «المقص» بعملية «إزالة الخبز المختمر» («بيعور حَميتس»). ويعني هذا التعبير بالعبرية التطهير الكلي، ويشير إلى الفريضة الدينية اليهودية القاضية بتطهير البيوت من أي أثر للخبز أو الطحين

94

عشية عيد الفصح، لأنه من المحظور تناولهما خلال أيام الصوم - اسم رمزي ملائم بشكل وحشي لتطهير حيفا، حيث الفلسطينيون كانوا الخبز والطحين في العملية التي بدأت عشية عيد الفصح، في ٢١ نيسان/ أبريل.

كان القائد البريطاني ستوكويل على علم مسبق بالهجوم اليهودي الوشيك، واستدعى في وقت مبكر من اليوم نفسه «القيادة الفلسطينية» في المدينة للتشاور. وقابلته مجموعة من أربعة أشخاص منهَكين، أصبحوا قادة المجتمع العربي وقتئذ، مع أن أياً من المناصب التي كانوا يشغلونها رسمياً لم يهيئهم للحظة التاريخية الحاسمة التي تجلت في مكتب ستوكويل صبيحة ذلك اليوم. وتظهر مراسلات سابقة بينهم وبين ستوكويل أنهم كانوا يثقون به بصفته حامي القانون والنظام في المدينة. وإذ بالضابط البريطاني ينصحهم اليوم بأن من الأفضل لشعبهم أن يرحل عن المدينة، حيث كانوا هم ومعظم عائلاتهم يعيشون ويعملون منذ منتصف القرن الثامن عشر، عندما برزت حيفا كمدينة حديثة. وبالتدريج، بينما كانوا يصغون إلى ستوكويل وثقتهم به تتضاءل، أدركوا أنهم لن يستطيعوا حماية مجتمعهم، واستعدوا للأسوأ: بما أن البريطانيين لن يحموهم، فإن مصيرهم المحتوم سيكون الطرد. وأخبروا ستوكويل أنهم يريدون الرحيل بشكل منظم. وحرص لواء كرملي على ترحيلهم عبر أشلاء القتلى والدمار.[١٨]

95

كان الرجال الأربعة، وهم في طريقهم لمقابلة القائد البريطاني، يسمعون مكبرات الصوت اليهودية تحث النساء والأطفال الفلسطينيين على الرحيل قبل فوات الأوان، بينما في أجزاء أُخرى من المدينة كانت مكبرات الصوت تبث رسالة مناقضة تماماً صادرة عن محافظ المدينة اليهودي، شبتاي ليفي، الذي كان شخصاً محترماً بحسب جميع الروايات، والذي توسل إلى الناس كي يبقوا، ووعدهم أن أي أذى لن يلحق بهم. لكن مردخاي مَكْليف، قائد عملية لواء كرملي، وليس ليفي، كان صاحب القرار. وقد نسّق مَكْليف حملة التطهير، وكانت الأوامر التي أصدرها إلى قواته واضحة وبسيطة: «اقتلوا كل عربي تصادفونه، واحرقوا جميع الأشياء القابلة للاحتراق، واقتحموا الأبواب بالمتفجرات» (لاحقاً أصبح رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي).[١٩]

عندما نُفذت هذه الأوامر من دون إبطاء داخل مساحة الـ ١,٥ كم² التي كان لا يزال يعيش فيها آلاف من سكان حيفا العزّل، كانت الصدمة والرعب من الشدة بحيث أن الناس بدأوا الرحيل جماعياً، من دون أن يجمعوا أياً من حاجاتهم أو حتى يدركوا ما كانوا يفعلونه. وفي غمرة الذعر، اتجهوا نحو الميناء على أمل أن يجدوا سفينة أو قارباً ينقلهم بعيداً عن المدينة. وما إن لاذوا بالفرار حتى اقتحم الجنود اليهود بيوتهم

ونهبوها.

وعندما زارت غولدا مئير، وهي واحدة من الزعماء الصهيونيين الكبار، حيفا بعد أيام قليلة، وجدت من الصعب عليها في البداية أن تكبت إحساساً بالرعب عندما دخلت البيوت حيث كان الطعام المطبوخ ما زال على الطاولات، والألعاب والكتب التي تركها الأطفال على الأرض، وحيث بدا الأمر كأن الحياة تجمدت في لحظة واحدة. وكانت مئير جاءت فلسطين من الولايات المتحدة، التي هربت عائلتها إليها في إثر المذابح المنظمة في روسيا، وذكّرتها المناظر التي شاهدتها ذلك اليوم بأسوأ القصص التي سمعتها من عائلتها عن الوحشية الروسية ضد اليهود قبل عقود.[٢٠] لكن ذلك لم يؤثر، كما يبدو، في عزمها أو عزم زملائها على المضي قدماً في التطهير العرقي لفلسطين.

في الساعات الأولى من فجر يوم ٢٢ نيسان/أبريل، بدأ الناس يتدفقون إلى الميناء. وبما أن الشوارع في ذلك الجزء من المدينة كانت شديدة الازدحام بالناس الساعين للنجاة، فإن القيادة العربية التي نصبت نفسها قيادة حاولت أن تدخل شيئاً من النظام إلى الفوضى العارمة. وكان في الإمكان سماع مكبرات الصوت تحث الناس على التجمع في السوق القديمة المجاورة للميناء، والبحث عن مكان آمن هناك إلى أن يصبح في الإمكان ترتيب إجلاء منظم عن طريق البحر. «اليهود احتلوا شارع ستانتون وهم على الطريق»، كانت مكبرات الصوت تدوّي. 96

إن كتاب لواء كرملي عن الحرب، الذي يروي ما قام به خلال الحرب، لا ينم عن أي وخز للضمير فيما يتعلق بما جرى بعد ذلك. ضباط اللواء، الذين كانوا يعرفون أن الناس نُصحوا بالتجمع بالقرب من بوابة الميناء، أمروا جنودهم بنصب مدافع هاون من عيار ٣ إنشات على منحدرات الجبل المطلة على السوق والميناء - حيث يقوم مستشفى روتشيلد اليوم - وبقصف الناس المحتشدين في الأسفل. وكان الهدف التأكد من أن الناس لن يترددوا، وضمان أن يكون الهروب في اتجاه واحد فقط. وما إن تجمع الفلسطينيون في السوق - تحفة معمارية ترجع إلى العهد العثماني، مغطاة بسقوف بيض مقوسة، ودُمرت كلياً بعد قيام دولة إسرائيل - حتى أصبحوا هدفاً سهلاً للرماة اليهود.[٢١]

كانت سوق حيفا تبعد أقل من مئة متر عما كان وقتها بوابة الميناء. وعندما بدأ القصف كانت البوابة الوجهة الطبيعية للفلسطينيين الذين أصابهم الذعر. وأزاح الحشد حراس البوابة من الشرطة جانباً واندفع إلى داخل الميناء. وسارع عشرات إلى القوارب التي كانت راسية هناك وصعدوا إليها وبدأوا الرحيل عن المدينة. ونستطيع أن نعرف ما حدث بعد ذلك من الذكريات المروعة لبعض الناجين، والتي نشرت مؤخراً. وهذه

واحدة منها:

> داس الرجال أصدقاءهم وداست النساء أطفالهن. وسرعان ما امتلأت القوارب في الميناء بحمولاتها البشرية. وكان الازدحام فيها مخيفاً. وانقلب كثير منها وغرق ركابه جميعاً.[٢٢]

وكانت المشاهد رهيبة بحيث أنه عندما وصلت أخبارها إلى لندن، دفعت الحكومة البريطانية إلى التحرك، وبدأ بعض الموظفين، ربما لأول مرة، يدرك فداحة الكارثة التي تجتاح فلسطين بسبب امتناعهم من فعل أي شيء. وثارت ثائرة وزير الخارجية البريطاني، إرنست بيفن، على سلوك ستوكويل، لكن الفيلدمارشال مونتغومري، رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية، وبالتالي رئيس ستوكويل، دافع عنه.[٢٣] وكان آخر اتصال بين قادة حيفا الفلسطينيين وستوكويل رسالة تُغني عن مجلدات:

> إننا نشعر بالألم والأسى الشديدين لغياب التعاطف من السلطات البريطانية في تقديم الإسعاف للجرحى، مع أنها طولبت بالقيام بذلك.[٢٤]

97 صفد التالية[٢٥]

بعد أن سقطت حيفا لم يبق في فلسطين سوى مدن قليلة حرة، بينها عكا والناصرة وصفد. وبدأت المعركة على صفد في منتصف نيسان/أبريل، واستمرت حتى الأول من أيار/مايو. ولم يكن السبب في استمرارها مقاومة عنيدة من جانب الفلسطينيين أو متطوعي جيش الإنقاذ، مع أنهم بذلوا جهداً جدياً أكثر مما في أمكنة أُخرى، وإنما اعتبارات تكتيكية وجهت الحملة اليهودية أولاً إلى الأرياف المحيطة بصفد، ومن ثم قامت القوات بمهاجمة المدينة.

كان عدد سكان صفد ٩٥٠٠ عربي و٢٤٠٠ يهودي. وكان معظم اليهود القاطنين هناك من المتدينين المتعصبين جداً (Ultra-Orthodox)، ولم يكونوا معنيين قط بالصهيونية، ناهيك عن محاربة جيرانهم العرب. وقد يكون هذا الأمر، بالإضافة إلى الطريقة المتدرجة التي اتبعت في الاستيلاء على المدينة، قد أوهما أعضاء اللجنة القومية المحلية الأحد عشر بأن مصير صفد ربما سيختلف عن مصير المراكز الحضرية الأُخرى. وكانت اللجنة هيئة تمثيلية إلى حد كبير، ضمت أعيان المدينة، وعلماء دين، وتجاراً، ومُلاَّك أراض، وناشطين سابقاً في ثورة ١٩٣٦ التي كانت صفد مركزاً رئيسياً لها.[٢٦] وتعزز هذا الإحساس بالأمان بفضل وجود عدد كبير نسبياً من

المتطوعين العرب في صفد، قُدِّر بأكثر من ٤٠٠ متطوع، مع أن نصفهم فقط كان مسلحاً ببنادق. وكانت المناوشات في المدينة بدأت في أوائل كانون الثاني/ يناير، وسببها غارة استطلاعية عدوانية قام بها عدد من أعضاء الهاغاناه فدخلوا سوقاً وأحياء فلسطينية. وكان يتولى الدفاع عن المدينة ضد الهجمات المتكررة التي قامت بها وحدات الكوماندو التابعة للهاغاناه، البالماخ، ضابط سوري كاريزماتي هو إحسان كم الماز.

في البداية، كانت هجمات البالماخ هذه متفرقة وغير فعالة، لأن جهود الوحدات كانت مركزة على المناطق الريفية المحيطة بالمدينة. لكن عندما انتهت من السيطرة على القرى المجاورة لصفد (سيجري التطرق إلى ذلك لاحقاً في هذا الفصل)، أصبح في استطاعتها التركيز كلياً على المدينة نفسها في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٨. ولسوء حظ سكان صفد، فإنهم تحديداً في اللحظة التي احتاجوا إلى الضابط القدير كم الماز، فقدوه. وعيّن القائد الجديد لجيش الإنقاذ في الجليل، أديب الشيشكلي (الذي سيصبح رئيساً للجمهورية السورية في الخمسينيات)، مكانه ضابطاً آخر من ضباط جيش الإنقاذ يفتقر إلى كفاءة سلفه. وعلى أية حال، من المشكوك فيه أن النتيجة كانت ستكون مختلفة لو كان كم الماز موجوداً، نظراً إلى التفاوت الكبير في ميزان القوى: ١٠٠٠ من جنود البالماخ المدربين جيداً في مواجهة ٤٠٠ متطوع عربي، وهو تفاوت ينطبق على كثير من موازين القوى المحلية آنذاك، ويظهر زيف أسطورة داود اليهودي في مواجهة جُليات العربي في سنة ١٩٤٨.[٢٧]

98 طردت قوات البالماخ معظم السكان، وسمحت فقط ببقاء ١٠٠ رجل طاعن في السن، لكن لا لفترة طويلة. وفي ٥ حزيران/ يونيو، سجل بن - غوريون في يومياته باقتضاب: «أخبرني أبراهام حانوخي، من [كيبوتس] أييليت هشاحَر، أنه نظراً إلى بقاء ١٠٠ رجل طاعن في السن فقط في صفد فقد تم طردهم إلى لبنان.»[٢٨]

القدس مدينة أشباح

لم تتخطَّ حملة تدمير المدن الفلسطينية القدس، التي تحولت بسرعة من «المدينة الخالدة»، كما يصفها كتاب لسليم تماري صدر مؤخراً، إلى «مدينة أشباح».[٢٩] قصفت القوات اليهودية الأحياء العربية الغربية ثم هاجمتها واحتلتها في نيسان/ أبريل ١٩٤٨. وكان عدد من السكان الأثرياء والقاطنين في الأحياء الفخمة قد غادر المدينة قبل عدة أسابيع. أمّا من بقي فقد طردوا من منازلهم التي لا تزال شاهدة على الجمال المعماري لأحياء النخبة الفلسطينية التي بدأت تبني بيوتها خارج أسوار البلدة القديمة

منذ نهاية القرن التاسع عشر. وقد بدأ بعض هذه التحف الفنية بالاختفاء في الأعوام الأخيرة، إذ تضافرت حمّى العقارات، والنزعات المعمارية غريبة الأطوار، وجشع المقاولين، لتحول هذه المناطق السكنية الجميلة إلى شوارع تملؤها «فيلات» قبيحة وقصور باذخة لليهود الأميركيين الأثرياء الذين يميلون إلى التقاطر إلى المدينة في شيخوختهم.

عندما جرى تطهير هذه المناطق واحتلالها كانت القوات البريطانية لا تزال موجودة في فلسطين، لكنها ظلت بعيدة ولم تتدخل. إنما في منطقة واحدة فقط، قرر قائد بريطاني التدخل، وكان ذلك في الشيخ جرّاح؛ وهو أول حي فلسطيني بني خارج أسوار البلدة القديمة، وكانت تقيم به العائلات العريقة الرئيسية، مثل آل الحسيني والنشاشيبي والخالدي.

كانت التعليمات الصادرة إلى القوات اليهودية في نيسان/أبريل ١٩٤٨ واضحة جداً: «عليكم القيام باحتلال الحي وتدمير جميع منازله.»[٣٠] وبدأ الهجوم في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨، لكن البريطانيين أوقفوه قبل إنجاز المهمة. ولدينا شهادة بالغة الأهمية على ما حدث في الشيخ جرّاح من أمين سر الهيئة العربية العليا، د. حسين الخالدي، الذي كان يقيم هناك، إذ كانت برقياته اليائسة غالباً ما يتم اعتراضها من الاستخبارات الإسرائيلية، وهي محفوظة في الأرشيفات الإسرائيلية.[٣١] ويذكر الخالدي أن قوات القائد البريطاني أنقذت الحي، ما عدا ٢٠ منزلاً نجحت الهاغاناه في نسفها. ويبين هذا الموقف البريطاني المتصدي كم كان مصير كثير من الفلسطينيين اختلف لو أن القوات البريطانية تدخلت في أمكنة أُخرى، كما كانت تلزمها بذلك بنود صك الانتداب وشروط قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة.

99

إن امتناع البريطانيين من التدخل كان القاعدة، كما تبين ذلك مناشدات الخالدي الشديدة القلق والتوتر فيما يتعلق بأحياء القدس الأُخرى، وخصوصاً تلك الموجودة في الجزء الغربي من المدينة. وكانت هذه المناطق تتعرض لقصف متكرر منذ اليوم الأول من كانون الثاني/يناير. وهنا، خلافاً للشيخ جرّاح، قام البريطانيون بدور شيطاني حقاً، إذ جردوا القلة من السكان الفلسطينيين من الأسلحة التي كانت تمتلكها، ووعدوا أن يحموا الناس من الهجمات اليهودية، لكن فوراً نكثوا الوعد.

يخبر الدكتور الخالدي، في إحدى برقياته في أوائل كانون الثاني/يناير، الحاج أمين، الموجود في القاهرة، كيف أنه في كل يوم تقريباً يتظاهر حشد غاضب من المواطنين أمام منزله باحثاً عن قيادة، ومطالباً بالمساعدة. ويضيف أن الأطباء أخبروه أن المستشفيات تغص بالمصابين، وأن الأكفان التي لديهم لا تكاد تكفي الموتى، وأن حالة من الفوضى العارمة تعم المدينة، والناس مصابون بذعر شديد.

لكن الأسوأ كان في طريقه إليهم.[٣٢] فبعد أيام قليلة من الهجوم المجهَض على الشيخ جرّاح، تعرضت أحياء القدس الشمالية والغربية لقصف متواصل بمدافع الهاون من عيار ٣ إنشات، التي استخدمت في قصف حيفا. حي شعفاط وحده صمد ورفض الاستسلام، وحي القطمون سقط في الأيام الأخيرة من نيسان/أبريل. ويتذكر يتسحاق ليفي، رئيس استخبارات الهاغاناه في القدس: «في أثناء تطهير القطمون بدأ النهب والسرقة. وشارك فيهما الجنود والمواطنون سواء بسواء. اقتحموا البيوت وأخذوا الأثاث، والملابس، والأدوات الكهربائية، والأطعمة.»[٣٣]

غيّر انخراط الفيلق العربي في القتال الصورة، وأُوقفت عمليات التطهير العرقي في أواسط أيار/مايو ١٩٤٨. وكان بعض الأردنيين شاركوا في القتال قبل ذلك، كمتطوعين، وساهمت مشاركتهم في إبطاء التقدم اليهودي، ولا سيما خلال عملية الاستيلاء على القطمون، التي تخللها قتال عنيف مع القوات اليهودية في دير مار سمعان. لكن على الرغم من محاولتهم البطولية - كما وصفها ليفي وزملاؤه - الدفاع عن الأحياء في غرب المدينة، فإنهم فشلوا في حمايتها. وكانت المحصلة الإجمالية للتطهير العرقي في منطقة القدس الكبرى تطهير ثمانية أحياء وتسع وثلاثين قرية فلسطينية، وطرد سكانها إلى الجزء الشرقي من المدينة. القرى أزيلت من الوجود، لكن بعض أجمل بيوت القدس لا يزال قائماً - تقطن فيه عائلات يهودية استولت عليه فور إخلائه من سكانه - شاهداً باقياً على المصير المأساوي لمُلاّك هذه البيوت.

عكا وبيسان

100

واصلت حملة تدمير المدن الفلسطينية اندفاعها، فاحتُلت عكا على الساحل، وبيسان في الشرق، في ٦ أيار/مايو ١٩٤٨. في بداية أيار/مايو برهنت عكا مرة أُخرى أن نابليون لم يكن وحده من اكتشف أن من الصعب إخضاعها؛ وعلى الرغم من الازدحام الشديد الناجم عن تدفق اللاجئين الهائل من مدينة حيفا المجاورة إليها، والقصف اليومي العنيف، فقد فشلت القوات اليهودية في قهر المدينة الصليبية. غير أن مصدر مياهها المكشوف، الواقع على بعد عشرة كيلومترات إلى الشمال منها، من ينابيع الكابري، المسحوبة عبر قناة عمرها ٢٠٠ عام، كان بمثابة عقب أخيل بالنسبة إليها. ويبدو أنه جرى خلال الحصار تلويث المياه بجراثيم التيفوئيد. وقد رفع مبعوثو الصليب الأحمر الدولي المحليون إلى مركزهم الرئيسي تقارير بذلك، ولم يتركوا أدنى شك فيمن يشتبهون: الهاغاناه. وتصف تقارير الصليب الأحمر تفشياً مفاجئاً لمرض التيفوئيد، بل حتى تشير، على الرغم من لهجتها الحذرة، إلى تسمّم خارجي كتفسير

وحيد لهذا المرض.[٣٤]

في ٦ أيار/مايو ١٩٤٨، عقد اجتماع طارئ في مستشفى عكا اللبناني، الذي كان تابعاً للصليب الأحمر. وحضر الاجتماع البريغادير بيفريدج رئيس الخدمات الطبية البريطانية، والكولونيل بونيت من الجيش البريطاني، والدكتور ماكلين من الخدمات الطبية، والسيد دو مورون مندوب الصليب الأحمر في فلسطين، وموظفون حكوميون يمثلون المدينة، وذلك لمناقشة أمر المرضى السبعين الذين قضى عليهم الوباء. وتوصلوا إلى نتيجة فحواها أن الإصابة بالمرض مصدرها من دون شك مياه ملوثة، وليس الازدحام الشديد أو الأوضاع غير الصحية كما ادعت الهاغاناه. وأكد ذلك أن المرض أصاب أيضاً خمسة وخمسين جندياً بريطانياً نقلوا إلى مستشفى بور سعيد في مصر. «لم يحدث قط شيء كهذا في فلسطين»، أخبر البريغادير بيفريدج دو مورون. وما إن تم تحديد القناة مصدراً للوباء حتى تحول الناس إلى الآبار الأرتوازية والمياه المستمدة من المحطة الزراعية الموجودة شمالي عكا. كما أُخضع اللاجئون من عكا، الموجودون في مخيمات شمالي المدينة، لفحوصات طبية منعاً لانتشار الوباء.

مع تدهور المعنويات جرّاء وباء التيفوئيد والقصف العنيف، استجاب الناس للدعوة المنطلقة من مكبرات الصوت التي كانت تصرخ بهم: «استسلموا أو انتحروا. سنبيدكم حتى آخر رجل فيكم.»[٣٥] وروى الملازم بوتيت، وهو مراقب فرنسي تابع للأمم المتحدة، أنه بعد سقوط المدينة بيد القوات اليهودية، تعرضت لحملة نهب منظمة واسعة النطاق قام بها الجيش، وشملت الأثاث، والملابس، وأي شيء قد يكون مفيداً للمهاجرين اليهود الجدد، أو من شأن أخذه أن يثني اللاجئين عن العودة.

101 جرت محاولة مشابهة لتسميم مصادر مياه غزة في ٢٧ أيار/مايو، لكنها أُحبطت. وقد ألقى المصريون القبض على يهوديين، دافيد حورِن ودافيد مِزْراحي، بينما كانا يحاولان تلويث آبار المياه في غزة بجراثيم التيفوئيد والديزنطاريا. وأخطر الجنرال يادين بن - غوريون، رئيس حكومة إسرائيل وقتئذ، بالحادثة، وسجّلها هذا في يومياته من دون تعليق. وأعدم المصريون اليهوديين لاحقاً، ولم تصدر عن الإسرائيليين أية احتجاجات رسمية.[٣٦]

كان إرنست دافيد بيرغمان مع الأخوين كتسير، اللذين ورد ذكرهما سابقاً، جزءاً من فريق عمل على تطوير قدرة إسرائيل البيولوجية الحربية، شكّله بن - غوريون في الأربعينيات، ودُعي بالاسم الملطَّف «سِلْك الهاغاناه العلمي». وقد عُيّن إفرايم كتسير مديراً له في أيار/مايو ١٩٤٨، وأعيدت تسميته فأصبح يُدعى «حِيمدْ» (الأحرف الأولى في كلمتي «حِيلْ مادَعْ»، أي «سلاح العِلْم»). ولم يساهم هذا السلاح بصورة رئيسية في حملات سنة ١٩٤٨، لكن إنتاجه المبكر دل على

الطموحات التي ستسعى إسرائيل لتحقيقها في المستقبل في مجال الأسلحة غير التقليدية.[٣٧]

في الوقت الذي احتُلت عكا تقريباً، احتل لواء غولاني مدينة بيسان بعملية جِذْعون. وعلى غرار صفد، هوجمت المدينة بعد احتلال عدة قرى كانت تقع في جوارها. وكانت القوات اليهودية، بعد نجاحها في احتلال حيفا وطبرية وصفد، واثقة بنفسها وفعالة جداً. وقد حاولت، مُسلّحة بالخبرة التي اكتسبتها بالطرد الجماعي، أن ترغم السكان على الرحيل بسرعة منذرة إياهم بمغادرة بيوتهم خلال عشر ساعات. وسُلّم الإنذار إلى «أعيان المدينة»، أي إلى قلة من اللجنة القومية المحلية. ورفض هؤلاء الأعيان ذلك، وحاولوا على عجل تخزين مواد غذائية استعداداً لحصار طويل؛ وجهّزوا بعض الأسلحة، وفي الأساس مدفعان جلبهما إلى المدينة متطوعون، من أجل صد الهجوم الوشيك. وكان ناحوم شبيغل، قائد لواء غولاني، معنياً بهجوم سريع، وأخذْ عدد من أسرى الحرب لمبادلتهم ببعض الأسرى اليهود الذين اعتقلتهم القوات الأردنية حين نجحت في احتلال الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس ومستعمرة غوش عِتْسيون اليهودية. وفي الواقع، فإن الفيلق العربي باعتقاله مستوطني غوش عتسيون أنقذهم من أيدي المجموعات الفلسطينية شبه العسكرية الغاضبة التي هاجمت المستعمرة اليهودية المعزولة والقافلة التي تحركت لإنقاذها.[٣٨] (غوش عتسيون حالياً مستعمرة يهودية كبيرة في الضفة الغربية). وكان هؤلاء المستوطنون مع سكان الحي اليهودي بين العدد القليل من الأسرى الذين وقعوا في الأسر خلال الحرب. وقد عوملوا معاملة حسنة وأفرج عنهم بعد فترة قصيرة، خلافاً لآلاف الفلسطينيين الذين أصبحوا، بموجب القانون الدولي، مواطنين في دولة إسرائيل، لكنهم عندما أُسروا احتُجزوا في المعتقلات والسجون.

102 بعد قصف يومي عنيف، بما في ذلك قصف جوي، قررت لجنة بيسان المحلية الاستسلام. وكانت الهيئة التي اتخذت القرار مؤلفة من القاضي المحلي، وأمين سر البلدية، وأغنى تاجر في المدينة. واجتمعوا ببالتي سيلا وزملائه لمناقشة شروط الاستسلام (قبل الاجتماع، طالب الأعضاء بالسماح لهم بالسفر إلى نابلس لمناقشة الاستسلام، لكن طلبهم رُفض). وفي ١١ أيار/مايو، أصبحت المدينة تحت السيطرة اليهودية. وتذكّر بالتي سيلا بصورة خاصة المدفعين القديمين البائسين اللذين كان مأمولاً منهما حماية بيسان: مدفعان فرنسيان مضادان للطائرات من مخلفات الحرب العالمية الأولى، يمثلان المستوى العام للأسلحة التي كانت في حيازة الفلسطينيين والمتطوعين العرب عشية دخول الجيوش العربية النظامية فلسطين.

بعد الاجتماع مباشرة، كان في استطاعة بالتي سيلا وزملائه الإشراف على

«الطرد المنظَّم» لسكان المدينة. بعضهم تم ترحيله إلى الناصرة - وقتها كانت لا تزال مدينة فلسطينية حرة، لكن وضعها هذا تغير بعد فترة وجيزة - والبعض الآخر إلى جنين، لكن الأغلبية طُردت إلى ما وراء الضفة الأُخرى لنهر الأردن القريب.[٣٩] ويتذكر شهود عيان حشوداً من بيسان، مذعورة ومهيضة الجناح، تتجه مسرعة نحو نهر الأردن، ومن هناك إلى مخيمات أقيمت على عجل في الأراضي الأردنية. لكن، بينما كانت القوات اليهودية مشغولة بعمليات أُخرى في الجوار، نجح عدد قليل جداً منهم في العودة؛ إذ كانت بيسان قريبة جداً من الضفة الغربية ونهر الأردن، وبالتالي كانت عودتهم متسللين من دون أن ينكشف أمرهم سهلة نسبياً. وقد نجحوا في البقاء حتى منتصف حزيران/يونيو، وعندئذ حمّلهم الجيش الإسرائيلي تحت تهديد السلاح في شاحنات وطردهم إلى ما وراء نهر الأردن مرة أُخرى.

خراب يافا

كانت يافا آخر مدينة يجري احتلالها، وحدث ذلك في ١٣ أيار/مايو، قبل يومين من انتهاء الانتداب. وعلى غرار كثير من المدن الفلسطينية، كان ليافا تاريخ طويل يرجع إلى العصر البرونزي، وتراث روماني وبيزنطي مثيران للإعجاب. وكان القائد المسلم، عمرو بن العاص، هو من احتل المدينة سنة ٦٣٢، وأكسبها صفتها العربية. وكانت يافا الكبرى تشتمل على أربع وعشرين قرية عربية وسبعة عشر مسجداً؛ لم يبق منها سوى مسجد واحد، بينما اختفت القرى جميعها من الوجود.

في ١٣ أيار/مايو هاجم ٥٠٠٠ جندي تابعين للهاغاناه والإرغون المدينة، بينما حاول متطوعون عرب بقيادة ميشيل العيسى، وهو مسيحي محلي، الدفاع عنها. وكان بين المتطوعين وحدة استثنائية مكوّنة من ٥٠ مسلماً من البوسنة، وعدد من أفراد الجيل الثاني من فرسان الهيكل (Templars)، وهؤلاء مستعمرون ألمان جاؤوا البلد في منتصف القرن التاسع عشر كمبشرين دينيين وقرروا الآن أن يدافعوا عن مستعمراتهم (استسلم فرسان آخرون في الجليل من دون قتال، وطردوا بسرعة من مستعمرتين جميلتين، فالدهايم وبيت ليحم، غربي الناصرة).

103

إجمالاً، كان ثمة في يافا قوة دفاعية أكبر مما كان لدى الفلسطينيين في أي موقع آخر: ١٥٠٠ متطوع في مقابل ٥٠٠٠ جندي يهودي. وقد صمدت المدينة ثلاثة أسابيع في وجه الحصار والهجوم الذي بدأ في أواسط نيسان/أبريل وانتهى في أواسط أيار/مايو. وعندما سقطت طُرد جميع سكانها البالغ عددهم ٥٠,٠٠٠ نسمة «بمساعدة» وساطة بريطانية، الأمر الذي يعني أن هروبهم كان أقل فوضوية مما كان عليه الهروب

في حالة حيفا. ومع ذلك، لم يخل الأمر من مشاهد مروعة تذكّر المرء بما حدث في ميناء حيفا في الشمال: حرفياً، أناس يُدفعون إلى البحر في أثناء محاولة الحشود الصعود إلى قوارب الصيد الصغيرة التي كانت ستنقلهم إلى غزة، بينما كانت القوات اليهودية تطلق النار فوق رؤوسهم لتسريع هروبهم.

وبسقوط يافا، تم للقوات اليهودية إخلاء جميع مدن وبلدات فلسطين الرئيسية وطرد سكانها. ولم تقع عيون الأغلبية الساحقة من سكانها - من جميع الطبقات والمذاهب الدينية والمهن - على مدنها مرة أُخرى. غير أن الأكثر تسيّساً بينهم سيقومون بدور تكويني في عودة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الظهور بهيئة منظمة التحرير الفلسطينية، وبالمطالبة أولاً وقبل كل شيء بحق العودة.

التطهير يستمر

بحلول نهاية آذار/مارس كانت العمليات العسكرية اليهودية قد دمرت كثيراً من أرياف يافا وتل أبيب. وكان هناك تقسيم واضح للعمل بين الهاغاناه والإرغون. وبينما كانت الهاغاناه تتحرك بطريقة منظمة من مكان إلى آخر وفقاً لخطة موضوعة، تُركت للإرغون حرية القيام بعمليات متفرقة في القرى الواقعة خارج نطاق الخطة الأصلية. وهذا يفسر كيف وصلت الإرغون إلى قرية الشيخ مونِّس (أو مونيس، كما تسمى اليوم) في ٣٠ آذار/مارس وقامت بطرد سكانها بالقوة. واليوم يجد المرء حرم جامعة تل أبيب الأنيق ممتداً فوق بقايا القرية، بينما تحوّل أحد المباني القليلة الباقية إلى ناد لأساتذة الجامعة.[٤٠]

104 ولو لم يكن هناك تفاهم ضمني بين الهاغاناه والإرغون، لربما كان في الإمكان إنقاذ الشيخ مونس. فقد كان زعماء القرية بذلوا جهداً كبيراً لإقامة علاقات ودية مع الهاغاناه من أجل تفادي طرد سكانها، لكن «المستعربين» الذين أبرموا المعاهدة اختفوا كلياً عندما حضرت الإرغون وطردت السكان برمتهم.[٤١]

وكانت العمليات التي نفذت في الريف في نيسان/أبريل متصلة بشكل أوثق بتدمير المدن الفلسطينية. فالقرى الواقعة بالقرب من المراكز الحضرية كانت تُحتل ويُطرد سكانها، وأحياناً تتعرض لمجازر، في حملة إرهابية مصمَّمة لتمهيد الأرض لاحتلال ناجح للمدن.

اجتمعت الهيئة الاستشارية مرة أُخرى يوم الأربعاء في ٧ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وقررت طرد سكان القرى الواقعة على طريق تل أبيب - حيفا، وطريق جنين - حيفا، وطريق القدس - يافا، وتدميرها كلها. وفي نهاية الأمر، لم ينج من التدمير

والطرد سوى حفنة ضئيلة من هذه القرى.(٤٢)

وهكذا، في الوقت الذي محت الإرغون الشيخ مونس، احتلت الهاغاناه ست قرى في هذه المنطقة خلال أسبوع. وكانت أولاها خربة عزّون التي احتُلت في ٢ نيسان/أبريل، وتبعتها خربة لِذْ، وعرب الفقراء، وعرب النفيعات، وعرب ظهرة الضميري، وجميعها طُهّرت في ١٠ نيسان/أبريل، وشركِس في ١٥ منه. وبحلول نهاية الشهر كان تم احتلال وتدمير ثلاث قرى أُخرى في جوار يافا وتل أبيب: المنشية، وبيار عدس، ومِسْكة الكبيرة.(٤٣)

وهذا كله جرى قبل أن يدخل أي جندي عربي نظامي فلسطين. وبعد القرى الأخيرة المذكورة يصبح من الصعب تتبع ما تلا من خطوات، سواء على معاصري الأحداث أو على المؤرخين اللاحقين. إنما بين ٣٠ آذار/مارس و١٥ أيار/مايو احتُلت ٢٠٠ قرية وطرد سكانها. وهذه حقيقة يجب تكرارها لأنها تقوّض الخرافة الإسرائيلية بأن العرب هربوا عندما بدأ «الغزو العربي». إن نصف القرى العربية تقريباً كان هوجم قبل أن تقرر الحكومات العربية أخيراً، وعلى مضض كما نعرف، إرسال قواتها. وسيتم محو تسعين قرية أُخرى بين ١٥ أيار/مايو و١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، عندما وُضعت الهدنة الأولى أخيراً موضع التنفيذ.(٤٤)

يروي شهود عيان في الجانب اليهودي أنهم كانوا يعتقدون بوضوح خلال نيسان/أبريل أن الجيش الإسرائيلي كان في استطاعته أن يفعل أكثر. وفي مقابلة حديثة [نسبياً - المترجم] أجراها مؤرخون رسميون مع بالتي سيلا، ويمكن العثور عليها في أرشيفات الهاغاناه في تل أبيب، استخدم لغة عاطفية لاستحضار جو الحماسة المفرطة. وكان بالتي سيلا أحد أفراد القوات اليهودية التي احتلت مدينة بيسان وطهرتها، والتي أُمرت بطرد العشائر البدوية الكبيرة التي كانت تقطن في تلك المنطقة منذ قرون. يقول سيلا في المقابلة:

105

> بعد أن طهرنا المنطقة من العشائر البدوية بقي جرح بيسان المتقيح [استخدم المفردة في لغة اليديش التي تعني ذلك: farunkel] ملوَّثاً بقريتين، فرونة والسامرية. لم يبد عليهما أنهما كانتا خائفتين، واستمرتا في زراعة حقولهما واستخدام الطرقات.(٤٥)

سيرين كانت واحدة من القرى التي احتُلت خلال هذه الهجمات في الشرق. وتلخص قصتها المصير الذي لاقته عشرات من القرى التي طردت القوات اليهودية سكانها في مرج ابن عامر وسهل بيسان، حيث يبحث المرء اليوم عبثاً عن أي أثر للحياة الفلسطينية التي كانت ذات مرة مزدهرة هناك.

قرية سيرين

احتُلت سيرين في ١٢ أيار/مايو ١٩٤٨. كانت تقع بالقرب من بيسان في واحدة من أراضي الجِفتلك. وكانت هذه الأراضي، التي يشار إليها أحياناً باسم أراضي «المدَوَّر»، تخص اسمياً السلطان العثماني، بيد أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا هم الذين يزرعونها. وقد تطورت القرية إلى مجتمع مزدهر حول مقام وليّ مسلم اسمه الشيخ ابن سيرين. والأرض في تلك المنطقة وعرة، والصيف فيها حار إلى درجة لا تطاق. ومع ذلك فالقرية التي كبرت حول المقام والينابيع المجاورة، الواقعة على بعد ٣ كيلومترات منها، كانت تشبه تلك القرى التي كانت تتمتع بمناخ أفضل كثيراً وبمياه عذبة دائمة التدفق. وكانت المياه تُنقل إلى القرية على ظهور الحيوانات، ويستخدمها المزارعون المجدّون لتحويل الأرض الوعرة إلى جنة عدن صغيرة. وكان سكان القرية يعيشون في عزلة عن جوارهم لأن السيارات لا تستطيع الوصول إليهم. غير أن الغرباء الذين كانوا يزورون القرية كانوا يلاحظون نمطاً خاصاً من البناء هناك، إذ كانت بيوت سيرين مبنية بأحجار بركانية سود ممزوجة بالصلصال، وكانت السطوح مغطاة بطبقات مجدولة من الحطب والخيزران.

اشتهرت سيرين بكونها نموذجاً رائعاً للنظام التعاوني القائم على التشارك في الأرض، والذي تمسّك به القرويون، وهو يرجع إلى العهد العثماني. ولم ينجح في القضاء عليه تحول الزراعة المحلية إلى الطرائق الرأسمالية، ولا الاندفاع الصهيوني للحصول على الأراضي. وكان في القرية ثلاثة بساتين غنية بأشجار الفواكه وكروم الزيتون، تمتد على أكثر من ٩٠٠٠ دونم من الأرض المزروعة (من مجموع ١٧,٠٠٠ دونم). وكانت الأراضي ملكاً للقرية كمجموع، وحصة العائلة من المحاصيل ومساحة الأرض تتقرر بناء على حجم العائلة.

106 وكان لسيرين علاقات جيدة بالجميع. وقد كانت العائلة الرئيسية، عائلة الزعبي، موعودة بحصانة للقرية من جانب الوكالة اليهودية، لأنها كانت تنتمي إلى عشيرة متعاونة. فالمختار مبارك الحاج الزعبي، الذي كان شاباً متعلماً، وعلى علاقة وثيقة بأحزاب المعارضة، كان صديقاً لرئيس بلدية حيفا، شبتاي ليفي، منذ يوم كانا يعملان في شركة البارون دو روتشيلد. وكان متأكداً من أن سكان القرية، البالغ عددهم ٧٠٠ نسمة، سيُجنَّبون المصير الذي لاقته القرى المجاورة. لكن كان هناك في القرية عشيرة أُخرى، حمولة أبو الهيجاء، التي كانت أكثر ولاء للمفتي السابق، الحاج أمين الحسيني، وللحزب العربي الفلسطيني. وبحسب ملف الهاغاناه لسنة ١٩٤٣ الخاص بقرية سيرين، فإن وجود هذه العشيرة هو الذي حكم على القرية بالهلاك. ولحظ

الملف أن في سيرين عشرة أشخاص من حمولة أبو الهيجاء شاركوا في ثورة ١٩٣٦، وأن «أياً منهم لم يُعتقل أو يُقتل، وأنهم يحتفظون ببنادقهم.»

كانت القرية تعاني بين حين وآخر جرّاء الخصومات بين الحمولتين الرئيسيتين. لكن، كما حدث في أنحاء فلسطين كافة، فإن الأمور تحسنت بعد الثورة العربية الكبرى. ومع حلول نهاية الانتداب كانت القرية تجاوزت الانقسامات التي مزقتها خلال فترة الثلاثينيات العاصفة.

وقد أمل مختار سيرين بأن تتعزز حصانة القرية أيضاً جرّاء وجود عشيرة مسيحية صغيرة فيها كانت على علاقة ممتازة ببقية السكان. وكان أحد أفرادها معلم القرية، وكان يربي تلاميذ الصف البالغ عددهم ٤٠ تلميذاً، من دون أي أثر لتحامل سياسي أو ارتباط عشائري. وكان صديقه المفضل الشيخ محمد المصطفى إمام الجامع المحلي وحارس الكنيسة المحلية والدير اللذين كانا موجودين أيضاً داخل القرية.

هذا العالم الصغير من التعايش الديني والانسجام تم تدميره تماماً خلال ساعات قليلة معدودة. لم يقاتل القرويون. جمعت القوات اليهودية المسلمين - من الحمولتين - والمسيحيين معاً وأمرتهم بالتوجه إلى نهر الأردن وعبوره إلى الجانب الآخر. ومن ثم نسفت المسجد والكنيسة والدير والبيوت كافة. ولم تلبث الأشجار في البساتين أن جفت وماتت.

اليوم، يحيط سياج من الصبار بالأنقاض التي كانت ذات يوم قرية سيرين. ولم ينجح اليهود قط في تكرار نجاح الفلسطينيين في التشبث بالتربة الوعرة في الوادي، لكن الينابيع القائمة في الجوار لا تزال هناك - منظر موحش يبعث خلوه من البشر الرهبة في النفس.(٤٦)

107 جيش الإنقاذ في مرج ابن عامر

إلى الغرب من سيرين، في مرج ابن عامر (عيمك يزراعيل)، فعل فوزي القاوقجي كل ما في وسعه للحد من الاحتلالات اليهودية، وشن عدة هجمات فاشلة على الكيبوتس اليهودي الوحيد الموجود في المنطقة، مِشْمار هَعيمِكْ. وفي واحدة من المرات التي تعرض فيها الكيبوتس للقصف بواسطة المدفع الوحيد الذي كان في حيازة القاوقجي، قتلت قذيفة مباشرة ثلاثة أطفال. وهذه المأساة المروعة سيجدها المرء مذكورة في كتب التاريخ الإسرائيلية الرسمية باعتبارها الحادثة الوحيدة العدائية التي وقعت في هذه المنطقة.

لم تساهم القرى المجاورة كثيراً في الجهود التي بذلها جيش الإنقاذ لينقل أخباراً

طيبة من جبهة القتال إلى جامعة الدول العربية التي أرسلته. وفي الواقع، كثير منها وقّع معاهدات عدم اعتداء مع الكيبوتسات المجاورة له. لكن هجوم جيش الإنقاذ على مِشْمار هَعيمك أثار الغضب والرغبة في الانتقام في نفوس أعضاء الكيبوتسات، وبالتالي لم تعد تلك القرى آمنة من العدوان المتمادي في السهل. وحث أعضاء الكيبوتسات القوات اليهودية على مواصلة التطهير العرقي الذي بدأته في شرق المنطقة. وكان كثير من الكيبوتسات في هذا الجزء من الجليل تابعاً للحزب الصهيوني الاشتراكي «هَشومير هَتْسَعير»، الذي حاول بعض أعضائه اتخاذ موقف أكثر إنسانية. وفي تموز/يوليو، اشتكى عدد من أعضاء مبام البارزين إلى بن - غوريون ما اعتقدوا أنه توسيع «لا لزوم له» لعملية التطهير. وسارع بن - غوريون إلى تذكير هؤلاء الكيبوتسيين من أصحاب الضمير أنهم هم أنفسهم كانوا مسرورين من انطلاق المرحلة الأولى في المنطقة في نيسان/أبريل السابق.[٤٧] وفي الواقع، لو كنتَ يهودياً صهيونياً في سنة ١٩٤٨، لكان معنى ذلك شيئاً واحداً، وشيئاً واحداً فقط: الالتزام الكامل بتطهير فلسطين من العرب.

كان هجوم القاوقجي على كيبوتس مِشْمار هَعيمِك في ٤ نيسان/أبريل رداً مباشراً على عمليات الطرد الجماعي التي بدأت في أواسط آذار/مارس. وكانت أولى القرى التي دُمرت وطرد سكانها الغبية التحتا والغبية الفوقا، البالغ عدد سكان كل منهما أكثر من ١٠٠٠ نسمة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، جاء دور القرية الأصغر، خربة الراس. واتسم تنفيذ الاحتلال هنا، أيضاً، بسمتيْ التطهير العرقي أنفسهما اللتين كانتا أصبحتا وقتئذ مألوفتين: طرد السكان، وتدمير بيوتهم.

بعد حادثة مِشْمار هَعيمِك جاء دور القرى الأكبر: أبو شوشة؛ الكفرين؛ أبو زريق؛ المَنْسي؛ النغنغية. وسرعان ما امتلأت الطرقات إلى الشرق من جنين بآلاف الفلسطينيين الذين طردتهم القوات اليهودية وشردتهم مشياً، ليس بعيداً عن كيبوتسات قلعة الصهيونية الاشتراكية. وكانت القرية الأصغر، وادي عارة، والبالغ عدد سكانها ٢٥٠ نسمة، آخر قرية تُمحى من الوجود في نيسان/أبريل.[٤٨]

108

هنا، أيضاً، ساهمت الإرغون بحصتها في التدمير المتواصل للريف الفلسطيني. واستكملت الهجوم الحاقد على القرى المتبقية في مرج ابن عامر، بينما كانت قوات الانتداب البريطاني ما زالت هناك: صَبّارين؛ السنديانة؛ بريكة؛ خُبّيزَة؛ أم الشوف. وقد هرب بعض سكان هذه القرى تحت وطأة نيران مدافع الهاون التي أطلقتها القوات المهاجمة، بينما طرد الآخرون الذين لوحوا بالأعلام البيض علامة على رغبتهم في الاستسلام على الفور. وفي صبارين، احتجز لصوص عصابة الإرغون، الذين أغضبهم أنهم جوبهوا بمقاومة مسلحة بسيطة، النساء والشيوخ والأطفال عدة أيام داخل شريط

من الأسلاك الشائكة عقاباً لهم - أسلاك شبيهة جداً بالأقفاص التي يُحبس داخلها الفلسطينيون اليوم ساعات على حواجز التفتيش في الضفة الغربية عندما يفشلون في إبراز التصاريح المناسبة. وقد أُعدم على الفور سبعة شبان وُجدت في حيازتهم أسلحة، ومن ثم طردت القوات اليهودية باقي القرويين إلى أم الفحم، التي لم تكن وقعت بعد في قبضة اليهود.[٤٩]

في كل مرحلة من مراحل العملية في مختلف المناطق الجغرافية كانت تبرز أنماط من السلوك يتبناها لاحقاً باقي القوات. فبعد أيام من احتلال قرية الكفرين، وطرد سكانها، تمرّن الجيش على شحذ مهارته في القرية الخالية من السكان، وذلك بمحوها من على وجه الأرض.[٥٠] وتكرر هذا النمط من التمرين مرة بعد أُخرى، واستمر استخدامه طويلاً بعد انتهاء حرب ١٩٤٨، حتى فترة متأخرة في الخمسينيات من القرن الماضي.

كانت العملية في ريف صفد مدفوعة بالتخطيط الفعال أكثر منها بالغضب الشديد، وأُعطيت الاسم الرمزي المنذر بالشؤم «مكنسة» (مَطْأطي). وقد بدأت بتطهير القرى الواقعة على امتداد طريق طبرية - صفد الرئيسي. وكانت أول قرية أُزيلت غوير أبو شوشة. فبعد سقوط طبرية، أدرك المختار فوراً ما كان سيحدث للقرية، لأنها كانت الأقرب إلى المدينة. وطلب من أديب الشيشكلي، قائد جيش الإنقاذ في المنطقة، المساعدة، واقترح توزيع أسلحة على القرويين، لكن الشيشكلي رفض ذلك. وأدى انتشار الخبر إلى تدهور معنويات القرويين، وبدأت النساء والأطفال بالهروب إلى الرامة الواقعة على الطريق إلى عكا في الطرف الآخر من جبال الجليل. وجنّد المختار خمسين فلاحاً، انتظروا الهجوم مسلّحين ببنادق خرطوش (بنادق صيد عتيقة ترجع إلى الحرب العالمية الأولى). وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أرسل اليهود أولاً، كما صار من عادتهم، وفداً لاقتراح الإخلاء الجماعي للقرية من دون قتال. إنما، في هذه الحالة، كان الوفد استثنائياً؛ إذ كان مؤلفاً من أشخاص كان لديهم سابقاً روابط ودية مع القرية. وتذكر الفلسطينيون الذين كانوا في الاجتماع، في وقت لاحق، لهجتهم الاعتذارية عندما شرحوا قائلين إن جميع القرى على الطريق بين طبرية وصفد كان من المحتم أن يطرد سكانها. ولم يكشف المختار حقيقة أن القرية كانت أصبحت مهجورة تقريباً، وقال إن السكان «سيدافعون عن بيوتهم.»[٥١]

109

بعد الاحتلال السريع للقرية، برز نمط آخر [من السلوك - المترجم]. صعد جندي إلى سطح أحد البيوت وسأل إن كان هناك بين الأسرى أي درزي. وصاح: «إن كان هناك دروز فإنهم يستطيعون البقاء. أمّا الآخرون فيجب أن يرحلوا إلى لبنان.» لكن حتى هذا الخيار لم يكن متاحاً للجميع، إذ قررت القوة المحتلة أن

تجري عملية فرز قبل أن «نسمح» للقرويين بالرحيل إلى لبنان. وستصبح عملية الفرز هذه نموذجاً متبعاً في عمليات الطرد التالية، وستظل محفورة عميقاً في الذاكرة الجماعية للفلسطينيين بعد النكبة، ملازمة لهم حتى اليوم. الشبان ما بين سن العاشرة وسن الثلاثين كانوا ينحّون جانباً ويرسلون إلى معسكرات اعتقال. وهكذا تم هنا فصل أربعين شخصاً من غوير أبو شوشة عن عائلاتهم ليمضوا ثمانية عشر شهراً في العذاب، مسجونين في معتقلات.

وكان المراقبون التابعون للأمم المتحدة كثيراً ما يزورون غوير أبو شوشة ليتحرّوا بأم أعينهم كيف كان يجري تطبيق قرار التقسيم. وكانوا شهوداً على عملية الطرد. وكان ممثلو وسائط الإعلام الغربية، بمن في ذلك مراسل الـ «نيويورك تايمز»، ما زالوا يرسلون قصصاً عن قرى منفردة، مع أن اهتمام الجمهور بمصيرها كان أخذ في التضاؤل. وعلى أية حال، فإن القراء في الغرب لم تنقل إليهم قط الصورة الكاملة للأحداث.[٥٢] وعلاوة على ذلك، يبدو أن أياً من المراسلين الأجانب لم يكن يجرؤ على أن ينتقد علناً ما كانت تفعله الأمة اليهودية بعد مرور مجرد ثلاثة أعوام على الهولوكوست.

في حيفا وحواليها اكتسبت عملية التطهير العرقي زخماً شديداً، وشكلت سرعتها القاتلة نذيراً بالدمار الآتي. خمس عشرة قرية - بعضها صغير لا يتعدى عدد سكان القرية فيه ٣٠٠ نسمة، وبعضها كبير جداً، يتجاوز عدد سكان القرية فيه الـ ٥٠٠٠ نسمة - طُرد سكانها بسرعة الواحدة تلو الأُخرى. أبو شوشة؛ أبو زريق؛ عرب الفقراء؛ عرب النفيعات؛ عرب ظهرة الضميري؛ بلد الشيخ؛ الدامون؛ خربة الكساير؛ المنشية؛ الريحانية؛ خربة الشركس؛ سعسع؛ وعرة السريس؛ ياجور؛ هذه القرى كلها مسحت من خريطة فلسطين داخل قضاء ملآن بالجنود البريطانيين، ومبعوثي الأمم المتحدة، والمراسلين الأجانب.

ولم يكن الطرد والهروب كافيين لإنقاذ القرويين. فكثيرون منهم اصطادهم أعضاء كيبوتسات هَشومير هَتْسعير الماركسيون، الذين نهبوا بسرعة وفعالية بيوتهم قبل أن ينسفوها. ولدينا سجلات تشتمل على إدانات لفظية من ساسة صهيونيين من تلك 110 الفترة أقلقهم الأمر، وزودت «المؤرخين الجدد» بمادة عن الأعمال الوحشية لم يجدوها في أية مصادر أرشيفية أُخرى.[٥٣] وتبدو اليوم وثائق الشكوى هذه أقرب إلى محاولة من جانب ساسة وجنود «حسّاسين» لإراحة ضمائرهم. وهي تشكل جزءاً من عاطفة إسرائيلية يمكن وصفها بعبارة «يطلقون النار ويبكون»، التي نستعيرها من عنوان مجموعة أقوال يُفترض أنها تعبر عن ندم أخلاقي لجنود إسرائيليين شاركوا في عمليات تطهير عرقي ضيقة النطاق في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد دُعي الضباط

والجنود المعنيون وقتئذ من جانب الكاتب الإسرائيلي الشهير عاموس عوز وأصدقائه إلى ممارسة «طقس تبرئة» (Exoneration) في «البيت الأحمر» قبل أن يُهدم. وقبل ذلك، في سنة ١٩٤٨، بعد مرور مجرد ثلاثة أعوام على الهولوكوست، أدت احتجاجات مشابهة الدور نفسه في التخفيف من متاعب ضمائر جنود يهود انخرطوا في أعمال وحشية وجرائم حرب ضد سكان مدنيين كانوا إلى حد كبير غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم.

البكاء بصوت مرتفع بينما هم منهمكون في قتل وطرد أناس أبرياء كان واحداً من التكتيكات للتعامل مع المضامين الأخلاقية للخطة دالِتْ. وتكتيك آخر كان نزعْ الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين الذين كان من المفروض، بحسب الوعد الذي قطعته الوكالة اليهودية للأمم المتحدة، أن يكونوا مواطنين كاملين في دولة إسرائيل. وبدلاً من ذلك، طُردوا واعتقلوا أو قتلوا: «جيشنا يتقدم ويقهر القرى العربية وسكانها يفرون كالفئران»، كتب يوسف فايتس.[٥٤]

كان طيف النشاط العسكري لا يزال عريضاً جداً في نيسان/ أبريل. وخلافاً لما جرى في الأشهر التالية عندما ستُطهّر مناطق واسعة جداً، كانت بضع قرى في نيسان/ أبريل لا يزال سليماً، بينما عانت قرى أُخرى مصيراً أسوأ من الطرد؛ إذ ارتكبت فيها مجازر. وقد عكست الأوامر العسكرية هذا الطيف عندما ميزت بين نوعين من العمل الواجب القيام به ضد القرى الفلسطينية: التطهير (لِطَهير) والمضايقة (لِهَطْريدْ). ولم يحدث قط أن حُدّدت طبيعة المضايقة؛ وكانت تشمل قصف المدن والبلدات والقرى بصورة عشوائية، وإطلاق النار على وسائط النقل المدنية.[٥٥] كتب بن - غوريون في ١٤ نيسان/أبريل: «من يوم إلى يوم نوسع احتلالنا. نحتل قرى جديدة، ولم نكد بدأنا.»[٥٦]

في بعض القرى التي كانت قريبة من المراكز السكانية الحضرية، اتبعت القوات اليهودية سياسة ارتكاب المجازر كي تسرّع هروب السكان في المدن والبلدات المجاورة. وهذا ما حدث في حالة ناصر الدين بالقرب من طبرية، وعين الزيتون بالقرب من صفد، وطيرة حيفا المجاورة لحيفا. وفي هذه القرى الثلاث، أعدمت الهاغاناه مجموعات من الرجال، أو بحسب تعبيرها، «ذكوراً تتراوح أعمارهم بين سن العاشرة وسن الخمسين»، من أجل تخويف وإرهاب سكان القرى وأولئك القاطنين في المدن المجاورة.[٥٧] ومن هذه المجازر الثلاث، فإن المؤرخين لا تتوفر لديهم بعد الصورة الكاملة لما حدث في ناصر الدين، بينما المجزرتان الأُخريان موثقتان جيداً، وأكثرهما شهرة مجزرة عين الزيتون.

111

تعتبر مجزرة عين الزيتون أكثر المجازر الثلاث شهرة لأن قصتها شكلت الأساس للرواية الملحمية الوحيدة عن النكبة حتى الآن، وهي رواية «باب الشمس» للكاتب الياس خوري. كما أن ثمة عرضاً لما حدث في القرية في القصة القصيرة الإسرائيلية شبه المتخيَّلة عن تلك الفترة، «بين العُقد»،[٥٨] التي ألّفتها نِتيفا بن - يهودا. وقد جرى تحويل رواية «باب الشمس» إلى فيلم من إنتاج فرنسي - مصري مشترك.[٥٩] وتشبه المشاهد في الفيلم كثيراً الوصف الذي نجده في قصة «بين العُقد»، والذي استندت فيه بن - يهودا، إلى حد كبير، إلى التقارير المحفوظة في الأرشيفات العسكرية، وإلى ذكريات رُويت شفهياً. ويبرز الفيلم أيضاً بصدق جمال القرية، التي تقع في واد عميق ضيق يشطر جبال الجليل المرتفعة على الطريق ما بين ميرون وصفد، ويترقرق فيه جدول من المياه العذبة محاط ببرك مياه معدنية حارة.

وقد جعل الموقع الاستراتيجي، على بعد ميل واحد إلى الغرب من صفد، قرية الزيتون هدفاً مثالياً للاحتلال. كما أنها كانت مشتهاة من المستوطنين اليهود المحليين، الذين كانوا شرعوا في شراء الأراضي المجاورة، وكانت علاقتهم بالقرويين مضطربة مع اقتراب الانتداب من نهايته. ووفرت عملية «مِكنسة» (مَطْأطي) الفرصة في ٢ أيار/مايو ١٩٤٨ لوحدة النخبة التابعة للهاغاناه، البالماخ، لا لتطهير القرية وفقاً للخطة دالِتْ فحسب، بل أيضاً لتصفية «حسابات قديمة» مصدرها العداء الذي أبداه القرويون الفلسطينيون تجاه المستوطنين.

أُوكلت العملية إلى موشيه كالمان، الذي كان أشرف بنجاح على الهجمات الوحشية على الخصاص وسعسع والحسينية في المنطقة نفسها. وواجهت قواته مقاومة ضعيفة جداً، لأن المتطوعين السوريين الذين كانوا متمركزين هناك غادروا على عجل عندما بدأت القرية بالتعرض للقصف فجراً: قصف عنيف بمدافع الهاون، تبعه وابل منتظم من القنابل اليدوية. ودخلت قوات كالمان القرية في ساعات الظهر. وخرج النساء والأطفال والشيوخ وعدد قليل من الشبان لم يغادروا مع المتطوعين السوريين من مخبئهم يلوحون بعلم أبيض، وسيقوا على الفور إلى ساحة القرية.[٦٠]

يستحضر الفيلم روتين التحري والاعتقال - في هذه الحالة التحري والإعدام - كما كانت تتبعه وحدات الاستخبارات التابعة للهاغاناه. أولاً، أحضروا مخبراً مغطى الرأس أخذ يتمعن في الرجال المصفوفين في ساحة القرية، وتم التعرف على الأشخاص الذين كانت أسماؤهم مكتوبة في القائمة المعدة سلفاً والتي أحضرها ضباط الاستخبارات معهم. ومن ثم أُخذ الرجال الذين تم اختيارهم إلى مكان آخر وأُعدموا.

112

وعندما حاول رجال آخرون التمرد أو الاحتجاج، قُتلوا هم أيضاً. وثمة حادثة شخّصها الفيلم بصورة مؤثرة جداً: عندما أخبر أحد القرويين، ويدعى يوسف أحمد حجّار، الذين أسروه أنه، مثل الآخرين، استسلموا وبالتالي «يتوقعون أن يعاملوا بطريقة إنسانية»، صفعه قائد قوة البالماخ وأمره، عقاباً له، باختيار سبعة وثلاثين مراهقاً بصورة عشوائية. وبعد أن أرغم باقي القرويين على دخول مستودع جامع القرية، قُتل المراهقون رمياً بالرصاص وأيديهم موثقة خلف ظهورهم.

وفي كتاب من تأليف هانس ليبْريخت، نجد وصفاً مقتضباً لمظهر آخر من مظاهر الوحشية. شرح ليبريخت قائلاً: «في نهاية أيار/مايو ١٩٤٨، أمرتني الوحدة العسكرية التي كنت أخدم فيها ببناء محطة ضخ موقتة، وتحويل مجرى جدول القرية 'المهجورة'، عين الزيتون، من أجل تزويد الكتيبة بالمياه. وكانت القرية مدمرة كلياً، وكان هناك بين الأنقاض جثث كثيرة. وعلى وجه التخصيص وجدنا كثيراً من جثث النساء والأطفال والأطفال الرضّع بالقرب من الجامع الحالي، وأقنعت الجيش بإحراق الجثث.»[٦١]

هذا الوصف الواضح جداً نجد مثله أيضاً في تقارير الهاغاناه العسكرية.[٦٢] لكن من الصعب معرفة كم من سكان عين الزيتون أُعدموا فعلاً. فالوثائق العسكرية تذكر أن إجمالي عدد الذين قُتلوا رمياً بالرصاص، بمن في ذلك الذين أُعدموا، يبلغ سبعين شخصاً؛ بينما تذكر مصادر أُخرى رقماً أكبر كثيراً. لقد كانت نِتيفا بن - يهودا عضواً في البالماخ؛ وكانت في القرية عندما حدثت الإعدامات، لكنها فضّلت أن تسرد القصة بشكل روائي. وعلى أية حال، فإن قصتها تعرض وصفاً تفصيلياً مرعباً للطريقة التي قتل فيها الرجال رمياً بالرصاص بينما كانوا مقيدي الأيدي. وتذكر أن عدد الذين أُعدموا كان عدة مئات:

> لكن يوناثان واصل الصراخ، وفجأة استدار معطياً ظهره لميركي، وسار مبتعداً وقد تملكه غضب شديد، مستمراً في شكواه: «إنه فقد عقله! مئات من الناس مستلقون هناك مقيدون! إذهب واقتلهم! إذهب واقضِ على مئات من الناس! إن مجنوناً فقط هو من يقتل أناساً مقيدين هكذا، ومجنوناً فقط هو من يبدد كل هذه الذخيرة عليهم!... لا أعرف فيمن يفكرون، من سيأتي للتفتيش، لكني أدرك أن أمراً ما صار ملحاً؛ أنه فجأة يتعين علينا أن نفك الرباط من أيدي وأرجل أسرى الحرب هؤلاء. وعندئذ علمت أنهم كانوا جميعاً موتى، «انحلت المشكلة».[٦٣]

وبحسب هذه الرواية فإن المذبحة، كما نعرف أيضاً من كثير من أعمال القتل الجماعي

113 الأُخرى، لم تحدث ك «عقاب» على «صفاقة» فحسب، بل أيضاً لأن الهاغاناه لم يكن لديها بعد معسكرات اعتقال لأسرى الحرب تستوعب العدد الكبير من الأسرى القرويين. لكن حتى بعد إنشاء معسكرات كهذه، فإن مذابح كانت تحدث عندما يتم أسر عدد كبير من القرويين، كما في حالتي الطنطورة والدوايمة بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.

إن مرويّات التاريخ الشفهي التي زودت الياس خوري بمادة من أجل كتابة «باب الشمس»، تعزز الانطباع بأن المادة الأرشيفية لا تخبرنا بالقصة كاملة؛ إنها مقتضبة فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة، ومضللة بالنسبة إلى عدد الأشخاص الذين قتلوا في ذلك اليوم المشؤوم من أيار/مايو ١٩٤٨.

وكما سبق أن ذكرنا، كانت كل قرية تشكل سابقة وتصبح جزءاً من نمط أو نموذج من شأنه تسهيل عمليات الطرد الجماعي المنهجي. في عين الزيتون، أُخذ القريون إلى طرف القرية، ومن ثم أخذ الجنود يطلقون النار فوق رؤوسهم بعدما أمروهم بالفرار. وهنا أيضاً جرى اتباع الإجراءات الروتينية: جُرّد الناس من جميع أمتعتهم قبل أن يتم نفيهم من وطنهم.

في وقت لاحق احتل البالماخ القرية المجاورة، بيرْيا. وكما في عين الزيتون، صدر الأمر بإحراق جميع البيوت بغية إضعاف معنويات العرب في صفد.[٦٤] ولم يبق في المنطقة سوى قريتين. وواجهت الهاغاناه الآن مهمة أكثر تعقيداً: كيف تفرض التجانس السكاني في، أو بالأحرى كيف «تهوِّد»، منطقة مرج ابن عامر والسهول الفسيحة الممتدة بين الوادي ونهر الأردن، شرقاً حتى بيسان المحتلة، وشمالاً حتى الناصرة، التي كانت لا تزال مدينة حرة في ذلك الوقت.

إنجاز المهمة في الشرق

كان يغئيل يادين هو الذي طلب في نيسان/أبريل القيام بمجهود أشد تصميماً لتطهير هذه المنطقة الواسعة من السكان. ويبدو أنه شك في أن القوات غير متحمسة بما فيه الكفاية، فكتب مباشرة إلى عدد من أعضاء الكيبوتسات الواقعة في الجوار للتحقق مما إذا كانت القوات احتلت ودمرت فعلاً القرى التي أُمرت بتدميرها.[٦٥]

لكن تردُّد الجنود لم يكن بسبب فقدان الحافز أو الحماسة. فقد كان ضباط الاستخبارات، في الواقع، هم الذين وضعوا قيوداً على العمليات. ففي جزء من المنطقة، وخصوصاً بالقرب من مدينة الناصرة، وجنوباً حتى العفولة، كان هناك عشائر تعاونت - إقرأ: «تعاونت مع عدو» - معهم لأعوام كثيرة. فهل يجب طردها هي أيضاً؟

114 الضباط المحليون، مثل بالتي سيلا، كانوا قلقين بصورة خاصة إزاء مصير عشيرة كبيرة معينة: آل الزعبي، الذين أراد سيلا استثناءهم. وفي مقابلة معه في سنة ٢٠٠٢ شرح أنه لم يكن متأكداً، بسبب سرعة العملية، من قدرته على فرز الأشخاص الصحيحين. وكان ذلك معتمداً، كما روى، على قدرته على التمييز بينهم وبين الآخرين: «آل الزعبي كانوا دائماً مختلفين في مظهرهم الخارجي عن القرويين الآخرين. الرجال، لا النساء. كنت لا تستطيع رؤية الاختلاف فيما يختص بالإناث، ولا فيما يختص بالذكور المسنين.» وعلى أية حال، فإنه ندم لاحقاً على الجهد الذي بذله لأنه ثبت في نهاية المطاف أن آل الزعبي لم يكونوا متعاونين جداً، وأنهم بعد سنة ١٩٤٨ عززوا هويتهم الفلسطينية. «اليوم هم 'كوليرا'» (تعني الكلمة بالعبرية العامية «حثالة»)، قال للشخص الذي أجرى المقابلة معه، وأضاف أنهم «بصقوا في الصحن الذي أكلوا منه.»(٦٦)

وفي النهاية، تقرر عدم المساس بالقرى التي كان يقطن فيها عدد كبير من عشيرة الزعبية. وكان «أصعب» قرار ذلك الذي اتخذ بحق قرية سيرين، إذ إن القاطنين فيها من الزعبية كانوا قليلين. وكما رأينا، في النهاية طرد سكان القرية جميعهم. وقد كتب بالتي سيلا رسالة إلى رؤساء العائلات: «مع أنكم جزء من القرى السبع التي سمح لها بالبقاء، إلاّ إننا لا نستطيع حمايتكم. أقترح أن تغادروا جميعاً إلى الأردن.»(٦٧) وهذا ما فعلوه.

وجدير بالذكر أن زملاءه من أعضاء الكيبوتسات رفضوا طوال أعوام عديدة أن يغفروا له «إنقاذه» قرية معينة: قرية زرعين. «في غيابي، يقول الناس عني إنني خائن، لكنني فخور بذلك»، أخبر الشخص الذي أجرى مقابلة معه بعد أعوام كثيرة.(٦٨)

الخضوع لقوة متفوقة

يتمثل أحد الأدلة الرئيسية على أن القوات اليهودية باتت متفوقة في سنة ١٩٤٨، وأن المجتمع اليهودي في فلسطين ككل كان بعيداً عن مواجهة خطر الإبادة والدمار الذي رسمته الرواية الصهيونية الرسمية لنا، في قرار عدد من الأقليات الإثنية في البلد ترك المعسكر الفلسطيني والانضمام إلى القوات اليهودية.

أولاها وأهمها الأقلية الدرزية التي تعتبر نفسها مسلمة، مع أن الإسلاميين التقليديين لا يقبلون هذا الادعاء. وقد ظهر الدروز في الأصل كفرع من الإسماعيليين، الذين هم جماعة منشقة عن الإسلام الشيعي. ويكتسب أهمية خاصة في هذا السياق الدروز الذين انضموا إلى جيش الإنقاذ عندما دخل البلد، لكن في

بداية نيسان/أبريل ١٩٤٨، فرّ ٥٠٠ منهم من جيش الإنقاذ وانضموا إلى القوات اليهودية. أمّا كيف حدث ذلك فإنه يشكل واحداً من أغرب فصول حرب ١٩٤٨. إذ 115 طلب الفارون، قبل أن يغيّروا معسكرهم، من القادة العسكريين اليهود في الجليل افتعال معركة وهمية وأخذهم أسرى، ومن ثم يعلنون ولاءهم للصهيونية. وجرى تمثيل هذه المعركة الوهمية بالقرب من بلدة شفاعمرو، بين قريتي خربة الكساير وهوشة - كلتاهما دُمّرت فيما بعد - ومن ثم وقّع الدروز تحت اسم طنان «معاهدة حقن دماء».[٦٩]

وكانت قريتا خربة الكساير وهوشة أول قريتين تهاجمهما القوات اليهودية وتحتلهما داخل المنطقة التي خصصها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة للدولة اليهودية. وأكد هذان الهجومان تصميم الحركة الصهيونية على احتلال أكبر ما يمكن احتلاله من مساحة فلسطين، حتى قبل انتهاء الانتداب.

وكانت واحدة من النتائج المأساوية لهذا الانتقال إلى معسكر العدو أن القوات الدرزية أصبحت الأداة الرئيسية بأيدي اليهود لتنفيذ تطهير الجليل عرقياً. كما أن هذا التحالف مع الحركة الصهيونية ولّد لدى بقية الفلسطينيين نفوراً شديداً من الدروز. مؤخراً فقط أخذنا نكتشف أن الجيل الأصغر سناً بين الدروز بدأ، كما يبدو، بالتمرد على العزلة عن بقية الفلسطينيين، لكن نكتشف أيضاً كم من الصعب الإفلات من ذلك في مجتمع بطريركي يحكمه بصرامة الشيوخ والقادة الروحيون.

كما أن طائفة أُخرى، الشركس القاطنين في عدة قرى شمال البلد، قررت هي أيضاً إظهار ولائها للقوة العسكرية اليهودية المتفوقة، وانضم ٣٥٠ من أبنائها إلى القوات اليهودية في نيسان/أبريل. وسيشكل هذا المزيج من الدروز والشركس لاحقاً نواة حرس الحدود الإسرائيلي، الوحدة العسكرية الرئيسية لحفظ الأمن، أولاً في المناطق العربية قبل سنة ١٩٦٧، ثم لتعزيز الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد سنة ١٩٦٧.

ردات فعل العرب

عندما احتلت القوات اليهودية أُوَل القرى العربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ ودمرتها، بدا الأمر كما لو أن الجليل هو المنطقة الوحيدة التي تتوفر فيها الفرصة لإيقاف الهجمات اليهودية، بمساعدة فوزي القاوقجي. وكان هذا يقود جيشاً قوامه ٢٠٠٠ جندي، وأثار إعجاب السكان المحليين بسلسلة من الهجمات شنها على مستعمرات يهودية معزولة (كما فعلت وحدات أُخرى جاءت عبر ما يُسمى اليوم الضفة

الغربية). لكن اتضح في نهاية الأمر أن هذه الهجمات كانت محاولات فاشلة، ولم تحدث أي تغيير ذي قيمة في موازين القوى. وكانت قدرة القاوقجي محدودة لأن
116 الاستراتيجيا التي اتبعها قامت على تجزئة قواته إلى وحدات صغيرة، وإرسالها إلى أكثر ما يمكن من المدن والبلدات والقرى، حيث شكلت هناك قوات دفاعية غير كافية.

إن وجود مثل هذا الجيش من المتطوعين كان من الممكن أن يزيد الوضع تدهوراً، وأن يدفع فلسطين إلى مواجهة مباشرة، لكن ذلك لم يحدث. بل بالعكس، فبعد أن هاجم القاوقجي عدداً من المستعمرات المعزولة والقوافل التي تحركت لنجدتها، بدأ يسعى في كانون الثاني/يناير إلى هدنة، وواصل مساعيه طوال شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٤٨. فقد أدرك أن اليهود يتمتعون بالتفوق في جميع النواحي العسكرية، وحاول التفاوض مباشرة مع الهيئة الاستشارية، التي كان يعرف بعض أعضائها في فترة الثلاثينيات. وفي نهاية آذار/مارس، اجتمع بيهوشواع بالمون، بمباركة، كما يبدو، من ملك الأردن، عبد الله. وعرض على بالمون معاهدة عدم اعتداء تبقى القوات اليهودية بموجبها داخل المناطق المخصصة للدولة اليهودية، وتسمح في النهاية بالتفاوض في شأن فلسطين مكونة من كانتونات. ومن نافلة القول أن مقترحات القاوقجي قوبلت بالرفض، ومع ذلك لم يشن أي هجوم ذي قيمة، ولم يكن في قدرته أن يفعل ذلك، إلى أن اندفعت القوات اليهودية إلى داخل المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية.

لم يعرض القاوقجي وقفاً لإطلاق النار فحسب، بل عرض أيضاً إعادة مسألة الوجود اليهودي في فلسطين إلى جامعة الدول العربية لمناقشتها مجدداً. وعلى أية حال، فإن بالمون أُرسل كجاسوس أكثر مما أُوفد للتفاوض، واسترعى انتباهه العتاد الهزيل وانعدام الحافز على القتال لدى قوات جيش الإنقاذ. وكان هذا هو الجزء الرئيسي من المعلومات التي أرادت الهيئة الاستشارية أن تسمعه.[٧٠]

ورافق ظهور القاوقجي وصول متطوعي الإخوان المسلمين من مصر إلى الساحل الجنوبي. وكانوا مفعمين بالحماسة، لكنهم غير فعالين على الإطلاق كجنود وقوات، كما ثبت بسرعة عندما احتُلّت القرى التي كان من المفروض أن يدافعوا عنها، وأُخليت ودمرت بتتابع سريع.

في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، بلغ الحديث الطنان عن الحرب في العالم العربي ذروة جديدة. لكن الحكومات العربية بصورة عامة لم تذهب إلى ما هو أبعد من الكلام عن الحاجة إلى إنقاذ فلسطين، في الوقت الذي كانت وسائط الإعلام والصحافة اليومية المحلية، مثل صحيفة «فلسطين»، والصحافة الأجنبية، ولا سيما

الـ «نيويورك تايمز»، تنشر بصورة منهجية أخبار الهجمات على القرى والأحياء في المدن الفلسطينية.

وقد أمل الأمين العام لجامعة الدول العربية، عزام باشا، السياسي المصري، في ذلك الوقت بأن تعود الأمم المتحدة فتتدخل وتعفي الدول العربية من المواجهة 117 المباشرة في فلسطين.[٧١] لكن المنظمة الدولية كانت مرتبكة. ومن المثير للاهتمام أن الأمم المتحدة لم تطرح السؤال بشأن ما يجب فعله في حال قرر الفلسطينيون رفض خطة التقسيم. وتركت المسألة معلقة، بينما راح موظفوها، بمساعدة دول مثل بريطانيا وفرنسا، يستفسرون فقط عما إذا كان من الممكن أن تضم دول عربية مجاورة مناطق مخصصة للفلسطينيين، واكتفوا أساساً بمعرفة أن دولة مجاورة، هي الأردن، كانت فعلاً تتفاوض مع اليهود في شأن استيلاء محتمل على فلسطين «العربية»، وقد سيطر الأردنيون فعلاً في نهاية المطاف على المنطقة التي أصبحت معروفة باسم الضفة الغربية، وجرى ضم معظمها من دون أن تُطلق رصاصة واحدة. أمّا العرب الآخرون، فكانوا غير راغبين بعد في الدخول في اللعبة، وبالتالي واصلوا القول إن تدخلهم كان من أجل مساعدة الفلسطينيين في تحرير فلسطين، أو على الأقل إنقاذ أجزاء منها.

تأثر القرار العربي بشأن حجم التدخل والمساعدة تأثراً مباشراً بالتطورات على الأرض. وما كان يجري على الأرض تابعه السياسيون بقلق متزايد، والمثقفون والصحافيون برعب: بداية عملية إخلاء البلد من سكانه العرب وهي تتكشف بالتدريج أمام أبصارهم. وكان لديهم ما يكفي من الممثلين هناك ليدركوا تماماً القصد من العمليات العسكرية اليهودية ومداها. وفي تلك المرحلة المبكرة، بداية سنة ١٩٤٨، لم يكن لديهم، إلاّ قلة منهم، أدنى شك في أن كارثة رهيبة على وشك أن تحل بالشعب الفلسطيني. غير أنهم ماطلوا، بقدر ما استطاعوا، وأجّلوا التدخل العسكري المحتم. وعندما تدخلوا كانوا سعداء بإنهائه بأسرع وقت ممكن: كانوا يعرفون تمام المعرفة لا أن الفلسطينيين قد هُزموا فحسب، بل أيضاً أنه لا توجد فرصة أمام جيوشهم في مواجهة مع القوات اليهودية المتفوقة. وفي الواقع، أرسلوا قواتهم إلى حرب كانوا يعرفون أن لا فرصة أمامهم لكسبها، وإذا وجدت فهي ضئيلة جداً.

كثيرون من القادة العرب كانوا ينظرون باستخفاف إلى النكبة البادية في أفق فلسطين، وقليلون منهم كانوا معنيين بإخلاص. لكنْ حتى هؤلاء القليلون كانوا بحاجة إلى وقت ليدرسوا الأمر، لا الوضع فقط، بل أكثر من ذلك أيضاً: تداعيات أي تدخل على أوضاعهم غير المستقرة في بلادهم. فمصر والعراق كانا مشغولين بالمراحل الأخيرة من حربهما التحريرية. وسورية ولبنان كانا بلدين فتيّين حصلا على الاستقلال قبل وقت قصير.[٧٢] وفقط عندما كشفت القوات اليهودية نشاطاتها

واتضحت نياتها تماماً توصلت الحكومات العربية إلى نوع من ردة فعل منسّقة. وكي لا تسحب القادةَ دوامة يمكن أن تقوض مكانتهم المهتزة أصلاً في مجتمعاتهم، أحالوا أمر اتخاذ القرار على مؤسستهم الإقليمية، مجلس جامعة الدول العربية، الذي كان مؤلفاً، كما ذكرنا سابقاً، من وزراء خارجية الدول العربية. وكان هذا هيئة غير فعالة لأنه كان في الإمكان رفض قراراته، أو إساءة تفسيرها، أو - إذا قُبلت - تنفيذها جزئياً. وقد تباطأت هذه الهيئة في مناقشاتها حتى بعد أن أصبحت حقيقة ما يجري في أرياف فلسطين ومدنها واضحة ومؤلمة إلى حد لم يعد من الممكن تجاهلها. وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٤٨ فقط قررت إرسال جيوش إلى فلسطين، وذلك بعد أن كان تم فعلاً طرد ربع مليون فلسطيني، وتدمير مئتي قرية، وإخلاء عشرات المدن.

118

من عدة نواح، كانت هزيمة القاوقجي في مرج ابن عامر هي التي أقنعت الزعماء العرب بأنه لن يكون هناك مفر من إرسال قوات نظامية. فقد فشل القاوقجي في احتلال كيبوتس مِشْمار هَعيمِك بعد عشرة أيام من القتال كانت بدأت في ٤ نيسان/أبريل، وكان ذلك هو العمل الهجومي العربي الوحيد قبل أيار/مايو ١٩٤٨.

قبل أن يُتخذ القرار النهائي بالدخول، في ٣٠ نيسان/أبريل، كانت ردات فعل الدول العربية متباينة. فقد طلب مجلس الجامعة من الجميع إرسال أسلحة ومتطوعين، لكن البعض لم يستجب للطلب. المملكة العربية السعودية ومصر تعهدتا بمساعدة مالية قليلة، ووعد لبنان بإرسال عدد محدود من البنادق، ويبدو أن سورية كانت الدولة الوحيدة الراغبة في القيام باستعدادات عسكرية جدية، وأقنعت العراق بتدريب متطوعين وإرسالهم إلى فلسطين.[٧٣]

لم يكن هناك نقص في المتطوعين. كثيرون في الدول العربية المحيطة بفلسطين تظاهروا ضد تقاعس حكوماتهم عن العمل، وآلاف من الشبان كانوا راغبين في التضحية بحياتهم من أجل الفلسطينيين. وقد كُتب الكثير عن هذه العاطفة الجياشة، لكنها تبقى لغزاً - وإرجاعها إلى القومية العربية لا يفيها حقها. وربما كان التفسير الأفضل لها هو أن فلسطين والجزائر صارتا نموذجين لكفاح عنيف وجريء ضد الاستعمار، ولمواجهة ألهبت الحماسة الوطنية لدى الشبان في أنحاء الشرق الأوسط، بينما في باقي العالم العربي تحقق التحرير الوطني من خلال مفاوضات دبلوماسية استغرقت وقتاً طويلاً، وكانت دائماً أقل إثارة للمشاعر. لكن أود أن أشدد مجدداً على أن هذا مجرد تحليل جزئي لاستعداد شبان دمشقيين أو بغداديين للتخلي عن كل شيء من أجل رسالة لا بد من أنهم اعتبروها مقدسة، مع أنها بالتأكيد ليست دينية.

الشخص الغريب في هذه التركيبة كان ملك الأردن عبد الله، الذي استخدم الوضع الجديد لتكثيف مفاوضاته مع الوكالة اليهودية من أجل اتفاق مشترك بشأن

فلسطين ما بعد الانتداب. وبينما كانت وحدات من جيشه داخل فلسطين، وبعضها - هنا وهناك - كان راغباً في مساعدة القرويين على حماية بيوتهم وأراضيهم، فإن قادتها كبحوها إلى حد كبير. وتكشف مذكرات فوزي القاوقجي عن الإحباط المتنامي لدى ضباط جيش الإنقاذ من عدم استعداد وحدات الفيلق العربي، المرابطة في فلسطين، للتعاون مع قواته.(٧٤)

في أثناء العمليات اليهودية ما بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ١٩٤٨، عندما طُرد ما يقارب ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني من بيوتهم، لم يحرك الفيلق العربي ساكناً. وفي الواقع، كان كانون الثاني/يناير هو الشهر الذي وطد فيه الأردنيون واليهود اتفاقهم غير المكتوب. وفي أوائل شباط/فبراير ١٩٤٨، سافر رئيس الحكومة الأردنية إلى لندن لإطلاع البريطانيين على التحالف الضمني المبرم مع القيادة اليهودية بشأن تقسيم فلسطين ما بعد الانتداب بين الأردنيين والدولة اليهودية: يضم الأردنيون معظم المناطق المخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم، وفي المقابل لا يشتركون في العمليات العسكرية ضد الدولة اليهودية. وبارك البريطانيون الخطة.(٧٥) كان الفيلق العربي، أي الجيش الأردني، أفضل الجيوش تدريباً في العالم العربي. وكان يعادل القوات اليهودية، بل حتى كان يتفوق عليها في بعض المناطق. لكن نشاطه اقتصر، بناء على أوامر من الملك عبد الله ورئيس هيئة أركانه البريطاني، جون غلوب باشا، على المناطق التي اعتبرها الأردنيون لهم: القدس الشرقية، والمنطقة المعروفة حالياً باسم الضفة الغربية.

عُقد الاجتماع النهائي الذي تقرر فيه الدور المحدود الذي سيقوم به الجيش الأردني في إنقاذ فلسطين في ٢ أيار/مايو ١٩٤٨. اجتمع ضابط يهودي رفيع المستوى، شلومو شمير، بضابطين رفيعي المستوى في الفيلق العربي، بريطانيين، كما كان معظم الضباط: الكولونيل غولدي والميجر كروكر. وقد نقل الضيفان البريطانيان رسالة من الملك الأردني فحواها أنه يعترف بالدولة اليهودية، لكنه يتساءل ما إذا كان اليهود «يريدون أخذ كل فلسطين؟» وكان شمير صريحاً: «نستطيع ذلك، لو أردنا؛ لكن هذه مسألة سياسية.» ثم أوضح الضابطان السبب الرئيسي الكامن وراء مخاوف الأردنيين: لقد لاحظوا أن القوات اليهودية ماضية في احتلال وتطهير مناطق مخصصة للدولة العربية، مثل يافا. وبرر شمير عملية يافا بأنها كانت ضرورية لحماية طريق القدس. ثم أوضح بصريح العبارة لموفدَي الأردن أنه فيما يخص الصهيونيين، فإن الدولة العربية التي عينتها الأمم المتحدة تقلصت بحيث أصبحت مقصورة على الضفة الغربية فقط، والإسرائيليون مستعدون لـ «تركها» للأردنيين.(٧٦)

وانتهى الاجتماع بمحاولة فاشلة قام بها الضابطان البريطانيان للتوصل إلى اتفاق

120 بشأن مستقبل القدس: إذا كانت الوكالة اليهودية مستعدة لاقتسام فلسطين مع الأردنيين، فلماذا لا يطبق المبدأ نفسه بالنسبة إلى القدس؟ لكن شمير، بصفته وكيلاً مفوضاً مخلصاً لبن - غوريون، رفض العرض. وكان يعلم أن الزعيم الصهيوني كان مقتنعاً بأن جيشه قوي بما فيه الكفاية للاستيلاء على المدينة بكاملها. وتظهر مدوّنة في يوميات بن - غوريون بعد أيام، في ١١ أيار/مايو، أنه كان مدركاً أن الفيلق العربي سيقاتل بشراسة من أجل القدس، وعند الضرورة، من أجل حصته العامة في فلسطين ما بعد الانتداب؛ أي الضفة الغربية. وتأكد الأمر بعد يومين عندما اجتمعت غولدا مئير بالملك عبد الله في عمّان (في ١٣ أيار/مايو)، إذ بدا الملك متوتراً أكثر من أي وقت مضى بسبب اللعبة المزدوجة التي كان يلعبها في محاولته تحقيق هدفه: الوعد الذي قطعه للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن يترأس المجهود الحربي للدول العربية في فلسطين من ناحية، والسعي للتوصل إلى اتفاق مع الدولة اليهودية من ناحية أخرى.(٧٧)

ومع انتهاء اليوم، أصبح عبد الله متأكداً من أسلوب العمل الذي سيتبعه. فقد عمل كل ما في وسعه كي يبدو أنه يقوم بدور جدي في المجهود العربي العام ضد الدولة اليهودية؛ لكن هدفه الأساسي كان، في الواقع، ضمان موافقة إسرائيلية على ضم الضفة الغربية إلى الأردن.

كان السير أَلِك كيركبرايد يمثل بريطانيا في عمّان، وكان منصبه يجمع بين وظيفتي السفير والمندوب السامي. وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٤٨، كتب كيركبرايد إلى إرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، قائلاً:

> جرت مفاوضات بين الفيلق العربي والهاغاناه، أجراها ضابطان بريطانيان في الفيلق العربي. ومفهوم أن الغرض من هذه المفاوضات السرية جداً هو تحديد المناطق في فلسطين التي ستحتلها قوات كل من الطرفين.

وأجاب بيفن:

> أنا عازف عن فعل أي شيء يمكن أن يؤثر سلباً في نجاح هذه المفاوضات التي يبدو أن الغرض منها هو تجنب أعمال عدائية بين العرب واليهود. إن تطبيق هذا الاتفاق يعتمد على الضباط البريطانيين في الفيلق، ولذلك يجب ألاّ نسحب ضباط الفيلق [من فلسطين].(٧٨)

لكن بن - غوريون لم يفترض كأمر مسلم به أن الأردنيين سيلتزمون الدور المحدود الذي وضعه لهم، الأمر الذي يعزز الانطباع بأنه كان واثقاً بأن الدولة الجديدة لديها

من القوة العسكرية ما يمكّنها من مواجهة حتى الفيلق العربي بنجاح والاستمرار، في الوقت نفسه، في التطهير العرقي.

في نهاية المطاف، اضطر الفيلق العربي إلى القتال من أجل ضم [حصته المتفق عليها من المناطق - المترجم]، على الرغم من تواطؤ الأردن مع إسرائيل. ففي البداية، سُمح للأردنيين باحتلال المناطق التي أرادوها من دون أن تطلق رصاصة واحدة، لكن بعد أسابيع قليلة من نهاية الانتداب حاول الجيش الإسرائيلي انتزاع أجزاء منها. ويبدو أن بن - غوريون ندم على عدم استغلال الحرب أكثر مما فعل من أجل توسيع الدولة اليهودية بما يتجاوز الثمانية والسبعين في المئة التي تطلّع إليها. وبدا له أن العجز العربي العام يوفر للحركة الصهيونية فرصة ثمينة لا يجوز تفويتها. إلاّ إنه اكتشف أنه استخف بالتصميم الأردني. فالأجزاء من فلسطين التي كان الملك عبد الله مصمماً على اعتبارها عائدة له، دافع عنها الفيلق العربي بنجاح حتى نهاية الحرب. بكلمات أخرى: الاحتلال الأردني للضفة الغربية جرى في البداية بفضل اتفاق مسبق مع اليهود، لكن الضفة بقيت في يد الهاشميين لاحقاً بفضل المجهود الدفاعي العنيد الذي قامت به القوات الأردنية والقوات العراقية التي ساعدت في صد الهجمات الإسرائيلية. وفي الإمكان رؤية الحكاية من زاوية مختلفة: إقدام الأردنيين على ضم الضفة الغربية أنقذ عملياً ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني من الطرد حتى سنة ١٩٦٧، حينما وقعوا تحت الاحتلال الإسرائيلي وأُخضعوا - وما زالوا - لموجات جديدة من الطرد، لكن مدروسة أكثر وبطيئة. أمّا السياسة الأردنية الفعلية في الأيام الأخيرة القريبة جداً من انتهاء الانتداب، فسنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل التالي.

فيما يتعلق بالقيادة الفلسطينية، فإن ما بقي منها كان مجرد شظايا وفي حالة فوضى كاملة. بعض أعضائها رحل بسرعة على أمل أن يكون رحيله موقتاً، لكن هذا الأمل خاب. عدد قليل جداً منهم رغب في البقاء ومواجهة العدوان اليهودي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وبداية عمليات التطهير في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وبقي فعلاً، وظل رسمياً في عضوية اللجان القومية. وكان من المفروض أن تنسّق بين نشاطات هؤلاء الأعضاء وتشرف عليهم الهيئة العربية العليا، الحكومة غير الرسمية للفلسطينيين منذ الثلاثينيات، لكن نصف أعضائها كان رحل والنصف الباقي وجد من الصعب عليه القيام بالعبء. وعلى الرغم من كل إخفاقاتهم في الماضي، فإنه يُسجَّل للذين بقوا أنهم صمدوا مع مجتمعاتهم تقريباً حتى النهاية المرة، مع أنه كان في استطاعتهم بكل سهولة اختيار الرحيل. ونذكرهم بالاسم: إميل الغوري؛ أحمد حلمي؛ رفيق التميمي؛ معين الماضي؛ حسين الخالدي. وكان كل منهم على اتصال

بعدة لجان قومية محلية، وبالحاج أمين الحسيني، رئيس الهيئة العربية العليا، الذي كان يتابع الأحداث مع زميليه المقربين منه، الشيخ حسن أبو السعود وإسحق درويش، من القاهرة، حيث كان يقيم. لقد نفى البريطانيون الحاج أمين الحسيني في سنة ١٩٣٧. فهل كان في استطاعته العودة في تلك الأيام الغارقة في الاضطراب والفوضى، مع وجود البريطانيين في البلد؟ إنه لم يحاول العودة، وبالتالي فإن الأمر لا أهمية عملية له. أمّا قريبه، جمال الحسيني، القائم بأعمال رئيس الهيئة العربية العليا في أثناء غيابه، فكان سافر إلى الولايات المتحدة لمحاولة إطلاق حملة دبلوماسية متأخرة ضد قرار الأمم المتحدة. وهكذا، فإن المجتمع الفلسطيني كان من جميع النواحي شعباً بلا قيادة.

122

في هذا السياق لا بد من العودة إلى ذكر عبد القادر الحسيني مرة أُخرى، لأنه حاول أن ينظم وحدة شبه عسكرية من القرويين ليحموا أنفسهم. وقد صمد جيشه، «الجهاد المقدس»، الذي كان اسمه المهيب أبعد ما يكون عن واقع المجموعات غير المستقرة التي كان مكوناً منها، حتى ٩ نيسان/أبريل، عندما هُزم وقتل قائده على يد قوات الهاغاناه المتفوقة عدداً وعدة وخبرة عسكرية.

وبُذل جهد مشابه في منطقة يافا الكبرى من جانب حسن سلامة، الذي ورد ذكره سابقاً، ومحمد نمر الهواري (الذي استسلم لاحقاً لليهود وأصبح أول قاض فلسطيني في إسرائيل في الخمسينيات). وقد حاول الاثنان تحويل حركتيهما الكشفيتين إلى وحدتين شبه عسكريتين، لكنهما، أيضاً، هُزمتا خلال أسابيع قليلة.[٧٩]

إذاً، قبل نهاية الانتداب البريطاني لم يشكل المتطوعون العرب القادمون من الخارج، ولا القوات شبه العسكرية في الداخل، خطراً جدياً على المجتمع اليهودي من شأنه أن يؤدي إلى خسارته المعركة أو الاضطرار إلى الاستسلام. بل كان الأمر أبعد ما يكون عن ذلك. فكل ما حاولته هذه القوات الأجنبية والمحلية، وعجزت عن تنفيذه، كان حماية السكان الفلسطينيين المحليين من العدوان اليهودي.

غير أن الرأي العام الإسرائيلي، والأميركي بصورة خاصة، نجحا في تخليد أسطورة أن الدولة اليهودية المرتقبة كانت عرضة لخطر التدمير أو لـ «هولوكوست أُخرى». وباستغلال هذه الأسطورة، ستحصل إسرائيل في وقت لاحق على دعم هائل للدولة من الجوالي اليهودية في مختلف أنحاء العالم، بينما حوّلت العرب ككل، والفلسطينيين بصورة خاصة، إلى شياطين في نظر الرأي العام الأميركي. أمّا الواقع على الأرض، فكان، طبعاً، نقيض ذلك تماماً: الفلسطينيون كانوا يتعرضون لطرد جماعي هائل. وفي الشهر الذي يصفه التأريخ الإسرائيلي بأنه كان «الأصعب»، كان الفلسطينيون يحاولون مجرد النجاة من ذلك المصير، ولم يكن ما يشغلهم تدمير

المجتمع اليهودي. وعندما انتهى الشهر، لم يكن هناك ما يقف في طريق قوات التطهير العرقي الإسرائيلية.

نحو «الحرب الحقيقية»

ظاهرياً، ومن وجهة نظر الفلسطينيين، بدا الوضع في النصف الثاني من نيسان/أبريل ١٩٤٨ كأنه تحسّن. أخبر الملك عبد الله محاوريه اليهود أن جامعة الدول العربية قررت إرسال جيوش نظامية إلى فلسطين، إذ لم تترك الأحداث في فلسطين في آذار/مارس ونيسان/أبريل لقادة العالم العربي خياراً آخر، وبدأوا الآن بالاستعداد جدياً للتدخل العسكري. ثم أتت من واشنطن أخبار غير متوقعة فحواها أن وزارة الخارجية الأميركية تدفع في اتجاه مقاربة أميركية جديدة للمشكلة. وكان ممثلو الولايات المتحدة على الأرض أصبحوا مدركين تماماً أن عملية الطرد مستمرة، واقترحوا على رؤسائهم في الوطن إيقاف تنفيذ خطة التقسيم ومحاولة البحث عن حل بديل.

في ١٢ آذار/مارس ١٩٤٨ كانت وزارة الخارجية الأميركية أعدت مسودة اقتراح جديد للأمم المتحدة، تقضي بوضع فلسطين تحت وصاية دولية لمدة خمسة أعوام يتفاوض خلالها الطرفان للتوصل إلى حل. وثمة من يعتقد أن هذا كان أفضل اقتراح صدر عن الولايات المتحدة في تاريخ فلسطين، ولم يصدر عنها بعده قط، للأسف، ما يشبهه. وبحسب تعبير وارن أوستن، مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، كان «موقف الولايات المتحدة هو أن تقسيم فلسطين لم يعد خياراً قابلاً للتطبيق.»[٨٠]

أعجبت الفكرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اجتمعت في فلاشينغ ميدوز، في نيويورك، حيث كان مقر الأمم المتحدة قبل انتقالها إلى مانهاتن، مقرها الحالي. فقد كان معقولاً جداً الاستنتاج أن التقسيم فشل في إحلال السلام في فلسطين، بل إنه أثار مزيداً من العنف وسفك الدماء. لكن، بينما كان المنطق جانباً واحداً يمكن أخذه بعين الاعتبار، فإن الرغبة في عدم استعداء مجموعة ضغط (لوبي) قوية محلية كانت جانباً آخر، وفي هذه الحالة أقوى تأثيراً. ولولا الضغط الفعال جداً الذي مارسه اللوبي الصهيوني على الرئيس هاري ترومان، لكان مجرى تاريخ فلسطين اتخذ وجهة أُخرى. وبدلاً من ذلك، تعلمت قطاعات في الجالية اليهودية الأميركية درساً مهماً فيما يتعلق بقدرتها على التأثير في السياسة الأميركية تجاه فلسطين (ولاحقاً، تجاه الشرق الأوسط بأسره). وفي عملية أبعد مدى استمرت في الخمسينيات وأوائل الستينيات، نجح اللوبي الصهيوني في تجاوز خبراء وزارة الخارجية الأميركية المختصين بالعالم العربي، وأصبحت السياسة الأميركية الشرق الأوسطية في

يد الكونغرس والبيت الأبيض، حيث كان للصهيونيين نفوذ كبير جداً.

124 لكن الانتصار في الكونغرس لم يتم إحرازه بسهولة. ف «المستعربون» في وزارة الخارجية، الذين كانوا يقرأون التقارير المنشورة في ال «نيويورك تايمز» بعناية أشد مما كان يفعل المحيطون بالرئيس، حاولوا جهدهم إقناع ترومان بأن يتيح على الأقل، إذا لم يرد استبدال التقسيم بالوصاية، وقتاً أطول لإعادة التفكير في خطة التقسيم. وأقنعوه بأن يعرض على الطرفين هدنة مدتها ثلاثة أشهر.

في ١٢ أيار/مايو، عصر يوم الأربعاء، تأجل الاجتماع الاعتيادي لهيئة الأركان (مَتْكال) والهيئة الاستشارية من أجل المشاركة في اجتماع حاسم لهيئة جديدة، «الهيئة التنفيذية لمجلس الشعب»، التي ستصبح بعد ثلاثة أيام حكومة دولة إسرائيل. وقد ادعى بن - غوريون أن الحاضرين كلهم تقريباً أيدوا القرار برفض العرض الأميركي. أمّا المؤرخون، فادعوا لاحقاً أنه واجه صعوبة شديدة في تمرير القرار، الذي لم يكن يعني رفض الخطة الأميركية فقط، بل أيضاً إعلان قيام دولة بعد ثلاثة أيام. وعلى أية حال، لم يكن هذا اجتماعاً مهماً، لأن الهيئة الاستشارية كانت موغلة في عمليات التطهير العرقي، التي ما كان بن - غوريون ليسمح لآخرين في النخبة السياسية الصهيونية، ممن لم يكونوا مطلعين على الرؤية والخطة، بإيقافها. وبعد إعلان قيام الدولة الجديدة، اعترف البيت الأبيض بها، ودُفعت وزارة الخارجية الأميركية مرة أُخرى إلى الصفوف الخلفية فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين.[٨١]

في اليوم الأخير من نيسان/أبريل، عيّن العالم العربي الشخص الذي كان القادة العرب يعرفون في معظمهم أنه أبرم اتفاقاً سرياً مع اليهود، قائداً للعمليات العسكرية في فلسطين. ولا عجب في أن مصر، كبرى الدول العربية، انتظرت حتى فشلت المبادرة الأميركية كي تقرر الانضمام إلى الجهد العسكري؛ إذ إن زعماءها كانوا يعرفون أنه سينتهي إلى إخفاق تام. وقد ترك القرار الذي صادق عليه مجلس الشيوخ المصري في ١٢ أيار/مايو، للجيش المصري أقل من ثلاثة أيام للاستعداد لـ «الغزو». وشهد أداؤه في ساحة المعركة على استحالة القيام بذلك في هذه المدة القِصيرة.[٨٢] ولم يكن أداء الجيوش الأُخرى، كما سنشهد لاحقاً، أفضل مستوى. وظلت بريطانيا الأمل الأخير في تلك الأيام في نيسان/أبريل وأيار/مايو، لكن لم يبدر عنها في سائر أنحاء إمبراطوريتها الغدر الذي ظهر بوضوح في سلوكها في فلسطين.

هل علم البريطانيون بالخطة دالِتْ؟ يفترض المرء أنهم علموا، لكن ليس من السهل إثبات ذلك. غير أنه من اللافت جداً أن البريطانيين أعلنوا بعد أن تم تبني الخطة دالِتْ أنهم لم يعودوا مسؤولين عن الأمن والنظام العام في المناطق التي كانت قواتهم لا تزال مرابطة فيها، وقَصَروا نشاطهم على حماية هذه القوات. وكان ذلك 125 يعني أن حيفا ويافا والمنطقة الساحلية الواقعة بينهما بأسرها باتت مساحة مكشوفة تستطيع القيادة الصهيونية أن تطبق فيها الخطة دالِتْ من دون خوف من أن يحبطها الجيش البريطاني، أو حتى من مواجهة معه. والأسوأ من ذلك أن اختفاء البريطانيين من الريف والمدن كان معناه انهيار القانون والنظام العام كلياً في أنحاء فلسطين كافة. وقد عكست الصحف التي كانت تصدر آنذاك، مثل صحيفة «فلسطين»، قلق الناس من ازدياد جرائم كالسرقة والسطو على المنازل في المراكز الحضرية، والنهب في أرجاء القرى كافة. كما أن انسحاب رجال الشرطة البريطانيين من المدن والبلدات كان يعني أيضاً، على سبيل المثال، أن كثيرين من الفلسطينيين لم يعودوا قادرين على قبض رواتبهم في البلديات المحلية لأن مكاتب الخدمات الحكومية كانت في معظمها موجودة في الأحياء اليهودية حيث يمكن أن يتعرضوا للاعتداء.

وبالتالي لا عجب في أن المرء لا يزال يسمع فلسطينيين يقولون اليوم: «المسؤولية الرئيسية عن نكبتنا تقع على عاتق الانتداب البريطاني»، كما عبر عن ذلك جمال خضّورة، اللاجئ من قرية سحماتا الواقعة بالقرب من عكا.[٨٣] وقد حمل إحساسه هذا بأنه تعرض للخيانة طوال حياته، وعبر عنه أمام لجنة تحقيق برلمانية بريطانية - شرق أوسطية مشتركة شكلت في سنة ٢٠٠١ لتقصي الحقائق بشأن اللاجئين الفلسطينيين. وكرر لاجئون آخرون أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة الاتهام واللوم لبريطانيا، وعبروا هم أيضاً عن إحساسهم بالمرارة.

وفي الحقيقة، امتنع البريطانيون من القيام بأي تدخل جدي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، ولم يحركوا ساكناً في وجه محاولات القوات اليهودية السيطرة على المخافر الأمامية، كما لم يحاولوا إيقاف تسلل متطوعين عرب بأعداد قليلة. وفي كانون الأول/ديسمبر، كان لا يزال لديهم ٧٥,٠٠٠ جندي في فلسطين، لكن جهدهم كان مقصوراً فقط على حماية جلاء الجنود، الضباط والموظفين البريطانيين.

وساهم البريطانيون أحياناً بطرق أُخرى، مباشرة أكثر، في التطهير العرقي بتزويدهم القيادة اليهودية بصكوك الملكية ومعطيات حيوية أُخرى، كانوا استخرجوا نسخاً فوتوغرافية عنها قبل إتلافها، على جري عادتهم عندما كانوا ينهون استعمارهم

لبلد ما. وأضافت هذه البيانات المفصلة إلى ملفات القرى ما كان الصهيونيون بحاجة إليه لتنفيذ الطرد الجماعي واسع النطاق. إن القوة العسكرية، الوحشية في هذه الحالة، هي المتطلَّب الأول للطرد والاحتلال، غير أن البيروقراطية لا تقل أهمية عنها من أجل التنفيذ الفعال لعملية تطهير ضخمة تتضمن لا سلب الناس فحسب، بل إعادة ترتيب ملكية الغنائم أيضاً.

126 خيانة الأمم المتحدة

بموجب قرار التقسيم، كان ينبغي للأمم المتحدة أن تكون حاضرة على الأرض لتشرف على تنفيذ خطتها للسلام، أي جعل فلسطين بكاملها بلداً مستقلاً، يشتمل على دولتين متميزيتين تجمعهما وحدة اقتصادية. وقد تضمن القرار الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أموراً إلزامية واضحة جداً، منها التعهد بأن تمنع الأمم المتحدة أية محاولة من أي الطرفين لمصادرة أراض تعود ملكيتها إلى مواطني الدولة الأُخرى، أو أية مجموعة قومية أُخرى - سواء كانت أراضي مزروعة أو غير مزروعة، أي أراضي مُراحة من غير زرع لمدة عام تقريباً.

وإنصافاً لممثلي الأمم المتحدة المحليين، يمكن القول إنهم على الأقل شعروا بأن الأمور تتجه من السيئ إلى الأسوأ، فحاولوا الدفع في اتجاه إعادة تقويم سياسة التقسيم، لكنهم عملياً لم يقوموا بأكثر من المراقبة وإرسال تقارير عن بدء التطهير العرقي. وكان وجود الأمم المتحدة في فلسطين محدوداً لأن السلطات البريطانية منعت وجود فريق منظم من الأمم المتحدة على الأرض، متجاهلة بذلك الجزء من قرار التقسيم القاضي بوجود لجنة من الأمم المتحدة في فلسطين. لقد سمحت بريطانيا بحدوث التطهير العرقي الذي جرى تحت بصر وسمع جنودها وموظفيها خلال فترة الانتداب التي انتهت في منتصف ليل ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، كما أنها أعاقت جهود الأمم المتحدة للتدخل بطريقة كان من الممكن أن تؤدي إلى إنقاذ كثيرين من الفلسطينيين. أمّا الأمم المتحدة، فلا يمكن تبرئتها من ذنب التخلي، بعد ١٥ أيار/مايو، عن الشعب الذي قسّمت أرضه وسلّمت أرواحه وأرزاقه إلى اليهود الذين كانوا، منذ نهاية القرن التاسع عشر، يريدون اقتلاعه والحلول مكانه في البلد الذي كانوا يعتقدون أنه ملك لهم.

127

الفصل السادس
الحرب المزيفة والحرب الحقيقية على فلسطين: أيار/مايو ١٩٤٨

> لا يوجد لدي شك في أن مجزرة حدثت في الطنطورة. لم أخرج إلى الشوارع وأصرخ معلناً عنها. إنها ليست أمراً يفتخر المرء به. لكن بما أن القضية أُعلنت، فإنه ينبغي للمرء أن يقول الحقيقة. بعد ٥٢ عاماً، إسرائيل قوية وناضجة بما فيه الكفاية لمواجهة ماضيها.
>
> إيلي شمعوني، ضابط رفيع المستوى في لواء ألكسندروني
> «معاريف»، ٤ شباط/فبراير ٢٠٠١.

في غضون أسابيع بعد نهاية الانتداب، كانت القوات اليهودية وصلت إلى معظم المستعمرات اليهودية المعزولة. اثنتان منها فقط احتلهما الفيلق العربي لأنهما كانتا واقعتين في المنطقة التي اتفق الطرفان، قبل أيار/مايو ١٩٤٨، على أن يحتلها الأردن ويضمها إليه، أي الضفة الغربية.[١] وقد أصر الأردنيون أيضاً على أن يكون نصف القدس على الأقل لهم، بما في ذلك البلدة القديمة التي كانت الأماكن الإسلامية المقدسة قائمة فيها، والحي اليهودي أيضاً. وبما أنه لم يكن هناك اتفاق مسبق بشأن القدس، فإنهم اضطروا إلى القتال من أجل السيطرة على حصتهم. وقد قاتلوا بشجاعة ونجحوا في تحقيق هدفهم. وكانت تلك المرة الوحيدة التي اشتبك الطرفان فيها في معركة، وذلك خلافاً لامتناع الفيلق العربي من التدخل عندما كانت وحداته مرابطة بالقرب من القرى والبلدات الفلسطينية بينما كان الجيش الإسرائيلي يقوم بالاحتلال، والتطهير، والتدمير.

128 عندما جمع بن - غوريون الهيئة الاستشارية في ١١ أيار/مايو، طلب من زملائه أن يناقشوا التداعيات التي قد تنجم عن حملة عدائية أردنية أعنف في المستقبل. ويمكن العثور على النتيجة النهائية لذلك الاجتماع في رسالة وجهها بن - غوريون إلى قادة ألوية الهاغاناه يخبرهم فيها أن نيات الفيلق الهجومية يجب ألاّ تصرف انتباه قواتهم عن مهماتها الأساسية: «تطهير فلسطين يبقى الهدف الرئيسي للخطة دالِتْ»

(استخدم كلمة «بيعور» التي تعني بالعبرية إمّا «إزالة بقايا الخبز المختمر» في عيد الفصح، وإمّا «اقتلاع»، «التخلص من»).[٢]

وبرهنت توقعاتهم أنها كانت صحيحة. فمع أن الجيش الأردني كان أقوى الجيوش العربية، ومن شأنه أن يشكل وقتها عدواً مرعباً للدولة اليهودية، فقد حُيّد منذ اليوم الأول بالذات للحرب في فلسطين بفعل التحالف الضمني الذي عقده الملك عبد الله مع الحركة الصهيونية. لذلك لا عجب في أن رئيس هيئة أركان الفيلق العربي الإنكليزي، غلوب باشا، سمّى حرب ١٩٤٨ في فلسطين بـ «الحرب المزيفة». ولم يكن غلوب مدركاً تماماً القيود التي فرضها الملك عبد الله على نشاطات الفيلق فحسب، بل كان أيضاً مطلعاً على المشاورات والاستعدادات العربية العامة. وكان يعلم، مثل المستشارين البريطانيين للجيوش العربية - وكانوا كثيرين - أن التحضيرات الأساسية التي كانت تقوم بها الجيوش العربية الأُخرى من أجل عملية إنقاذ في فلسطين كانت عقيمة - بعض زملائه وصفها بأنها «مثيرة للشفقة» - وهذا التقويم ينسحب أيضاً على جيش الإنقاذ.[٣]

التغيير الوحيد الذي نجده في السلوك العربي العام فور انتهاء الانتداب كان في الخطاب البلاغي. طبول الحرب أصبح ضجيجها أعلى وأكثر صخباً من ذي قبل، لكنها فشلت في تغطية التقاعس والارتباك والفوضى التي كانت سائدة. قد يكون الوضع اختلف من عاصمة إلى أُخرى، لكن الصورة العامة كانت واحدة. ففي القاهرة، قررت الحكومة إرسال قوات إلى فلسطين في اللحظة الأخيرة فقط، قبل يومين من نهاية الانتداب. واشتملت القوة، المكونة من ١٠,٠٠٠ جندي التي أفرزتها الحكومة لأداء المهمة، على فرقة كبيرة، نحو ٥٠٪ من عديدها من الإخوان المسلمين المتطوعين. وقد نظر أعضاء هذه الحركة السياسية - التي تدعو إلى إعادة مصر والعالم العربي إلى طرائق الإسلام التقليدية - إلى فلسطين باعتبارها ميداناً لمعركة حاسمة في النضال ضد الإمبريالية الأوروبية. لقد كان الإخوان المسلمون في الأربعينيات يعتبرون الحكومة المصرية حكومة متعاونة مع الإمبريالية، وعندما لجأ الأعضاء الأكثر تطرفاً بينهم إلى العنف في نشاطهم، اعتُقل آلاف منهم وزُجّوا في السجون. وأُفرج عنهم في أيار/مايو ١٩٤٨ كي ينضموا إلى الحملة العسكرية المصرية. غير أنهم على الرغم من حماستهم، فإنهم لم يكونوا مدربين على القتال، ولا نداً للقوات اليهودية.[٤]

129 القوات السورية كانت أفضل تدريباً، والساسة السوريون كانوا أكثر التزاماً. لكن سورية كانت حصلت على الاستقلال قبل أعوام قليلة فقط، في إثر انتهاء الانتداب الفرنسي. والقوات القليلة العدد التي أُرسلت إلى فلسطين كان أداؤها سيئاً إلى درجة

أن الهيئة الاستشارية، حتى قبل انصرام أيار/مايو ١٩٤٨، بدأت تبحث في توسيع حدود الدولة اليهودية في الجهة الشمالية الشرقية إلى داخل سورية، بحيث تشمل مرتفعات الجولان.(٥) أمّا الوحدات اللبنانية، فكانت أقل عديداً وأقل التزاماً. وكانت في معظم أيام الحرب سعيدة بأن تبقى في الجانب اللبناني من الحدود مع فلسطين، وحاولت على مضض الدفاع عن القرى المجاورة.

أمّا القوات العراقية فكانت المكوّن الأخير والأكثر إثارة للفضول في المجهود العربي. كان عديدها عدة آلاف، وأمرتها حكومتها باتباع الخط الموجِّه الأردني، أي عدم مهاجمة الدولة اليهودية، والدفاع فقط عن المنطقة المخصصة للملك عبد الله، أي الضفة الغربية. ورابطت في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. إلاّ إنها تحدّت أوامر السياسيين في بلدها وحاولت أن تؤدي دوراً أكثر فعالية. ونتيجة ذلك، استطاعت خمس عشرة قرية في وادي عارة، على الطريق بين العفولة والخضيرة، الصمود والنجاة من طرد سكانها (تخلت عنها الحكومة الأردنية لإسرائيل في صيف سنة ١٩٤٩ كجزء من اتفاقية الهدنة الثنائية).

نجحت الوحدات العربية - بعضها حثّه نفاق ساسته على الإقدام على العمل، وبعضها الآخر كبحه - في دخول المناطق التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية، والانتشار فيها. ودام الأمر كذلك ثلاثة أسابيع. وقد تمكنت هذه الوحدات في أماكن قليلة من تطويق مستعمرات يهودية منعزلة، واحتلتها فترة وجيزة، لكنها ما لبثت أن خسرتها خلال بضعة أيام.

اكتشفت القوات العربية التي دخلت فلسطين بسرعة أنها بالغت في مد خطوط تموينها، الأمر الذي أدى إلى توقف حصولها على الذخيرة لأسلحتها القديمة، التي غالباً ما كانت فاسدة. كما اكتشف ضباطها أنه لم يكن هناك من ينسق بين الجيوش المتعددة، وأنه حتى عندما تفتح طرق التموين، فإن الأسلحة في دولهم كانت آخذة في النفاد. وكانت الأسلحة نادرة لأن المزودَيْن الرئيسيين للدول العربية بالأسلحة، بريطانيا وفرنسا، كانا أعلنا حظراً على إرسال الأسلحة إلى فلسطين. وشل هذا الحظر الجيوش العربية، لكنه لم يكد يؤثر في القوات اليهودية، التي وجدت في الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية الجديدة، الدائرة في فلكه، مزوِّداً راغباً في إمدادها بالسلاح.(٦) أمّا بالنسبة إلى انعدام التنسيق فيرجع سببه إلى قرار جامعة الدول العربية تعيين الملك عبد الله قائداً أعلى لجميع الجيوش العربية المشاركة، وعميد عراقي كقائد تنفيذي. وبينما لم يلتفت الأردنيون قط إلى تلك الأيام في أيار/مايو 130 وحزيران/يونيو وتموز/يوليو ١٩٤٨، التي فعلوا فيها كل ما في وسعهم لتقويض المجهود العربي العام، قدّم الحكام الثوريون في العراق، الذين تولوا السلطة سنة

١٩٥٨، عمداءهم للمحاكمة جرّاء دورهم في النكبة.

مع ذلك، كان هناك قوات كافية للاشتباك مع الجيش اليهودي في معارك واستثارة ردات فعل شجاعة، وخصوصاً حول التجمعات السكانية اليهودية المعزولة الواقعة في قلب المنطقة التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة العربية، أو في الأطراف القصوى في البلد، والتي وجب عليها أن تدافع عن نفسها بقواها الذاتية لأن بن - غوريون، عندما شرعت الوحدات العربية في دخول فلسطين في ١٥ أيار/مايو، اتخذ قراراً استراتيجياً بترك المواقع اليهودية العرضة للهجوم هناك تدافع عن نفسها. وفي ذلك اليوم، تقدمت وحدات من الجيش السوري على طريق دمشق - طبرية، واشتبكت في معارك حول المستعمرات الأربع المعزولة هناك: مِشْمار هيرْدين؛ أييليت هشاحَر؛ حَنْسور؛ مِناحيميا. ونجحت في احتلال مشمار هَيَرْدين فقط، حيث مكثت حتى أول أيام الهدنة (١١ حزيران/يونيو). وبحسب تعبير الاستخبارات الإسرائيلية فإن تلك الوحدات عندما هوجمت في وقت لاحق وطُردت من فلسطين «لم تُظهر روحية قتالية.»[٧]

انتقد مؤرخون إسرائيليون فيما بعد بن - غوريون لتخلّيه موقتاً عن هذه المستعمرات.[٨] لكن من وجهة نظر عسكرية محضة، كان بن - غوريون محقاً، إذ لم تبق أي واحدة منها في أيد عربية في النهاية. وقد كان معنياً حقاً بمصير هذه النقاط النائية، مع أنه كان من الواضح أن عملية التطهير العرقي أهم كثيراً وأعلى مرتبة في جدول أعماله.

وهذا ما يفسر أيضاً لماذا ترجع أغلبية القصص البطولية التي غذّت الأساطير والذاكرة الجماعية الإسرائيلية فيما يتعلق بحرب ١٩٤٨ في أصلها إلى هذه الأسابيع الثلاثة الأولى من الحرب. كما أن الحرب الحقيقية اشتملت على اختبارات أُخرى للمرونة والتصميم في الجانب الإسرائيلي - تل أبيب، على سبيل المثال، قصفتها الطائرات المصرية عدة مرات في الأيام الأولى من الحرب - لكن تعرُّض الإسرائيليين لمثل هذه الاختبارات ما لبث أن تضاءل واختفى في الأسابيع التالية. وعلى أية حال، فإن حضور القوات العربية لم يكن كافياً قط لوقف التطهير العرقي، الذي لم تعكّر قصصه المرعبة صفو الرواية الإسرائيلية الرسمية والشعبية، لأنها حذفت كلياً منها.

علاوة على ذلك، لم تختلف عمليات التطهير في النصف الثاني من أيار/مايو ١٩٤٨ عما كانت عليه في نيسان/أبريل والنصف الأول من أيار/مايو. بكلمات أُخرى: لم يتأثر الطرد الجماعي بانتهاء الانتداب، وإنما استمر بلا توقف. حدث تطهير عرقي في اليوم السابق لـ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وحدثت عمليات تطهير عرقي مماثلة في اليوم التالي له. وكان لدى إسرائيل قوات كافية للتعامل مع الجيوش

131

العربية، وللاستمرار في عملية تطهير البلد في الوقت نفسه.

ولا بد من أن يكون اتضح الآن أن الأسطورة التأسيسية الإسرائيلية بشأن الهروب الطوعي للفلسطينيين في لحظة بدء الحرب - استجابة لدعوة الزعماء العرب إلى إخلاء الطريق أمام الجيوش الغازية - لا أساس لها من الصحة. إنها تلفيق محض من أجل القول إنه جرت محاولات يهودية، كما تصر الكتب المدرسية على الادعاء، لإقناع الفلسطينيين بالبقاء. فكما رأينا، كان مئات الآلاف من الفلسطينيين قد طردوا فعلاً بالقوة قبل أن تبدأ الحرب، وسيطرد عشرات الآلاف في الأسبوع الأول من بدئها. وبالنسبة إلى معظم الفلسطينيين، لم يكن تاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ذا أهمية خاصة وقتها: كان مجرد يوم آخر في الروزنامة المرعبة للتطهير العرقي الذي كان بدأ قبل أكثر من خمسة أشهر.[٩]

أيام التطهير (طيهور)

«طيهور» كلمة عبرية تعني التطهير. بعد إعلان إقامة الدولة اليهودية مساء يوم ١٤ أيار/مايو، كانت الأوامر التي تلقتها الوحدات في الميدان من الأعلى تستخدم هذا التعبير بصورة متكررة وبصراحة. وقد اختارت القيادة العليا هذا النوع من اللغة كي تشحن الجنود الإسرائيليين بالطاقة قبل أن ترسلهم لتدمير الريف الفلسطيني والمناطق الحضرية. وكان هذا التصعيد في الخطاب الاختلاف الوحيد عن الشهر السابق. أمّا عمليات التطهير فقد تواصلت بلا هوادة.[١٠]

استمرت الهيئة الاستشارية في عقد اجتماعاتها، لكن بوتيرة أقل، لأن الدولة اليهودية أصبحت **أمراً واقعاً** (fait accompli)، لها حكومة، ومجلس وزاري، وقيادة عسكرية، وأجهزة سرية، إلخ، وكل في مكانه. ولم يعد أعضاؤها مشغولين بخطة الطرد الرئيسية، إذ إن الخطة دالِتْ، منذ يوم وضعت موضع التنفيذ، كان كل شيء فيها يسير على ما يرام، ولم تعد بحاجة إلى تنسيق أو توجيه. وتركز اهتمامهم الآن على تفحص ما إذا كان لديهم قوات كافية لتحمّل «الحرب» على جبهتين: ضد الجيوش العربية، وضد المليون فلسطيني الذين أصبحوا في ١٥ أيار/مايو، بموجب القانون الدولي، مواطنين إسرائيليين. لكن بحلول نهاية أيار/مايو، كانت حتى هذه المخاوف قد تبددت.

وإذا كان ثمة جديد طرأ على طريقة عمل الهيئة الاستشارية، فإنه لم يتعدّ الانتقال إلى مبنى جديد قائم على قمة هضبة مشرفة على قرية الشيخ مونّس، التي تم 132 إخلاؤها. وقد صار هذا المبنى، بعد إعلان الدولة، المقر الرئيسي لهيئة أركان الجيش

الإسرائيلي.[11] ومن هذا الموقع المتميز، كان في استطاعة الهيئة الاستشارية أن تراقب عملياً الهجوم الذي بدأ في الأول من أيار/مايو ضد القرى الفلسطينية المجاورة. ولم يكن هذا الهجوم هو الوحيد الذي نفذ في ذلك اليوم، إذ تزامنت معه عمليات مماثلة في الشرق والشمال. وفي وقت لاحق كُلِّف لواء ألكسندروني مهمة تطهير القرى الواقعة إلى الشرق والشمال من تل أبيب ويافا. وبعد ذلك، أُمر بالتحرك شمالاً والبدء، مع وحدات أُخرى، بإخلاء الساحل الفلسطيني من السكان الفلسطينيين صعوداً حتى مدينة حيفا.

وصلت الأوامر إلى اللواء في ١٢ أيار/مايو: «يجب أن تحتلوا وتدمروا خلال ١٤ و١٥ أيار/مايو: الطيرة؛ قلنسوة؛ قاقون؛ عورتا؛ دنابة؛ إكتابا؛ الشويكة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحتلوا قلقيلية، لكن لا تدمروها [المدينة في الضفة الغربية التي فشل لواء ألكسندروني في احتلالها والمحاطة اليوم كلياً بجدار عازل أقامته إسرائيل، يبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار].»[12] وخلال يومين وصل الأمر الثاني إلى رئاسة أركان لواء ألكسندروني: «عليكم أن تهاجموا وتطهروا كلاً من طيرة حيفا؛ عين غزال؛ إجزم؛ كفر لام؛ جبع؛ عين حوض؛ المزار.»[13]

وباستعادة الطريق الذي اتبعه اللواء، يبدو أن القوات فضلت تنظيف المنطقة بصورة منهجية من الجنوب إلى الشمال، وإنجاز تدمير القرى بالترتيب الذي بدا صحيحاً من وجهة نظرها، بدلاً من اتباع التعليمات حرفياً فيما يتعلق بأي قرى يجب مهاجمتها أولاً. وبما أن القائمة بكاملها كانت الهدف الإجمالي، فإنه لم تُذكر أولويات واضحة. وقد بدأ ألكسندروني بقريتين واقعتين إلى الشمال والشرق من تل أبيب: كفر سابا وقاقون، اللتين طُرد سكانهما في حينه. وادعت الأمم المتحدة أن حالة اغتصاب حدثت في أثناء احتلال قاقون، وعززت شهادات أدلى بها جنود يهود هذه الواقعة.

كان إجمالي عدد القرى في المنطقة الممتدة بين تل أبيب وحيفا أربعاً وستين قرية، في مستطيل من الأرض يبلغ طوله ١٠٠ كم وعرضه ١٥ - ٢٠ كم، أُبقي منها في نهاية المطاف قريتان فقط: الفريديس وجسر الزرقاء. وكان من المقرر طرد سكانهما أيضاً، لكن أعضاء المستعمرات اليهودية المجاورة أقنعوا قادة الجيش بعدم المساس بهما، مدَّعين أنهم بحاجة إلى القرويين للقيام بأعمال لا تتطلب مهارة في مزارعهم ومنازلهم.[14] واليوم يخترق هذا المستطيل طريقان سريعان رئيسيان يصلان بين هاتين المدينتين الرئيستين، تل أبيب وحيفا: الطريق السريع رقم ٢ والطريق السريع رقم ٤. ويستخدم هذين الطريقين يومياً مئات الآلاف من الإسرائيليين في تنقلاتهم من دون أن يكون لديهم أية فكرة عن الأماكن التي يعبرونها، ناهيك عن تاريخها. وقد حلّت مستعمرات يهودية وغابات صنوبر وبرك تجارية لتربية الأسماك

133

محل المجتمعات الفلسطينية التي كانت ذات يوم مزدهرة هناك.

كانت سرعة تقدم لواء ألكسندروني في تطهير المستطيل الساحلي مرعبة - خلال النصف الثاني من الشهر وحده، طهّر القرى التالية: المنشية (في منطقة طولكرم)؛ البطيمات؛ خربة المنارة؛ قنير؛ خربة قمبازة؛ خربة الشونة. وقد قاوم عدد قليل من القرى بشجاعة فلم يتمكن لواء ألكسندروني من احتلالها؛ إلاّ إنها في النهاية احتُلت في تموز/يوليو وجرى تطهيرها. خلاصة القول: مرت عمليات التطهير العرقي في السهل الساحلي الأوسط بمرحلتين: الأولى في أيار/مايو، والثانية في تموز/يوليو. وفي النصف الثاني من أيار/مايو كانت «الغنيمة» الكبرى قرية الطنطورة، التي احتلها لواء ألكسندروني في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨.

المجزرة في الطنطورة[١٥]

كانت الطنطورة واحدة من أكبر القرى الساحلية، وكانت بالنسبة إلى لواء ألكسندروني عالقة «كعظمة في الحلق»، على حد ما جاء في الكتاب الرسمي الذي يروي تاريخ لواء ألكسندروني في الحرب. وقد جاء دور الطنطورة في ٢٢ أيار/مايو.

كانت الطنطورة قرية فلسطينية قديمة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، يقطن فيها في ذلك الوقت نحو ١٥٠٠ نسمة يعتمدون في معيشتهم على الزراعة، وصيد الأسماك، وأعمال وضيعة في حيفا المجاورة. في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، اجتمعت مجموعة صغيرة من أعيان الطنطورة، بمن في ذلك مختارها، بضباط من الاستخبارات اليهودية عرضوا عليهم شروط الاستسلام. وساور الأعيان شك في أن الاستسلام سيؤدي إلى طرد سكان القرية، فرفضوا العرض.

بعد أسبوع، في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨، هوجمت القرية ليلاً. في البداية، أراد القائد اليهودي المسؤول إرسال عربة إلى القرية تحمل مكبراً للصوت لدعوة السكان إلى الاستسلام، لكن لم يتم تنفيذ ذلك.

أتى الهجوم من أربع جهات. وكان ذلك أمراً غير مألوف؛ فاللواء كان يهاجم عادة من ثلاث جهات، تاركاً لغرض تكتيكي الجهة الرابعة، لتكون بمثابة «بوابة مفتوحة» يمكن أن يطرد الناس من خلالها. لكن غياب التنسيق جعل القوات اليهودية تطوق القرية تطويقاً كاملاً، وبالتالي وجدت نفسها وفي عهدتها عدد كبير من السكان.

134 وأُجبر سكان الطنطورة الأسرى تحت تهديد السلاح على التجمع على الشاطئ. ثم فصلت القوات اليهودية الرجال عن النساء والأطفال، وطردت الأخيرين إلى قرية الفريديس المجاورة، حيث انضم إليهم بعض الرجال بعد عام ونصف عام.

وفي هذه الأثناء، أُمر مئات الرجال المجمَّعين على الشاطئ بالجلوس وانتظار وصول ضابط استخبارات إسرائيلي هو شمشون ماشفيتس، كان يقطن في مستعمرة غِفْعات عادا المجاورة، وكانت القرية ضمن نطاق «منطقته».

جال ماشفيتس برفقة متعاون محلي، مغطّى الرأس كما في عين الزيتون، واختار عدداً من الرجال - مرة أُخرى، كان «الرجال» في نظر الجيش الإسرائيلي هم جميع الذكور ما بين سن العاشرة وسن الخمسين - اقتادهم في مجموعات صغيرة إلى بقعة أبعد قليلاً، حيث جرى إعدامهم. وقد اختير الرجال وفقاً لقائمة معدة سلفاً، ومأخوذة من ملف قرية الطنطورة، واشتملت على كل من شارك في ثورة ١٩٣٦، أو في هجمات على وسائط النقل اليهودية، أو كانت له اتصالات بالمفتي، وأي شخص آخر «ارتكب» واحدة من «الجرائم» التي تدينه تلقائياً.

ولم يكن هؤلاء هم الوحيدون الذين جرى إعدامهم. فقبل أن تجري عملية الفرز والإعدام على الشاطئ، اندفع جنود الوحدة المحتلة إلى الشوارع وإلى داخل البيوت في فورة قتل عشوائي مطلقين النار على كل من صادفهم. جُويل سكولنيك، خبير بزرع الألغام وتفجيرها، كان قد جرح في الهجوم، لكن بعد إدخاله المستشفى للمعالجة سمع من جنود آخرين أن ما جرى كان «واحدة من المعارك الأشد خزياً التي خاضها الجيش الإسرائيلي.» وبحسب روايته، فإن طلقات قناص من داخل القرية عندما اقتحمها الجنود جعلت أفراد القوة اليهودية يتراكضون كالمجانين في الشوارع بعد احتلال القرية، مطلقين النار على كل من صادفوه، وذلك قبل أن يجري ما جرى على الشاطئ. وجدير بالذكر أن الهجوم وقع بعد أن أشار القرويون إلى رغبتهم في الاستسلام بتلويحهم بعلم أبيض.

وقد سمع سكولنيك أن جنديين على وجه التخصيص كانا يقومان بالقتل، وأنهما كانا سيستمران في ذلك لولا قدوم بعض الأشخاص من مستعمرة زِخْرون يعقوب القريبة ووضعهم حداً لتصرفهما. وكان رئيس المستعمرة، يعقوب إبشتاين، هو من نجح في إيقاف عربدة القتل في الطنطورة، لكنه جاء «متأخراً جداً»، كما علّق بمرارة أحد الناجين من المجزرة.

معظم القتل نُفّذ بدم بارد على الشاطئ. بعض الضحايا جرى استجوابهم أولاً، وسُئلوا عن «مخبأ الأسلحة الضخم» المفترض أنه أُخفي في مكان ما في القرية. وعندما لم يستطيعوا الإجابة، إذ لم يكن هناك أسلحة مخبأة، أُعدموا فوراً.

واليوم، يقطن كثيرون من الناجين من هذه الأحداث المروعة في مخيم اليرموك للاجئين في سورية، ويجدون صعوبة شديدة في التغلب على الصدمة الناجمة عن مشاهدتهم الإعدامات.

135

وفيما يلي وصف ضابط يهودي للإعدامات في الطنطورة:

> اقتيد الأسرى في مجموعات إلى مكان جانبي يبعد ٢٠٠ متر وقُتلوا رمياً بالرصاص. كان الجنود يأتون إلى القائد العام ويقولون: «ابن عمي قُتل في الحرب.» يسمع القائد ذلك ويأمر الجنود بأخذ مجموعة، يتراوح عددها ما بين خمسة وسبعة أشخاص، جانباً وإعدامها. وأتى جندي وقال إن أخاه قُتل في إحدى المعارك. من أجل أخ واحد العقاب أشد. أمر القائد جنوده بأخذ مجموعة أكبر، وأُعدمت. وهكذا دواليك.

بكلمات أُخرى: ما جرى في الطنطورة كان إعداماً منهجياً للشبان القادرين جسدياً على أيدي جنود الاستخبارات وضباطها. أحد شهود العيان، وهو أبو مشايخ، كان مقيماً بالطنطورة عند صديق، وهو في الأصل من قيسارية، القرية التي دمرتها القوات اليهودية وطردت سكانها في شباط/فبراير ١٩٤٨، رأى بأم عينه إعدام خمسة وثمانين شاباً من أهل الطنطورة، أخذوا في مجموعات تتألف كل منها من عشرة شبان، وأعدموا في المقبرة والجامع القريبين. وأضاف أنه يعتقد أن العدد كان حتى أكبر من ذلك، وقدّر أن العدد الإجمالي كان ١١٠. وقال أنه رأى شمشون ماشفيتس يشرف شخصياً على العملية بكاملها: «كان يحمل سْتِنْ [رشيش/sten] وقتلهم.» وأضاف في وقت لاحق: «كانوا واقفين أمام جدار ووجوههم متجهة نحوه. جاء من الخلف وأطلق النار على رؤوسهم كلهم من دون استثناء.» وشهد أن الجنود اليهود كانوا يراقبون الإعدامات باستمتاع واضح.

فوزي محمد طنج، أبو خالد، شاهد أيضاً الإعدامات. ويقول في الشهادة التي أدلى بها إن رجال القرية فُصلوا عن النساء، وأُخذوا في مجموعات تراوح عددها بين سبعة وعشرة أشخاص، وأُعدموا. وشاهد بأم عينه إعدام تسعين شخصاً.

محمود أبو صالح من الطنطورة تحدث أيضاً عن إعدام تسعين شخصاً. كان عمره آنذاك سبعة عشر عاماً، وقال إن أقوى ما بقي حياً في ذاكرته هو إعدام أب أمام أطفاله. وقد بقي أبو صالح على صلة بأحد الأبناء، الذي فقد عقله عندما رأى أباه يُعدم ولم يستعد رشده قط. كما رأى أبو صالح إعدام سبعة من أفراد عائلته بالذات.

مصطفى أبو مصري، المعروف بـ «أبو جميل»، كان عمره آنذاك ثلاثة عشر عاماً، لكن قد يكون عمره قُدّر في أثناء عملية الفرز بعشرة أعوام، وبالتالي أُرسل إلى فئة النساء والأطفال، وهذا ما أنقذه. غير أن اثني عشر شخصاً من أفراد عائلته، تراوحت أعمارهم بين سن العاشرة وسن الثلاثين، كانوا أقل حظاً، وشاهدهم يُقتلون رمياً بالرصاص. وتبعث روايته لتسلسل الأحداث القشعريرة في البدن. هرع والده إلى

136

ضابط يهودي كانت العائلة تعرفه وتثق به، فأخذ الضابط العائلة معه وابتعد بها؛ أمّا الوالد نفسه فقد قُتل لاحقاً. وروى أبو جميل أنه شاهد ١٢٥ شخصاً يعدمون بسرعة. كما شاهد شمشون ماشفيتس يتجوّل بين الناس الذين جُمعوا على الشاطئ، وفي يده سوط كان يجلدهم به، «فقط للتسلية». وروى أنيس علي جربان قصصاً مرعبة مشابهة عن ماشفيتس، وكان قد جاء الطنطورة من قرية جسر الزرقاء المجاورة هارباً مع عائلته ظناً منه أن القرية الأكبر ستكون أكثر أماناً.

عندما انتهت العربدة في القرية وتمت الإعدامات أُمر فلسطينيان بحفر قبور جماعية بإشراف مردخاي سوكولر، من زِخْرون يعقوب، صاحب الجرارات التي أُحضرت للقيام بالمهمة الرهيبة. وقد روى في سنة ١٩٩٩ أنه دفن ٢٣٠ جثة؛ وكان العدد واضحاً في ذهنه: «وضعتهم واحداً تلو الآخر في القبر.»

وتحدث فلسطينيون آخرون شاركوا في حفر قبور جماعية عن اللحظة المرعبة عندما أدركوا أنهم سيقتلون هم أيضاً. وقد نجوا لأن يعقوب إبشتاين، الذي تدخل لإيقاف فورة العنف في القرية، وصل إلى الشاطئ وأوقف القتل هناك. أبو فهمي، أحد شيوخ القرية ومن المحترمين جداً فيها، كان واحداً من أوائل الذين طُلب منهم التعرف على الجثث، ومن ثم المساعدة في حملها إلى القبور. وقد أمره شمشون ماشفيتس بوضع قائمة بالجثث، وبلغ عددها خمساً وتسعين جثة. وشاهدت جميلة إحسان شورى خليل الجثث وهي توضع على عربات صغيرة ويجرها القرويون إلى مكان الدفن.

أجرى معظم المقابلات مع الناجين في سنة ١٩٩٩ طالب إسرائيلي، تيدي كاتس، «تعثّر» بالمجزرة عندما كان يعد أطروحة لنيل شهادة الماجستير في جامعة حيفا. وعندما شاع خبر المجزرة، جردت الجامعة أطروحته من أهليتها بمفعول رجعي، وجرّه قدامى المحاربين من لواء ألكسندروني إلى المحكمة بتهمة التشهير. وكان الأرفع رتبة بين من أجرى معهم كاتس المقابلات شلومو أمبار، الذي أصبح لاحقاً جنرالاً في الجيش الإسرائيلي. وقد رفض أمبار إعطاءه تفصيلات عما شاهده، قائلاً: «أريد أن أنسى ما جرى هناك.» وعندما ألحّ عليه كاتس في السؤال، كان كل ما أراد قوله هو التالي:

> أربط ذلك بحقيقة أنني ذهبت لمحاربة الألمان [أخدم في الفرقة اليهودية في الحرب العالمية الثانية]. الألمان كانوا أسوأ الأعداء الذين عرفهم الشعب اليهودي، لكن عندما حاربنا التزمنا قوانين الحرب التي أملاها المجتمع الدولي. الألمان لم يقتلوا أسرى الحرب، قتلوا أسرى الحرب السلافيين،

137

لكن لا البريطانيين، حتى [عندما كان هؤلاء] يهوداً.

واعترف أمبار بأنه يخفي أموراً: «لم أتكلم آنذاك، فلماذا أتكلم الآن؟» ويمكن فهم ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار الصور التي خطرت بباله عندما سأله كاتس عما فعله رفاقه في الطنطورة.

وفي الحقيقة، كانت قصة الطنطورة قد رويت من قبل، منذ سنة ١٩٥١، لكنها لم تلق الاهتمام الذي لقيته مجزرة دير ياسين. وهي تظهر في مذكرات أحد أعيان حيفا، محمد نمر الخطيب، الذي سجل بعد أيام من وقوع المعركة شهادة فلسطيني أخبره عن الإعدامات السريعة على الشاطئ لعشرات من الفلسطينيين. وفيما يلي الشهادة بكاملها:

> وفي منتصف ليلة الثالث والعشرين من أيار [مايو] سنة (١٩٤٨) هاجم اليهود القرية من ثلاث جهات [....] وقام اليهود بإنزال بحري بواسطة قوارب صغيرة [....] وأخذت المقاومة تضعف حتى انحصرت في الطرقات والبيوت، وأسفر الصباح عن جثث القتلى من كلا الطرفين... ملقاة في الطرقات [....]
>
> لن أنسى ذلك اليوم ما حييت فقد جمع العدو النساء والأطفال، في مكان كوّمت فيه جثث القتلى [....] فهذه ترى من القتلى بعلها، وتلك ترى أباها... وأُخرى تلمح أخاها، فلم يجزعن [....] وجمع اليهود الأحياء من الرجال، وأخذوا يذيقونهم الموت جماعات ووحداناً [....] تسمع النساء أصوات طلقات رشاش، فيتساءلن عنها فيجيبهن الحارس بأنهم ينتقمون لقتلاهم [....] جاء أحد الضباط وأمر جنوده بانتقاء أربعين من خيرة شباب القرية... وجيء بالأربعين إلى ساحة البلدة، وصاروا يأخذون كل أربعة معاً، ويأمرونهم بحمل جثث القتلى والجرحى إلى المقبرة ورميهم في حفرة كبيرة هناك... وبعد أن يؤدوا مهمتهم يقتلون أحدهم ويأمرون الثلاثة الباقين بحمله ورميه بالحفرة ثم يقتلون أحد الثلاثة، ويأمرون الاثنين الآخرين برميه في الحفرة وهكذا...[١٦]

عندما استكمل لواء ألكسندروني عمليات التطهير على الساحل، أُمر بالتحرك نحو الجليل الأعلى:

> مطلوب منكم أن تحتلوا قَدَس وميرون والنبي يوشع والمالكية؛ قَدَس يجب تدميرها. أمّا الاثنتان الأُخريان [النبي يوشع والمالكية - المترجم] فيجب أن

تُسلّما إلى لواء غولاني وسيقرر قائده ماذا يفعل بهما. ميرون يجب أن تُحتل وتوضع في تصرف لواء غولاني.(١٧)

المسافة الجغرافية بين مختلف المواقع كبيرة جداً، وتدل مرة أُخرى على السرعة الطموحة التي كان متوقعاً من القوات المحافظة عليها في رحلتها التدميرية.

138

الأثر الدموي للواء

شكل ما ورد أعلاه جزءاً من الأثر الدموي الذي خلفه لواء ألكسندروني وراءه على طول الساحل الفلسطيني. وسيعقب مجزرة الطنطورة مزيد من المجازر نفذتها ألوية أُخرى، وأكثرها سوءاً تلك التي حدثت في خريف سنة ١٩٤٨، عندما نجح الفلسطينيون أخيراً في مجابهة التطهير العرقي بشيء من المقاومة في بعض الأماكن، ورداً على ذلك أبدى اليهود القائمون بالطرد قسوة متزايدة في الأعمال الوحشية التي ارتكبوها.

في هذه الأثناء، سار لواء غولاني في خطى لواء ألكسندروني وهاجم الجيوب التي فاتت الألوية الأُخرى، أو التي كانت لم تُحتل بعد لسبب أو لآخر. أحد هذه الأهداف كان قرية أم الزينات، التي لم تتعرض للتطهير العرقي في العملية التي جرت في منطقة حيفا في شباط/فبراير. وهدف آخر كان قرية اللجون بالقرب من آثار مجدّو القديمة. وكانت السيطرة على المساحة ما بين اللجون وأم الزينات تعني أن الناحية الغربية لمرج ابن عامر ووادي الملح، وهو الوادي الذي يفضي إلى المرج انطلاقاً من الطريق الساحلي، أصبحت كلها الآن في أيد يهودية.

في نهاية أيار/مايو ١٩٤٨، أثبت بعض الجيوب الفلسطينية مما كان لا يزال داخل الدولة اليهودية أن احتلاله أصعب من المألوف، وستمر بضعة أشهر قبل أن تتمكن القوات اليهودية من إنجاز المهمة. على سبيل المثال: محاولات بسط السيطرة على المناطق القصوى من الجليل الأعلى في ذلك الشهر فشلت، وفي الأساس لأن المتطوعين اللبنانيين والمحليين دافعوا بشجاعة عن قرى مثل سعسع، التي كانت الهدف الرئيسي للقوات اليهودية.

ينص الأمر الذي صدر إلى لواء غولاني بشأن الهجوم الثاني على سعسع على ما يلي: «إن الاحتلال ليس من أجل البقاء، وإنما من أجل تدمير القرية، وزرع ألغام في الأنقاض ونقاط الوصل المجاورة.» لكن سعسع نجت من الدمار بضعة أشهر أُخرى. واتضح أن الخطة كانت مفرطة في طموحها حتى بالنسبة إلى قوات غولاني القديرة والمتحمسة. ومع اقتراب أيار/مايو من نهايته وصل التوضيح التالي: «إذا كان

لديكم نقص في الجنود فأنتم مخوّلون أن تقلّصوا (موقتاً) عملية تطهير واحتلال وتدمير قرى العدو في منطقتكم.»[١٨]

وكانت الأوامر التي تلقتها الألوية مصوغة هذه المرة بلغة أكثر وضوحاً من الأوامر الشفهية الغامضة التي كانت تتلقاها سابقاً. وكان مصير القرية محتوماً إذا قال الأمر «لِطَهير» أي طهّروا، ومعنى ذلك ترك البيوت سليمة لكن طَرْد السكان؛ أو «لِهَشْميد» أي دمّروا، ومعنى ذلك نسف البيوت بعد طرد السكان وزرع ألغام في الأنقاض لمنع عودتهم. ولم يكن هناك أوامر مباشرة بارتكاب مجازر، لكن لم يكن ثمة إدانة صارمة وصادقة لها عندما كانت ترتكب. 139

في بعض الأحيان كان قرار «التطهير» أو «التدمير» يُترك للقادة المحليين: «القرى في منطقتك يجب إمّا أن تطهرها أو أن تدمرها، والقرار يرجع إليك بالتشاور مع المستشارين في الشؤون العربية، ومع ضباط شاي [الاستخبارات العسكرية].»[١٩]

وبينما كان لواءا ألكسندروني وغولاني يطبقان الأساليب الواردة في الخطة دالِتْ بحماسة تكاد تكون دينية في المنطقة الساحلية، أُرسل لواء آخر، كرملي، إلى حيفا والمناطق الشمالية والجليل الغربي. وصدرت إليه الأوامر، مثلما صدرت إلى ألوية أُخرى في الوقت نفسه أو لاحقاً، باحتلال منطقة وادي عارة، الذي كان فيه خمس عشرة قرية، والذي كان يصل بين الساحل، بالقرب من خَديرا، وبين الزاوية الشرقية من مرج ابن عامر، بالقرب من العفولة. واحتل كرملي قريتين قريبتين هما الجلمة في ٢٣ نيسان/أبريل، وكبّارة بعد ذلك مباشرة، لكنه لم يدخل الوادي. وكانت القيادة الإسرائيلية تعتبر هذا الطريق شرياناً حيوياً، لكنها لم تفلح قط في احتلاله. وكما ذكرنا أعلاه، فقد منحه الملك عبد الله للإسرائيليين في صيف سنة ١٩٤٩، وكانت تلك نتيجة مأساوية لجماعة كبيرة من الفلسطينيين نجحت في مقاومة الطرد.

وكما جرى في الشهر السابق، أُرسلت الإرغون - بعد أن أصبحت وحداتها جزءاً من الجيش الإسرائيلي المشكل حديثاً - في النصف الثاني من أيار/مايو إلى الجيوب المتبقية على الساحل للقيام بعمليات اعتبرتها الهاغاناه في ذلك الوقت بالذات مثيرة للشكوك، أو على الأقل غير مرغوب فيها. لكن الإرغون حتى قبل دمجها رسمياً في الجيش، تعاونت مع الهاغاناه على احتلال منطقة حيفا الكبرى. كما أنها تعاونت مع الهاغاناه على شن عملية «حميتس» («خميرة») في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨ [التي كان هدفها احتلال منطقة يافا الكبرى وتطهيرها - المترجم]. وقد شارك في هذه العملية ثلاثة ألوية، ألكسندروني وكرياتي وغفعاتي، احتلت القرى التالية وطهّرتها: بيت دجن؛ كفر عانة؛ العباسية؛ اليهودية؛ صفورية؛ الخيرية؛ سلمة؛ يازور؛ بالإضافة إلى ضاحيتي يافا: جبالية وأبو كبير.

وفي النصف الثاني من أيار/مايو، كُلِّفت الإرغون إكمال العمل الذي قامت به ألوية الهاغاناه الثلاثة في منطقة يافا الكبرى. وكانت تُعتبر قوة أقل قدرة، شأنها في ذلك شأن لواء كرياتي. وكان القادة العسكريون يصفونها بأنها مكونة من «جنود ذوي [نوعية] أدنى»، أي يهود شرقيين. ووصف تقرير عن جميع الألوية أعده ضابط مراقبة في حزيران/يونيو ١٩٤٨ لواء كرياتي بأنه لواء «مُلتبِس من الصعب حل مشكلاته»، مكوّن من «أشخاص أميين، ولا يوجد فيه مرشحين لرتبة وكيل ضابط، ولا طبعاً لرتبة ضابط.»[٢٠]

140 أُمرت الإرغون وكرياتي بالاستمرار في عمليات التنظيف في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من يافا. وفي أواسط أيار/مايو تقريباً، ساعدت قواتهما في إنجاز عملية «حميتس». واليوم، تقبع أنقاض بعض القرى والأحياء التي احتلت وطرد سكانها في أثناء العملية تحت «المدينة البيضاء» تل أبيب، أول مدينة «عبرية» أنشأها اليهود في سنة ١٩٠٩ على الكثبان الرملية التي اشتُريت من مالك محلي، واتسعت اليوم لتصبح الحاضرة (metropolis) المترامية الأطراف التي نعرفها اليوم.

وتوجد في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية رسالة من قائد لواء كرياتي، مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٨، يستفسر فيها عما إذا كان يستطيع استخدام جرافات لتدمير القرى بدلاً من استخدام المتفجرات كما تأمر بذلك الخطة دالِتْ. ويظهر طلبه كم كانت «الحرب» [العربية - الإسرائيلية/المترجم] مزيفة. فبعد أسبوع واحد فقط من بدايتها، يتوفر لقائد اللواء هذا متسع من الوقت يتيح له استخدام وسيلة أبطأ لهدم ومحو عشرات القرى المدرجة في قائمته.[٢١]

أمّا لواء هرئيل، بقيادة يتسحاق رابين، فلم يكن لديه أي تردد بشأن الوسيلة التي يجب استخدامها في التدمير. ففي ١١ أيار/مايو، قبل يوم واحد من صدور الأوامر النهائية المتعلقة بالمرحلة التالية من التطهير العرقي، كان في وسعه أن يرفع تقريراً بأنه احتل قرية بيت محسير، التي كانت تقع حيث توجد اليوم حديقة القدس الوطنية على المنحدرات الغربية للجبال، و«إننا حالياً نقوم بنسف البيوت. وقد أنجزنا نسف ٦٠ - ٧٠ بيتاً.»[٢٢]

لقد ركزت قوات لواء هرئيل، سويةً مع لواء عتسيوني، على منطقة القدس الكبرى. وبعيداً عن هناك، في الأودية الشمالية الشرقية في البلد، حقق جنود اللواء «البلغاري» نجاحاً كبيراً في مهمتهم التدميرية إلى حد اعتقدت معه القيادة العليا في ذلك الوقت أنهم يستطيعون المضي قدماً لاحتلال أجزاء في شمال الضفة الغربية وقطاعات في الجليل الأعلى. لكن اتضح في النهاية أن هذا كان طموحاً خيالياً وانتهى بالفشل، إذ لم يستطع «البلغاريون»، كما كانوا يُسمّون، طرد الفرقة العراقية المرابطة

في جنين، واضطروا إلى الانتظار حتى تشرين الأول/أكتوبر قبل أن يتمكنوا من احتلال الجليل الأعلى. ومهما يكن الأمر، فإن التجرؤ على التفكير في أن هذا اللواء يستطيع الاستيلاء على الجزء الشمالي من الضفة الغربية - على الرغم من الاتفاقية مع الملك عبد الله - وأيضاً القيام بغزوات في الجنوب اللبناني، بينما هو ماض في تطهير مساحات واسعة في فلسطين، يدل مرة أخرى على المكر الكامن وراء الأسطورة بأن إسرائيل كانت تخوض «حرباً من أجل البقاء.» وعلى أية حال، كان اللواء قد أنجز «ما فيه الكفاية» للافتخار بأنه دمر وطرد سكان عدد من القرى أكبر مما كان متوقعاً.

جبهتا الحربين «الحقيقية» و«المزيفة» اندمجتا في جبهة واحدة في تلك الأيام من أيار/مايو، بعد أن أصبحت القيادة العليا مطمئنة بما فيه الكفاية إلى إرسال وحدات 141 إلى مناطق حدودية مجاورة للدول العربية للاشتباك مع القوات العربية التي أرسلتها حكوماتها إلى فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. وفي هذه الأثناء، ركز لواءا غولاني ويِفتاح على القيام بعمليات تطهير على الحدود مع سورية ولبنان. واستطاعا، في الواقع، تنفيذ مهمتهما من دون أن يواجها أي عائق، مُتَّبعَيْن الروتين المعتاد فيما يختص بكل قرية أُمرا بتدميرها، بينما لم تحرك القوات السورية واللبنانية المرابطة في الجوار ساكناً، مشيحة بوجهها عما كان يجري بدلاً من تعريض أفرادها للخطر.

حملات انتقامية

مع ذلك، واجهت الطموحات القصوى للقوات الإسرائيلية عقبات. كان هناك بالضرورة عثرات أبطأت أحياناً السرعة الجامحة للعمليات الإسرائيلية. وكان ثمة ثمن لا بد من أن يُدفع نتيجة تزامن التطهير العرقي المنهجي لفلسطين والمواجهة مع الجيوش العربية النظامية التي شرعت في دخول البلد. فالمستعمرات المعزولة في الجنوب تُركت مكشوفة أمام القوات المصرية، التي احتلت عدداً منها - ولو لأيام قليلة فقط - كما احتلت القوات السورية ثلاث مستعمرات لبضعة أيام أيضاً. وكان هناك تضحيات اقتضاها اللجوء بصورة منتظمة إلى إرسال قوافل [إلى الأماكن المعزولة - المترجم] عبر مناطق عربية لم يتم احتلالها بعد؛ إذ لقي أكثر من مئتي جندي يهودي حتفهم جرّاء تعرض بعض تلك القوافل لهجمات ناجحة.

وفي أعقاب إحدى هذه الهجمات على قافلة متجهة نحو مستعمرة يحيعام اليهودية في الطرف الشمالي الغربي من البلد، كانت القوات التي نفذت عمليات في الجوار في وقت لاحق حاقدة وقاسية القلب بصورة خاصة في الأسلوب الذي اتبعته لتنفيذ مهماتها. كانت مستعمرة يحيعام تقع على بعد عدة كيلومترات إلى الجنوب من

حدود فلسطين الغربية مع لبنان. وقد قيل بالتحديد للقوات اليهودية التي هاجمت القرى المشمولة بعملية «بِنْ عامي» في أيار/مايو ١٩٤٨، إن القرى يجب إزالتها انتقاماً لخسارة القافلة. وهكذا استُخدمت قرى السميرية والزيب والبصة والكابري وأم الفرج والنهر لتدريب الوحدات الإسرائيلية على نسخة مطوَّرة وأكثر وحشية من «دمّر - و - اطرد»: «مهمتنا هي: الهجوم من أجل الاحتلال... قتل الرجال، تدمير وإحراق الكابري وأم الفرج والنهر.»(٢٣)

وقد أنتجت روح الحماسة الإضافية التي شُحن الجنود بها إحدى أسرع عمليات الطرد في واحدة من أشد مناطق فلسطين ازدحاماً بالسكان. فخلال تسع وعشرين ساعة على انتهاء الانتداب، كانت جميع القرى تقريباً في المناطق الشمالية الغربية من الجليل - وكلها داخل الدولة العربية المرتقبة - قد دمرت، الأمر الذي أتاح لبن - غوريون أن يعلن، مبتهجاً، أمام اجتماع للبرلمان المشكَّل حديثاً: «تم تحرير الجليل الغربي» (في الواقع، بعض القرى الواقعة إلى الشمال من حيفا احتُل لاحقاً). بكلمات أُخرى: لم تحتج القوات اليهودية إلى أكثر قليلاً من يوم واحد كي تحوّل منطقة ٩٦٪ من سكانها فلسطينيون و٤٪ فقط يهود - مع نسبة ملكية أراض مماثلة - إلى منطقة يهودية حصراً في أغلبيتها الساحقة. وكان بن - غوريون مسروراً، بصورة خاصة، جرّاء السهولة التي اتسم بها طرد سكان القرى الأكبر، مثل الكابري التي كان يقطن فيها ١٥٠٠ نسمة، والزيب ٢٠٠٠ نسمة، والبصة ٣٠٠٠ نسمة.

142

وقد تطلب إخضاع البصة أكثر من يوم، بسبب المقاومة التي أبداها رجال القرية المسلحون وعدد من متطوعي جيش الإنقاذ. وكأن الأوامر بالتعامل مع القرية بقسوة أشد، انتقاماً للهجوم على القافلة اليهودية بالقرب من يحيعام، لم تكن كافية، فاعتُبرت مقاومتها سبباً إضافياً لـ «معاقبة» القرية (أي بما يتجاوز مجرد طرد سكانها). وسيتكرر هذا النمط: القرى التي تواجه القوات فيها صعوبة يجب أن «تعاقَب». ومثل كل الأحداث المروعة في حياة البشر، فإن بعض أسوأ الجرائم الوحشية بقي محفوراً عميقاً في ذاكرة الناجين. وقد حافظ أفراد عائلات الضحايا على هذه الذكريات ونقلوها إلى الأجيال التالية. نزار الحنّا هو ابن إحدى هذه العائلات، ومذكراته تستند إلى الأحداث المفجعة التي شاهدتها جدته:

> كانت جدتي لأمي صبية في سن المراهقة عندما دخل الإسرائيليون البصة وأمروا بإيقاف جميع الشبان في صف وأعدموهم أمام إحدى الكنائس. وشاهدت جدتي الهاغاناه وهي تعدم شقيقين لها، أحدهما عمره ٢١ عاماً، والآخر ٢٣ عاماً وكان متزوجاً حديثاً.(٢٤)

التدمير الشامل الذي أعقب المجزرة تخطى كنيسة كان الروم الأورثوذكس يصلون فيها، وضريحاً إسلامياً تعلوه قبة كان يوقّره النصف الآخر من السكان. واليوم، يستطيع المرء أن يرى عدة بيوت محاطة بأسلاك شائكة في حقل غير مزروع صادره مواطنون يهود. وكانت القرية فسيحة جداً (٢٥,٠٠٠ دونم، منها ١٧,٠٠٠ كانت مزروعة) إلى درجة أنه يقوم على أراضيها اليوم مطار عسكري، وكيبوتس، وبلدة تطوير. ولن تفوت الزائر المدقق ملاحظة بقايا منشآت نظام مياه متطور كان مصدر فخر للقرويين، واكتمل قبل فترة وجيزة من محو القرية من على وجه الأرض.

143 إن هذه الأعداد الكبيرة من القرويين - الذين كانت الأمم المتحدة حولتهم للتو من مواطنين تابعين للانتداب البريطاني إلى مواطنين تابعين للدولة العربية أو للدولة اليهودية بموجب قرار صادر عنها - جرى طردها من دون أن تلحظ الأمم المتحدة ذلك. وعلى الرغم من دراما الانسحاب البريطاني، وما يمكن أن يسفر عن إرسال العالم العربي وحدات عسكرية إلى فلسطين من صعوبات، فقد استمر التطهير العرقي بلا انقطاع. إذ كان الزعماء والقادة العسكريون لدولة إسرائيل المنشأة حديثاً - أو في طور التكوين - يعرفون أن في تصرفهم قوات كافية لإيقاف تقدم الوحدات العربية الداخلة، وفي الوقت نفسه الاستمرار في حملتهم المثابرة لتطهير البلد. وكان من الواضح أيضاً أن قدرة القوات اليهودية ستبلغ في حزيران/يونيو ذرى جديدة. والأوامر التي أرسلت في وقت مبكر من حزيران/يونيو إلى القوات كانت حتى أبعد مدى، سواء من ناحية اتساعها الجغرافي أو من ناحية «الكوتا» الطموحة من القرى التي أُمر كل لواء باحتلالها وتدميرها.

أمّا القيادة العربية العامة، في المقابل، فقد أخذ زمام الأمور يفلت من يدها بسرعة. العمداء المصريون عقدوا آمالهم على سلاح الجو، لكن الطائرات التي أُرسلت في النصف الثاني الحاسم من أيار/مايو فشلت في أداء معظم مهماتها، باستثناء غارات قليلة شنتها على تل أبيب. وفي حزيران/يونيو كانت القوات الجوية المصرية والقوات الجوية العربية الأُخرى مشغولة في مكان آخر، واقتصرت مهمتها على حماية الأنظمة العربية، بدلاً من المساعدة في إنقاذ فلسطين.

أنا لست خبيراً بالتاريخ العسكري، ولا السياق هنا ملائم لمعالجة الجوانب العسكرية المحضة، إذ إن التركيز في هذا الكتاب ليس منصباً على الاستراتيجيات العسكرية، وإنما على نتائجها؛ أي جرائم الحرب. ومن المثير للاهتمام أن كثيرين من المؤرخين العسكريين، في تلخيصهم لشهر أيار/مايو، خلف لديهم انطباعاً قوياً أداء الجيش السوري، الذي بدأ حملته في أيار/مايو ١٩٤٨ واستمر فيها بصورة متقطعة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وفي الواقع، كان أداؤه بائساً. ففي الأيام الثلاثة

الأولى فقط، ما بين ١٥ و١٨ أيار/مايو، شكلت المدفعية والدبابات وقوات المشاة السورية، بمساعدة متقطعة من القوة الجوية، نوعاً من التهديد للقوات الإسرائيلية. وبعد عدة أيام أصبحت جهودها أكثر تقطعاً وأقل فعالية. وبعد الهدنة الأولى، كانت هذه القوات قد أصبحت في طريق عودتها إلى بلدها.

في نهاية أيار/مايو ١٩٤٨، كان التطهير العرقي يتقدّم وفقاً للخطة الموضوعة. وفي تقويم بن - غوريون وزملائه لقدرة الجيوش التي أرسلتها جامعة الدول العربية في آخر الأمر إلى فلسطين، توصلوا إلى الاستنتاج - المطابق لتوقعاتهم بعد أسبوع من تحرك الجيوش العربية إلى فلسطين - أن القوات العربية عامة لن يكون في استطاعتها
144 أكثر من مهاجمة المستعمرات اليهودية المعزولة بفعالية تتعدى بصورة هامشية فقط ما كان في وسع جيش المتطوعين أن يفعل، وفيما عدا ذلك فإنها عاجزة وضعيفة، شأنها في ذلك شأن القوات غير النظامية وشبه العسكرية التي أتت أولاً.

وقد ولّد هذا الإدراك مزاجاً اتسم بالتوثب والخفة، وانعكس بوضوح في الأوامر التي صدرت إلى ألوية الجيش الإسرائيلي الاثني عشر بأن تبدأ التفكير في احتلال الضفة الغربية ومرتفعات الجولان والجنوب اللبناني.

ويبدو بن - غوريون، فيما دوّنه في يومياته بتاريخ ٢٤ أيار/مايو، بعد أن التقى مستشاريه، مبتهجاً بالنصر وشرهاً إلى السلطة أكثر من أي وقت مضى:

> يجب إقامة دولة مسيحية [في لبنان - المترجم] يكون نهر الليطاني حدها الجنوبي. . . . عندما نحطم قوة الفيلق ونقصف عمّان، سنقضي أيضاً على [قوة] شرق الأردن، وعندها تسقط سورية. وإذا تجرأت مصر على مواصلة القتال - سنقصف بور سعيد، والإسكندرية، والقاهرة.
>
> وهكذا سننهي الحرب - وسننهي حساب أجدادنا مع مصر ومع أشور وآرام.[٢٥]

في ذلك اليوم بالذات، تسلم الجيش الإسرائيلي شحنة كبيرة من مدافع جديدة من عيار ٠,٤٥ ملم أرسلتها الكتلة الشيوعية الشرقية، فأصبح في حيازته مدفعية لا مثيل لها لدى القوات العربية الموجودة في فلسطين، بل لا مثيل لها أيضاً لدى الجيوش العربية مجتمعة. ومن الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي كان له دور في ترتيب عقد هذه الصفقة.

وكان معنى ذلك أن الهيئة الاستشارية صار في وسعها أن تنحّي جانباً المخاوف الأولية التي ساورتها في بداية «الحرب الحقيقية» بشأن قدرة الجيش الإسرائيلي الإجمالية على التعامل مع الجبهتين [جبهة «الحرب الحقيقية» وجبهة «الحرب

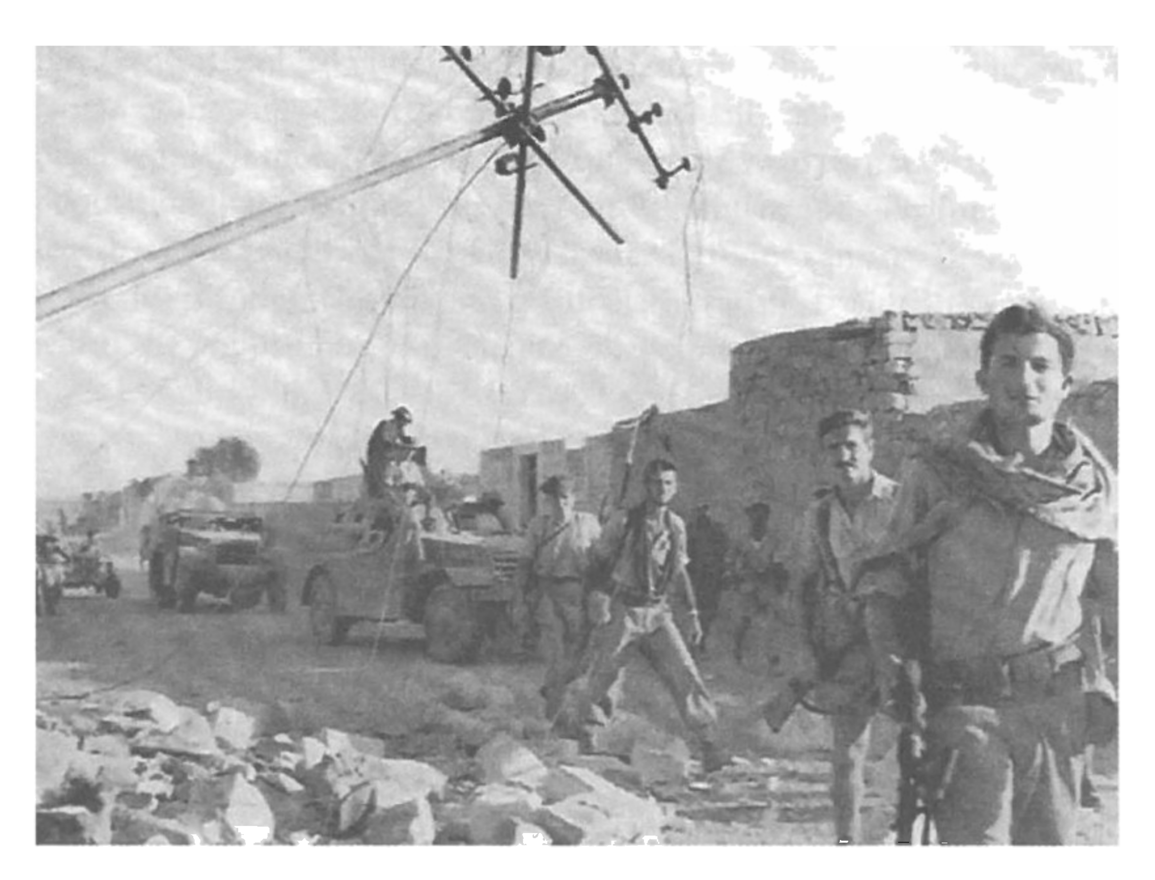
المزيفة» - المترجم] بصورة فعالة وشاملة. وأصبح في استطاعة أعضائها الالتفات إلى مسائل أُخرى أكثر انسجاماً مع مؤهلات فريق «المستشرقين»، مثل تقديم المشورة للقائد بشأن ما يجب فعله فيما يختص بالتجمعات الفلسطينية الصغيرة التي بقيت في المدن المختلطة. وكان الحل الذي توصلوا إليه هو نقل الناس إلى حي معين في كل مدينة، وحرمانهم من حرية الحركة، ووضعهم تحت نظام حكم عسكري.

أخيراً، من المفيد أن نضيف أنه خلال أيار/مايو، أُقرت الهيكلية النهائية للجيش الإسرائيلي، واحتل الحكم العسكري (هَ - مِمْشال هَ - تْسْفائي بالعبرية) وجهاز الأمن الداخلي، الشاباك، موقعاً مركزياً فيها. ولم يعد هناك حاجة إلى الهيئة الاستشارية. فآلة التطهير العرقي كانت تعمل تلقائياً، مدفوعة بقوتها الذاتية.

145 في اليوم الأخير من أيار/مايو، قام متطوعون عرب وبعض الوحدات النظامية بمحاولة أخيرة لاستعادة بعض القرى التي كانت ضمن حدود الدولة العربية المرتقبة، لكنهم فشلوا في ذلك. فالقوة العسكرية التي واجهتهم لم يكن هناك من يمكن أن يكون نداً لها سوى جيش محترف مدرب جيداً، مثل الفيلق العربي. لكن الفيلق دافع فقط عن تلك الأجزاء من الضفة الغربية التي اعتقد الملك عبد الله أنها يجب أن تكون حصته من الغنيمة في مقابل عدم دخوله المناطق التي عقدت الحركة الصهيونية العزم على جعلها جزءاً من الدولة اليهودية. وقد احترم الملك وعده حتى نهاية الحرب، لكن جيشه دفع ثمناً باهظاً لفشل الطرفين في الاتفاق على مصير القدس، إذ إن الجنود الذين قضوا في الحرب سقطوا في معظمهم خلال محاولتهم الناجحة للاحتفاظ بالسيطرة على الأجزاء الشرقية من المدينة المقدسة.



الصورة ١: جنود الإرغون يجوبون شوارع تل أبيب في عرض للقوة عشية إعلان استقلال دولة إسرائيل.



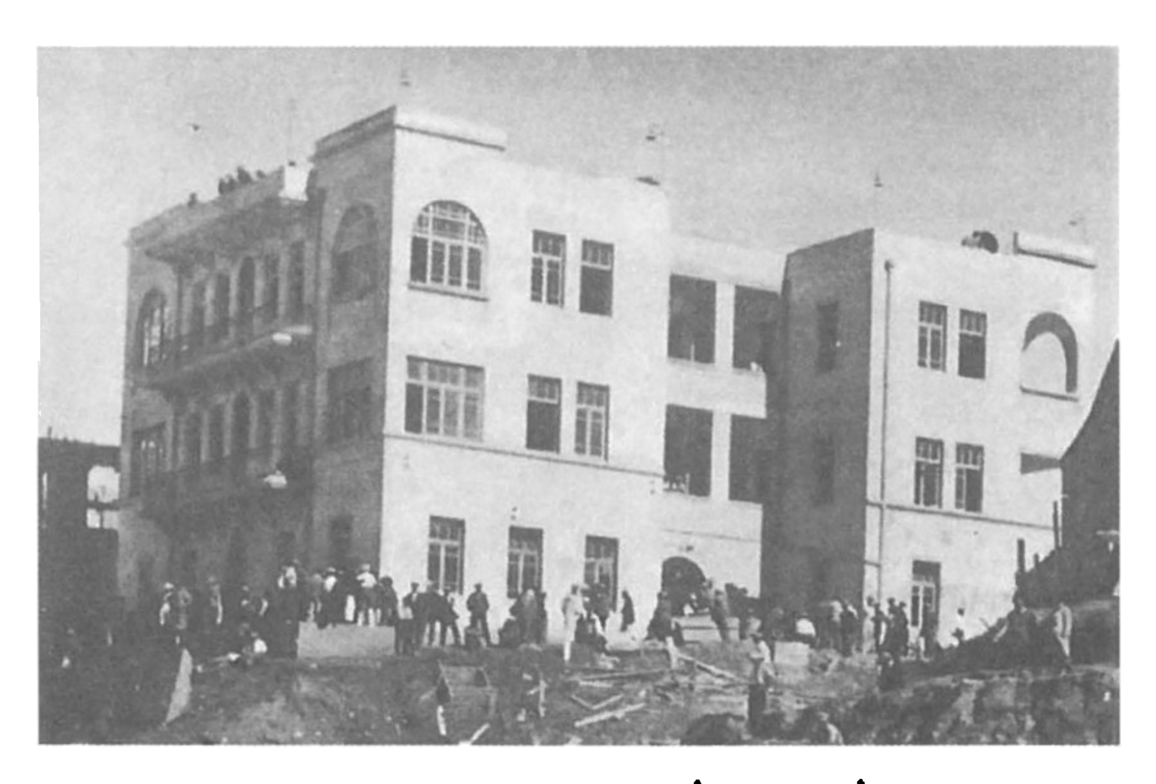
الصورة ٢: القوات اليهودية تحتل قرية بالقرب من صفد، ربما هي بيريا.



الصورة ٣: القوات اليهودية تدخل المالكية.



الصورة ٤ : رجال عرب في سن الجندية يجمعون ويساقون إلى نقطة اعتقال في تل أبيب.



الصورة ٥ : البيت الأحمر في تل أبيب، المقر الرئيسي للهاغاناه منذ سنة ١٩٤٧، حيث عقد كثير من اجتماعات الهيئة الاستشارية.



الصورة ٦ : نساء وأطفال وشيوخ لاجئون طردوا من بيوتهم. الذكور ما بين سن العاشرة وسن الخمسين كانوا يرسلون إلى معسكرات أسرى حرب.

200 ARABS KILLED, STRONGHOLD TAKEN

Irgun and Stern Groups Unite to Win Deir Yasin—Kastel Is Recaptured by Haganah

By DANA ADAMS SCHMIDT
Special to THE NEW YORK TIMES.

JERUSALEM, April 9—A combined force of Irgun Zvai Leumi and the Stern group, Jewish extremist underground forces, captured the Arab village of Deir Yasin on the western outskirts of Jerusalem today. In house-to-house fighting the Jews killed more than 200 Arabs, half of them women and children.

At the same time a Haganah counter-attack three miles away drove an Arab force, estimated by the Haganah at 2,500 men, out of the strategic village of Kastel on a hill overlooking the Jerusalem-Tel Aviv convoy road. This village was captured after a six-hour fight during which it repeatedly changed hands. The Jews, who first seized Kastel last Saturday, had been forced out yesterday.

Tonight Fawzi el-Kawukji, commander of the Arab "Liberation Army," was reported, although without confirmation, to be leading large forces of Syrians, Iraqis and Palestinians in an attempt to retake Kastel. The Arabs were equipped with several French 75-mm field guns, many mortars and at least eight armored cars.

On the scene of this, the greatest Arab-Jewish battle to date, the Arabs claimed that 110 Jews had been killed yesterday. On the other hand, Jews said that Arab casualties ran into the hundreds.

3 Galilee Points Seized

In southern Galilee units of the Haganah in the besieged settlement of Mishmar Haemek, a model colony of Jewish Socialists, ended a two-day truce by breaking out and occupying three Arab villages, Abu Shusha, Abu Zureik and Naaleh.

Still other forces of the Haganah were reported to have evacuated Khulda and Deir Muheisan, villages just west of Latrun on the Jerusalem-Jaffa road, yesterday, and to have driven 600 Iraqis out of the near-by Wadi Sarrar camp this morning.

The capture of Deir Yasin, situated on a hill overlooking the birthplace of John the Baptist, marked the first cooperative effort since 1942 between the Irgun and Stern groups, although the Jewish Agency for Palestine does not recognize these terrorist groups. Twenty men of the Agency's Haganah militia reinforced fifty-five Irgunists and forty-five Sternists who seized the village.

This engagement marked the formal entry of the Irgunists and Sternists into the battle against the Arabs. Previously both groups had concentrated against the British.

In addition to killing more than 200 Arabs, they took forty prisoners.

The Jews carried off some seventy women and children who were turned over later to the British Army in Jerusalem.

Victors Describe Battle

The Irgunists and Sternists escorted a party of United States correspondents to a house at Givat Shaul, near Deir Yasin, tonight and offered them tea and cookies and amplified details of the operation.

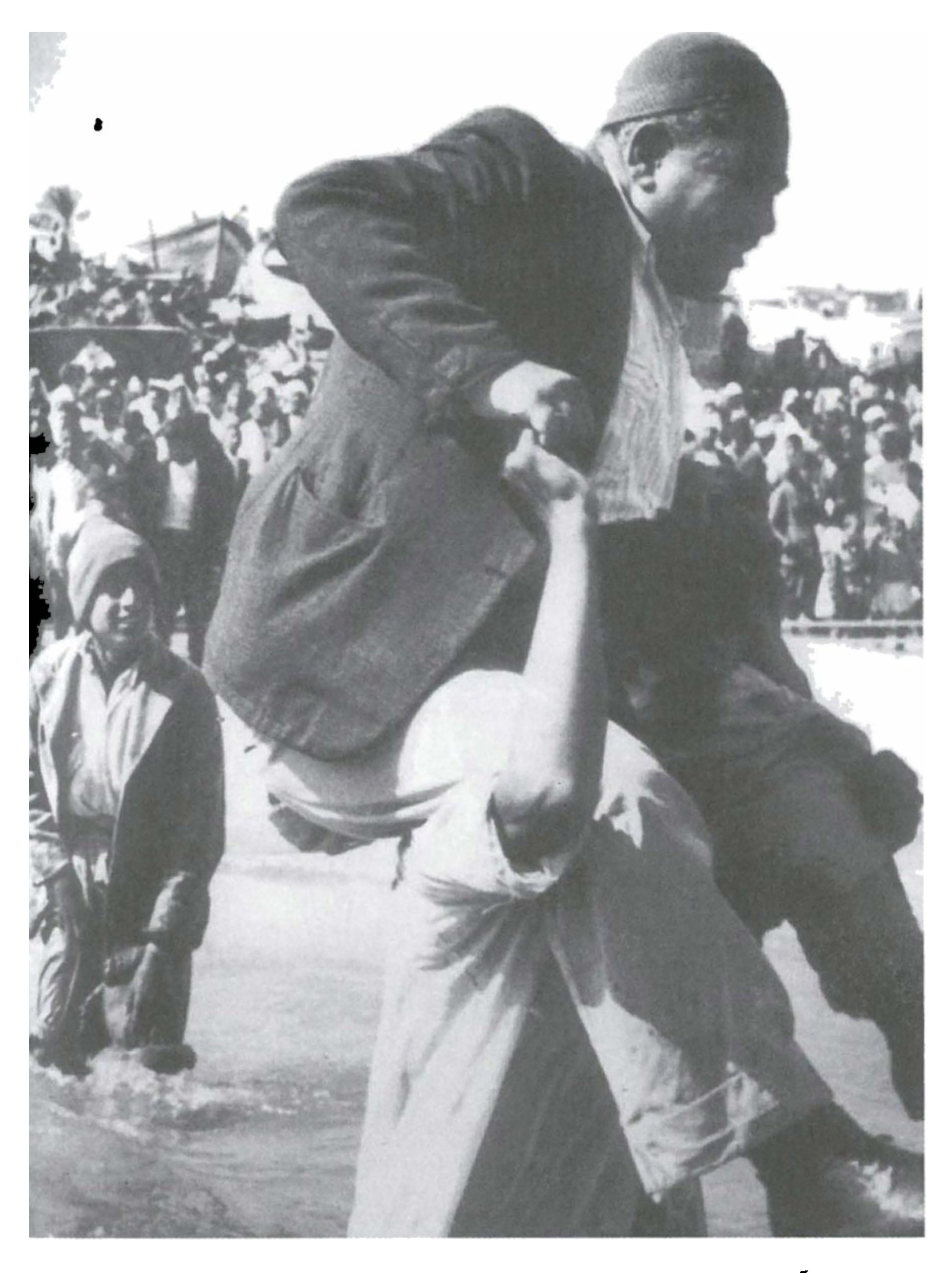
The spokesman said that the village had become a concentration point for Arabs, including Syrians and Iraqi, planning to attack the western suburbs of Jerusalem. If, as he expected, the Haganah took over occupation of the village, it would help to cover the convoy route from the coast.

The spokesman said he regretted the casualties among the women and children at Deir Yasin but asserted that they were inevitable because almost every house had to be reduced by force. Ten houses were blown up. At others the attackers blew open the doors and threw in hand grenades.

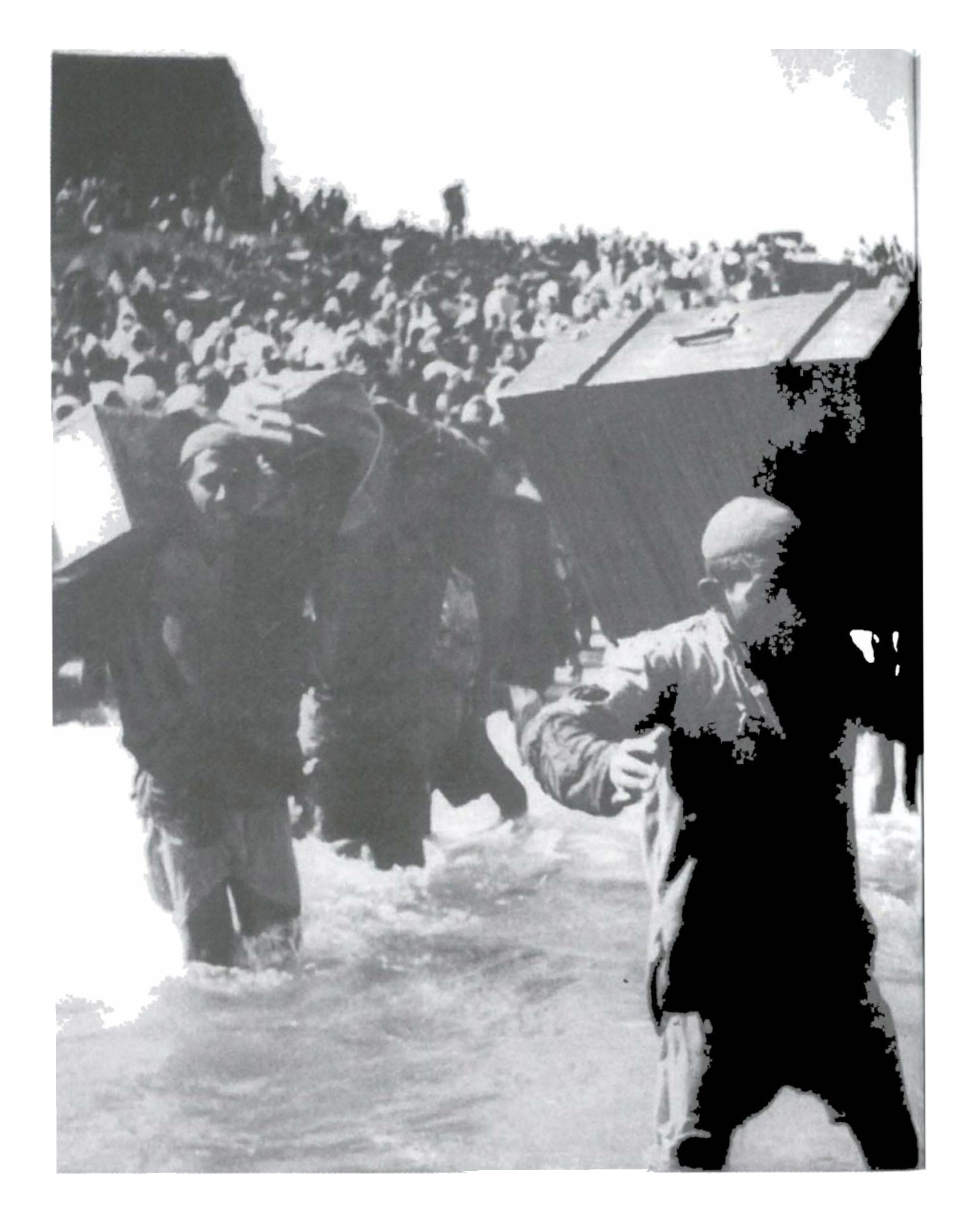
One hundred men in four groups attacked at 4:30 o'clock in the morning, the spokesman said. The Irgunists wore uniforms of a secret design and they used automatic weapons and rifles.

An Arabic-speaking Jew, the spokesman said, shouted over a loudspeaker from an armored car used in the attack, that Arab women and children should take refuge in the caves. Some of them, he said, did so.

الصورة ٧: التقرير في «نيويورك تايمز»، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٤٨، عن ارتكاب الإرغون وعصابة شتيرن مجزرة دير ياسين.



الصورة ٨: آلاف من الفلسطينيين يزدحمون على الشاطئ في محاولة للنجاة من القصف العنيف، وكثيرون منهم غرقوا في أثناء محاولة الهروب الجماعي.





الصورة ٩: آلاف اللاجئين فروا مشياً.



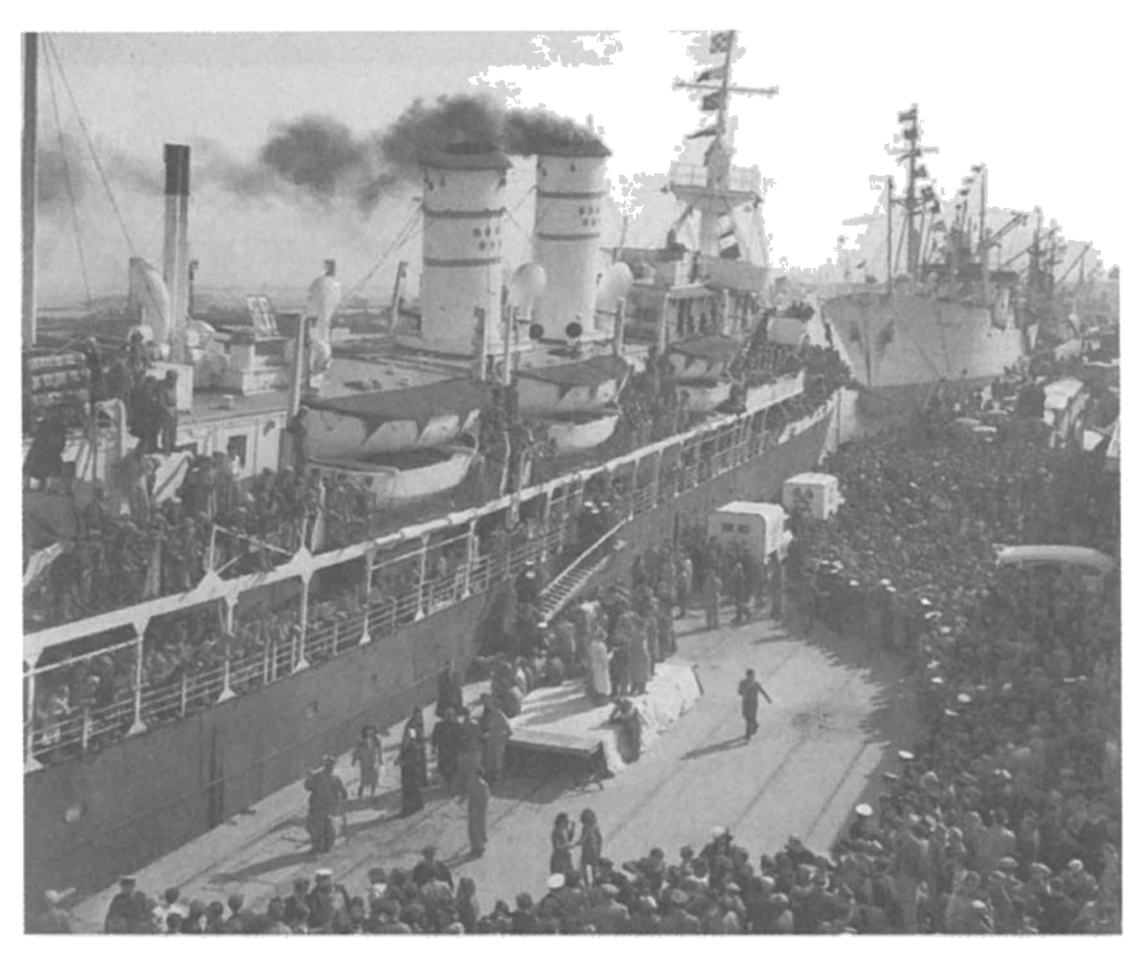
الصورة ١٠ : قرويون فلسطينيون يحمّلون حوائجهم على شاحنات بعد احتلال القوات اليهودية قريتهم.



الصورة ١١ : أُرغم لاجئون كثيرون على السير مئات الأميال.



الصورة ١٢ : لاجئون فلسطينيون يصعدون إلى قوارب صيد للهروب إلى غزة ومصر في الجنوب، وإلى لبنان في الشمال.



الصورة ١٣ : آلاف [من اليهود] يحتشدون في ميناء حيفا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ للترحيب بوصول ١٥٠٠ مهاجر يهودي، لاجئين من أوروبا.



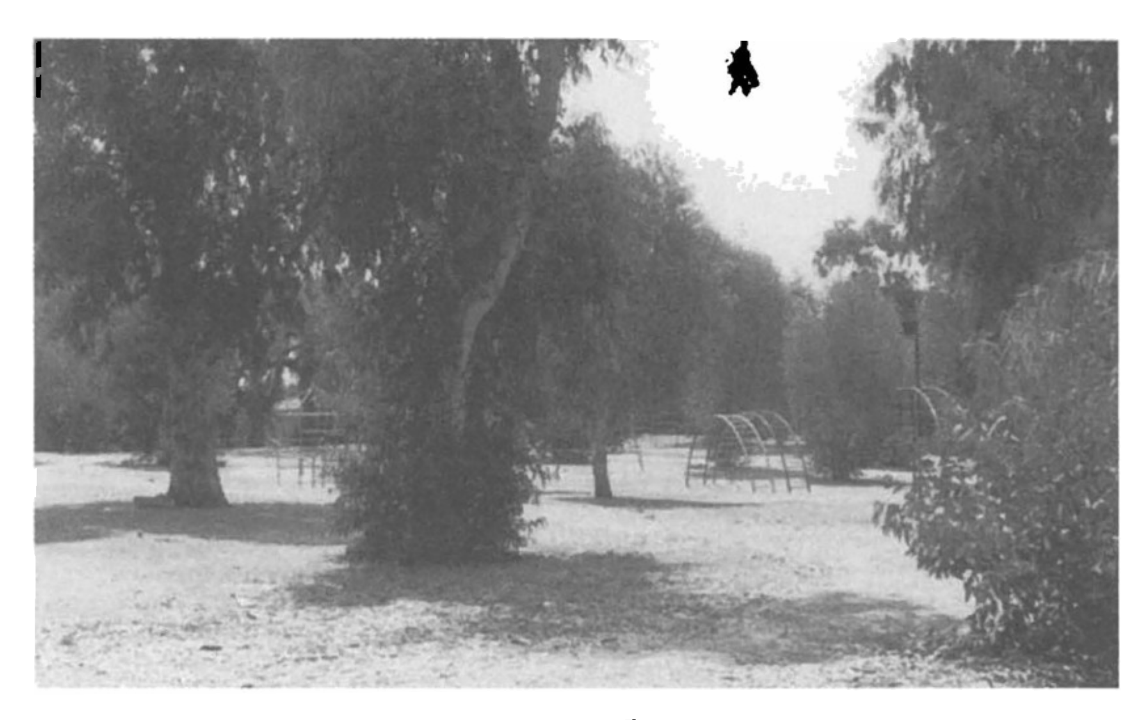
الصورة ١٤ : قرية إقرت في سنة ١٩٣٥، قبل تدميرها. طرد سكانها في معظمهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨.



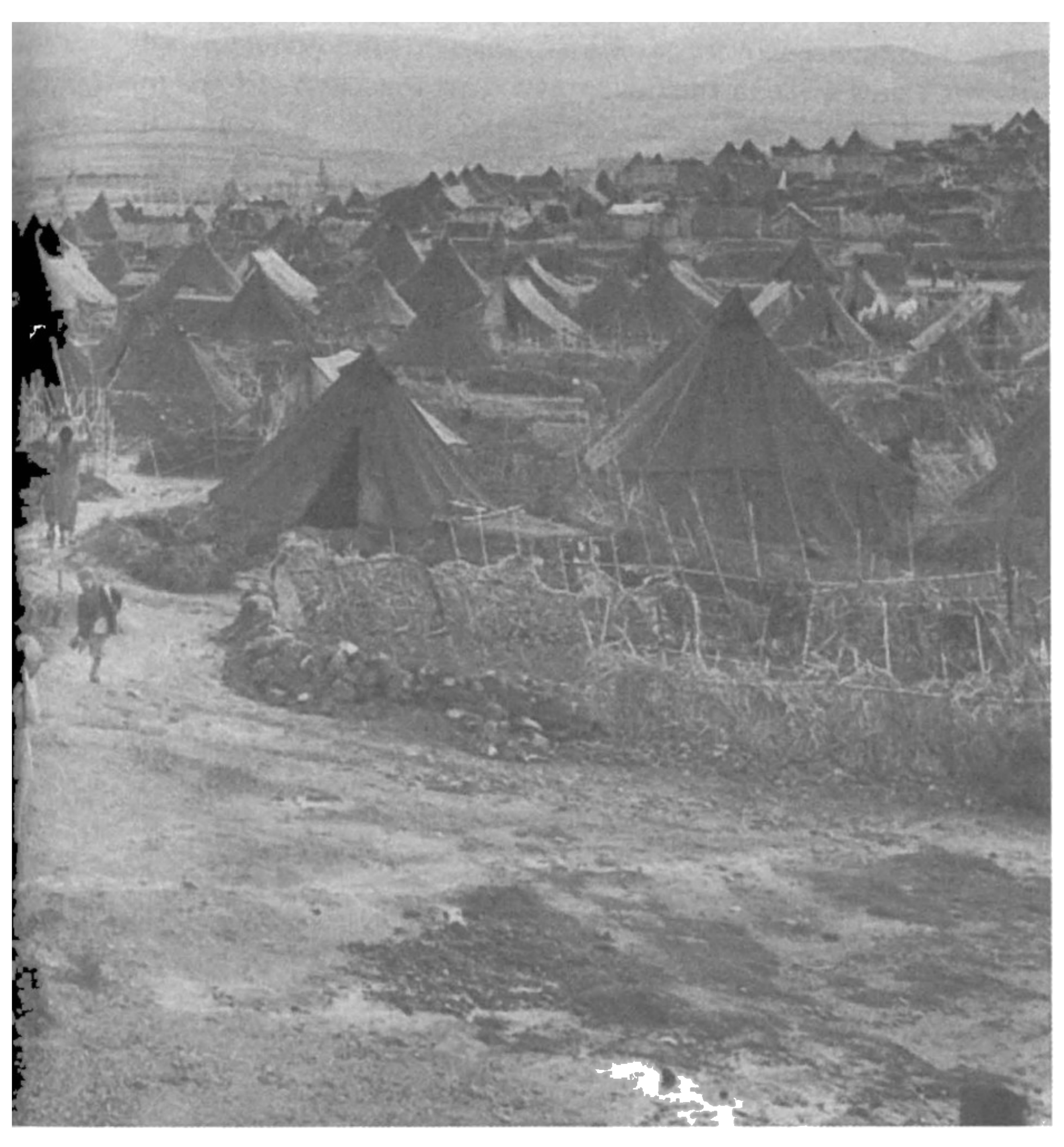
الصورة ١٥ : هذه الكنيسة المهجورة هي المبنى الوحيد الذي ظل قائماً في قرية إقرت سنة ١٩٩٠.



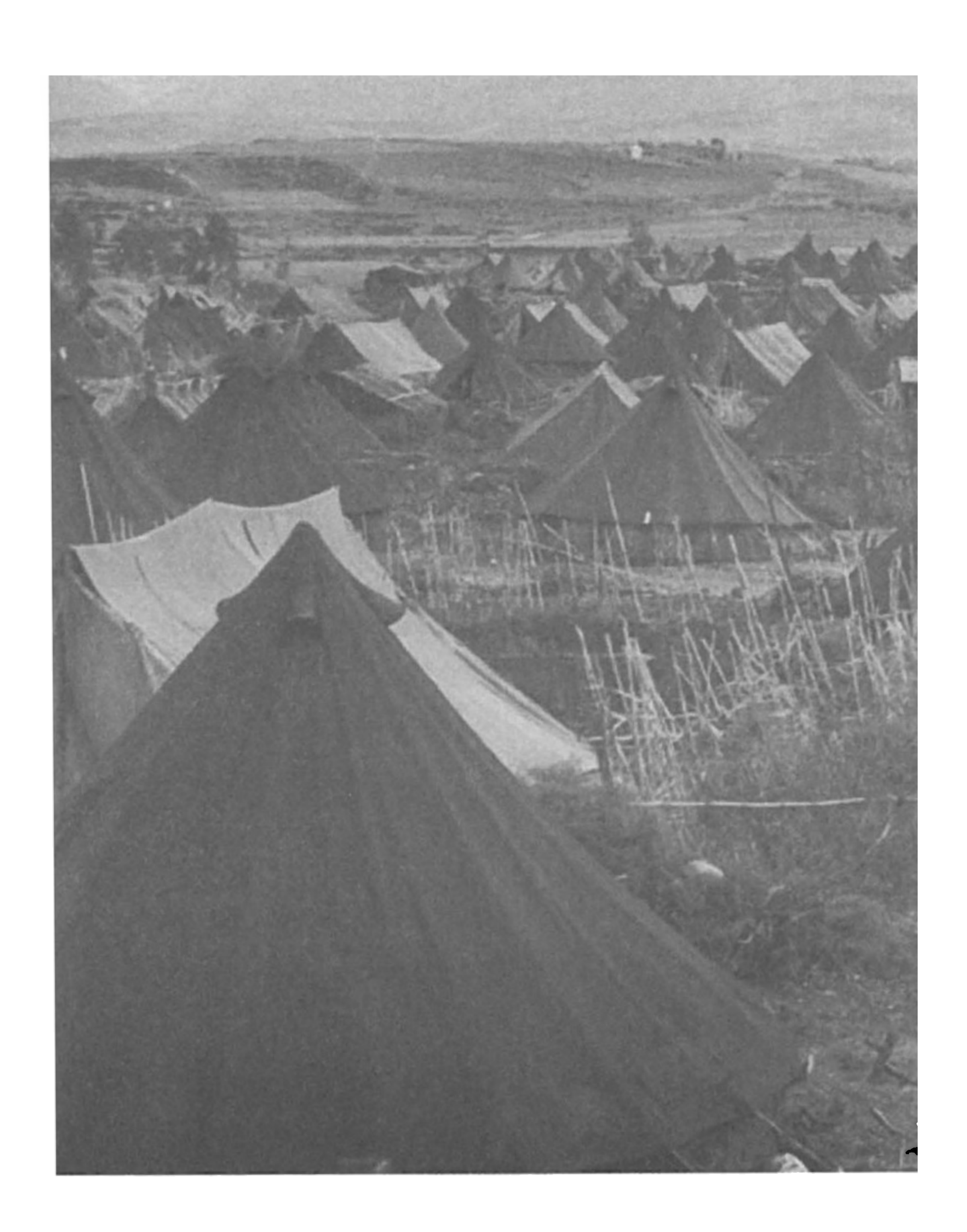
الصورة ١٦ : حديقة مبنية على أنقاض قرية الطنطورة، بالقرب من حيفا، التي كانت مسرحاً لمجزرة في سنة ١٩٤٨.

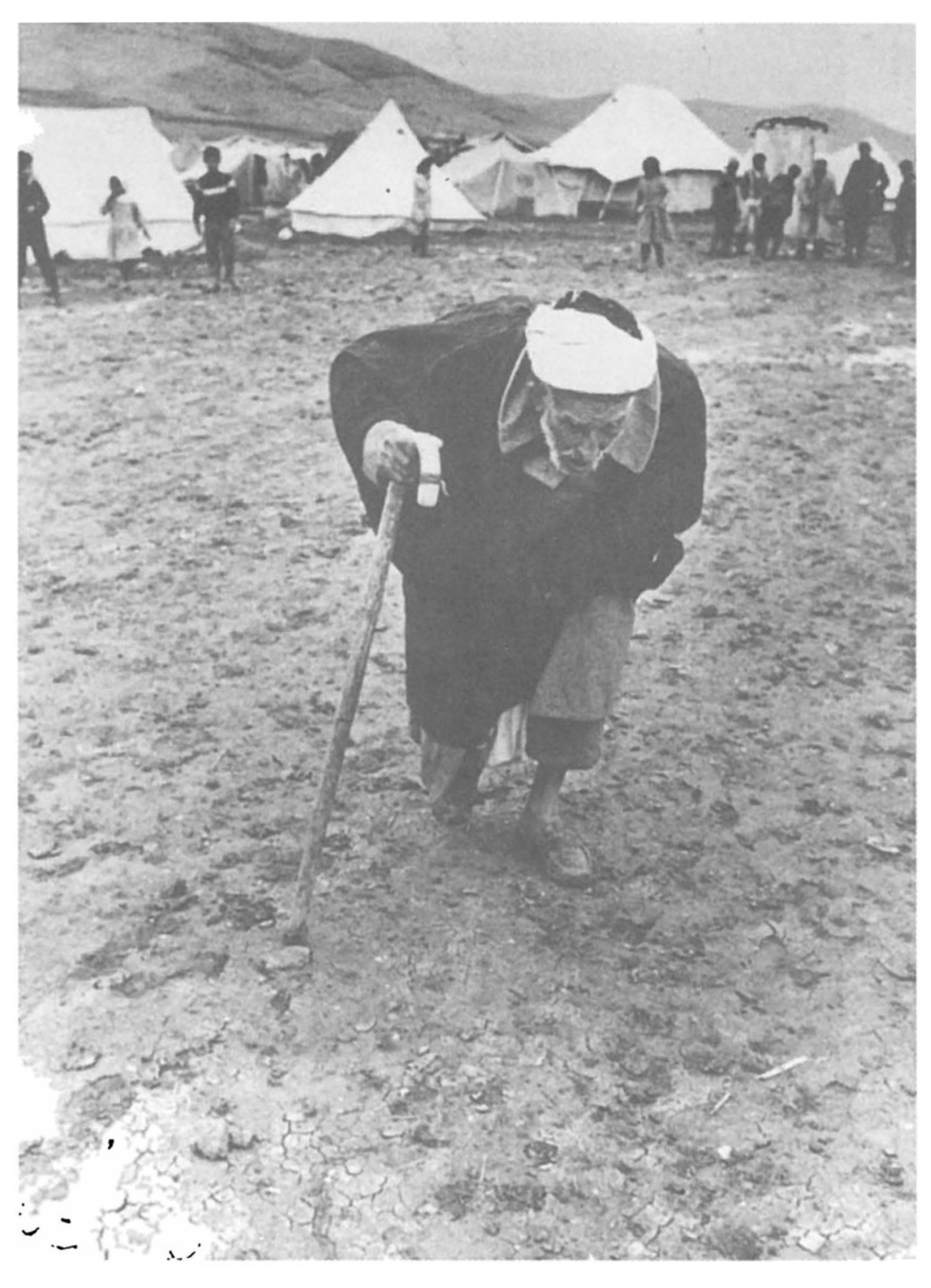


الصورة ١٧ : مقبرة سلمة، وهي ترقد الآن تحت حديقة بالقرب من يافا.



الصورة ١٨ : مخيم نهر البارد في شمال لبنان، شتاء سنة ١٩٤٨، واحد من أوائل المخيمات التي أُنشئت لإيواء الفلسطينيين المطرودين.





الصورة ١٩ : لاجئ طاعن في السن، مخيم البقعة، الأردن.

146

الفصل السابع

تصاعد عمليات التطهير[١]: حزيران/يونيو - أيلول/سبتمبر ١٩٤٨

البند ٩: يجب عدم تعريض أي شخص لتوقيف أو اعتقال أو نفي تعسفي.

البند ١٣/ ٢: لكل إنسان الحق في أن يترك أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي أن يعود إلى بلده.

البند ١٧/ ٢: يجب عدم حرمان أي شخص من أملاكه بشكل تعسفي.

من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة كقرار يحمل الرقم ٢١٧ ألف (د-٣)، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، قبل يوم واحد من القرار ١٩٤ الذي أعلن حق الفلسطينيين غير المشروط في العودة إلى ديارهم.

في بداية حزيران/يونيو، كانت قائمة القرى التي مُسحت من على وجه الأرض تشتمل على كثير من القرى التي كانت في حماية الكيبوتسات المجاورة. ومن هذه القرى في لواء غزة: نجد؛ برير؛ سمسم؛ كوفخة؛ المحرّقة؛ هوج. ويبدو أن الكيبوتسات المجاورة أصيبت بصدمة حقيقية عندما عرفت أن هذه القرى الصديقة هوجمت بوحشية، ودُمرت بيوتها وطرد سكانها.[١] وقد بنى أريئيل شارون على أراضي هوج منزله الخاص ومزرعته «حَفات هَشيكْميم»، الممتدة على ٥٠٠٠ دونم من حقولها.

على الرغم من المفاوضات المستمرة التي كان يجريها وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، من أجل التوصل إلى هدنة، فقد استمر التطهير العرقي في تقدمه من دون أي عائق. وقد دوّن بن - غوريون في يومياته بتاريخ ٥ حزيران/يونيو 147 ١٩٤٨ بارتياح واضح: «قمنا هذه الليلة باحتلال يِبْنَة (لم تكن هناك مقاومة قوية) وقاقون. وهنا تتواصل أيضاً عملية 'التطهير'. لا أخبار من سائر الجبهات.» وتعكس يومياته في نهاية أيار/مايو اهتماماً متجدداً بالتطهير العرقي. وقد وضع بمساعدة يوسف فايتس قائمة بأسماء القرى المحتلة، ومساحة أراضيها، وعدد الناس الذين طردوا منها، وأدرج القائمة بحذافيرها في يومياته. ولم تعد لغته حذرة: «هذه قائمة بأسماء القرى المحتلة والمُخلاة من سكانها (ميفونيم).» وبعد يومين، عقد اجتماعاً في منزله لتقدير

قيمة الأموال التي نهبت من مصارف «العرب»، وبيارات الحمضيات، والأملاك الأُخرى التي صودرت حتى ذلك الوقت، وأقنعه وزير المالية، إليعيزر كابلان، بمصادرة جميع الأملاك الفلسطينية التي تم الاستيلاء عليها لمنع المشاحنات الصاخبة التي كانت على وشك أن تندلع بين الطيور الجارحة المحوّمة في انتظار الانقضاض على الغنائم.

كان توزيع الغنائم واحدة من المسائل التي شغلت بال رئيس الحكومة، بن - غوريون. فقد كان مستبداً، وشديد العناية بالتفصيلات، ومهجوساً بمسائل الأمن. وتعكس يومياته انشغالاً بمشكلات صغيرة أُخرى رافقت التدمير المنهجي لفلسطين. ونجد في عدة مواضع في يومياته تسجيلاً لمحادثات جرت مع ضباط من الجيش بشأن النقص في مادة الـ «تي إن تي»، الناجم عن العدد الكبير من البيوت المفردة التي أُمر الجيش بنسفها وفق الخطة د.[٢]

ومثل عاصفة هوجاء آخذة في التفاقم، لم تعد القوات الإسرائيلية توفر أحداً في حماستها التدميرية. كما أصبحت الوسائل كلها مشروعة، بما في ذلك إحراق البيوت في حال وجود نقص في الديناميت، وإشعال النار في حقول وبقايا القرى الفلسطينية التي هوجمت.[٣] وقد جاء التصعيد في عمليات التطهير، التي كان الجيش الإسرائيلي يقوم بها، نتيجة اجتماع عقدته الهيئة الاستشارية الجديدة المصغّرة في ١ حزيران/يونيو في غياب بن - غوريون. وأخبروه لاحقاً بأن القرويين كانوا يحاولون العودة إلى بيوتهم، ولذلك قرروا إصدار تعليمات إلى الجيش بمنعهم مهما يكلف الأمر. وقد طلب بن - غوريون، من أجل ضمان عدم اعتراض الأعضاء الأكثر ليبرالية في حكومته على هذه السياسة، موافقة مسبقة عليها، وحصل على تفويض مطلق بالتصرف في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨.[٤]

كانت القسوة المفرطة أيضاً جزءاً من الرد الإسرائيلي على فورة نشاط وجيزة للجيوش العربية في أوائل حزيران/يونيو. فقد قصفت مدفعيتها كل ما كان واقعاً في مداها، وهاجم سلاح الجو المصري تل أبيب أربع أو خمس مرات، وأصاب منزل بن - غوريون إصابة مباشرة في ٤ حزيران/يونيو ألحقت به أضراراً بسيطة. ورد سلاح الجو الإسرائيلي على ذلك بقصف العواصم العربية، وأوقع فيها عدداً كبيراً من الإصابات. لكن المجهود العربي لإنقاذ فلسطين كان بدأ يفقد زخمه، وأساساً بسبب إصرار الفيلق العربي على أن القدس الشرقية يجب أن تكون جزءاً من الأردن. وتباطأ سير الحرب، إذ أدى توزيع عمل القوات الإسرائيلية على جبهات متعددة، الذي كان بن - غوريون يقرره منفرداً، إلى تقصير المجهود الحربي في الجانب اليهودي في إحداث التأثير المطلوب للتغلب على الأردنيين. وساهم في إطالة أمد القتال أيضاً

148

الثبات الذي أبداه المتطوعون المصريون، وبصورة خاصة الإخوان المسلمين، الذين نجحوا، على الرغم من عتادهم الهزيل وانعدام التدريب، في الصمود في خطوطهم في النقب. وتمكن المصريون أيضاً من التشبث فترة لا يستهان بها بمدينة إسدود الفلسطينية الواقعة على الساحل، وببعض الجيوب الداخلية في النقب، وأيضاً بالقرى الواقعة إلى الجنوب الغربي من القدس. وأدرك الإسرائيليون أنهم ربما ابتلعوا أكثر مما في استطاعتهم هضمه آنذاك، فقبلوا الهدنة التي عرضها وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت.

الهدنة الأولى

كان الهدم جزءاً مركزياً من النشاط الإسرائيلي منذ لحظة بدء تطبيق الهدنة (أُعلنت رسمياً في ٨ حزيران/يونيو ١٩٤٨، على أن يسري مفعولها لمدة أربعة أسابيع، لكنها عملياً بدأت في ١١ من الشهر نفسه). وقد قام الجيش الإسرائيلي خلالها بعمليات تدمير هائلة لعدد من القرى التي تم طرد سكانها: المزار في الجنوب؛ فجة بالقرب من بيتح تِكْفا؛ بيار عدس ومسكة وهوشة والسميرية والمنشية بالقرب من عكا. ودُمّرت قرى كبيرة جداً كدالية الروحاء والبطيمات وصبّارين في يوم واحد. وكثير غيرها كان عند انتهاء الهدنة الأولى في ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨ قد أُزيل من الوجود.

على العموم، كان مستوى التحضيرات للمراحل التالية، التي كانت القيادة العسكرية منهمكة فيها خلال حزيران/يونيو، يدل على ثقة متزايدة بقدرة الجيش الإسرائيلي لا على الاستمرار في عمليات التطهير العرقي فحسب، بل أيضاً على توسيع مساحة الدولة اليهودية إلى ما يتجاوز نسبة ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية التي كانت احتلتها فعلاً. وكان جزء من هذه الثقة نابعاً من ازدياد قوة سلاح الجو. ففي نهاية أيار/مايو كان الإسرائيليون أقل قدرة في مجال واحد فقط هو القوة الجوية. 149 لكنهم في حزيران/يونيو تسلّموا شحنة كبيرة من الطائرات الحديثة التي شكلت إضافة حيوية إلى طائراتهم البدائية نسبياً.

انطلقت عملية «يتسحاق» في ١ حزيران/يونيو ١٩٤٨ لمهاجمة واحتلال جنين وطولكرم وقلقيلية، والاستيلاء على جسور نهر الأردن. وكما أوردنا سابقاً، كانت جنين هوجمت في الشهر السابق، لكن الكتيبة العراقية التي كانت تحمي المدينة ومحيطها نجحت في الدفاع عن المنطقة.[٥] ومع أن العمليات الجوية الإسرائيلية آنذاك كانت مقصورة أساساً على إغارات على مواقع قريبة من حدود الدولة، فإن

المرء يستطيع أن يعثر في الأرشيفات العسكرية على أوامر بقصف جوي لجنين وطولكرم، بالإضافة إلى قرى واقعة على حدود فلسطين. واعتباراً من تموز/يوليو فصاعداً، جرى استخدام الطائرات بلا رحمة في عمليات التطهير، للمساعدة في إرغام الفلسطينيين على الرحيل الجماعي - واستهدفت من دون تمييز أي شخص لم يتمكن من الاحتماء في الوقت الملائم.

في بداية حزيران/يونيو، اكتفى بن - غوريون بالتركيز على الزحف الطويل إلى الجليل، دافعاً قواته حتى الحدود الشمالية مع لبنان. وكان عديد الجيش اللبناني ٥٠٠٠ جندي، رابط ٢٠٠٠ منهم على الحدود. وكان يساندهم ٢٠٠٠ متطوع من جيش الإنقاذ، رابط معظمهم حول مدينة الناصرة، وتوزع الباقون في مجموعات صغيرة على عشرات القرى في المنطقة. وقد استمر المتطوعون، بقيادة فوزي القاوقجي الكاريزماتية، في القيام بكل ما في وسعهم للدفاع عن القرى والصمود في مواجهة الهجوم الإسرائيلي. لكن ما أعاقهم كان قلة عددهم وتدني مستوى مهاراتهم العسكرية، وأيضاً نوعية سلاحهم الرديئة والنقص في الذخيرة.

كان فوج حطين واحداً من أفواج جيش الإنقاذ. وقد أرسل قائده ذات مرة إلى القاوقجي الرسالة التالية: «عتاد الفوج غير قابل للاستعمال بسبب كمية الوسخ. وهذا يشمل البنادق والرشاشات والآليات.» واشتكى القائد أيضاً أنه لا يوجد سوى خط واحد للإمدادات من سورية، وكثيراً ما يُقفل. وحتى عندما تكون الخطوط مفتوحة، كان هناك مشكلات أُخرى يجب التغلب عليها. وقد تلقى ذات مرة البرقية التالية: «جواباً على برقيتك التي تطلب فيها سيارات لنقل مؤونة من ترشيحا إلى الرامة، لا يوجد لدينا وقود للسيارات ولذلك لا نستطيع الوصول إليك» (أُرسلت بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيو واعترضتها الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية).

وهكذا، في غياب أية قوات عربية نظامية كان الجليل الأعلى مفتوحاً أمام هجوم إسرائيلي. لكن منذ حزيران/يونيو، وبصورة متزايدة خلال الأشهر التالية، بدأت القرى نفسها تواجه القوات المتقدمة بمقاومة أشد. وكان ذلك أحد أسباب بقاء قرى فلسطينية في الجليل الأعلى قائمة حتى اليوم، خلافاً لمرج ابن عامر، والساحل، والسهول الداخلية، والنقب الشمالي.

150

وتفسر شجاعة القرى الفلسطينية اليائسة الوحشية المفرطة التي تبدّت على هذه الجبهة. فالقوات الإسرائيلية أصبحت خلال تقدمها أكثر تصميماً على اللجوء إلى إعدامات سريعة وأية وسيلة أُخرى من شأنها تسريع الطرد. وكانت قرية معار واحدة من أوائل القرى التي سقطت فريسة لهذه الاستراتيجيا الجديدة. وتقوم على أراضيها اليوم عدة مستعمرات يهودية بنيت في السبعينيات: سيغف؛ ياعد؛ منوف. ومن

سخريات القدر أن جزءاً من الأراضي التي أُخذت بالقوة في سنة ١٩٤٨ بقي مهجوراً عقوداً من الزمن، بل حتى كان يزرعه فلسطينيون يعيشون في الجوار، إلى أن صودر مرة أُخرى في السبعينيات في سياق ما تدعوه إسرائيل «تهويد الجليل»، الذي هو محاولة وحشية من الحكومة الإسرائيلية لطمس عروبة الجليل، الذي ما زال، في مناطق معينة، مقسوماً ديموغرافياً بصورة متساوية بين اليهود والعرب. ويبدو أن إسرائيل تنوي حالياً إعادة تفعيل هذه الخطة، متسلحة بمليارات الدولارات التي تأمل بانتزاعها من الولايات المتحدة بعد انسحابها من قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

الكاتب طه محمد علي كان في السابعة عشرة من العمر عندما دخل الإسرائيليون قرية معار في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨. لقد ولد في قرية صفورية المجاورة، لكن كثيراً من شعره ونثره اليوم، كمواطن إسرائيلي، مستوحى من الأحداث المروعة التي رآها في معار. في حزيران/يونيو من تلك السنة، شاهد عند غروب الشمس الجنود الإسرائيليين يتقدمون وهم يطلقون النار بصورة عشوائية على القرويين الذين كانوا مشغولين في حقولهم بجمع الذرة. وعندما تعبوا من القتل، بدأوا بتدمير البيوت. وقد عاد سكان القرية إليها في وقت لاحق وعاشوا فيها حتى منتصف تموز/يوليو، عندما أعادت القوات الإسرائيلية احتلالها وطردتهم منها إلى الأبد. وقد قُتل في الهجوم الإسرائيلي في ٢٠ حزيران/يونيو أربعون شخصاً، هم جزء من آلاف الفلسطينيين الذين هلكوا في المجازر التي رافقت عملية التطهير العرقي.[٦]

كانت سرعة احتلال وتطهير القرى في الجليلين الأسفل والشرقي أكبر مما في أي طور من أطوار العمليات السابقة. في ٢٩ حزيران/يونيو ظهرت أسماء قرى كبيرة وُجدت فيها قوات ذات شأن من جيش الإنقاذ في قوائم أُرسلت إلى القوات اليهودية باعتبارها أهدافاً مستقبلية، مثل: كويكات؛ عمقا؛ تل كيسان، لوبيا؛ ترბيخا؛ مجد الكروم؛ المغار؛ عيترون؛ المالكية؛ صفورية؛ كفر ياسيف؛ أبو سنان؛ جديدة؛ طاقش. وقد تم احتلالها جميعاً خلال أقل من عشرة أيام، وطُرد سكان بعضها، بينما لم يطرد سكان بعضها الآخر لأسباب اختلفت من قرية إلى أُخرى.

151 مجد الكروم والمغار موجودتان الآن. في مجد الكروم كانت القوات المحتلة بدأت بإخلاء جماعي للقرية عندما نشب فجأة شجار بين ضباط الاستخبارات، انتهى بالسماح لنصف سكان القرية بالعودة إليها بعد أن كان في الطريق إلى المنفى القسري.[٧] وقد سُميت القرية هكذا لأنها تقع وسط كروم عنب وزيتون شاسعة، قريبة من المنحدرات الشمالية لأعلى جبال الجليل، على مسافة ليست بعيدة من عكا. وكان اسمها قديماً «مجد الله»، لكنه غُيّر عندما بدأت كروم العنب المتكاثرة حول القرية تكتسب شهرة. وكان هناك في وسط القرية بئر مياه يرجع إليها الفضل في وفرة

المزارع والبساتين حولها. ويبدو بعض البيوت فيها كأنه وُجد هناك منذ الأزل: بيوت مبنية من الحجر المقوّى بالصلصال، ومحاطة بأشجار الزيتون من ناحية الجنوب، وبمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من الناحيتين الشرقية والغربية.

وتتعرض مجد الكروم اليوم للخنق بفعل سياسة التمييز الإسرائيلية، التي لا تسمح للقرى الفلسطينية بالتوسع بصورة طبيعية، وفي الوقت نفسه تقوم ببناء مستعمرات يهودية جديدة حولها. ولهذا السبب، وُجد في القرية منذ سنة ١٩٤٨ كادر سياسي قوي من المناضلين القوميين والشيوعيين، الأمر الذي دفع الحكومة إلى معاقبتها بهدم مزيد من البيوت، وردّ القرويون بترك الأنقاض في أمكنتها تخليداً لذكرى بطولتهم وصمودهم فيما مضى. ولا تزال الأنقاض مرئية اليوم للمسافرين على طريق عكا - صفد السريع.

المغار أيضاً لا تزال موجودة، في واد ضيق جميل المنظر، في السهل المنحدر الذي يصل بين الجليل الأسفل وبحيرة طبرية. وهنا واجهت القوة اليهودية المحتلة قرية عاش فيها مسيحيون ومسلمون ودروز معاً منذ قرون. وقد فسر القائد العسكري الخطة دالِتْ بأنها تأمر بطرد المسلمين فحسب. وكي يتم هذا الأمر بسرعة، أعدم عدداً من المسلمين في ساحة القرية أمام القرويين كافة، الأمر الذي «أقنع» الباقين بالفرار من دون تلكؤ.[٨]

وكان هناك في الجليل قرى كثيرة شبيهة بالمغار من حيث تركيبتها السكانية. ولذا صدرت أوامر صارمة إلى القادة العسكريين بأن يتركوا لضباط الاستخبارات، من الآن فصاعداً، عملية اتخاذ القرار بشأن من يستطيع أن يبقى ومن لا يستطيع.[٩] وكان الدروز أصبحوا وقتها متعاونين تماماً مع اليهود؛ وفي القرى التي كانت آهلة جزئياً بدروز، أُعفي المسيحيون بصورة عامة من الطرد.

صفورية كانت أقل حظاً. طُرد جميع سكانها على وقع أزيز الرصاص الذي كان يتطاير فوق رؤوسهم لتسريع رحيلهم. الحاج أبو سليم كان عمره عندما احتلت القرية سبعة وعشرين عاماً، وأباً لطفلة وحيدة حبيبة قلبه. وكانت زوجته حاملاً. ولا يزال يتذكر منزل العائلة الدافئ وأباه الكريم الطيب القلب، الذي كان من أغنياء الفلاحين في القرية. وبالنسبة إلى أبو سليم، فقد بدأت النكبة مع وصول الأخبار عن استسلام القرى الأُخرى. «إذا جارك بخير إنت بخير»، مثل عربي شائع يعكس مشاعر القرويين وارتباكهم في أثناء وقوع النكبة.

152

كانت صفورية واحدة من أوائل القرى التي قصفتها القوات الإسرائيلية من الجو. في تموز/يوليو ستُقصف قرى كثيرة أُخرى لبث الذعر في قلوب سكانها، لكن إذا عدنا إلى حزيران/يونيو فإن هذا كان نادراً. ونتيجة الرعب أخذت النسوة أطفالهن

وبحثن بسرعة عن ملجأ في الكهوف العتيقة في الجوار. وجهز الشبان بنادقهم البدائية لمواجهة الهجوم المؤكد، بينما تملّك الخوف المتطوعين من الدول العربية فهربوا من مدرسة البنات التي كانوا متمركزين فيها. بقي أبو سليم مع الشبان ليقاتل، مع أن «الضابط في جيش الإنقاذ»، كما روى بعد أعوام عديدة، «نصحني مع الآخرين بالهروب.» وكانت تلك، كما اعترف، نصيحة منطقية. لكنه بقي، وأصبح شاهداً مهماً على ما حدث بعد ذلك.

بعد القصف الجوي أتى الهجوم الأرضي، لا على القرية فحسب، بل على الكهوف أيضاً. «عثر اليهود على النساء والأطفال بسرعة وقتلوا أمي»، أخبر أبو سليم مراسل إحدى الصحف بعد ثلاثة وخمسين عاماً. «كانت تحاول الدخول إلى كنيسة البشارة، وألقى اليهود قنبلة أصابتها في معدتها.» وأخذ والد أبو سليم زوجة ابنه وهرب إلى قرية الرينة، التي كانت استسلمت. واحتموا هناك عند عائلة مسيحية بضعة أشهر، وشاركوها طعامها ولباسها. وعملوا في بساتين العائلة، وعوملوا معاملة حسنة. وبما أن القرويين اضطروا إلى ترك ملابسهم في القرية، فإنهم حاولوا العودة في ظلام الليل لأخذها. وقد أسر الجنود عدداً منهم وقتلوهم على الفور. وفي سنة ٢٠٠١، ختم أبو سليم، وكان قد بلغ الثمانين من العمر، قصته بالقول أنه ما زال راغباً، كما كان في الماضي، في شراء بيته القديم مهما يتطلب الأمر من مال. لكن ما لن يستطيع استرداده هو عائلته. لقد فقد الاتصال بأخيه، الذي يعتقد أن لديه أولاداً في مكان ما في الشتات الفلسطيني، لكنه لم يتمكن من العثور على أي منهم.

ومثل كثيرين من القرويين القاطنين في جوار الناصرة، هرب سكان صفورية إليها. واليوم، ستون في المئة من سكان الناصرة هم لاجئون داخليون. ولأن القائد 153 المحلي الذي احتل الناصرة في الشهر التالي قرر عدم طرد سكانها، فإن كثيرين من الأهالي المطرودين من قراهم المحيطة بالناصرة نُجوا من الطرد مجدداً. وقد بنى سكان صفورية، مع كثيرين من الناجين من القرى الأُخرى، بيوتاً جديدة في حي يقع قبالة قريتهم القديمة، يدعى اليوم حي الصفافرة. وأصيبوا بصدمة رهيبة أُخرى عندما شاهدوا المستوطنين اليهود ينهبون بيوتهم، ويقيمون بها، ويحوّلون قريتهم المحبوبة ببطء إلى موشاف إسرائيلي - مستعمرة زراعية جماعية - سمّوه تسيبوري، وادعى علماء الآثار الإسرائيليون على عجل أن الاسم في الأصل هو لمدينة تلمودية.

يمكن أن تصادف اليوم في أحياء أُخرى من مدينة الناصرة ناجين من قريتي معلول والمجيدل استقروا في الجزء الجنوبي من المدينة في أقرب مكان ممكن إلى بلدة التطوير الإسرائيلية مغدال هعيمك، التي بنيت فوق خرائب قريتيهم بعد احتلالهما في تموز/يوليو. معلول اختفت ولم يبق منها أي أثر؛ والمجيدل بقي منها إلى وقت

قريب كنيستان وجامع. وقد هُدم الجامع في سنة ٢٠٠٣ لفسح المجال أمام بناء مجمّع تجاري، وبقيت الكنيستان فقط.

كان يقطن في المجيدل ٢٠٠٠ نسمة، معظمهم هرب إلى الناصرة قبل أن يصل الجنود إلى بيوتهم. ولسبب ما، ترك الجيش البيوت على حالها كما كانت. وفي سنة ١٩٥٠، بعد تدخل من البابا في روما، عُرض على المسيحيين العودة إلى بيوتهم، لكنهم رفضوا ذلك ما لم يسمح لجيرانهم المسلمين أيضاً بالعودة.[١٠] وعندئذ دمرت إسرائيل نصف بيوت القرية وأحد جوامعها. وكان هذا الجامع، واسمه الهدى، قد بني في سنة ١٩٣٠، ويبلغ ارتفاعه ١٢ متراً وعرضه ٨ أمتار. وكان يقوم بالقرب منه الكُتّاب - مدرسة ابتدائية لتعليم القرآن. وكان المكان مشهوراً بفضل نظام معقد لتجميع مياه الأمطار المنحدرة من سطح الجامع في بئر قريبة. وأضيفت إليه في الأربعينيات مئذنة عالية مثيرة للإعجاب.

كما أن الأماكن المقدسة المسيحية كانت رائعة هي الأُخرى. ولا يزال جزء من الكنيسة الأورثوذكسية الروسية قائماً حتى الآن، مع أن جدرانها اختفت. وكانت هذه الكنيسة بنيت تكريماً لشقيق القيصر الروسي، سيرجي ألكسندروف، الذي زار المكان سنة ١٨٨٢ وتبرع بالمال اللازم لبنائها على أمل هداية المسيحيين المحليين، المنتمين إلى مذاهب أُخرى، إلى المسيحية الأورثوذكسية. لكن بعد أن غادر البلد، برهن الممثل المحلي للكنيسة الأورثوذكسية في فلسطين، البطريرك نيكوديم، أنه ليس معنياً بتنفيذ المهمة التبشيرية التي عهد بها إليه بمقدار ما كان معنياً بتعليم الجميع، وبالتالي فتح أبواب الكنيسة لكل الطوائف في القرية، وحرص على أن تستخدم في معظم الوقت كمدرسة محلية.

154

وكان في القرية أيضاً كنيسة للروم الكاثوليك بُنيت في سنة ١٩٠٣، وكانت تحتوي في الطبقة الأولى على مدرسة للصبيان والبنات (التعليم فيها بثلاث لغات: العربية والإيطالية والفرنسية). وكان يوجد فيها عيادة محلية لخدمة جميع القرويين. ولا تزال الكنيسة قائمة، ويقوم على العناية بالبستان البديع والمدرسة عائلة قديمة هي عائلة أبو هاني، التي قررت العودة من الناصرة للاعتناء بالمكان.

وكما هو الأمر بالنسبة إلى أماكن أُخرى في فلسطين، فإن من الجدير التوقف قليلاً عند التاريخ المحلي للقرية لأنه لا يظهر فقط بوضوح أن البيوت والحقول دمرت في النكبة، بل أيضاً أن مجتمعاً بأسره اختفى، مع كل شبكاته الاجتماعية المعقدة وإنجازاته الثقافية. فالجيش الإسرائيلي محا من الوجود في المجيدل قطعة من التاريخ كانت تشتمل على نماذج معمارية بديعة وسلسلة من التطورات الاجتماعية المهمة. فقبل عشرين عاماً من وقوع النكبة، قرر القرويون الفخورون تغيير، أو بالأحرى

تحديث النظام التقليدي الذي كان ينصّب المختار رئيساً لمجتمع القرية، وانتخبوا في سنة ١٩٢٥ مجلساً محلياً، كان أول مشاريعه إنارة شوارع القرية.

كما كانت المجيدل مكاناً فريداً في كثير من الجوانب الأُخرى. فبالإضافة إلى مبانيها الدينية وبنيتها التحتية الحديثة، كان فيها عدد كبير من المدارس. وعلاوة على المدرستين المرتبطتين بالكنيستين، كان هناك مدرسة حكومية للبنين، اشتهرت بأشجارها الوارفة التي كان التلاميذ يستظلون بها في الفرص، وببئر المياه الموجودة وسط ساحة المدرسة، وبالأشجار المثمرة المحيطة بها. وكان المصدر الرئيسي لثروة القرية الجماعية، الذي أتاح تمويل ودعم كل هذه المنشآت المثيرة للإعجاب، طاحونة بنيت في القرن الثامن عشر، وكانت توفر الخدمات للقرى المجاورة، بما في ذلك سكان مستعمرة نهلال اليهودية «القديمة» (ذكر موشيه دايان، الذي نشأ في نهلال، أن والده كان يعتمد على الطاحونة).

عملية النخلة

تم احتلال المجيدل في سياق عملية عسكرية لاحتلال الناصرة والقرى المحيطة بها، اسمها الرمزي «ديكل» (تعني الكلمة بالعبرية: نخلة). وفي الواقع، فإن أشجار الصنوبر، لا أشجار النخيل، هي التي تغطي اليوم كثيراً من القرى الفلسطينية المدمرة، وتخفي أنقاضها تحت «رئات خُضر» واسعة زرعها الصندوق القومي اليهودي من أجل «الاستجمام والسياحة». وقد زُرعت واحدة من غابات الصنوبر هذه فوق أنقاض قرية لوبيا المدمرة. وبفضل العمل الدقيق والمثابر الذي قامت به أجيال لاحقة، وفي مقدمها المؤرخ محمود عيسى، الذي يعيش حالياً في الدانمارك، أصبح في إمكان الزوار اليوم التعرف على بقايا القرية والمشاركة في مناسبات إحياء ذكرى الأشخاص الستين الذين قضوا هناك. وتقع القرية بالقرب من آخر مفترق طرق رئيسي (يدعى اليوم «مفترق طرق غولاني») على طريق الناصرة - طبرية قبل أن يبدأ الطريق انحداره الحاد نحو بحيرة طبرية.

155

في تلك الأيام من حزيران/يونيو ١٩٤٨، عندما كانت القوات الإسرائيلية قادرة بصورة عامة على احتلال القرى الفلسطينية وتطهيرها بسهولة نسبية، صمدت أحياناً جيوب مقاومة عنيدة مدة أطول، لكن ليس أطول كثيراً. وكانت في أغلب الأحيان في الأماكن التي ساعد فيها متطوعون من جيش الإنقاذ أو قوات عربية نظامية، وخصوصاً عراقية، في محاولات صد الهجمات. وكانت قاقون إحدى تلك القرى: هاجمها لواء ألكسندروني واحتلها أول مرة في أيار/مايو، لكن القوات العراقية استردتها. فأمرت

القيادة الإسرائيلية العليا اللواء بالقيام بعملية خاصة في ٣ حزيران/يونيو أُطلق عليها الاسم الرمزي «كيباه» (ويعني: «قمة»، قُبة، لكن أيضاً «قلنسوة» يرتديها المتدينون اليهود)، من أجل إعادة احتلال القرية التي قدرت الاستخبارات العسكرية أن نحو ٢٠٠ عراقي ومتطوع من جيش الإنقاذ متمترسون فيها. لكن هذا الرقم كان مبالغاً فيه، إذ إن لواء ألكسندروني عندما احتل القرية ثانية وجد أن عدد المدافعين كان أقل كثيراً من ذلك.

تضمن الأمر الصادر بشأن «عملية كيباه» مفردة عبرية أُخرى لكلمة تطهير. صادفنا فيما سبق كلمتي «طيهور» و«بيعور»، أمّا الكتيبة د في لواء ألكسندروني فقد أُمرت بتنفيذ عملية «تنظيف» (نِكوي).[١١] وهذه المفردات جميعها مصطلحات تنطبق عليها تعريفات التطهير العرقي المقبولة دولياً.

كان الهجوم على قاقون أيضاً أول هجوم تُؤمر فيه الشرطة العسكرية للدولة الجديدة بالقيام بدور متمم في الاحتلال. فقبل بدء الهجوم بوقت كاف، أنشأت الشرطة العسكرية في الجوار معسكرات اعتقال للقرويين المطرودين. وكان ذلك لتفادي المشكلة التي واجهتها القوات في الطنطورة، وقبل ذلك في عين الزيتون، عندما وجدت القوات المحتلة نفسها وعلى عاتقها عدد كبير جداً من الرجال في «سن التجنيد» (بين سن العاشرة وسن الخمسين)، فكان أن قتلت عدداً كبيراً منهم.

في تموز/يوليو احتلت القوات الإسرائيلية عدداً كبيراً من «الجيوب» التي تُركت في الشهرين السابقين. كما سقطت عدة قرى، على الطريق الساحلي، كانت صمدت بشجاعة: عين غزال؛ جبع؛ عين حوض؛ طيرة حيفا؛ كفر لام؛ إجزم. هذا بالإضافة إلى مدينة الناصرة وعدد من القرى حولها. 156

ما بين الهدنتين

انتهت الهدنة الأولى في ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨. واحتاج وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، إلى عشرة أيام لترتيب هدنة أُخرى، بدأ سريان مفعولها في ١٨ تموز/يوليو. وكما ذكرنا أعلاه، ربما كان ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ تاريخاً مهماً من ناحية «الحرب الحقيقية» بين إسرائيل والجيوش العربية، لكن لم تكن له أية أهمية من ناحية عمليات التطهير العرقي. وينسحب ذلك على فترتي الهدنة. فقد كانتا معلمين بارزين بالنسبة إلى الحرب، لكن لا تأثير لهما بالنسبة إلى عمليات التطهير، مع ملاحظة أنه كان من الأسهل على الإسرائيليين القيام بتنفيذ عمليات ضخمة خلال القتال كما فعلوا بين الهدنتين عندما طردوا سكان مدينتي اللد والرملة، البالغ عددهم

٧٠,٠٠٠ نسمة، وكما فعلوا مرة أُخرى بعد الهدنة الثانية، عندما استأنفوا تطهير فلسطين عرقياً على نطاق واسع جداً بعمليات اقتلاع وترحيل قسري وإخلاء مناطق في جنوب البلد وشماله.

اعتباراً من ٩ تموز/يوليو، أي في اليوم التالي لانتهاء الهدنة الأولى، نشب قتال متفرق بين الجيش الإسرائيلي والوحدات العسكرية العربية التابعة للأردن والعراق وسورية ولبنان، استمر عشرة أيام. وخلال أقل من أسبوعين على بدئه، كان مئات الآلاف من الفلسطينيين قد طردوا من قراهم وبلداتهم ومدنهم. وهكذا، فإن ما نتج من خطة الأمم المتحدة لـ «السلام» كان في الواقع إرعاب الناس وإرهابهم بحرب نفسية، وقصف عنيف على السكان المدنيين، وطرد، ورؤية أقرباء يُعدمون، وزوجات وبنات يتعرضن للمعاملة السيئة والسرقة، وللاغتصاب في عدة حالات. وبحلول تموز/يوليو، كانت بيوتهم أصبحت، في معظمها، ركاماً بعد أن نسفها خبراء التفجير الإسرائيليون. ولم يكن في استطاعة الفلسطينيين أن يأملوا بتدخل دولي في سنة ١٩٤٨، ولا كان في إمكانهم الاتكال على أي اهتمام خارجي بتطورات الواقع المروع في فلسطين. ولم تأت أي مساعدة من مراقبي الأمم المتحدة، الذين كانوا يتجولون في مختلف أنحاء البلد بالعشرات، يراقبون عن كثب البربرية والقتل، من دون أي رغبة أو قدرة على فعل أي شيء.

لكن كان هناك مبعوث للأمم المتحدة مختلف عن الآخرين. فقد وصل الكونت فولك برنادوت إلى فلسطين في ٢٠ أيار/مايو وبقي هناك إلى أن اغتاله إرهابيون يهود في أيلول/سبتمبر لأنه «تجرأ» على تقديم اقتراح بتقسيم البلد مناصفة، وعلى المطالبة بعودة جميع اللاجئين. وكان طالب بالسماح للاجئين بالعودة خلال الهدنة الأولى، وقوبل طلبه بالتجاهل. وعندما كرر توصيته في التقرير النهائي الذي رفعه إلى الأمم المتحدة، جرى اغتياله. ومع ذلك، فإن الفضل يرجع إليه في أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت في وقت لاحق، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، مطلبه فأوصت بعودة غير مشروطة لجميع اللاجئين الذين طردتهم إسرائيل. وكان ذلك قراراً من جملة قرارات كثيرة للأمم المتحدة تجاهلتها إسرائيل بانتظام. وكان برنادوت، بصفته رئيساً للصليب الأحمر السويدي، قد ساهم في إنقاذ يهود من أيدي النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، ولهذا السبب وافقت الحكومة الإسرائيلية على تعيينه وسيطاً للأمم المتحدة، لكنها لم تتوقع منه أن يحاول أن يفعل للفلسطينيين ما فعله لليهود قبل أعوام قليلة.

157

لقد نجح برنادوت في تركيز ضغط دولي من نوع ما على إسرائيل، أو على الأقل أوجد إمكاناً لنشوء ضغط كهذا. ومن أجل مواجهة ذلك، أدرك مهندسو برنامج

التطهير العرقي الإسرائيليون أنهم بحاجة إلى جهود مباشرة من دبلوماسيي الدولة ووزارة الخارجية؛ ولذلك فإنه ابتداء من تموز/يوليو أصبح الجهاز السياسي والسلك الدبلوماسي والمنظمات العسكرية، داخل دولة إسرائيل الحديثة، تعمل سوية بشكل منسق. وليس من الواضح إلى أي مدى كان الدبلوماسيون والموظفون الكبار الإسرائيليون مطلعين قبل تموز/يوليو على خطة التطهير العرقي. لكن عندما أخذت نتائجها تتضح بالتدريج، احتاجت الحكومة إلى حملة علاقات عامة لمواجهة أي ردات فعل دولية سلبية، فبدأت بإشراك المسؤولين عن إنتاج صورة إسرائيل المرغوب فيها في الخارج - صورة ديمقراطية ليبرالية في طور التكوين - وإطلاعهم على المجريات العامة للحملة. وقد عمل موظفو وزارة الخارجية عن كثب مع ضباط الاستخبارات في البلد، الذين كانوا يعلمونهم مسبقاً بالمراحل التالية لعملية التطهير، كي يعملوا على إخفائها عن أنظار الرأي العام.

وكان يعقوب شمعوني ضابط الارتباط بين الجهتين. وبصفته مستشرقاً ويهودياً أوروبياً، كان مناسباً جداً لترويج قضية إسرائيل في الخارج. وكان في تموز/يوليو تواقاً إلى رؤية خطوات أسرع على الأرض، إذ إنه كان يعتقد أن هناك فرصة لإنجاز الاقتلاع والاحتلال قبل أن يلتفت العالم مرة أُخرى إلى فلسطين.[١٢] وسيصبح شمعوني لاحقاً واحداً من أعمدة الاستشراق في الأكاديميا الإسرائيلية بفضل خبرته بفلسطين والعالم العربي، وهي خبرة اكتسبها هو وكثير من زملائه في الجامعات الإسرائيلية خلال عملية التطهير العرقي وإزالة هوية فلسطين العربية.

158 كانت الأهداف الأولى للقوات الإسرائيلية في الأيام العشرة بين الهدنتين الجيوب الموجودة داخل الجليل حول عكا والناصرة. «طَهِّروا القرى كلياً من العدو»، كان الأمر الذي تلقته ثلاثة ألوية في ٦ تموز/يوليو، أي قبل يومين من صدور الأوامر إلى القوات الإسرائيلية - التي كانت تجهد في تهيئة نفسها لاستئناف عمليات التطهير - بخرق الهدنة الأولى. وقد فهم الجنود اليهود تلقائياً أن المقصود بـ «العدو» هو القرويون العاجزون عن الدفاع عن أنفسهم وعائلاتهم. وكانت الألوية الثلاثة المعنية هي كرملي وغولاني واللواء السابع، وسيُوكل إليها أيضاً تنفيذ عمليات التطهير النهائي في الجليل الأعلى في تشرين الأول/أكتوبر. وسيتحول المبدعون الذين كان من مهماتهم ابتكار أسماء لعمليات من هذا النوع من مفردات «التطهير» («مكنسة»، «مقص») إلى أسماء الأشجار: «نخلة» (ديكلْ) لمنطقة الناصرة، و«سَرْوة» (بْروش) لمنطقة وادي الأردن.[١٣]

نُفذت العملية في الناصرة وحولها بسرعة شديدة، واحتُلت قرى كبيرة لم تكن احتلت في أيار/مايو: عمقا؛ البروة (مسقط رأس الشاعر الفلسطيني المعاصر

المشهور، محمود درويش)؛ الدامون؛ خربة جدين؛ كويكات. وكل منها كان يقطن فيها أكثر من ١٥٠٠ نسمة، ومع ذلك طُردوا بسهولة.

كان اللواء السابع هو الذي أشرف على تنفيذ عملية «ديكل»، بمساعدة قوات إضافية من لواءي كرملي وغولاني. ولا نجد في كثير من التواريخ الشفهية الفلسطينية التي بدأت تظهر الآن، ذكراً لأسماء الألوية إلاّ فيما ندر. لكن اللواء السابع يتكرر ذكره مرة تلو الأُخرى، مع أوصاف مثل «إرهابيين» و«برابرة».[١٤]

كانت أول قرية هوجمت عمقا، التي تملك، مثل كثير من قرى السهل الساحلي من الجنوب إلى الشمال، تاريخاً طويلاً ترجع بدايته إلى القرن السادس على الأقل. وكانت نموذجية أيضاً من ناحية كون مجتمعها خليطاً من مسلمين ودروز عاشوا معاً في وئام قبل أن تدق سياسة «فرِّق تسُدْ» الإسرائيلية وتداً بينهم، فتُرحِّل المسلمين إلى خارج الحدود، وتسمح للدروز بالانضمام إلى القرى الدرزية الأُخرى في المنطقة.[١٥]

واليوم، لا تزال بقايا من عمقا مرئية على الرغم من التدمير الهائل الذي حدث قبل ستين عاماً تقريباً. ويستطيع المرء أن يشاهد بوضوح، وسط الأعشاب البرية التي تغطي المنطقة، بقايا المدرسة وجامع القرية. وعلى الرغم من الخراب الذي أصاب الجامع فإنه يشهد، حتى الآن، على مهارة البنائين الذين شيدوه. ولا يمكن دخوله حالياً لأن «مالكه» اليهودي يستخدمه مستودعاً، لكن اتساعه وهيكله الفريد مرئيان من الخارج. 159

أنجزت عملية «ديكل» احتلال الجليل الغربي. وبقيت عدة قرى سليمة: كفر ياسيف، واعبلين، وبلدة شفا عمرو. وكانت هذه قرى مختلطة، يقطن فيها مسيحيون ومسلمون ودروز. ومع ذلك طُرد كثيرون من السكان جرّاء أصلهم أو ديانتهم. عملياً، كانت عائلات كثيرة قد هجرت قرى [الجليل الغربي - المترجم] قبل احتلالها، لأنها كانت تعرف ما سيحدث لها إن بقيت. وثمة قرى كانت، في الواقع، خالية تماماً، وهي موجودة لأن الإسرائيليين سمحوا للاجئين من قرى أُخرى دُمرت بالسكن فيها. وقد نجم عن مثل هذه السياسات فوضى شديدة، وتضاربت الأوامر، وهذا ما شوّش حتى على القائمين بالطرد. ففي بعض القرى المختلطة صدرت أوامر بطرد نصف السكان، ومعظمهم من المسلمين، ومن ثم سُمح للاجئين مسيحيين من قرى مجاورة أُخليت بالاستقرار في أماكن أُخليت حديثاً، كما حدث في حالة قريتي كفر ياسيف واعبلين، وبلدة شفا عمرو.

وكان من نتائج هذه التحركات السكانية في الجليل أن أصبحت شفا عمرو بلدة كبيرة بسبب أفواج اللاجئين المتدفقة إليها في إثر عمليات أيار/مايو - تموز/يوليو في المناطق المحيطة بها. وقد احتُلت في ١٦ تموز/يوليو، لكنها بصورة عامة تُركت

وشأنها؛ أي لم يُطرد أحد منها. وكان ذلك قراراً استثنائياً سيتكرر في الناصرة - وفي الحالتين كان القادة المحليون هم الذين اتخذوا القرار.

وقد زار يغئيل يادين، القائم بأعمال رئيس هيئة الأركان، شفا عمرو في وقت لاحق من ذلك الشهر، ودُهش من رؤية بلدة عربية ما زال جميع سكانها فيها. «سكان المدينة يتجولون بحرية»، كتب مذهولاً إلى بن - غوريون. وأمر على الفور بفرض منع التجول والقيام بحملة تفتيش واعتقالات، لكنه أصدر تعليمات خاصة بعدم التعرض لدروز شفا عمرو.(١٦)

عملية الشرطي

ثمة جيب قاوم طويلاً إلى درجة أن بعض القرى فيه صمد عشرة أيام من القتال. وقد حدث ذلك في الجزء من الساحل الواقع إلى الجنوب من حيفا. ومن القرى الست هناك، سقطت ثلاث قبل إعلان الهدنة الثانية، وسقطت الثلاث الأُخرى بعد سريان مفعول الهدنة.

القرى الثلاث الأولى كانت طيرة حيفا، وكفر لام، وعين حوض. وكانت أكبرها طيرة حيفا، الواقعة على بعد كيلومترات قليلة جنوبي حيفا، والبالغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة. وهي الآن بلدة تطوير كئيبة تحمل الاسم نفسه تقريباً طيرات هَكَرمِلْ، وتقبع ملتصقة بالمنحدرات الغربية السفلى لجبل الكرمل، تحت أغنى أحياء حيفا، دِنْيا، الذي يتمدد بالتدريج نحو الأسفل هابطاً من قمة الجبل (حيث تقع جامعة حيفا)، لكن من دون أن تصل شبكة طرق بينهما، لأن بلدية حيفا تحرص على تجنب ذلك.

160

لقد كانت طيرة حيفا القرية الأكبر في المنطقة من حيث عدد السكان، والثانية في الكبر من حيث المساحة. وكانت تدعى زمن الصليبيين سان يوهان دو تير، وكانت مكاناً مهماً للحجاج المسيحيين وللكنائس المحلية. ومنذ ذلك الوقت، كان هناك دائماً في طيرة حيفا، التي أصبحت أغلبية سكانها من المسلمين، أقلية مسيحية، وكانت الطائفتان تحترمان تراث القرية المسيحية وطابعها العام الإسلامي. وفي سنة ١٥٩٦، عندما كانت جزءاً من منطقة اللجون، لم يكن يقطن فيها أكثر من ٢٨٦ نسمة. وكانت بعد ثلاثمئة سنة من ذلك التاريخ في طريقها لأن تصبح بلدة، لولا أنها وقعت ضحية سياسات المركزة في الفترة العثمانية المتأخرة والتجنيد الإجباري لكثير من شبانها في الجيش العثماني، الذين اختار معظمهم عدم الرجوع إليها.

كانت طيرة حيفا واحدة من قرى خرجت في نهاية الحرب العالمية الثانية من

أوقات صعبة وقاسية إلى فجر حقبة جديدة. وكانت علامات انتعاشها ظاهرة في كل مكان: بيوت جديدة حجرية وأُخرى من الطوب مبنية أو في قيد البناء، ومدرستان، واحدة للبنين وأُخرى للبنات، جرى تجديدهما. وكان اقتصاد القرية قائماً على زراعة الحبوب والخضروات والفواكه. وكانت أغنى من معظم القرى لأنها كانت تتمتع بموارد مائية عالية الجودة مستمدة من ينابيع مجاورة. وكان مصدر فخرها لوزها المشهور في أنحاء المنطقة كافة. وكان الاسم «طيرة اللوز» معروفاً في جميع بيوت فلسطين. وكانت السياحة مصدراً إضافياً من مصادر الدخل، وتمحورت أساساً حول زيارات لبقايا دير القديس بروكاردوس، الذي ما زال موجوداً إلى الآن.

في أيام طفولتي، كانت بقايا بيوت القرية الحجرية القديمة متناثرة حول المباني الضخمة المكعبة الرمادية اللون، المقسمة إلى شقق، في بلدة التطوير اليهودية التي أُقيمت في موقع القرية. لكن بعد سنة ١٩٦٧، هدمت البلدية المحلية معظم هذه البيوت، بدافع الرغبة في استثمار مواقعها لأغراض الربح العقاري، أكثر مما بدافع أيديولوجي هدفه قتل الذاكرة [العربية - المترجم] التي ظل التخلص منها من الأولويات لدى الإسرائيليين.

ومثل كثير من القرى الأُخرى في منطقة حيفا الكبرى، كانت طيرة حيفا تعرضت، قبل الطرد النهائي لسكانها، لهجمات متواصلة وإغارات قامت بها القوات اليهودية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ قصفت الإرغون القرية موقعة فيها ثلاثة عشر قتيلاً، أكثرهم من الأطفال والشيوخ. وبعد القصف اقتربت مجموعة من الإرغون مكونة من ٢٠ عضواً وشرعت في إطلاق النار على بيت منعزل في طرف القرية. وفيما بين ٢٣ نيسان/أبريل و٣ أيار/مايو تم إخراج جميع نساء وأطفال القرية منها كجزء من مجهود «وساطة» بريطانية شاملة مكّنت القوات اليهودية من تطهير منطقة حيفا الكبرى من دون أي إعاقة من ضغط خارجي. وجرى نقل نساء وأطفال طيرة حيفا بحافلات ركاب إلى الضفة الغربية، بينما بقي الرجال فيها. وقد قام بإخضاع طيرة حيفا في ١٦ تموز/يوليو وحدة خاصة مؤلفة من نخبة من الجنود اختيروا من ألوية متعددة أُحضرت خصيصاً لهذا الغرض.

161

في وقت لاحق من اليوم نفسه جاء دور كفر لام. وكانت هذه القرية، الواقعة إلى الجنوب من طيرة حيفا، أقل ثراء، مع أنها كانت هي أيضاً تتمتع بمصدر مياه عالي الجودة - نحو خمسة عشر ينبوعاً بالقرب من الحدود الشمالية للقرية. وكان يؤدي إليها طريق ترابي، غير معبّد، متفرع من طريق الأسفلت الرئيسي الواصل بين حيفا وتل أبيب. وكانت بيوتها مبنية من الحجر المصقول، والسطوح من الأسمنت وأقواس الخشب التقليدية. ولم تكن فيها سياجات أو أبراج حراسة، حتى ولا في

تموز/يوليو.

كان السبب في فقر القرية نسبياً نظام ملكية الأرض غير المألوف، والمختلف تماماً عن مثيله في القرى المحيطة بها. فنصف الحقول المزروعة كان ملكاً لعلي بيك الخليل وأخيه من حيفا، وكانا يؤجرانها لقاء حصة من المحاصيل. وكان عدد قليل من العائلات غير مشمول باتفاقية الإيجار، فكان على أفراده الذهاب يومياً إلى حيفا لكسب العيش. وكانت القرية بأسرها مرتبطة بحيفا ارتباطاً وثيقاً، إذ كان معظم منتوجاتها يباع فيها. وهنا أيضاً، قبل ثلاثة أعوام من النكبة، كانت الحياة تبدو وضّاءة وواعدة.

كانت كفر لام بصورة خاصة قرية غير معنية بالسياسة، وهذا ما قد يفسر الاطمئنان النسبي الذي كانت تشعر به وسط الدمار الذي أحاق بالمنطقة المحيطة بها منذ شباط/فبراير ١٩٤٨. وقد وصف ملف الهاغاناه القرية بأنها «معتدلة»، لكن كان هناك تفصيل منذر بالشؤم وُضع في الملف في وقت مبكر من الأربعينيات وفيه ما لمّح إلى مصيرها في المستقبل. فقد ذُكر في الملف أنه كان في القرية عدد قليل من السامريين ربما كانوا يهوداً في الأصل، لكنهم في الأربعينيات اعتنقوا الإسلام. وكان ذلك في نظر المؤرخ الصهيوني والسياسي البارز في الحركة الصهيونية، يتسحاق بن - تسفي، كافياً ليدل على استمرارية الوجود اليهودي على الساحل الفلسطيني.

كان البحث عن الاستمرارية إحدى المسائل الرئيسية المستحوذة على الأكاديميا في ذلك الوقت. وكان بن - تسفي نفسه نشر مع بن - غوريون كتاباً (بالييديشية) منذ 162 سنة ١٩١٨ ادعيا فيه أن الفلاحين العرب متحدرون من الفلاحين اليهود الذين بقوا في فلسطين بعد النفي الروماني. وتابع بن - تسفي تطوير هذا الادعاء في الثلاثينيات والأربعينيات. وفي كتابه «شاعَرْ هَييشوف» («مدخل إلى الاستيطان اليهودي») ادعى أن القرويين في جبال الخليل هم في الحقيقة يهود اعتنقوا الإسلام.

لكن دليل الاستمرارية هذا لم يكن يعني في تموز/يوليو ١٩٤٨ أن الناس في كفر لام يحق لهم البقاء كمواطنين في الدولة اليهودية الجديدة، وإنما عنى أن قريتهم «أُعيدت» إلى الشعب اليهودي، «مالكها الشرعي». ولم تكن قلة محاصيل القرية، أو لامبالاة أهلها بالسياسة، هما اللتان سمحتا لها بالبقاء حتى تموز/يوليو، وإنما قربها من القرى الصامدة على الساحل.

وبينما اختفت كفر لام من الوجود، فإن قرية عين حوض، التي احتُلت في الوقت نفسه، ظلت سليمة تقريباً. ثمة صفات مثل «جميلة»، أو «ساحرة»، أو ما شابه ذلك تُستخدم في وصف قرى معينة، وكثير منها كان فعلاً كذلك في نظر زوارها وسكانها، الذين كانوا كثيراً ما يطلقون على قراهم أسماء تعبّر بوضوح عن السحر

والجمال والصفاء التي يعرفون أن الموقع يتمتع بها كما فعل - على سبيل المثال - أهل قرية الخيرية (الاسم الذي يدل على الخير والبركات) التي دمرها اليهود وحولوها إلى مكب نفايات مدينة تل أبيب.

وقد كانت عين حوض حقاً استثنائية. واحتلت مكانة خاصة في قلوب كثيرين من سكان المنطقة. إذ كان هناك من اعتقد أن الحمولة الرئيسية في القرية، حمولة أبو الهيجاء، تتمتع بقدرات شفائية خاصة، وبالتالي كان كثيرون يقصدونها صاعدين من الساحل إلى جبال الكرمل على طريق متعرجة توصلهم إلى القرية الواقعة على بعد ١٥ كم جنوبي حيفا. وكانت القرية تقبع مخفية جزئياً في أحد الأودية الكثيرة لنهر متدفق في اتجاه الغرب من الجبل إلى البحر. وقد سلم هذا الموقع الرائع من التدمير بفضل وجود أشخاص بوهيميين في الوحدة التي احتلته. فقد أدركوا على الفور ما تنطوي عليه القرية من قدرة على الإبداع وقرروا إبقاءها كما وجدوها قبل أن يعودوا إليها في وقت لاحق ليستوطنوا فيها ويحولوها إلى مستعمرة للفنانين. وقد استضافت على مر الزمن بعض أشهر الرسامين والموسيقيين والكتّاب الإسرائيليين، وأغلبهم مرتبط بـ «معسكر السلام» في البلد. كما أن عدداً من البيوت التي سلمت من الدمار في المدينتين القديمتين صفد ويافا حُوّل على نحو مشابه إلى منتديات خاصة بالفنانين.

هوجمت عين حوض سابقاً في أيار/مايو، ونجحت العائلات الخمس التي تتكون منها حمولة أبو الهيجاء في صد الهجوم، لكنها في ١٦ تموز/يوليو هُزمت. 163 طُرد أهالي القرية الأصليون، وقررت «لجنة التسميات» الحكومية، وهي الهيئة الموكل إليها استبدال الأسماء الفلسطينية بأسماء عبرية، أن تسمي القرية المحتلة عين هود. ووجدت إحدى عائلات حمولة أبو الهيجاء الخمس ملجأً لها في منطقة ريفية مجاورة، إلى الشرق من القرية، وتبعد خمسة أميال عنها، واستقرت فيها. ورفضت بشجاعة وعناد الرحيل عنها، وأنشأت بالتدريج قرية جديدة أطلقت عليها الاسم القديم: عين حوض.

إن نجاح هذا الفرع من حمولة أبو الهيجاء مثير للإعجاب. فقد أراد أفراده في البداية اللجوء إلى قرية طيرة حيفا المجاورة، لكنهم اكتشفوا أنها كانت احتُلت في اليوم السابق. وجرت مطاردتهم في الأودية القريبة من قريتهم الأصلية، لكنهم نجحوا في البقاء هناك. وقد رفع القائد الإسرائيلي تقريراً ذكر فيه أن «عمليات تطهير المنطقة من جيوب اللاجئين المقاومين في الوادي الواقع إلى الشرق من القرية مستمرة»،[١٧] لكن جنوده فشلوا في محاولتهم طرد العائلة من المكان. أمّا سكان عين حوض الآخرون فقد تشتتوا، بعضهم ذهب إلى مكان بعيد كالعراق، وبعضهم إلى قرى درزية قريبة مطلة على عين حوض من أعالي الكرمل.

في الخمسينيات بنت حمولة أبو الهيجاء منازل جديدة من الأسمنت داخل الغابة المحيطة بقريتها. ورفضت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بأفرادها كتجمع سكاني شرعي، وظل التهديد بالطرد محوّماً فوق رؤوسهم باستمرار. وفي سنة ١٩٨٦، أرادت الحكومة أن تهدم القرية الجديدة، لكن حمولة أبو الهيجاء، بمجهود بطولي، وعلى الرغم من جميع الأوضاع المعاكسة، نجحت في إيقاف محاولات طردها. وأخيراً، في سنة ٢٠٠٥، منح وزير داخلية ليبرالي نسبياً القرية شبه اعتراف.

أمّا مجتمع الفنانين اليهود [في القرية الأصلية - المترجم]، في المقابل، فقد اعتراه الضعف بالتدريج، ويبدو في القرن الحادي والعشرين أقل «جاذبية» مما كان عليه في أوج ازدهاره. كما أن حانة المستعمرة المسماة «بونانزا»، والتي أنشئت في جامع القرية الأصلي، تبدو خالية من الرواد بصورة عامة في هذه الأيام. لقد أراد الرسام مارسيل جانكو، مؤسس عين هود اليهودية، للمستعمرة أن تصبح مركزاً للدادية، وهي الحركة الفنية الرافضة للتقاليد السائدة، التي برزت في وقت مبكر من القرن العشرين واحتفت بالتراث «البدائي» في مقابل الفن الكلاسيكي اليوناني - الروماني. ولمّا كان جانكو معنياً بالجوهر «البدائي» للفن، فإنه حرص على حماية عدد من بيوت عين حوض الحجرية الأصلية من التجديدات القبيحة. لكن ما إن مضى بعض الوقت حتى تحولت قرية عين حوض الأصلية إلى مساكن للفنانين اليهود الأوروبيين، وأصبح مبنى مدرسة القرية القديم الرائع مكاناً لمعارض الرسم والنحت، والمهرجانات، وكل ما يمكن أن يجذب السياح.

164 وتجسد أعمال جانكو نفسه بدقة عنصرية اليسار الإسرائيلي المعاصر في نظرته إلى الثقافة العربية عامة، وإلى الفلسطينيين خاصة؛ عنصرية خفية وأحياناً حتى ملحوظة بشكل خافت في فوارق دقيقة، لكنها مع ذلك منتشرة في كتابات اليساريين وأعمالهم الفنية ونشاطاتهم السياسية. فلوحات جانكو، على سبيل المثال، يظهر فيها عرب، لكنهم دائماً أشكال بشرية باهتة، متلاشية في خلفية عين حوض المحتلة. ومن هذه الزاوية، فإن أعمال جانكو هي أسلاف الرسومات التي تشاهدها اليوم على جدار الفصل العنصري الذي غرسه الإسرائيليون عميقاً في الضفة الغربية؛ إذ إنه في أمكنة بالقرب من الطرق الإسرائيلية السريعة، طُلب من فنانين إسرائيليين أن يزينوا أجزاء من هذا الوحش الأسمنتي البالغ ارتفاعه ٨ أمتار بمناظر بانورامية تمثل المشاهد الطبيعية الموجودة خلف الجدار، لكن دائماً مع حذف القرى الفلسطينية القائمة في الطرف الآخر والناس الذين يعيشون فيها.

بقيت ثلاث قرى فقط في المنطقة الساحلية جنوبي حيفا مباشرة، لم تتمكن قوات يهودية ضخمة من احتلالها خلال الأيام العشرة الفاصلة بين الهدنتين الأولى

والثانية، على الرغم من محاولاتها المتكررة.

ويبدو أن بن - غوريون أصبح مهجوساً بها، فأمر بأن تستمر محاولات احتلالها حتى بعد أن سرى مفعول الهدنة الثانية، وبلّغت القيادة العليا مراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة أن العملية ضد هذه القرى هي مجرد نشاطات بوليسية، بل حتى اختارت للهجوم بكامله الاسم الرمزي «عملية الشرطي» («شوطير» بالعبرية).

أكبر هذه القرى كانت إجزم، التي كان يقطن فيها ٣٠٠٠ نسمة. وكانت هي القرية التي قاومت المهاجمين مدة أطول. وقد أُنشئت على أنقاضها مستعمرة كيرم مَهَرال اليهودية. ولا يزال قليل من بيوتها الجميلة موجوداً، ويسكن في واحد منها رئيس جهاز الاستخبارات السرية الإسرائيلي السابق، والذي ابتدع مؤخراً مع بروفسور فلسطيني اقتراح «سلام» يلغي حق العودة للفلسطينيين في مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من المناطق التي احتلت في سنة ١٩٦٧.

بدأت عملية «الشرطي» في ٢٥ تموز/يوليو، أي بعد أسبوع تماماً على بدء «الهدنة»، لكن إجزم صمدت ثلاثة أيام أُخرى في خضم قتال عنيف قاوم خلاله عدد قليل من القرويين المسلحين، بشجاعة، مئات من الجنود الإسرائيليين. وقد استخدمت إسرائيل سلاحها الجوي لكسر شوكة المقاومة. وعندما انتهت المعركة، طُرد السكان جميعاً إلى جنين. وبحسب ذكريات الناجين، قضى في المعركة مئة وثلاثون قروياً، بينما ذكر ضباط الاستخبارات على الجبهة الشمالية في تقرير لهم أن «قواتنا جمعت»، لدى دخول قرية إجزم في ٢٨ تموز/يوليو، «٢٠٠ جثة، كثير منها لمدنيين قتلوا جرّاء القصف الجوي.»[١٨] 165

عين غزال سقطت قبل ذلك. كان يقطن فيها ٣٠٠٠ نسمة، وكانت الحياة فيها، مثل كفر لام، أصعب مما في أماكن أُخرى. وكانت بيوتها على الأغلب مبنية بالأسمنت، خلافاً لنمط البناء في المنطقة، وكثير منها كان يوجد فيه آبار وحفر - يصل عمق بعضها إلى ثلاثة أمتار - لتخزين القمح. وربما كان هذا التقليد وأسلوب البناء الفريد راجعين إلى أصول القرية الإثنية. فعين غزال كانت حديثة نسبياً، عمرها ٢٥٠ عاماً «فقط» (للمقارنة، عندما نتحدث عن مستعمرات يهودية «قديمة» نسبياً، نعني بذلك أنها قد تكون أُنشئت قبل ثلاثين أو خمسة وثلاثين عاماً، مع أن عدداً ضئيلاً كان أنشئ في نهاية القرن التاسع عشر). وكان أهل عين غزال قد جاؤوا من السودان بحثاً عن عمل في سورية ولبنان واستقروا هنا (القرى المجاورة، مثل الفريديس والطنطورة ودالية الروحاء، كانت هناك منذ قرون).

كان كثيرون من المسلمين يقصدون عين غزال للتبرك، إذ كان فيها مقام رجل صالح يدعى الشيخ شحادة. وقد لجأ عدد من الذين تركوا القرية قبل مهاجمتها إلى

القريتين الوحيدتين على الساحل اللتين لم يصل الدمار إليهما من مجموع أربع وستين قرية - الفريديس وجسر الزرقاء. ويحاول شيوخ هاتين القريتين، منذ سنة ١٩٤٨، صيانة مقام الشيخ شحادة. وقد أعلنت السلطات الإسرائيلية، التي كانت تراقب هذه الجهود، أن المقام مكان يهودي مقدس، في محاولة منها لطمس رحلات التذكُر والعبادة هذه. لكن أحد اللاجئين من القرية، علي حمودة، حمى بمفرده تقريباً المقام وحافظ على هويته الإسلامية. ومع أنه غُرّم عدة مرات وهُدّد بالاعتقال لأنه جدده في سنة ١٩٨٥، إلاّ إنه استمر في المحافظة على قدسية المكان وفي إبقاء القرية حية في الذاكرة.

سكان قرية عين غزال الذين بقوا صامدين فيها ابتهجوا عندما سمعوا أن الهدنة الثانية صارت سارية المفعول. وحتى أولئك الذين كانوا يحرسون القرية منذ أيار/مايو ظنوا أنهم يستطيعون الآن أن يخففوا يقظتهم. وكانت تلك الأيام أيضاً أيام صوم رمضان، وفي ٢٦ تموز/يوليو كان السكان خرجوا في معظمهم إلى الشوارع للإفطار وتجمعوا في المقاهي القليلة في وسط القرية عندما حلقت طائرة فوقهم وألقت قنبلة انفجرت وسط الحشد تماماً محققة إصابة مباشرة. وتفرّقت النساء والأطفال مذعورين، وبقي الرجال ليشاهدوا بعد وقت قصير القوات اليهودية تدخل القرية.[١٩]

166 أمرت القوات المحتلة «الرجال» بالتجمع في مكان معين، كما كان يجري في جميع أنحاء الريف الفلسطيني في حالات كهذه. وسرعان ما ظهر المخبر، مغطى الرأس دائماً، وضابط الاستخبارات. شاهد الناس عملية انتقاء سبعة عشر شخصاً منهم، وأساساً لأنهم شاركوا في ثورة ١٩٣٦، وشهدوا إعدامهم على الفور، وطُرد الباقون.[٢٠] وفي اليوم نفسه، لقيت القرية السادسة في هذا الجيب، جبع، مصيراً مشابهاً.

عملية داني

كانت عملية «داني» الاسم الرمزي الموحي بالبراءة للهجوم على مدينتي اللد والرملة، الواقعتين في منتصف الطريق تقريباً بين يافا والقدس.

تقع اللد على ارتفاع خمسين متراً فوق سطح البحر في أحد سهول فلسطين الداخلية. وهي محفورة في الذاكرة الشعبية المحلية بصفتها «مدينة الجوامع»، وبعضها كان مشهوراً في العالم العربي. على سبيل المثال: الجامع الكبير، العُمَري، الذي ما زال موجوداً، بناه في الحقبة المملوكية السلطان ركن الدين بيبرس، الذي استرد المدينة من الصليبيين. ومن الجوامع المشهورة أيضاً جامع دهمش، الذي كان يتسع لـ ٨٠٠ مصلٍ ويمتلك ستة دكاكين مجاورة له. أمّا اليوم، فاللد هي إحدى مدن

التطوير المحيطة بتل أبيب، ويقطن فيها أفقر سكان تل أبيب الكبرى وأتعسهم. واللد كانت أيضاً لأعوام عديدة اسم المطار الدولي الوحيد في إسرائيل، والذي يدعى اليوم مطار بن - غوريون.

في ١٠ تموز/يوليو ١٩٤٨، عين دافيد بن - غوريون يغآل ألون قائداً للهجوم، ويتسحاق رابين نائباً له. وأمر ألون بقصف اللد أولاً من الجو، وكانت هذه أول مدينة تهاجم على هذا النحو. وتبع القصف هجوم مباشر على وسط المدينة، تسبب بمغادرة من كان تبقى من متطوعي جيش الإنقاذ فيها، وكان عدد منهم قد هرب من مواقعه في وقت سابق عندما علم بأن وحدات الفيلق العربي، المرابطة بالقرب من المدينة، تلقت أوامر من قائدها البريطاني غلوب باشا بالانسحاب. وبما أن اللد والرملة كانتا بوضوح داخل الدولة العربية المرتقبة، فإن سكانهما والمتطوعين للدفاع عنهما افترضوا أن الفيلق العربي سيقاوم احتلالهما بالقوة، كما فعل في القدس الشرقية ومنطقة اللطرون، الواقعة إلى الغرب من المدينة (ليس بعيداً عن اللد والرملة)، لكنهم كانوا مخطئين. وفي وقت لاحق خسر غلوب باشا، بسبب قراره بالانسحاب، منصبه واضطر إلى العودة إلى بريطانيا.

167 في إثر تخلي المتطوعين وجنود الفيلق العربي عن سكان اللد، احتمى رجالها، مُتسلحين ببعض البنادق العتيقة، بجامع دهمش في وسط المدينة. وبعد ساعات قليلة من القتال استسلموا، لكن القوات الإسرائيلية أبادتهم داخل الجامع. وتذكر المصادر الفلسطينية أن ٤٢٦ رجلاً وامرأة وطفلاً قُتلوا في الجامع وفي الشوارع المجاورة، حيث استمرت القوات اليهودية في القتل والنهب (وُجدت ١٧٦ جثة في الجامع). في اليوم التالي، الواقع فيه ١٤ تموز/يوليو، أخرج الجنود اليهود السكان من بيوتهم، بيتاً بيتاً، وأمروا ٥٠,٠٠٠ منهم بالتوجه مشياً إلى الضفة الغربية (وكان أكثر من نصفهم لاجئاً من قرى مجاورة).[٢١]

واحدة من أكثر الروايات تفصيلاً لما جرى في اللد هي تلك التي كتبها عالم الاجتماع سليم تماري ونشرت في صيف سنة ١٩٩٨ في «مجلة الدراسات الفلسطينية» (*Journal of Palestine Studies*). واعتمدت على مقابلات مع إسبير منيّر، الذي عاش طوال حياته في اللد ورأى بأم عينه الأحداث في ذلك اليوم المرعب من تموز/يوليو. شاهد الاحتلال، والمجزرة في الجامع، والطريقة التي اقتحم بها الجنود الإسرائيليون البيوت وجرّوا العائلات إلى الخارج - من دون أن يتركوا بيتاً واحداً. وراقب البيوت وهي تُنهب، واللاجئون وهم يُسرقون قبل أن يؤمروا بالسير في اتجاه الضفة الغربية، في واحد من أشد أشهر السنة سخونة، في مكان من أشد الأمكنة حرارة في فلسطين.

كان منيّر ممرضاً ميدانياً شاباً يعمل في المستشفى المحلي، إلى جانب الطبيب جورج حبش، الذي سيؤسس ويقود الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المستقبل. ويتذكر منيّر العدد الذي لا يحصى من الجثث والجرحى الذين كانوا يُحضرون من مكان القتل؛ وهي التجربة المرعبة نفسها التي ستلازم جورج حبش وتدفعه إلى سلوك طريق حرب العصابات كي يخلص مدينته من أولئك الذين استباحوها في سنة ١٩٤٨.

حكى منيّر عن مشاهد الطرد المؤلمة التي رآها بأم عينه:

> في ساعات الليل، بدأ جنود الاحتلال دخول المنازل في الأحياء التي احتلوها وقاموا بطرد سكانها إلى خارج المدينة. كان بعضهم يقول للأهالي: «اذهبوا إلى خروبة وبرفيليا»، والبعض الآخر يقول: «اذهبوا إلى الملك عبد الله إلى رام الله.» امتلأت الشوارع بالناس الراحلين إلى أماكن غير محددة.

168 المشاهد نفسها راقبها عدد من الصحافيين الأجانب الذين كانوا في المدينة ذلك اليوم. وكان بينهم صحافيان أميركيان دعتهما القوات الإسرائيلية، كما يبدو، إلى مرافقتها خلال الهجوم؛ وهذا ما يمكن أن يُسمّى اليوم المراسلين الميدانيين. وكان كيث ويلر من صحيفة «شيكاغو صن تايمز» واحداً منهما. كتب قائلاً: «عملياً كل شيء في طريقها [القوات الإسرائيلية] أدركه الموت. وتقبع على جانبي الطريق جثث مثقوبة بالرصاص.» وكتب الآخر، كينيث بيلبي من صحيفة «نيويورك هيرالد تريبيون»، أنه شاهد «جثث رجال ونساء، وحتى جثث أطفال، عرب متناثرة هنا وهناك في إثر هجوم متألق لا رحمة فيه.» وقد ألّف بيلبي كتاباً عن هذه الأحداث بعنوان «نجمة جديدة في الشرق الأدنى» (*New Star in the Near East*)، نُشر بعد عامين.

ويتساءل المرء لماذا لم تؤد التقارير الصحافية عن مجزرة رهيبة كهذه إلى إثارة احتجاجات عنيفة في الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى أولئك الذين صدمتهم القسوة والتصرفات اللاإنسانية التي صدرت أحياناً عن القوات الأميركية تجاه العرب في عملياتها في العراق، فإن التقارير من اللد كان يمكن أن تبدو مألوفة لهم. في ذلك الوقت، دُهش المراسلون الأميركيون، مثل ويلر، مما سمّوه، للمفارقة، «الحرب الصاعقة» («Blitzkrieg») الإسرائيلية، وبتصميم القوات اليهودية. وعلى نحو شبيه بوصف بيلبي للهجوم («متألق لا رحمة فيه»)، فإن رواية ويلر لحملة الجيش الإسرائيلي أهملت، للأسف، تقديم تحقيق دقيق مواز عن عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا، وأُسروا، وطُردوا من قراهم. لقد كانت تقارير المراسلين منحازة كلياً.

مجلة «لندن إيكونومست» كانت أكثر حساسية وأقل انحيازاً حين وصفت لقرائها المشاهد المروعة عندما أُرغم السكان على البدء بالرحيل مشياً بعد أن نُهبت بيوتهم،

وقُتل أفراد من عائلاتهم، ودُمرت مدينتهم: «اللاجئون العرب جُردوا بشكل منظم من جميع أملاكهم قبل أن يُدفعوا إلى الرحيل في اتجاه الحدود. واضطروا إلى التخلي عن كل ما في بيوتهم، ودكاكينهم، وملابسهم.»

وقد وصف منيّر أيضاً هذا النهب المنظم:

> جنود الاحتلال وضعوا حواجز على جميع الطرق المتجهة شرقاً والتي وُجّه إليها النازحون من سكان المدينة، حيث كان الجنود الواقفون على تلك الحواجز يفتشون النازحين، وخصوصاً النساء، ويسلبون مصاغهن من صدورهن ومن أيديهن ومن داخل أجسامهن حيث كنّ يخفينها، بالإضافة إلى النقود وكل شيء خفيف الحمل وغالي الثمن.

رَمْلا، أو الرملِة كما تدعى اليوم، بلدة أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية المحترمين جداً، وهو خليل الوزير (أبو جهاد)، تقع بالقرب من اللد. بدأ الهجوم على البلدة، البالغ عدد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة، في ١٢ تموز/يوليو ١٩٤٨، أي قبل يومين من احتلالها، لكن الاحتلال النهائي لم يُستكمَل إلاّ بعد أن احتل الإسرائيليون اللد. وكانت البلدة هدفاً لهجمات قامت بها قوات يهودية في الماضي، أولها الهجوم الذي وقع في ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٨، عندما زرعت الإرغون قنبلة في أحد أسواقها أدى انفجارها إلى سقوط عدد من القتلى. 169

الأخبار المروعة التي وصلت من اللد دفعت أعيان البلدة إلى عقد اتفاق مع الجيش الإسرائيلي سمح لهم ظاهرياً بالبقاء. وقد دخلتها الوحدات الإسرائيلية في ١٤ تموز/يوليو وبدأت على الفور بحملة اعتقالات شملت ٣٠٠٠ شخص أرسلتهم إلى معسكر اعتقال قريب، وشرعت في اليوم نفسه في نهب البلدة. وكان القائد الميداني وقتها يتسحاق رابين. وروى كيف أن بن - غوريون دعاه أولاً إلى مكتبه لمناقشة مصير مدينتي اللد والرملة: «سأل يغآل ألون: ماذا نفعل بالسكان [في اللد والرملة]؟ ولوّح بن - غوريون بيده في إشارة مغزاها «اطردهم!»[٢٢]

أُرغم سكان المدينتين على الرحيل مشياً، بلا طعام أو شراب، إلى الضفة الغربية، وهلك كثيرون منهم في الطريق بسبب الجوع والعطش. وبما أنه سُمح فقط لبضع مئات بالبقاء في المدينتين، وأخذاً في الاعتبار أولئك الذين لجأوا إليهما من القرى المجاورة، فإن رابين قدّر أن ما مجموعه نحو ٥٠,٠٠٠ نسمة قد «نُقلوا» («transferred») بهذه الطريقة اللاإنسانية. ومرة أُخرى، يحضر السؤال الحتمي: بعد ثلاثة أعوام على الهولوكوست، ماذا دار في خلد أولئك اليهود الذين شاهدوا هؤلاء التعساء في أثناء رحيلهم؟

إنما إلى الغرب من اللد والرملة، دافع الفيلق العربي، الذي تخلى عن هاتين المدينتين، عن منطقة اللطرون بعناد شديد إلى درجة أن المعركة هناك ظلت راسخة في الذاكرة الجماعية للقوات الإسرائيلية باعتبارها الهزيمة الأكبر لها في الحرب. وقد خلّفت الذكرى المرة لهذا الإخفاق التام رغبة في الانتقام؛ وسنحت الفرصة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل المنطقة. لكن الانتقام وقتها توجه نحو الفلسطينيين، لا نحو الأردنيين: قرى وادي اللطرون الثلاث، بِدّو ويالو وعمواس، طُرد سكانها ومُحيت من على وجه الأرض. وكان هذا الترحيل الجماعي للقرويين بداية موجة جديدة من التطهير العرقي.

كما أن الفيلق العربي صد بنجاح الهجمات الإسرائيلية على الأحياء الشرقية من القدس في تموز/يوليو، وخصوصاً على الشيخ جراح. «إحتلّوا ودمِّروا»، كان ما طلبه بن - غوريون الحاقد من أفراد جيشه وفي ذهنه هذا الحي الجميل.[٢٣] وبفضل تحدي الفيلق العربي لهذا الطلب، يجد المرء اليوم بين كنوزه الثمينة «فندق الكولونية الأميركية» - وهو في الأصل واحد من أوائل البيوت التي شُيّدت خارج السور أواخر القرن التاسع عشر، وقد بناه رباح الحسيني، من أعيان المدينة المحليين ذوي الشأن. 170

عملية ديكل تستمر

يعكس ما دوّنه بن - غوريون في يومياته بتاريخ ١١ تموز/يوليو ثقة كبيرة بقوة إسرائيل العسكرية في مقابل قوة جيرانها العرب مجتمعين: «ولا يوجد انتصار نهائي قبل احتلال نابلس وقصف القاهرة، والإسكندرية، ودمشق، وبيروت، بعنف.»[٢٤] ولم تُحتل نابلس، على الرغم من أوامر بن - غوريون. لكن هذا ما كان مصير مدينة فلسطينية أُخرى خلال الأيام العشرة المسعورة ما بين الهدنتين: الناصرة. وتشكل قصتها واحداً من أشد الأحداث غرابة في حملة تدمير المدن الفلسطينية. وكان يوجد في هذه المدينة الكبيرة نسبياً ٥٠٠ متطوع من جيش الإنقاذ، بقيادة مدلول بيك، كان المطلوب منهم لا حماية السكان المحليين فحسب، بل أيضاً آلاف اللاجئين الذين كانوا يتدفقون إلى المدينة المزدحمة من المناطق المحيطة بها.

بدأ الهجوم على الناصرة في ٩ تموز/يوليو، يوم انتهاء الهدنة الأولى. وعندما بدأت المدافع قصف المدينة، توقع السكان أن يتم إجلاؤهم بالقوة فقرروا الرحيل طوعاً. لكن مدلول بيك أمرهم بالبقاء. وتظهر البرقيات المتبادلة بينه وبين قادة الجيوش العربية، والتي اعترضتها إسرائيل، أنه أُمر هو وضباط جيش الإنقاذ الآخرون بمحاولة منع الطرد بكل الوسائل، إذ إن الحكومات العربية أرادت الحؤول دون تدفق مزيد من

اللاجئين إلى بلادها. وبالتالي رُد بعض الأشخاص الذين كانوا بدأوا بالمغادرة على أعقابهم. لكن عندما اشتد القصف، رأى أن من غير المجدي مقاومة القوات اليهودية المتفوقة جداً، فشجع الناس على الرحيل. وسلّم المدينة بنفسه في الساعة العاشرة ليلاً في ١٦ تموز/يوليو. لم يرغب بن - غوريون في إخلاء مدينة الناصرة من أهلها لأنه ببساطة كان يعرف أن عيون العالم المسيحي مركزة عليها. لكن جنرالاً ذا مستوى رفيع هو القائد الأعلى للعملية، موشيه كرمل، أمر بإخلاء المدينة كلياً من جميع السكان الذين بقوا فيها («١٦,٠٠٠ نسمة» دوّن بن - غوريون، «منهم ١٠,٠٠٠ مسيحي»).[٢٥] وهنا تدخل بن - غوريون وأمر كرمل بإلغاء أمره والسماح للناس بالبقاء. واتفق مع بن دونكلمان، القائد العسكري للعمليات، على أن «العالم يراقبنا هنا»، وعنى هذا أن الناصرة كانت أسعد حظاً من أي مدينة أُخرى في فلسطين.[٢٦] والناصرة اليوم هي المدينة العربية الوحيدة في إسرائيل ما قبل سنة ١٩٦٧.

171

لكن، مرة أُخرى، ليس كل من سُمح له بالبقاء كان آمناً. وكان هناك أشخاص طردوا أو ألقي القبض عليهم في اليوم الأول للاحتلال، عندما بدأ ضباط الاستخبارات بتفتيش المدينة بيتاً بيتاً واعتقال أشخاص بناء على قوائم معدة سلفاً تشتمل على أسماء المشبوهين و«غير المرغوب فيهم». وكان بالتي سيلا يجول في المدينة مع شخصية عربية مشهورة من الناصرة، ومعهما سبعة دفاتر تحتوي على أسماء من يستطيعون البقاء، إمّا لأنهم ينتمون إلى حمولة تعاونت مع الإسرائيليين، وإمّا لسبب آخر.

وجرت العملية نفسها في القرى المحيطة بالناصرة. وفي سنة ٢٠٠٢ ادعى بالتي سيلا أن ١٦٠٠ شخص سُمح لهم بالبقاء بفضل جهوده، وكان ذلك قراراً انتُقد عليه أيضاً. «الدفاتر ضاعت»، قال للشخص الذي أجرى المقابلة معه. وذكر أنه رفض أن يدوّن اسم أي شخص من البدو: «جميعهم لصوص»، قال لشركائه في العملية.[٢٧]

لكن لم يكن أحد في مأمن، ولا حتى الوجيه العربي - الذي سنبقي اسمه مكتوماً - والذي رافق بالتي سيلا. فالحاكم العسكري الأول الذي عُيّن بعد الحرب لم يستسغ، لسبب ما، الرجل وأراد ترحيله. وهنا تدخل سيلا وأنقذه بإعطائه وعداً بنقله هو وعائلته المباشرة وأصدقاؤه إلى حيفا. واعترف سيلا بأن عدداً لا يستهان به من المسجلين في دفاتره «الحسنة» طُرد في النهاية من البلد.

قرية أُخرى في المنطقة الواقعة بين الناصرة وطبرية حُددت هدفاً يجب احتلاله بعد أن فشلت محاولات احتلالها في الأشهر السابقة، وهي قرية حطين. وتظهر صورة التقطت لها في سنة ١٩٣٧ أنه يمكن الظن أن الصورة مأخوذة من دليل سياحي لتوسكاني أو اليونان. وتتشبث حطين بمنحدرات الجبل، على مسافة ثمانية كيلومترات إلى الشمال الشرقي من طبرية، وعلى ارتفاع ١٢٥ متراً فوق سطح

البحر - لكن تبدو أعلى من ذلك بسبب إطلالتها على بحيرة طبرية المنخفضة عن سطح البحر - وتشكل للناظر إليها مشهداً خلاباً. وتظهر بوضوح في الصورة المرتسمة بالأسود والأبيض بيوت حطين المبنية من الحجر، والمسقوفة بأقواس خشبية، والمحاطة بالبساتين وسياجات الصبار. وكانت السيارات تستطيع الوصول إليها بسهولة. لكنها برهنت في سنة ١٩٤٨ أنها موقع من الصعب احتلاله لأنها قاومت ببسالة، مع أن عدد المدافعين عنها لم يتجاوز ٢٥ متطوعاً، مسلحين تسليحاً بسيطاً.

172 يرجع تاريخ القرية إلى المعركة الشهيرة بين صلاح الدين والصليبيين في سنة ١١٨٧. وتقوم شهرتها أيضاً على احتوائها ضريح النبي شعيب، المقدس عند دروز فلسطين، الذين يعتقدون أنه جيثرو، أبو زوجة النبي موسى، وبالتالي فإن مقامه عندهم مكان للتعبد والحج إليه. وواقع أن الدروز كانوا انضموا إلى الطرف الآخر وتحالفوا مع الجيش الإسرائيلي، ربما يكون ساهم في تعزيز طموح الإسرائيليين إلى احتلال القرية. ونجد اليوم في موقع لاجئي حطين على الشبكة الإلكترونية الإشارة التالية إلى الدروز: «سواء أعجبهم ذلك أو لم يعجبهم، فإنهم يظلون فلسطينيين عرباً.» وفي ذلك إشارة إلى حقيقة أن الدروز لم يبدوا تضامناً أو شعوراً ينمان عن صلة القربى بينهم وبين إخوانهم الفلسطينيين، ناهيك عن الإشفاق على ما آل إليه مصيرهم. بل بالعكس، فكثيرون منهم شاركوا في تدمير الريف الفلسطيني، الذي - وهنا المأساة - ينتمون طبعاً إليه.[٢٨]

وكما كانت عليه الحال في معظم القرى المذكورة أعلاه، فإن النكبة أصابت حطين عندما كانت أحوالها قد بدأت بالازدهار. وكانت مدرسة جديدة ونظام جديد للري علامتين على الغنى المتحقق حديثاً، لكن كل شيء ذهب مع الريح بعد ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٨، عندما دخلت وحدة من اللواء السابع القرية وبدأت تطهيرها بوحشية مفرطة بصورة خاصة. وقد هرب كثيرون من سكانها إلى قرى مجاورة احتُلت بدورها في تشرين الأول/أكتوبر، واقتُلعوا منها مرة أُخرى. وبذلك انتهت عملية ديكل، التي نجم عنها طرد جميع سكان القرى الواقعة حول الناصرة.

ومنذ تموز/يوليو، أصبح في إمكان القوات البرية أن تعتمد على مساعدة من سلاح الجو الإسرائيلي الحديث النشأة. وكانت قريتا صفورية والمجيدل قُصفتا من الجو، كما قُصفت عدة قرى على الساحل، جبع وإجزم وعين غزال، خلال الهدنة الثانية لإرغامها على الاستسلام. وفي الواقع، ما حدث في تموز/يوليو كان تطهيراً عرقياً من الجو، إذ أصبحت الهجمات الجوية أداة رئيسية لبث الرعب وإلحاق الدمار بالقرى الفلسطينية الكبيرة لإرغام السكان على الفرار قبل أن يجري احتلال القرية

فعلياً. وتم الاعتراف بفعالية هذا التكتيك الجديد في تشرين الأول/أكتوبر.

لكن منذ النصف الثاني من تموز/يوليو، كان في إمكان الطيارين الإسرائيليين أن يعرفوا من المشهد المتكشّف أمام أعينهم كم كانت طلعاتهم الجوية فعالة: حشود من اللاجئين، يحملون متاعاً قليلاً جُمع بسرعة، تتدفق خارجة من القرى إلى الطرقات الرئيسية لتتوجه ببطء نحو ما كانت تظن أنه قد يكون ملجأ آمناً. وبالنسبة إلى بعض القوات البرية كان ذلك هدفاً مُغرياً جداً. وقد جاء في تقرير صادر عن القيادة الشمالية بتاريخ ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٨، ما يلي: «بدأت قواتنا تزعج، بإغارات متكررة، الطريق الوحيد للخروج من سِجْره [الشجرة - المترجم]، حيث كان دفق من اللاجئين ماضياً فيه.»(٢٩) وكانت الشجرة قرية بالقرب من جبل طابور، على علاقة مضطربة بالمستعمرات الصهيونية «القديمة» التي استقبلت بن - غوريون عندما جاء البلد. 173

لكن بن - غوريون كان في صيف سنة ١٩٤٨ قليل الاهتمام بالشمال، حيث بدأ سيرة حياته العملية، ومنصرفاً باهتمامه إلى الجنوب، حيث سينهيها. ففي تموز/يوليو، امتدت عمليات التطهير العرقي لأول مرة إلى النقب أيضاً. وكان بدو النقب يعيشون في المنطقة منذ العهد البيزنطي، ويتبعون طريقتهم في العيش بين الإقامة والترحل منذ ١٥٠٠ عام على الأقل. وكان عددهم في سنة ١٩٤٨ نحو ٩٠,٠٠٠ نسمة، متوزعين على ٩٦ عشيرة، وكانوا في غمار عملية لإنشاء نظام لملكية الأراضي وحقوق الرعي والوصول إلى الماء. طردت القوات الإسرائيلية على الفور إحدى عشرة عشيرة، وحصرت تسع عشرة عشيرة أُخرى في محميات عرّفتها إسرائيل بأنها مناطق عسكرية مغلقة، غير مسموح بالخروج منها إلاّ بإذن خاص. واستمر طرد بدو النقب حتى سنة ١٩٥٩.(٣٠)

كانت الجبارات أول عشيرة استُهدفت. فقد طُرد قسم منها في تموز/يوليو، ثم رُحّلت بكاملها بالقوة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، عندما انتهت الهدنة الثانية رسمياً؛ معظم أفرادها إلى الخليل، والبقية إلى قطاع غزة. وفي سنة ١٩٦٧، اقتلعتهم إسرائيل مرة أُخرى، فطردتهم إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكانت طردت معظم العشائر الأُخرى قبيل انتهاء سنة ١٩٤٨.

الهدنة التي لم تكن هدنة

أتت الأخبار عن هدنة قريبة، سيبدأ سريان مفعولها في ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٨، في وقت غير مريح بالنسبة إلى عملية التطهير العرقي. فجرى تسريع بعض العمليات بحيث استُكمل قبل بدء الهدنة، كما في حالة احتلال قرية قولة وخربة الشيخ ميسّر.

وفي هذه الأثناء كان الإسرائيليون أضافوا مدينتي اللد والرملة وثماني وستين قرية أُخرى إلى القرى الـ ٢٩٠ التي سبق أن احتلوها وطهروها من سكانها.

الهدنة الثانية انتُهكت منذ لحظة سريان مفعولها. ففي الأيام العشرة الأولى منها احتلت القوات الإسرائيلية قرى رئيسية شمالي حيفا، كانت بمثابة جيب آخر ترك لفترة من الوقت، كما حدث بالنسبة إلى قرى واقعة على الساحل جنوبي المدينة. وهكذا سقطت الدامون، وعمواس، وتمرة، وكابول، ومعار. وبسقوطها اكتمل احتلال الجليل الغربي.

174 استمر القتال خلال الهدنة الثانية أيضاً في الجنوب، إذ وجد الإسرائيليون أن من الصعب عليهم إلحاق الهزيمة بالقوات المصرية المحاصَرة فيما سُمّي جيب الفالوجة. لقد وُجّه الجهد العسكري الرئيسي المصري نحو الساحل حيث أُوقف تقدم المصريين في نهاية الأسبوع الأول من الحرب الرسمية. ومنذ هزيمتهم هناك وجدوا أنفسهم مدفوعين بالتدريج إلى الخلف في اتجاه الحدود. وأُرسلت قوة ثانية إلى جنوبي القدس، حيث حققت بعض النجاحات الأولية. لكن في منتصف تموز/يوليو عُزلت كتيبة مصرية ثالثة في شمال النقب عن القوة الموجودة على الساحل وتلك الموجودة جنوبي القدس، وانتظرت عبثاً التعزيزات الأردنية التي كان مبرمجاً أن تلتقيها في الخطة العربية الأصلية للحرب.

في نهاية تموز/يوليو، شرع الإسرائيليون في تشديد الحصار على هذا الجيب لإرغامه على الاستسلام. لكن المصريين صمدوا حتى نهاية السنة. وقد ترك تفكك القوات المصرية النقب الشمالي، من منحدرات جبل الخليل حتى البحر الأبيض المتوسط بالقرب من غزة، تحت رحمة القوات الإسرائيلية. فكان أن هوجمت القرى الموجودة منذ مئات الأعوام في الحزام الواقع على طرف صحراء النقب القاحلة، بتتابع سريع، واحتُلت وطُرد سكانها. ولم ينج سوى قطاع غزة والضفة الغربية اللذين حمتهما القوات المصرية والأردنية بالتتالي، وحال ذلك دون طرد مزيد من اللاجئين بالإضافة إلى الآلاف المؤلفة التي كانت طُردت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.

ونتيجة إدراك القيادة الصهيونية أن خرقها للهدنة لن تترتب عليه عواقب ما دام موجهاً ضد الجيوب «العربية» المتبقية داخل المساحة المخصصة للدولة اليهودية في القرار ١٨١، فإنها استمرت في عملياتها في آب/أغسطس وما بعده. وبات واضحاً الآن أنها تتصور «الدولة اليهودية» منتشرة في معظم أرجاء فلسطين - في الواقع فيها كلها - لولا صمود المصريين والأردنيين الذي كان حاسماً فيما يتعلق بهذا الأمر. وهكذا، فإن القرى التي كان جرى عزلها بالتدريج طُهّرت الآن بسهولة بينما كان مراقبو الأمم المتحدة، الذين أُرسلوا لمراقبة الهدنة، يراقبون عن كثب ما يجري.

في آب/أغسطس أيضاً، اغتنمت القوات اليهودية فرصة الهدنة لتجري بعض التعديلات في المناطق التي كانت احتلتها. وربما تكون هذه التعديلات جرت بناء على أوامر من قائد محلي، أو، أحياناً، استجابة لطلب مجموعة معينة كانت تعاونت مع الصهيونيين وأرادت الآن المشاركة في قسمة الغنائم. ومن هذه الأمكنة قرية عسفيا الدرزية في جبل الكرمل. فأعيان الدروز في عسفيا طالبوا بطرد البدو القاطنين في بلدتهم، مدعين أنهم لصوص، وأنهم بصورة عامة «غير مناسبين» [للتعايش معهم - المترجم]. وأجابهم القائد المسؤول بأن لا وقت لديه للانشغال بطرد أناس لم يكونوا، على أية حال، غرباء كلياً. وهكذا بقي بدو عسفيا فيها إلى الآن. ومع أنهم يعانون التمييز ضدهم باعتبارهم «أقل شأناً» من الآخرين في المجتمع المحلي، إلاّ إنه من حسن حظهم أن الجيش الإسرائيلي كان مشغولاً جداً ولا وقت لديه لتلبية طلب الدروز.[٣١] إن هذه المناوشات الداخلية تظهر أن إسرائيل، في ظل الهدوء النسبي على الجبهات مع الجيوش العربية، قررت أن الوقت حان لمأسسة الاحتلال. 175

بدت القيادة الصهيونية كأنها تحت ضغط شديد كي تحسم الوضع القانوني للأراضي التي احتلتها، والتي كانت من الناحية القانونية تخص الدولة الفلسطينية بموجب قرار الأمم المتحدة. وكان بن - غوريون في آب/أغسطس ما زال يشير إلى هذه الأراضي أنها «مناطق مدارة»، ليست جزءاً من الدولة، لكنها خاضعة للنظام القضائي العسكري. وقد أرادت الحكومة الإسرائيلية التعتيم على الوضع القانوني لهذه المناطق، التي منحت في الأصل للفلسطينيين، خوفاً من أن تطلب الأمم المتحدة تفسيراً لاحتلالها، وهو خوف اتضح أن لا أساس له البتة. ومن المتعذر تفسير لماذا لم تبحث الأمم المتحدة قط في مسألة الوضع القانوني (إقرأ: غير القانوني) لإسرائيل في المناطق المخصصة للدولة العربية عندما أظهر المجتمع الدولي لفترة وجيزة اهتماماً بمصير فلسطين بعد الانتداب، وبمصير سكانها الأصليين. وإلى أن قُبلت إسرائيل عضواً كاملاً في الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٤٩، تراوح وصف هذه المناطق بين «مدارة» و«محتلة». وفي أيار/مايو ١٩٤٩، اختفت الفوارق جميعها، مع القرى والحقول والبيوت، و«تلاشت» كلها في دولة إسرائيل اليهودية.

انهيار الهدنة الثانية

مُدّدت الهدنة الثانية لتغطي صيف سنة ١٩٤٨، مع أنها بسبب استمرار الأعمال العدائية من كلا الطرفين كانت هدنة بالاسم فقط. ومع ذلك نجحت الأمم المتحدة في الحؤول دون هجوم إسرائيلي على مرتفعات الجولان والمدينة الوحيدة هناك،

القنيطرة، التي وصل الأمر إلى قيادة القوات بشأنها يوم انتهاء الهدنة بالذات. والآن، حتى بعد مرور ستين عاماً، لا تزال قراءة نص الأمر تبعث القشعريرة في البدن: «الأوامر هي»، كتب يغنيل يادين، القائد المسؤول، «أن تدمروا المدينة».[٣٢] وستبقى المدينة سليمة نسبياً حتى سنة ١٩٦٧، عندما تعرضت للتطهير العرقي على أيدي القوات الإسرائيلية التي احتلت مرتفعات الجولان في تلك السنة. وفي سنة ١٩٧٤، نُفّذ أمر يادين المقتضب حرفياً عندما قامت القوات الإسرائيلية بتدمير مدينة القنيطرة، قبل أن تعيدها إلى السوريين مدينة أشباح، كجزء من اتفاقية فصل القوات. 176

إن تصميم إسرائيل في سنة ١٩٤٨ على احتلال الجولان ازداد قوة نتيجة الانسحاب المتدرج للقوات السورية، أولاً إلى منحدرات الجولان ثم إلى عمق أبعد داخل الأراضي السورية، لكن معظم القادة اليهود كان يشتهي فلسطين، لا سورية. وكان لا يزال هناك في آب/أغسطس ثلاث مناطق رئيسية في فلسطين لم تحتلها إسرائيل بعد، وكان بن - غوريون يعتبرها ضرورية جداً للدولة التي ستكونها إسرائيل: وادي عارة، والجزء الغربي من الجليل الأعلى، والنقب الجنوبي. وكانت المنطقتان الأوليان مزدحمتين جداً بالفلسطينيين، ولذا كانتا هدفين حتميين لحملة التطهير العرقي، وخارج ميدان الحرب مع الجيوش العربية التي كانت على أية حال قد أخذت تتلاشى في آب/أغسطس بسبب الهدنة.

وكان أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ شبيهاً جداً بآب/أغسطس ١٩٤٨. فالقتال الجدي ضد القوات العربية قد تضاءل، مفسحاً المجال أمام القوات الإسرائيلية كي تحاول إنجاز العمل الذي بدأته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧. وقد أُرسل بعضها في مهمات مستحيلة تتعدى احتلال الـ ٧٨٪ من مساحة فلسطين التي اتضح أنها يمكن أن تقع في القبضة الإسرائيلية. وكانت إحدى هذه المهمات تكليف القوات في أيلول/سبتمبر القيام بمحاولة ثالثة لاحتلال وادي عارة الواقع في الطرف الشمالي من الضفة الغربية، مع أوامر خاصة باحتلال قلقيلية وطولكرم. وكانت هذه «عملية الخريف» (حوريف). لكن مرة أُخرى تم إفشال محاولة احتلال وادي عارة. غير أن هذا الجزء ستضمه إسرائيل إليها بعد أن قرر الملك عبد الله، ملك الأردن، التنازل عنه في ربيع سنة ١٩٤٩ كجزء من اتفاقية الهدنة بين البلدين. ومن المفارقات التي ينطوي عليها التاريخ أن كثيرين من الإسرائيليين، وقد أخافهم إمكان تغيُّر «الميزان الديموغرافي» في غير مصلحتهم، باتوا يؤيدون اليوم إعادة هذه المنطقة إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. إن الاختيار بين العيش محبوسين في بانتوستان مغلق في الضفة الغربية وبين «التمتع» بمواطنة من الدرجة الثانية في إسرائيل أقل ما يقال فيه إنه اختيار بين أمرين أحلاهما مرّ. لكن سكان وادي عارة يفضلون، لأسباب مفهومة، الخيار الثاني، لأن

لديهم شكوكاً مبرَّرة في أن الإسرائيليين يريدون، كما أرادوا في الماضي، الأرض من دون السكان. وها هي إسرائيل اقتلعت ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني من أماكنهم منذ يوم بدأت بناء الجدار الفاصل في منطقة قريبة جداً من الوادي ذات كثافة سكانية فلسطينية شديدة.

في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، أظهرت كل قرية مفردة من قرى وادي عارة الخمس عشرة، من دون استثناء، شجاعة وصموداً في صد المهاجمين، بمساعدة ضباط عراقيين من اللواء الذي كان مرابطاً بالقرب منها، والذي كانت جامعة الدول العربية قد أرسلته لحماية شمال الضفة الغربية عندما بدأت الحرب. وكان هؤلاء العراقيون بين 177 قلة من جيران فلسطين قاتلت فعلاً ونجحت في إنقاذ قرى فلسطينية بكاملها. كان النقيب العراقي عبد الرؤوف عبد الرازق واحداً من هؤلاء، وساعد في الدفاع عن قريتي طيطبا وقلنسوة. وكان من علامات شهامته أنه قرر البقاء عندما تلقى جميع الجنود العراقيين أوامر بالانسحاب قبل أسابيع قليلة من «عملية الخريف». الرائد عبد الكريم والنقيب فرحان من الجيش العراقي قادا المقاومة المحصَّنة في قريتي زيتا وجَت، والرقيب خالد أبو حمود أشرف على المقاومة في قرية عتيل. وفعل الشيء نفسه النقيبان نجيب ومحمد سليمان في باقة الغربية، وخليل بيك في قرية عارة، وممدوح ميعارا في عرعرة. إن قائمة الضباط العراقيين الصغار الذين شاركوا في الدفاع أو تولوا قيادته، طويلة وتستدعي الإعجاب.

وشهد أيلول/سبتمبر أيضاً التحضيرات لـ «عملية سْنير»، في محاولة أُخرى لاحتلال مرتفعات الجولان، بما في ذلك مرة أُخرى مدينة القنيطرة، وحُدّد يوم ١٤ أيلول/سبتمبر موعداً للبدء بها. وتأجلت المرحلة الأولى إلى ٢٦ من الشهر نفسه، وفي النهاية اختُصرت العملية إلى عمليات صغيرة أُطلق عليها الاسم الرمزي «بريشيت» («سفر التكوين»)، منها محاولة لاحتلال موقع سوري عسكري من المفترض أن يكون، بموجب خريطة للأمم المتحدة، داخل الدولة اليهودية (الموقع ٢٢٣). وقد صدت القوات السورية المدافعة عدة هجمات إسرائيلية، الواحدة تلو الأُخرى. وفي سياق التحضيرات، حاول الإسرائيليون الاتصال بجنود شركس ودروز في الجيش السوري لإقناعهم بالتعاون. وقد استمرت النشاطات العسكرية الإسرائيلية على الخط السوري حتى ربيع سنة ١٩٤٩، وتضمنت أوامر باحتلال قرى أيضاً، لا مواقع عسكرية فقط. وجرت مراجعة الأوامر في ١ نيسان/أبريل ١٩٤٩، وأُمرت القوات بقصر هجماتها على المواقع العسكرية.[٣٣]

استمرت في أيلول/سبتمبر عملية التطهير العرقي في الجليل الأوسط، إذ قضت القوات الإسرائيلية على الجيوب الفلسطينية تمهيداً للعملية الكبرى الأخيرة التي

ستحدث بعد شهر في الجليل الأعلى وفي جنوب فلسطين. وأبدى المتطوعون المحليون وعناصر جيش الإنقاذ مقاومة شديدة في بعض القرى، ولا سيما في عيلبون. ويصف تقرير للقوات الإسرائيلية هجومهم المُجهَض: «أغارت قواتنا هذه الليلة على عيلبون. وعُقب التغلب على مقاومة العدو وجدنا القرية مهجورة؛ وبعد أن ألحقت قواتنا أضراراً بها وأهلكت قطيعاً انسحبت. وهي تتبادل باستمرار إطلاق النار مع العدو.»[٣٤] بكلمات أُخرى: مع أن عيلبون لم تكن احتُلت بعد فقد كانت خلت من معظم سكانها. أمّا في قرية ترشيحا، في المقابل، التي كانت أغلبية سكانها من الفلسطينيين المسيحيين، فقد دافع أهلها عنها بينما كان السكان ما زالوا في معظمهم فيها. ولدى التفكير في الأمر الآن، يبدو أن قرارهم بالبقاء أنقذهم من الطرد، مع أنه لو كانوا مسلمين في معظمهم لاختلف مصيرهم. وفي النهاية احتُلت ترشيحا في تشرين الأول/أكتوبر، ولم يُطرد سكانها. ولو كانت احتلت في أيلول/سبتمبر لربما كانت النتيجة مختلفة أيضاً، لأن أوامر «عملية ألِف عايْن»، الصادرة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، كانت تنص على أنه «يجب طرد سكان ترشيحا إلى الشمال.»[٣٥]

178

غير أن لحظات النعمة الإلهية هذه كانت قليلة ومتباعدة، ولم تحظ بها المجموعة الأخيرة من القرى التي أُخليت في الجزء الغربي من الجليل الأعلى وفي الأجزاء الجنوبية من منطقة الخليل، وبئر السبع، والجزء الجنوبي من الخط الساحلي.

الفصل الثامن
إنجاز المهمة:
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ - كانون الثاني/يناير ١٩٤٩

أكثر من ١,٥ مليون نسمة من الإثنية الألبانية - على الأقل ٩٠٪ من سكان مقاطعة كوسوفو - طُردوا بالقوة من بيوتهم. على الأقل مليون نسمة رُحّلوا عن المقاطعة، ونصف مليون نزحوا، كما يبدو، إلى أماكن داخل المقاطعة. هذه حملة على نطاق واسع لم تشهده أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

State Department Report on Kosovo, 1999.

في سنة ١٩٤٨، ٨٥٪ من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في المناطق التي أصبحت دولة إسرائيل صاروا لاجئين.

تشير التقديرات إلى أنه كان هناك في بداية سنة ٢٠٠٣ أكثر من ٧ ملايين لاجئ ونازح فلسطيني.

Badil Resource Centre: Facts and Figures.

في بداية تشرين الأول/أكتوبر كانت القوات الإسرائيلية تشعر إلى حد ما بالإحباط. فالجليل، ولا سيما في أجزائه الشمالية، كان لا يزال تحت سيطرة المتطوعين الفلسطينيين المعززين بوحدات من جيش الإنقاذ. وكانت هذه الوحدات لا تزال موجودة في كثير من قرى الجليل الشمالي - وهي واقعة جميعها ضمن نطاق الدولة العربية بموجب قرار الأمم المتحدة - وكانت تحاول شن حرب عصابات مصغرة ضد القوات اليهودية المسلحة، اقتصرت أساساً على نيران قنص في اتجاه القوافل والقوات. وكانت تلك مقاومة من نوع غير فعال، وغير مجد إلى حد كبير. كما شهد تشرين الأول/أكتوبر محاولة عقيمة قامت بها قوات نظامية من لبنان لإظهار التضامن العربي، فقصفت 180 مستعمرة مناره اليهودية في أقصى شمال الجليل الأعلى، في إيماءة أخيرة تدعو إلى الشفقة. وكل ما تبقى لدى المتطوعين العرب في أقصى جنوب الجليل الأسفل كان مدفعاً وحيداً في عيلبون. وكان ذلك بمثابة دليل على انهيارهم الوشيك والكلي.

ما كان تبقى من مقاومة تم القضاء عليها في هجمات «عملية حيرام» في منتصف الشهر. وحيرام هو ملك صور في الحقبة التوراتية، وكانت صور ضمن أهداف هذه

العملية التوسعية والطموحة: احتلال الجليل الأعلى والجنوب اللبناني. وتمكنت القوات اليهودية، تحت غطاء من القصف المدفعي العنيف والغارات الجوية، من احتلال المنطقتين خلال أسبوعين.

عملية حيرام

يعتبر هذان الأسبوعان، إضافة إلى القتال البطولي لإنقاذ وادي عارة، من الفصول المثيرة للإعجاب في تاريخ المقاومة الفلسطينية خلال فترة النكبة. فقد ألقى سلاح الجو الإسرائيلي ١٠,٠٠٠ منشور تدعو السكان إلى الاستسلام، من دون وعد بحصانة ضد الطرد. لكن أياً من القرى لم تستسلم، وانبرت جميعاً ككل واحد تقريباً لمجابهة القوات الإسرائيلية.

وهكذا، لفترة وجيزة، ولأول مرة منذ يوم بدأ التطهير العرقي، وفي تحد شجاع للقوة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة بما لا يقاس، تحولت القرى إلى معاقل وقفت صامدة في وجه القوات الإسرائيلية التي حاصرتها. تخندق خليط من شبان محليين وبقية من جنود جيش الإنقاذ في مواقعهم لمدة أسبوع أو أسبوعين، وقاتلوا بأسلحتهم القليلة، إلى أن تغلب عليهم المهاجمون بقوتهم الطاغية. دافع خمسون رجلاً من هؤلاء الشجعان عن رميش؛ ودافع آخرون عن دير القاسي، ولم يكن معظمهم هنا في الحقيقة من المحليين وإنما كانوا لاجئين من صفورية، أخذوا على أنفسهم عهداً بألاّ يُطردوا مرة أُخرى. وكان يقودهم رجل من جيش الإنقاذ يدعى أبو حمود. ولسوء الحظ، لا يتوفر لدينا سوى القليل من أسماء هؤلاء الضباط الشجعان، ونجدها في ملفات جهاز الاستخبارات وفي التواريخ الشفهية، مثل أبو إبراهيم الذي دافع عن كفر مندا، والضباط العراقيين الذين ورد ذكرهم في الحديث عن حملة وادي عارة. وهؤلاء وغيرهم يجب أن تدوَّن مآثرهم في سجل التاريخ الفلسطيني، بل العالمي، بصفتهم أبطالاً فعلوا كل ما في وسعهم لمنع حدوث التطهير العرقي. إن إسرائيل، والغرب عامة، يشيران إليهم بصيغة المجهول والجمع كمتمردين أو إرهابيين عرب - كما كانا يشيران إلى الفلسطينيين الذين قاتلوا في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية حتى الثمانينيات، وكما يشيران إلى الآخرين الذين قادوا الانتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٨٧ وسنة ٢٠٠٠. ولا يساورني أي ظن في أن هذا الكتاب يمكن أن يغير واقعاً يُشيطن شعباً استُعمر، وطُرد، واحتُلت أراضيه، ويمجّد بالذات الشعب الذي استعمَر، وطرَد، واحتل أراضي الشعب الآخر.

181

هذه الحفنة من المقاتلين كان من المحتم أن تُهزم بعد تعرضها لقصف كثيف من

الجو وهجمات برية عنيفة. وقد انسحب متطوعو جيش الإنقاذ أولاً، ومن ثم قرر القرويون المحليون الاستسلام، على الأغلب من خلال توسط الأمم المتحدة. لكن ما يميز هذه المرحلة من النكبة هو أن انسحاب المتطوعين، الذين كانوا أمضوا وقتها عشرة أشهر في فلسطين، جرى بعد أن قاتلوا بعناد دفاعاً عن القرى، وفي معظم الأحيان خلافاً لأوامر قياداتهم لهم بالانسحاب. وقد قضى أربعمئة متطوع نحبه في تلك الأيام من تشرين الأول/ أكتوبر.

كان القصف الإسرائيلي الجوي عنيفاً وواسع النطاق، وألحق «أضراراً مصاحبة» (collateral damage) فادحة بالقرى الفلسطينية. وعانى بعض القرى أكثر من غيره جرّاء الغارات العنيفة: الرامة، وسحماتا، والمالكية، وكفر برعم. وقد بقيت الرامة فقط على حالها، بينما احتُلت القرى الثلاث الأُخرى ودُمّرت.

احتُل معظم القرى في الجليل الأعلى في يوم واحد في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر: دير حنا؛ عيلبون؛ عرابة؛ إقرت؛ الفرّاضية؛ معليا؛ خربة عربين؛ كفر عنان؛ تربيخا؛ ترشيحا؛ ميرون؛ الصفصاف؛ سعسع؛ الجش؛ فسوطة؛ قديتا. القائمة طويلة، وتشتمل على عشر قرى أُخرى. وقد طُرد بعض القرويين، وسُمح لبعضهم الآخر بالبقاء.

السؤال الرئيسي بشأن تلك الأيام لم يعد لماذا كان سكان القرى يُطردون، وإنما لماذا كان يُسمح لسكان بعضها بالبقاء. ومن الواضح أن السبب كاد يكون دائماً قراراً اتخذه قائد محلي. لماذا تُركت الجش وشأنها، وطُرد سكان قديتا وميرون المجاورتين بالقوة؟ ولماذا لم يتم التعرض للرامة، بينما دُمرت الصفصاف المجاورة كلياً؟ من الصعب الإجابة عن مثل هذا السؤال، وكثير مما يلي مبني على التكهنات.

تقع الرامة على طريق مستخدم بكثرة بين عكا وصفد. وكانت مزدحمة جداً بالسكان، لأنه وفد إليها عدد كبير من اللاجئين من قرى أُخرى. وقد يكون حجم القرية، والعدد الكبير من الدروز القاطنين فيها، هما العاملان اللذان أثرا في اتخاذ القرار المحلي بعدم طرد سكانها. مع ذلك، فإن القرى التي سُمح لسكانها بالبقاء، لم تسلم تماماً، إذ سيق عشرات منهم، وأحياناً مئات، إلى المعتقلات، أو طُردوا إلى لبنان. وفي الواقع، اكتسبت كلمة «طيهور» في تشرين الأول/ أكتوبر معنى جديداً. فقد كانت لا تزال تعني، كما في السابق، الطرد الكلي وتدمير القرية. لكن كان يمكن أن تعني أيضاً إجراءات أُخرى، كعمليات تفتيش وطرد انتقائي. 182

وبينما نجحت سياسة «فرّق تسد» في حالة الدروز، الذين وُعدوا لا بالحصانة فحسب، بل أيضاً بأسلحة وامتيازات في مقابل تعاونهم مع العدو، فإن المجتمعات المسيحية كانت أقل «تعاوناً». وقد عمدت القوات الإسرائيلية في البداية إلى ترحيل

المسيحيين بشكل روتيني مع المسلمين [إلى خارج البلد - المترجم]، إلاّ إنها في وقت لاحق بدأت بنقلهم هم والمسلمون إلى معسكرات انتقالية في المناطق الساحلية الوسطى. لكن نادراً ما كان المسلمون يبقون في تشرين الأول/أكتوبر طويلاً في تلك المعتقلات، إذ كانوا «يُنقلون» - على حد تعبير الجيش الإسرائيلي - إلى لبنان. أمّا المسيحيون، فكانت تُعْرَض عليهم صفقة مختلفة: في مقابل قَسَم الولاء للدولة اليهودية، كان يُسمح لهم بالعودة إلى قراهم لفترة قصيرة. ويُسجَّل لهم أن معظمهم رفض المشاركة طوعاً في عملية انتقائية من هذا النوع. وكانت النتيجة أن الجيش الإسرائيلي سرعان ما عاد إلى معاملة القرى المسيحية التي لا يوجد فيها سكان دروز بالطريقة نفسها التي كانت تعامل بها القرى الإسلامية.

وأحياناً، كان كثيرون من القرويين يعمدون ببساطة إلى الهرب، بدلاً من انتظار الطرد أو القتل أو الاعتقال. لقد أدى القصف الجوي العنيف السابق للاحتلال إلى تسريع هروب سكان قرى كثيرة، واختلفت أعداد الهاربين من حالة إلى أُخرى. إنما، في معظم الحالات، كانت الأغلبية السكانية تصمد بشجاعة إلى أن تُطرد بالقوة. ويبدو أن قدرة القوات الإسرائيلية على «التطهير» بدأت في الأيام الأخيرة من تشرين الأول/أكتوبر تضعف، لأنه في النهاية سُمح لأهالي القرى ذات الكثافة السكانية بالبقاء. وهذا قد يساعد في تفسير لماذا لا يزال سكان ترشيحا ودير حنا وعيلبون موجودين إلى الآن.

أو، بالأحرى، نصف سكان عيلبون، لأن النصف الآخر من سكانها الأصليين هو حالياً ضمن اللاجئين في مخيمات لبنان. أمّا الذين سُمح لهم بالعودة للاستقرار في القرية، فقد مروا هم أيضاً بتجارب مرعبة. إذ خلال عملية الاحتلال احتمى القرويون بالكنيستين الموجودتين في القرية. واضطر الناس المذعورون المحتشدون داخل مبنى الكنيسة الصغيرة إلى الجلوس مرعوبين في المداخل للاستماع إلى «خطبة» طويلة لقائد العملية الإسرائيلي. كان شخصاً سادياً متقلب المزاج، وأخبرهم أنه يعتبرهم مسؤولين عن تشويه جثتي يهوديين، وقام بالانتقام فوراً بإعدام عدد من الشبان رمياً بالرصاص أمام الحشد المرتعد. ومن ثم طُرد الباقون بالقوة، باستثناء الرجال الذين تراوحت أعمارهم بين سن العاشرة وسن الخمسين، والذين اقتيدوا إلى معتقلات كأسرى حرب.[1] 183

في البداية، طُرد الجميع وبدأوا السير في طابور طويل صوب الحدود اللبنانية، ومات عدد منهم في الطريق. لكن القائد الإسرائيلي عاد فغير رأيه وأمر المسيحيين، الذين كانوا يشكلون نصف المرحَّلين، بالعودة عبر الطريق الشاق والمؤلم نفسه، الذي كانوا سلكوه في جبال الجليل الوعرة. وهكذا استطاع سبعمئة وخمسون شخصاً العودة إلى قريتهم.

إن السؤال لماذا سُمح لسكان قرى معينة بالبقاء محيّر، لكن من الصعب بالمقدار نفسه فهم لماذا أخضعت القوات الإسرائيلية قرى معينة من دون أُخرى لمعاملة وحشية على نحو استثنائي. لماذا، مثلاً، بين جميع القرى التي احتُلت في الأيام الأخيرة من تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت سعسع والصفصاف لمعاملة بربرية لم تتعرض لها القرى الأُخرى؟

جرائم حرب خلال العملية

كما ذكرنا سابقاً، ارتكبت القوات اليهودية في شباط/فبراير ١٩٤٨ مجزرة في قرية سعسع نجم عنها مقتل خمسة عشر قروياً، بينهم خمسة أطفال. كانت سعسع واقعة على الطريق الرئيسي المفضي إلى جبل الجرمق (اليوم ميرون)، أعلى جبل في فلسطين. وبعد أن احتل جنود اللواء السابع القرية، اندفعوا مسعورين في كل اتجاه وهم يطلقون النار عشوائياً على كل من كانوا في البيوت أو في الشوارع. وبالإضافة إلى خمسة عشر قتيلاً، أوقعوا عدداً كبيراً من الجرحى. ومن ثم دمروا جميع البيوت، باستثناء عدد قليل منها استولى عليه أعضاء من كيبوتس ساسا، الذي بُني فوق أنقاض القرية، بعد أن طُرد أصحابه الأصليون بالقوة. من الصعب استحضار وقائع ما حدث في سعسع سنة ١٩٤٨ استناداً إلى المصادر الأرشيفية، لكن ثمة تجمع نشيط جداً من الناجين يعمل على حفظ شهاداتهم للأجيال المقبلة. ويعيش معظم لاجئي سعسع حالياً في مخيم نهر البارد للاجئين بالقرب من طرابلس، وبعضهم في مخيم الرشيدية، بالقرب من صور، وآخرون، أكثرهم من حمولة واحدة، في الغازية، وتجمع صغير في مخيم عين الحلوة في الجنوب اللبناني، وعدد قليل، قابلتهم شخصياً، في قرية الجش في الجليل.[٢] وهم يجدون صعوبة في العودة بذاكرتهم إلى الأحداث التي رافقت احتلال قريتهم. 184
ومع أننا بحاجة إلى جمع مزيد من المعلومات قبل أن يكون في وسعنا أن نحدد بدقة تسلسل الأحداث في سعسع، فإن القصة التي يحكونها تدل، كما كان الأمر في حالة الناجين من أهالي الطنطورة، على أن القوات الإسرائيلية ارتكبت مجزرة في القرية.

نعرف أكثر عما جرى في الصفصاف. وُلد محمد عبد الله الدغيم قبل ١٥ عاماً من النكبة. وكان قد تعلم في المدرسة الابتدائية في القرية حتى الصف السابع ثم أنهى عاماً دراسياً في مدرسة الصفصاف الثانوية عندما سقطت القرية بأيدي اليهود في أيار/مايو. وبما أنه لم يكن قادراً على الذهاب إلى المدرسة، فقد كان موجوداً في البيت عندما دخلت وحدة مختلطة من جنود يهود ودروز قريته في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

وكان سبق وصولهم قصف جوي عنيف قُتل من جرّائه، بين آخرين، واحد من أشهر المغنين في الجليل، محمد محمود ناصر زغموط. وقد قضى نحبه عندما أصابت قذيفة مجموعة من القرويين كانت تعمل في كروم العنب غربي القرية. وشاهد الفتى عائلة المغني وهي تحاول نقل جثته إلى القرية، لكنها اضطرت إلى الكف عن المحاولة بسبب كثافة القصف.

كان جميع المدافعين عن الصفصاف، وبينهم متطوعو جيش الإنقاذ، يتوقعون، لسبب ما، أن يأتي الهجوم اليهودي من الشرق، لكنه أتى من الغرب، فسقطت القرية بسرعة. وفي اليوم التالي، أُمر السكان بالتجمع في ساحة القرية. وجرت العملية المألوفة المتمثلة في التعرف على «المشتبه فيهم»، وشارك فيها هذه المرة جنود دروز، وتم فرز عدد كبير من السكان الأسرى. وأُخرجوا من وسط الجمع، وعُصبت عيونهم، وأُخذوا إلى مكان بعيد، وأعدموا بسرعة رمياً بالرصاص. وتؤكد الوثائق المحفوظة في الأرشيفات الإسرائيلية ما حدث في هذه الحالة.[٣] ومن ثم أُمر باقي القرويين بالرحيل. وقد طردوا من دون أن يُسمح لهم بالتقاط أي شيء من حاجاتهم الشخصية، وواصلت القوات الإسرائيلية إطلاق النار فوق رؤوسهم بينما كانوا يغادرون متجهين نحو الحدود اللبنانية القريبة.

وتخبر الشهادات الشفوية، خلافاً للأرشيفات العسكرية، عن أعمال أكثر وحشية. ولا مجال كبيراً للشك في روايات شهود العيان، لأن كثيراً منها تعززه مصادر أُخرى تتضمن روايات عن وقائع مشابهة جرت في حالات عديدة. وقد روى الناجون هنا كيف أن أربع نساء وفتاة اغتُصبن أمام القرويين الآخرين، وكيف أن امرأة حاملاً طُعنت بحربة بندقية.[٤]

وكما حدث في الطنطورة استُبقي عدد من الأشخاص لجمع الجثث ودفنها - عدة أشخاص مسنين وخمسة فتيان. الصفصاف بالعربية جنس شجر يُعتقد أنه ينوح. ومحمد عبد الله الدغيم، مصدرنا الرئيسي بالنسبة إلى الأعمال الوحشية التي ارتكبت، هو الآن رجل عجوز يعيش في مخيم عين الحلوة للاجئين. وكوخه الصغير محاط بكثير من أشجار الصفصاف الباكية التي زرعها عندما جاء إلى المكان قبل ستين عاماً تقريباً. وهذا كل ما تبقى من قرية الصفصاف. 185

بليدا كانت آخر قرية جرى احتلالها خلال عملية حيرام. وقد تُركت حتى النهاية لأن أهلها أظهروا عزماً شديداً في دفاعهم عن قريتهم. وكانت قريبة جداً من الحدود اللبنانية، وعبر جنود لبنانيون الحدود وقاتلوا إلى جانب القرويين، وربما كانت تلك المساهمة اللبنانية الوحيدة المهمة في الدفاع عن الجليل. وقد صمدت القرية عشرة أيام، صدت خلالها هجمات وغارات متكررة. وفي النهاية، عندما أدرك السكان أن

الوضع بات ميئوساً منه، فروا قبل أن يدخل الإسرائيليون القرية، لأنهم أرادوا أن يتفادوا الأهوال التي تعرض لها سكان الصفصاف.

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصبح الجليل، الذي كان فيما مضى فلسطينياً محضاً تقريباً، محتلاً بأسره من الجيش الإسرائيلي.

عمليات التخلص ممن تبقى

في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، استمرت نشاطات التطهير في الجليل، لكنها اتخذت شكلاً دعاه الإسرائيليون «عمليات التخلص ممن تبقى» (Mopping-up Operations). وكانت هذه في الجوهر عمليات «إعادة نظر» القصد منها تطهير قرى لم تُستهدف في الأصل. وقد أضيفت هذه القرى إلى التي سبقتها لأن النخبة السياسية الإسرائيلية أرادت اجتثاث الطابع «العربي» الواضح جداً للجليل. لكن الجليل، على الرغم من جهود إسرائيل لـ «تهويده» - ابتداء من عمليات الطرد المباشر في الأربعينيات، إلى الاحتلال العسكري في الستينيات، إلى مصادرات الأراضي الهائلة في السبعينيات، إلى جهود التوطين اليهودية الواسعة النطاق في الثمانينيات - لا يزال إلى الآن المنطقة الوحيدة في فلسطين التي احتفظت بجمالها الطبيعي، ونكهتها الشرق الأوسطية، وثقافتها الفلسطينية. وبما أن نصف سكانه من الفلسطينيين، فإن «الميزان الديموغرافي» يمنع كثيرين من اليهود الإسرائيليين من الاعتقاد أن المنطقة «تخصهم»، حتى في بداية القرن الحادي والعشرين.

في شتاء سنة ١٩٤٨، اشتملت محاولات الإسرائيليين لإمالة «الميزان» الديموغرافي إلى مصلحتهم على طرد سكان قرى صغيرة إضافية، مثل عرب السمنية بالقرب من عكا، البالغ عدد سكانها ٢٠٠ نسمة، والقرية الكبيرة دير القاسي البالغ عدد سكانها ٢٥٠٠ نسمة.[٥] وبالإضافة إلى ذلك، هناك القصة الفريدة للقرى الثلاث: إقرت وكفر برعم والغابسية، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ ولم تنته بعد. وحكاية إقرت شبيهة بما جرى أيضاً للقريتين الأخريين.

186 كانت القرية قريبة من الحدود اللبنانية، تجثم عالية في الجبل، على بعد نحو ٣٠ كم من ساحل البحر. واحتلتها كتيبة إسرائيلية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. استسلم السكان من دون قتال، إذ كانوا من الطائفة المارونية وتوقعوا أن يكونوا مرحباً بهم في الدولة اليهودية الجديدة. وأمرهم قائد الكتيبة بالمغادرة بحجة أن بقاءهم يشكل خطراً عليهم، ووعدهم بتمكينهم من العودة خلال أسبوعين، بعد انتهاء العمليات الحربية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أُخرج السكان من بيوتهم، ونقلتهم

شاحنات الجيش إلى الرامة. وسُمح لخمسين شخصاً، بينهم الكاهن، بالبقاء للمحافظة على البيوت والأملاك، لكن الجيش الإسرائيلي عاد بعد ستة أشهر فطردهم هم أيضاً.(٦)

ونجد هنا مثالاً لتنوع الأساليب التي اتبعت في عمليات التطهير. إن حالة إقرت وقرية كفر برعم المجاورة هي من الأمثلة القليلة المعلنة التي قرر السكان فيها أن يخوضوا معركة طويلة الأمد بحثاً عن الإنصاف من خلال المحاكم الإسرائيلية. فالقرويون، لأنهم مسيحيون، سُمح لهم بالبقاء في البلد، لكن لا في قريتهم. غير أنهم لم يستسلموا، وبدأوا كفاحاً قانونياً طال أمده، من أجل حقهم في العودة إلى قريتهم، مطالبين باحترام وعد الجيش لهم. وها قد مضى ستون عاماً تقريباً وما زالوا يواصلون كفاحهم لاسترداد حياتهم المسروقة.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩، أعلن وزير الدفاع أن قوانين الطوارئ (الموروثة من الانتداب البريطاني) تنطبق على إقرت، وذلك من أجل منع العودة التي وعد الضابط المحتل سكان القرية بها. وبعد عام ونصف عام تقريباً، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٥١، قرر سكان إقرت رفع قضيتهم إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التي قررت بتاريخ ٣١ تموز/يوليو أن إجلاء السكان كان غير قانوني وأمرت الجيش بالسماح لسكان إقرت بالعودة إلى قريتهم الأصلية والاستقرار فيها. ومن أجل الالتفاف على قرار المحكمة، كان الجيش بحاجة إلى إثبات أنه أصدر أمراً رسمياً بالطرد خلال حرب ١٩٤٨. وكان من شأن ذلك أن يحول إقرت إلى مجرد قرية أُخرى أخليت من سكانها، مثلها مثل الـ ٣٥٠ قرية فلسطينية التي تغاضت المحاكم الإسرائيلية بأثر رجعي عن طرد سكانها. فكان أن فبرك الجيش الإسرائيلي أمراً رسمياً كهذا من دون أي تردد أو وخز ضمير. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٥١ أصيب سكان قرية إقرت، المقيمون آنذاك بالرامة كلاجئين، بالذهول لدى رؤيتهم الأمر العسكري الرسمي القاضي بطردهم حاملاً تاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، الأمر الذي يعني أنه أُرسل إليهم بعد ثلاثة أعوام تقريباً.

187 ومن أجل أن ينهي الجيش الإسرائيلي المسألة مرة وإلى الأبد، قام عشية عيد الميلاد في سنة ١٩٥١ بتدمير جميع البيوت في قرية إقرت تدميراً كلياً، مستثنياً الكنيسة والمقبرة فقط. ودمر في السنة نفسها على نحو مشابه عدة قرى مجاورة، بينها: قديتا ودير حنا وكفر برعم والغابسية، كي يمنع العودة إليها.(٧) وكان سكان كفر برعم والغابسية قد نجحوا أيضاً في الحصول على أحكام قاطعة من محاكم إسرائيلية [تقضي بعودتهم - المترجم]. وكما حدث بالنسبة إلى إقرت، «انتقم» الجيش بتدمير قريتيهم، متذرعاً بعذر سخيف فحواه أن الجيش كان يقوم بتدريبات عسكرية في

المنطقة، وضمنها قصف جوي، ونجم عن ذلك بطريقة ما تحويل القريتين إلى ركام غير صالح للسكن.

وكان التدمير جزءاً من معركة متواصلة ضد «تعريب» الجليل، كما ترى إسرائيل الأمر. في سنة ١٩٧٦، وصف الموظف الأعلى مرتبة في وزارة الداخلية، يسرائيل كونينغ، الفلسطينيين في الجليل بأنهم «سرطان في جسم الدولة.» وقال عنهم رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، رفائيل إيتان، صراحة، إنهم «صراصير». لقد فشلت الجهود المكثفة لـ «تهويد» الجليل حتى الآن في جعله «يهودياً». لكن بما أن كثيرين من الإسرائيليين، بمن فيهم سياسيون وأكاديميون، أصبحوا يقبلون ويبررون التطهير العرقي الذي حدث، ويوصون صناع القرار المستقبليين بتكراره، فإن خطر عمليات طرد إضافية ما زال يحوّم فوق رؤوس السكان الفلسطينيين في هذا الجزء من فلسطين.

استمرت عمليات «التخلص ممن تبقى» خلال نيسان/أبريل ١٩٤٩، ونجم عنها في بعض الأحيان مجازر جديدة. وتعرضت لذلك خربة الوعرة السوداء، التي كان يقطن فيها بدو من عرب المواسي. وكانت هذه القرية الصغيرة، الواقعة في الجليل الشرقي، قد نجحت في صد عدة هجمات خلال «عملية حيرام»، فتُركت وشأنها. وقد أقدم عدد من القرويين، بعد واحدة من الهجمات، على قطع رؤوس جنود إسرائيليين قتلى. ولمّا انتهت الأعمال الحربية الشاملة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، حان وقت الانتقام. ويصف تقرير قائد الكتيبة ١٠٣، التي ارتكبت الجريمة، ما حدث بتفصيل نابض بالحياة: جُمع رجال القرية في مكان معين بينما أخذت القوات تشعل النار في جميع البيوت. وأُعدم على الفور أربعة عشر رجلاً، وسيق الباقون إلى أحد المعتقلات.[٨]

سياسة إسرائيل المعارضة لعودة اللاجئين إلى ديارهم

ركزت عمليات التطهير العرقي الرئيسية في نهاية سنة ١٩٤٨ على تطبيق سياسة إسرائيل المعارضة لعودة اللاجئين إلى مواطنهم. وتجلى ذلك في مستويين: المستوى الأول قومي، ودشنه قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في آب/أغسطس ١٩٤٨ قضى بتدمير جميع القرى التي تم إخلاؤها وتحويلها إلى مستعمرات يهودية، أو إلى غابات «طبيعية». والمستوى الثاني دبلوماسي، انصب الجهد فيه على تفادي الضغط الدولي المتنامي على إسرائيل للسماح بعودة اللاجئين. وكان الاثنان مرتبطين أحدهما بالآخر، إذ سرّعت إسرائيل عمداً عملية التدمير والهدم لتحقيق هدف محدد هو تفادي أي

188

بحث في موضوع عودة اللاجئين إلى بيوتهم، باعتبار أن هذه البيوت لن تكون موجودة.

المجهود الدولي الرئيسي لتسهيل عودة اللاجئين قادته لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، التابعة للأمم المتحدة. وكانت هذه لجنة صغيرة مؤلفة من ثلاثة أعضاء فقط، واحد من كل من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأميركية. وقد دعت اللجنة إلى عودة غير مشروطة للاجئين إلى ديارهم، كما طالب بذلك وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، الذي جرى اغتياله. وترجم موقف اللجنة هذا إلى قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة أيده معظم الدول الأعضاء، وتم تبنيه كقرار في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وقد منح هذا القرار، قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، اللاجئين الحق في الاختيار بين العودة غير المشروطة إلى بيوتهم وبين قبول تعويض.

وقامت إسرائيل، بالإضافة إلى جهودها في المستويين السابقين لمنع العودة، بمجهود ثالث، هو ضبط التوزع الديموغرافي للفلسطينيين، سواء داخل القرى التي لم يجر تطهيرها، أو في مدن فلسطين التي كانت سابقاً مختلطة وتحولت إلى مدن «خالية كلياً من العرب.» ولهذا الغرض، شكل الجيش الإسرائيلي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ وحدة جديدة هي وحدة الأقليات. وكانت مكونة من الدروز والشركس والبدو الذين جرى تجنيدهم للقيام بعمل وحيد محدد: منع القرويين الفلسطينيين وسكان المدن من العودة إلى بيوتهم الأصلية. ويمكن معرفة بعض الأساليب التي استخدمتها الوحدة لتحقيق هذا الهدف من التقرير المختصر للعملية رقم ١٠، الذي قدمته في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٩:

> تقرير عن التفتيش والتعرف على هوية الناس في عرابة ودير حنا. في دير حنا أُطلقت النار فوق رؤوس المواطنين الذين جُمعوا من أجل التعرف على هويتهم. سيق ثمانون منهم إلى السجن. وكان هناك حالات تصرف «غير لائق» من جانب البوليس الحربي تجاه السكان في أثناء العملية.(٩)

وكما سنرى لاحقاً، كان التصرف «غير اللائق» يعني مضايقات جسدية أو نفسية من مختلف الأنواع. ونجد في تقارير أُخرى تفصيلات تتعلق بمثل هذه الحالات، لكن حتى هنا نجدها مُعتَّمة بتعابير غامضة.

189 من كان يلقى القبض عليهم كانوا يرحلون إلى لبنان؛ لكن في حال لجوئهم إلى المنطقة [في الجنوب اللبناني - المترجم] التي كانت إسرائيل لا تزال تحتلها حتى ربيع سنة ١٩٤٩، كانوا يطردون مرة أُخرى. وفقط في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ أتى الأمر بالكف عن الترحيل الانتقائي من الجنوب اللبناني، وصدرت التعليمات إلى

وحدة الأقليات بحصر نشاطاتها في الجليل والمدن والبلدات المختلطة سابقاً فقط. وكانت المهمة هنا واضحة: منع أية محاولة - كانت المحاولات في الواقع قليلة جداً - من جانب اللاجئين للعودة متسللين إلى بيوتهم، سواء كانوا يريدون العودة إلى القرية أو إلى البيت للعيش هناك، أو كانوا يريدون استعادة بعض حوائجهم الشخصية. وكان «المتسللون»، كما كان الجيش يسميهم، في حالات كثيرة مزارعين يحاولون مرة بعد أُخرى حصاد حقولهم أو قطف الثمار من أشجارهم المتروكة. ومن كان منهم يحاول التسلل عبر خطوط الجيش غالباً ما كان يلقى حتفه على أيدي دوريات الجيش. وبلغة تقارير الاستخبارات الإسرائيلية كان يقال «أُطلقت النار عليهم بصورة ناجحة.» ونقتبس من تقرير مؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ التالي: «إطلاق نار ناجح على فلسطينيين كانوا يحاولون العودة إلى الدلهمية في محاولة لاستعادة أملاكهم.»[١٠]

شكت إحدى وحدات الاستخبارات أن «المشكلة الرئيسية» كانت أن «السوريين يطلقون النار على اللاجئين [من ناحيتهم]، ونردّ بإطلاق النار عليهم لتمكين اللاجئين من عبور نهر الأردن.»[١١] وغالباً ما كان أولئك الذين يحاولون عبور نهر الأردن يُردَّون على أعقابهم لأن المملكة الأردنية الهاشمية بدأت تشعر بوطأة العدد المتزايد باستمرار من اللاجئين المتجمعين في أراضيها، والذين كانوا ضاعفوا عدد السكان في الأردن. وامتدح التقرير نفسه اللبنانيين لأنهم «سمحوا» بدخول اللاجئين إلى أراضيهم بحرية.

لكن حتى عندما لم يكونوا يتعرضون لعمليات «اعتقال وترحيل»، أو لإطلاق النار عليهم كـ «متسللين»، أو عائدين، فإن أولئك القرويين الذين سُمح لهم بالبقاء (نحو خمسين قرية من مجموع أربعمئة داخل الحدود التي رسمتها إسرائيل لنفسها، والتي لم تكن تشتمل بعد على وادي عارة) كانوا لا يزالون عرضة لخطر الطرد القسري أو الترحيل إلى أماكن أُخرى بسبب جشع المزارعين اليهود، وخصوصاً أعضاء الكيبوتسات الذين كانوا يشتهون أراضيهم أو مواقعهم.

وهذا ما حدث في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر لقرية صغيرة، الدلهمية، الواقعة بالقرب من كيبوتس أشدوت يعقوب في منطقة وادي الأردن، والتي طُرد سكانها كي يستطيع الكيبوتس توسيع أراضيه القابلة للزراعة.[١٢] والأسوأ من ذلك كان مصير قرية رمل زيتا، بالقرب من مستعمرة حديرا. فقد نقلت مرة أولى في نيسان/أبريل ١٩٤٩ إلى مكان أقرب إلى الضفة الغربية، ثم مرة أُخرى، في سنة ١٩٥٣، عندما قررت مستعمرة يهودية جديدة مكونة من شبان كيبوتسات أقدم الانتقال إلى مكان قريب من قرية زيتا. ولم يكتف الشبان الكيبوتسيون عندما وصلوا إلى الموقع

190

بالاستيلاء على الأراضي، وإنما طالبوا الحكومة بنقل بيوت القرية الفلسطينية إلى مكان بعيد عن أبصارهم.[١٣]

إن فجاجة مطالب الكيبوتسات نجد نظيراً لها في التحول الذي طرأ عامة على لغة القائمين بالطرد. فالأوامر العملانية لعملية حيرام مصوغة على النحو التالي:

> السجناء: سيكون هناك سيارات جاهزة لنقل اللاجئين (بليطيم) إلى نقاط على الحدود اللبنانية والسورية. ستُبنى معسكرات لأسرى الحرب في صفد وحيفا، ومعسكر انتقالي في عكا. المسلمون جميعاً يجب أن يُرحَّلوا إلى الخارج.[١٤]

تحت بصر مراقبي الأمم المتحدة الذين كانت دورياتهم الجوية تحوّم في سماء الجليل، بدأت المرحلة النهائية من عملية التطهير العرقي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، واستمرت حتى صيف سنة ١٩٤٩. وسواء من الجو أو على الأرض، لم يكن في قدرة أي امرئ عدم رؤية جموع الرجال والنساء والأطفال وهم يتدفقون يومياً في اتجاه الشمال. وكانت النساء والأطفال المرهقون العنصر الطاغي في هذه القوافل البشرية، إذ كان الشبان غائبين؛ كانوا إمّا مقتولين، وإمّا معتقلين، وإمّا مفقودين. أمّا مراقبو الأمم المتحدة من الأعلى، أو شهود العيان اليهود على الأرض، فمن المؤكد أن قلوبهم كانت آنذاك قد تحجرت، وإلاّ كيف يمكن تفسير القبول الصامت بمثل هذا الترحيل الجماعي القسري الهائل الذي كان يجري تحت بصرهم؟

وقد توصل مراقبو الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر إلى بعض الاستنتاجات، وكتبوا إلى الأمين العام للأمم المتحدة - الذي لم ينشر تقريرهم - أن السياسة الإسرائيلية كانت «اقتلاع العرب من قراهم الأصلية في فلسطين بالقوة، أو بالتهديد.»[١٥] وحاول الأعضاء العرب لفت انتباه مجلس الأمن إلى التقرير عن فلسطين، لكن من دون جدوى. وظلت الأمم المتحدة طوال ثلاثين عاماً تقريباً تتبنى بلا مساءلة إبهام لغة أبا إيبن، مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، الذي كان يتحدث عن اللاجئين كأنهم «مشكلة إنسانية» لا يمكن اعتبار أحد مسؤولاً عنها أو محاسبته عليها. كما صدم المراقبين أيضاً حجم النهب المتواصل الذي كان طال بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ كل قرية وكل مدينة في فلسطين. وبما أن الأمم المتحدة كانت أقرت قبل عام تقريباً قرار التقسيم بأغلبية ساحقة، فقد كان في وسعها أن تصدر قراراً آخر يدين التطهير العرقي لكنها لم تفعل ذلك قط. وسيأتي ما هو أسوأ من ذلك.

كان نجاح إسرائيل في هذه المرحلة النهائية كبيراً إلى درجة أن أحلام إنشاء إمبراطورية مصغرة عادت إلى الظهور. واستُنفرت القوات الإسرائيلية مرة أُخرى من أجل توسيع الدولة اليهودية بحيث تشمل الضفة الغربية والجنوب اللبناني. واختلفت الأوامر الصادرة إليها هذه المرة عن سابقاتها بأن الإشارات إلى الضفة الغربية (المسماة السامرية أو المثلث العربي في تلك الأيام) كانت أوضح، وشكلت في الواقع الخرق الأول الشفاف والرسمي للتفاهمات الإسرائيلية - الأردنية. وكانت الأوامر تقضي بمحاولة احتلال المناطق الواقعة حول جنين في الجزء الشمالي من الضفة الغربية حالياً، ومن ثم، إذا نجحت في ذلك، التقدم نحو نابلس. ومع أن الهجوم جرى تأجيله، فإن القيادة العسكرية العليا ظلت مهجوسة طوال الأشهر التالية بالمناطق التي لم يحتلها الجيش بعد، وخصوصاً بالضفة الغربية. ولدينا الأسماء التي أُطلقت على مختلف العمليات التي خططت إسرائيل لتنفيذها هناك ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وآذار/مارس ١٩٤٩، وأشهرها عملية «سْنير». لكن عندما وقّعت إسرائيل والأردن في النهاية اتفاقية الهدنة، كان لا بد من تنحيتها جانباً.

ولقد أُلغيت هذه العمليات الأخيرة بسبب التخوفات من التحالف العسكري بين بريطانيا والأردن، الذي كان يلزم حكومة صاحب الجلالة، رسمياً على الأقل، بأن تقاوم بالقوة أي غزو إسرائيلي للأراضي الأردنية. وما لم يكن يعرفه الوزراء الإسرائيليون هو أن الحكومة البريطانية لم تكن تعتبر أن الضفة الغربية تنطبق عليها بنود المعاهدة الأنكلو - الأردنية. ومن المثير للاهتمام أن بن - غوريون أخبر حكومته في وقت ما أنه ضَمَن الموافقة الفرنسية على عملية كهذه، لكنه كان يخشى رداً انتقامياً بريطانياً محتملاً.(١٦) وكما نعرف، أُعيد تنشيط هذه الخطط في حزيران/يونيو ١٩٦٧، عندما استغلت الحكومة الإسرائيلية سياسات حافة الحرب التي أقدم عليها جمال عبد الناصر لتشن هجوماً على الضفة الغربية بكاملها.

أجرى بن - غوريون المناقشات المتعلقة بالخطط المستقبلية، بما في ذلك ضرورة احتلال الجنوب اللبناني، في لجنة مؤلفة من خمسة أشخاص (جميعهم أعضاء سابقون في الهيئة الاستشارية) دعاها إلى المقر الرئيسي الجديد لقيادة الجيش الإسرائيلي، الذي كان اسمه «التلة». وقد اجتمع هؤلاء عدة مرات خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، ولا بد من أن تكون هذه الاجتماعات جعلته يحن إلى أعضاء عصبته السرية السابقة. فقد شاور هذه اللجنة صاحبة القرار، المؤلفة من خمسة أعضاء، بشأن احتلال الضفة الغربية في المستقبل. فواجهته بحجة إضافية

ضد احتلال الضفة الغربية. وعلى حد قول أحد المشاركين، يتسحاق غرينباوم، وزير الداخلية الإسرائيلي: «سيكون من المستحيل أن نفعل هناك ما فعلناه في باقي فلسطين»، أي تطهير عرقي. وتابع غرينباوم: «إذا قمنا باحتلال أمكنة مثل نابلس، فسيطالبنا العالم اليهودي بالاحتفاظ بها» [وبالتالي لن نحصل على نابلس فقط، بل أيضاً على النابلسيين].[١٧] وفي سنة ١٩٦٧ فقط، أدرك بن - غوريون صعوبة تكرار أعمال الطرد الجماعية، التي حدثت سنة ١٩٤٨، في المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/يونيو. ومن سخريات القدر، أنه قد يكون هو من أقنع رئيس هيئة الأركان آنذاك، يتسحاق رابين، بالامتناع من القيام بعمليات طرد جماعي واسعة النطاق، وبالاكتفاء بترحيل ٢٠٠,٠٠٠ نسمة «فقط». وانطلاقاً من إدراكه صعوبة الطرد، أوصى الجيش بالانسحاب من الضفة الغربية فوراً. لكن رابين، الذي دعمه أعضاء الحكومة الآخرون آنذاك، أصر على ضم المناطق إلى إسرائيل.

192

كانت خطط الاستيلاء على الجنوب اللبناني مبنية على تقارير استخباراتية بأن ليس لدى اللبنانيين خطط هجومية، وإنما خطط دفاعية فقط. وقد احتلت القوات الإسرائيلية ثلاث عشرة قرية في الجنوب اللبناني، ووجدت بين أيديها عدداً كبيراً ممن سمّتهم «أسرى حرب» - خليطاً من قرويين وجنود - أكثر مما تستطيع التعامل معهم. وبالتالي، نُفّذت هنا أيضاً عمليات إعدام. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، أعدمت القوات اليهودية أكثر من ثمانين قروياً في قرية حولا وحدها، بينما قتلت في قرية الصالحة [كذا] أكثر من مئة شخص. وقد أحيل إسرائيلي واحد، شموئيل لاهيس، الذي أصبح لاحقاً المدير العام للوكالة اليهودية، على محكمة عسكرية وقتها لأنه أعدم بمفرده خمسة وثلاثين شخصاً. وكان دوف يرمياهو، القائد العسكري الذي شارك شخصياً في عمليات التطهير العرقي التي جرت ما بين أيار/مايو وتموز/يوليو، واحداً من الضباط القليلين الذين ارتاعوا حقاً لمّا أدركوا ما كانت العمليات تقود إليه. وشرع في الاحتجاج بشدة ضد الأعمال الوحشية التي كان يشاهدها أو يسمع بها. وكان هو من قدم لاهيس إلى المحاكمة. وقد حُكم على لاهيس بالسجن سبعة أعوام، لكن رئيس الدولة عفا عنه على الفور تقريباً وأعتقه، وارتقى لاحقاً إلى مناصب عليا في الحكومة.[١٨]

عندما عاودت إسرائيل غزو لبنان في سنة ١٩٧٨، ومرة أُخرى في سنة ١٩٨٢، حُلَّت «مشكلة» أسرى الحرب. فقد أنشأ الجيش الإسرائيلي شبكة من السجون لاستجواب الأشخاص الذين احتجزهم هناك، وغالباً ما أخضعهم للتعذيب بمساعدة جيش لبنان الجنوبي. وقد أصبح سجن الخيام النموذج الصارخ للوحشية الإسرائيلية.

في سنة ١٩٤٨، ظهر نمط آخر من الممارسات، من المحتم ظهوره لدى أي

جيش محتل، وسيظهر مرة أُخرى خلال احتلال ١٩٨٢ - ٢٠٠١؛ وهو السلوك الاستغلالي والمهين تجاه السكان الواقعين تحت الاحتلال. ويرد في شكوى بتاريخ 193
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، رفعها قائد القوات الإسرائيلية في لبنان إلى القيادة العليا، أن «الجنود في الجنوب اللبناني يأمرون القرويين بتزويدهم بالطعام وتحضيره لهم.»[١٩] وفي ضوء التصرفات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الأعوام الأخيرة يستطيع المرء أن يتخيل أن ذلك لم يكن أكثر من مجرد الجزء الطافي من جبل جليد الاستغلال والإهانات. لقد انسحبت القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني في نيسان/أبريل ١٩٤٩. لكن، كما حدث في سنة ١٩٧٨، ومرة أُخرى في سنة ١٩٨٢، فإن احتلالها هذا ولّد كثيراً من الحقد وحرك مشاعر الانتقام ضدها، لأنها مدت ممارسات التطهير العرقي في فلسطين خلال سنة ١٩٤٨ إلى الجنوب اللبناني.

أصبح الجليل بأسره الآن في قبضة إسرائيل. وسُمح للصليب الأحمر بالذهاب وتفحص أحوال الناس الذين بقوا هناك، أو بالأحرى سُمح لهم بالبقاء في المنطقة، لأن إسرائيل أدركت أن منع الصليب الأحمر من القيام بتحريات كهذه سيقف حجر عثرة في طريق الموافقة على طلبها أن تصبح عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. وكانت الخسائر الفادحة التي أوقعها الحصار والقصف والطرد ظاهرة في كل مكان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، رفع ممثلو الأمم المتحدة تقريراً وصفوا فيه مشهد الخراب: في كل قرية زاروها، كان رجالها القادرون جسدياً مسجونين في المعتقلات، تاركين وراءهم النساء والأطفال بلا معيل وفي حالة من الفوضى الكاملة؛ وكانت الغلال غير المحصودة متروكة لتتعفن في الحقول، والأمراض تتفشى في المناطق الريفية بسرعة مخيفة. وذكر تقرير للصليب الأحمر أن الملاريا كانت المشكلة الرئيسية، لكن وُجدت حالات تيفوئيد، وكساح، ومرض الخناق، وداء الإسقربوط.[٢٠]

التطهير النهائي للجنوب والشرق

كانت الجبهة الأخيرة النقب الجنوبي، الذي وصل إليه الإسرائيليون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨. طردوا القوات المصرية المتبقية إلى خارج الحدود، وواصلوا التقدم جنوباً حتى وصلوا في آذار/مارس ١٩٤٩ إلى قرية للصيادين بالقرب من البحر الأحمر تدعى أم رشرش، التي هي اليوم مدينة إيلات.

أراد يغآل ألون، الذي كان يعرف أن الألوية المشغولة بالتطهير العرقي في المناطق المزدحمة بالسكان هي الأفضل، أن يعيد توجيهها لاحتلال النقب: «أنا بحاجة

إلى استبدال لواء النقب بلواء هرئيل، وأريد أيضاً اللواء الثامن. العدو قوي ومتحصن ومسلح جيداً، وسيشن حرباً عنيدة، لكننا نستطيع أن ننتصر.»[٢١]

إلاّ إن المصدر الرئيسي للقلق كان الخوف من هجوم بريطاني مضاد، لأن الإسرائيليين كانوا يعتقدون، خطأً، أن بريطانيا تريد الاحتفاظ بهذه المنطقة، أو أن حكومة صاحب الجلالة ستفعّل المعاهدة الدفاعية مع مصر، لأن بعض القوات الإسرائيلية كان على وشك التحرك إلى داخل أراض مصرية. غير أن البريطانيين لم يفعلوا أياً من الأمرين، مع أنهم اشتبكوا هنا وهناك مع سلاح الجو الإسرائيلي الذي قصف بلا رحمة، وربما من دون سبب، رفح وغزة والعريش.[٢٢] ونتيجة ذلك، فإن الغزاويين، اللاجئين منهم والسكان القدامى، هم أصحاب التاريخ الأطول كضحايا للقصف الجوي الإسرائيلي، منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن.

194

أمّا على جبهة التطهير العرقي، فإن العمليات النهائية في الجنوب وفرت، كما كان متوقعاً، فرصة لمزيد من إخلاء البلد من الفلسطينيين ولمزيد من الطرد. احتُلت المدينتان الساحليتان الجنوبيتان، إسدود والمجدل، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ وطُرد سكانهما إلى قطاع غزة. وطُرد عدة آلاف من السكان الذين بقوا في المجدل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، الأمر الذي صدم بعض اليساريين الإسرائيليين لأن ذلك حدث في «زمن السلم».[٢٣]

كُرّس كانون الأول/ديسمبر لتطهير النقب من كثير من القبائل البدوية المقيمة هناك. طُردت قبيلة الترابين الكثيرة العدد إلى قطاع غزة، وسمح الجيش لـ ١٠٠٠ من أفرادها فقط بالبقاء. وشُطرت قبيلة أُخرى، التياهة، إلى قسمين: نصفها رُحّل إلى غزة، والنصف الآخر رُحّل في اتجاه الأردن. ودُفعت قبيلة الهجاجرة، التي كانت منتشرة على جانبي خط سكة الحديد، إلى غزة في كانون الأول/ديسمبر. ومن كل هذه لم ينجح في العودة إلاّ قبيلة العزازمة، لكنها طُردت مرة أُخرى فيما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٤، عندما أصبحت الهدف المفضل لقوة كوماندو إسرائيلية خاصة، القوة ١٠١، التي كان يقودها ضابط شاب طموح اسمه أريئيل شارون. كما أن الوحدات الإسرائيلية أكملت في كانون الأول/ديسمبر إخلاء منطقة بئر السبع التي كانت بدأت بإخلائها في خريف سنة ١٩٤٨. وعندما انتهت من ذلك، كان تسعون في المئة من السكان الذين كانوا يعيشون منذ قرون في أقصى الجنوب الآهل من فلسطين قد ذهبوا.[٢٤]

في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر هاجمت القوات الإسرائيلية وادي عارة مرة أُخرى، لكن وجود المتطوعين والوحدات العراقية والقرويين المحليين ردع، وفي عدة حالات أحبط، هذه الخطة مرة ثانية. وقد نجحت القرى المألوفة أسماؤها

للإسرائيليين المسافرين حالياً على الطريق ٦٥ المزدحم، الذي يصل بين العفولة وحديرا، في حماية نفسها من قوة عسكرية متفوقة عليها بما لا يقاس: المشيرفة؛ مصمص؛ معاوية؛ عرعرة؛ برطعة؛ الشويكة؛ وكثير غيرها. وقد أصبحت أكبر هذه القرى بلدة نعرفها اليوم باسم أم الفحم، وكان القرويون فيها قد نظّموا آنذاك، 195 بمساعدة جنود عراقيين، قوة سموها «جيش الشرف». وقد سمى الإسرائيليون المحاولة الخامسة لاحتلال هذه القرى «حِدوش يَمينوا كِـ - كيدِمْ» (أي: «إحياء ماضينا المجيد»)، ربما على أمل أن يشحن اسم رمزي حافل بالدلالات كهذا القوات بحماسة خاصة. لكن المحاولة باءت بالفشل مرة أُخرى.

أُطلق على العملية في منطقة بئر السبع - الخليل اسم منذر بالشؤم: «الأَصَلَة» [نوع من الحيات - المترجم]. وهناك، بالإضافة إلى بلدة بئر السبع الصغيرة، البالغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة، والتي احتلت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، احتُلت قريتان كبيرتان، القبيبة والدوايمة. وروى حبيب جرادة، الذي يعيش حالياً في مدينة غزة، كيف طُرد سكان بئر السبع تحت تهديد السلاح إلى الخليل. وأسطع ما بقي حياً في ذاكرته هو مشهد رئيس البلدية يتوسل إلى الضابط المحتل راجياً ألاّ يرحِّل السكان. «نحن بحاجة إلى الأرض، لا إلى عبيد»، أتى الجواب الفظ.[٢٥]

كان المدافعون عن بئر السبع أساساً متطوعين مصريين من الإخوان المسلمين بقيادة ضابط ليبي هو رمضان السنوسي. وعندما انتهى القتال، جُمع الجنود الأسرى والسكان المحليون الذين شكّت القوات الإسرائيلية في أنهم حملوا السلاح، وأُطلقت عليهم النار بصورة عشوائية. ويتذكّر جرادة حتى الآن كثيراً من أسماء الناس الذين قتلوا، وبينهم ابن عمه يوسف جرادة وجدّه علي جرادة. أمّا هو، فقد سيق إلى أحد المعتقلات وأُفرج عنه في صيف سنة ١٩٤٩ في عملية تبادل للأسرى أعقبت إبرام الهدنة مع الأردن.

مجزرة الدوايمة

ولدينا قرية الدوايمة، الواقعة بين بئر السبع والخليل. وما جرى لها ربما كان أسوأ ما حدث في تاريخ الأعمال الوحشية التي ارتكبت خلال النكبة. أمّا الوحدة التي احتلتها فكانت الكتيبة ٨٩ التابعة للواء الثامن.

وقد عقدت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، التابعة للأمم المتحدة، والتي حلّت - كما ذكرنا سابقاً - محل الكونت برنادوت في جهود الوساطة، جلسة خاصة لمعرفة ما حدث في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ في هذه القرية، الواقعة على بعد

أقل من ثلاثة أميال من مدينة الخليل، والتي كان عدد سكانها في الأصل ٢٠٠٠ نسمة، لكن ٤٠٠٠ لاجئ أتوا إليها رفعوا الرقم إلى ثلاثة أضعاف.

196 يرد في تقرير الأمم المتحدة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيو ١٩٤٩ (في الإمكان الاطلاع عليه ببساطة في الإنترنت تحت اسم القرية) التالي:

> السبب في ضآلة ما هو معروف عن هذه المجزرة، التي تفوق - من نواح كثيرة - في وحشيتها مجزرة دير ياسين، يرجع إلى أن الفيلق العربي (الجيش الذي كانت المنطقة تحت سيطرته) خشي، فيما لو سُمح لأخبارها بالانتشار، أن تحدث التأثير نفسه الذي أحدثته مجزرة دير ياسين في معنويات الفلاحين، وأن تتسبب بموجة لجوء أُخرى.

لكن السبب كان، على الأرجح، أن الأردنيين خشوا أن يوجه إليهم، بحق، اللوم على عجزهم وتقاعسهم عن العمل. ويستند تقرير لجنة التوفيق أساساً إلى شهادة المختار، حسن محمود إهديب. وتعزز التقارير المحفوظة في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية كثيراً مما رواه. كما أكد الكاتب الإسرائيلي المعروف جيداً، عاموس كينان، الذي شارك في المجزرة، حقيقة وقوعها، وذلك في مقابلة أجراها معه في أواخر التسعينيات الممثل والمخرج السينمائي الفلسطيني محمد بكري، من أجل فيلمه الوثائقي «١٩٤٨».

روى المختار أنه بعد صلاة الجمعة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بثلاثين دقيقة، دخلت عشرون عربة مصفحة القرية من جهة القبيبة، في حين هاجمها في الوقت نفسه جنود من الجهة المقابلة. وشل الخوف على الفور الأشخاص العشرين الذين كانوا يحرسون القرية. وفتح الجنود الموجودون في العربات المصفحة النار من أسلحة أوتوماتيكية ومدافع المورتر، بينما كانوا يشقون طريقهم داخل القرية بحركة شبه دائرية. وعلى جري عادتهم، طوقوا القرية من ثلاث جهات، وتركوا الجهة الشرقية مفتوحة كي يطردوا من خلالها السكان البالغ عددهم ٦٠٠٠ نسمة خلال ساعة واحدة. وعندما لم يتحقق ذلك، قفز الجنود من عرباتهم وراحوا يطلقون النار على الناس من دون تمييز، ولجأ كثير ممن فروا إلى الجامع للاحتماء به، أو إلى كهف مقدس قريب يُدعى عراق الزاغ. وعندما تجرأ المختار وعاد إلى القرية في اليوم التالي، هاله مرأى أكوام الجثث في الجامع، والجثث الكثيرة المتناثرة في الشارع - وهي لرجال ونساء وأطفال، وبينهم والده. وعندما ذهب إلى الكهف وجده مسدوداً بعشرات الجثث. وأظهر التعداد الذي قام به المختار أن ٤٥٥ شخصاً كانوا مفقودين، بينهم نحو ١٧٠ طفلاً وامرأة.

وصف الجنود اليهود الذين شاركوا في المجزرة مشاهد تقشعر لها الأبدان: أطفال رضع حُطمت جماجمهم، ونساء اغتُصبن أو أُحرقن أحياء داخل بيوتهن، ورجال طُعنوا حتى الموت. ولم تكن هذه روايات قيلت بعد أعوام، وإنما روايات 197 شهود عيان في تقارير رُفعت إلى القيادة العليا خلال أيام قليلة بعد وقوع الحدث.[٢٦] وتعزز الوحشية الموصوفة فيها تصديقي للوصف الدقيق، الذي سبق ذكره، للجرائم البشعة التي ارتكبها الجنود الإسرائيليون في الطنطورة والصفصاف وسعسع، والتي أمكن استعادة مجرياتها أساساً بمساعدة الشهادات والتواريخ الشفوية الفلسطينية.

وكان ذلك كله النتيجة النهائية لأمر تلقاه قائد الكتيبة ٨٩ في اللواء الثامن من رئيس الأركان، يغئيل يادين: «يجب أن تتضمن استعداداتك حرباً نفسية و'معالجة' (طِبّول) أمر المواطنين كجزء لا يتجزأ من الخطة.»[٢٧]

كانت مجزرة الدوايمة آخر مجزرة كبيرة ارتكبتها القوات الإسرائيلية حتى سنة ١٩٥٦، عندما قتلت تسعة وأربعين قروياً من قرية كفر قاسم، التي منحتها لإسرائيل اتفاقية الهدنة مع الأردن.

التطهير العرقي ليس إبادة عرقية، لكنه ينطوي على أعمال وحشية وقتل جماعي ومجازر. آلاف من الفلسطينيين قتلوا بوحشية ومن دون رحمة بأيدي جنود إسرائيليين من خلفيات ورتب وأعمار متعددة. وأياً منهم لم يحاكم على ارتكابه جرائم حرب، على الرغم من الأدلة الوافرة.

وإذا كان المرء يعثر هنا وهناك، في سنة ١٩٤٨، على قليل من الأسف كما في قصيدة لألترمان - الذي كان هو نفسه من شبّه الفلسطينيين في سنة ١٩٤٥ بالنازيين - فإنه لا يتعدى كونه مظهراً آخر لـ «يقتلون وهم يبكون»، التي هي الطريقة الأخلاقية النموذجية التي يلجأ إليها الإسرائيليون لإعفاء أنفسهم من تبعة أعمالهم. فعندما سمع ألترمان أول مرة عن القتل الوحشي للمدنيين الأبرياء في الشمال خلال عملية حيرام، كتب:

عَبَر الشارع في جيب عسكري
شاب، أمير الوحوش
قرب الجدار عجوزان يرتعدان من الخوف
صرخ الشاب، وعلى وجهه ابتسامته الملائكية:
«سأجرب رشيشي»، وفعل ذلك
وتناثر دم العجوز على الغطاء.

وبالتأكيد لم يثْنِ أي أسف كالذي أبداه ألترمان القوات الإسرائيلية عن إنجاز مهمتها

القاضية بتطهير فلسطين؛ وهي مهمة انبرت لتنفيذها بمستويات متصاعدة من القسوة والوحشية. وهكذا، ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ حتى التوصل إلى اتفاق نهائي مع سورية ولبنان في صيف سنة ١٩٤٩، تم احتلال سبع وثمانين قرية أخرى: 198 منها ست وثلاثون أُخليت بالقوة، بينما رُحّل من البقية أعداد مختارة. ومع بداية سنة ١٩٥٠، بدأت أخيراً طاقة الطاردين وتصميمهم بالنفاد، وأصبح الفلسطينيون الذين كانوا ما زالوا يعيشون في فلسطين - التي قُسّمت إلى دولة إسرائيل، وضفة غربية أردنية، وقطاع غزة مصري - بمأمن من الطرد إلى حد كبير. صحيح أنهم أُخضعوا لحكم عسكري في إسرائيل ومصر، وبالتالي ظل وضعهم هشاً، لكن مهما تكن الصعوبات التي عانوها فإنها تظل أهون من تلك التي تعرضوا لها في سنة الأهوال التي نسميها الآن «النكبة».

199

الفصل التاسع

الاحتلال ووجهه القبيح

ادعى لاجئون أن القوات الصربية كانت تفصل بطريقة منهجية الرجال من العرق الألباني الذين هم في «سن الجندية» - والذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٥٩ عاماً - عن بقية السكان في أثناء طرد ألبان كوسوفو من منازلهم. ويستخدم الصرب مصنع فيرو - نيكل في غلوكوفاك مركز اعتقال لعدد كبير من ألبان كوسوفو.

State Pepartment Report on Kosovo 1999.

الأمر هو أسر كل مشبوه عربي في سن الجندية، ما بين ١٠ و٥٠ عاماً.

IDF Orders, IDF Archives, 5943/49/114, 13 April 1948
General Orders for how to treat POWs.

منذ بداية الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أُلقي القبض على أكثر من ٢٥٠٠ طفل. ويوجد حالياً في السجون الإسرائيلية ٣٤٠ طفلاً فلسطينياً على الأقل.

صوت الشعب، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

منذ سنة ١٩٦٧، اعتقلت إسرائيل ٦٧٠,٠٠٠ فلسطيني.

بيان رسمي صادر عن جامعة الدول العربية،
٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

الطفل: كل كائن بشري تحت سن الثامنة عشرة.

The Convention on the Rights of the Child. UN Rules
for the Protection of Juveniles Deprived of their Liberty.

200 حتى بعد أن استكملت إسرائيل من حيث الجوهر تطهير فلسطين عرقياً، فإن معاناة الفلسطينيين لم تنته. إذ أمضى نحو ٨٠٠٠ شخص سنة ١٩٤٩ بكاملها في المعتقلات، وعانى آخرون جراء الاعتداء عليهم جسدياً في المدن، وتعرضت أعداد كبيرة من الفلسطينيين للمضايقة بطرق متعددة تحت الحكم العسكري الذي فرضته إسرائيل عليهم. واستمر نهب بيوتهم، وصودرت حقولهم، ودُنست أماكنهم المقدسة، وانتهكت إسرائيل حقوقهم الأساسية، كالحق في حرية الحركة والتعبير، والحق في المساواة أمام القانون.

اعتقال لاإنساني

كان من المناظر المألوفة في الريف الفلسطيني في أعقاب عملية التطهير العرقي معتقلات ضخمة احتُجز فيها القرويون الذكور من سن العاشرة إلى سن الخمسين، بعد أن جرى فرزهم في عمليات «التفتيش والاعتقال» التي صارت روتينية. ونُقلوا في وقت لاحق إلى معسكرات اعتقال مركزية. وكانت عمليات التفتيش والاعتقال تتم بطريقة منهجية، وتشمل أنحاء الريف كافة، وتحمل أسماء رمزية عامة، مثل «عملية المشط»، أو حتى «تقطير» («زِكوك» بالعبرية).[١]

جرت أولى هذه العمليات في حيفا، بعد أسابيع من احتلال المدينة. وكانت وحدات الاستخبارات تبحث عن «العائدين»، أي اللاجئين الذين، لسبب مفهوم، أرادوا العودة إلى بيوتهم بعد انتهاء القتال وبدا الأمر كأن الهدوء والحياة الاعتيادية عادا إلى مدن فلسطين. لكن البحث كان جارياً أيضاً عن فئة أُخرى صُنِّفت تحت عنوان هو «عرب مشبوهون». وفي الحقيقة، نص الأمر على العثور على أكثر ما يمكن من هؤلاء «العرب المشبوهين»، من دون الاهتمام بتعريف طبيعة الشبهة.[٢]

في إجراء مألوف حالياً لدى معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت القوات الإسرائيلية أولاً تصدر أمراً بإغلاق المنطقة (قرية أو مدينة). ومن ثم تبدأ وحدات الاستخبارات تفتيش البيوت واحداً واحداً، وتخرج الأشخاص الذين كانت تشك في أنهم موجودون بصورة «غير شرعية» في ذلك المكان بالتحديد، وأي «عرب مشبوهين» آخرين. وغالباً ما كان هؤلاء أشخاصاً مقيمين بمنازلهم الخاصة. ثم بعد ذلك كان الأشخاص الذين جرى فرزهم في تلك الغارات يساقون جميعاً إلى مركز رئيسي خاص.

201 وقد أصبح هذا المركز الرئيسي في مدينة حيفا بسرعة مصدر رعب بالنسبة إلى الفلسطينيين. كان يقع في حي «هدار»، الكائن فوق الميناء في أعالي منحدرات جبل الكرمل. ولا يزال المنزل موجوداً إلى الآن، رقم ١١ في شارع دانييل، ولا شيء في واجهته الرمادية ينم عن المشاهد المرعبة التي جرت فيه سنة ١٩٤٨. وكان جميع الأشخاص الذين اعتقلوا وأُحضروا إلى هنا لاستجوابهم بهذه الطريقة مواطنين في دولة إسرائيل، بحسب القانون الدولي. وكانت التهمة الأسوأ عدم حيازة بطاقة هوية من البطاقات التي أصدرتها السلطات حديثاً، وكان يمكن أن ينجم عن ذلك فترة سجن طويلة قد تصل إلى عام ونصف عام، وترحيل فوري إلى أحد معسكرات الاعتقال للانضمام إلى العرب «غير المرخّص لهم» و«المشبوهين» الذين عُثر عليهم في المناطق التي احتلها اليهود. وحتى القيادة العليا كانت تبدي بين الحين والآخر تحفظات إزاء

الوحشية التي كان رجال الاستخبارات يظهرونها تجاه الفلسطينيين المعتقلين في مركز الاستجواب في حيفا.[٣]

أُخضعت المناطق الريفية للمعاملة نفسها. وكثيراً ما كانت العمليات تذكّر القرويين بالهجوم الأصلي الذي شُن ضدهم قبل أشهر قليلة، أو حتى قبل بضعة أسابيع. وقد أضاف الإسرائيليون وقتها ممارسة جديدة، مألوفة جداً ضمن الممارسات الإسرائيلية الحالية في المناطق المحتلة: حواجز الطرق، حيث كانوا يجرون تدقيقاً مفاجئاً لإلقاء القبض على من لا يحملون بطاقات الهوية الجديدة. لكن بطاقة الهوية هذه، التي كانت تسمح للأشخاص الذين يحملونها بحرية حركة محدودة في المناطق التي يعيشون فيها، أصبحت بحد ذاتها وسيلة للتخويف؛ إذ إنها لم تكن تُمنح إلاّ للأشخاص الذين كانت الاستخبارات الإسرائيلية تفحصهم جيداً وتصادق على منحهم إياها.

وعلى أية حال، كان معظم المناطق محظوراً عليهم، ولو كانت لديهم البطاقة المطلوبة. فمن أجل دخول هذه المناطق كان المرء بحاجة إلى تصريح خاص. وكان يتضمن إذناً محدَّداً، على سبيل المثال، للناس الذين يعيشون في الجليل في التنقل على الطرقات المألوفة والطبيعية للوصول إلى أماكن عملهم، أو لرؤية عائلاتهم وأصدقائهم، كالطريق بين حيفا والناصرة. وهنا، كان الحصول على التصاريح أمراً في غاية الصعوبة.[٤]

عانى آلاف الفلسطينيين خلال سنة ١٩٤٩ في معسكرات الاعتقال التي نُقلوا إليها من المعتقلات الموقتة. وكان هناك خمسة معسكرات اعتقال، أكبرها الموجود في إجليل (بالقرب من هيرتسليا الحالية)، ومعسكر ثان في عتليت، جنوبي حيفا. وبحسب يوميات بن - غوريون كان هناك ٩٠٠٠ معتقل.[٥]

في البداية، كان نظام الاعتقال مشوَّشاً ويعاني الفوضى. وقد اشتكى أحد الضباط في أواخر حزيران/يونيو ١٩٤٨ أن «مشكلتنا هي تجمع أعداد كبيرة من أسرى الحرب العرب والسجناء المدنيين. نحتاج إلى نقلهم إلى أمكنة أكثر أمناً.»[٦] وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ تم، بإشراف يغئيل يادين، إنشاء ومأسسة شبكة من معسكرات الاعتقال فانتهت حالة الفوضى.

202

في وقت مبكر يرجع إلى شباط/فبراير ١٩٤٨، نجد في الخطوط الموجهة للهاغاناه بشأن معاملة أسرى الحرب ما يلي: «إطلاق أسير، أو التخلص منه، يحتاج إلى مصادقة من ضابط استخبارات.»[٧] وبكلمات أُخرى: كانت عمليات فرز تتم، وإعدامات سريعة تنفذ من دون محاكمة. وكان ضباط الاستخبارات الإسرائيلية المشرفون عليها يطاردون الناس باستمرار منذ لحظة وصولهم إلى معسكرات الاعتقال.

ولهذا السبب، كان الفلسطينيون الأسرى لا يشعرون مطلقاً بالأمان في هذه السجون، حتى بعد أن نُقلوا إلى أماكن «أكثر أمناً»، على حد تعبير الجيش. بدايةً، تقرر تعيين جنود من أعضاء الإرغون وعصابة شتيرن سابقاً حراساً للمعسكر،(٨) لكنهم لم يكونوا وحدهم من يعذبون السجناء. ففي وقت ما، أدين ضابط رفيع المستوى في الهاغاناه سابقاً، هو يِسْكا شدمي، بقتل سجينين فلسطينيين. وهذا اسم معروف جيداً في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل: في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، كان شدمي أحد المسؤولين الرئيسيين عن ارتكاب مجزرة كفر قاسم التي قُتل فيها تسعة وأربعون فلسطينياً. وقد فلت من العقاب على دوره في ارتكاب المجزرة، وظل يترقى في السلم الوظيفي إلى أن أصبح موظفاً ذا شأن في الجهاز المسؤول عن إدارة العلاقات بالأقلية الفلسطينية. وقد تمت تبرئته في النهاية سنة ١٩٥٨. وتكشف قضيته عن سمتين من سمات معاملة المواطنين الفلسطينيين ما زالتا موجودتين إلى الآن: الأولى، إن من يدانوا بارتكاب جرائم ضد العرب من الأرجح أن يستمروا في شغل وظائف ذات تأثير في حياة الفلسطينيين؛ الثانية، إنهم لن يحاكموا على جرائمهم. وأحدث مثال لذلك قضية رجال الشرطة الذين قتلوا ثلاثة عشر فلسطينياً عزّلاً من السلاح في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، وسبعة عشر آخرين منذ ذلك الوقت.

كتب ضابط في الجيش أقلقه ما شاهده في أحد معسكرات الاعتقال بعد أن قام بزيارة له: «كان هناك مؤخراً حالات خطرة فيما يختص بمعاملة السجناء. إن السلوك البربري والوحشي الذي تكشف عنه هذه الحالات يقوض الانضباط العسكري.»(٩) والقلق المعبَّر عنه هنا قلق على الجيش أكثر مما هو على الضحايا، وقد أصبح مألوفاً الآن لمن يتتبع تاريخ «النقد العسكري الذاتي» في إسرائيل.

والأسوأ من ذلك كان معسكرات العمل. وقد أتت فكرة استغلال السجناء الفلسطينيين في أعمال سخرة من القيادة العسكرية الإسرائيلية، وأقرها السياسيون. وأنشئت لهذا الغرض ثلاثة معسكرات: واحد في الصرفند، وآخر في تل ليتفنسكي (اليوم مستشفى تل هشومير)، والثالث في أم خالد (بالقرب من نتانيا). وقد استخدمت السلطات السجناء في أي عمل من شأنه أن يقوي الاقتصاد الإسرائيلي وقدرات الجيش.(١٠)

203

روى أحد الناجين من الطنطورة، بعد أن أُطلق في النهاية من أحد هذه المعسكرات، ما جرى له، في مقابلة أجراها معه أحد أعيان حيفا، وضمّنها في كتاب عن تلك الأيام نشره في سنة ١٩٥١، سجل محمد نمر الخطيب في كتابه الشهادة التالية:

كنا ثلاثمئة رجل، والقبو لا يتسع لنا ونحن وقوف مهما التصقنا ببعضنا [. . . .] وبقينا على هذه الحالة ثلاثة أيام كاملة لم نذق فيها شيئاً من الطعام [. . . .] من هنا أبت على الصهاينة ديمقراطيتهم! إلاّ! إشباع الرؤوس المرفوعة ضرباً وتنكيلاً، فجرى الدم وسال وتلطخت الثياب [. . . .] وصلنا المعسكر الجديد وإذا هو بقايا قرية عربية محتلة هي (أم خالد).[١١]

ثم يصف الشاهد روتين العمل الإجباري في المعسكر: العمل في مقالع الأحجار، وحمل الأحجار الثقيلة؛ العيش على حبة بطاطا واحدة في الصباح، ونصف سمكة مجففة ظهراً. ولم يكن هناك مجال للشكوى لأن عصيان الأوامر كان عقابه الضرب المبرح. وبعد خمسة عشر يوماً، نقل ١٥٠ سجيناً إلى معسكر اعتقال ثان في إجليل، حيث تعرضوا للمعاملة نفسها: «أتت الأوامر بنقل حجارة بعض البيوت المنسوفة.» لكن، في أحد الأيام، «حضر رئيس يهودي يتكلم الإنكليزية بطلاقة، وأخبرنا بأن اليهود اعترفوا بأننا أسرى حرب، وسوف يطبقون علينا نظام أسرى الحرب، حسب قانون جنيف.»

إنما بعد خمسة أشهر - أخبر الشاهد الخطيب - أُعيد إلى أم خالد حيث رأى مشاهد كأنها آتية مباشرة من مكان وزمان آخرين. فعندما اكتشف الحراس أن عشرين شخصاً فروا من المعسكر «هجموا على قفص أهل 'الطنطورة' [. . . .] ووضعوا الزيت والكاز على الثياب والفراش وصادروا ثياب الكثيرين [. . . .] وكميات كبيرة من الحرامات.»[١٢]

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، رفع موظفو الصليب الأحمر، بعد زيارة قاموا بها لأحد المعسكرات، تقريراً ذكروا فيه باقتضاب أن أسرى الحرب يُستغَلون في المجهود المحلي العام لـ «تقوية الاقتصاد الإسرائيلي».[١٣] ولم تكن هذه اللغة الحذرة عفوية. فالصليب الأحمر، بالنظر إلى سلوكه المؤسف خلال الهولوكوست، عندما فشل في لفت النظر إلى ما كان يجري في معسكرات الاعتقال النازية، مع أنه كان على علم تام بذلك، كان حذراً جداً في لوم الدولة اليهودية وانتقادها. لكن على الأقل تلقي وثائقه بعض الضوء على ما خبره السجناء الفلسطينيون، الذي بقي بعضهم في المعسكرات حتى سنة ١٩٥٥.

كما سبق أن لاحظنا، كان هناك تناقض صارخ بين سلوك الإسرائيليين تجاه المدنيين الفلسطينيين الذين سجنوهم وبين المعاملة التي تلقاها الإسرائيليون الذين أسرهم الفيلق العربي التابع للأردن. وقد غضب بن - غوريون عندما نشرت الصحافة عن معاملة الفيلق الحسنة لأسرى الحرب. وكتب في يومياته بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ١٩٤٨: «هذا صحيح، ولكنه قد يشجع النقاط المعزولة على الاستسلام.»

204

إساءة المعاملة تحت الاحتلال

لم تكن الحياة في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ خارج السجون أو معسكرات العمل أسهل كثيراً. وهنا أيضاً أرسل مندوبو الصليب الأحمر، الذين كانوا يجوبون البلد، إلى مقرهم الرئيسي في جنيف تقارير مقلقة عن الحياة تحت الاحتلال. وهي تصف الانتهاكات الجماعية للحقوق الأساسية، التي بدأت في نيسان/أبريل ١٩٤٨ خلال الهجمات اليهودية على المدن المختلطة، واستمرت حتى وقت متأخر من سنة ١٩٤٩. وكان أسوأ هذه الانتهاكات، على ما يبدو، ما حدث في يافا.

بعد مرور شهرين على احتلال الإسرائيليين يافا، اكتشف مندوبو الصليب الأحمر كومة من الجثث. فطلبوا عقد اجتماع عاجل مع حاكم يافا العسكري، الذي اعترف لمندوب الصليب الأحمر، السيد غوي، بأن أصحابها ربما قتلهم جنود إسرائيليون لأنهم لم يلتزموا الأوامر. وشرح قائلاً إن منعاً للتجول فُرض بين الخامسة مساء والسادسة صباحاً، وإن الأوامر تنص بوضوح على أن كل من يوجد خارج بيته «تُطلَق النار عليه».[١٤]

تحت ستار منع التجول والإغلاقات ارتكب الإسرائيليون جرائم أُخرى في يافا، تمثل كثيراً مما كان يحدث في أماكن أُخرى. وكان أكثر الجرائم شيوعاً النهب من نوعين: النوع الرسمي والمنهجي، والنوع المتفرق الخاص. أمّا النوع المنهجي والرسمي فقد أمرت به الحكومة الإسرائيلية بالذات واستهدف مخازن السكر والطحين والشعير والقمح والأرز، التي كانت الحكومة البريطانية تحتفظ بها لسد حاجات السكان العرب. وقد أُرسلت الغنائم إلى المستعمرات اليهودية. وكان مثل هذه الأفعال قد حدث مراراً حتى قبل ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، تحت بصر الجنود البريطانيين الذين كانوا يشيحون بوجوههم كلما اقتحمت القوات اليهودية مناطق تقع ضمن سلطتهم الشرعية ومسؤوليتهم. وقد رفع حاكم يافا العسكري تقريراً إلى بن - غوريون في تموز/يوليو عن سير المصادرات المنظمة جاء فيه:

> فيما يختص بطلبك، سيدي، أن أتأكد من أن «جميع السلع التي طلبها جيشنا وسلاحانا الجوي والبحري ستُسلّم للأشخاص المسؤولين وتُخرَج من يافا بالسرعة الممكنة.» أستطيع إعلامك بأنه اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ كان يخرج من يافا يومياً ما يعادل حمولة ١٠٠ شاحنة. الميناء جاهز للعملية. المخازن أُفرغت، والسلع أُخذت.[١٥]

205 وكان الموظفون الذين نهبوا مخازن الأغذية هم أنفسهم الذين وعدوا سكان حيفا

الفلسطينيين وسكان المدن الأُخرى المحتلة أن مراكز مجتمعهم، وأماكنهم المقدسة، والمؤسسات المدنية، لن تُنهب أو تُسرق. لكن الناس سرعان ما اكتشفوا أن هذا كان وعداً مخادعاً عندما دُنِّست جوامعهم وكنائسهم وخُرِّبت أديرتهم ومدارسهم. وقد رفع الكابتن ف. مارشال، أحد مراقبي الأمم المتحدة، وقد تملكه اليأس، تقريراً إلى منظمته جاء فيه أن «اليهود خرقوا مراراً وتكراراً التعهدات التي قدمتها السلطات اليهودية عدة مرات باحترام جميع المباني التابعة للجماعات الدينية.»(١٦)

وكانت يافا بصورة خاصة أيضاً ضحية سرقات البيوت التي كانت تحدث في وضح النهار. وكان النهّابون يأخذون الأثاث والملابس وأي شيء يمكن أن يفيد المهاجرين اليهود الذين كانوا يتدفقون إلى البلد. وكان مراقبو الأمم المتحدة مقتنعين بأن النهب كان أيضاً وسيلة لمنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة. وكان ذلك منسجماً مع المنطق التبريري العام للقيادة العليا الإسرائيلية التي لم تكن تخشى أن تلجأ بدم بارد إلى أفعال عقابية وحشية من أجل دفع سياساتها الاستراتيجية قدماً.

وكانت القوات الإسرائيلية كثيراً ما تلجأ، من أجل تبرير حملات النهب والسرقة، إلى التذرع بـ «التفتيش عن الأسلحة». وكان وجود الأسلحة، سواء كان متخيلاً أو حقيقياً، مدعاة إلى أعمال أكثر وحشية؛ إذ غالباً ما رافق حملات التفتيش اعتداء بالضرب، وغالباً ما انتهت باعتقالات جماعية: «كثيرون اعتقلوا من دون سبب على الإطلاق»، كتب يتسحاق تشيزيك، حاكم يافا العسكري، إلى بن - غوريون.(١٧)

وقد بلغ نهب يافا مستوى من الشدة أحس معه حتى يتسحاق تشيزيك بأنه مضطر إلى أن يشكو، في رسالة بعث بها في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٨ إلى وزير المالية، إليعيزر كابلان، أنه لم يعد قادراً على السيطرة على أعمال النهب. واستمر في الاحتجاج، لكنه عندما شعر في نهاية تموز/يوليو بأن احتجاجاته كان يتم تجاهلها كلياً، قدم استقالته، ذاكراً فيها أنه استسلم أمام حملة النهب والسرقة المستمرة، والتي أصبح من المتعذر ضبطها.(١٨) وتقاريره، الموجودة في أرشيفات الدولة، تعرضت في معظمها لمقص الرقيب، وخصوصاً الفقرات المتعلقة بإساءة معاملة السكان المحليين من جانب الجنود الإسرائيليين. وفي واحد من هذه التقارير، حيث لم يشطب الرقيب الفقرة كما يجب، نجد تشيزيك متفاجئاً بوضوح من وحشية الجنود غير المحدودة: «إنهم لا يكفّون عن ضرب الناس»، كتب في التقرير.

تشيزيك نفسه لم يكن ملاكاً. فقد أمر أحياناً بهدم بيوت وأصدر تعليماته إلى قواته بإحراق عدد من الدكاكين الفلسطينية، لكن هذه كانت أعمالاً تأديبية أراد ضبطها، ومن شأنها دعم صورته الذاتية كسيد مطلق الصلاحية في المنطقة الواقعة تحت حكمه: «إنه لأمر مؤسف»، كتب في رسالة إلى كابلان، لكنه لم يعد يستطيع

تحمل «موقف الجنود في حالات أصدرتُ فيها أوامر صريحة بعدم إحراق منزل أو دكان؛ إنهم لم يعودوا يتجاهلونها فحسب، بل أيضاً يسخرون مني أمام العرب.» وانتقد أيضاً النهب الرسمي بإشراف السيدين يعقوبسون وبريسيز، اللذين سمحا بـ «نهب كثير من الأشياء التي لا يحتاج الجيش إليها.»[١٩]

أرسلت القيادة العليا أبراهام مَرْغليت للتحقق من هذه الشكاوى، وجاء في تقرير رفعه في حزيران/يونيو ١٩٤٨: «هناك حالات خرق انضباط كثيرة، ولا سيما في الموقف من العرب (ضرب وتعذيب)، وفي النهب الناجم عن الجهل أكثر مما هو عن الحقد.» وكما يشرح مرغليت نفسه، كان هذا «الجهل» هو ما جعل الجنود يخصصون أمكنة «يحتجزون فيها العرب ويعذبونهم.»[٢٠]

ودفع هذا الأمر الوزير الإسرائيلي لشؤون الأقليات، بيخور شطريت، إلى زيارة يافا في الشهر نفسه. وكان هذا السياسي الإسرائيلي، المولود في طبرية، وذو الميول الحمائمية نسبياً، قد أظهر تعاطفاً تجاه إمكان العيش المشترك اليهودي - الفلسطيني في الدولة الجديدة. كان في فترة الانتداب البريطاني قاضياً، وأصبح لاحقاً وزيراً للعدل. وكان وزيراً من أصل شرقي في حكومة أغلبيتها الساحقة أشكنازية (شرق أوروبية)، ولأنه كذلك «جرت ترقيته» في البداية للتعامل مع المهمة غير المرغوب فيها أبداً في الحكومة: العرب.

كان شطريت قد أقام علاقات شخصية ببعض الأعيان الذين بقوا في يافا بعد الاحتلال وترأسوا المجتمع الفلسطيني هناك، مثل نقولا صعب وأحمد أبو لبن. ومع أنه أصغى إليهم باهتمام في حزيران/يونيو ١٩٤٨ عندما رجوه أن يرفع عن كاهلهم، على الأقل، الإجراءات الأشد ترويعاً للحياة تحت الاحتلال العسكري، واعترف لهم بأن شكاويهم محقة، فقد مضى وقت غير قليل قبل أن يتم فعل أي شيء.

وقد أخبر الأعيان شطريت أن الطريقة التي كانت القوات الإسرائيلية تقتحم بها البيوت لم تكن ضرورية قط، لأنهم كأعضاء في اللجنة القومية المحلية كان في حيازتهم مفاتيح البيوت التي تركها في عهدتهم الأشخاص الذين تم إجلاؤهم، وكانوا مستعدين لتسليمها للجيش؛ لكن الجنود فضلوا اقتحامها عنوة. ولم يكونوا يعرفون أنه بعد فترة وجيزة من مغادرة شطريت سيعتقل بعضهم لـ «حيازته أملاكاً غير شرعية»؛ أي مفاتيح البيوت الخالية التي تحدثوا عنها.[٢١] وبعد ثلاثة أسابيع احتج أبو لبن لشطريت أنه لم يتغير شيء منذ لقائهما الأخير: «لا يوجد بيت أو دكان لم يُقتحما عنوة. وقد أُخذت البضائع من المرفأ والمخازن، كما أُخذت المواد التموينية من السكان.»[٢٢] وكان أبو لبن يملك مصنعاً في المدينة مع شريك يهودي، لكن ذلك لم ينقذه؛ فقد أُخذت جميع الآلات، ونُهب المصنع. 207

وفي الحقيقة، فإن مدى المصادرات الرسمية والنهب الخاص كان واسعاً إلى حد أن القادة المحليين كانوا غير قادرين على السيطرة عليه. وفي ٢٥ حزيران/يونيو، قررت الحكومة الحد بعض الشيء من النهب والمصادرات التي كانت القدس مبتلية بها. فعينت داود أبو لافية، وهو مواطن محلي، مسؤولاً عن «المصادرات والاستيلاء على الأملاك.» وكانت مشكلته الرئيسية، كما أخبر بن - غوريون، أن «قوات الأمن والميليشيات استمرت في المصادرات من دون إذن.»[٢٣]

حصر فلسطينيي حيفا في غيتو

كان لدى الإسرائيليين أكثر من وسيلة لسجن الناس وانتهاك حقوقهم الأساسية، ويمكن معرفة ذلك من تجارب المجتمع الفلسطيني الصغير الذي بقي في حيفا بعد أن طهرت القوات اليهودية المدينة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨. إن قصة هذا المجتمع فريدة في نوعها، بل في تفصيلاتها. أمّا على وجه العموم، فهي تمثل متاعب ومِحَن الأقلية الفلسطينية ككل تحت الاحتلال.

مساء يوم أول تموز/يوليو ١٩٤٨، استدعى الحاكم العسكري قادة المجتمع الفلسطيني في حيفا إلى مقر قيادته. وكان الهدف من الاجتماع أن يأمر هؤلاء الأعيان، الذين كانوا يمثلون ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ فلسطيني بقوا في حيفا بعد أن طُرد منها نحو ٧٠,٠٠٠ من سكانها العرب، بـ «تسهيل» نقل السكان الباقين من الأماكن المتعددة في المدينة التي كانوا يقيمون بها إلى حي واحد فقط، هو حي وادي النسناس الصغير، أحد أفقر أحياء المدينة. وكان بعض من طُلب منهم مغادرة منازلهم الكائنة على المنحدرات العليا لجبل الكرمل، أو حتى على قمة الجبل نفسه، يعيش فيها منذ أعوام طويلة بين اليهود القادمين حديثاً. وقد أمرهم القائد العسكري جميعاً بأن يحرصوا على إنجاز الانتقال بحلول ٥ تموز/يوليو ١٩٤٨. وكانت الصدمة التي أُصيب بها القادة والأعيان فورية وعميقة. وكان كثيرون بينهم ينتمون إلى الحزب الشيوعي الذي أيد التقسيم، وكانوا يأملون بعد أن انتهى القتال بأن تعود الحياة إلى طبيعتها تحت رعاية الدولة اليهودية التي لم يعارضوا إنشاءها.[٢٤]

«لا أفهم ذلك: هل هذا أمر عسكري؟ دعنا ننظر إلى أحوال هؤلاء الناس. لا أرى أي سبب، وخصوصاً أي سبب عسكري، يبرر خطوة كهذه»، احتج توفيق طوبي، الذي أصبح لاحقاً عضواً في الكنيست عن الحزب الشيوعي. وأنهى احتجاجه بالقول: «نطالب بأن يبقى الناس في بيوتهم.»[٢٥] وصرخ أحد المشاركين، وهو بولس فرح، محتجاً: «هذه عنصرية»، ووصف الخطوة، بحق، بأنها «حصر فلسطينيي

208

حيفا في غيتو.»[٢٦]

إن لهجة الوثيقة الجافة لا تستطيع حتى إخفاء الاستهانة واللامبالاة في ردة فعل القائد العسكري الإسرائيلي. ويكاد المرء يسمع رنة لهجته القاطعة وهو يقول لهم:

> أستطيع أن أراكم تجلسون هنا [وتعتقدون أنكم تستطيعون] أن تقدموا لي نصيحة. لكنني دعوتكم إلى هنا كي تسمعوا أوامر القيادة العليا وتنفذوها! أنا لا أتدخل في السياسة، ولا أتعامل معها. أنا أطيع الأوامر فقط... أنا أنفذ الأوامر، ويجب أن أتأكد من أن هذا الأمر سيكون قد نُفّذ بحلول ٥ تموز/يوليو... إذا لم تنفذوه سأنفذه أنا شخصياً. أنا جندي.[٢٧]

وبعد أن أنهى مونولوغه الطويل، سأل أحد الأعيان الفلسطينيين، وهو شحادة شلح: «وإذا كان الشخص يملك المنزل، هل ينبغي له أن يتركه؟» فأجاب القائد العسكري: «على الجميع أن يتركوا.»[٢٨] ومن ثم علم الأعيان بأن السكان سيتحملون تكلفة ترحيلهم القسري.

حاول فيكتور خياط أن يناقش القائد الإسرائيلي في أنهم بحاجة إلى أكثر من يوم واحد لإخطار جميع الناس، وأن المهلة المعطاة لهم ليست كافية. فأجاب القائد أن أربعة أيام «وقت طويل جداً». ويذكر الشخص الذي دوّن محضر اللقاء أن الممثلين الفلسطينيين صرخوا صرخة رجل واحد: «لكن هذا وقت قصير جداً.» فأجابهم القائد: «لا أستطيع تغيير المهلة.»[٢٩]

لكن هذا لم يكن نهاية متاعبهم. ففي المنطقة التي حُصروا فيها، وادي النسناس - حيث تحتفل اليوم بلدية حيفا سنوياً بأعياد الحانوكا، والميلاد، والفطر، تحت شعار «عيد الأعياد للسلام والتعايش» - ظل الناس يتعرضون للسرقة والاعتداء عليهم، في أغلب الأحيان من جانب أعضاء الإرغون وعصابة شتيرن، لكن الهاغاناه أيضاً شاركت بنشاط في الاعتداءات. وقد أدان بن - غوريون سلوكهم، لكنه لم يفعل شيئاً لإيقافه، واكتفى بتسجيله في يومياته.[٣٠]

الاغتصاب

لدينا ثلاثة أنواع من المصادر تخبر عن وقوع حالات اغتصاب، وبالتالي فإننا نعرف عن عدة حالات مشينة. لكن يبقى من الأصعب تكوين فكرة عن عدد النساء والفتيات التي اعتدت القوات اليهودية عليهن بهذه الطريقة. مصدرنا الأول هو المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والصليب الأحمر. وهي لم ترفع تقريراً جماعياً، 209

لكن لدينا روايات دقيقة وموجزة لحالات مفردة. وهكذا، على سبيل المثال، بعد فترة وجيزة من احتلال يافا، رفع مندوب الصليب الأحمر، دو ميرون، تقريراً روى فيه كيف اغتصب جنود فتاة وقتلوا أخاها. ولاحظ بشكل عام أنه عندما يؤخذ الرجال الفلسطينيون أسرى إلى المعتقلات، فإن نساءهم يبقين تحت رحمة الإسرائيليين. وكتب يتسحاق تشيزيك إلى كابلان في الرسالة المذكورة أعلاه: «أمّا عن حوادث الاغتصاب، سيدي، فلا بد من أنك سمعت بها.» وفي رسالة سابقة إلى بن - غوريون، كتب تشيزيك كيف أن «مجموعة من الجنود اقتحمت أحد المنازل، فقتلت الأب وجرحت الأم واغتصبت الابنة.»

نحن نعرف أكثر، طبعاً، عن الحالات في الأماكن التي كان يوجد فيها مراقبون خارجيون، لكن هذا لا يعني أن نساء لم يُغتصبن في أماكن أخرى. ويروي تقرير آخر للصليب الأحمر عن حادثة مروعة بدأت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ عندما اقتحم جنديان يهوديان منزل الحاج سليمان داود، الذي كان طُرد مع عائلته إلى شوكة التحتا. وضرب الجنديان زوجته وخطفا ابنته البالغة من العمر ثمانية عشر ربيعاً. وتمكن الوالد بعد سبعة عشر يوماً من الوصول إلى ملازم إسرائيلي، واشتكى له. واتضح أن الخاطفين كانا من اللواء السابع. ومن المستحيل معرفة ما جرى تماماً في الأيام السبعة عشر قبل أن يُفرج عن الفتاة، لكن يمكن افتراض الأسوأ.[٣١]

أمّا المصدر الثاني فهو الأرشيفات الإسرائيلية، وهي تغطي فقط الحالات التي قُدم فيها المغتصبون للمحاكمة. ويبدو أن بن - غوريون أُطلع على كل حالة وسجلها في يومياته. وكان هناك كل بضعة أيام فقرة تحت عنوان فرعي: «حالات اغتصاب». وفي واحدة منها ذِكْر للحادثة التي أخبره عنها تشيزيك: «حالة في عكا حيث أراد جنود اغتصاب فتاة، فقتلوا والدها وجرحوا أمها، وغطّى الضباط على فعلتهم. واغتصب جندي واحد على الأقل الفتاة.»[٣٢]

لقد كانت يافا، كما يبدو، مستنبتاً للقسوة وجرائم الحرب التي ارتكبها الجنود الإسرائيليون. وكانت كتيبة معينة، الكتيبة ٣ - بقيادة الشخص نفسه الذي كان مسؤولاً عندما ارتكب جنودها المجزرتين في الخصاص وسعسع، والتي طهّرت صفد ومحيطها - متوحشة في سلوكها إلى حد أن جنودها كانوا مشبوهين بارتكاب معظم حالات الاغتصاب في المدينة، وإلى درجة أن القيادة العليا قررت أن من الأفضل سحبها من المدينة. وعلى أية حال، فإن الوحدات الأُخرى لم تتورع عن مضايقة النساء في الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأولى للاحتلال. وكانت الفترة الأسوأ هي القريبة 210 من نهاية الهدنة الأولى (٨ تموز/يوليو) عندما أصبح بن - غوريون متخوّفاً من نمط السلوك الذي تفشى بين الجنود في المدن المحتلة، ولا سيما النهب الخاص وحالات

الاغتصاب، بحيث قرر عدم السماح لوحدات معينة من الجيش بدخول الناصرة بعد أن احتلت قواته المدينة خلال حرب «الأيام العشرة».(٣٣)

مصدرنا الثالث هو التاريخ الشفهي الذي رواه كل من مرتكبي الجرائم والضحايا. ومن الصعب جداً الحصول على الحقائق من المرتكبين، ومن شبه المستحيل، طبعاً، من الضحايا. لكن قصصهم ساعدت في إلقاء الضوء على بعض أفظع الجرائم اللاإنسانية والمخيفة التي حدثت في الحرب التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

الذين ارتكبوا الجرائم يستطيعون التكلم، كما يبدو، فقط تحت حماية مرور الزمن الطويل الذي مضى منذ ارتكاب الجرائم. وهذا ما سمح بمعرفة جريمة فائقة البشاعة كُشف النقاب عنها مؤخراً. ففي ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، أسرت فصيلة من الجند في النقب، مرابطة في كيبوتس نيريم القريب من بيت حانون، على الطرف الشمالي من قطاع غزة حالياً، فتاة فلسطينية في الثانية عشرة من عمرها واحتجزتها في قاعدتها العسكرية الواقعة بالقرب من الكيبوتس. وفي الأيام القليلة التالية حلق الجنود شعرها، وتناوبوا على اغتصابها، وفي النهاية قتلوها. وقد سجل بن - غوريون واقعة الاغتصاب هذه أيضاً في يومياته، لكن محرِّرَي اليوميات حذفاها. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية القصة استناداً إلى شهادات المغتصبين: اثنان وعشرون جندياً شاركوا في عملية الاغتصاب البربرية والقتل. وعندما قدموا للمحاكمة، كان أقسى حكم أصدرته المحكمة السجن عامين للشخص الذي قام فعلاً بقتل الفتاة.

كما أن الذكريات الشفهية كشفت عن حالات اغتصاب عديدة خلال احتلال القرى الفلسطينية، بدءاً بقرية الطنطورة في أيار/مايو، مروراً بقرية قولة في حزيران/يونيو، وانتهاء بقصة بعد أخرى من قصص الاعتداءات والاغتصاب في القرى التي احتُلت خلال عملية حيرام. وقد وثّق موظفو الأمم المتحدة كثيراً من الحالات بعد أن أجروا مقابلات مع عدد من نساء القرى اللواتي أبدين استعدادهن للتحدث عما جرى لهن. لكن عندما أجريت مقابلات مع بعض هؤلاء بعد أعوام كثيرة، كان من الواضح أن من الصعب جداً على الرجال والنساء من القرى المعنية ذكر الأسماء والتفصيلات المتعلقة بهذه الحالات، وعاد الذين أجروا المقابلات بالانطباع أن الجميع يعرف أكثر مما يرغب في قوله، أو يستطيع التحدث عنه.

وتحدث شهود عيان أيضاً عن الطريقة القاسية والمهينة التي كانت النساء يجرّدن بها من مصاغهن حتى الحلية الأخيرة. كما أن الجنود كانوا بعد ذلك يضايقون النسوة أنفسهن جسدياً، وانتهى الأمر في الطنطورة بالاغتصاب. وفيما يلي وصف ناجيه أيوب 211

لكيفية معاملة الجنود للنساء: «رأيت الجنود الذين أحاطوا بنا يحاولون لمس النساء، لكن هؤلاء أعرضن عنهم. وحين رأوا أن النساء لن يستسلمن، توقفوا. وعندما كنا على الشاطئ، أخذوا امرأتين وحاولوا تجريدهما من الثياب، مدّعين أنهم يريدون تفتيش جسديهما.»[٣٤]

إن التقاليد والعار والصدمة هي الحواجز الثقافية والنفسية التي تحول دون حصولنا على صورة أشمل لاغتصاب النساء الفلسطينيات في سياق الخراب العام الذي ألحقته القوات الإسرائيلية، بهذه الوحشية، بالريف والمدن الفلسطينية خلال سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩. وربما سيتمكن شخص ما بمرور الزمن من استكمال هذا الفصل من تاريخ التطهير العرقي الذي ارتكبته إسرائيل في فلسطين.

اقتسام الغنائم

عندما هدأت رياح الحرب ووقّعت دولة إسرائيل المنشأة حديثاً اتفاقيات الهدنة مع جاراتها، خففت الحكومة الإسرائيلية وطأة نظام الاحتلال قليلاً، وأوقفت بالتدريج أعمال النهب وحصر المجموعات الحضرية الصغيرة التي بقيت في المدن في غيتوات. وأنشئت في آب/أغسطس ١٩٤٨ هيكلية جديدة للتعامل مع تداعيات التطهير العرقي، دعيت باسم «لجنة الشؤون العربية». وكما كان الأمر من قبل، اتضح أن بيخور شطريت كان الصوت الأكثر إنسانية بين زملائه في اللجنة، بالإضافة إلى وزير الخارجية الإسرائيلي الأول، موشيه شاريت، لكن اللجنة ضمت أيضاً بعض أعضاء الهيئة الاستشارية سابقاً. ولو كان الفلسطينيون الذين بقوا عرفوا أن يعقوب شمعوني وغاد ماخنس وعزرا دانين ويوسف فايتس، وجميعهم ساهموا في تدبير الطرد، كانوا بين أعضاء اللجنة، لكان الأمر أخافهم جداً.

انشغلت المؤسسة الجديدة في آب/أغسطس، أساساً، بمواجهة الضغط الدولي المتنامي على إسرائيل للسماح للاجئين بالعودة. وكان التكتيك الذي اتبعته هو محاولة تسويق برنامج إعادة توطين اعتقدت أن من شأنه أن يحول دون أية مواجهة بشأن الموضوع، إمّا لأن اللاعبين الأساسيين في المجتمع الدولي سيقبلون المصادقة عليه، وإمّا، وهذا أفضل، سيقنعهم بالتخلي عن الانشغال بالمسألة كلياً. وكان العرض الإسرائيلي أنه يجب إعادة توطين جميع اللاجئين الفلسطينيين في سورية والأردن ولبنان. ولم يكن ذلك مفاجئاً، لأن الأمر كان نوقش في اجتماع للوكالة اليهودية منذ سنة ١٩٤٤. وقد شرح بن - غوريون وقتئذ: «إن ترحيل العرب أسهل من ترحيل أي [شعب] آخر... هناك دول عربية مجاورة... ومن الواضح أن ترحيل العرب

212

[الفلسطينيين] سيحسن وضعهم، وليس العكس.» ولاحظ موشيه شاريت. «عندما تُنشأ الدولة اليهودية، من الممكن جداً أن تكون النتيجة نقل العرب.»[٣٥] ومع أن ردة فعل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا كانت في ذلك الوقت متعاطفة مع هذه السياسة - التي ظلت الخط الموجه لموقف الحكومات الإسرائيلية المتتالية كافة - إلاّ إنه لا هما ولا بقية العالم بدت معنية ببذل مجهود كبير لدفعها قدماً، أو للعمل على تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي دعا إلى عودة غير مشروطة للاجئين الفلسطينيين. وكما أملت إسرائيل، فإن مصير اللاجئين، ناهيك عن حقوقهم، سرعان ما عُتِّم عليه.

لكن العودة، أو إعادة التوطين، لم تكن المشكلة الوحيدة، إذ كان هناك أيضاً مسألة الأموال التي صودرت من الـ ١,٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني، الذين كانوا مواطنين في فلسطين الانتدابية، والتي كانت مستثمرة في المصارف والمؤسسات التي استولت السلطات الإسرائيلية عليها بعد أيار/مايو ١٩٤٨. كما لم تتطرق السياسة الإسرائيلية المقترحة إلى مسألة الأملاك الفلسطينية التي باتت في أيدي الإسرائيليين. وقد قدّر أحد أعضاء اللجنة، دافيد هوروفيتس، أول محافظ لبنك إسرائيل الوطني، القيمة الإجمالية للأملاك «التي تركها العرب» بمئة مليون جنيه فلسطيني. ومن أجل تفادي الدخول في مشكلات مع أي تحريات وتدقيقات دولية، اقترح حلاً: «ربما نستطيع بيعها ليهود أميركيين.»[٣٦]

وكان هناك مشكلة أُخرى هي الأراضي المزروعة التي أُرغم العرب على تركها، وفي اجتماع لجنة الشؤون العربية كان بيخور شطريت مرة أُخرى هو الشخص الذي تساءل بسذاجة وبصوت مرتفع عن مصيرها: «مساحة الأراضي المزروعة ربما تبلغ مليون دونم. وبموجب القانون الدولي لا نستطيع بيع أي شيء، ولذا ربما يتعين علينا أن نشتري [ما نستطيعه - المترجم] من العرب الذين لا يريدون العودة.» ومن دون مقدمات، قاطعه يوسف فايتس قائلاً: «مصير الأراضي المزروعة لن يكون مختلفاً عن مصير الأراضي التي كانت القرية موجودة عليها.» وأوصى فايتس بأن يشمل الحل جميع الأراضي: أراضي القرية برمتها، سواء أكانت للزراعة أم للسكنى، وأيضاً المناطق الحضرية.[٣٧]

خلافاً لشطريت، كان فايتس مطّلعاً على خفايا الأمور. فمنصبه الرسمي كرئيس لدائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي، وقيادته الفعلية لـ «لجنة الترانسفير» المؤلفة خصيصاً لهذا الغرض، اندمجا معاً عندما ابتدأ التطهير العرقي. وقد تابع فايتس عن كثب كل عملية استيلاء في المناطق الريفية، سواء شخصياً أو من خلال موظفين مخلصين، مثل مساعده المقرب جداً منه يوسف نحماني. وبينما كانت القوات 213

اليهودية مسؤولة عن طرد الناس وتدمير بيوتهم، كان فايتس يعمل على التأكد من وضع القرى تحت وصاية الصندوق القومي اليهودي.

وفاقم الاقتراح مخاوف شطريت، لأنه عنى أن مساحة الدونمات التي ستستولي إسرائيل عليها، بصورة غير شرعية في نظره، ستكون ثلاثة أضعاف المليون دونم الذي فكر فيه في البداية. وكان اقتراح فايتس التالي حتى أكثر ترويعاً لأي شخص حساس تجاه القانون الدولي أو الشرعية: «كل ما نحتاج إليه»، أعلن رئيس دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي، «هو ٤٠٠ جرار زراعي، ويستطيع كل جرار أن يحرث ٣٠٠٠ دونم - يحرثها لا من أجل الحصول على الغذاء فحسب، بل أيضاً من أجل منع أي شخص من العودة إلى أراضيه. أمّا الأراضي الأقل جودة فيجب أن تباع للقطاع الخاص أو العام.»

وحاول شطريت مرة أُخرى: «على الأقل، فلنقل إن هذه المصادرات هي عوضاً عن الأملاك التي خسرها يهود العالم العربي عندما هاجروا إلى فلسطين.» وكانت الهجرة اليهودية في ذلك الوقت محدودة جداً، لكن مفهوم «عوضاً عن»، سيعجب وزارة الخارجية الإسرائيلية لاحقاً، وسيستخدمه جهاز الدعاية التابع لها مراراً في محاولاتها العقيمة لإخماد النقاش فيما يخص حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. أمّا في آب/أغسطس ١٩٤٨، فقد استُبعدت فكرة شطريت لأنها كانت تنطوي على المجازفة بتوريط إسرائيل في ارتكاب ترحيل قسري. وحذّر يعقوب شمعوني من أن الإعلان بشأن مصادرات متبادلة سيلفت الانتباه بالتأكيد إلى عمليات الطرد - سمّاها «ترانسفير» - التي نفذتها إسرائيل في فلسطين.

لم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ صبر بن - غوريون ينفد. فقد أدرك أن موضوعات حساسة، مثل خلق **حقائق مفروضة** (*faits accomplis*) من أجل استباق تهديد عقوبات دولية - على سبيل المثال تدمير البيوت كي لا يرغم أحد إسرائيل على السماح لمُلاّكها الفلسطينيين بالعودة إليها - ليست مهمة مناسبة للجنة بطيئة مثل لجنة الشؤون العربية. ولذلك قرر تعيين دانين وفايتس كلجنة من شخصين لتتخذ منذ تعيينها فصاعداً جميع القرارات النهائية فيما يتعلق بالأملاك الفلسطينية والأرض؛ وهي قرارات كانت سمتاها الرئيسيتان التدمير والمصادرة.

وكانت الإدارة الأميركية أبدت، لفترة فريدة ووجيزة، اهتماماً بالموضوع. ففي خطوة خارجة عن المألوف، سيطر موظفون في وزارة الخارجية الأميركية على السياسة تجاه قضايا اللاجئين، بينما بدا البيت الأبيض بعيداً عنها. وكانت النتيجة الحتمية استياء متزايداً من الموقف الإسرائيلي الأساسي. ولم ير خبراء الولايات المتحدة بديلاً قانونياً من عودة جميع اللاجئين، وأزعجم جداً رفض إسرائيل حتى مناقشة هذا 214

الإمكان. وفي أيار/مايو ١٩٤٩، أرسلت وزارة الخارجية الأميركية رسالة قوية إلى إسرائيل فحواها أنها تعتبر عودة اللاجئين شرطاً مسبقاً للسلام. وعندما وصلها الرفض الإسرائيلي، هددت الإدارة الأميركية إسرائيل بفرض عقوبات، وأوقفت قرضاً كانت وعدتها به. ورداً على ذلك، اقترحت إسرائيل في البداية القبول بعودة ٧٥,٠٠٠ لاجئ، والسماح لـ ٢٥,٠٠٠ آخرين بالعودة في إطار جمع شمل العائلات. وعندما اعتبرت واشنطن أن ذلك غير كاف، اقترحت الحكومة الإسرائيلية أن تأخذ قطاع غزة بسكانه الـ ٩٠,٠٠٠ الأصليين ولاجئيه الـ ٢٠٠,٠٠٠. وبدا الاقتراحان هزيلين، لكن في ربيع سنة ١٩٤٩ حدثت تغييرات في ملاك وزارة الخارجية الأميركية وضعت سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين في مسار مختلف التفّ كلياً على مسألة اللاجئين، إن لم يكن تجاهلها تماماً.

وخلال هذه الفترة القصيرة من الضغط الأميركي (نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٤٩)، كانت ردة فعل بن - غوريون الأساسية تكثيف توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المصادرة والبيوت المفرغة من أصحابها. وعندما اعترض شاريت وكابلان، لتخوفهما من الإدانة الدولية لأفعال كهذه، عيّن بن - غوريون مرة أُخرى هيئة أشبه بعصبة سرية سرعان ما عمدت إلى تشجيع مئات الآلاف من اليهود المهاجرين من أوروبا والعالم العربي على الاستيلاء على البيوت الفلسطينية المتروكة في البلدات والمدن، وعلى بناء مستعمرات على أنقاض القرى التي طرد سكانها.

وكان من المفروض أن يتم استملاك الأملاك الفلسطينية وفقاً لبرنامج وطني منظم منهجياً. لكن بن - غوريون اضطر في نهاية أيلول/سبتمبر إلى التخلي عن فكرة الاستيلاء المنهجي في المدن الرئيسية مثل يافا والقدس وحيفا. وعلى نحو مشابه، اتضح أن من المستحيل تنسيق هجوم المزارعين اليهود الطامعين والوكالات الحكومية على القرى المهجَّرة والأراضي. وكان الصندوق القوي اليهودي هو المسؤول عن توزيع الأراضي، لكن بعد حرب ١٩٤٨ مُنحت هيئات أُخرى صلاحيات مشابهة، أهمها القيّم [على أملاك الغائبين - المترجم]، الذي سنتطرق إليه لاحقاً. ووجد الصندوق القومي اليهودي نفسه مضطراً إلى التنافس بشأن وظيفة الموزع الرئيسي لغنائم الحرب. وقد كسب الصندوق المعركة في نهاية المطاف، لكن ذلك تطلب بعض الوقت. لقد استولت إسرائيل على أكثر من ٣,٥ ملايين دونم من الأراضي في الريف الفلسطيني. ويشمل هذا التقدير العائد إلى سنة ١٩٤٨ جميع بيوت القرى المدمرة وحقولها. وقد مضت فترة من الوقت قبل أن تبرز سياسة مركزية واضحة بشأن الطريقة الأفضل لاستخدام هذه الأراضي، إذ أجّل بن - غوريون الاستيلاء الكامل عليها من جانب الجهات اليهودية الخاصة أو العامة عندما كانت الأمم المتحدة لا تزال تناقش

مصير اللاجئين، بداية في لوزان سنة ١٩٤٩، ولاحقاً في سلسلة من اللجان العقيمة التي أنشئت لمعالجة مسألة اللاجئين. فقد عرف أنه في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، المتخذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والذي طالب بعودة غير مشروطة لجميع اللاجئين الفلسطينيين، فإن استيلاء إسرائيل رسمياً وقانونياً على الأراضي من شأنه أن يسبب مشكلات لها. 215

ومن أجل استباق الغضب الدولي من الاستيلاء الجماعي على الأملاك المكتسبة حديثاً عينت الحكومة «قيّماً» عليها ريثما يتم اتخاذ قرار نهائي بشأنها. وقد تحول هذا الحل «البراغماتي»، على نحو نمطي في السلوك الصهيوني، إلى سياسة متبعة ريثما يتم اتخاذ قرار «استراتيجي» من شأنه تغييره. وهكذا، فإن القيّم كان وظيفة ابتدعتها الحكومة الإسرائيلية لحماية نفسها من أية تداعيات كان من الممكن أن تنجم عن قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي شدد على السماح لجميع اللاجئين بالعودة أو التعويض. فالحكومة الإسرائيلية، بوضعها جميع الأملاك الخاصة والعامة للفلسطينيين المطرودين تحت وصايتها، كان في استطاعتها بيع هذه الأملاك لاحقاً لأفراد ومجموعات يهودية خاصة وعامة تحت ستار الادعاء الزائف أن أحداً لم يتقدم للمطالبة بها، وقد أقدمت على ذلك فعلاً. وزيادة على ذلك، أصبحت الأراضي المصادرة من أصحابها الفلسطينيين منذ لحظة وضعها تحت وصاية الحكومة أراضي دولة، مملوكة بحكم القانون للأمة اليهودية، وبالتالي لا يمكن بيع أي جزء منها لعرب.(٣٨)

وكان معنى هذه الشعوذة القانونية أنه ما دام القرار الاستراتيجي النهائي بشأن كيفية تقسيم الأراضي لم يُتخذ، فإن في الإمكان اتخاذ قرارات «تكتيكية» موقتة بإعطاء جزء من الأراضي للجيش الإسرائيلي، على سبيل المثال، أو للمهاجرين الجدد (بأسعار رخيصة)، أو للحركة الكيبوتسية. وقد واجه الصندوق القومي اليهودي منافسة شرسة من جميع هؤلاء «الزبائن» في تدافعهم للحصول على حصة من الغنائم. لكنه حقق إنجازاً لا يستهان به، إذ اشترى تقريباً جميع القرى المدمرة مع كل بيوتها وأراضيها. وقد باع القيّم للصندوق مباشرة مليون دونم من مجموع ٣,٥ ملايين دونم بسعر منخفض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وعاد فباعه ربع مليون دونم آخر في سنة ١٩٤٩.

وقد وضع النقص في الأموال حداً لجشع الصندوق القومي اليهودي المفرط. وما عجز هذا عن شرائه، كانت الحركات الكيبوتسية الثلاث، وحركة الموشافيم، والمتاجرون بالعقارات في القطاع الخاص سعداء بتقاسمه. وكان أكثرهم جشعاً الحركة الكيبوتسية اليسارية، هشومير هتسعير، التابعة لحزب مبام، الذي كان موقعه في الخريطة الحزبية إلى يسار مباي، الحزب الحاكم. إذ لم يكتف أعضاء هشومير هتسعير

بالحصول فقط على الأراضي التي طُرد أصحابها، بل أرادوا أيضاً الاستيلاء على الأراضي التي سلم أصحابها من الهجوم وما زالوا متشبثين بها. وبالتالي، أرادوا أن يُطرد هؤلاء أيضاً، مع أن حملة التطهير العرقي كانت انتهت رسمياً. وكان يتعين على كل هؤلاء المتنافسين فسح المجال أمام الجيش للمطالبة بمساحات واسعة من الأرض لأغراض التدريب وإقامة المعسكرات. ومع ذلك، كان نصف الأراضي المصادرة في الريف لا يزال في يد الصندوق القومي اليهودي سنة ١٩٥٠.

في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، استعمر المستوطنون قرى كويكات، ورأس الناقورة، والبروة، والصفصاف، وسعسع، واللجون. وعلى أراضي قرى أُخرى، مثل معلول والجلمة في الشمال، أقام الجيش قواعد عسكرية. ولم تكن المستعمرات الجديدة، من نواح كثيرة، تبدو مختلفة عن القواعد العسكرية - معاقل جديدة محصنة حيث كان القرويون يعيشون حياة هادئة قائمة على الزراعة.

لقد تغيرت الجغرافيا البشرية كوحدة متكاملة بالقوة. فطابع المدن العربي غيّره تدمير أجزاء كبيرة فيها، بما في ذلك الحديقة العامة الواسعة في يافا، ومراكز المجتمع في القدس. وكان الدافع إلى إحداث هذا التحول هو الرغبة في طمس تاريخ وثقافة شعب، واستبدالهما بنسخة ملفقة تخص شعباً آخر، محذوفاً منها كل أثر من آثار السكان الأصليين.

وحيفا مثال واضح لذلك. ففي وقت مبكر، في أول أيار/مايو ١٩٤٨ (احتلت حيفا في ٢٣ نيسان/أبريل)، كتب موظفون حكوميون صهيونيون إلى دافيد بن - غوريون أن «فرصة تاريخية» سنحت لتغيير طابع حيفا العربي تغييراً جذرياً. وكل ما يتطلبه الأمر، بحسب شرحهم، هو تدمير ٢٢٧ منزلاً.[٣٩] وزار بن - غوريون المدينة ليعاين شخصياً المشهد المقترح تدميره، وأمر أيضاً بتدمير السوق المسقوفة، التي كانت واحدة من أجمل الأسواق من نوعها. واتُخذت قرارات مشابهة فيما يتعلق بطبرية، حيث جرى هدم ٥٠٠ منزل تقريباً، وعدد مماثل في كل من يافا والقدس الغربية.[٤٠] وكانت حساسية بن - غوريون هنا تجاه المساجد غير عادية، الاستثناء الذي يؤكد القاعدة. إذ إن النهب الرسمي الإسرائيلي لم يوفر المقامات المقدسة، ولا حتى المساجد، التي أصبحت جزءاً من الأملاك المكتسبة حديثاً.

تدنيس الأماكن المقدسة[٤١]

حتى سنة ١٩٤٨ كانت الأماكن الإسلامية المقدسة جميعها ملكاً للوقف الإسلامي، الذي كان نظاماً اعترفت به كل من الإمبراطورية العثمانية وحكومة الانتداب

217 البريطانية. وكان يشرف عليها المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وهو هيئة من الأعيان الدينيين، كان يقف على رأسها الحاج أمين الحسيني. وقد صادرت إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ جميع هذه الأوقاف، مع كل الأملاك الموقفة معها، وحولتها أولاً إلى القيّم، ثم إلى الدولة، وفي النهاية باعتها لهيئات يهودية عامة أو لمواطنين من أصحاب الملكيات الخاصة.(٤٢)

ولم تسلم الكنائس المسيحية من هذا الجشع للأرض. فقد صودر كثير من أراضي الكنائس الواقعة داخل القرى المدمرة، مثلما صودرت الأوقاف الإسلامية، لكن خلافاً للأغلبية الساحقة من المساجد، بقي عدد لا يستهان به من الكنائس سليماً. وكان عدد كبير من الكنائس والمساجد لم يُدمر كلياً، وتُرك على نحو يبدو معه كأنه خرائب تاريخية «عتيقة» - بقايا من «الماضي» تُذَكِّر الناس بقوة إسرائيل التدميرية. وكان بين الأماكن المقدسة بعض التحف المعمارية الفلسطينية الرائعة التي اختفت إلى الأبد: مسجد الخيرية اختفى تحت مستعمرة غفعتايم، وأنقاض كنيسة البروة تقبع الآن تحت الأراضي الزراعية التابعة للمستعمرة اليهودية أحيهود. وثمة تحفة معمارية أخرى هي الجامع في الصرفند الواقعة على الساحل بالقرب من حيفا (هذه غير الصرفند الواقعة وسط فلسطين حيث كانت توجد قاعدة بريطانية ضخمة). وكان عمر هذا الجامع مئة عام عندما أعطت الحكومة الإسرائيلية الضوء الأخضر لهدمه في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، متجاهلة التماساً رُفع إلى رئيس الحكومة آنذاك، إيهود براك، يرجوه عدم إقرار هذا العمل التخريبي المتعمد.

على أية حال، عندما يتأمل المرء فيما جرى، يجد أن أكثر ما آلم المجتمع الفلسطيني هو الإساءة إلى الأماكن الإسلامية المقدسة، وأن الأغلبية العظمى فيه وجدت العزاء والراحة في احتضان التقاليد والدين. وقد حول الإسرائيليون جامعي المجدل وقيسارية إلى مطعمين، وجامع بئر السبع إلى دكان. ويُستخدم جامع عين حوض «باراً» (حانة)، وأصبح جامع الزيب جزءاً من منتجع نقاهة: لا يزال موجوداً، لكن تملكه وكالة حكومية مسؤولة عن صيانة الحدائق العامة. وقد ظل بعض الجوامع سليماً إلى أن اعتقدت السلطات الإسرائيلية أن مرور الزمن أعفاها من واجب حماية قدسية هذه الأمكنة. فحُوّلت بقايا جامع عين الزيتون، على سبيل المثال، إلى مزرعة لإنتاج الحليب في سنة ٢٠٠٤، وأزال المالك اليهودي اللوحة المنقوش عليها تاريخ إنشاء الجامع وغطى الجدران بكتابات عبرية. وعلى نحو مغاير، وجه السياسيون والإعلام والجمهور انتقادات حادة إلى الحكومة، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، عندما
218 قررت أن تترك كُنُس المستعمرات بأيدي الفلسطينيين عندما جلت إسرائيل عن قطاع غزة في صيف تلك السنة. وعندما حدث التدمير المحتوم لهذه الكُنُس - هياكل

أسمنتية أزال المستوطنون أنفسهم منها كل ما له صلة بالدين قبل إجلائهم - بلغ الصراخ في إسرائيل عنان السماء.

أمّا بالنسبة إلى الأماكن الإسلامية المقدسة والكنائس التي سلمت من الدمار، فإن الوصول إليها غير ممكن دائماً. فكنيسة سحماتا وجامعها لا يزالان مرئيين اليوم، لكن إذا كنت تريد أن تصلّي فيهما، أو تقوم بمجرد زيارة لهما، يتعين عليك أن تعبر مزارع يهودية وتجازف بأن يعلم أصحابها الشرطة بأنك تعديت على أملاكهم، والأمر كذلك فيما لو حاولت زيارة جامع بلد الشيخ، بالقرب من حيفا. كما أن المسلمين ممنوعون من الوصول إلى جامع الخالصة الموجود اليوم في بلدة التطوير كريات شمونة. ولا يزال سكان كيرم مَهَرال يرفضون السماح بزيارة الجامع الجميل المشيَّد منذ القرن التاسع عشر، والموجود فيما كان يوماً ما وسط قرية إجزم، التي كانت من أغنى قرى فلسطين.

وأحياناً يتم منع الوصول إلى مثل هذه الأمكنة المقدسة بألاعيب رسمية أكثر مما بالقوة، كما هي الحال بالنسبة إلى جامع حطين. فبحسب ما هو شائع، بنى صلاح الدين هذه العمارة المدهشة وسط القرية سنة ١١٨٧ تخليداً لذكرى انتصاره على الصليبيين. وقبل فترة ليست بعيدة، أمل أبو جمال من دير حنا، البالغ من العمر ٧٣ عاماً، أن يساعد، من خلال مخيم أطفال صيفي فلسطيني، في إعادة المسجد إلى سابق بهائه، وأن يفتحه للعبادة. لكن وزارة المعارف خدعته: وعده موظفون رفيعو المستوى أنه إذا ألغى مخيم الأطفال فإن الوزارة ستتبرع بالمال اللازم لأعمال الترميم. لكن عندما قبل العرض أغلقت الوزارة المكان بالأسلاك الشائكة كما لو أنه كان منشأة تحتاج إلى تدابير وقائية شديدة الصرامة. ثم أقدم أعضاء الكيبوتس المجاور على إزالة جميع الأحجار، بما في ذلك حجر الأساس، وهم يستعملون الأرض الآن لرعي غنمهم وأبقارهم.

وفيما يلي سجل مختصر يغطي العقد الأخير تقريباً. في سنة ١٩٩٣ نسف يهود متعصبون جامع النبي روبين، وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠ تم تدمير جامع وادي الحوارث، بعد أسبوعين من قيام متطوعين مسلمين بترميم المبنى. كما تعرض عدد من الجوامع التي جرى ترميمها لأعمال التخريب. مقام الشيخ شحادة، في قرية عين غزال المدمرة، أُحرق في سنة ٢٠٠٢، وجامع الأربعين دمره حريق متعمد في آذار/مارس ٢٠٠٤. ونجا جامعا العمري والبحر في طبرية من هجومين مماثلين في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، لكنهما أصيبا من جرائهما بأضرار بالغة. ويتعرض جامع حسن بيك في يافا بصورة متكررة للقذف بالحجارة، وجرى تدنيسه مرة عندما أُلقي في ساحته رأس خنزير مكتوب عليه اسم النبي محمد (صلعم). وفي سنة ٢٠٠٣، محت

219

الجرافات جامع السلام في الزرغانية من على وجه الأرض بعد نصف عام من إعادة بنائه، وهدم مجهولون في سنة ٢٠٠٥ مقام الشيخ سمعان بالقرب من كفر سابا.

كذلك جرى تحويل جوامع أُخرى إلى أماكن عبادة يهودية، كما كان يجري مثل هذا الأمر في فترة مهاجمة المعتقدات الدينية للآخرين في العصور الوسطى. فالجامعان في وادي حنين ويازور هما اليوم كُنَيسان، كما هو حال الجامع في مقام السمّاكية في طبرية وفي قريتي كفر عنان والدالية. وقد حُوّل جامع العباسية، بالقرب من مطار بن - غوريون، إلى كُنيس أيضاً، لكنه ما لبث أن أصبح مهجوراً. وتزخرفه اليوم كتابة على الجدار: «اقتلوا العرب!». وأصبح جامع لِفتا في المدخل الغربي للقدس مِكْفيه (مَطْهَر، تغطس فيه النساء اليهوديات للتطهر من الطمث).

وثمة أهداف جديدة هي الجوامع في «القرى غير المعترف بها» في إسرائيل؛ وهذا أحدث مظهر من مظاهر الطرد الذي بدأ في أثناء النكبة. فبما أن الأراضي في إسرائيل، بحسب القانون الإسرائيلي، هي في معظمها ملك لـ «الشعب اليهودي» وممنوعة على المواطنين الفلسطينيين، فإن المزارعين الفلسطينيين لا يتوفر لديهم إلاّ القليل جداً من المساحة للتوسع أو لبناء قرى جديدة. وفي سنة ١٩٦٥ ألغت الحكومة كل خطط البنى التحتية للتطوير الحضري والريفي في المناطق الفلسطينية. ونتيجة ذلك بدأ الفلسطينيون، وخصوصاً البدو في الجنوب، تأسيس قرى «غير شرعية»، وفيها طبعاً مساجد. والبيوت والمساجد في هذه القرى يحوّم فوقها بصورة مستمرة التهديد بالهدم. وتلعب السلطات الإسرائيلية مع السكان لعبة شريرة: تخيّرهم بين بيوتهم ومساجدهم. وفي إحدى هذه القرى، الحسينية (سُميت هكذا إحياء لذكرى قرية دُمرت في سنة ١٩٤٨)، أنقذت معركة طويلة في إحدى المحاكم الجامع، لكن لا القرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عرضت السلطات إبقاء ١٣ منزلاً في القطيمات بدلاً من الجامع، الذي هدمته.

ترسيخ الاحتلال

عندما هدأ الضغط الدولي ووضعت إسرائيل قواعد واضحة لتقسيم الغنائم، أضفت لجنة الشؤون العربية أيضاً صفة رسمية على الموقف الحكومي تجاه الفلسطينيين الذين بقوا داخل أراضي الدولة وصاروا الآن مواطنين إسرائيليين. وكان عددهم نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة، وأصبحوا يسمون «العرب الإسرائيليين» - كما لو أن من المعقول أن تتحدث عن «سوريين عرب» أو «عراقيين عرب»، لا عن «سوريين» أو «عراقيين». وقد وُضعوا تحت حكم عسكري، قائم على أساس قوانين الطوارئ التي 220

سُنّت خلال فترة الانتداب البريطاني في سنة ١٩٤٥؛ والذي وضعهم كان مناحم بيغن لا غيره. وقد ألغت هذه القوانين، الشبيهة بـ «قوانين نورمبرغ» لسنة ١٩٣٥، فعلياً الحقوق الأساسية: الحق في التعبير، والحركة، والتنظيم، والمساواة أمام القانون. وتُرك لهم حق التصويت والترشح في الانتخابات لمجلس النواب الإسرائيلي [الكنيست - المترجم]، لكن مع تقييدات شديدة. وظل هذا النظام سارياً رسمياً حتى سنة ١٩٦٦؛ لكنه لمقاصد وأغراض كثيرة، ما زال مطبقاً إلى الآن.

استمرت لجنة الشؤون العربية في عقد اجتماعاتها، وواصل بعض أعضائها البارزين، حتى سنة ١٩٥٦، بكل جد طرح خطط لطرد «العرب» من إسرائيل. واستمرت عمليات الطرد الجماعي الضخمة حتى سنة ١٩٥٣. وكانت آخر قرية تم إخلاؤها تحت تهديد السلاح أم الفرج، الواقعة بالقرب من نهاريا. فقد دخل الجيش القرية وطرد جميع سكانها، ودمرها. وظل البدو في النقب عرضة لعمليات الطرد حتى سنة ١٩٦٢، عندما أُرغمت حمولة الهواشلة على الرحيل. ففي عتمة الليل وُضع ٧٥٠ شخصاً في شاحنات وطردوا. ودُمرت بيوتهم، وصودرت الـ ٨٠٠٠ دونم التي كانوا يملكونها، وأعطيت لعائلات كانت تتعاون مع السلطات الإسرائيلية. أمّا الخطط التي ناقشتها اللجنة فمعظمها لم يطبق. ويرجع الفضل في إلقاء الضوء عليها إلى المؤرخ الفلسطيني نور الدين مصالحه.

ولولا بعض الساسة الإسرائيليين ذوي الميول الليبرالية الذين اعترضوا على الخطط، ولولا صمود الأقلية الفلسطينية نفسها في عدة حالات بدأ فيها وضع خطط للطرد موضع التطبيق، لكنا شهدنا منذ زمن بعيد تطهيراً عرقياً لـ «من تبقى» من الشعب الفلسطيني داخل حدود الدولة اليهودية. ومع أن الخطر النهائي تم تفاديه، كما يبدو، إلاّ إن الثمن الذي دُفع من أجل العيش في أمان نسبياً لا يعد ولا يحصى - لا بفقدان الأرض فقط، بل أيضاً بفقدان روح تاريخ فلسطين ومستقبلها. وقد استمرت الحكومة في مصادرة أراضي الفلسطينيين منذ خمسينيات القرن الماضي فصاعداً برعاية الصندوق القومي اليهودي.

سرقة الأرض: ١٩٥٠ - ٢٠٠٠

كانت دائرة الاستيطان في الصندوق القومي اليهودي هي من قرر مصير القرى المدمرة بعد أن جرت تسويتها بالأرض: إمّا بأن يحل محلها مستعمرة يهودية وإمّا غابة صهيونية. في حزيران/يونيو ١٩٤٨، أخبر رئيس الدائرة، يوسف فايتس، الحكومة الإسرائيلية: «بدأنا عملية التطهير، وإزالة الأنقاض، وتهيئة القرى للزراعة والاستيطان.

221

وبعضها سيصبح حدائق عامة.» وبينما كان فايتس يراقب التدمير الجاري، افتخر بأن مشهد الجرارات وهي تدمر القرى بكاملها لم يحرك فيه أية مشاعر.[٤٣] لكن تجاه الجمهور عامة، رُسمت صورة مختلفة تماماً: «إنشاء» مستعمرات جديدة رافقته شعارات مثل «جعل الصحراء تزدهر»، بينما سُوّقت نشاطات إنشاء الغابات على أنها مهمة بيئية تهدف إلى جعل البلد أخضر.

لم يكن إنشاء الغابات الخيار الأول. وفي الواقع لم تكن عملية الاختيار ترتكز على أي استراتيجيا واضحة، وإنما كانت تتألف من قرارات تصدر من وحي اللحظة. أولاً، كان هناك الأراضي المزروعة التي يمكن قطف وحصد غلالها على الفور؛ ثم كان هناك قطع من الأرض الخصبة يمكن أن تنتج محاصيل في المستقبل القريب؛ وهذه ذهبت إلى المستعمرات اليهودية «القديمة»، أو فُرزت لإنشاء مستعمرات جديدة عليها. وكما رأينا سابقاً، بذل الصندوق القومي اليهودي جهداً كبيراً كي يتغلب على المنافسة من جانب الحركات الكيبوتسية. فقد كانت هذه تبدأ بزراعة أراضي القرى المجاورة حتى قبل الحصول على إذن في الاستيلاء عليها، ومن ثم تطالب بملكيتها على أساس العمل الذي تم فيها. وكقاعدة عامة، كان التوجه في الحكومة هو أن الأرض يجب أن تخصَّص أولاً للمستعمرات اليهودية الموجودة، ثم لبناء مستعمرات جديدة، وفقط ثالثاً لإنشاء الغابات.

في سنة ١٩٥٠، أقر الكنيست قانون أملاك الغائبين، بينما نظم القيّم عليها إلى حد ما طريقة التعامل مع الغنيمة، لكنه لم يكن قد جعل الصندوق القومي اليهودي المالك الوحيد. وفي طريقه إلى أن يصبح المالك الحصري لغابات إسرائيل الجديدة - التي أنشئت كلها تقريباً فوق خرائب القرى الفلسطينية التي دُمرت في أثناء التطهير العرقي سنة ١٩٤٨ - تغلّب الصندوق القومي على وزارة الزراعة، التي حاولت طبعاً السيطرة على مسألة إنشاء الغابات. وقد أدركت الدولة ميزة منح الصندوق القومي اليهودي تفويضاً كاملاً، لا كمسؤول عن الغابات فحسب، بل أيضاً كقيّم على الأراضي ككل «بالنيابة عن الشعب اليهودي.» ومنذ تلك اللحظة، أصبح الصندوق القومي مسؤولاً عن المحافظة على «يهودية» الأرض، التي لم يكن حتى يملكها، بمنعه أية صفقات مع غير اليهود، أي الفلسطينيين.

ولا مجال هنا للتوسع في المسارات التي اتبعها الصندوق القومي اليهودي في نضاله للمحافظة على غنائمه. لكن وسيلته الرئيسية كانت التشريعات الحكومية. ففي 222 سنة ١٩٥٣ أُقر قانون الصندوق القومي اليهودي الذي منح الصندوق مكانة مستقلة كمالك للأرض نيابة عن الدولة اليهودية. وهذا القانون، وجملة أُخرى من القوانين التي أعقبته - مثل قانون أراضي إسرائيل وقانون سلطة أراضي إسرائيل، اللذين أُقرا

في سنة ١٩٦٠ - عززا مكانته أكثر فأكثر. وجميعها قوانين دستورية تنص على أنه محظور على الصندوق القومي اليهودي أن يبيع أو يؤجر أراضي لغير اليهود. وقد حددت حصة الصندوق من إجمالي أراضي الدولة (١٣٪)، لكنها أخفت واقعاً أشد تعقيداً مكّن الصندوق من أن ينفذ سياسته بـ «حماية أراضي الأمة» في مناطق خارج سيطرته المباشرة، وذلك ببساطة لأن دوره وتأثيره في إدارة سلطة أراضي إسرائيل، التي أصبحت تملك ٨٠٪ من إجمالي أراضي الدولة (ما تبقى ملك للصندوق القومي اليهودي والجيش والحكومة)، كانا حاسمين.

إن عملية الاستيلاء بواسطة التشريع على الأراضي وتملكيها للصندوق القومي اليهودي أُنجزت في سنة ١٩٦٧ عندما أقر الكنيست قانوناً نهائياً، قانون الاستيطان الزراعي، الذي منع أيضاً تأجير الأراضي التي يملكها الصندوق القومي اليهودي لغير اليهود بعقود من الباطن (حتى ذلك الوقت كان البيع والتأجير المباشر فقط ممنوعين). ونص القانون أيضاً على حظر تحويل حصص المياه، المخصصة لأراضي الصندوق القومي اليهودي، إلى غيرها من الأراضي (المياه قليلة جداً في إسرائيل، وبالتالي تخصيص حصص كافية منها ضرورة حيوية للزراعة).

إن المهم في هذه العملية البيروقراطية الطويلة، التي استمرت عقدين من الزمن تقريباً (١٩٤٩ - ١٩٦٧)، هو أن التشريعات الخاصة بالصندوق القومي اليهودي، والتي تمنع بيع الأراضي أو تأجيرها بعقود مباشرة أو من الباطن، قد وُضعت موضع التطبيق بالنسبة إلى معظم أراضي الدولة (أكثر من ٩٠٪ من الأراضي في إسرائيل، إذ إن ٧٪ كان تم إعلانها أراضي خاصة). وكان الهدف الرئيسي من هذه التشريعات منع الفلسطينيين في إسرائيل من استعادة ملكيتهم لأراضيهم الخاصة، أو أراضي شعبهم، من خلال شرائها. وهذا هو السبب في أن إسرائيل لم تسمح قط للأقلية الفلسطينية بإنشاء حتى مستوطنة أو قرية واحدة جديدة، ناهيك عن إنشاء بلدة أو مدينة (باستثناء ثلاث مستوطنات بدوية في أوائل الستينيات، والتي كان السماح بها بمثابة اعتراف من جانب الدولة بأنها مكان الإقامة الدائم للقبائل التي استقرت هناك). وفي الوقت نفسه، كان في استطاعة سكان إسرائيل اليهود، وهم ذوو نسبة تكاثر طبيعي أدنى كثيراً، أن ينشئوا على هذه الأراضي - باستثناء تلك المخصصة لإنشاء الغابات - مستعمرات وقرى ومدناً بقدر ما يريدون، وحيثما يرغبون.

وقد اضطرت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، البالغة نسبتها ١٧٪ من إجمالي السكان بعد التطهير العرقي، إلى تدبر أمرها بـ ٣٪ من الأرض فقط. ويُسمح لها 223 بالبناء والعيش على ٢٪ من الأرض فحسب، بينما الـ ١٪ المتبقي معرّف بأنه أراض زراعية لا يمكن البناء عليها. وبكلمات أُخرى: يعيش اليوم ١,٣ مليون نسمة على

الـ ٢٪. وحتى مع تخصيص الأراضي الذي بدأ في التسعينيات، فإن سياسة الصندوق القومي اليهودي بقيت كما هي، مستثنية الفلسطينيين من الفائدة التي يمكن أن يوفرها فتح سوق الأراضي أمام الجمهور عامة؛ أي يهود إسرائيل. ولم يتوقف الأمر عند منع الفلسطينيين من التوسع على الأراضي التي هي ملك لهم، وإنما تعداه في السبعينيات إلى مصادرة كثير من الأراضي التي كانوا يملكونها من أجل بناء مستعمرات يهودية جديدة في الجليل، ومرة أُخرى، في أوائل العقد الحالي، من أجل بناء الجدار الفاصل وطريق سريع جديد. وتقدر إحدى الدراسات أن ٧٠٪ من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون في إسرائيل إمّا صودرت، وإمّا هم ممنوعون من الوصول إليها.[٤٤]

إن التجريد النهائي للفلسطينيين في الجليل من أراضيهم - الموازي لمصادرات الأراضي في الضفة الغربية - بدأ بعد سنة ١٩٦٧، وهو يهدف إلى تحقيق غرضين: بناء مستعمرات يهودية جديدة، وطرد الفلسطينيين من هذه المناطق ببطء، لكن بصورة أكيدة.

في وقت مبكر من الستينيات، قبل أن يتم التوزيع النهائي للأراضي بين سلطة أراضي إسرائيل والصندوق القومي اليهودي، شن هذا الأخير عملية «أخيراً» (سُوف - سُوف)، التي هدفت إلى تجريد الفلسطينيين من مزيد من الأراضي التي كانت لا تزال في حيازتهم في الجليل. وقد عرض الصندوق القومي اليهودي شراء تلك الأراضي أو مبادلتها بأراض من نوعية أقل جودة في أمكنة أُخرى. لكن القرويين رفضوا، ويشكل صمودهم واحداً من الفصول البطولية حقاً في النضال ضد عمليات التطهير العرقي الصهيونية. فكان أن عمد الصندوق إلى إقامة مواقع عسكرية خاصة في مداخل القرى «العنيدة»، في مجهود لممارسة ضغط نفسي على سكانها. غير أن الصندوق، على الرغم من استخدامه وسائل فظة كهذه، لم ينجح في تحقيق هدفه إلاّ في حالات قليلة. وكما يشرح أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، الذي تربطه صلة وثيقة بالحكومة:

> كنا قتلة، لكن ذلك لم يكن أذى من أجل إلحاق الأذى. لقد تصرفنا تحت وطأة إحساس بأننا معرضون لتهديد وجودي. وكان هناك أسباب موضوعية لهذا الإحساس. كنا مقتنعين بأنه من دون تواصل جغرافي يهودي، ولا سيما على امتداد ناقل المياه القطري [قناة جر المياه من بحيرة طبرية إلى جنوب البلد]، فقد يسمم العرب المياه.[٤٥]

وتثير حقيقة عدم وجود سياجات أو مواقع حراسة، على امتداد مسار القناة، الشكوك

في صدقية الخشية المعبَّر عنها هنا. أمّا الحاجة إلى «تواصل جغرافي»، في المقابل، 224 فتبدو صادقة؛ إذ كانت، في الواقع، السبب الرئيسي في سنة ١٩٤٨ لعمليات الطرد الجماعي الهائلة التي قامت إسرائيل بها.

إن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لم يتضمن طرد أصحابها الشرعيين ومنعهم من العودة واسترداد ملكيتهم لها فحسب، بل أيضاً إعادة ابتكار القرى الفلسطينية كأمكنة يهودية محضة، أو أمكنة عبرية «قديمة».

225

الفصل العاشر
محو ذكرى النكبة

يحاول القوميون المتطرفون أيضاً محو أي دليل مادي يمكن أن يذكّر الأجيال المقبلة بأن شعباً غير الصرب كان يعيش معهم في البوسنة. الجوامع والكنائس والكُنس التاريخية، كما المكتبات العامة والأرشيفات والمتاحف، كلها أُحرقت أو نُسفت أو هُدمت... يريدون أن يلغوا ذاكرة الماضي أيضاً.

Sevdalinka.net

ما يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ شجرة زيتون وبرتقال دمرها الإسرائيليون. هذا عمل تخريبي محض من جانب دولة تدعي أنها حريصة على الحفاظ على البيئة. إنه عمل مروع ومشين.

Address by Ronnie Kasrils, Minister of Water Affairs and Forestry, South Africa, London, 30 November 2002.

إعادة ابتكار فلسطين

كان الصندوق القومي اليهودي، بصفته مالكاً أراضي على وجه العموم، ومع جهات أُخرى تملك أراضي تابعة للدولة، مثل سلطة أراضي إسرائيل والجيش والحكومة، ضالعاً أيضاً في إنشاء مستعمرات يهودية جديدة على أراضي القرى الفلسطينية المدمرة. وهنا رافقت عملية الطرد إعادة تسمية الأماكن التي احتُلت ودمرت، والآن أُعيد تكوينها. وقد أُنجزت هذه المهمة بمساعدة خبراء بعلم الآثار 226 والعلوم التوراتية تطوعوا للعمل في لجنة التسميات الرسمية التي كانت مهمتها عبرنة جغرافية فلسطين.

وكانت لجنة التسميات في الواقع هيئة قديمة أُلفت في سنة ١٩٢٠، وعملت بصفتها مجموعة موقتة من العلماء على إطلاق أسماء عبرية على الأراضي والأماكن التي كان اليهود يشترونها، واستمرت في فعل ذلك بالنسبة إلى الأراضي والأماكن التي تم الاستيلاء عليها بالقوة خلال النكبة. وجمعها بن - غوريون في تموز/يوليو ١٩٤٩، وحوّلها إلى شعبة تابعة للصندوق القومي اليهودي. ولم تكن لجنة التسميات تعمل في فراغ كلي. فبعض القرى الفلسطينية كان حتماً مبنياً على أنقاض حضارات

سابقة أو حتى قديمة، بما في ذلك العبرية، لكن هذه كانت ظاهرة محدودة ولم تكن أي من الحالات المعنية ساطعة في وضوحها. فالأماكن «العبرية» المزعومة يرجع تاريخها إلى أزمنة قديمة جداً بحيث أنه لا يوجد سوى فرصة ضئيلة جداً لتحديد مواقعها بدقة. لكن الدافع إلى «عبرنة» أسماء القرى التي تم إخلاؤها كان، طبعاً، أيديولوجياً وليس مؤسساً على معرفة علمية. فالرواية المرافقة لهذه المصادرة بسيطة جداً: «خلال أعوام الاحتلال الأجنبي لأرض إسرائيل، مُحيت الأسماء العبرية الأصلية أو شُوّهت، وأحياناً اتخذت شكلاً مغايراً تماماً.» ولم تكن الحماسة الأركيولوجية لإعادة إنتاج خريطة إسرائيل «القديمة»، في الجوهر، سوى محاولة «معرفية»، سياسية وعسكرية منهجية، لإزالة الطابع العربي عن البلد - الأسماء والجغرافيا، وقبل كل شيء التاريخ.

كان الصندوق القومي اليهودي، كما ذكرنا سابقاً، منشغلاً في الخمسينيات والستينيات بمصادرة الأراضي، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد. فقد أصبح مالكاً أيضاً لأراض في منطقة القدس الكبرى تلقّاها من القيّم على أملاك الغائبين بعد حرب ١٩٦٧. وفي أوائل الثمانينيات، سلّم الصندوق هذه الأراضي إلى «إلعاد»، التي كانت، وما زالت، منظمة غير حكومية تكرس كل جهودها ووقتها لـ «تهويد» القدس الشرقية. وقد ركزت هذه المنظمة على قرية سلوان، وأعلنت صراحة أنها تريد تطهيرها من سكانها الفلسطينيين الأصليين. وحصلت في سنة ٢٠٠٥ على مساعدة من بلدية القدس، التي أمرت بتدمير ٣٦ بيتاً بحجة «بناء وتوسع غير قانونيين.»

وكان التحدي الرئيسي الذي واجهه الصندوق القومي اليهودي، في بداية القرن الحادي والعشرين، سياسات الحكومة الرامية إلى خصخصة ملكية الأراضي، والتي اكتسبت «زخماً في عهد كل من بنيامين نتنياهو (١٩٩٦ - ١٩٩٩)، وأريئيل شارون (٢٠٠١ - ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦). وهي سياسات من شأنها الحد من سيطرة 227 الصندوق القومي اليهودي. إلاّ إن رئيسي الحكومة اليمنيين هذين كانا ممزقين بين الصهيونية والرأسمالية، وستبيّن الأيام مساحة الأرض التي سيسمح خلفاؤهما بإبقائها في يد الصندوق القومي اليهودي في المستقبل. لكن ما لن يتغير هو قبضة الصندوق المحكمة على غابات إسرائيل.

وفي أرجاء هذه الغابات ينتشر إنكار النكبة، وقد تم تحقيقه بشكل فعال، بحيث أصبحت الغابات الميدان الرئيسي لنضال اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في إحياء ذكرى القرى المدفونة تحتها. وهم يواجهون منظمة - الصندوق القومي اليهودي - تدعي أنه لا يوجد سوى أرض قاحلة تحت أشجار الصنوبر والسرو التي غرستها هناك.

الاستعمار الافتراضي
والصندوق القومي اليهودي

عندما شرع الصندوق القومي اليهودي في إنشاء حدائقه العامة في مواقع القرى العربية المقتلعة، كان القرار بشأن ماذا يُغرس فيها من أشجار في يده كلياً. ومنذ البداية تقريباً اختارت هيئته التنفيذية، في الدرجة الأولى، الصنوبريات بدلاً من النباتات الطبيعية الملائمة لمناخ فلسطين. وكان ذلك جزئياً محاولة لإضفاء مظهر أوروبي على البلد، مع أن هذا لا يظهر كهدف في أية وثيقة رسمية. إنما، بالإضافة إلى ذلك، كان القصد من اختيار غرس أشجار الصنوبر والسرو - وهذا تم ذكره بصراحة - تدعيم صناعة الخشب الطموحة في البلد.

واندمجت بسرعة الأهداف الثلاثة المتمثلة في إبقاء البلد يهودياً، وأوروبي المظهر، وأخضر، في هدف عريض واحد. وهذا هو السبب في أن الغابات في أرجاء إسرائيل اليوم تحتوي على ١١٪ فقط من أنواع النباتات الأصلية، وفي أن مجرد ١٠٪ فقط من إجمالي الغابات يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٤٨.[١] وفي بعض الأحيان، تعود الأشجار الأصلية إلى الظهور بطرق مذهلة. لم تزرع أشجار الصنوبر فوق البيوت المهدمة فحسب، بل في الحقول وكروم الزيتون أيضاً. ففي بلدة التطوير الجديدة مِغْدال هعيمك، على سبيل المثال، بذل الصندوق القومي اليهودي كل ما في وسعه لتغطية خرائب قرية المجيدل الفلسطينية، الواقعة عند مدخل المدينة الشرقي، بصفوف من أشجار الصنوبر، لم تشكل في هذه الحالة غابة وإنما مجرد حرج صغير. ويمكن رؤية مثل هذه «الرثات الخضر» في كثير من مدن التطوير الإسرائيلية التي تغطي القرى الفلسطينية المدمرة (طيرات هَكَرمل فوق طيرة حيفا، كِرْيات شمونة فوق الخالصة، أشكلون فوق المجدل، إلخ.). لكن هذا النوع من الشجر فشل في التأقلم مع تربة المجيدل. وعلى الرغم من المعالجات المتكررة، فقد ظلت الأشجار تصاب بالأمراض. وقد أخبر أقرباء بعض سكان قرية المجيدل الأصليين، زاروا القرية في وقت لاحق، كيف أن بعض أشجار الصنوبر انشق نصفين، 228 وبرز وسط الجذوع المنشقة أشجار زيتون متحدية الأشجار الغريبة التي غرست فوقها قبل ستة وخمسين عاماً.

تنظر إسرائيل والعالم اليهودي إلى الصندوق القومي اليهودي على أنه هيئة حريصة جداً على البيئة، وترتكز سمعته على عمله الدؤوب في غرس الأشجار، وإحياء النباتات والمناظر الطبيعية الريفية، وتمهيد الطرق لعشرات من المنتجعات والحدائق الطبيعية، المجهزة بتسهيلات للتنزه وبملاعب للأطفال. ويجد الإسرائيليون

طريقهم إلى هذه الأماكن بالضغط على الأيقونات (icons) المتعددة في الموقع التفصيلي الخاص بالصندوق في الشبكة الإلكترونية، أو من خلال المواد المثبتة على لوحات الإعلان المتنوعة الموضوعة في مداخل الحدائق، أو المواد الموجودة في مراكز معلومات داخل أماكن الاستجمام نفسها. وتوجه هذه المواد الإعلانية الزوار وتوفر لهم المعلومات، ولو كان كل ما يريدونه مجرد التمتع والاسترخاء.

ولا توفر حدائق الصندوق القومي اليهودي مواقف للسيارات، ومناطق للتنزه، وملاعب، وإمكان الوصول إلى الطبيعة فحسب، بل تحتوي أيضاً على شواهد مرئية تخبر عن تاريخ معيّن: خرائب بيت؛ قلعة؛ بساتين؛ أشجار صبار؛ وما شابه ذلك. وهناك أيضاً كثير من أشجار التين واللوز. ويعتقد معظم الإسرائيليين أن هذه أشجار تين ولوز «برية»، وذلك عندما يرونها مزهرة في نهاية فصل الشتاء، مبشرة بقدوم الربيع الوشيك. لكن هذه الأشجار المثمرة زرعتها أيد بشرية وتعهدتها بالعناية. وحيث هناك أشجار لوز وتين، أو كروم زيتون، أو نباتات صبار، كانت تقوم ذات يوم قرية فلسطينية: تزهر من جديد في كل عام؛ وهذه الأشجار هي كل ما تبقى منها. وبالقرب من المصاطب غير المزروعة الآن، وتحت الأرجوحات وطاولات النزهة، وأشجار الصنوبر الأوروبية، تقبع مدفونة بيوت وحقول الفلسطينيين الذين طردتهم القوات الإسرائيلية في سنة ١٩٤٨. لكن الزوار، الذين ترشدهم لافتات الصندوق القومي اليهودي فقط، لن يعرفوا أبداً أن أناساً كانوا يعيشون هنا: الفلسطينيين الذين يعيشون الآن لاجئين في المناطق المحتلة، ومواطنين من الدرجة الثانية في إسرائيل، وسكان مخيمات فيما وراء حدود فلسطين.

بكلمات أُخرى: كانت مهمة الصندوق القومي اليهودي الحقيقية إخفاء بقايا فلسطين المرئية، لا بزرع الأشجار فوقها فحسب، بل أيضاً بالروايات التي اختلقها لإنكار وجودها. وسواء في موقع الصندوق في الشبكة الإلكترونية، أو في الحدائق نفسها، يستخدم الصندوق أحدث الوسائل السمعية - البصرية لعرض الرواية الصهيونية الرسمية، مُدخلاً كل موقع في سياق الرواية المتخيَّلة عن الشعب اليهودي وأرض إسرائيل. ويستمر هذا العرض في ترويج الأساطير المألوفة - فلسطين كانت بلداً «خالياً» من السكان و«قاحلاً» قبل وصول الصهيونية - التي تستخدمها الصهيونية لتحل محل أي شيء في التاريخ يناقض الماضي اليهودي الذي ابتدعته هي نفسها. 229

إن «رئات إسرائيل الخضر»، أماكن الاستجمام هذه، لا تحتفي بالتاريخ بمقدار ما ترمي إلى محوه كلياً. ومن خلال الأدبيات التي يقرنها الصندوق القومي اليهودي بالأشياء العائدة إلى ما قبل سنة ١٩٤٨، والتي لا تزال مرئية، يتم عمداً إنكار التاريخ

المحلي. وهذا ليس جزءاً من الحاجة إلى رواية قصة مختلفة تستحق أن تُروى، وإنما هو جهد مصمم لطمس ذكرى القرى الفلسطينية التي حلت هذه «الرئات الخضر» محلها. ومن هنا، فإن المعلومات المعروضة في مواقع الصندوق القومي اليهودي تمثل نموذجاً متفوقاً لآلية الإنكار الشاملة التي يلجأ الإسرائيليون إليها في مجال تصوير الواقع. وهذه الآلية، المتجذرة عميقاً في النفس الإسرائيلية، تحدث تأثيرها بالتحديد من خلال تحويل أماكن الصدمة والذكرى الفلسطينية إلى فضاءات للاسترخاء والتمتع بالنسبة إلى الإسرائيليين. وبكلمات أُخرى: ما تصوره نصوص الصندوق القومي اليهودي كـ «حرص على البيئة» إنما هو، في حقيقة الأمر، مجهود إسرائيلي رسمي آخر لإنكار النكبة وإخفاء فداحة المأساة الفلسطينية.

حدائق الاستجمام التابعة للصندوق القومي اليهودي في إسرائيل

تبرز الصفحة الرئيسية في موقع الصندوق القومي اليهودي الرسمي في الشبكة الإلكترونية أنه جعل الصحراء تزدهر، والمناظر الطبيعية التاريخية للريف العربي تبدو أوروبية الطابع. وتعلن هذه الصفحة بافتخار أن هذه الغابات والحدائق أُنشئت فوق «مناطق قاحلة أو شبيهة بالصحراء»، وأن «غابات إسرائيل وحدائقها لم تكن دائماً هنا. وقد وجد المستوطنون اليهود الأوائل في البلد، في نهاية القرن التاسع عشر، أرضاً مقفرة لا ظل فيها.»

إن الصندوق القومي اليهودي ليس منشئ «رئات إسرائيل الخضر» فحسب، بل المحافظ عليها أيضاً. وهو يعلن أن الغابات موجودة كي تتيح إمكان الاستجمام لجميع مواطني إسرائيل وتجعلهم مدركين «أهمية البيئة». لكن ما لا يُخبَر الزوار عنه هو أن الصندوق، بالإضافة إلى ذلك، هو الجهة الرئيسية المكلَّفة منع أية نشاطات تهدف إلى إحياء الذكرى في هذه «الغابات»، ناهيك عن زيارات عودة، من جانب اللاجئين الفلسطينيين المدفونة بيوتهم تحت هذه الأشجار والملاعب.

230 وتلخص أربعة من أكبر مواقع التنزه وأكثرها شعبية، أوضح من أي فضاءات أُخرى في إسرائيل اليوم، النكبة وإنكارها في الوقت نفسه. وهي تظهر في موقع الصندوق القومي اليهودي في الشبكة الإلكترونية: غابة بيريا؛ حديقة رامات مِنَشّيه؛ غابة القدس؛ الـ «صطاف».

تقع غابة بيريا في منطقة صفد، وتغطي نحو ٢٠,٠٠٠ دونم ممتدة من الشمال إلى الجنوب. وهي أكبر غابة من صنع الإنسان في إسرائيل، ومقصد مرغوب فيه جداً. وتخفي تحتها بيوت وأراضي ست قرى فلسطينية على الأقل. وإذا قرأنا النص المنشور عنها في الموقع الإلكتروني، وانتبهنا ببساطة إلى ما يتضمنه وما يستثنيه، فلن نجد أي ذكر لقرى ديشون، وعلما، وقديتا، وعمقا، وعين الزيتون، وبيريا. وهي جميعاً مخفية وراء الأوصاف التي يغدقها الموقع على الغابة ليبيّن روعة جمالها ومفاتنها: «لا عجب في أن يجد المرء في غابة فسيحة الأرجاء كهذه وفرة من الأماكن المثيرة للفضول والاهتمام: أحراجاً وبساتين وينابيع وكنيساً قديماً [أي قطعة صغيرة من الموزاييك قد تكون أو لا تكون جزءاً من كنيس، لأن المنطقة كان يزورها على مر الزمن يهود صفد المتدينون].» وتظهر البساتين - التي كان الفلاحون الفلسطينيون يحيطون بيوت مزارعهم بها - في كثير من مواقع الصندوق القومي اليهودي كأنها لغز من الألغاز الكثيرة التي يعد الصندوق بها الزوار المحبّين للمغامرة. فهذه البقايا المرئية بوضوح من القرى الفلسطينية يُشار إليها على أنها جزء أصيل من الطبيعة وأسرارها المدهشة. وفي واحد من الأماكن، يُشار إلى المصاطب التي يمكن للمرء مشاهدتها تقريباً في كل مكان على أنها من إبداعات الصندوق القومي اليهودي الباعثة على الفخر. أمّا الواقع، فهو أن بعضها بُني فوق المصاطب الأصلية، التي كانت موجودة قبل الاستيلاء الصهيوني على البلد بقرون.

وهكذا، فإن البساتين الفلسطينية تُعزى إلى الطبيعة، وتاريخ فلسطين يُرَحَّل رجوعاً إلى الماضي التوراتي والتلمودي. وهذا ما جرى لواحدة من القرى المعروفة جيداً، وهي عين الزيتون، التي أُخليت من سكانها في أيار/مايو ١٩٤٨، وقتل خلال ذلك عدد كبير من سكانها. تُذْكَر عين الزيتون بالاسم، لكن على النحو التالي:

> أصبحت عين الزيتون أحد المواقع الجذابة جداً في الأراضي المهيأة للاستجمام، ويشتمل على طاولات نزهة كبيرة ومواقف فسيحة للمعوقين. وهو يقع حيث كانت تقوم مستوطنة عين زيتون، التي كان اليهود يعيشون فيها منذ القرون الوسطى حتى القرن الثامن عشر. وجرت أربع محاولات [يهودية] [حديثة - المترجم] لاستيطانها، لكنها باءت بالفشل. يوجد في موقف السيارات مراحيض وملاعب، ويقوم في جواره نصب تذكاري للجنود الذين سقطوا في حرب الأيام الستة.

231

إن هذا النص، الذي هو خليط خيالي من التاريخ والمعلومات السياحية، يمحو كلياً من الذاكرة الجماعية الإسرائيلية المجتمع الفلسطيني المزدهر الذي أفنته القوات اليهودية خلال ساعات معدودة.

وتورد الصفحات عن تاريخ عين الزيتون في موقع الصندوق القومي اليهودي في الشبكة الإلكترونية كثيراً من التفصيلات. والرواية المصاحبة للرحلة المتخيَّلة أو الفعلية إلى داخل الغابة تعود بالقارئ إلى مدينة تلمودية مزعومة في القرن الثالث الميلادي، قبل أن تتخطى ألف عام من القرى والمجتمعات الفلسطينية. وفي الختام تركز على الأعوام الثلاثة الأخيرة من فترة الانتداب، التي كانت خلالها هذه الأماكن نفسها مخابئ للحركات المسلحة السرية اليهودية، تختفي فيها عن الأعين البريطانية الساهرة، وتدرب أفرادها، وتخزن الأسلحة التي كانت تحصل عليها.

حديقة رامات مِنَشّيه

تقع حديقة رامات مِنَشّيه إلى الجنوب من بيريا. وهي تغطي أنقاض كل من: اللجون؛ المنسي؛ الكفرين؛ البطيمات؛ خبيزة؛ دالية الروحاء؛ صبّارين؛ بريكة؛ السنديانة؛ أم الزينات.

وثمة في وسط الحديقة تماماً بقايا قرية دالية الروحاء المدمرة، التي يغطيها الآن كيبوتس رامات مِنَشّيه التابع لحركة هشومير هتسعير الاشتراكية. ولا تزال أنقاض بيوت قرية الكفرين المنسوفة[٢] ظاهرة للعيان. ويُبرز موقع الصندوق القومي اليهودي في الشبكة الإلكترونية المزيج من الطبيعة والمَواطن البشرية الذي تتسم هذه الغابة به، عندما يخبرنا أن في وسطها «ست قرى». ويستعمل الموقع الكلمة العبرية الشاذة لغوياً جداً، والتي تعني «قرية»، كفار، للإشارة إلى الكيبوتسات في الحديقة، لا إلى القرى الست تحت الحديقة - خدعة لغوية ترمي إلى تعزيز المحو المجازي وإعادة الكتابة الممارسين هنا: محو تاريخ شعب من أجل كتابة تاريخ شعب آخر محله.[٣]

وبحسب كلمات موقع الصندوق في الشبكة الإلكترونية، فإن جاذبية هذا المكان «لا نظير لها». وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الريف نفسه، ببساتينه وآثار «الماضي»؛ لكنْ هناك مخطط رئيسي وراء كل ذلك يسعى للمحافظة على تلاوين المناظر الطبيعية. وهنا، أيضاً، تتمتع الطبيعة بـ «جاذبية خاصة» بسبب القرى الفلسطينية المدمرة التي تغطيها الحديقة. إن الجولة السياحية، المتخيَّلة أو الفعلية، التي يقوم بها الصندوق القومي اليهودي في أرجاء الحديقة تقود الزائر بلطف إلى بقعة تلو أُخرى، تحمل كلها أسماء عربية، هي أسماء القرى المدمرة، لكنها تُعرض هنا كمواقع طبيعية 232

أو جغرافية لا تنم عن أي وجود بشري سابق. ويرجع الصندوق السبب في استطاعة المرء الانتقال من نقطة إلى أُخرى بسهولة إلى شبكة طرق جرى تعبيدها في «الفترة البريطانية». لكن لماذا يزعج البريطانيون أنفسهم بتعبيد طرق هنا؟ من الواضح أنهم أرادوا وصل قرى موجودة بعضها ببعض على نحو أفضل (تسهيلاً للسيطرة عليها). غير أن هذه الحقيقة لا يمكن استخراجها من النص إلاّ بصعوبة شديدة، هذا إن أمكن استخراجها أصلاً.

إلاّ إن نظام المحو لا يمكن أبداً أن يكون مضموناً كلياً. فعلى سبيل المثال، يخبرنا موقع الصندوق في الشبكة الإلكترونية عن شيء لا نجده مذكوراً في اللوحات المثبتة في ممرات الغابة نفسها. فمن بين الخرائب الكثيرة المتناثرة في المكان تُزكى «عين القرية» (عين هَ - كْفار) باعتبارها «الجزء الأكثر هدوءاً في الموقع.» وغالباً ما كانت عيون الماء في القرى الفلسطينية تقع وسط القرية بالقرب من ساحتها، كما في الكفرين هنا، حيث لا تبعث أنقاضها «الطمأنينة في النفس» فحسب، بل تخدم أيضاً مواشي كيبوتس مشمار هعيمك، كنقطة استراحة في طريقها إلى المروج الواقعة في الأسفل منها.

تخضير القدس

المثالان الأخيران هما من منطقة القدس. منحدرات المدينة الغربية مغطاة بـ «غابة القدس»، وهي من بنات أفكار يوسف فايتس. ففي سنة ١٩٥٦ اشتكى فايتس لرئيس بلدية المدينة من منظر هضاب المدينة الغربية الجرداء. وكانت هذه قبل ثماني سنوات مغطاة، طبعاً، بالبيوت والأراضي المزروعة في القرى الفلسطينية النابضة بالحياة. وفي سنة ١٩٦٧، أثمرت جهود فايتس أخيراً. فقد قرر الصندوق القومي اليهودي غرس مليون شجرة في ٤٥٠٠ دونم، كان من شأنها، بحسب تعبير موقعه في الشبكة الإلكترونية، «أن تحيط القدس بحزام أخضر.» وتصل الغابة في إحدى زواياها الجنوبية إلى خرائب قرية عين كارم، وتغطي قرية بيت مزمير المدمرة. وتمتد أقاصي حدودها الغربية فوق أرض وبيوت قرية حورش المدمرة، التي طرد سكانها في سنة ١٩٤٩. وتتسع أبعد من ذلك فوق قرى دير ياسين وصوبا وصطاف والجورة وبيت أم الميس.

ويَعِد موقع الصندوق القومي اليهودي في الشبكة الإلكترونية الزوار هنا بمواقع فريدة وتجارب استثنائية في غابة تشهد بقاياها التاريخية «على نشاط زراعي مكثف.» وأكثر تحديداً: يُبرز المصاطب العديدة التي يجدها المرء مُنشأة على امتداد المنحدرات

الغربية. وكما هو عليه الحال في المواقع الأُخرى كافة، فإن هذه المصاطب هي دائماً «قديمة» - حتى عندما يكون قرويون فلسطينيون قد أنشأوها قبل جيلين أو ثلاثة أجيال.

صطاف

233

أمّا الموقع الجغرافي الأخير فهو قرية صطاف الفلسطينية، الموجودة في واحد من أجمل الأماكن في أعالي جبال القدس. وما يخلب اللب فيه، بحسب موقع الصندوق في الشبكة الإلكترونية، هو إحياء طرق الزراعة القديمة (كَدوم بالعبرية) - وتُستخدم كلمة «قديم» في وصف كل تفصيل وتفصيل في الموقع: الممرات «قديمة»، والأدراج «قديمة»، وهكذا دواليك. وفي الواقع كانت صطاف قرية فلسطينية طُرد سكانها، ودمرت تقريباً في سنة ١٩٤٨. أمّا بالنسبة إلى الصندوق القومي اليهودي، فبقايا القرية هي محطة أُخرى يصادفها الزائر في الجولة المثيرة للفضول، التي ينظمها الصندوق للزوار مشياً في أرجاء «الموقع القديم». والمزيج المتشكل من المصاطب الفلسطينية وبقايا أربعة أو خمسة مباني ظلت سليمة تقريباً أوحى للصندوق بابتكار مصطلح جديد، «بستانوف» («بستان» + كلمة «نوف»، التي تعني بالعبرية مشهداً طبيعياً، ويقابلها بالإنكليزية كلمة panorama، والمصطلح بكامله يمكن أن يقابله بالإنكليزية كلمة «bustanorama» أو «orchard-view»، أو ما شابه ذلك). والمصطلح هو كلياً من ابتكار الصندوق القومي اليهودي.

تطل البساتين على مناظر ساحرة وتجذب إليها كثيرين من أفراد الطبقة المهنية في القدس الذين يأتون لاختبار الطرق «القديمة» و«التوراتية» لزراعة رقعة من الأرض ربما تنتج حتى بعض الفاكهة والخضروات «التوراتية». ومن نافل القول أن هذه الطرق ليست «توراتية» على الإطلاق، وإنما فلسطينية، شأنها في ذلك شأن قطع الأرض والبساتين والمكان ذاته.

ويَعِد موقع الصندوق في الشبكة الإلكترونية الزوار الذين يحبون المغامرة بـ «حديقة سرية» و«ينبوع مُحيِّر»؛ جوهرتين يمكنهم اكتشافهما وسط مصاطب «تشهد على استيطان بشري منذ ٦٠٠٠ عام بلغ أوجَه في فترة المعبد الثاني.» لكن هذه المصاطب لم توصف على هذا النحو في سنة ١٩٤٩ عندما أُرسل مهاجرون يهود من دول عربية ليستوطنوا القرية الفلسطينية، ويستولوا على البيوت التي لم تدمر. وعندما اتضح للصندوق القومي اليهودي أن من الصعب التعامل مع هؤلاء المهاجرين الجدد قرر تحويل القرية إلى موقع سياحي.

في ذلك الوقت، بحثت لجنة التسميات الإسرائيلية عن ترابط بين المكان والتوراة، إلاّ إنها فشلت في العثور على أي صلة له بالمصادر اليهودية. فكان أن وقعت على فكرة ربط كروم العنب المحيطة بالقرية بالكروم المذكورة في المزامير التوراتية ونشيد الأنشاد. بل حتى ابتدعت اسماً للمكان ملائماً لمبتكرات خيالها، «بِكوراه» - ثمار أوائل الصيف - لكنها تخلت عنه بعد فترة وجيزة لأن الإسرائيليين كانوا اعتادوا اسم صطاف.

إن الرواية الموجودة في موقع الصندوق القومي اليهودي في الشبكة الإلكترونية، والمعلومات المعروضة على اللوحات المتعددة في المواقع نفسها، متاحة أيضاً في أمكنة أُخرى. وقد وُجد دائماً في إسرائيل منشورات وفيرة تهتم بالسياحة الداخلية، وغالباً ما تمتزج فيها التوعية بالبيئة بالأيديولوجيا الصهيونية ومحو الماضي. ويبدو أن الموسوعات والأدلة السياحية وألبومات الصور المعدة لهذا الغرض باتت مرغوباً فيها جداً، والطلب عليها أقوى مما كان في أي وقت سابق. وبهذه الوسيلة يستغل الصندوق القومي اليهودي البيئة لتغطية جرائم ١٩٤٨، كي تتمكن إسرائيل من إشاعة رواية تاريخية ومحو أُخرى. وكما أشار وليد الخالدي إلى ذلك بأسلوبه المميَّز: «إنه لمن بديهيات التأريخ أن المنتصرين في الحرب يفوزون بالغنيمة وبرواية الأحداث على هواهم.»(٤)

234

وعلى الرغم من هذه التغطية المتعمدة للتاريخ [برواية أُخرى - المترجم]، فإن مصير القرى المدفونة تحت حدائق التنزه والاستجمام في إسرائيل مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل العائلات الفلسطينية التي كانت تعيش فيها ذات مرة، والتي لا تزال إلى الآن، بعد ستين عاماً تقريباً، تعيش في مخيمات للاجئين، أو بعيداً في الشتات. ويبقى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المفتاح لأي تسوية عادلة ودائمة للنزاع في فلسطين. ولا يزال الفلسطينيون، بعد ستين عاماً تقريباً، صامدين كأمة في مطالبتهم بالاعتراف بحقوقهم المشروعة، وقبل كل شيء حق العودة، الذي كفلته لهم الأمم المتحدة أصلاً في سنة ١٩٤٨. ولا يزالون مستمرين في مواجهة سياسة الإنكار الرسمية الإسرائيلية ورفض القبول بحقهم في العودة، والتي يبدو أنها أصبحت أكثر تشدداً بمرور الوقت.

هناك عاملان نجحا حتى الآن في تبديد جميع الفرص للتوصل إلى حل عادل للنزاع في فلسطين: أيديولوجيا التفوق العرقي الصهيونية، و«عملية السلام». وهما عقبتان تخلّدان مشكلة اللاجئين وتقفان في طريق حلول سلام عادل وشامل في البلد.

الفصل الحادي عشر
إنكار النكبة و"عملية السلام"

نقرر [الجمعية العامة] وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤
(الدورة ٣)، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

تؤيد حكومة الولايات المتحدة عودة اللاجئين، وإحلال الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, US
State Department, 2003.

بينما أُخضع الفلسطينيون الذين أخفقت إسرائيل في طردهم من البلد لنظام الحكم العسكري الذي وضعته موضع التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، وأصبح الموجودون منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت احتلال عربي أجنبي، تفرّق الباقون في أرجاء الدول العربية المجاورة حيث وجدوا مأوى لهم في مخيمات خيام زودتهم بها منظمات الإغاثة الدولية.

في أواسط سنة ١٩٤٩ تدخلت الأمم المتحدة لمحاولة التعامل مع النتائج المرة التي نجمت عن خطة السلام التي أقرتها في سنة ١٩٤٧. وكان واحداً من أول القرارات المضللة التي اتخذتها عدم إشراك منظمة اللاجئين الدولية (International Refugee Organization)، وإنما إنشاء وكالة خاصة للاجئين الفلسطينيين. وكانت إسرائيل والمنظمات اليهودية في الخارج وراء القرار بإبقاء منظمة اللاجئين الدولية خارج الصورة، إذ كانت هذه المنظمة بالذات هي التي ساعدت اللاجئين اليهود في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، وكانت المنظمات الصهيونية حريصة جداً على منع أي شخص من أن يقيم ارتباطاً أو مقارنة بين الحالتين، ناهيك عن أن هذه

المنظمة كانت دائماً توصي بالعودة كأول خيار يحق للاجئين ممارسته.

وهكذا ولدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا/ UNRWA) في سنة ١٩٤٩. ولم تكن الأونروا ملتزمة عودة اللاجئين وفقاً لما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وإنما أُنشئت فقط لتوفير عمل ومساعدات لنحو مليون لاجئ فلسطيني انتهى الأمر بهم إلى الإقامة بالمخيمات. كما كُلِّفت بناء مخيمات أكثر دواماً لهم، وإنشاء مدارس ومراكز صحية. وبكلمات أُخرى: كانت مهمة الأونروا، بصورة عامة، الاهتمام بشؤون اللاجئين اليومية.

ولم يمض وقت طويل في ظل هذه الأوضاع قبل أن تعود القومية الفلسطينية إلى الظهور. وتمحورت حول حق العودة، لكن هدفت أيضاً إلى الحلول محل الأونروا في تعليم الفلسطينيين، وحتى في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية. وزودت هذه القومية الصاعدة الناس بإحساس جديد بوجهة القصد، والهوية، بعد النفي والدمار اللذين تعرضوا لهما في سنة ١٩٤٨، وكان الدافع لديها إرادة العمل على أن يقرر الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم. وقد وجدت المشاعر القومية تجسيداً لها في سنة ١٩٦٤ في منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت قيادتها أساساً من اللاجئين، وأيديولوجيتها قائمة على المطالبة بإنصاف الفلسطينيين فعلياً ومعنوياً حيال الكوارث التي أنزلتها إسرائيل بالشعب الفلسطيني في سنة ١٩٤٨.[١]

كان على منظمة التحرير الفلسطينية، أو أي مجموعة أُخرى تدافع عن القضية الفلسطينية، أن تواجه مظهرين من مظاهر الإنكار: الأول الإنكار الذي مارسه وسطاء السلام الدوليون بالالتفاف حول قضية الفلسطينيين وهمومهم، إن لم يكن حذفها كلياً، في سعيهم لترتيبات سلمية مستقبلية. والثاني رفض الإسرائيليين المطلق للاعتراف بالنكبة، وعدم استعدادهم الثابت لتحمل أية مسؤولية، قانونية أو أخلاقية، عن التطهير العرقي الذي ارتكبوه في سنة ١٩٤٨.

لقد استُبعدت قضيتا النكبة واللاجئين دائماً عن جدول أعمال السلام. ولفهم ذلك يجب أن نسبر عمق مستوى إنكار إسرائيل المستمر حتى الآن للجرائم التي ارتكُبت في سنة ١٩٤٨، وأن نربطه بوجود إحساس حقيقي بالخوف من ناحية، ومشاعر عنصرية عميقة الجذور تجاه العرب من ناحية أُخرى، وكلاهما يجري التلاعب به بشدة.

237

يبدو أنه بقي لدى الأمم المتحدة، على الرغم من إخفاقها التام سنة ١٩٤٨، شيء من الطاقة في السنتين التاليتين للنكبة لمحاولة معالجة قضية فلسطين. فنجدها تبادر إلى سلسلة من الجهود الدبلوماسية التي أملت بأن تتوصل من خلالها إلى إحلال السلام في البلد، تُوّجت بمؤتمر للسلام في لوزان بسويسرا، في ربيع سنة ١٩٤٩. وقد عقد المؤتمر على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وركز على الدعوة إلى حق اللاجئين في العودة. ففي نظر هيئة الوساطة التابعة للأمم المتحدة، لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، كانت عودة اللاجئين الفلسطينيين غير المشروطة أساس السلام، مع الحل القاضي بإيجاد دولتين يُقسَّم البلد بينهما مناصفة، وتدويل القدس.

وقد قبل الجميع هذه المقاربة الشاملة: الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والعالم العربي، والفلسطينيون، ووزير خارجية إسرائيل موشيه شاريت. لكن المحاولة نُسفت من جانب رئيس حكومة إسرائيل دافيد بن - غوريون، وملك الأردن عبد الله، اللذين كانا مصممين على اقتسام ما بقي من فلسطين. وقد أتاحت سنة انتخابات أميركية وبداية الحرب الباردة في أوروبا لهذين الاثنين النجاح في مسعيهما وتأكيد دفن فرص السلام مرة أُخرى. وهكذا أحبطا المحاولة الوحيدة في تاريخ النزاع لاتباع مقاربة شاملة من شأنها أن تؤدي إلى إحلال سلام حقيقي في فلسطين/إسرائيل.

نحو سلام أميركي

بعد الفشل في لوزان، همدت جهود السلام بسرعة. وطوال عقدين تقريباً، ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧، كان هناك ركود واضح. إلاّ إنه بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ فقط، استفاق العالم على حالة المنطقة مرة أُخرى أو هكذا بدا الأمر. وقد انتهت هذه الحرب بسيطرة إسرائيل على فلسطين الانتدابية كلها. وبدأت محاولات إحلال السلام بعد انتهاء حرب إسرائيل الخاطفة والمدمرة مباشرة، وكانت في البداية أكثر علانية وتركيزاً من تلك التي جرت في لوزان. أتت المبادرات المبكرة من جانب وفود بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة، لكن سرعان ما تسلم الأميركيون الزمام في سياق محاولة ناجحة من جانب الولايات المتحدة لإبعاد الروس عن جميع جداول الأعمال الخاصة بالشرق الأوسط.

238

اعتمد الجهد الأميركي كلياً على ميزان القوى السائد كوسيلة رئيسية لتفحص الحلول الممكنة من خلالها. وفي نطاق ميزان القوى هذا، كان تفوق إسرائيل بعد

حرب ١٩٤٨، وحتى أكثر من ذلك بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، مما لا يرقى إليه الشك. وبالتالي كان كل ما قدمه الإسرائيليون على أنه مقترحات سلام يُقبل دائماً كأساس للسلام الأميركي الهابط على منطقة الشرق الأوسط. وكان معنى ذلك أنه صار ملقياً على عاتق «معسكر السلام» الإسرائيلي أن يتوسل الحكمة لوضع أساس للمراحل المقبلة، وأن يقدم الخطوط الموجهة للتوصل إلى تسوية. وهكذا فإن مقترحات السلام المستقبلية كلها كانت تهدف إلى إرضاء هذا المعسكر، الذي كان ظاهرياً الوجه الأكثر اعتدالاً لموقف إسرائيل من السلام في فلسطين.

وضعت إسرائيل خطوطاً موجهة جديدة بعد سنة ١٩٦٧، مستفيدة من الواقع الجيوسياسي الجديد الذي أوجدته حرب حزيران/يونيو، تعكس الجدال السياسي الداخلي الذي نشأ في إسرائيل نفسها في أعقاب ما سماه خبراء العلاقات العامة الإسرائيليون بسرعة «حرب الأيام الستة» (بقصد استثارة إيحاءات توراتية)، بين الجناح اليميني، أنصار «أرض إسرائيل الكبرى»، وبين الجناح اليساري، حركة «السلام الآن». ولُقّب اليمينيون بـ «المخلِّصين»، لأن المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في سنة ١٩٦٧ كانت في نظرهم قلب أراضي الدولة اليهودية «المستردَّة»، ولُقّب الآخرون بـ «القيّمين»، لأنهم أرادوا الاحتفاظ بالمناطق الفلسطينية المحتلة من أجل استخدامها أوراق مساومة في مفاوضات سلام مستقبلية. وعندما شرع معسكر إسرائيل الكبرى في إنشاء مستعمرات يهودية في المناطق المحتلة، لم يبد على معسكر السلام «القيِّم» أنه ضد بناء مستعمرات في مناطق معينة أصبحت مباشرة غير قابلة للتفاوض في شأنها: منطقة القدس الكبرى وكتل مستعمرات معينة قريبة من حدود ١٩٦٧. وأخذت المناطق التي كان معسكر السلام على استعداد في البداية للتفاوض بشأنها في التقلّص بالتدريج منذ سنة ١٩٦٧ مع التقدم المطرد بمرور الزمن لبناء المستعمرات في المناطق التي يوجد اتفاق عريض على «استردادها».

ومنذ يوم تبنى الجهاز الأميركي المسؤول عن رسم السياسة الأميركية تجاه فلسطين هذه الخطوط الموجِّهة، عُرضت كأنها «تنازلات»، و«خطوات معقولة»، و«مواقف مرنة»، من ناحية إسرائيل. وكانت تلك الجزء الأول من حركة الكماشة الإسرائيلية لإلغاء وجهة النظر الفلسطينية إلغاء تاماً، مهما تكن طبيعتها أو ميولها. أمّا الجزء الثاني فكان تصوير وجهة النظر تلك على أنها «إرهابية»، وغير معقولة، ومتصلبة.

239

استبعاد ١٩٤٨ عن العملية السلمية

أول الخطوط الموجهة الإسرائيلية الثلاثة - أو بالأحرى البديهيات - كان أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يرجع في أصله إلى سنة ١٩٦٧. ومن أجل حله، فإن كل ما يحتاج المرء إليه هو اتفاقية تقرر مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة المستقبلية. بكلمات أُخرى: بما أن هاتين المنطقتين تشكلان فقط ٢٢٪ من فلسطين، فإن إسرائيل بضربة واحدة قصرت أي حل سلمي على جزء صغير فقط من الوطن الفلسطيني الأصلي. وليس هذا فحسب، بل طلبت أيضاً - ولا تزال - تسويات إقليمية، منسجمة إمّا مع المقاربة الشبيهة بمقاربات رجال الأعمال التي تفضلها الولايات المتحدة، وإمّا مع تلك التي تمليها الخريطة المتفق عليها بين المعسكرين السياسيين في إسرائيل.

البديهية الإسرائيلية الثانية هي أن كل شيء مرئي في هاتين المنطقتين، الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن تقسيمه أكثر مرة أُخرى، وهذه القابلية للقسمة تشكل واحداً من مفاتيح التوصل إلى السلام. ومن ناحية إسرائيل، فإن تقسيم كل ما هو مرئي لا ينحصر في الأرض فقط، بل يشمل أيضاً الناس والموارد الطبيعية.

أمّا البديهية الثالثة، فهي أن لا شيء مما حدث قبل سنة ١٩٦٧، بما في ذلك النكبة والتطهير العرقي، يمكن التفاوض في شأنه. وما ينتج من ذلك واضح تماماً: إنها تشطب كلياً مشكلة اللاجئين من جدول أعمال السلام، وتحذف حق الفلسطينيين في العودة معتبرة إياه مطلباً يحول أصلاً دون قيام مفاوضات. وهذه البديهية الأخيرة تعادل بين نهاية الاحتلال ونهاية الصراع، وهي مترتبة تلقائياً عن البديهيتين السابقتين. أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن سنة ١٩٤٨ هي، طبعاً، لب المشكلة، ومعالجة ما ارتكب فيها هي وحدها الكفيلة بوضع حد للصراع في المنطقة.

ومن أجل تفعيل هذه الخطوط الموجهة، المقصود منها بوضوح وضع الفلسطينيين خارج الصورة، كانت إسرائيل بحاجة إلى العثور على شريك يمكن أن يقبل بها. وقد ورد في الاقتراحات التي قُدمت لهذا الغرض إلى ملك الأردن، حسين، بواسطة الدبلوماسي الماهر، وزير الخارجية الأميركي في ذلك الوقت، هنري كيسنجر، ما يلي: «يعتبر معسكر السلام الإسرائيلي، بقيادة حزب العمل، الفلسطينيين غير موجودين، ويفضل تقاسم المناطق التي احتلتها إسرائيل في سنة ١٩٦٧ مع الأردنيين.» لكن ملك الأردن اعتبر الحصة المخصصة له غير كافية. إذ كان مثل جده يريد المنطقة بأسرها، بما في ذلك القدس الشرقية والأماكن الإسلامية المقدسة.

240 وقد أقر الأميركيون ما يسمى «الخيار الأردني» حتى سنة ١٩٨٧، أي حتى

اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة ضد الاضطهاد والاحتلال الإسرائيليين. وكان السبب في عدم التوصل إلى أي نتيجة من خلال الخيار الأردني في الأعوام المبكرة للاحتلال انعدام الكرم الإسرائيلي، بينما كان الملك حسين في أعوام تالية مرتبكاً وغير قادر على التفاوض بالنيابة عن الفلسطينيين لأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تتمتع بشرعية عربية وعالمية.

واقترح الرئيس المصري، أنور السادات، خياراً مشابهاً في مبادرته للسلام التي قدمها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية اليميني، مناحم بيغن (تولى السلطة بين سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٨٢). وكانت الفكرة القبول باستمرار سيطرة إسرائيل على المناطق الفلسطينية المحتلة، ومنح الفلسطينيين فيها حكماً ذاتياً. وكان ذلك في الجوهر نسخة أُخرى عن التقسيم، إذ تُرك لإسرائيل ٨٠٪ من فلسطين ملكية مباشرة، وللـ ٢٠٪ المتبقية سيطرة غير مباشرة عليها.

سحقت الانتفاضة الفلسطينية في سنة ١٩٨٧ جميع خيارات الحكم الذاتي، وأدت إلى تخلي الأردن عن طرح نفسه شريكاً في أية مفاوضات مستقبلية. وكانت نتيجة هذه التطورات أن اضطُر معسكر السلام الإسرائيلي إلى قبول الفلسطينيين شركاء في أية تسوية مستقبلية. وقد حاول في البداية، بمساعدة الأميركيين، كالعادة، التفاوض من أجل السلام مع القيادة الفلسطينية في المناطق المحتلة، التي سمح لها بالمشاركة، بصفتها وفداً رسمياً، في مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١. وكان هذا المؤتمر الجائزة التي قررت الإدارة الأميركية منحها للدول العربية مكافأة لها على دعمها غزو واشنطن العراق في حرب الخليج الأولى. وانتهى إلى الفشل جرّاء العراقيل التي وضعتها إسرائيل علناً في طريقه.

جرى إعادة ربط وتوضيح بديهيات إسرائيل بشأن «السلام» خلال أيام يتسحاق رابين؛ يتسحاق رابين نفسه الذي قام، كضابط شاب، بدور فعال في التطهير العرقي سنة ١٩٤٨، لكنه انتخب [في سنة ١٩٩٢ - المترجم] رئيساً للحكومة على أساس برنامج تعهد فيه باستئناف جهود السلام. وقد اغتيل في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على يد شخص من أبناء قومه، فقطع موته مساعيه السلمية قبل أن تأخذ مدى كافياً يتيح تقويم إلى أي حد تغيّر حقاً منذ سنة ١٩٤٨، إذ إنه في سنة ١٩٨٧ أمر قواته، بصفته وزيراً للدفاع، بتكسير عظام الفلسطينيين الذين واجهوا دباباته بالحجارة في الانتفاضة الأولى، كما أنه رحّل في أثناء شغله منصب رئاسة الحكومة مئات الفلسطينيين قبل اتفاق أوسلو، وضغط في سنة ١٩٩٤ من أجل توقيع اتفاق أوسلو (ب)، الذي حبس الفلسطينيين في الضفة الغربية عملياً داخل عدة بانتوستانات.

241 في صميم مساعي رابين السلمية كان يقف اتفاقا أوسلو اللذان بدأ تدحرجهما في

أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وهنا، مرة أُخرى، كان التصور وراء العملية صهيونياً: كانت النكبة غائبة تماماً. وكان مهندسو صيغة أوسلو مثقفين إسرائيليين ينتمون، طبعاً، إلى «معسكر السلام»، وأدوا دوراً مهماً في الحياة العامة الإسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧. وقد أسسوا حركة غير برلمانية سُمّيت «السلام الآن»، ووقفت إلى جانبها عدة أحزاب سياسية. لكن حركة السلام الآن تجنبت دائماً مسألة حرب ١٩٤٨، وتحاشت قضية اللاجئين. وعندما فعلت ذلك في سنة ١٩٩٣، بدا أنها وجدت شريكاً فلسطينياً في شخص ياسر عرفات مستعداً لسلام يدفن حرب ١٩٤٨ وضحاياها. وأسفرت الآمال الكاذبة التي أثارتها إسرائيل في أوسلو عن نتائج كارثية للشعب الفلسطيني، ضاعفها سقوط عرفات في فخ أوسلو الذي نُصب له.

وكانت النتيجة حلقة مفرغة من العنف. فردات الفعل الفلسطينية اليائسة تجاه الاضطهاد الإسرائيلي، والتي اتخذت شكل هجمات انتحارية ضد الجيش والمدنيين الإسرائيليين، قادت إلى سياسة انتقامية إسرائيلية أشد قسوة دفعت، بدورها، مزيداً من الشبان الفلسطينيين - كثيرين منهم من عائلات لاجئي ١٩٤٨ - إلى مجموعات فدائية تعتبر الهجمات الانتحارية الوسيلة الوحيدة المتبقية لها لتحرير المناطق المحتلة. وأعاد الناخبون الإسرائيليون، الذين يسهل تخويفهم، حكومة يمينية إلى الحكم، لم تختلف سياستها، في نهاية المطاف، إلاّ قليلاً عن سياسة حكومة «أوسلو» التي سبقتها. وفشل نتنياهو (١٩٩٦ - ١٩٩٩) في كل جانب من جوانب الحكم، وعاد حزب العمل إلى سدة الحكم في سنة ١٩٩٩ ومعه «معسكر السلام»، بقيادة إيهود براك هذه المرة. وعندما وقف براك بعد عام من توليه رئاسة الحكومة في مواجهة هزيمة انتخابية لأنه كان مفرطاً في الطموح في كل مجال من مجالات الحكم تقريباً، بدا له أن السلام مع الفلسطينيين هو السبيل الوحيد لحماية مستقبله السياسي.

حق العودة

ما كان بالنسبة إلى براك مجرد خطوة تكتيكية لإنقاذ ماء وجهه، تصوره الفلسطينيون - خطأً - ذروة مفاوضات أوسلو. وعندما دعا رئيس الولايات المتحدة كلينتون رئيس الحكومة براك، والرئيس عرفات، إلى الاجتماع في كامب ديفيد صيف سنة ٢٠٠٠، ذهب الفلسطينيون إلى هناك متوقعين مفاوضات حقيقية لإنهاء الصراع. وكان لهذا التوقع ما يبرره في الأساس الذي قامت عليه أوسلو. فالوثيقة الأصلية لسنة ١٩٩٣ تَعِد القيادة الفلسطينية أنه إذا كانت مستعدة للموافقة على فترة انتظار تتراوح بين 242 خمسة وعشرة أعوام (تنسحب إسرائيل خلالها جزئياً من المناطق المحتلة)، فإن

أساسيات الصراع كما تراها ستكون موضع بحث في المرحلة الأخيرة من مفاوضات السلام الجديدة. واعتقد الفلسطينيون أن المرحلة النهائية أتت وحان الوقت معها لمناقشة «أساسيات الصراع الثلاث»: حق العودة؛ القدس؛ مستقبل المستعمرات الإسرائيلية.

وكان يتعين على منظمة التحرير الفلسطينية المتشظية - التي فقدت تأييد كل من أدرك خطورة أوسلو، بما في ذلك الحركات الإسلامية التي بدأت بالبروز في الثمانينيات - أن تقدم خطة سلام مضادة. وللأسف شعرت بأنها غير قادرة على القيام بذلك، وطلبت المشورة من جهات من المستغرب اللجوء إليها، مثل معهد آدم سميث. وبإشرافه، أدرج مفاوضون فلسطينيون النكبة ومسؤولية إسرائيل عنها في رأس جدول الأعمال الفلسطيني.

وكان معنى ذلك أنهم أخطأوا تماماً في قراءة مشروع السلام الأميركي: إسرائيل فقط كان مسموحاً لها بوضع بنود جدول أعمال السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتسوية الدائمة. وكان ما وضع على طاولة المفاوضات في كامب ديفيد الخطة الإسرائيلية حصراً، الحاصلة على موافقة كاملة من جانب الولايات المتحدة. وعرضت إسرائيل بموجبها الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، تاركة للفلسطينيين ١٥٪ من فلسطين الأصلية. لكن تلك الـ ١٥٪ ستكون عبارة عن كانتونات منفصلة تشطرها طرقات، ومستعمرات، ومعسكرات للجيش، وجدران.

والأفدح من ذلك، استثنت الخطة الإسرائيلية القدس - لن يكون هناك أبداً عاصمة فلسطينية في القدس. كما لم يكن هناك حل لمشكلة اللاجئين. بكلمات أُخرى: كانت مواصفات الدولة الفلسطينية المستقبلية، بحسب الاقتراح، تعادل تشويهاً كلياً لمفاهيم الدولة والاستقلال كما صرنا نقبلها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكما أرادتها الدولة اليهودية لنفسها، بدعم من المجتمع الدولي، في سنة ١٩٤٨. وهنا، حتى عرفات الضعيف، الذي بدا حتى تلك اللحظة سعيداً بمظاهر السلطة التي حصل عليها على حساب السلطة الحقيقية التي لم يحصل عليها قط، أدرك أن من شأن الإملاءات الإسرائيلية تفريغ المطالب الفلسطينية من أي محتوى، ورفض أن يوقّع.

لقد جسّد عرفات، طوال أربعة عقود تقريباً، حركة قومية كان هدفها الرئيسي السعي إلى اعتراف قانوني وأخلاقي بالتطهير العرقي الذي ارتكبته إسرائيل في سنة ١٩٤٨. أمّا كيف يمكن الوصول إلى ذلك فقد تغير مع الوقت، لكن الهدف العام بقي هو نفسه، وخصوصاً أن مطلب السماح للاجئين بالعودة جرى الاعتراف به دولياً في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في سنة ١٩٤٨. ولو وُقّعت اقتراحات كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠، لكان ذلك بمثابة خيانة للإنجازات التي حققها الفلسطينيون، مهما 243

تكن قليلة. وقد رفض عرفات أن يفعل ذلك، وعلى الفور تحرك الأميركيون والإسرائيليون بسرعة وعاتبوه على ذلك باتهامه بأنه داعية حرب.

إن هذا الإذلال، مضافاً إليه الزيارة الاستفزازية التي قام بها أرييل شارون للحرم الشريف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أشعلا شرارة الانتفاضة الثانية. ومثل الانتفاضة الأولى، كانت هذه في البداية احتجاجاً شعبياً خالياً من العسكرة. لكن اندلاع العنف الفتاك الذي قررت إسرائيل مواجهة الانتفاضة به تسبب بتصاعدها إلى صدام مسلح؛ إلى حرب مصغرة غير متكافئة بصورة مريعة، ولا تزال مستمرة حتى الآن. ويقف العالم متفرجاً بينما تهاجم القوة العسكرية الأعظم في المنطقة، بطوافات الأباتشي والدبابات والجرافات الضخمة، مدنيين عزلاً وغير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، ولاجئين معدمين، بينهم مجموعات ميليشيوية صغيرة تحاول بشجاعة، لكن من دون فعالية، المقاومة.

يشتمل كتاب بارود، المعنون «تفتيش جنين» (*Searching Jenin*)، على روايات شهود عيان للاجتياح الإسرائيلي لمخيم جنين للاجئين بين ٣ و١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وللمجزرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية هناك، وهو بمثابة شهادة جارحة على جُبْن المجتمع الدولي، وتحجّر قلب إسرائيل، وشجاعة اللاجئين الفلسطينيين.[٢]

تقول رفيديا الجمل، البالغة من العمر ٣٥ عاماً، وهي أم لخمسة أطفال، وكان عمر شقيقتها فدوى ٢٧ عاماً عندما قتلت:

> عندما دخل الجيش أول مرة صعد الجنود إلى سطوح البنايات العالية، وتمركزوا فوق الجوامع. أختي ممرضة. وكانت مفرزة للعمل في أحد المستشفيات الميدانية التي أقيمت في المناطق التي جرى اجتياحها.
>
> نحو الساعة الرابعة صباحاً، سمعنا صوت انفجار قذيفة. وكان يتعين على أختي الذهاب فوراً إلى المستشفى للعناية بالجرحى. وكان هذا سبب مغادرتها البيت، وخصوصاً بعد أن سمعنا أناساً يصرخون طالبين المساعدة. كانت أختي ترتدي ثوب الممرضات الأبيض، وكنت لا أزال في ثياب النوم. وضعتُ وشاحاً على رأسي ورافقتها بينما كانت تعبر الشارع. وكنت طلبت منها قبل أن نترك البيت أن تتوضأ من أجل الصلاة. كانت شديدة الإيمان، ولا سيما في أوقات كهذه. لم نرتعب عندما سقطت القذيفة، لكننا أدركنا أن بعض الناس بحاجة إلى الإنقاذ.
>
> عندما أصبحنا خارج المنزل، وجدنا أن بعض الجيران أيضاً خرجوا من بيوتهم. وبينما كنا نتحدث إليهم، بدأ الرصاص الإسرائيلي ينهال علينا كالمطر، جُرحتُ في كتفي اليسرى. كان الجنود الإسرائيليون متمركزين فوق

244

> الجامع، وكان الرصاص يأتي من تلك الجهة. قلت لأختي إنني جرحت. كنا نقف تحت عمود المصباح الكهربائي، وكان واضحاً تماماً من نحن بسبب الثياب التي كنا نرتديها. وحاولت أختي مساعدتي، ووقع رأسها عليّ. أمطروها بالرصاص. وقعت فدوى على ساقي، وكنت وقتها ممددة على الأرض. وكانت رصاصة قد كسرت ساقي. وبينما كان رأسها مستنداً إليّ، قلت لها «صلّي»، لأنني عرفت أنها ستموت. لم أتوقع أن تموت بهذه السرعة - حتى إنها لم تستطع إكمال صلاتها.[٣]

في ٢٠ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ١٤٠٥، القاضي بإرسال بعثة تقصي حقائق إلى مخيم جنين. وعندما رفضت الحكومة الإسرائيلية التعاون، قرر الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، التخلي عن البعثة.

بالنسبة إلى الفلسطينيين، الشيء الوحيد الإيجابي الذي نجم عن حكاية كامب ديفيد هو أن القيادة الفلسطينية نجحت، على الأقل لفترة وجيزة، في لفت انتباه الجمهور المحلي والإقليمي، وإلى حد ما العالمي، إلى نكبة ١٩٤٨. فالناس المعنيون حقاً بالقضية الفلسطينية، لا في إسرائيل فحسب، بل في الولايات المتحدة أيضاً، وحتى في أوروبا، كانوا بحاجة إلى تذكيرهم بأن هذا الصراع لا يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة فقط، بل في الصميم منه باللاجئين الذين طردتهم إسرائيل من فلسطين في سنة ١٩٤٨. وتلك كانت مهمة شاقة جداً بعد أوسلو، لأن الأمر بدا وقتها كأن قضيتهم نُحّيت جانباً بموافقة الدبلوماسية والاستراتيجيا الفلسطينيتين اللتين جرى إدارتهما بصورة سيئة.

وفي الواقع كانت النكبة حُجبت عن جدول أعمال عملية السلام بإحكام شديد إلى درجة أنها عندما ظهرت فجأة عشية كامب ديفيد شعر الإسرائيليون بأن صندوق باندورا فُتح أمام أبصارهم. وكان أشد ما أخاف المفاوضين الإسرائيليين إمكان أن تصبح مسؤولية إسرائيل عن نكبة ١٩٤٨ مسألة قابلة للتفاوض، ومن نافل القول أن هذا «الخطر» تمت مجابهته فوراً. فقد سارعت وسائط الإعلام الإسرائيلية والكنيست إلى بلورة إجماع كلي: محظور على أي مفاوض إسرائيلي حتى أن يناقش حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى البيوت التي كانت ملكاً لهم قبل سنة ١٩٤٨. وأقر الكنيست بسرعة قانوناً يؤكد ذلك،[٤] والتزم براك، علناً، الإذعان له بينما كان يصعد سلم الطائرة التي أقلته إلى كامب ديفيد.

245 وراء هذه الإجراءات المفرطة التي لجأت إليها الحكومة الإسرائيلية لمنع أي مناقشة بشأن حق العودة، يكمن خوف عميق الجذور من أي نقاش بشأن أحداث

١٩٤٨، لأن «معاملة» إسرائيل للفلسطينيين في تلك السنة من المحتم أن تثير أسئلة مقلقة تمس شرعية المشروع الصهيوني الأخلاقية بأسره. وهذا ما يجعل المحافظة على آلية إنكار قوية أمراً حيوياً بالنسبة إلى الإسرائيليين، لا من أجل الاستعانة بها لإحباط المطالب المضادة التي كان الفلسطينيون يطرحونها خلال العملية السلمية فحسب، بل أيضاً - وهذا الأهم جداً - من أجل تفادي أي نقاش جدي بشأن جوهر الصهيونية وأسسها الأخلاقية.

بالنسبة إلى الإسرائيليين، فإن من شأن الاعتراف بأن الفلسطينيين ضحايا أفعال إسرائيلية أن يزعجهم بشدة، على الأقل من ناحيتين. فبما أن اعترافاً كهذا يعني الوقوف أمام ظلم تاريخي أوقعته إسرائيل من خلال تطهير فلسطين عرقياً في سنة ١٩٤٨، فإنه يستدعي أسئلة تمس الأساطير التأسيسية لدولة إسرائيل، ويثير جملة من الأسئلة الأخلاقية التي تنطوي على مضامين متصلة بمستقبل الدولة لا مفر من التعامل معها.

إن الاعتراف بكون الفلسطينيين ضحايا مرتبط بمخاوف نفسية عميقة الجذور في نفسية الإسرائيليين لأن من شأن ذلك أن يجبرهم على تفحص المُدرَكات الذاتية لما «جرى» في سنة ١٩٤٨. فالإسرائيليون في معظمهم - كما تواصل الكتابات التاريخية الصادرة عن التيار المركزي والتاريخ الشعبي إخبارهم - يرون أن إسرائيل استطاعت في سنة ١٩٤٨ أن تقوم كدولة - أمة مستقلة على جزء من فلسطين الانتدابية لأن الصهيونيين الأوائل نجحوا في «الاستيطان في أرض خالية»، و«جعل الصحراء تزدهر».

إن عدم قدرة الإسرائيليين على الاعتراف بالعذاب المر الذي عاناه الفلسطينيون يظهر بوضوح على خلفية الروايات القومية الفلسطينية لقصة النكبة، والمعاناة الهائلة التي لا يزالون يتألمون منها حتى الآن. ولو كانت هذه المعاناة نتيجة «طبيعية» و«اعتيادية» لصراع دموي طويل، لما كانت المخاوف الإسرائيلية من السماح للطرف الآخر بأن «يكون» ضحية الصراع حادة على هذا النحو، ولكان الطرفان كلاهما «ضحية الظروف». وهنا يمكن للمرء أن يستبدل مفهوم «الضحية» بمفهوم هلامي، محايد، من تلك المفاهيم التي تعفي البشر، وخصوصاً السياسيين، وأيضاً المؤرخين، من المسؤولية الأخلاقية التي يتعين عليهم، لولا ذلك، تحمُّلها. لكن ما يطالب الفلسطينيون به، وما أصبح بالنسبة إلى كثيرين منهم شرطاً لا بد منه، هو أن يُعترف بهم ضحايا لشر ما زال مستمراً توقعه إسرائيل بهم. أمّا بالنسبة إلى اليهود الإسرائيليين، فإن قبولهم بذلك سيعني بالضرورة تقويض مكانتهم كضحايا. وسيكون للأمر تداعيات سياسية على مستوى دولي، لكن أيضاً - وربما هذا أشد خطورة بكثير - ستكون له تداعيات أخلاقية في النفس اليهودية الإسرائيلية، إذ سيتعين على 246

اليهود الإسرائيليين إدراك أنهم أصبحوا نظراء أسوأ كوابيسهم الخاصة.

في كامب ديفيد لم يكن هناك سبب لخوف إسرائيل. فبعد الهجمات في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وقبل عام من ذلك، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والهجمات الانتحارية التي ساعد القمع الإسرائيلي المروع على إثارتها، كانت أية محاولة شجاعة لبدء نقاش [بشأن أحداث ١٩٤٨ - المترجم] تتبخر من دون أن تخلف أي أثر، وعادت ممارسات الإنكار السابقة إلى الظهور بحدة أكثر.

ظاهرياً، أُعيد إحياء عملية السلام في سنة ٢٠٠٣ مع ظهور «خريطة الطريق»، وحتى مع مبادرة أجرأ إلى حد ما، هي اتفاق جنيف. وكانت خريطة الطريق من إنتاج اللجنة الرباعية، التي عينت نفسها وسيطاً [للعمل على حل الصراع - المترجم]، وتشكلت من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، وبريطانيا، وروسيا. وعرضت مخططاً رئيسياً لتحقيق السلام تبنّى بسرور الموقف الإسرائيلي المجمع عليه كما تجسد في سياسات أريئيل شارون (رئيس الحكومة في سنة ٢٠٠١، ومرة ثانية من سنة ٢٠٠٣ إلى حين مرضه وخروجه من الحياة السياسية في سنة ٢٠٠٦). وقد نجح شارون، من خلال تحويله الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥ إلى منجم ذهب إعلامي، في خداع الغرب وإيهامه بأنه رجل سلام. لكن الجيش لا يزال يسيطر على القطاع من الخارج إلى الآن (بما في ذلك من الجو، إذ لا تزال إسرائيل مستمرة في «عمليات الاغتيال الموضعية»، التي هي الطريقة الإسرائيلية لاستخدام فرق الموت)، وسيظل على الأرجح مسيطراً على الضفة الغربية كلياً، حتى لو سحب في المستقبل بعض المستوطنين والجنود من أماكن معينة هناك. وما له دلالته أيضاً أن لاجئي ١٩٤٨ لا يرد أي ذكر لهم في جدول أعمال اللجنة الرباعية.

أمّا اتفاق جنيف فهو، إلى حد ما، أفضل عرض استطاع معسكر السلام اليهودي الإسرائيلي أن يصل إليه في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو اقتراح توصل إليه أشخاص من الطرفين كانوا أصبحوا خارج السلطة عندما عرضوا برنامجهم. وبالتالي فإن من الصعب معرفة إلى أي مدى يمكن أن يكون صالحاً كسياسة، مع أنهم أعلنوه بكثير من الضجيج الاحتفالي. وتعترف وثيقة جنيف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، شرط أن تنحصر «عودتهم» ضمن نطاق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي لا تعترف بالتطهير العرقي، لكنها تقترح التعويض خياراً. وبما أن المناطق التي تحددها الوثيقة لـ «الدولة الفلسطينية» من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان في العالم - قطاع غزة - فإنها تخسر تلقائياً ادعاءها أنها تقدم وصفة عملية لعودة الفلسطينيين.

247 ومع أن الأمر يبدو غريباً، فإن إسرائيل حصلت من الشركاء الفلسطينيين في وضع الوثيقة، على اعتراف بإسرائيل دولةً يهوديةً؛ أي على إقرار جميع السياسات

التي اتبعتها إسرائيل في الماضي للمحافظة على أغلبية يهودية بأي ثمن - حتى بتطهير عرقي. وبذلك فإن الناس الطيبين الذين صاغوا اتفاق جنيف يكونون قد أيدوا «إسرائيل القلعة»، أعتى عقبة في الطريق إلى سلام في أرض فلسطين.

248

الفصل الثاني عشر
إسرائيل القلعة

تكمن أهمية خطة الانفصال [عن غزة] في أنها تجمد عملية السلام. وأنت عندما تجمد هذه العملية تحول دون قيام دولة فلسطينية، وتحول دون مناقشة قضية كل من اللاجئين والحدود والقدس. وعملياً، فإن كل هذه الرزمة المسماة دولة فلسطينية، بكل ما تتضمنه، أزيحت كلها إلى أجل غير مسمى من جدول أعمالنا. وكل ذلك بمباركة رئاسية [الولايات المتحدة] وإقرار من الكونغرس بمجلسيه.

دوف فايسغلاس، الناطق باسم أرييل شارون،
«هآرتس»، ٦/١٠/٢٠٠٤.

وهكذا، إذا أردنا أن نبقى أحياء علينا أن نقتل ونقتل ونقتل طوال اليوم، وفي كل يوم. [. . .] إذا لم نقتل سينتهي وجودنا. [. . .] الانفصال من جانب واحد لن يضمن «سلاماً»، وإنما دولة صهيونية - يهودية ذات أغلبية ساحقة يهودية.

أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا،
The Jerusalem Post, 10 May 2004.

في سواد ليلة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، احتلت إحدى وحدات النخبة في حرس الحدود الإسرائيلي قرية جلجولية الفلسطينية. اقتحم الجنود البيوت، وأخرجوا منها بالقوة ستاً وثلاثين امرأة رَحّلوا منهن ثماني في نهاية الأمر. وهؤلاء الأخيرات أُمرن بالعودة إلى بيوتهن السابقة في الضفة الغربية. بعضهن كان مضى أعوام على زواجهن برجال فلسطينيين من جلجولية، وبعضهن كن حوامل، وكثيرات منهن لديهن أطفال. وقد جرى فصلهن عن أزواجهن وأطفالهن فجأة وبطريقة فظة. واحتج عضو كنيست فلسطيني واحد، لكن الحكومة والمحاكم ووسائط الإعلام أيدت الإجراء: كان الجنود الإسرائيليون يبرهنون للجمهور الإسرائيلي أنه عندما يوشك وجود الأقلية الفلسطينية 249 على التحول من «مشكلة ديموغرافية» إلى «خطر ديموغرافي»، فإن الدولة اليهودية ستتحرك بسرعة وبلا رحمة.

كانت الإغارة على جلجولية قانونية تماماً؛ ففي ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٣، أقر

الكنيست الإسرائيلي قانوناً يمنع الفلسطينيين [ذكوراً وإناثاً - المترجم] من الحصول على الجنسية، أو الإقامة الدائمة، بل حتى الموقتة عندما يتزوجون مواطنين إسرائيليين. وكلمة «الفلسطينيين» بالعبرية تعني دائماً الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات، وذلك من أجل التمييز بينهم وبين «الإسرائيليين العرب»، كما لو أنهم ليسوا جميعاً جزءاً من الأمة الفلسطينية. وكان المبادر إلى تقديم مشروع القانون صهيونياً ليبرالياً، هو أبراهام بوراز، من حزب الوسط شينوي، الذي وصف القانون بأنه «إجراء دفاعي». وعارضه خمسة وعشرون عضواً فقط من أعضاء الكنيست الـ ١٢٠. وشرح بوراز، في حينه، أن أولئك «الفلسطينيين»، المتزوجين «بمواطنين إسرائيليين» ولديهم عائلات «يجب أن يعودوا إلى الضفة الغربية»، بغض النظر عن المدة التي كانوا أمضوها في إسرائيل.

وكان أعضاء الكنيست العرب بين مجموعة من الإسرائيليين الذين قدموا اعتراضاً إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد هذا القانون العنصري الجديد. وعندما رفضت المحكمة اعتراضهم تلاشت حيويتهم.[(١)] وقد أظهر قرارها بوضوح كم كانوا عديمي الأهمية في نظر النظامين البرلماني والقضائي. كما أظهر مرة أخرى كيف أن محكمة العدل العليا تفضل دعم الصهيونية لا العدالة. ويستمتع الإسرائيليون بالقول للفلسطينيين إنهم يجب أن يكونوا سعداء لكونهم يعيشون في الدولة «الديمقراطية الوحيدة» في المنطقة حيث يحق لهم التصويت، لكن لا أحد يتوهم أن التصويت يقترن بأية قوة أو نفوذ فعليين.

«المشكلة الديموغرافية»

إن الإغارة على جلجولية والقانون وراءها يساعدان في تفسير لماذا كانت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في صميم الانتخابات الإسرائيلية التي جرت حديثاً. فمن اليسار إلي اليمين، أبرزت برامج جميع الأحزاب الصهيونية خلال الحملة الانتخابية في سنة ٢٠٠٦ سياسات ادعت أنها ستجابه مجابهة فعالة «المشكلة الديموغرافية» التي يضع الوجود الفلسطيني في إسرائيل الدولة في مواجهتها. وقرر أريئيل شارون أن الانسحاب من غزة هو أفضل حل لها، بينما أيد حزب العمل الجدار الفاصل معتبراً إياه الطريقة المثلى لضمان أن يبقى عدد الفلسطينيين في إسرائيل محدوداً. وكان للمجموعات غير البرلمانية أيضاً - بما في ذلك حركة اتفاق جنيف، والسلام الآن، ومجلس السلام والأمن، ومجموعة عامي أيالون الإحصائية، وقوس قزح الديمقراطي المزراحي - وصْفاتها المفضلة لكيفية التعامل مع «المشكلة الديموغرافية».

250

وباستثناء عشرة أعضاء يمثلون الأحزاب الفلسطينية، وعضوين يهوديين أشكنازيين متعصبين (ultra-Orthodox) غريبي الأطوار، فإن جميع أعضاء الكنيست الجدد وصلوا إلى الكنيست بفضل الوعد أن وصْفتهم السحرية ستحل «المشكلة الديموغرافية» مرة وإلى الأبد. وتنوعت الاستراتيجيات، من تقليص الاحتلال الإسرائيلي والسيطرة على المناطق المحتلة - بالنسبة إلى معظمهم لن يتجاوز الانسحاب الإسرائيلي أكثر من ٥٠٪ من المناطق - إلى خطوات أكثر جذرية وأبعد مدى. فعلى سبيل المثال، تدعو أحزاب يمينية، مثل حزب إسرائيل بيتنا، حزب أفيغدور ليبرمان الروسي، والأحزاب الدينية، إلى «ترانسفير طوعي» - تعبير ملطف عن التطهير العرقي - للفلسطينيين إلى الضفة الغربية. وبكلمات أُخرى: تتطلع ردة الفعل الصهيونية إلى حل مشكلة «الميزان الديموغرافي» إمّا بالتخلي عن مناطق (تسيطر عليها إسرائيل بشكل غير شرعي وخلافاً للقانون الدولي)، وإمّا بـ «تقليص» المجموعة السكانية «الإشكالية».

وهذا لا جديد فيه. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر حددت الصهيونية «المشكلة السكانية» أنها العقبة الرئيسية أمام تحقيق حلمها. كما أنها حددت الحل: «سوف نسعى لطرد السكان الفقراء عبر الحدود من دون أن يلحظهم أحد، ونوفر لهم أعمالاً في دول العبور، لكن سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا»، كتب هيرتسل في يومياته في سنة ١٨٩٥.[٢] وكان بن - غوريون واضحاً جداً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ عندما قال إنه «لا يمكن أن يكون هناك دولة يهودية مستقرة وقوية ما دامت الأغلبية اليهودية فيها لا تتعدى ٦٠٪.»[٣] وحذر، في المناسبة نفسها، من أن على إسرائيل التعامل مع هذه المشكلة «الخطرة» من خلال «مقاربة جديدة في الوقت المناسب.»

ولقد أدى التطهير العرقي في فلسطين، الذي حرض عليه بن - غوريون في السنة التالية، والذي يمكن اعتباره تجسيداً لـ «مقاربته الجديدة»، إلى إنقاص عدد الفلسطينيين إلى ما دون ٢٠٪ من إجمالي عدد السكان في الدولة اليهودية الجديدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، استحضر بنيامين نتنياهو إحصاءات بن - غوريون «المزعجة» قائلاً: «إذا صار العرب يشكلون ٤٠٪ من السكان، فإن هذا سيكون نهاية الدولة اليهودية.» وأضاف: «لكن نسبة ٢٠٪ هي أيضاً مشكلة، وإذا صارت العلاقة بهؤلاء الـ ٢٠٪ إشكالية، فإن للدولة الحق في اللجوء إلى إجراءات متطرفة.»[٤] ولم يفصّل أكثر في القول.

مرتان في تاريخ إسرائيل القصير ازداد عدد سكانها زيادة كبيرة في إثر هجرتين يهوديتين ضخمتين، جلبت كل منهما نحو مليون مهاجر: الأولى في سنة ١٩٤٩، والثانية في الثمانينيات. وقد أبقى ذلك نسبة الفلسطينيين في حدود ٢٠٪ من مجموع

السكان، إذا استثنينا المناطق المحتلة. وهنا تكمن المشكلة التي تحيِّر ساسة اليوم. فرئيس الحكومة الحالي، إيهود أولمرت، يعرف أنه إذا قررت إسرائيل البقاء في المناطق المحتلة وأصبح سكانها رسمياً جزءاً من سكان إسرائيل، فإن الفلسطينيين سيفوق عددهم عدد اليهود خلال خمسة عشر عاماً. ولذا اختار ما سمّاه «هِتكَنْسوت»، التي تعني «تجمعاً» أو «انطواء»؛ وهي سياسة تهدف إلى ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، لكن في الوقت نفسه تترك عدة مناطق، مزدحمة بالفلسطينيين، خارج السيطرة الإسرائيلية المباشرة. بكلمات أُخرى: «هِتكَنْسوت» هي لب الصهيونية، لكن في زي مختلف هو الاستيلاء على أكثر ما يمكن من فلسطين مع أقل ما يمكن من الفلسطينيين. وهذا ما يفسر مسار الـ ٦٧٠ كم من الألواح الأسمنتية البالغ ارتفاعها ٨ أمتار، والأسلاك الشائكة، وأبراج الحراسة التي تشكل الجدار الفاصل، ويفسر لماذا طوله ضعف طول «الخط الأخضر» (حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧)، البالغ ٣١٥ كم. لكن حتى لو نجحت حكومة أولمرت في «تعزيز الوضع» بهذه الطريقة، فسيبقى عدد كبير من الفلسطينيين داخل الـ ٨٨٪ من فلسطين التي يتصور أولمرت أنه سيبني فيها دولته اليهودية المستقبلية المستقرة. كم سيكون عددهم بالضبط، لا أحد يدري: يطرح الديموغرافيون الإسرائيليون الذين ينتمون إلى الوسط، أو إلى اليسار، تقديرات منخفضة تجعل «الانفصال» يبدو حلاً معقولاً،[٥] بينما يميل المنتمون إلى اليمين إلى المبالغة في تقدير الرقم. بيد أنهم جميعاً متفقون على أن «الميزان الديموغرافي» لن يبقى على حاله، إذا أخذنا في الاعتبار نسبة المواليد لدى الفلسطينيين قياساً بمثيلتها لدى اليهود. وبالتالي، في وقت ما ليس ببعيد، سيتوصل أولمرت على الأرجح إلى استنتاج أن الانسحاب ليس هو الحل.

حالياً، تحرر معظم الصحافيين والأكاديميين والسياسيين في إسرائيل، المنتمين إلى التيار المركزي، من أية كوابح سابقة عندما يتعلق الأمر بالتحدث عن «المشكلة الديموغرافية». ففي الداخل لا أحد يشعر بأن عليه أن يشرح ما هو جوهر المشكلة، وعلى من يقع تأثيرها. وفي الخارج، منذ يوم نجحت إسرائيل بعد ١١/٩ في جعل الغرب يفكر في «العرب» في إسرائيل والفلسطينيين في المناطق المحتلة كـ «مسلمين»، وجدت من السهل عليها الحصول على تأييد لسياساتها الديموغرافية هناك أيضاً، وبالتأكيد حيث الأمر شديد الأهمية: في الكابيتول هيل [مقر الكونغرس الأميركي - المترجم]. وقد نشرت «معاريف»، الصحيفة الأكثر شعبية في إسرائيل، في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣، مقالة تعكس بصورة نموذجية المزاج الجديد، تحت العنوان الرئيسي التالي: «ربع الأطفال في إسرائيل مسلمون.» ووصفت المقالة هذه الحقيقة بأنها «القنبلة الموقوتة» التالية. فالزيادة السكانية الطبيعية لم تعد فلسطينية، وإنما أصبحت 252

«مسلمة» - ٢,٤٪ سنوياً - ولم تعد توصف بأنها مشكلة، وإنما «خطر».

في سياق التوجه لانتخابات الكنيست في سنة ٢٠٠٦ ناقش العلماء المختصون مسألة «الميزان الديموغرافي» مستخدمين لغة شبيهة باللغة التي تستخدمها أغلبية السكان في أوروبا والولايات المتحدة في المناقشات بشأن الهجرة وكيفية استيعاب المهاجرين، أو إعاقة استيعابهم. لكن ما يحدث في فلسطين هو أن مجتمع المهاجرين هو الذي يقرر مستقبل السكان الأصليين، لا العكس. وكما سبق أن ذكرنا، عندما سافر بن - غوريون من تل أبيب إلى القدس في ٧ شباط/فبراير ١٩٤٨، ورأى كيف أن القوات اليهودية أخلت أوائل القرى الفلسطينية الواقعة على مشارف القدس الغربية من سكانها، ابتهج وأخبر جمعاً من القادة الصهيونيين كيف أن القدس أصبحت «عبرية».

لكن على الرغم من المثابرة الصهيونية فقد نجت جماعة كبيرة الحجم من الفلسطينيين من التطهير العرقي. واليوم، أصبح أطفالها طلاباً في الجامعات حيث يتابعون مقررات تعليمية يلقي في سياقها أساتذة العلوم السياسية أو الجغرافيا محاضرات عن تفاقم مشكلة «الميزان الديموغرافي» في إسرائيل. أمّا طلاب الحقوق - المحظوظون الذين قُبلوا لدراسة الموضوع بموجب كوتا غير رسمية - في الجامعة العبرية في القدس، فقد يصادفون هناك الأستاذة روث غبيسون، وهي رئيسة سابقة لجمعية الحقوق المدنية ومرشحة لعضوية محكمة العدل العليا، والتي أبدت مؤخراً آراء متشددة تجاه الموضوع تعتقد أنها تعكس إجماعاً عريضاً، إذ صرحت أن «لإسرائيل الحق في ضبط النمو الطبيعي الفلسطيني.»[٦]

وبعيداً عن الجامعات، لا يستطيع الفلسطينيون إلاّ أن يدركوا أنه يُنظر إليهم كمشكلة. فمن اليسار إلى أقصى اليمين الصهيوني، يسمعون يومياً أن المجتمع اليهودي يتوق إلى التخلص منهم. ويساورهم القلق، وبحق، كلما سمعوا أنهم وعائلاتهم أصبحوا «خطراً»، لأنهم ما داموا مشكلة فإنهم قد يشعرون بأنهم محميون بالادعاء الذي تشيعه إسرائيل في العالم الخارجي أنها ديمقراطية ليبرالية. لكنهم يعرفون أنه ما إن تعلن الدولة رسمياً أنهم يشكلون خطراً حتى يتم إخضاعهم لسياسات الطوارئ الموروثة من فترة الانتداب البريطاني، والتي تحافظ عليها لاستخدامها عند اللزوم. واستناداً إلى نظام طوارئ كهذا يمكن أن تُنسَف بيوت، وتوقف جرائد عن الصدور، ويُطرد أناس من ديارهم.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل في سنة ١٩٤٨ في العودة إلى ديارهم. 253 وهذا الحق راسخ في القانون الدولي، ومتوافق مع جميع أفكار العدالة الإنسانية. وما

قد يفاجئ المرء هو أنه معقول أيضاً من ناحية السياسة الواقعية (realpolitik)، كما شرحنا في الفصل الحادي عشر: ما لم تعترف إسرائيل بالدور الرئيسي الذي قامت به، وتواصل القيام به، في نهب أراضي الفلسطينيين وطردهم، وما لم تقبل ما يتضمنه هذا الاعتراف بقيامها بالتطهير العرقي من نتائج، فإن محاولات حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني جميعها سيكون نصيبها الفشل، كما اتضح في سنة ٢٠٠٠ عندما انهارت مبادرة أوسلو بسبب حق الفلسطينيين في العودة.

لكن هدف المشروع الصهيوني كان دائماً بناء قلعة «بيضاء» (غربية) في عالم «أسود» (عربي)، والدفاع عنها. ويكمن في صميم رفض السماح للفلسطينيين بممارسة حق العودة خوف اليهود الإسرائيليين من أن يتفوق العرب عليهم عددياً في النهاية. ويثير هذا التوقع - أن تصبح قلعتهم مهددة - مشاعر قوية إلى درجة أن الإسرائيليين لم يعد يهمهم، كما يبدو، أن يدين العالم بأسره أفعالهم. وقد أبطل مبدأ المحافظة على أغلبية يهودية ساحقة مهما يكن الثمن كل الاعتبارات السياسية وحتى المدنية، وأدى إلى استبدال النزوع الديني اليهودي إلى طلب الغفران بالاستخفاف المتعجرف بالرأي العام العالمي والتعالي الأخلاقي الذاتي، اللذين تصد إسرائيل بصورة روتينية من خلالهما الانتقادات الموجهة إليها. وهذا الوضع ليس مختلفاً عن وضع الصليبيين الذين بقيت مملكتهم اللاتينية في القدس قرناً كاملاً تقريباً جزيرة منعزلة محصنة بينما هم محتمون بقلاع حصينة ضد الاندماج مع جيرانهم المسلمين، وأسرى واقعهم المشوّه. ونجد مثالاً حديثاً لمثل عقلية الحصار هذه في المستوطنين البيض في جنوب إفريقيا في أوج فترة حكم الفصل العنصري. ولم يصمد طموح البوير إلى المحافظة على رقعة نقية عرقياً، بيضاء، مثل الصليبيين في فلسطين، إلاّ فترة تاريخية وجيزة قبل أن ينهار.

إن هذا الجيب الصهيوني في فلسطين، كما ذكرنا في الصفحات الأولى من الكتاب، أنشئ سنة ١٩٢٢ تقريباً، على أيدي مجموعة من الاستعماريين اليهود من أوروبا الشرقية، بمساعدة ودعم كبيرين من الإمبراطورية البريطانية. ومكّنت الحدود السياسية التي رسمها البريطانيون لفلسطين الصهيونيين من أن يحددوا بمصطلحات جغرافية ملموسة أرض إسرائيل الموجودة في ذهنهم، والتي أرادوا إنشاء دولتهم اليهودية فيها. وقد حلم هؤلاء المستعمرون بهجرة يهودية ضخمة لتمتين سيطرتهم، لكن الهولوكوست خفضت عدد اليهود الأوروبيين «البيض» [الذين كان المستعمرون يأملون بانضمامهم إليهم - المترجم]. ولسوء الحظ، من وجهة نظر صهيونية، فضّل الناجون من الهجمة النازية إمّا الهجرة إلى الولايات المتحدة، وإمّا حتى البقاء في أوروبا نفسها، على الرغم من الأهوال التي عانوها. ونتيجة ذلك قررت القيادة

254

الأشكنازية في إسرائيل، على مضض، حث مليون يهودي عربي من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الانضمام إلى اليهود الموجودين في الجيب الذي اقتطعوه لأنفسهم في أرض فلسطين. وهنا، يبرز جانب آخر من جوانب التمييز في الممارسات الصهيونية، ربما كان أكثر إيلاماً لأنه كان موجهاً ضد إخوانهم في الدين. فهذه الجماعة من اليهود الآتية من العالم العربي، هَمِزراحيم،(٧) أُخضعت لعملية مؤذية رمت إلى نزع خصائصها العربية. وقد فعل علماء من أبناء الجيلين الثاني والثالث من هؤلاء المهاجرين (جدير بالذكر منهم إيلاّ شوحاط وسامي شالوم شطريت ويهودا شِنْهاف) الكثير في الأعوام الأخيرة لفضح ما جرى لهم. إنما من وجهة النظر الصهيونية، برهنت عملية النزع هذه على أنها كانت في نهاية المطاف ناجحة. فوجود الأقلية العربية الصغيرة داخل إسرائيل لم يشكل قط تهديداً، وبالتالي استمر الوهم بأن الجيب مبني جيداً ويرتكز على أسس متينة.

عندما أصبح واضحاً في أواسط الستينيات أن العالم العربي والحركة الوطنية الفلسطينية يرفضان التسليم بالواقع الذي أوجدته إسرائيل القلعة، قررت إسرائيل توسيع سيطرتها الإقليمية، واحتلت في حزيران/يونيو ١٩٦٧ بقية فلسطين، بالإضافة إلى أجزاء من سورية ومصر والأردن. وفي وقت لاحق، بعد أن أُرجعت سيناء إلى مصر في سنة ١٩٧٩ في مقابل معاهدة «سلام»، أضافت إسرائيل الجنوب اللبناني إلى إمبراطوريتها المصغرة؛ فقد أصبحت السياسة التوسعية ضرورية من أجل حماية الجيب.

يدل الانسحاب من الجنوب اللبناني في أيار/مايو ٢٠٠٠، ومن قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، على أن الحكومة الإسرائيلية انتقلت إلى التركيز على الجوانب التي تعتقد أنها أجدى في المحافظة على مناعة القلعة: القدرة النووية، والدعم الأميركي غير المشروط، وجيش قوي. وعادت البراغماتية الصهيونية إلى الظهور في سياسة ستعيّن أخيراً حدود الجيب. وبموجب القانون الدولي، لا تستطيع أي دولة أن تعين حدودها من جانب واحد، لكن هذه فكرة لا يمكن أن تخترق جدران القلعة السميكة. والإجماع في إسرائيل الراهنة هو على دولة تشتمل حدودها على ٩٠٪ من فلسطين، شرط أن تحاط أراضيها بسياجات مكهربة وجدران ظاهرة وغير ظاهرة.

ومثلما حدث في سنة ١٩٤٨، عندما قاد بن - غوريون الهيئة الاستشارية إلى «التصالح» مع دولة مستقبلية على ٧٨٪ من مساحة فلسطين، فإن المشكلة لم تعد كم هي مساحة الأرض التي يجب الاستيلاء عليها، وإنما ما هو مستقبل الفلسطينيين الأصليين الذين يعيشون على الأرض التي تشتهيها إسرائيل لنفسها. ففي سنة ٢٠٠٦، يعيش في الـ ٩٠٪ من الأرض التي تشتهيها إسرائيل لنفسها نحو ٢,٥ مليون فلسطيني

255

يشاركون ٦ ملايين يهودي في الدولة. وهناك ٢,٥ مليون فلسطيني آخرين في قطاع غزة وفي المناطق التي لا تريدها إسرائيل في الضفة الغربية. وفي نظر معظم السياسيين في التيار المركزي الإسرائيلي والجمهور اليهودي، فإن هذا الميزان الديموغرافي كارثة.

لكن رفض إسرائيل القاطع حتى لمجرد التفكير في إمكان التفاوض بشأن حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، من أجل المحافظة على أغلبية يهودية مهيمنة - ولو أدى ذلك إلى إنهاء الصراع - يقوم على أساس متقلقل. وفي الواقع، لم يكن في استطاعة دولة إسرائيل، على امتداد العقدين الماضيين تقريباً، أن تدعي أن فيها أغلبية يهودية ساحقة، بسبب تدفق المسيحيين إليها في الثمانينيات من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، والعدد المتزايد من العمال الأجانب، وحقيقة أن اليهود العلمانيين يجدون من الصعب عليهم أكثر فأكثر أن يحددوا ماذا تعني يهوديتهم في الدولة «اليهودية». وهذه الحقائق معروفة جيداً من قادة الدولة، لكن أي واحدة منها لا تقلقهم؛ إذ إن هدفهم الرئيسي هو إبقاء سكان الدولة «بيضاً»، أي غير عرب.[٨]

لقد فشلت الحكومات الإسرائيلية في محاولاتها جلب مزيد من المهاجرين اليهود، وزيادة معدلات النمو الطبيعي داخل الدولة. ولم تجد حلاً للصراع في فلسطين يتضمن إنقاص عدد العرب في إسرائيل. بل بالعكس، فإن الحلول التي تفكر فيها إسرائيل من شأنها أن تؤدي كلها إلى زيادة السكان العرب لأنها تتضمن منطقة القدس الكبرى، وهضبة الجولان، وكتل المستعمرات الكبيرة في الضفة الغربية. ومع أن الاقتراحات الإسرائيلية لحل الصراع بعد سنة ١٩٩٣ قد تكون قوبلت بموافقة من بعض الأنظمة العربية في المنطقة - مثل مصر والأردن، الواقعين ضمن دائرة النفوذ الأميركي - فإنها لم تقنع قط المجتمعات المدنية في تلك الدول. كما أن الطريق التي يسلكها الأميركيون من أجل «دمقرطة» الشرق الأوسط، والتي تتبعها القوات الأميركية حالياً في العراق، لا تجعل الحياة في القلعة «البيضاء» أكثر اطمئناناً، لأن العالم الإسلامي يعتقد أن لغزو العراق صلة وثيقة بإسرائيل. ويضاف إلى ذلك ارتفاع مستويات العنف الاجتماعي داخل القلعة، والانخفاض المطرد في مستوى معيشة الأغلبية. غير أن أياً من هذه الهموم لا تجري معالجته، وهي تحتل مرتبة متدنية في جدول الأعمال القومي قريبة من مرتبة البيئة وحقوق المرأة.

إن رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين يعادل تعهداً غير مشروط بمواصلة 256 الدفاع عن الجيب «الأبيض» وتدعيم القلعة. إن التمييز العنصري مرغوب فيه بصورة خاصة من جانب اليهود الشرقيين، الذين هم اليوم أشد مؤيدي القلعة صخباً، مع أن قليلين منهم، وخصوصاً الآتين من دول شمال إفريقيا، سيجدون أنفسهم يعيشون حياة مريحة على غرار حياة نظرائهم الأشكنازيين. وهم يعرفون ذلك، ويدركون أن خيانتهم

لتراثهم وثقافتهم العربيين لم تحصّل لهم مكافأة القبول الكامل.

مع ذلك فإن الحل يمكن أن يكون بسيطاً: بما أن إسرائيل هي الجيب الاستعماري الأوروبي الأخير المتبقي في العالم العربي بعد انتهاء الاستعمار، فلا خيار أمامها سوى أن تتحول طوعاً في يوم ما إلى دولة مدنية وديمقراطية.

ونستطيع أن نرى أن هذا الحل ممكن عندما ننظر إلى العلاقات الاجتماعية الوثيقة التي نشأت بين فلسطينيين ويهود داخل إسرائيل وخارجها، خلال هذه الأعوام الطويلة الحافلة بالمتاعب، وعلى الرغم من كل الأوضاع الصعبة المعاكسة. والدليل على أننا نستطيع أن ننهي الصراع في أرض فلسطين الممزقة، يصبح أكثر وضوحاً عندما ننظر إلى تلك الشرائح في المجتمع اليهودي في إسرائيل التي اختارت أن تؤثر في تكوينها الاعتبارات الإنسانية، لا الهندسة الصهيونية الاجتماعية. ونعرف أن السلام في متناول اليد، قبل كل شيء، من أغلبية الفلسطينيين التي رفضت أن تفقدها عقود من الاحتلال الإسرائيلي الوحشي إنسانيتها، والتي، على الرغم من الطرد والاضطهاد، ما زالت تأمل بالمصالحة.

لكن نافذة الفرص لن تبقى مفتوحة إلى الأبد. وقد يكون كُتِبَ على إسرائيل أن تبقى بلداً مملوءاً بالغضب، وأن تظل أفعالها وسياساتها محكومة بالعنصرية والتعصب الديني، وأن يشوه السعي للمعاقبة ملامح الناس فيها بصورة دائمة. إلى متى نستطيع أن نستمر في الطلب من إخواننا (وأخواتنا) الفلسطينيين، ناهيك عن أن نتوقع منهم، أن يظلوا متمسكين معنا بالأمل وألاّ يستسلموا كلياً لليأس والأسى اللذين استوليا عليهم يوم أقامت إسرائيل قلعتها فوق قراهم ومدنهم المدمرة؟

257

خاتمة

البيت الأخضر

جامعة تل أبيب، كما الجامعات الإسرائيلية كافة، مخلِصة لحرية البحث الأكاديمي. ويُدعى نادي هيئة التدريس والإدارة فيها البيت الأخضر. وكان أصلاً بيت مختار قرية الشيخ مُوَنِّس، لكن لن تكون قادراً أبداً على معرفة ذلك فيما لو دعيت إلى هناك لتناول طعام العشاء، أو للمشاركة في ورشة عمل تبحث في تاريخ البلد، أو حتى في تاريخ مدينة تل أبيب بالذات. وتذكر قائمة الطعام في مطعم نادي هيئة التدريس والإدارة أن المكان بُني في القرن التاسع عشر، وأن مالكه كان شخصاً ثرياً يدعى «شيخ مُونيس» - وهو شخص خيالي عديم الملامح في موضع خيالي، كما كل الناس الآخرين «عديمي الملامح» الذين كانوا يعيشون ذات مرة في القرية المدمرة الشيخ مونّس، التي بُنيت جامعة تل أبيب فوق أنقاضها. بكلمات أُخرى: البيت الأخضر هو الصورة المصغّرة لإنكار الخطة الصهيونية الرئيسية لتطهير فلسطين عرقياً، والتي تم وضعها في مكان ما على الشاطئ، لا يبعد كثيراً عن هنا، في شارع اليركون، في الطبقة الثالثة من البيت الأحمر.

لو كانت جامعة تل أبيب مخلِصة للبحث الأكاديمي السليم لكان من الجائز الافتراض أن علماء الاقتصاد فيها، على سبيل المثال، قد قاموا بتقدير قيمة الأملاك الفلسطينية التي فُقدت في دمار ١٩٤٨، كي يوفروا قائمة يمكن أن تساعد مفاوضين مستقبليين على بدء العمل من أجل السلام والمصالحة. فالمشاريع الاقتصادية الخاصة، والمصارف، والصيدليات، والفنادق، وشركات حافلات الركاب التي كانت ملكاً للفلسطينيين، والمقاهي، والمطاعم، والورشات التي كانوا يديرونها، والوظائف الرسمية في الجهاز الإداري الحكومي، في مجالات الصحة والتعليم التي كانوا يشغلونها - هذه كلها صودرت، أو اختفت، أو دُمّرت، أو حُوّلت إلى «ملكية» يهودية 258 عندما استولى اليهود على فلسطين.

وعلماء الجغرافيا المثبَّتون في وظائفهم، الذين يتجولون في أروقة جامعة تل أبيب، كان يمكن أن يرسموا لنا خريطة موضوعية تبين مساحة أراضي اللاجئين التي صادرتها إسرائيل: ملايين الدونمات من الأرض المزروعة، وعشرة ملايين دونم تقريباً

من الأراضي التي خصصها القانون الدولي والأمم المتحدة للدولة الفلسطينية. وكان يمكن أن يضيفوا إلى ذلك الأربعة ملايين دونم الإضافية التي صادرتها دولة إسرائيل على مر الزمن من مواطنيها الفلسطينيين.

وكان في إمكان أساتذة الفلسفة في الجامعة أن يفكروا ملياً في المضامين الأخلاقية للمجازر التي ارتكبتها القوات اليهودية في أثناء النكبة. فالمصادر الفلسطينية، مضافاً إليها الأرشيفات العسكرية والشهادات الشفهية الإسرائيلية، تثبت حدوث إحدى وثلاثين مجزرة مؤكدة - ابتداء بالمجزرة في طيرة حيفا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ وانتهاء بخربة علّين في منطقة الخليل في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ - وقد يكون هناك ست مجازر أخرى على الأقل. ولا يتوفر لدينا حتى الآن أرشيف مُعَدّ بصورة منهجية لتخليد ذكرى النكبة يسمح لنا بمعرفة أسماء جميع الذين قضوا في المجازر. وهذا عمل مؤلم يجري حالياً القيام به بالتدريج.

على بعد خمس عشرة دقيقة بالسيارة تقع قرية كفر قاسم حيث قتلت القوات الإسرائيلية، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، تسعة وأربعين قروياً كانوا عائدين من حقولهم إلى بيوتهم. ثم كان هناك مجزرة قبية في الخمسينيات، والسموع في الستينيات، وقرى الجليل في سنة ١٩٧٦، وصبرا وشاتيلا في سنة ١٩٨٢، وقانا في سنة ١٩٩٩، ووادي عارة في سنة ٢٠٠٠، ومخيم جنين في سنة ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك أعمال القتل الكثيرة التي تواصل بِتسيليم، منظمة حقوق الإنسان الرئيسية في إسرائيل، متابعتها. لا نهاية لقتل الفلسطينيين الذي تمعن إسرائيل فيه.

وكان يمكن للمؤرخين العاملين في جامعة تل أبيب أن يزودونا بصورة كاملة للحرب والتطهير العرقي، فلديهم امتياز الاطلاع على الوثائق الرسمية العسكرية والحكومية والمادة الأرشيفية اللازمة لذلك. لكنهم في معظمهم مرتاحون أكثر، بدلاً من ذلك، إلى كونهم ناطقين بلسان الأيديولوجيا المهيمنة، وتصف أعمالهم أحداث ١٩٤٨ بأنها «حرب الاستقلال»، وتمجد الجنود والضباط اليهود الذين شاركوا فيها، وتخفي الجرائم، وتحط من قدر الضحايا.

ليس اليهود في إسرائيل جميعهم عُمياً عن أشلاء القتلى الذين كانوا ضحايا جيشهم في سنة ١٩٤٨، ولا كلهم صمّ عن صرخات المطرودين والجرحى والذين تعرضوا للتعذيب والاغتصاب، التي ما زالت تصلنا من خلال الناجين، ومن خلال أبنائهم وأحفادهم. وفي الواقع، أصبحت أعداد أكثر فأكثر من الإسرائيليين مدركة حقيقة ما جرى في سنة ١٩٤٨، وتفهم تماماً المضامين الأخلاقية للتطهير العرقي الذي اجتاح البلد. وتدرك أيضاً مخاطر إعادة تفعيل برنامج التطهير في محاولة يائسة للمحافظة على الأغلبية اليهودية المطلقة.

259

وبين هؤلاء نجد الحكمة السياسية التي افتقدها، ويفتقر إليها كلياً، جميع وسطاء السلام الذي سعوا في الماضي ويسعون حالياً لحل الصراع. ويعي هؤلاء تماماً أن مشكلة اللاجئين تقف في صميم الصراع، وأن مصير اللاجئين محوري لأي حل لديه فرصة للنجاح.

صحيح أن اليهود الإسرائيليين من هذا النمط قليلون ومتفرقون، لكنهم موجودون. وإذا أخذنا بعين الاعتبار رغبة الفلسطينيين في السعي لإعادة الأمور إلى نصابها، لا للمعاقبة، فإن الطرفين معاً يملكان مفتاح المصالحة والسلام في أرض فلسطين الممزقة. ونرى هؤلاء اليهود يسيرون اليوم جنباً إلى جنب مع لاجئي «الداخل» الفلسطينيين، البالغ عددهم نصف مليون تقريباً، في حجّهم السنوي إلى القرى المدمرة، الذي يقومون به إحياء لذكرى النكبة كل سنة في اليوم الذي تحتفل إسرائيل (وفقاً للتقويم العبري) بـ «عيد استقلالها». وأنت تستطيع أن تراهم ناشطين كأعضاء في منظمات غير حكومية مثل «زوخروت» («تَذكُّر» بالعبرية)، وهم يصرون بعناد على نصب لافتات بأسماء القرى الفلسطينية المدمرة في الأماكن حيث تقوم حالياً مستعمرات يهودية، أو غابات الصندوق القومي اليهودي. وتستطيع أن تسمعهم يتكلمون في المؤتمرات التي شُرع في عقدها سنة ٢٠٠٤ تأييداً لحق العودة والسلام العادل، والتي يؤكدون فيها، سوية مع أصدقائهم الفلسطينيين، من داخل البلد وخارجه، التزامهم حق اللاجئين في العودة، ويتعهدون بمواصلة النضال لحماية ذكرى النكبة من كل محاولات تقزيم هول جرائمها أو إنكار أنها حدثت أصلاً، وذلك من أجل أن يولد في يوم ما سلام شامل ودائم في أرض فلسطين.

لكن قبل أن يتمكن هؤلاء القليلون من إحداث تأثير ذي شأن، لا بد من أن يتم في أرض فلسطين وناسها، يهوداً وعرباً، مواجهة نتائج التطهير العرقي الذي ارتُكب في سنة ١٩٤٨. ونختم هذا الكتاب بما بدأناه، بالاندهاش الشديد من كون هذه الجريمة نُسيت تماماً ومُحيت من عقولنا وذاكراتنا. غير أننا الآن نعرف الثمن، ونعرف أن الأيديولوجيا التي أدت إلى طرد نصف سكان فلسطين الأصليين في سنة ١٩٤٨ ما زالت حية ومستمرة في الدفع في اتجاه طرد لا رحمة فيه، أحياناً غير مرئي، لأولئك الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في بلدهم.

260 إن هذه الأيديولوجيا لا تزال قوية اليوم، والسبب في ذلك لا يرجع إلى كون المراحل السابقة للتطهير العرقي في فلسطين مرت من دون أن تُلحَظ فحسب، بل أيضاً وأساساً لأن تمويه الكلمات الذي قامت الصهيونية به كان ناجحاً إلى حد ابتكار لغة جديدة غطت على النتائج المدمرة لممارساتها. إنه يبدأ بتعابير ملطفة واضحة مثل «انسحابات» و«إعادة انتشار» [للقوات الإسرائيلية - المترجم] من أجل إخفاء عمليات

طرد الفلسطينيين الضخمة من مكان إلى آخر في قطاع غزة والضفة الغربية، المتواصلة منذ سنة ٢٠٠٠. ويستمر التمويه بمسميات مضللة أقل وضوحاً، مثل «احتلال»، لوصف الحكم العسكري المباشر في مناطق داخل فلسطين التاريخية، تشكل ١٥٪ تقريباً من مساحتها، بينما تصور بقية الأرض على أنها «محرَّرة»، أو «حرة»، أو «مستقلة». صحيح أن معظم فلسطين ليس واقعاً تحت احتلال عسكري مباشر، لكن بعضها واقع تحت وطأة ظروف أسوأ من ذلك. خذ مثلاً قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، حيث لا يستطيع حتى المحامون المدافعون عن حقوق الإنسان حماية سكانه لأنهم ليسوا ضمن نطاق المواثيق الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكري. كثيرون من سكان فلسطين يتمتعون ظاهرياً بظروف عيش أفضل في دولة إسرائيل؛ أفضل كثيراً إذا كانوا مواطنين يهوداً، وأفضل إلى حد ما إذا كانوا مواطنين فلسطينيين، لا يعيشون في منطقة القدس الكبرى حيث السياسة الإسرائيلية تهدف في السنوات الست الأخيرة إلى ترحيل الفلسطينيين القاطنين فيها إلى الأجزاء المحتلة، أو المناطق التي تشكو انعدام سلطة القانون والحكم السوي في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي أوجدها اتفاق أوسلو الكارثي في التسعينيات.

إذاً هناك كثيرون من الفلسطينيين ليسوا تحت الاحتلال، لكن أياً منهم، بمن في ذلك الموجودون في مخيمات اللاجئين، ليس بمنأى عن خطر تطهير عرقي محتمل في المستقبل. ويبدو أن التطهير العرقي أولوية إسرائيلية لا علاقة لها بهرمية «الأكثر حظاً» أو «الأقل حظاً» بين الفلسطينيين. فالفلسطينيون القاطنون في منطقة القدس الكبرى يتعرضون لتطهير عرقي في أثناء دفع هذا الكتاب إلى المطبعة. وأولئك الذين يعيشون بالقرب من الجدار العنصري الذي تبنيه إسرائيل، والذي أُنجز بناء نصفه بينما كان هذا الكتاب في قيد التأليف، من الأرجح أن يكونوا الضحية التالية. وأولئك الذين يعيشون في وهم أنهم آمنون، أي الفلسطينيون في إسرائيل، ربما يصبحون هدفاً في المستقبل. وقد أعرب ٨٦٪ من اليهود الإسرائيليين، في استقصاء حديث للرأي، عن رغبتهم في رؤية هؤلاء الفلسطينيين «مُرحَّلين».

لا الفلسطينيون سينجون من اليهود، ولا اليهود سينجون من الفلسطينيين، ولا أي طرف من الطرفين سينجو من نفسه، إذا لم يتم تعريف الأيديولوجيا التي لا تزال تحرك السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين بصورة صحيحة. المشكلة مع إسرائيل لم تكن قط يهوديتها - اليهودية لها أوجه كثيرة، وكثير منها يوفر قاعدة متينة للسلام والتعايش - إنما المشكلة هي مع شخصيتها الصهيونية الإثنية. فالصهيونية لا تتوفر فيها هوامش التعددية نفسها الموجودة في اليهودية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالفلسطينيين. 261
فهم لا يمكن أبداً أن يكونوا جزءاً من الدولة والقضاء الصهيونيين، وسيستمرون في

النضال - ويأمل المرء بأن يكون نضالهم سلمياً وناجحاً. وإذا لم يكن كذلك، فسيكون يائساً وتواقاً إلى الانتقام، وكالزوبعة سيُمْتَص الجميع في ثنايا عاصفة رملية جبارة مستمرة لن تهب في العالمين العربي والإسلامي فحسب، بل أيضاً في بريطانيا والولايات المتحدة، القوتين العظميين اللتين، كل منهما بدورها، تغذي العاصفة التي ستدمرنا جميعاً.

إن الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان في صيف سنة ٢٠٠٦ تدل على أن العاصفة بدأت بالهبوب. وقد واجه حزب الله وحركة «حماس»، اللذان تجرآ على مساءلة حق إسرائيل في فرض إرادتها على فلسطين من طرف واحد، القوة العسكرية الإسرائيلية الجبارة، ونجحا - حتى الآن (وقت تأليف الكتاب) - في الصمود أمام هجماتها. لكن الأمر بعيد عن أن يكون منتهياً، إذ قد يتم استهداف راعيي هاتين المنظمتين، إيران وسورية، في المستقبل. وخطر نزاع أفدح تدميراً وأكثر دموياً لم يكن في يوم من الأيام أشد مما هو عليه الآن.

المَصَادِر

مقدمة

(١) Central Zionist Archives, minutes of the meeting of Jewish Agency Executive, 12 June 1938.

(٢) البعض مقتنع بأن واجهته طُليت باللون الأحمر لإظهار التضامن مع الاشتراكية.

(٣) يدعي أحد المؤرخين، وهو مئير بعيل، أن الأوامر أُرسلت بعد أسبوع. أنظر:

Meir Pail, *From Hagana to the IDF*, p. 307.

(٤) الوثائق المتعلقة بالاجتماع ملخصة في:

IDF Archives, GHQ/Operations branch, 10 March 1948, File 922/75/595; Hagana Archives, 73/94.

وقدم يسرائيل غاليلي تقريراً عن الاجتماع في اجتماع للجنة مباي المركزية، في ٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وهو موجود في: Hagana Archives, 80/50/18.

تركيبة المجموعة ومناقشاتها هي ناتج مركب من عدة وثائق متفرقة كما سيتم شرحه في الفصول التالية.

وسيتم في الفصل الرابع توثيق الرسائل التي صدرت بتاريخ ١٠ آذار/مارس، والاجتماعات التي سبقت وضع اللمسات الأخيرة على الخطة. وفي شأن تفسيرات مشابهة للخطة دالت أنظر:

Uri Ben-Eliezer, *The Emergence of Israeli Militarism, 1936-1956*, p. 253,

حيث كتب: «هدفت الخطة دالت إلى تطهير القرى، وطرد العرب من المدن المختلطة.» وفيما يتعلق بإرسال الأوامر أنظر أيضاً:

Pail, op. cit., p. 307; Gershon Rivlin and Elhanan Oren, *The War of Independence: Ben-Gurion's Diary*, vol. 1, p. 147.

أمّا الأوامر التي أُرسلت فموجودة في:

Hagana Archives 73/94, for each of the units orders to the brigades to move to Position D-*Mazav Dalet* - and from the brigade to the Battalions, 16 April 1948.

(٥) Simcha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities*, p. 93.

(٦) ذكر بن - غوريون في *Rebirth and Destiny of Israel* بصراحة أنه «حتى مغادرة البريطانيين [١٥ أيار/مايو ١٩٤٨] لم يدخل العرب أو يحتلوا أية مستوطنة يهودية، مهما كانت نائية، في حين أن الهاغاناه... احتلت كثيراً من المواقع العربية، وحررت طبرية وحيفا ويافا وصفد... وهكذا في يوم القضاء والقدر، كان ذلك الجزء من فلسطين، حيث تستطيع الهاغاناه العمل، خالياً تقريباً من العرب.» أنظر: Ben-Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel*, p. 530.

(٧) يشكل الأشخاص الأحد عشر ما أسميه في هذا الكتاب «الهيئة الاستشارية». أنظر الفصل الثالث. ومن الممكن أن أشخاصاً آخرين، بالإضافة إلى هذه المجموعة صانعة القرار، كانوا حاضرين، لكن كمتفرجين. وبالنسبة إلى كبار الضباط، كان هناك اثنا عشر أمراً أُرسلت إلى اثني عشر لواء. أنظر: IDF Archives, File 922/75/595.

(٨) Walid Khalidi, *Palestine Reborn*; Michael Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland*; Dan Kurzman, *Genesis 1948: The First Arab-Israeli War*.

(٩) Avi Shlaim, «The Debate about the 1948 War,» in Ilan Pappe, ed., *The Israel/Palestine Question*, pp. 171-92.

(١٠) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*.

(١١) يدعي ذلك في النسخة العبرية من الكتاب التي نشرتها عام عوفيد، تل أبيب، ١٩٩٧، ص ١٧٩.

(١٢) يتحدث موريس في الموضع نفسه عن ٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ. وفي الواقع كان هناك ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ إذا أضاف المرء جميع السكان من البلدات والقرى المئتين التي كانت دمرت قبل حلول ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.

(١٣) Walid Khalidi, ed., *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*.

الفصل الأول

(١) State Department, Special Report on «Ethnic Cleansing,» 10 May 1999.

(٢) United Nations, Report Following Security Council Resolution 819, 16 April 1993.

(٣) Drazen Petrovic, «Ethnic Cleansing - An Attempt at Methodology,» *European Journal of International Law*, 5/3 (1994), pp. 342-60.

(٤) هذا الاقتباس في الواقع مأخوذ مباشرة من Ibid., p. 10, note 4، الذي اقتبسه من:
Andrew Bell-Fialkow, «A Brief History of Ethnic Cleansing.»

(٥) أهم الاجتماعات موصوفة في الفصل الثالث.

(٦) Ben-Gurion Archives, The Correspondence Section, 1.01.1948-07.01.48, documents 79-81. From Ben-Gurion to Galili and the members of the committee.

تتضمن الوثيقة قائمة بأسماء ٤٠ قائداً فلسطينياً حددتهم الهاغاناه أهدافاً للاغتيال.

(٧) *Yedioth Ahronoth*, 2 February 1992.

(٨) Pundak, *Ha'aretz*, 21 May 2004.

(٩) سأفصل كيفية عملها في الفصول التالية، لكن التخويل بالتدمير هو الأمر المرسل في ١٠ آذار/مارس إلى القوات، والأوامر المحددة التي تخول الإعدامات موجودة في:
IDF Archives, 49/5943 doc. 114, 13 April 1948.

(١٠) أنظر الحواشي أدناه.

(١١) Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political Thought, 1882-1948* and *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem*.

(١٢) Alexander Bein, ed., *The Mozkin Book*, p. 164.

(١٣) Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*; Gershon Shafir, *Land, Labour and the Origins of the Israel-Palestinian Conflict, 1882-1914*; Uri Ram, «The Colonialism Perspective in Israeli Sociology,» in Pappe, ed., *The Israel/Palestine Question*, pp. 55-80.

(١٤) Khalidi, ed., *All That Remains*; Samih Farsoun and C. E. Zacharia, *Palestine and the Palestinians*.

الفصل الثاني

(١) أنظر، على سبيل المثال: Haim Arlosorov, *Articles and Essays*, Response to the 1930 Shaw Commission on the concept of strangers in Palestine's history, Jerusalem 1931.

(٢) يوجد عرض جيد جداً لهذه الأسطورة في: Israel Shahak, *Racism de l'état d'Israël*, p. 93.

(٣) Alexander Schölch, *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*.

(٤) Neville Mandel, *Arabs and Zionism before World War I*, p. 233.

(٥) نشرته «الأهرام» في التاريخ نفسه.

(٦) ورد التحذير في قصة لإسحق موسى الحسيني، «مذكرات دجاجة»، نُشرت في القدس، أولاً مسلسلة في صحيفة «فلسطين» ثم في كتاب في سنة ١٩٤٢.

(٧) من أجل تحليل عام أنظر:

Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*.

ولتحليل أكثر تحديداً، أنظر: «المنار»، المجلد ٣، العدد ٦، ص ١٠٧ - ١٠٨، والمجلد ١، العدد ٤١، ص ٨١٠.

(٨) أنظر: Uri Ram in Pappe, ed., *The Israel/Palestine Question*; David Lloyd George, *The Truth about the Peace Treaties*.

(٩) أهم هذه الأعمال هو: Zeev Sternahal, *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and the Making of the Jewish State*.

(١٠) كان إعلان بلفور عبارة عن رسالة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، من وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور إلى اللورد روتشيلد، زعيم الطائفة اليهودية البريطانية. ويبين نص الإعلان، الذي وافقت عليه الحكومة البريطانية في اجتماع بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧، موقف الحكومة البريطانية:

إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن بفلسطين، ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر.

(١١) Yehoshua Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1919-1929*.

(١٢) Eliakim Rubinstein, «The Treatment of the Arab Question in Palestine in the post-1929 Period» in Ilan Pappe, ed., *Arabs and Jews in the Mandatory Period-A Fresh View on the Historical Research* (Hebrew).

(١٣) بشأن بيل أنظر: Charles D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, pp. 135-7.

(١٤) Barbara Smith, *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929.*

(١٥) هذا الارتباط يقيمه *The Making of Israeli Militarism.* Uri Ben-Eliezer,

(١٦) John Bierman and Colin Smith, *Fire in the Night: Wingate of Burma, Ethiopia and Zion.*

(١٧) Hagana Archives, File 0014, 19 June 1938.

(١٨) Ibid.

(١٩) The Bulletin of the Hagana Archives, issues 9-10 (prepared by Shimri Salomon) «The Intelligence Service and the Village Files, 1940-1948» (2005).

(٢٠) من أجل رؤية نقدية للصندوق القومي اليهودي أنظر:

Uri Davis, *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within.*

(٢١) Kenneth Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939.*

(٢٢) هذه المراسلات موجودة في Central Zionist Archives واستخدمها بني موريس. أنظر:

Benny Morris, *Correcting A Mistake*, p. 62, notes 12-15.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) Hagana Archives, File 66.8.

(٢٥) Hagana Archives, Village Files, File 24/9, testimony of Yoeli Optikman, 16 January 2003.

(٢٦) Hagana Archives, File 1/080/451, 1 December 1939.

(٢٧) مقابلة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. أنظر: Hagana Archives, File 194/7, pp. 1-3.

(٢٨) أنظر الحاشية ١٥.

(٢٩) Hagana Archives, S25/4131, 105/224 and 105/227 and many others in this series each dealing with a different village.

(٣٠) Hillel Cohen, *The Shadow Army: Palestinian Collaborators in the Service of Zionism.*

(٣١) مقابلة مع بالتي سيلا. أنظر: Hagana Archives, File 205.9, 10 January 1988.

(٣٢) أنظر الحاشية ٢٧.

(٣٣) Hagana Archives, Village Files, File 105/255 files from January 1947.

(٣٤) IDF Archives, 49/5943/114, orders from 13 April 1948.

(٣٥) أنظر الحاشية ٢٧.

(٣٦) Hagana Archives, File 105.178.

(٣٧) مقتبس في: Harry Sacher, *Israel: The Establishment of Israel*, p. 217.

(٣٨) Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, pp. 167-8.

(٣٩) Yossef Weitz, *My Diary*, vol. 2, p. 181, 20 December 1940.

(٤٠) Ben-Gurion's *Diary*, 12 July 1937, and in *New Judea*, August-September 1937, p. 220.

(٤١) Shabtai Teveth, *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War.*

(٤٢) Hagana Archives, File 003, 13 December 1938.

(٤٣) بشأن السياسة البريطانية أنظر:

Ilan Pappe, *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951.*

(٤٤) مقابلة موشيه سلوتسكي مع موشيه سنيه. أنظر:

Gershon Rivlin, ed., *Olive-Leaves and Sword: Documents and Studies of the Hagana*; Ben-Gurion's *Diary*, 10 October 1948.

(٤٥) أنظر: Yoav Gelber, *The Emergence of a Jewish Army*, pp. 1-73.

(٤٦) Michael Bar-Zohar, *Ben-Gurion: A Political Biography*, vol. 2, pp. 639-66 (Hebrew).

(٤٧) أنظر: Pappe, *Britain and the Arab-Israeli Conflict*.

(٤٨) Yehuda Sluzki, *The Hagana Book*, vol. 3, part 3, p. 1942.

(٤٩) أنظر الفصل الرابع.

الفصل الثالث

(١) قسمت فلسطين إلى عدة مناطق. وكانت نسبة اليهود فيها سنة ١٩٤٧ كالتالي: صفد ١٢٪؛ عكا ٤٪؛ طبرية ٣٣٪؛ بيسان ٣٠٪؛ الناصرة ١٦٪؛ حيفا ٤٧٪؛ القدس ٤٠٪؛ اللد ٧٢٪ (يشتمل هذا على يافا وتل أبيب وبيتح تكفا)؛ الرملة ٢٤٪؛ بئر السبع ٧,٥٪.

(٢) أنظر: Ilan Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*, pp. 16-46.

(٣) أنظر: United Nations Archives: The UNSCOP Documents, Box 2.

(٤) Walid Khalidi, «Revisiting the UNGA Partition Resolution,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXVII, no. 1 (Autumn 1997), p. 15.

من أجل معلومات أوفر عن الأونسكوب (UNSCOP) وكيف أنها، بحض من الصهيونيين، ناورت لدفع الأمم المتحدة إلى تبني تقسيم فلسطين المنسجم مع وجهة النظر الصهيونية، أنظر:

Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict*, pp. 16-46.

(٥) Khalidi, ibid.

(٦) Ibid.

(٧) Plenary Meetings of the General Assembly, 126th Meeting, 28 November 1947, *UN Official Record*, vol. 2, pp. 1390-1400.

(٨) Flapan, *The Birth of Israel*, pp. 13-54.

(٩) أنظر، مثلاً: David Tal, *War in Palestine, 1948: Strategy and Diplomacy*, pp. 1-145.

(١٠) Bar-Zohar, *Ben-Gurion*, part II, pp. 660-1.

(١١) أنظر خطابه أمام لجنة مباي المركزية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.

(١٢) Private Archives, Middle East Centre, St. Antony's College, Cunningham's Papers, Box 2, File 3.

(١٣) Ibid.

(١٤) من أجل تحليل مسهب لردة الفعل العربية أنظر:

Eugene L. Rogan and Avi Shlaim, eds., *The War For Palestine: Rewriting the History of 1948*;

أنظر بصورة خاصة:

Charles Tripp, «Iraq and the 1948 War: Mirror of Iraq's Disorder;» Fawaz A. Geregs, «Egypt and the 1948 War: Internal Conflict and Regional Ambition;» Joshua Landis,

«Syria and the Palestine War: Fighting King Abdullah's 'Greater Syria' Plan.»

(١٥) Ben-Gurion's *Diary*, 7 October, 1947.

(١٦) مرة واحدة فقط أشار إليها بن - غوريون بالاسم؛ فقد دعاها في يومياته (مادة مدونة بتاريخ ١/١/١٩٤٨) «اجتماع خبراء مِسيبات مومحيم» [بالعبرية]. وقد أضاف محررا اليوميات المنشورة أن «مسيباه» تعني اجتماع خبراء بالشؤون العربية. لكن الوثيقة الخاصة بذلك الاجتماع تظهر هيئة كبيرة اشتملت، بالإضافة إلى الخبراء، أعضاء معينين من القيادة العسكرية العليا. وفي الواقع عندما تلتقي المجموعتان تشكلان معاً ما سميته «الهيئة الاستشارية».

(١٧) تشير «يوميات» بن - غوريون إلى الاجتماعات التالية: ١٨ حزيران/يونيو ١٩٤٧؛ ١ - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧؛ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧؛ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧؛ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ (وردت [المادة] في يومياته بتاريخ ٢٥ وتتحدث عن التحصينات في النقب)؛ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨؛ ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ (نقاش بشأن مستقبل يافا)؛ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨؛ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨؛ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨؛ ٩ - ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٨؛ ١٩ شباط/فبراير ١٩٤٨؛ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٤٨؛ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٨؛ ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨؛ ٣١ آذار/مارس ١٩٤٨.
المراسلات السابقة واللاحقة لجميع الاجتماعات المذكورة في «اليوميات» موجودة في:
Ben-Gurion Archives, Correspondence Section and Private Correspondence Section.
وهي تسد كثيراً الفجوات في الإشارات الغامضة المدونة في «اليوميات».

(١٨) فيما يلي أسماء الأشخاص الذين كانوا جزءاً من الهيئة الاستشارية: دافيد بن - غوريون؛ يغئيل يادين (قائد العمليات)؛ يوحنان راتنر (مستشار بن - غوريون في الشؤون الاستراتيجية)؛ يغآل ألون (قائد البالماخ والجبهة الجنوبية)؛ يتسحاق ساديه (قائد الوحدات المدرعة)؛ يسرائيل غاليلي (رئيس القيادة العليا)؛ تسفي أيالون (نائب غاليلي وقائد الجبهة الوسطى). وآخرون ليسوا جزءاً من هيئة الأركان العامة («مَتْكال»): يوسف فايتس (رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية)؛ إيسر هرئيل (رئيس جهاز الاستخبارات)، ومرؤوسوه: عزرا دانين وغاد ماخنس ويهوشواع بالمون. وفي واحد أو اثنين من الاجتماعات كان موشيه شاريت وإلياهو ساسون حاضريْن أيضاً، مع أن بن - غوريون كان يجتمع بساسون ويعقوب شمعوني بصورة منفردة في كل يوم أحد تقريباً، كما تدل على ذلك يومياته. كما كان يدعى إلى المشاركة بالتناوب بعض الضباط الميدانيين: دان إيفين (قائد المنطقة الساحلية)، وموشيه دايان، وشمعون أفيدان، وموشيه كَرْمل (قائد الجبهة الشمالية)، وشلومو شمير، ويتسحاق رابين.

(١٩) يتحدث عن الاجتماع أيضاً في كتابه *When Israel Fought*, pp. 13-18.

(١) لدينا شهادة من المندوب السامي البريطاني في فلسطين السير ألن كننغهام، بشأن كيف تحول الاحتجاج، الذي كان في البداية إضراباً، إلى أعمال عنف: «انفجارات الغضب العربية الأولى كانت عفوية وغير منظمة، ورمت إلى إظهار الاستياء من قرار الأمم المتحدة أكثر مما كانت هجمات متعمدة ضد اليهود. وكانت الأسلحة المستخدمة في البداية العصي والحجارة. ولولا لجوء اليهود إلى استخدام الأسلحة النارية لما كان من المستحيل أن تهدأ المشاعر وأن يكون عدد الضحايا قليلاً. وهذا كان المرجح لأن ثمة دليلاً يُعوَّل عليه بأن الهيئة العربية العليا كمجموع، والمفتي بصورة خاصة، لم يكونا يؤيدان اضطرابات جدية، مع أنهما كانا مسرورين للاستجابة القوية لنداء الإضراب»، مقتبسة في:
Nathan Krystal, «The Fall of the New City, 1947-1950,» in Salim Tamari, *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War*, p. 96.

(٢) ستجري مناقشة ذلك بالتفصيل في الفصل التالي.

(٣) Bar-Zohar, *Ben-Gurion*, p. 663.

(٤) Meir Pail, «External and Internal Features in the Israeli War of Independence,» in Alon Kadish, ed., *Israel's War of Independence 1948-1949*, pp. 485-7.

(٥) Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*, pp. 91-108.

(٦) Avi Shlaim, *Collusion*.

(٧) Avi Shlaim, «The Debate about 1948,» in Pappe, ed., *The Israel/Palestine Question*, pp. 171-92.

(٨) Rivlin and Oren, *The War of Independence*, vol. 1, p. 320, 18 March 1948; p. 397, 7 May 1948; vol. 2, p. 428, 15 May 1948.

(٩) Ibid., 28 January 1948, p. 187.

(١٠) صفقة سلاح بقيمة ١٢,٢٨٠,٠٠٠ دولار، أبرمتها الهاغاناه مع تشيكوسلوفاكيا، واشترت بموجبها ٢٤,٥٠٠ بندقية و٥٢٠٠ رشاش و٥٤ مليون طلقة.

(١١) أنظر الحاشية ٨.

(١٢) سنعود إلى ذكر الأمر الصادر إلى ضباط الاستخبارات لاحقاً. وهو موجود في:
IDF Archives, File 2315/50/53, 11 January, 1948.

(١٣) كما يمكن معرفة ذلك من رسائله إلى بن - أرتسي، المقتبسة في:
Bar-Zohar, *Ben-Gurion*, p. 663 and to Sharett in Ben-Gurion Archives, Correspondence Section, 23.02-1.03.48 document 59, 26 February 1948.

(١٤) Ben-Gurion's letters, Ibid.

(١٥) Israeli State Archives Publications, *Political and Diplomatic Documents of the Zionist Central Archives and Israeli State Archives*, December 1947 - May 1948, Jerusalem 1979 (Hebrew), Doc. 45, 14 December 47, p. 60.

(١٦) Masalha, *Expulsion of the Palestinians*.

(١٧) Bar-Zohar, *Ben-Gurion*, p. 702.

(١٨) هناك مدوّنة طويلة في Ben-Gurion's *Diary*, 12 July 1937، يعبر فيها عن الأمنية في أن

تمتلك القيادة اليهودية الإرادة والقوة لترحيل العرب عن فلسطين.

(١٩) نشر الخطاب كاملاً في كتابه: David Ben-Gurion, *In the Battle*, pp. 255-72.

(٢٠) Central Zionist Archives, 45/1 Protocol, 2 November 1947.

(٢١) Flapan, *The Birth of Israel*, p. 87.

(٢٢) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.*

(٢٣) رفع تقرير إلى بن - غوريون أفاد بأن الحادثة لا صلة لها بردات الفعل الشعبية على قرار الأمم المتحدة. أنظر: Ben-Gurion Archives, Correspondence Section, 1.12.47-15.12.47, Doc. 7, Eizenberg to Kaplan, 2 December 1947.

(٢٤) تشير «يوميات» بن - غوريون إلى اجتماع كهذا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ اقترح فيه مستشرقون مهاجمة إمدادات المياه ومراكز المواصلات الخاصة بالفلسطينيين.

(٢٥) فيما يتعلق بتقدير بن-غوريون أن معظم الفلاحين لا يريد التورط في حرب. أنظر: Ben-Gurion's *Diary*, 11 December 1947.

(٢٦) Haganah Archives, 205.9.

(٢٧) ورد ذكر هذا الاجتماع في: Ben-Gurion's *Diary*, 11 December 1947، وربما عُقد بحضور هيئة أصغر.

(٢٨) IDF Archives, 49/5492/9, 19 January 1948.

(٢٩) أنظر: www.palestineremembered.com، وهو موقع فاعل يستقبل شهادات للتاريخ الشفهي.

(٣٠) Ben-Gurion's *Diary*, 11 December 1947, and the letter to Moshe Sharett, are from G. Yogev, Documents, December 1947-May 1948, Jerusalem: Israel State Archives 1980, p. 60.

(٣١) ورد في: *The New York Times*, 22 December 1947. وكان تقرير الهاغاناه قد أرسل إلى يغئيل يادين في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. أنظر: Hagana Archives, 15/80/731.

(٣٢) IDF Archives, 51/957, File 16.

(٣٣) Central Zionist Archives, Report S25/3569, Danin to Sasson, 23 December 1947.

(٣٤) *The New York Times*, 20 December 1947, and speech by Ben-Gurion in the Zionist Executive, 6 April 1948.

(٣٥) لخص بن - غوريون اجتماع الأربعاء في يومياته، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.

(٣٦) Yaacov Markiviski, «The Campaign on Haifa in the Independence War,» in Yossi Ben-Artzi, ed., *The Development of Haifa, 1918-1948.*

(٣٧) «فلسطين»، ٣١/١٢/١٩٤٧.

(٣٨) Milstein, *The History of the Independence War*, vol. 2, p. 78.

(٣٩) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 156; Uri Milstein, *The History of the Independence War*, vol. 2, p. 156.

(٤٠) كانت اللجان القومية هيئات مؤلفة من أعيان محليين أُنشئت في أماكن متعددة في جميع أنحاء فلسطين سنة ١٩٣٧ لتعمل كقيادة طوارئ للمجتمع الفلسطيني في كل مدينة.

(٤١) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 50; Milstein, *The History of the Independence War*, vol. 3, pp. 74-5.

(٤٢) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 55, note 11.

(٤٣) Political and Diplomatic Documents, Document 274, p. 460.

(٤٤) Ibid., Document 245, p. 410.

(٤٥) Rivlin and Oren, *The War of Independence*, editorial remark, p. 9.

(٤٦) نص بروتوكول الحلقة الدراسية الطويلة موجود في:
Ha-Kibbutz Ha-Meuchad Archives, Aharon Zisling's private collection.

(٤٧) Ben-Gurion's *Diary*, 31 December 1947.

(٤٨) Weitz, *My Diary*, vol. 2, p. 181.

(٤٩) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 62.

(٥٠) Ben-Gurion Archives, The Galili Papers, Protocol of the Meeting.

(٥١) Danin testimony for Bar-Zohar, p. 680, note 60.

(٥٢) Ben-Gurion Archives, Correspondence Section, 16.1.48-22.1.48, Document 42, 26 January 1948.

(٥٣) Ben-Gurion's *Diary*, 7 January 1948.

(٥٤) Ibid., 25 January 1948.

(٥٥) Rivlin and Oren, *The War of Independence*, p. 229, 10 February 1948.

(٥٦) Ben-Gurion Archives, Correspondence Section, 1.1.48-31.1.48, Doc. 101, 26 January 1948.

(٥٧) كان هؤلاء يوحنان راتنر، ويعقوب درروري، ويسرائيل غاليلي، ويغئيل يادين، وتسفي لستشينر (أيالون)، ويتسحاق ساديه.

(٥٨) Ben-Gurion's *Diary*, 9 January 1948.

(٥٩) يظهر هذا في نشرتهم *Mivrak*.

(٦٠) Ben-Gurion's *Diary*, 31 January 1948.

(٦١) Rivlin and Oren, *The War of Independence*, pp. 210-11.

(٦٢) Ben-Gurion's *Diary*, 1 January 1948.

(٦٣) أنظر الحاشية ٥٢.

(٦٤) Bar-Zohar, *Ben-Gurion*, p. 681.

(٦٥) Ben-Gurion's *Diary*, 30 January 1948.

(٦٦) Ibid., 14 January 1948, 2 February 1948, and 1 June 1948.

(٦٧) المعلومات عن الاجتماعات في شباط/فبراير مستمدة من: Ben-Gurion's *Diary*.

(٦٨) Ben-Gurion's *Diary*, 9 and 10 February 1948; *Haganah Book*, pp. 1416-18.

(٦٩) *Hashomer Ha-Tza'ir* Archives, Files 66.10, Meeting with Galili, 5 February 1948 (reporting a day after the *Matkal* meeting on 4 February Wed.).

(٧٠) Zvi Sinai and Gershon Rivlin, eds., *The Alexandroni Brigade in the War of Independence*, p. 220 (Hebrew).

(٧١) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, pp. 53-4.

(٧٢) Weitz, *My Diary*, vol. 3, p. 223, 11 January 1948.

(٧٣) الأرقام المذكورة في التقرير الرسمي أقل، وتشير إلى نسف ٤٠ منزلاً، وقتل أحد عشر قروياً،

وجرح ثمانين آخرين.

(٧٤) Israel Even Nur, ed., *The Yiftach-Palmach Story.*

(٧٥) Ben-Gurion's *Diary*, 19 February 1948.

(٧٦) Ibid.

(٧٧) Khalidi, ed., *All That Remains*, pp. 181-2.

(٧٨) Weitz, *My Diary*, vol. 3, p. 223, 11 January 1947.

(٧٩) Ibid., pp. 239-40.

(٨٠) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, pp. 84-86.

(٨١) Pail, *From the Hagana to the IDF*, p. 307. أنظر مناقشة الخطة دالت في الفصل الخامس.

(٨٢) الترجمة الإنكليزية موجودة في:

Walid Khalidi, «Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1 (Autumn 1988), pp. 4-19.

(٨٣) أنظر الفصل الخامس.

(٨٤) الخطة التي وزعت على الجنود والأوامر الأولى المباشرة موجودة في:

IDF Archives, 1950/2315, File 47, 11 May 1948.

(٨٥) Yadin to Sasson, IDF Archives, 16/69/261, the Nachshon Operations Files.

الفصل الخامس

(١) Rivlin and Oren, *The War of Independence*, vol. 1, p. 332.

(٢) خطاب أمام اللجنة التنفيذية لحزب مباي، ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨.

(٣) مقتبس مباشرة من الأوامر الصادرة إلى لواء كرملي. أنظر:

Zvi Sinai, ed., *The Carmeli Brigade in the War of Independence*, p. 29.

(٤) Binyamin Etzioni, ed., *The Golani Brigade in the Fighting*, p. 10.

(٥) Zerubavel Gilad, *The Palmach Book*, vol. 2, pp. 924-5; Daniel McGowan and Matthew C. Hogan, *The Saga of the Deir Yassin Massacre, Revisionism and Reality.*

(٦) الوصف والشهادات بشأن ما حدث في دير ياسين مأخوذة من:

Daniel McGowan and Matthew C. Hogan, *The Saga of the Deir Yassin Massacre, Revisionism and Reality.*

(٧) Ibid.

(٨) تذكر الروايات المعاصرة للحدث أن عدد ضحايا مجزرة دير ياسين كان ٢٥٤ ضحية، وهذا رقم أكدته في حينه الوكالة اليهودية، وموظف تابع للصليب الأحمر، وصحيفة «نيويورك تايمز»، ود. حسين الخالدي، الناطق باسم الهيئة العربية العليا في القدس. ومن الممكن أن هذا الرقم جرى تضخيمه عمداً لزرع الرعب في قلوب الفلسطينيين، وبالتالي دفعهم إلى الرحيل بأعداد كبيرة. ومن المؤكد أن مكبرات للصوت استُخدمت في وقت لاحق في القرى التي كانت على وشك أن يجري تطهيرها لتحذير السكان من النتائج المريعة إذا لم يرحلوا طوعاً، ولإثارة الرعب في قلوبهم وتشجيعهم على الفرار للنجاة بأرواحهم قبل أن تقتحم القوات البرية القرى.

وقد وصف مناحم بيغن، قائد الإرغون، التأثير الذي أحدثه نشر مثل هذه الشائعات في نفوس الفلسطينيين في كتابه *The Revolt*: «العرب في جميع أنحاء البلد، وقد أُقنعوا بتصديق القصص المبالغ فيها عن 'مجازر الإرغون'، تملكهم ذعر هائل وبدأوا بالهروب للنجاة بأرواحهم. وسرعان ما تطور هذا الهروب الجماعي إلى فرار مجنون من المتعذر ضبطه أو التحكم فيه. ومن مجموع ٨٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً كانوا يعيشون في المساحة الحالية لدولة إسرائيل، بقي نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة فقط. ولا يمكن المغالاة في الأهمية السياسية والاقتصادية لهذا التطور.»
أنظر: Begin, *The Revolt*, p. 164.

وقد أدان ألبرت أينشتاين، مع ٢٧ يهودياً ذوي شأن في نيويورك، مجزرة دير ياسين في رسالة نشرت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ في صحيفة «نيويورك تايمز» ذُكر فيها أن «عصابات إرهابية [أي: إرغون بيغن] هاجمت هذه القرية المسالمة، التي لم تكن هدفاً عسكرياً في القتال الدائر، وقتلت معظم سكانها - ٢٤٠ من الرجال والنساء والأطفال. وأبقت على عدد منهم أحياء لتعرضهم كأسرى في شوارع القدس. وقد روّع هذا العمل معظم المجتمع اليهودي، وأرسلت الوكالة اليهودية برقية اعتذار إلى الملك عبد الله، ملك شرق الأردن (كذا). لكن الإرهابيين، بدلاً من أن يخجلوا من فعلتهم، كانوا فخورين بالمجزرة، وأعلنوها على نطاق واسع، ودعوا جميع المراسلين الأجانب الموجودين في البلد إلى مشاهدة الجثث المكوّمة والخراب الذي أحاق بدير ياسين.»

(٩) Uri Ben-Ari, *Follow Me*.

(١٠) من المثير للاهتمام بصورة خاصة الطريقة التي أنقذت بها غيئولا كوهين، التي هي حالياً ناشطة يمينية متطرفة، وكانت عضواً قيادياً في عصابة شتيرن، قرية أبو غوش، لأن أحد سكان القرية ساعدها في الفرار من سجن بريطاني سنة ١٩٤٦. أنظر قصتها في:
Geula Cohen, *Woman of Violence: Memories of a Young Terrorist, 1945-1948*.

(١١) «فلسطين»، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨.

(١٢) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe*, pp. 107-8.

(١٣) Ibid., p. 107.

(١٤) أنظر خلاصة في: Flapan, *The Birth of Israel*, pp. 89-92.

(١٥) هذه البرقية اعترضتها الاستخبارات الإسرائيلية وأورد بن - غوريون نصها في يومياته بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨.

(١٦) أنظر: Rees Williams, the Under Secretary of States Statement to Parliament, *Hansard*, House of Commons Debates, vol. 461, p. 2050, 24 February 1950.

(١٧) روى أرنان عزرياهو، الذي كان مساعد يسرائيل غاليلي، أنه عندما نُقلت هيئة الأركان العامة (مَتْكال) الجديدة إلى رامات غان، طلب يغئيل يادين ألاّ يعهد إلى جنود لواء كرياتي بحراسة المكان. أنظر: «مَكور ريشون»، مقابلة، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

(١٨) يستخدم وليد الخالدي المراسلات البريطانية ومراسلات الهيئة العربية العليا في:
Walid Khalidi, «Selected Documents on the 1948 Palestine War,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXVII, no. 3 (Spring 1998), pp. 60-105.

(١٩) Hagana Archives, 69/72, 22 April 1948.

(٢٠) Central Zionist Archives, 45/2 Protocol.

(٢١) Zadok Eshel, ed., *The Carmeli Brigade in the War of Independence*, p. 147.

(٢٢) Walid Khalidi, «Selected Documents on the 1948 Palestine War.»

(٢٣) Montgomery of Alamein, *Memoirs*, p. 4534.

(٢٤) Walid Khalidi, «The Fall of Haifa,» *Middle East Forum*, XXXV, 10 (December 1959), letter by Khayat, Saad, Mu'ammar and Koussa from 21 April 1948.

(٢٥) المعلومات عن الجانب الفلسطيني مأخوذة من: مصطفى العباسي، «صفد في عهد الانتداب البريطاني، ١٩١٧ - ١٩٤٨: دراسة اجتماعية وسياسية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسة الدراسات المقدسية، ٢٠٠٥). ونُشرت نسخة عنها في:

«The Battle for Safad in the War of 1948: A Revised Study,» *International Journal for Middle East Studies*, 36 (2004), pp. 21-47.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) Ben-Gurion's *Diary*, 7 June 1948.

(٢٩) Salim Tamari, *Jerusalem 1948*.

(٣٠) قام بإعادة تركيب الأوامر يتسحاق ليفي، رئيس استخبارات الهاغاناه في القدس، سنة ١٩٤٨، في كتابه *Jerusalem in the War of Independence*, p. 207.

(دمجت هذه المقابلات لاحقاً في IDF Archives).

(٣١) سجل بن - غوريون ١٤ من هذه البرقيات في يومياته. أنظر:

Rivlin and Oren, *The War of Independence*, pp. 12, 14, 27, 63, 64, 112, 113, 134, 141, 156, 169, 170, 283.

(٣٢) مذكور في: Ben-Gurion's *Diary*, 15 January 1948.

(٣٣) Levy, *Jerusalem*, p. 219.

(٣٤) Red Cross Archives, Geneva, Files G59/1/GC, G3/82 sent by the International Committee of the Red Cross (ICRC) delegate de Meuron on 6-19 May 1948 describe a sudden typhoid epidemic.

(٣٥) تستند المعلومات جميعها إلى مصادر الصليب الأحمر، وكذلك إلى:

Salman Abu Sitta, «Israel Biological and Chemical Weapons: Past and Present,» *Between the Lines*, 15-19 March 2003.

ويقتبس أبو ستة أيضاً من مقال ساره لايبوفيتس - دار، المنشور في «حداشوت»، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، حيث تذكر أنها بمساعدة معلومات موثوق بها من المؤرخ الإسرائيلي أوري ميلشتاين، عثرت على «أولئك الذين كانوا مسؤولين عن عملية عكا، لكنهم رفضوا الإجابة عن أسئلتها.» وتنهي مقالها بالقول: «ما جرى فعله آنذاك باقتناع عميق وحماسة يجري إخفاؤه الآن بخجل.»

(٣٦) Ben-Gurion's *Diary*, 27 May 1948.

(٣٧) Ibid., 31 January 1948 and his notes on the history of HEMED.

(٣٨) Levy, *Jerusalem*, p. 113، مع أنه يتهم الفيلق بأنه شارك في وقت سابق في الهجوم على أولئك الذين كانوا قد استسلموا (أنظر: pp. 109-12.).

(٣٩) مقابلة مع سيلا (أنظر الفصل الثاني، الحاشية ٣١).

(٤٠) شهادة حنا أبو عيد في: www.palestineremembered.com

(٤١) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 118.

(٤٢) يشير موريس في النسخة العبرية إلى الاجتماع، ص ٩٥، ويذكره بن - غوريون في يومياته.

(٤٣) معظم هذه العمليات مذكور في: Morris, Ibid., pp. 137-67.

(٤٤) المعلومات الأكثر تفصيلاً بشأن الأرقام والطرائق والخرائط نجدها في: سلمان أبو ستة، «أطلس النكبة».

(٤٥) مقابلة مع سيلا (أنظر الفصل الثاني، الحاشية ٣١).

(٤٦) المعلومات مأخوذة من:

Khalidi, ed., *All That Remains*, pp. 60-1; The Hagana's Village Files; Ben-Zion Dinur et al., *The History of the Hagana*, p. 1420.

(٤٧) Ha-Kibbutz Ha-Meuchad Archives, Aharon Zisling Archives, Ben-Gurion letters.

(٤٨) كل عملية طرد وتدمير تقريباً جرى وصفها في *The New York Times*، التي هي مصدرنا الرئيسي، إلى جانب كل من:

Khalidi, ed., *All That Remains*; Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*; Ben-Zion Dinur et al., *The History of the Hagana*.

(٤٩) Morris, ibid., pp. 243-4.

(٥٠) Palmach Archives, Givat Haviva, G/146, 19 April 1948.

(٥١) Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978), pp. 30-3; Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*, p. 130.

(٥٢) يستعمل الخالدي هذا المصدر بكثرة شديدة في: *All That Remains*.

(٥٣) هذا يشكل المصدر الرئيسي لِ

Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*.

(٥٤) Weitz, *My Diary*, vol. 3, 21 April 1948.

(٥٥) أنظر الأوامر في: IDF Archives, 51/967, particularly in Files 16, 24 and 42, and 51/128/50.

(٥٦) Ben-Gurion Archives, Correspondence Section, 23.02-30.1 doc. 113.

(٥٧) Nazzal, *The Palestinian Exodus*, p. 29.

(٥٨) Netiva Ben-Yehuda, *Between the Knots*.

(٥٩) من أجل مراجعة نقدية للفيلم، أنظر: *Al-Ahram Weekly*, 725, 13-19 January 2005.

(٦٠) أنظر الخلاصة المركبة من المصادر المتاحة في: Khalidi, ed., *All That Remains*, p. 437.

(٦١) Hans Lebrecht, *The Palestinians, History and Present*, pp. 176-7.

(٦٢) هذا المصدر منشور ومتاح للجميع في: *The Palmach Book*, vol. 2, p. 304.

(٦٣) Ben-Yehuda, *Between the Knots*, pp. 245-6.

(٦٤) *The Palmach Book*.

(٦٥) مقابلة مع سيلا (أنظر الفصل الثاني، الحاشية ٣١).

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) Laila Parsons, «The Druze and the Birth of Israel,» in Eugene Rogan and Avi Shlaim, eds., *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948.*

(٧٠) Ben-Gurion Archives, Correspondence, 23.02-1.03.48, doc. 70.

(٧١) من أجل مناقشات جامعة الدول العربية أنظر:

Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict*, pp. 102-34.

(٧٢) Walid Khalidi, «The Arab Perspective,» in W. Roger Louis and Robert S. Stookey, eds., *The End of the Palestine Mandate.*

(٧٣) Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict.*

(٧٤) خيرية قاسمية، «فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩٣٦ - ١٩٤٨».

(٧٥) أنظر: Shlaim, *Collusion.*

(٧٦) Ben-Gurion's *Diary*, 2 May 1948.

(٧٧) نقل ذلك أيضاً الضباط الكبار في الهاغاناه في اجتماع عقد في ٨ أيار/مايو ١٩٤٨، وقاله الملك عبد الله لغولدا مئير في ١٠ أيار/مايو. وقد أخبرت مئير القيادة الصهيونية أن عبد الله لن يوقع معاهدة مع اليهود وسيضطر إلى الذهاب إلى الحرب. كما أن موشيه دايان أكد في سنة ١٩٧٥ أن الملك كان قد وعد بما كان البريطانيون يشكّون في أنه سيقدم عليه، وهو أن القوات العراقية والأردنية ستغزو الدولة اليهودية. أنظر:

Dayan, *Yedioth Ahronoth*, 28 February 1975.

وانظر بشأن اجتماعات ٨ أيار/مايو:

Oren, *The War of Independence*, pp. 409-10.

(٧٨) PRO.FO 800, 477, FS 46/7, 13 May 1948.

(٧٩) كتب محمد نمر الهواري مذكرات حربية تحت عنوان «سر النكبة»، وأصدرها في الناصرة سنة ١٩٥٥.

(٨٠) مقتبس في: Flapan, *The Birth of Israel*, p. 157.

(٨١) جرى مؤخراً نقاش مثير للاهتمام بين المؤرخين الإسرائيليين بشأن موقف بن - غوريون. أنظر: «هآرتس»، ١٢ و١٤/٥/٢٠٠٦ «الأربعاء العظيمة».

(٨٢) وحيد الدالي، «أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام».

(٨٣) In front of the Joint Parliamentary Middle East Councils, Commission of Enquiry - Palestinian Refugees, London: Labour Middle East Council and Others, 2001.

الفصل السادس

(١) انتقد يتسحاق ليفي القرار بمحاولة الدفاع عن هذه الكيانات بقوله إنه كان خطأ استراتيجياً لم يخدم الاستراتيجيا العامة. أنظر: Levy, *Jerusalem*, p. 114.

(٢) أخذت اقتباساتي فيما يتعلق بالاجتماعات من: Ben-Gurion's *Diary*.

(٣) مقابلة مع غلوب، وانظر: Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 82.

(٤) Yehuda Sluzky, *Summary of the Hagana Book*, pp. 486-7.

(٥) كان ذلك في «الأوامر العملانية إلى الألوية وفقاً للخطة دالت.» أنظر:
IDF Archives, 22/79/1303.

(٦) Amitzur Ilan, *The Origins of the Arab-Israeli Arms Race: Arms, Embargo, Military Power and Decision in the 1948 Palestine War.*

(٧) IDF Arcives, 51/665, File 1, May 1948.

(٨) Pail, «External.»

(٩) في الواقع بعض الكتب التي ذكرناها، وخصوصاً
Khalidi, ed., *All That Remains*; Flapan, *The Birth of Israel*; Palumbo, *The Catastrophe*; Morris, *Revisited*,
يثبت هذه النقطة بصورة مقنعة جداً.

(١٠) يمكن إيجاد الأوامر في:
IDF Archives, 51/957, File 16, 7 April 1948, and see 49/4858, File 495 to 15 October 1948 [hence IDF Archives, orders].

(١١) أنظر «مكور ريشون». السبب المقتبس كان الإصابات المباشرة التي ألحقتها الطائرات المصرية بالبيت الأحمر وبشقة بن - غوريون.

(١٢) IDF Archives, 1951/957, File 24, 28 January 1948 to 7 July 1948.

(١٣) Ibid.

(١٤) أنظر: Ilan Pappe, «The Tantura Case in Israel: The Katz Research and Trial,» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXX, no. 3 (Spring 2001), pp. 19-39.

(١٥) مستند إلى: Pappe, ibid., p. 3 and also Pappe, «Historical Truth, Modern Historiography, and Ethical Obligations: The Challenge of the Tantura Case,» *Holy Land Studies*, vol. 3/2 (November 2004).

(١٦) محمد نمر الخطيب، «أحداث النكبة أو نكبة فلسطين»، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(١٧) Sinai and Rivlin, *The Alexandroni Brigade.*

(١٨) IDF Archives, 49/6127, File 117, 13 April to 27 September 1948.

(١٩) Ibid.

(٢٠) Hagana Archives, 8/27/domestic, 1 June 1948.

(٢١) أنظر الحاشية ٨.

(٢٢) Report to Yadin, 11 May 1948, in Hagana Archives, 25/97.

(٢٣) Eshel, ed., *The Carmeli Brigade in the War of Independence*, p. 172.

(٢٤) موجود في: www.palestineremembered.com, 1 July 2000.

(٢٥) Ben-Gurion's *Diary*, 24 May 1948.

الفصل السابع

(١) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 128.

(٢) كما ورد في يومياته.

(٣) Ben-Gurion's *Diary*, 2 June 1948.

(٤) أربع قرى كهذه - بيت طيما وهوج وبرير وسمسم - مذكورة في: Ibid., 1 June 1948.
ويرد ذكر إحراق القرى في: Israeli State Archives, 2564/9 from August 1948.

(٥) Ben-Gurion's, *Diary*, 2 June 1948.

(٦) ناجي مخول، «عكا وقراها منذ أقدم العصور»، ص ٢٨.

(٧) مقابلة أجراها تيدي كاتس مع طوفيا ليشنسكي. أنظر: Pappe, «The Tantura Case.»

(٨) ذكريات شهود العيان مذكورة في: سلمان ناطور، «أنت القتيل، يا شيخ»، ١٩٧٦ (الناشر غير مذكور)؛ يذكر مايكل بالومبو، الذي دقق في أرشيفات الأمم المتحدة، أن الأمم المتحدة كانت على علم بأسلوب الإعدامات الفورية التي كانت إسرائيل تنفذها. أنظر:
Palumbo, *The Palestinian Catastrophe*, pp. 163-74.

(٩) IDF Archives, 49/5205/58n, 1 June 1948.

(١٠) Israeli State Archives, 2750/11, a report of the intelligence officer to Ezra Danin, 29 July 1948.

(١١) IDF Archives, 49/6127, File 117, 3 June 1948.

(١٢) Israeli State Archives, 2566/15, various reports by Shimoni.

(١٣) أنظر، مثلاً، الأوامر إلى لواء كرملي في: Hagana Archives, 100/29/B.

(١٤) أنظر دليلاً تاريخياً شفوياً في: www.palestineremembered.com

(١٥) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, pp. 198-9.

(١٦) Ben-Gurion's *Diary*, 16 July 1948.

(١٧) IDF Archives, 49/6127, File 516.

(١٨) تقرير ضابط الاستخبارات في الجبهة الشمالية إلى القيادة العليا بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٤٨.
أنظر: IDF Archives, 1851/957, File 16.

(١٩) *The New York Times*, 26 and 27 July 1948.

(٢٠) Khalidi, ed., *All That Remains*, p. 148.

(٢١) اللد في: *The Encyclopedia of Palestine*.

(٢٢) Dan Kurzman, *Soldier of Peace*, pp. 140-1.

(٢٣) Ben-Gurion's *Diary*, 11, 16 and 17 July 1948 (كان هذا هاجساً حقيقياً).

(٢٤) Ibid., 11 July 1948.

(٢٥) Ibid., 18 July 1948.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) مقابلة مع سيلا (أنظر الفصل الثاني، الحاشية ٣١).

(٢٨) Nazzal, *The Palestine Exodus*, pp. 83-5.

(٢٩) IDF Archives, 49/6127, File 516.

(٣٠) يوجد وصف تفصيلي لطرد البدو في:

Nur Masalha, *A Land Without a People: Israel, Transfer and the Palestinians.*

(٣١) IDF Archives, File 572/4, a report from 7 August 1948.

(٣٢) Ibid. 51/937, Box 5, File 42, 21 August 1948.

(٣٣) Ibid.

(٣٤) IDF Archives, 549/715, File 9.

(٣٥) Ibid. 51/957, File 42, Operation Alef Ayn, 19 June 1948.

الفصل الثامن

(١) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, pp. 305-6.

(٢) يمكن العثور على معلومات تفصيلية بشأن الأماكن الحالية للاجئين وقراهم الأصلية في: سلمان أبو ستة، «أطلس فلسطين ١٩٤٨».

(٣) Nazzal, *The Palestinian Exodus*, pp. 95-6; Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, pp. 230-1; Khalidi, ed., *All That Remains*, p. 497.

(٤) في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أدخل محمد عبد الله الدغيم الدليل التاريخي الشفهي في الموقع التالي:

www.palestineremembered.com

والدليل المؤرشَف يمكن العثور عليه في:

Hashomer Ha-Tza'ir Archives, Aharon Cohen, private collection, a memo from 11 November 1948.

(٥) تظهر في شهادة الدغيم، الذي أجرى مقابلة مع سليم وشحادة شرايدة.

(٦) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, pp. 194-5.

(٧) يوجد لإقرت موقع رسمي في الشبكة الإلكترونية يعرض تقريراً محكماً عن الأحداث، أنظر:

www.iqrit.org

(٨) داود بدر (محرر)، «الغابسية دائماً في قلبنا».

(٩) IDF Archives, 51/957, File 1683, Battalion 103, company C.

(١٠) Ibid. 50/2433, File 7.

(١١) Ibid. 51/957, File 28/4.

(١٢) Ibid. 51/1957, File 20/4, 11 November 1948.

(١٣) Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 182.

(١٤) IDF Archives, 51/957, File 42, Hiram Operative Commands and 49/715, File 9.

(١٥) United Nation Archives, 13/3.3.1 Box 11, Atrocities, September-November.

(١٦) IDF Archives, The Committee of Five Meetings, 11 November 1948.

(١٧) Ibid.

(١٨) *Ha-Olam ha-Ze*, 1 March 1978 and testimony of Dov Yirmiya, the Israeli commander on the spot, published in *Journal of Palestine Studies*, vol. VII, no. 4 (Summer 1978), pp. 143-5.

لا يذكر يرمياهو أرقاماً، لكن موقع رابطة هذه القرى في الشبكة الإلكترونية يفعل ذلك. أنظر:

Issah Nakhleh, *The Encyclopedia of the Palestine Problem*, Chapter 15.

(١٩) IDF Archives, 50/121, File 226, 14 December 1948.

(٢٠) Michael Palumbo, *Catastrophe*, pp. 173-4.

(٢١) Hagana Archives, 69/95, Doc. 2230, 7 October 1948.

(٢٢) IDF Archives, 51/957, File 42, 24 March 1948 to 12 March 1949.

(٢٣) *The New York Times*, 19 October 1948.

(٢٤) «Between Hope and Fear: Bedouin of the Negev,» Refugees International's report, 10 February 2003; Nakhleh, *The Encyclopedia*, Chapter 11, parts 2-7.

(٢٥) مقابلة أجراها ياسر البنا مع حبيب جرادة في غزة. أنظر:

Islam On Line, 15 May 2002.

(٢٦) مذكورة كلها في: Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, pp. 222-3.

(٢٧) استخدمت القوات الإسرائيلية تشكيلة من الاستراتيجيات التي لا يمكن وصفها إلاّ بأنها حرب نفسية من أجل إرعاب السكان العرب وتحطيم معنوياتهم في محاولة متعمدة لدفعهم إلى الرحيل جماعياً. وقد حذرت إذاعات ناطقة باللغة العربية السكان من وجود خونة بينهم، ووصفتهم بأنهم ناس تخلى عنهم قادتهم، واتهمت الميليشيات العربية بارتكاب جرائم ضد السكان العرب، وأشاعت الخوف من الأمراض. كما استخدمت القوات تكتيكاً آخر، أقل براعة ومكراً، اشتمل على استخدام شاحنات تحمل مكبرات للصوت وكانت تُستخدم في القرى والمدن لتحث الفلسطينيين على الهروب قبل أن يُقتلوا جميعاً، وتحذر بأن اليهود كانوا يستخدمون الغازات السامة والأسلحة النووية، أو كانت تبث «أصواتاً مرعبة» مسجلة: أصوات صراخ وأنين، وعويل صفارات إسعاف، ورنين أجراس الإنذار بوقوع حرائق. أنظر:

Erskine Childers, «The Wordless Wish: From Citizens to Refugees,» in Ibrahim Abu-Lughod, ed., *The Transformation of Palestine*, pp. 186-8; Palumbo, *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from Their Homeland*, pp. 61-2, 64, 97-8.

(١) IDF Archives, 50/2433, File 7, Minorities Unit, Report no. 10, 25 February 1949.

(٢) كان الأمر قد صدر بصيغة واحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨. أنظر:
IDF Archives, 50/2315, File 35, 11 January 1948.

(٣) IDF Archives, 50/2433, File 7, Operation Comb, undated.

(٤) IDF Archives, 50/121, File 226, Orders to the Military Governors, 16 November 1948.

(٥) Ben-Gurion's *Diary*, 17 November, vol. 3, p. 829.

(٦) IDF Archives, 51/957, File 42, report to HQ, 29 June 1948.

(٧) IDF Archives, 50/2315, File 35, 11 January 1948. (التشديد من عندنا).

(٨) أنظر: Aharon Klien, «The Arab POWs in the War of Independence,» in Alon Kadish, ed., *Israel's War of Independence 1948-9*, pp. 573-4.

(٩) IDF Archives, 54/410, File 107, 4 April 1948.

(١٠) أود أن أشكر سلمان أبو ستة لتزويدي بوثائق الصليب الأحمر:
Documents: G59/1/GG, 6 February 1949.

(١١) محمد نمر الخطيب، «أحداث النكبة أو نكبة فلسطين»، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٣) أنظر الحاشية ١٠.

(١٤) أنظر الحاشية ٤.

(١٥) موجودة أيضاً في: Yossef Ulizki, *From Events to A War*, p. 53.

(١٦) Palumbo, *The Palestinian Catastrophe*, p. 108.

(١٧) أنظر الحاشية ٤.

(١٨) Dan Yahav, *Purity of Arms: Ethos, Myth and Reality, 1936-1956*, p. 226.

(١٩) أنظر الحاشية ١٥.

(٢٠) أنظر الحاشية ٤.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) مقابلة مع أبو لبن. أنظر:
Dan Yahav, *Purity of Arms: Ethos, Myth and Reality, 1936-1956*, pp. 223-30

(٢٣) Ben-Gurion's *Diary*, 25 June 1948.

(٢٤) نشر توم سيغف (Tom Segev) محضر الجلسة كاملاً في كتابه *1949 - The First Israelis*، ويمكن العثور عليه في: State Archives.

(٢٥) من أجل المحضر الكامل للجلسة أنظر:
Tom Segev, *1949 - The First Israelis*, pp. 69-73.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Ibid.

(٢٨) Ibid.

(٢٩) Ibid.

(٣٠) أنظر: Ben-Gurion's *Diary*, 5 July 1948.

(٣١) IDF Archives, 50/121, File 226, report by Menahem Ben-Yossef, Platoon Commander, Battalion 102, 26 December 1948.

(٣٢) Ben-Gurion's *Diary*, 5 July 1948.

(٣٣) Ibid., 15 July 1948.

(٣٤) Pappe, «The Tantura Case.»

(٣٥) Ben-Gurion, *As Israel Fights*, pp. 68-9.

(٣٦) Ben-Gurion's *Diary*, 18 August 1948.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) David Kretzmer, *The Legal Status of Arabs in Israel.*

(٣٩) Tamir Goren, *From Independence to Integration: The Israeli Authority and the Arabs of Haifa, 1948-1950*, p. 337; Ben-Gurion's *Diary*, 30 June 1948.

(٤٠) Ben-Gurion's *Diary*, 16 June 1948.

(٤١) جميع المعلومات في هذا القسم مستندة إلى مقال بقلم نائل نخلة في: «العودة» (لندن)، ٢٠٠٥/٩/١٤.

(٤٢) Benvenisti, *Sacred Landscape*, p. 298.

(٤٣) Weitz, *My Diary*, vol. 3, p. 294, 30 May 1948.

(٤٤) Hussein Abu Hussein and Fiona Makay, *Access Denied: Palestinian Access to Land in Israel.*

(٤٥) *Ha'aretz*, 4 February 2005.

الفصل العاشر

(١) موقع الصندوق القومي اليهودي في الشبكة الإلكترونية هو: www.kkl.org.il، ويمكن العثور على نسخة محدودة بالإنكليزية في الموقع التالي والتي منها أخذنا معظم المعلومات في هذا الفصل. أنظر: www.jnf.org.il

(٢) Khalidi, ed., *All That Remains*, p. 169.

(٣) في اللغة العبرية الإسرائيلية تعني كلمة «كْفار» عادة «قرية فلسطينية»، أي لا توجد قرى «يهودية» لأن الكلمة المستخدمة باللغة العبرية للدلالة عليها هيب يشوفيم (مستعمرات أو مستوطنات)، كيبوتسيم، موشافيم، إلخ.

(٤) *Journal of Palestine Studies*, vol. XXVII, no. 1 (Autumn 1997), p. 5.

الفصل الحادي عشر

(١) من أجل السنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٨، التي سميتها «فترة منظمة التحرير الفلسطينية المصطنعة»، أنظر: Ilan Pappe, *A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples.*

(٢) Ramzy Baroud, ed., *Searching Jenin: Eyewitness Accounts of the Israeli Invasion 2002.*

(٣) Ibid., pp. 53-5.

(٤) اسمه حرفياً «قانون يضمن حماية رفض حق العودة، ٢٠٠١».

الفصل الثاني عشر

(١) الأعضاء العرب ينتمون إلى ثلاثة أحزاب: الحزب الشيوعي (حداش)، والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد) الذي يتزعمه عزمي بشارة، والقائمة العربية الموحدة المشكّلة أساساً من الفرع البراغماتي في الحركة الإسلامية.

(٢) مادة مدونة بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٨٩٥، حيث يشرح هيرتسل اقتراحه بالتحول من بناء مجتمع يهودي في فلسطين إلى إنشاء دولة لليهود، وقد ترجمها من الأصل الألماني مايكل برايور. أنظر:

Michael Prior, «Zionism and the Challenge of Historical Truth and Morality,» in Prior ed., *Speaking the Truth about Zionism and Israel*, p. 27.

(٣) من خطاب له أمام اللجنة المركزية لحزب مباي بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧. والنص الكامل موجود في: Ben-Gurion, *As Israel Fights*, p. 255.

(٤) مقتبس في: *Yediot Aharonot*, 17 December 2003.

(٥) «الانفصال»، طبعاً، مفردة صهيونية جديدة اختُرعت لتجنب استخدام عبارات مثل «نهاية الاحتلال»، وللتنصّل من الالتزامات الملقاة على عاتق إسرائيل بموجب القانون الدولي بصفتها الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٦) Ruth Gabison, *Ha'aretz*, 1 December, where she literally says: «Le-Israel yesh zkhut le-fakeah al ha-gidul ha-tivi shel ha-'Aravim.»

(٧) بدأ استخدام مصطلح «هَمِزراحيم»، لوصف اليهود العرب في إسرائيل، في أوائل التسعينيات. وكما تشرح إيلاّ شوحاط، فإنه مع احتفاظه ضمناً بنقيضه «أشكنازيم»، «يكشف عدداً من الدلالات: يحتفي بالماضي في العالم الشرقي، ويؤكد وحدة الجماعات الشرقية [التي] نشأت جراء وجودها معاً في إسرائيل، ويستحضر مستقبلاً يُسترد فيه التعايش مع الشرق العربي - الإسلامي.» أنظر:

Ella Shohat, «Rupture and Return: A Mizrahi Perspective on the Zionist Discourse,» *MIT Electronic Journal of Middle East Studies*, 1[2001] (التشديد من عندنا).

(٨) اليهود «السود» الذين أُحضروا من إثيوبيا في الثمانينيات جرى على الفور إسكانهم في المناطق الفقيرة في أقاصي البلد، ولا يكاد المرء يراهم في المجتمع الإسرائيلي الآن؛ التمييز ضدهم شديد، ومعدلات الانتحار في أوساطهم مرتفعة.

خاتمة

(١) *Ha'aretz*, 9 May 2006.

قائمة بتواريخ مهمة

١٨٧٨ أول مستعمرة زراعية صهيونية في فلسطين (بيتح تِكفا).

١٨٨٢ ٢٥,٠٠٠ مهاجر يهودي يبدأون الاستيطان في فلسطين، معظمهم من أوروبا الشرقية.

١٨٩١ البارون موريس دو هيرش، وهو يهودي، يؤسس جمعية الاستعمار اليهودي (Jewish Colonization Association) في لندن لمساعدة المستوطنين في فلسطين.

١٨٩٦ *Der Judenstaat*، كتاب يدعو إلى إقامة دولة يهودية، نشره الكاتب اليهودي النمساوي - الهنغاري تيودور هيرتسل.

جمعية الاستعمار اليهودي تبدأ أعمالها في فلسطين.

١٨٩٧ المؤتمر الصهيوني يدعو إلى إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين.

كراس ألّفه مؤسس الاشتراكية الصهيونية، نَحْمان سيركين، يذكر أن فلسطين «يجب أن يتم إخلاؤها لليهود.»

المؤتمر الصهيوني الأول في سويسرا ينشئ المنظمة الصهيونية العالمية (World Zionist Organization/WZO)، ويطالب بإنشاء «وطن للشعب اليهودي في فلسطين.»

١٩٠١ إنشاء الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund/JNF) من أجل شراء أراض في فلسطين لحساب المنظمة الصهيونية العالمية؛ الأراضي يجب أن يستخدمها اليهود حصراً ويعملون فيها.

١٩٠٤ توترات بين الصهيونيين والمزارعين الفلسطينيين في منطقة طبرية.

١٩٠٤ - ١٩١٤ وصول ٤٠,٠٠٠ مهاجر صهيوني إلى فلسطين؛ عدد اليهود الآن يبلغ ما نسبته ٦٪ من إجمالي السكان.

١٩٠٥ يسرائيل زانغويل يصرح أن اليهود يجب أن يطردوا العرب إلى الخارج، أو «سيضطرون إلى التخبط في مشكلة عدد كبير من السكان الغرباء.»

١٩٠٧ إنشاء أول كيبوتس.

١٩٠٩ إنشاء تل أبيب شمالي يافا.

١٩١١ مذكرة إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية تتحدث عن «نقل (transfer) محدود للسكان.»

١٩١٤ بدء الحرب العالمية الأولى.

١٩١٧ إعلان بلفور؛ وزير الدولة البريطاني يتعهد بدعم إنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين.»

القوات العثمانية في القدس تستسلم للجنرال البريطاني أللنبي.

١٩١٨ الحلفاء، بقيادة أللنبي، يحتلون فلسطين.

انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانتهاء الحكم العثماني في فلسطين.

١٩١٩ المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس يرفض إعلان بلفور، ويطالب بالاستقلال.

حاييم وايزمن، عضو اللجنة الصهيونية، يطالب في مؤتمر السلام في باريس بفلسطين «يهودية مثلما إنكلترا إنكليزية.»

أعضاء آخرون في اللجنة يقولون: «يجب إقناع أكثر ما يمكن من العرب بالهجرة.»

ونستون تشرشل يكتب: «هناك يهود تعهدنا بأن ندخلهم إلى فلسطين، ويفترضون كأمر مسلّم به، لتحقيق غاياتهم، أن السكان المحليين يجب أن يُرحَّلوا.»

١٩١٩ - ١٩٣٣ ٣٥,٠٠٠ يهودي يهاجرون إلى فلسطين؛ نسبة اليهود إلى مجموع السكان بلغت الآن ١٢٪، وهم يملكون ٣٪ من الأراضي.

١٩٢٠ إنشاء الهاغاناه، المنظمة العسكرية السرية الصهيونية.

المجلس الأعلى لمؤتمر سان ريمو للسلام يعهد إلى بريطانيا بالانتداب على فلسطين.

١٩٢١ احتجاجات في حيفا ضد الهجرة الصهيونية الواسعة.

١٩٢٢ عصبة الأمم تقر الانتداب البريطاني على فلسطين.

إحصاء بريطاني للسكان في فلسطين: ٧٨٪ مسلمون، و١١٪ يهود، و٩,٦٪ مسيحيون؛ إجمالي عدد السكان ٧٥٧,١٨٢ نسمة.

١٩٢٣ الانتداب البريطاني على فلسطين يصبح ساري المفعول رسمياً.

١٩٢٤ - ١٩٢٨ ٦٧,٠٠٠ مهاجر صهيوني يأتون إلى فلسطين، نصفهم من بولندا،

فيرفعون نسبة اليهود إلى ١٦٪ من مجموع السكان. يملك اليهود الآن ما نسبته ٤٪ من الأرض.

١٩٢٥ تأسيس الحزب التصحيحي (Revisionist Party) في باريس، وهو يصر على إقامة دولة يهودية في فلسطين وشرق الأردن.

١٩٢٩ اضطرابات في فلسطين بسبب ادعاءات تتعلق بحائط المبكى، قتل فيها ١٣٣ يهودياً و١١٦ عربياً، وأساساً على يد البريطانيين.

١٩٣٠ عصبة الأمم تنشئ لجنة دولية لتحديد الوضع القانوني بالنسبة إلى اليهود والعرب فيما يتعلق بحائط المبكى.

١٩٣١ إنشاء منظمة الإرغون (الإيتسل) لمواجهة العرب بعنف أشد.

إحصاء يظهر أن عدد السكان هو ١,٠٣ مليون نسمة، ١٦,٩٪ منهم يهود.

مدير تطوير فلسطين البريطاني ينشر تقريراً عن «عرب بلا أرض» جرّاء الاستعمار الصهيوني.

١٩٣٢ تأسيس أول حزب سياسي فلسطيني منظم: حزب الاستقلال.

١٩٣٥ اكتشاف أسلحة صهيونية مهربة في ميناء يافا.

١٩٣٦ مؤتمر للجان القومية الفلسطينية يرفع شعار «لا ضرائب بلا تمثيل».

١٩٣٧ لجنة بيل توصي بتقسيم فلسطين، بحيث يصبح ٣٣٪ من البلد دولة يهودية. ويُرحَّل جزء من السكان الفلسطينيين عن هذه الدولة.

البريطانيون يحلّون جميع المنظمات السياسية الفلسطينية، ويرحّلون خمسة من الزعماء، ويشكلون محاكم عسكرية؛ وكل ذلك إجراءات ضد الثورة الفلسطينية.

١٩٣٨ متفجرات الإرغون تقتل ١١٩ فلسطينياً. قنابل وألغام الفلسطينيين تقتل ٨ يهود.

البريطانيون يجلبون تعزيزات للمساعدة في قمع الثورة.

١٩٣٩ الزعيم الصهيوني جابوتنسكي يكتب: «... يجب أن يخلي العرب المكان لليهود في أرض إسرائيل. وما دام أمكن نقل (transfer) شعوب البلطيق، يمكن أيضاً نقل الفلسطينيين العرب.»

مجلس العموم البريطاني يصوت في مصلحة الكتاب الأبيض، الذي يقضي بمنح فلسطين استقلالاً مشروطاً بعد ١٠ أعوام، ويسمح

بهجرة ١٥,٠٠٠ يهودي سنوياً إلى فلسطين خلال الأعوام الخمسة التالية.

بدء الحرب العالمية الثانية.

١٩٤٠ بدء سريان مفعول أنظمة انتقال ملكية الأراضي التي تحمي الأرض الفلسطينية من الاكتسابات الصهيونية.

١٩٤٣ تمديد الأعوام الخمسة المنصوص عليها في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩.

١٩٤٥ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

١٩٤٧ بريطانيا تعلم الأمم المتحدة، المشكّلة حديثاً، بأنها ستنسحب من فلسطين.

الأمم المتحدة تنشئ اللجنة الخاصة بفلسطين (UNSCOP).

لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين توصي بالتقسيم.

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر: الأمم المتحدة تتبنى القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين.

اليهود يشرعون في طرد جماعي على نطاق واسع للسكان الفلسطينيين العرب الأصليين.

١٩٤٨

كانون الثاني/يناير

عبد القادر الحسيني يعود إلى فلسطين بعد عشرة أعوام من النفي كي يشكل مجموعة لمقاومة التقسيم.

٢٠ بريطانيا تخطط لتسليم المناطق في البلد إلى المجموعة الأكثر عدداً في كل منطقة.

شباط/فبراير

الحرب تنشب بين اليهود والعرب.

١٨ الهاغاناه تعلن تطبيق الخدمة العسكرية، وتستدعي الشبان والشابات ما بين ٢٥ و٣٥ عاماً.

٢٤ مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة يعلن أن دور مجلس الأمن هو حفظ السلام لا فرض التقسيم.

آذار/ مارس

٦ الهاغاناه تعلن التعبئة العامة.

١٠ الخطة دالِتْ، وضع اللمسات النهائية على مخطط تطهير فلسطين عرقياً.

١٨ الرئيس ترومان يتعهد بدعم القضية الصهيونية.

١٩ - ٢٠ القادة العرب يقررون قبول هدنة ووصاية محدودة، وليس التقسيم كما اقترح مجلس الأمن. اليهود يرفضون الهدنة.

٣٠ آذار/ مارس - ١٥ أيار/ مايو

عملية «تطهير» الساحل، التي قامت الهاغاناه بها، تؤدي إلى طرد الفلسطينيين من المنطقة الساحلية بين حيفا ويافا.

نيسان/ أبريل

١ وصول أول شحنة من الأسلحة التشيكية إلى الهاغاناه، وهي تشتمل على ٤٥٠٠ بندقية، و٢٠٠ مدفع رشاش خفيف، و٥ ملايين طلقة.

٤ الهاغاناه تشرع في تطبيق الخطة دالِتْ. احتلال القرى الواقعة على طريق تل أبيب - القدس، وطرد سكانها.

٩ وقوع مجزرة دير ياسين.

١٧ قرار لمجلس الأمن يطلب هدنة.

٢٠ الولايات المتحدة تقدم للأمم المتحدة اقتراحاً بوصاية على فلسطين.

٢٢ تطهير حيفا من سكانها الفلسطينيين.

٢٦ - ٣٠ الهاغاناه تهاجم منطقة في القدس الشرقية، وتُرغَم على تسليمها للبريطانيين. الهاغاناه تحتل منطقة في القدس الغربية. القوات اليهودية تطرد جميع الفلسطينيين المقيمين بالقدس الغربية.

أيار/ مايو

٣ تقرير يدعي أن ما بين ١٧٥,٠٠٠ و٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني طُردوا من بيوتهم.

١٢ - ١٤ وصول أسلحة تشيكية إلى الهاغاناه.

١٣ الفيلق العربي يهاجم مستعمرات يهودية رداً على أعمال عسكرية يهودية.

يافا تستسلم للهاغاناه.

١٤ إسرائيل تعلن الاستقلال، والانتداب البريطاني ينتهي.

الرئيس ترومان يعترف بدولة إسرائيل.

٢٠ الكونت برنادوت يُعينَّ وسيطاً للأمم المتحدة في فلسطين.

٢٢ قرار لمجلس الأمن يطالب بوقف إطلاق النار.

١١ حزيران/ يونيو - ٨ تموز/ يوليو

الهدنة الأولى تصبح سارية المفعول.

تموز/ يوليو

٨ - ١٨ القتال ينشب مرة أُخرى والجيش الإسرائيلي يحتل اللد والرملة.

١٧ الجيش الإسرائيلي يشن هجوماً، لكنه يفشل في احتلال البلدة القديمة في القدس.

١٨ تموز/ يوليو - ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر

الهدنة الثانية تصبح سارية المفعول، لكن الجيش الإسرائيلي يخرقها باحتلال عدة قرى.

أيلول/ سبتمبر

١٧ اغتيال وسيط الأمم المتحدة، الكونت برنادوت، على يد إرهابيين يهود في القدس. الوسيط الجديد هو رالف بانش.

تشرين الأول/ أكتوبر

٢٩ - ٣١ طرد آلاف من الفلسطينيين خلال عملية حيرام.

تشرين الثاني/ نوفمبر

٤ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو إلى هدنة فورية وانسحاب القوات.

الأمم المتحدة تتبنى القرار ١٩٤ بشأن حق اللاجئين في العودة.

إسرائيل تمنع العودة.

تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٩٤٩

الجيش الإسرائيلي يشرع في طرد قرويين من مواطنهم داخل الحدود اللبنانية.

١٩٤٩

٢٤ شباط/ فبراير الهدنة الإسرائيلية - المصرية.

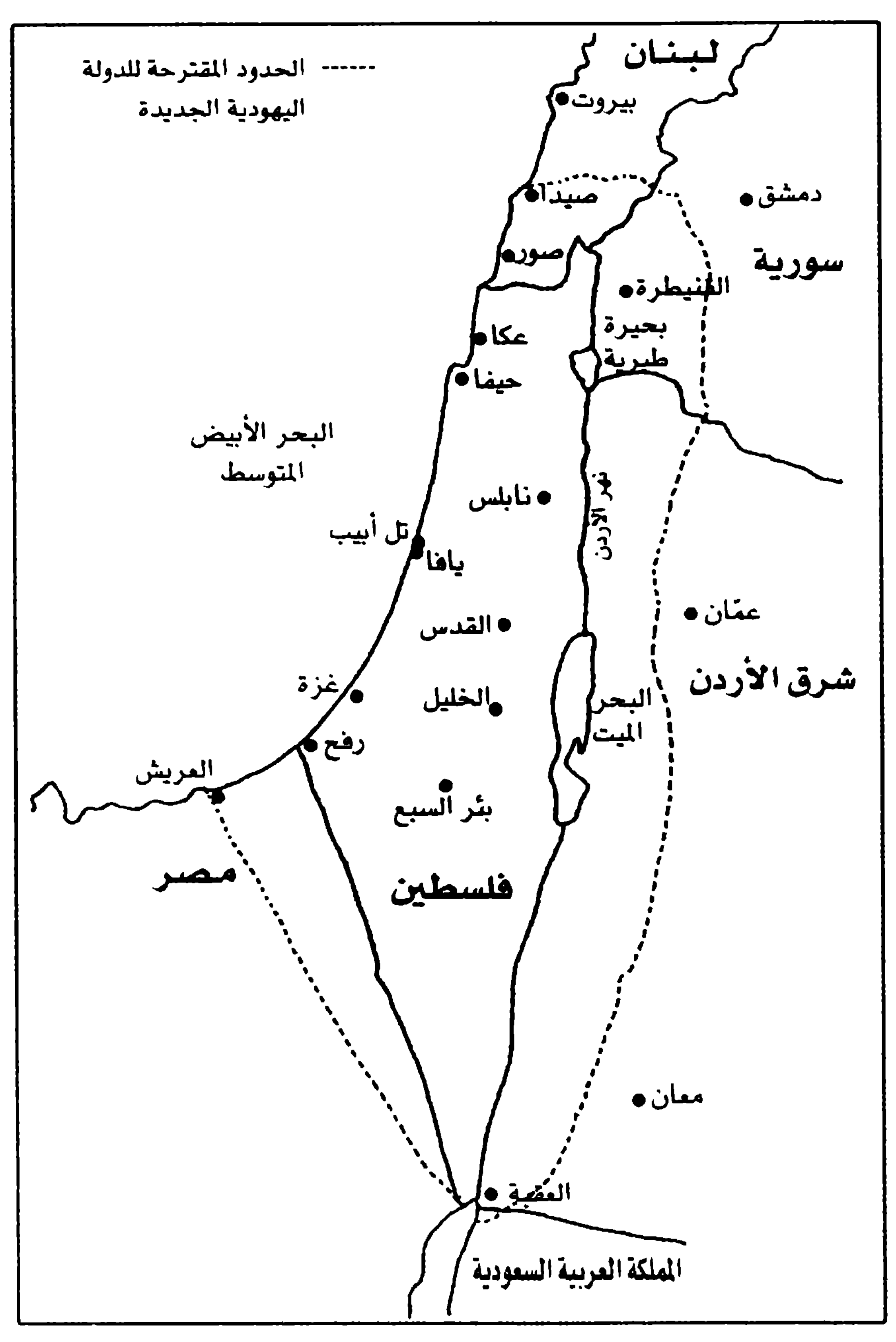
نهاية شباط/فبراير الجيش الإسرائيلي يطرد ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ قروي من جيب الفالوجة.

٢٣ آذار/مارس الهدنة الإسرائيلية - اللبنانية.

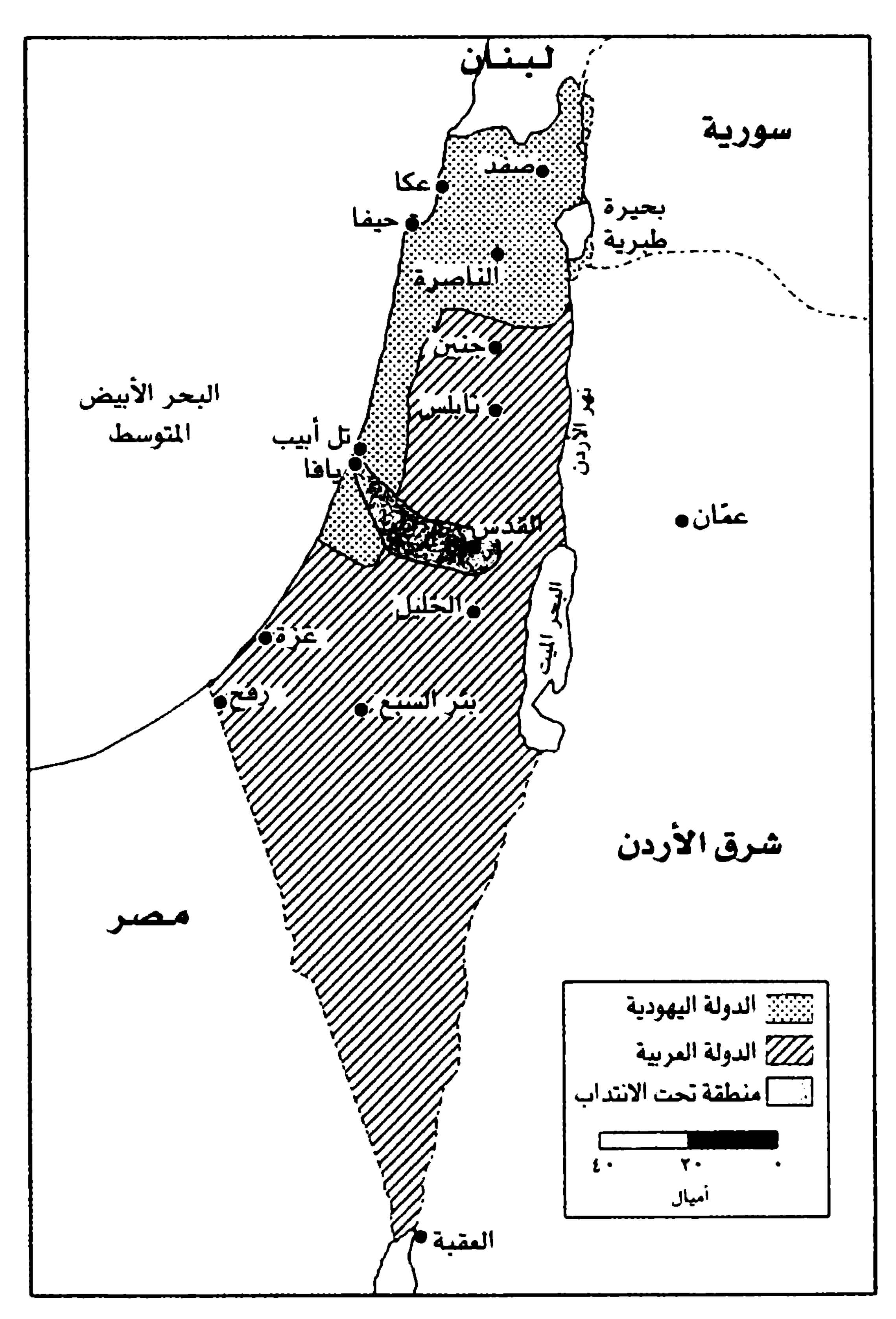
٣ نيسان/أبريل الهدنة الإسرائيلية - الأردنية.

٢٠ تموز/يوليو الهدنة الإسرائيلية - السورية.

خَرَائط

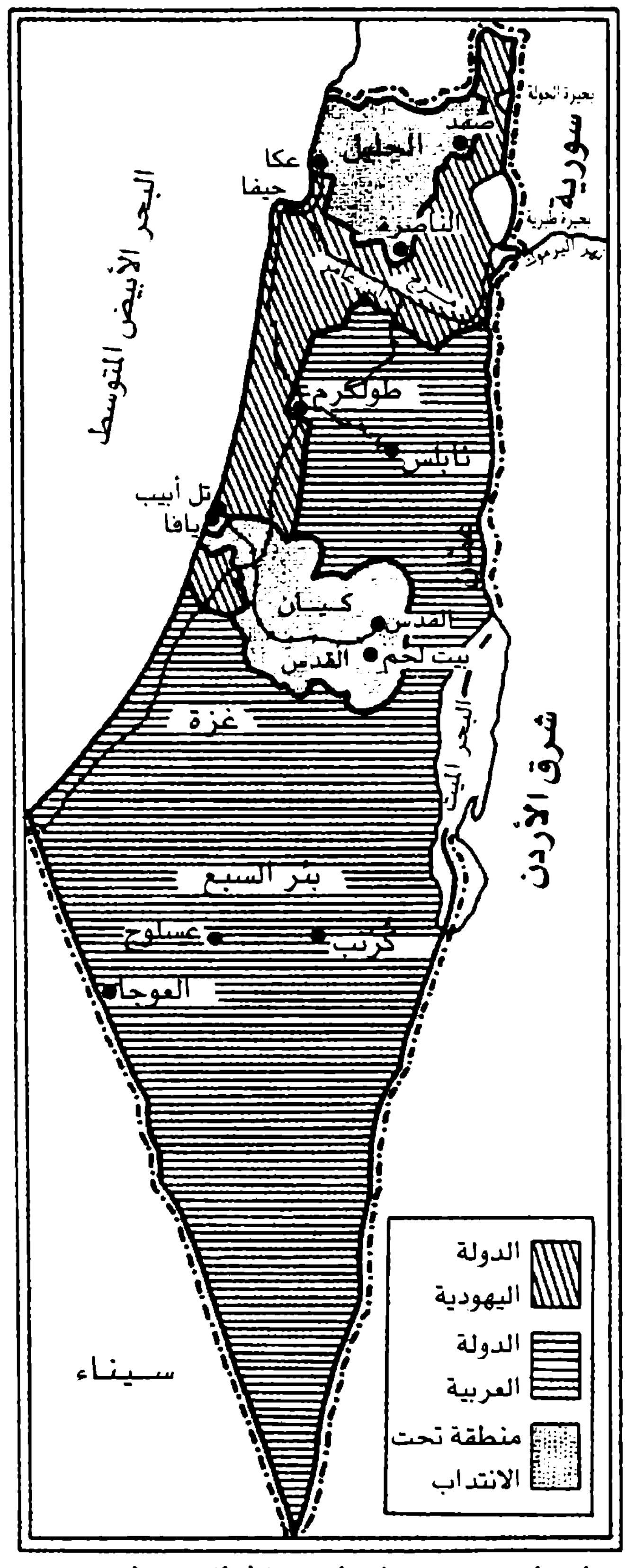


هذه الخريطة، التي تظهر مساحة فلسطين التي طالبت بها المنظمة الصهيونية العالمية، قُدِّمت رسمياً إلى مؤتمر باريس للسلام، ١٩١٩

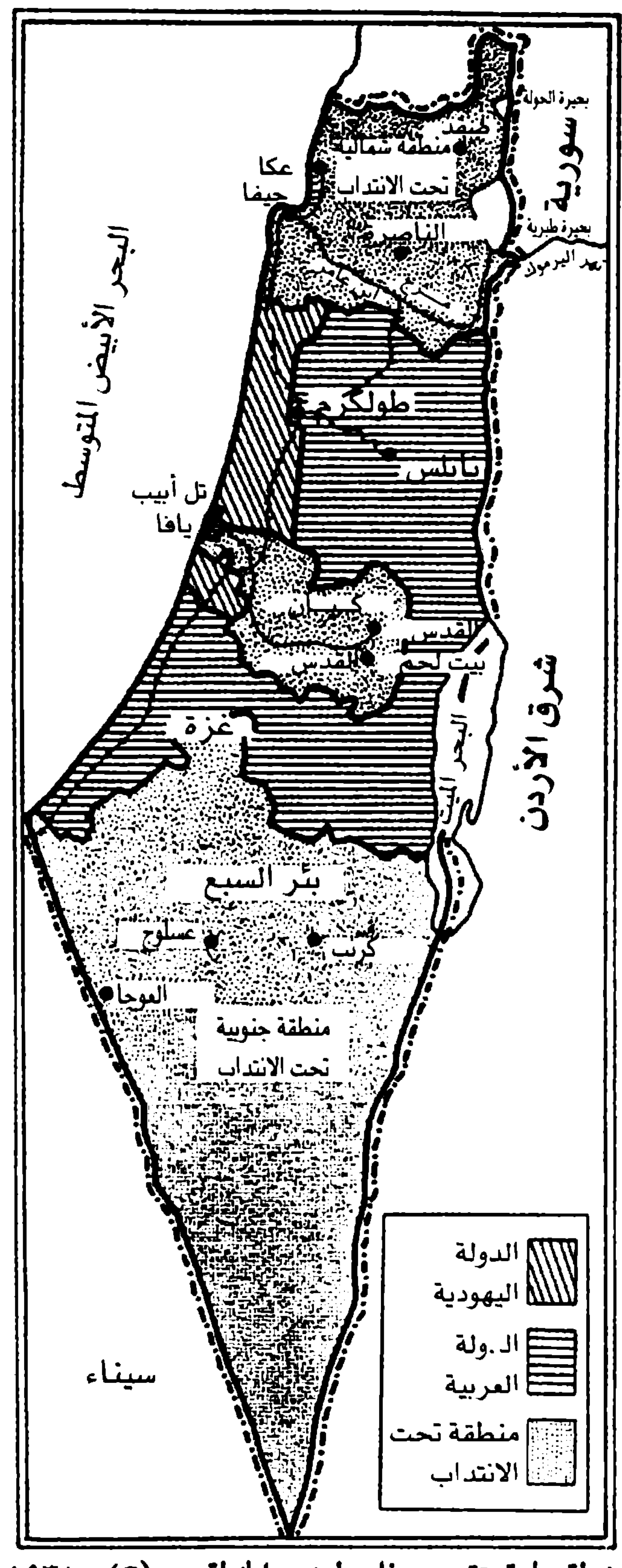


خطة لجنة بيل لتقسيم فلسطين، ١٩٣٧.

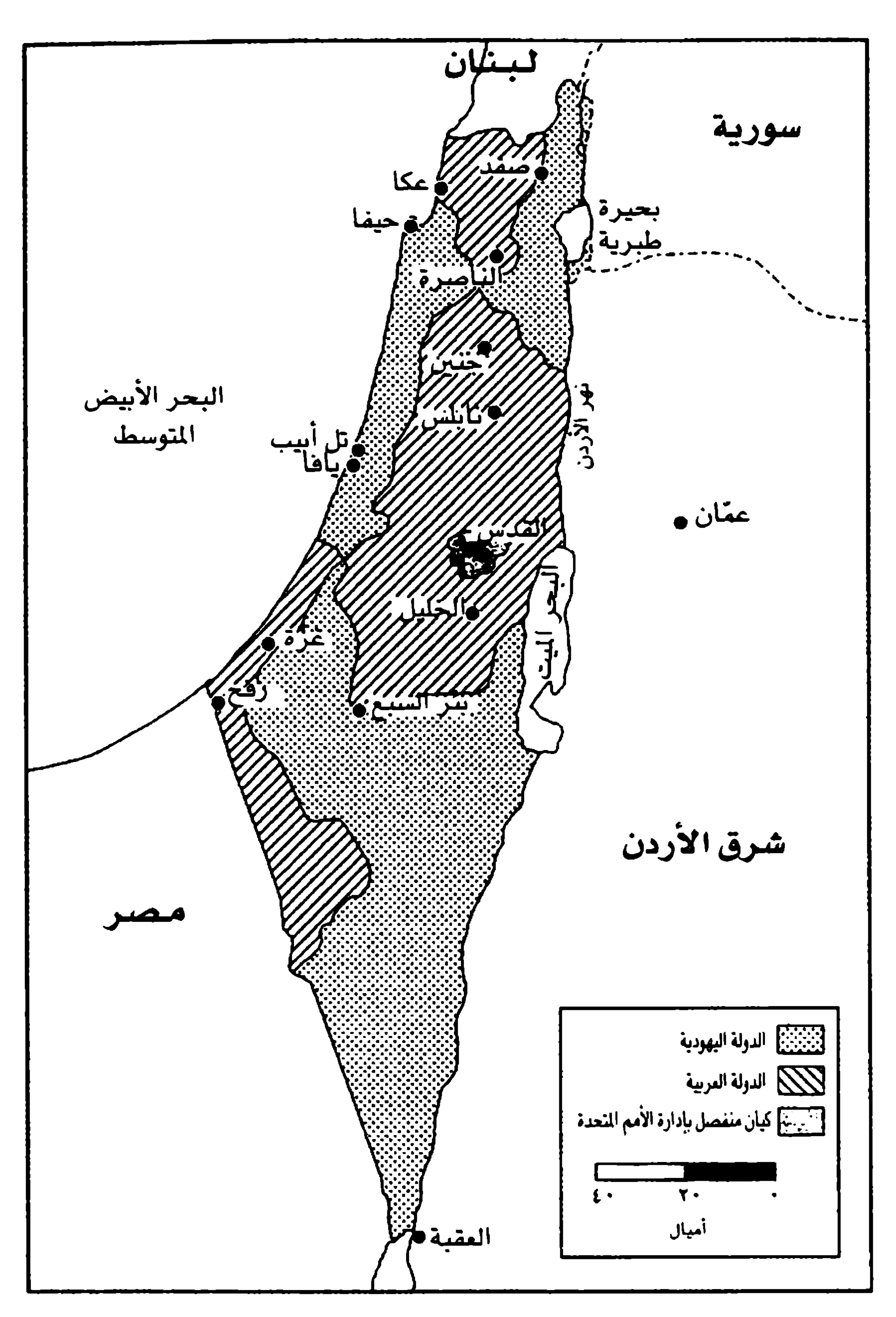
في السنة التالية أصبحت تُسمّى خطة لجنة تقسيم فلسطين، الخطة أ (A)



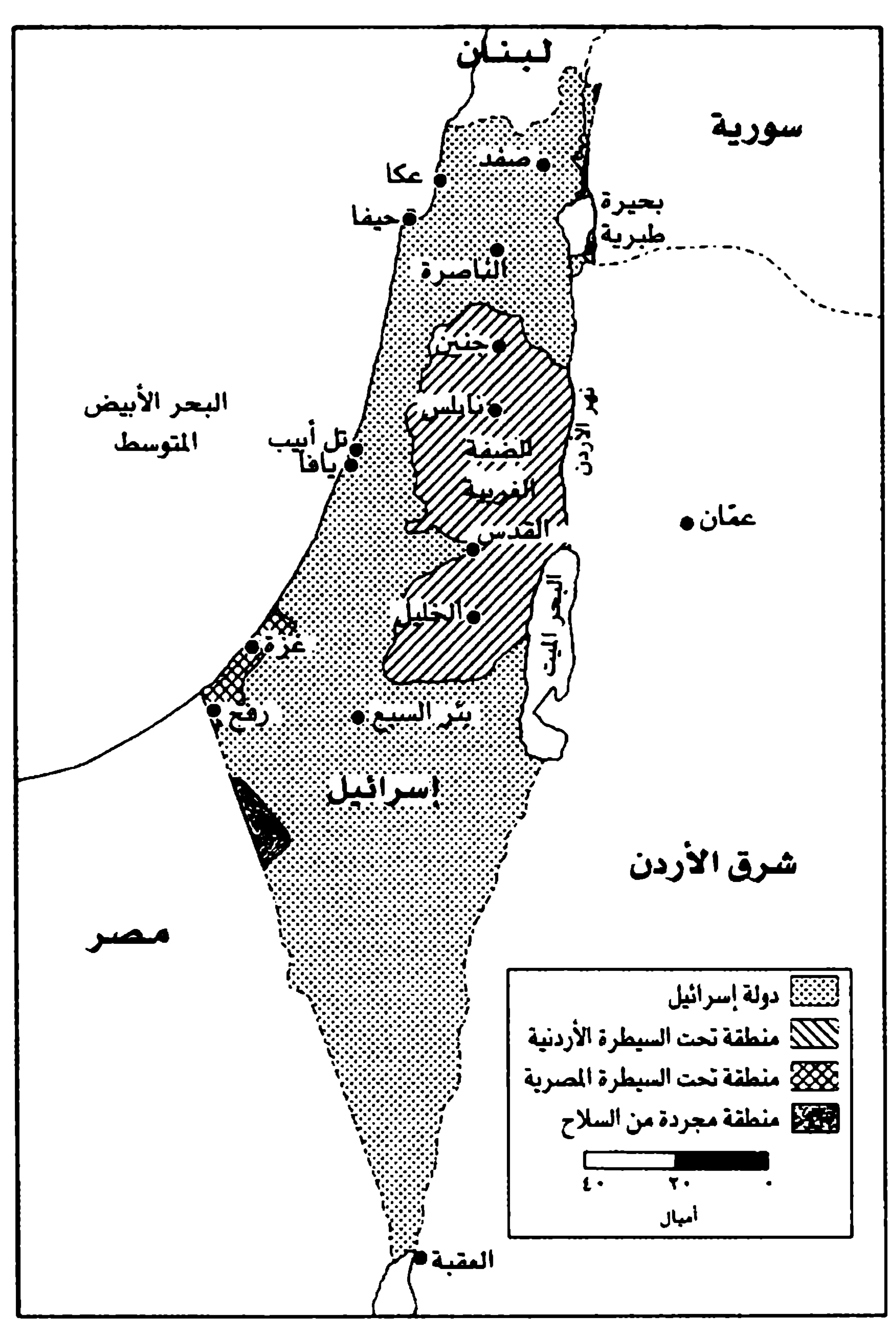
خطة لجنة تقسيم فلسطين، الخطة ب (B)، ١٩٣٨



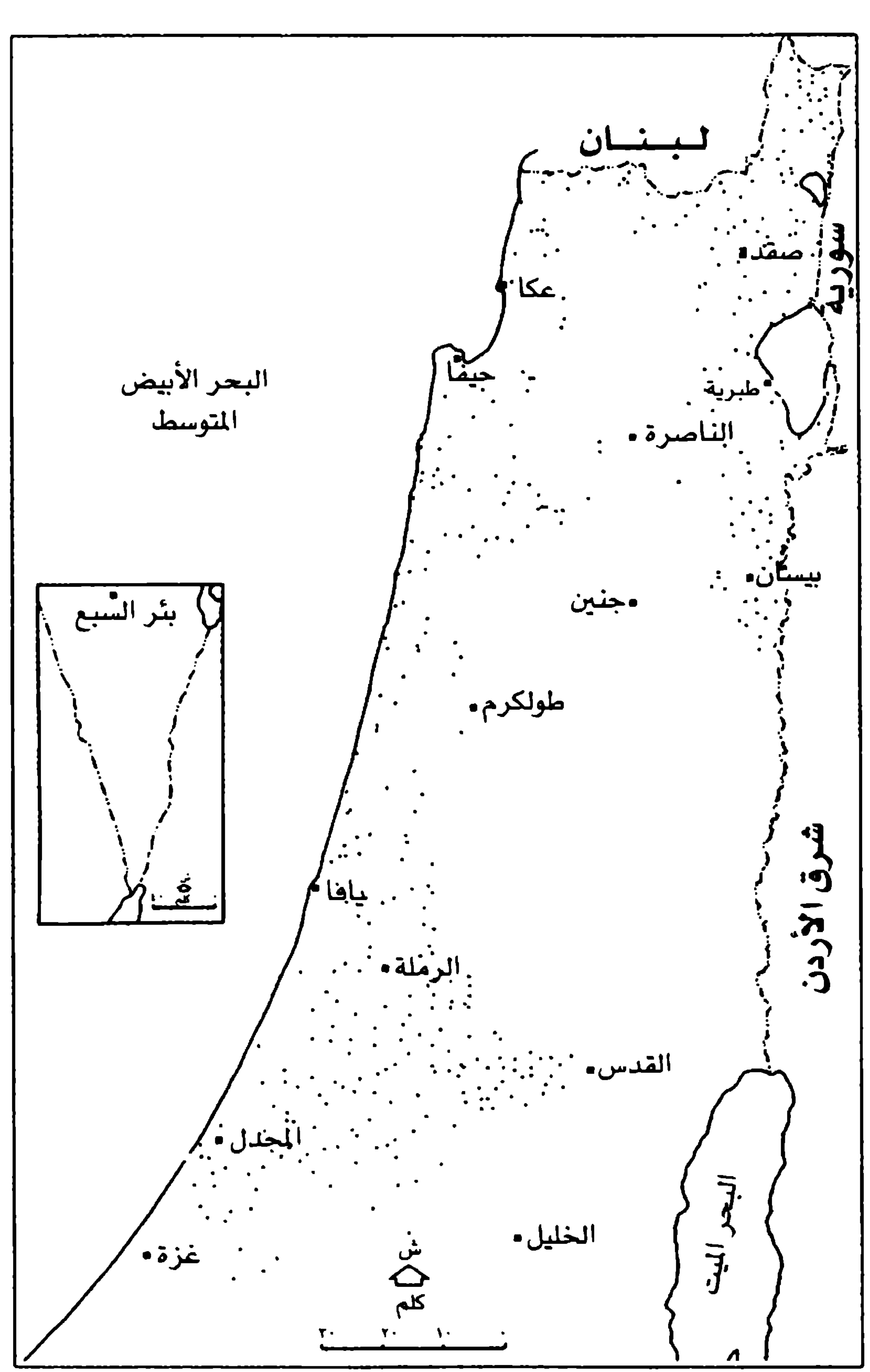
خطة لجنة تقسيم فلسطين، الخطة ج (C)، ١٩٣٨



خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين كما تبنتها الجمعية العامة
في القرار ١٨١ (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧)



اتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩



القرى والمدن الفلسطينية التي طُرد سكانها،

١٩٤٧ - ١٩٤٩

جداول

الجدول رقم ١

فلسطين: ملكية الأراضي الفلسطينية واليهودية بالنسب المئوية وبحسب الأقضية، ١٩٤٥[١]

القضاء	الفلسطينية	اليهودية	عامة وغيرها[٢]
بئر السبع	١٥	< ١	٨٥
بيسان	٤٤	٣٤	٢٢
جنين	٨٤	< ١	١٦
حيفا	٤٢	٣٥	٢٣
الخليل	٩٦	< ١	٤
رام الله	٩٩	< ١	١
الرملة	٧٧	١٤	٩
صفد	٦٨	١٨	١٤
طبرية	٥١	٣٨	١١
طولكرم	٧٨	١٧	٥
عكا	٨٧	٣	١٠
غزة	٧٥	٤	٢١
القدس	٨٤	٢	١٤
نابلس	٨٧	< ١	١٣
الناصرة	٥٢	٢٨	٢٠
يافا	٤٧	٣٩	١٤

(١) المصدر: *Village Statistics* (Jerusalem: Palestine Government, 1945).

(٢) فئة «ملكية عامة» في عهد الانتداب البريطاني مستلة من النظام العثماني لملكية الأرض، الذي كان يشمل الأراضي الحكومية والخاصة والمشاع.

الجدول رقم ٢
فلسطين: توزع السكان بحسب الأقضية
مبيناً النسبة المئوية لكل من العرب واليهود، ١٩٤٦[١]

القضاء	فلسطينيون	يهود
بئر السبع	٩٩	< ١
بيسان	٧٠	٣٠
جنين	١٠٠	٠
حيفا	٥٣	٤٧
الخليل	٩٩	< ١
رام الله	١٠٠	٠
الرملة	٧٨	٢٢
صفد	٨٧	١٣
طبرية	٦٧	٣٣
طولكرم	٨٣	١٧
عكا	٩٦	٤
غزة	٩٨	٢
القدس	٦٢	٣٨
نابلس	١٠٠	٠
الناصرة	٨٤	١٦
يافا	٢٩	٧١

(١) المصدر: *Supplement to a Survey of Palestine* (Jerusalem: Government Printer, June 1947).

المراجع

بالأجنبية:

- Baroud, Ramzy, ed. *Searching Jenin: Eyewitness Accounts of the Israeli Invasion 2002*. Seattle: Cune Press, 2003.
- Bar-Zohar, Michael. *Ben-Gurion: A Political Biography*. Tel-Aviv: Am-Oved, 1977. (Hebrew)
- Begin, Menachem. *The Revolt: Story of the Irgun*. New York: Henry Schuman, 1951.
- Bein, Alexander, ed. *The Mozkin Book*. Jerusalem: World Zionist Organization Publications, 1939.
- Ben-Ari, Uri. *Follow Me*. Tel-Aviv: Maariv, 1994. (Hebrew)
- Ben-Artzi, Yossi, ed. *The Development of Haifa, 1918-1948*. Jerusalem: Yad Yitzhak Ben-Zvi Institute Publications, 1988. (Hebrew)
- Ben-Eliezer, Uri. *The Emergence of Israeli Militarism, 1936-1956*. Tel-Aviv: Dvir, 1995.
- ——. *The Making of Israeli Militarism*. Bloomington: Indiana University Press, 1998.
- Ben-Gurion, David. *Diary*, Ben-Gurion Archives.
- ——. *In the Battle*. Tel-Aviv: Am Oved, 1949. (Hebrew)
- ——. *Rebirth and Destiny of Israel*. New York: Philosophical Library, 1954 (ed. & trans. from Hebrew by Mordekhai Nurock).
- Ben-Yehuda, Netiva. *Between the Knots*. Jerusalem: Domino, 1985. (Hebrew)
- Bierman, John and Colin Smith. *Fire in the Night: Wingate of Burma, Ethiopia and Zion*. New York: Random House, 1999.
- Cohen, Geula. *Woman of Violence: Memories of a Young Terrorist, 1945-1948*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1966.
- Cohen, Hillel. *The Shadow Army: Palestinian Collaborators in the Service of Zionism*. Jerusalem: Hozata Ivrit, 2004. (Hebrew)
- Davis, Uri. *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within*. London: Zed Books, 2004.
- Dinur, Ben-Zion et al. *The History of the Hagana*. Tel-Aviv: Am Oved 1972. (Hebrew)
- Eshel, Zadok, ed. *The Carmeli Brigade in the War of Independence*. Tel-Aviv: Ministry of Defence Publications, 1973. (Hebrew)
- Etzioni, Binyamin, ed. *The Golani Brigade in the Fighting*. Tel-Aviv: Ministry of Defence Publications, no date. (Hebrew)

- Even Nur, Israel, ed. *The Yiftach-Palmach Story*. Bat-Yam: Palmach Publications, no date. (Hebrew)
- Farsoun, Samih and C. E. Zacharia. *Palestine and the Palestinians*. Boulder: Westview Press, 1997.
- Flapan, Simcha. *The Birth of Israel: Myths and Realities*. New York: Pantheon Books, 1987.
- Gelber, Yoav. *The Emergence of a Jewish Army*. Jerusalem: Yad Yizhak Ben-Zvi Institute Publications, 1996. (Hebrew)
- Gilad, Zerubavel. *The Palmach Book*. Tel-Aviv: Kibbutz Meuhad, 1955. (Hebrew)
- Glubb, John Bagot. *A Soldier with the Arabs*. London: Hodder and Stoughton, 1957.
- Goren, Tamir. *From Independence to Integration: The Israeli Authority and the Arabs of Haifa, 1948-1950*. Haifa: The Arab-Jewish Centre of the University of Haifa, 1996. (Hebrew)
- Hussein, Hussein Abu and Fiona Makay. *Access Denied: Palestinian Access to Land in Israel*. London: Zed Books, 2003.
- Ilan, Amitzur. *The Origins of the Arab-Israeli Arms Race: Arms, Embargo, Military Power and Decision in the 1948 Palestine War*. New York: New York University Press, 1996.
- Kadish, Alon, ed. *Israel's War of Independence 1948-1949*. Tel-Aviv: Ministry of Defence Publications, 2004. (Hebrew)
- Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.
- Khalidi, Walid, ed. *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*. Washington: Institute for Palestine Studies, 1992.
- ——. *Palestine Reborn*. London: I.B. Tauris, 1992.
- Kimmerling, Baruch. *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*. Berkeley: University of California, Institute of International Studies, Research Series, No. 51, 1983.
- Kretzmer, David. *The Legal Status of Arabs in Israel*. Boulder: Westview Press, 1990.
- Kurzman, Dan. *Genesis 1948: The First Arab-Israeli War*, with a new introduction by Yitzhak Rabin. New York: Da Capo Press, 1992.
- ——. *Soldier of Peace*. London: Harper Collins, 1998.
- Lebrecht, Hans. *The Palestinians: History and Present*. Tel-Aviv: Zoo Ha-Derech, 1987. (Hebrew)
- Levy, Itzhak. *Jerusalem in the War of Independence*. Tel-Aviv: Ministry of Defence Publications, 1986. (Hebrew)
- Lloyd George, David. *The Truth about the Peace Treaties*. New York: Fertig,

1972.
- Louis, W. Roger and Robert S. Stookey, eds. *The End of the Palestine Mandate*. London: I.B. Tauris, 1985.
- Mandel, Neville. *Arabs and Zionism before World War I*. Berkeley: California University Press, 1976.
- Masalha, Nur. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Washington: Institute for Palestine Studies, 1992.
- ——. *A Land Without People: Israel, Transfer and the Palestinians*. London: Faber and Faber, 1997.
- ——. *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem*. London: Pluto, 2003.
- Mattar, Philip, ed. *The Encyclopedia of Palestine*. Washington: Institute for Palestine Studies, 2000.
- McGowan, Daniel and Matthew C. Hogan. *The Saga of the Deir Yassin Massacre: Revisionism and Reality*. New York: Deir Yassin Remembered, 1999.
- Milstein, Uri. *The History of the Independence War*. Tel-Aviv: Zemora Bitan, 1989. (Hebrew)
- Montgomery of Alamein. *Memoirs*. London: Collins, 1958.
- Morris Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.
- ——. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- ——. *Correcting A Mistake*. Tel-Aviv: Am Oved, 2000. (Hebrew)
- Nakhleh, Issah. *The Encyclopedia of the Palestine Problem*. New York: Intercontinental Books, 1991.
- Pail, Meir. *From Hagana to the IDF*. Tel-Aviv: Zemora Bitan Modan. (Hebrew)
- Palumbo, Michael. *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland*. London: Faber & Faber, 1987.
- Pappe, Ilan, ed. *Arabs and Jews in the Mandatory Period: A Fresh View on the Historical Research*. Givat Haviva: Institute for Peace Research, 1992. (Hebrew)
- ——. *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951*. London: St. Antony's/ Macmillan Press, 1984.
- ——. *A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- ——. *The Israel/Palestine Question*. London and New York: Routledge, 1999.
- ——. *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*. London: I.B. Tauris, 1992.

- Porath, Yehoshua. *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1919-1929*. London and New York: Frank Cass, 1974.
- Prior, Michael, ed. *Speaking the Truth about Zionism and Israel*. London: Melisende, 2004.
- Rivlin, Gershon, ed. *Olive-Leaves and Sword: Documents and Studies of the Hagana*. Tel-Aviv: IDF Publications, 1990. (Hebrew)
- —— and Elhanan Oren. *The War of Independence: Ben-Gurion's Diary*. Tel-Aviv: Ministry of Defence Publications, 1982.
- Rogan, Eugene and Avi Shlaim, eds. *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
- Sacher, Harry. *Israel: The Establishment of Israel*. London: Weidenfeld and Nicolson, no date.
- Shölch, Alexander. *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development*. Washington: Institute for Palestine Studies, 1993.
- Segev, Tom. *1949 - The First Israelis*. Jerusalem: Domino Press, 1984.
- Shafir, Gershon. *Land, Labour and the Origins of the Israel - Palestinian Conflict, 1882-1914*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.
- Shahak, Israel. *Racism de l'état d'Israël*. Paris: Authier, 1975.
- Sinai, Zvi and Gershon Rivlin, eds. *The Alexandroni Brigade in the War of Independence*. Tel-Aviv: Ministry of Defence Publications, 1964. (Hebrew)
- Sitta, Salman Abu. *Atlas of the Nakbah*. London: Palestine Land Society, 2005.
- Sluzki, Yehuda. *The Hagana Book*. Tel-Aviv: IDF Publications, 1964. (Hebrew)
- ——. *Summary of the Hagana Book*. Tel-Aviv: Ministry of Defence Publications, 1978. (Hebrew)
- Smith, Barbara. *The Roots of Separatism in Palestine: British Economic Policy, 1920-1929*. Syracuse: Syracuse University Press, 1984.
- Smith, Charles D. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict*. Boston and New York: Beford/St. Martin's, 2004.
- Stein, Kenneth. *The Land Question in Palestine, 1917-1939*. Atlanta: University of North Carolina Press, 1984.
- Sternahal, Zeev. *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State*. Princeton: Princeton University Press, 1998.
- Tal, David. *War in Palestine, 1948: Strategy and Diplomacy*. London and New York: Routledge, 2004.
- Tamari, Salim. *Jerusalem 1948: The Arab Neighbourhoods and their Fate in the War*. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 1999.
- Teveth, Shabtai. *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War*. New York: Oxford University Press, 1985.

- Ulizki, Yossef. *From Events to A War*. Tel-Aviv: Hagana Publication of Documents, 1951. (Hebrew)
- Weitz, Yossef. *My Diary*. Manuscript in *Central Zionist Archives*, A246.
- Yahav, Dan. *Purity of Arms: Ethos, Myth and Reality, 1936-1956*. Tel-Aviv: Tamuz, 2002. (Hebrew)

بالعربية

- بدر، داود. (محرر). «الغابسية دائماً في قلبنا» (الناصرة: جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين، ٢٠٠٢).
- الخطيب، محمد نمر. «أحداث النكبة أو نكبة فلسطين». بيروت: دار مكتبة الحياة، ط٢، ١٩٦٧.
- الدالي، وحيد. «أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام». القاهرة: لا ن.، ١٩٧٨.
- قاسمية، خيرية. "فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨"، الجزء الثاني. بيروت: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ودار القدس، ١٩٧٥.
- مخول، ناجي. «عكا وقراها منذ أقدم العصور». عكا: دار الأسوار، ١٩٧٧.
- ناطور، سلمان. «أنت القتيل، يا شيخ». لا م.: لا ن.، ١٩٧٦.

فهرست

(أ)

آيزنشتاتر، فريتس: ٦٧
إبشتاين، يعقوب: ١٤٦، ١٤٨
أبو إبراهيم (الضابط): ٢٠٨
أبو جمال: ٢٤٦
أبو جميل: أنظر: أبو مصري، مصطفى
أبو جهاد: أنظر: الوزير، خليل
أبو حمود (الضابط): ٢٠٨
أبو حمود، (الرقيب) خالد: ٢٠٥
أبو خالد: أنظر: طنج، فوزي محمد
أبو زريق (قرية): ١١٩، ١٢١
أبو ستة، سلمان: ٣٠٦، ٣١٣
أبو السعود، الشيخ حسن: ١٣٤
أبو سليم (الحاج): ١٨٠ - ١٨١
أبو سنان (قرية): ١٧٩
أبو شوشة (قرية): ١١٩، ١٢١
أبو صالح، محمود: ١٤٧
أبو عيد، حنا: ٣٠٧
أبو غوش (قرية): ١٠٢
أبو فهمي: ١٤٨
أبو كبير (ضاحية/يافا): ١٥١
أبو كشك: ٦٠
أبو لافية، داود: ٢٣٥
أبو لبن، أحمد: ٢٣٤
أبو مشايخ: ١٣٥
أبو مصري، مصطفى: ١٤٧، ١٤٨
أبو الهيجاء (حمولة): ١١٧، ١١٨، ١٩١، ١٩٢

الاتحاد السوفياتي: ١٤١، ٢٦٥
اتفاق أوسلو (١٩٩٣): ٧٩، ٢٦٨ - ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٨٢، ٢٩٠
اتفاق جنيف: ٢٧٤
اتفاقية دايتون: ٩
أتلي، كليمنت: ٣٤
إثيوبيا: ٣١٥
إجزم (قرية): ١٤٤، ١٨٤، ١٩٣، ٢٠٠
- أنظر أيضاً: جامع
إجليل (قرية): ٢٢٩، ٢٣١
الاحتلال: ٢٢٧ - ٢٥٢
أحمد، قاسم: ٧٧
أحيهود (مستعمرة): ٢٤٥
الإخوان المسلمون: ١٢٨، ١٤٠، ١٧٧، ٢٢٣
الأردن: ٥٣، ١٢٩، ١٣١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣
- أنظر أيضاً: الجيش؛ شرق الأردن؛ القوات الأردنية؛ المملكة الأردنية الهاشمية
أرض إسرائيل: ١٥، ١٩، ٢٨٢، ٣٢١
الإرغون (إيتسل): ٥٥، ٦٨ - ٧٠، ٧٥، ٧٨، ١٠١، ١١٤ - ١١٦، ١١٩، ١٥١، ١٥٢، ١٨٩، ١٩٧، ٢٣٠، ٣٢١
- والانشقاق عن الهاغاناه: ٥٥
- وعصابة شتيرن: ٧٠، ٧٨، ١٠١، ٢٣٠، ٢٣٦
- والهاغاناه: ٥٥، ٦٨، ١١٤ - ١١٦،

١٥١، ١٥٢
- أنظر أيضاً: مجزرة دير ياسين
أروشا: ١٣
الاستخبارات العسكرية: أنظر: شاي
الاستعمار: ٩، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢٧ وما بعد
إستنبول: ٢١
إسدود: ١٧٧، ٢٢٢
أسرى الحرب: ٦٣، ١١٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٨ - ٢٣١، ٢٣٧
- أنظر أيضاً: معسكرات
الإسكندرية: ١٥٦
أشدوت يعقوب (كيبوتس): ٢١٧
أشكلون (مستعمرة): ٢٥٥
- أنظر أيضاً: المجدل
أشكنازيم: أنظر: اليهود الشرق الأوروبيون
إعبلين (قرية): ١٨٧
الاعتقال: ٥٥، ٦٣، ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢١، ٢٢٧ - ٢٣١
- أنظر أيضاً: معسكرات
إعلان بلفور: ٣٤، ٣٩، ٤٣، ٢٩٧، ٣٢٠
- أنظر أيضاً: وعد
الاغتصاب: ٥، ١٠١، ١٤٤، ١٨٥، ٢١٢، ٢٣٦ - ٢٣٩
أغمون، داني: ٦٨
أفنير، إليميليخ: ٣٧
- أنظر أيضاً: خطة
أفيدان، شمعون: ١٤، ٣٠٠
أفينوعام، حاييم: ٦٩
إقرت (قرية): ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤
إكتابا (قرية): ١٤٤
ألترمان، ناتان: ٨٣، ٢٢٥
ألكسندروف، سيرجي: ١٨٢
أللنبي (الجنرال): ٣٢٠
ألون، يغآل: ١٣، ٦٧، ٧٣ - ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ١٩٥، ٢٢١، ٣٠٠
ألوني، شولاميت: ٩٤
أم خالد (قرية): ٢٣٠، ٢٣١
أم رشرش (قرية): ٢٢١
- أنظر أيضاً: إيلات
أم الزينات (قرية): ٣٠، ٣١، ١٥٠، ٢٥٩
أم الشوف (قرية): ١١٩
أم الفحم (قرية): ١٢٠، ٢٢٣
أم الفرج (قرية): ١٥٤، ٢٤٨
الأماكن المقدسة:
- تدنيس: ٢٢٧، ٢٤٤ - ٢٤٧
أمبار، شلومو: ١٤٨
الأمراض: ١١١ - ١١٢، ٢٢١
- أنظر أيضاً: جراثيم
الأمم المتحدة: ١٠، ٤٠، ٤٣ - ٤٥، ٤٨، ٥٦، ١٣٨، ١٥٥، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٦٣، ٢٦٥، ٣٢٢ - ٣٢٤
- أنظر أيضاً: خطة التقسيم؛ القرار ١٨١؛ القرار ١٩٤؛ مجلس الأمن
الأمن (هَ - بِتاحون): ٣٦
أنان، كوفي: ٢٧٢
الانتفاضة الأولى (١٩٨٧): ٢٦٨
الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠): ٢٢٧، ٢٧١، ٢٧٤
إنشاء الغابات: ١٨٣، ٢١٥، ٢٤٨ - ٢٥٠، ٢٥٥ - ٢٦١

- أنظر أيضاً: غابة
إنكلترا: ٣٢٠
- أنظر أيضاً: بريطانيا
إهديب، حسن محمود: ٢٢٤
أور عكيفا (بلدة): ٨٦
أوروبا: ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٨١
أوروبا الشرقية: ٣١٩
أوغسطس قيصر: ٨٥
أولمرت، إيهود: ٢٨٠
الأونروا: ٢٦٤
الأونسكوب: ٤١ - ٤٥، ٢٩٩، ٣٢٢
أيالون، عامي: ٢٧٨
- أنظر أيضاً: مجموعة عامي أيالون الإحصائية
أيالون (لستشينر)، تسفي: ٣٠٠، ٣٠٣
إيبن، أبا: ٢١٨
إيتان، رفائيل: ٢١٥
إيسر، هرئيل: ١٤، ٣٠٠
إيفين، دان: ٣٠٠
إيلات: ٢٢١
- أنظر أيضاً: أم رشرش
أينشتاين، ألبرت: ٣٠٥
أيوب، ناجيه: ٢٣٨
أيليت هشاحر (كيبوتس): ١٠٩، ١٤٢

(ب)

«باب الشمس» (رواية/الياس خوري): ١٢٣، ١٢٥
بار - زوهار، ميخائيل: ٥٧، ٨٢
بارود، رمزي: ٢٧١
- أنظر أيضاً: «تفتيش جنين»
باريس: ٣٢٠، ٣٢١
باسترناك، موشيه: ٢٨ - ٢٩
باقة الغربية (قرية): ٢٠٥
البالماخ: ٢٨، ٥٥، ٦٧، ٨٨، ١٠٩
بالمون، يهوشواع (جوش): ٣٠، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٨٨، ١٢٨، ٣٠٠
بالومبو، مايكل: ٥، ٣١٠
- أنظر أيضاً: «النكبة الفلسطينية»
بانش، رالف: ٣٢٤
بتروفيك، دريزن: ١٠، ١١
بتسيليم: ٢٨٨
البدو: ٤٤، ٥٢، ٦٤، ٦٥، ٨٦، ١١٦، ١٩٩، ٢٠١ - ٢٠٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٤٧، ٢٤٨
بدّو (قرية): ١٠٢، ١٩٨
براك، إيهود: ٢٤٥، ٢٦٩، ٢٧٢
برايور، مايكل: ٣١٥
برة قيسارية (قرية): ٨٦
برطعة (قرية): ٢٢٣
برفيليا (قرية): ١٩٦
برنادوت، فولك: ١٧٥، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٣٢٤
- اغتياله: ١٨٥، ٣٢٤
برنامج بلتمور (١٩٤٢): ٣٢ - ٣٨، ٥٣
البروة (قرية): ١٨٦، ٢٤٤
- أنظر أيضاً: كنيسة
برير (قرية): ١٧٥، ٣١٠
بريطانيا: ٣٧، ٤٠، ٥٢، ٥٤، ١٤١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٤٠، ٢٦٥، ٣٢٠، ٣٢٢
- مجلس العموم: ٣٢١

- أنظر أيضاً: إنكلترا؛ الجيش
بريكة (قرية): ١١٩، ٢٥٩
البساتين: ١١٧، ١١٨، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١
بشارة، عزمي: ٣١٥
البصة (قرية): ١٥٤ - ١٥٥
بطاقات الهوية: ٢٢٨، ٢٢٩
البطيمات (قرية): ١٤٥، ١٧٧، ٢٥٩
بكري، محمد: ٢٢٤
بلد الشيخ (قرية): ٦٩، ٧٢، ١٢١، ٢٤٦
- أنظر أيضاً: جامع
البلطيق: ٣٢١
بلفور (اللورد): ٢٢
- أنظر أيضاً: إعلان، وعد
بليدا (قرية): ٢١٢ - ٢١٣
بن - آري، أوري: ٩٩ - ١٠٠، ١٠٢
بن - أرتسي، إفرايم: ٥٢، ٣٠١
بن - تسفي، يتسحاق: ٢٧، ١٩٠
- أنظر أيضاً: «مدخل إلى الاستيطان اليهودي»
بن سعيد، (الحاج) سلامة: ٧٤
بن - غوريون، دافيد: ١، ١٣، ٢٧، ٣٢ - ٣٧، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٥ - ٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٧٣ - ٧٦، ٧٨ - ٨٠، ٨٢ - ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٩، ١١٢، ١١٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧ - ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٧ - ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٧٩، ٢٨٣
- أنظر أيضاً: برنامج بلتمور؛ الحركة الصهيونية؛ الهاغاناه؛ الهيئة الاستشارية؛ «يوميات»
بن - يهودا، نتيفا: ١٢٤
- أنظر أيضاً: «بين العُقَد»
بنك إسرائيل الوطني: ٢٤٠
بنيامينا (مستعمرة): ٨٦
بور سعيد: ١٥٦
بوراز، أبراهام: ٢٧٨
بولندا: ٣٢٠
بونداك، يتسحاق: ١٤
بئر السبع: ٧٤
- أنظر أيضاً: جامع
بئر السبع (منطقة): ٢٠٦، ٢٢٣
بيار عدس (قرية): ١١٦، ١٧٧
بيبرس، (السلطان) ركن الدين: ١٩٤
البيت الأحمر: ١ - ٤، ٢٨، ٤٧، ٦٢، ٨٤، ١٢٢، ٢٨٧، ٣٠٩
البيت الأخضر: ٢٨٧ - ٢٩١
بيت أم الميس (قرية): ٢٦٠
بيت حانون (قرية): ٢٣٨
بيت دجن (قرية): ١٥١
بيت سوريك (قرية): ١٠٢
بيت طيما (قرية): ٣١٠
بيت عفا (قرية): ٦٦
بيت ليحم (مستعمرة): ١١٤
بيت محسير (قرية): ١٥٢
بيت مزمير (قرية): ٢٦٠
بيتح تكفا (مستعمرة): ٧٦، ١٧٧، ٣١٩
بيرغمان، إرنست دافيد: ١١٢
بيروت: ١٠٣

بيريا: ١٢٥، ٢٥٨
- أنظر أيضاً: غابة
بيسان: ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٥، ٢٩٩
- أنظر أيضاً: لجنة
بيغن، مناحم: ٥٥، ٢٤٨، ٢٦٨، ٣٠٥
- أنظر أيضاً: الإرغون؛ فندق الملك داود؛ مجزرة دير ياسين
بيفن، إرنست: ٣٤، ١٠٨، ١٣٢
بيلبي، كينيث: ١٩٦
- أنظر أيضاً: «نجمة جديدة في الشرق الأدنى»
«بين العقد» (كتاب/ نتيفا بن - يهودا): ١٢٣

(ت)

تاهون، يعقوب: ٧٣
التجمع الوطني الديمقراطي (بلد): ٣١٥
التدمير (لِهَشْميد): ١٥١
تدمير المدن: ١٠٣ - ١٢٦، ١٩٨
تربيخا (قرية): ٨٥، ١٧٩، ٢٠٩
ترشيحا (قرية): ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠
ترومان (الرئيس): ٣٢٣، ٣٢٤
تسيبوري (موشاف): ١٨١
تشرشل، ونستون: ٣٢٠
تشيزيك، يتسحاق: ٢٣٣ - ٢٣٤، ٢٣٧
التطهير (طيهور): ٨٢، ١٢٢، ١٤٣ - ١٤٥، ١٥١، ١٧٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٣٢٣
التطهير العرقي:
- أساليب: ٤٩ - ٦٢
- تعريف: ٩ - ١٢
- كجريمة: ١٢ - ١٥
«تفتيش جنين» (كتاب/ رمزي بارود): ٢٧١
التقسيم: ٢٤، ٣٥، ٣٩ - ٤٩، ١٣١ - ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ٣٢١ - ٣٢٣
- أنظر أيضاً: خطة؛ القرار ١٨١
تل أبيب: ١ - ٣، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨٤، ١٤٤، ١٥٢، ٣١٩، ٣٢٣
- موقع تراث عالمي: ٢
- أنظر أيضاً: المدينة البيضاء
تل عمال (مستعمرة): ٧٠
تل كيسان: ١٧٩
تل ليتفنسكي: ٢٣٠
- أنظر أيضاً: مستشفى تل هشومير
تماري، سليم: ١٠٩، ١٩٥
تمرة (قرية): ٢٠٢
التميمي، رفيق: ١٣٣
تنزانيا: ١٣

(ث)

ثورة ١٩٣٦: ٢٨، ٣٢١

(ج)

جابوتنسكي: ٣٢١
جاحولا (قرية): ٦٧
جامع إجزم: ٢٤٦
جامع الأربعين (عين غزال): ٢٤٦
جامع البحر (طبرية): ٢٤٦
جامع بلد الشيخ: ٢٤٦
جامع بئر السبع: ٢٤٥
جامع حسن بيك (يافا): ٢٤٦

جامع الحسينية: ٢٤٧
جامع حطين: ٢٤٦
جامع الخالصة: ٢٤٦
جامع الدالية: ٢٤٧
جامع دهمش (اللد): ١٩٤، ١٩٥
جامع الزيب: ٢٤٥
جامع سحماتا: ٢٤٦
جامع السلام (الزرغانية): ٢٤٧
جامع سيرين: ١١٨
جامع الصرفند: ٢٤٥
جامع العباسية: ٢٤٧
جامع العمري (طبرية): ٢٤٦
جامع العمري (اللد): ١٩٤
جامع عمقا: ١٨٧
جامع عين حوض: ٢٤٥
جامع عين الزيتون: ٢٤٥
جامع القطيمات: ٢٤٧
جامع قيسارية: ٢٤٥
جامع كفر عنان: ٢٤٧
جامع لفتا: ٢٤٧
جامع المجدل: ٢٤٥
جامع مقام السماكية (طبرية): ٢٤٧
جامع النبي روبين: ٢٤٦
جامع وادي حنين: ٢٤٧
جامع وادي الحوارث: ٢٤٦
جامع يازور: ٢٤٧
جامعة تل أبيب: ٢٨٧، ٢٨٨
جامعة الدول العربية: ٤٢، ٥٠، ٦٠، ٨١، ١١٩، ١٢٨، ١٣٥، ١٤١، ١٥٦، ٢٠٥، ٢٢٧
- مجلس الجامعة: ٦٠، ١٣٠
الجامعة العبرية (القدس): ٢٨١
جانكو، مارسيل: ١٩٢
جبال الجليل: ١٧٩، ٢١٠
جبال الخليل: ١٩٠
جبال الكرمل: ١٩١، ٢٢٨
جباليا (ضاحية/ يافا): ١٥١
جبع (قرية): ١٤٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٠
جبل الجرمق: ٨٧
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ١٩٦
الجدار الفاصل: ٢٠٥
جديدة (قرية): ١٧٩
جرائم حرب: ١٢ - ١٤، ١٢٢، ١٥٥، ٢١١ - ٢١٣، ٢٢٥، ٢٣٧
جراثيم التيفوئيد: ١١١ - ١١٢
جراثيم الديزنطاريا: ١١٢
جرادة، حبيب: ٢٢٣، ٣١٢
جربان، أنيس علي: ١٤٨
الجزائر: ١٣٠
جسر الزرقاء (قرية): ١٤٤، ١٤٨، ١٩٤
الجش (قرية): ٢٠٩، ٢١١
جلجولية (قرية): ٢٧٧ - ٢٧٨
الجلمة (قرية): ١٥١، ٢٤٤
الجليل: ١٣، ١٤، ٤٠، ٧٩، ٩٨، ١٢٧، ١٥٤، ١٧٨ - ١٨٠، ١٨٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٥١
الجليل الأسفل: ٥١، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٧
الجليل الأعلى: ٩٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٨، ١٨٦، ٢٠٦ - ٢٠٩
- أنظر أيضاً: الجليل الشمالي
الجليل الأوسط: ٢٠٥
الجليل الشرقي: ٩٩، ١٧٩، ٢١٥

الجليل الشمالي: ٢٠٧
- أنظر أيضاً: الجليل الأعلى
الجليل الغربي: ١٥١، ١٥٤، ١٨٧، ٢٠٢
جمعية الاستعمار اليهودي: ٣١٩
جمعية الحقوق المدنية (إسرائيل): ٢٨١
الجمل، رفيديا: ٢٧١ - ٢٧٢
الجنوب اللبناني: ١٥٣، ٢٠٨، ٢١١، ٢٨٣
- احتلال: ١٥٦، ٢٠٨، ٢١٩ - ٢٢١، ٢٨٣
جنيف: ٢٣٢
- أنظر أيضاً: اتفاق
جنين: ١١٤، ١١٩، ١٥٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٣، ٢١٩
- أنظر أيضاً: مجزرة؛ مخيم
جهاز الاستخبارات السرية الإسرائيلي: أنظر: الموساد
جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي: أنظر: الشاباك
الجورة (قرية): ٢٦٠
الجولان: أنظر: مرتفعات؛ هضبة
جيب الفالوجة: ٢٠٢
الجيش الأردني: ٥٣، ١٣١، ١٤٠
- أنظر أيضاً: الفيلق العربي
الجيش الإسرائيلي: ٥٤، ٩٣، ٩٩، ١٤٨، ١٥١، ١٥٦، ١٥٧، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٣٢٤، ٣٢٥
- سلاح الجو: ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٢٢
- القوات البرية: ٢٠٠، ٢٠١
جيش الإنقاذ: ٦٠، ٦١، ٦٥، ٨٤، ٢٠٦
- فوج حطين: ١٧٨
الجيش البريطاني: ٥٢، ٥٥، ٨٨، ١٣٧
الجيش السوري: ١٥٥
الجيش اللبناني: ١٤١، ١٥٣، ١٧٨، ١٨٥، ٢٠٧، ٢١٢

(ح)

حائط المبكى: ٣٢١
حانوخي، أبراهام: ١٠٩
حبش، جورج: ١٩٦
حتسور (مستعمرة): ١٤٢
حتسوريا (كيبوتس): ٩٠
حجار، يوسف أحمد: ١٢٤
الحجاز: ٥٢
حدائق الاستجمام: ٢٥٣ - ٢٦٢، ٢٨٩
الحدائق العامة: ١٠٠، ٢٤٤، ٢٥٥ - ٢٥٧
حداش: أنظر: الحزب الشيوعي
حديرا (مستعمرة): ١٥١، ٢١٧، ٢٢٣
- أنظر أيضاً: الخضيرة
حديقة رامات منشيه: ٢٥٧، ٢٥٩ - ٢٦٠
حرب ١٩٤٨: ١٢٠، ١٢٧، ٢٤٢
حرب ١٩٦٧: ٢٦٥
حرب احتلال (ميلحيمت كيبوش): ٧٢
الحرب العالمية الأولى: ١٢٠، ٣٢٠
الحرب العالمية الثانية: ٣١، ٣٢، ٣٢٢
حركة السلام الآن: ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٨
الحركة الصهيونية: ٦، ١٣، ١٥، ١٦، ٢٥، ٢٦، ٣١ - ٤٢، ٤٤ - ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٩، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ١٥٧، ١٩٠
- الدافع الأيديولوجي: ٢ - ٧، ١٩ -

٢٥، ٥٠ - ٥٢، ٥٧، ٥٩، ١١٧، ٢٦٢
حزب الاستقلال: ٣٢١
حزب إسرائيل بيتنا: ٢٧٩
حزب أغودات يسرائيل: ٦٧
الحزب التصحيحي: ٣٢١
حزب شينوي: ٣٧٨
الحزب الشيوعي (حداش): ٣١٥
حزب عمال أرض إسرائيل: أنظر: حزب مباي
حزب مبام: ١١٩، ٢٤٣
حزب مباي: ٥٨، ٧٨، ٩٧، ٢٤٣
حزب هشومير هتسعير: ١١٩، ١٢١، ٢٤٣، ٢٥٩
حزب همزراحي: ٩٨
- أنظر أيضاً: قوس؛ اليهود الشرقيون
حسين (الملك): ٢٦٧ - ٢٦٨
الحسيني (آل): ١١٠
الحسيني، إسحق موسى: ٢٩٧
الحسيني، جمال: ١٣٤
الحسيني، الحاج أمين: ٣١، ٦٠، ٦٥، ٨١، ١١٧، ١٣٤، ٢٤٥
الحسيني، رباح: ١٩٨
الحسيني، سعيد: ٢٠
الحسيني، عبد القادر: ٨١، ١٠٠ - ١٠١، ١٣٤، ٣٢٢
الحسينية (قرية): ٩٠، ١٢٣، ٢٤٧
- أنظر أيضاً: جامع
حطين (قرية): ١٩٩ - ٢٠٠
- أنظر أيضاً: جامع
حفات هشيكميم (مزرعة): ١٧٥
حق العودة: ١٥، ١١٥، ١٧٥، ١٩٣، ٢١٦، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩ - ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٩، ٣٢٤
- أنظر أيضاً: عودة اللاجئين
الحكم العثماني: ٣٢٠
الحكم العسكري: ١٥٧، ٢٢٧
الحلقة الدراسية الطويلة: ٧٢ - ٨٢، ٨٨
حلمي، أحمد: ١٣٣
حمودة، علي: ١٩٤
الحنا، نزار: ١٥٤
حواسة (قرية): ٧٠
حورش (قرية): ٢٦٠
حورن، دافيد: ١١٢
حولا (قرية/لبنان): ٢٢٠
حيفا: ٣١، ٥٧، ٦٧ - ٧١، ٧٨، ١١١، ١٢١، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٤٦، ٣٢٠، ٣٢٣
- نزع هويتها العربية: ١٠٣ - ١٠٨، ٢٤٤
- وضع عربها في غيتو: ٢٣٥ - ٢٣٦
- أنظر أيضاً: ميناء

(خ)

الخالدي (آل): ١١٠
الخالدي، حسين: ١٠٤، ١١٠، ١٣٣، ٣٠٤
الخالدي، وليد: ٤، ١٥، ١٦، ٤٣، ٣٤، ٢٦٢، ٣٠٧
- أنظر أيضاً: «كي لا ننسى»
الخالصة (قرية): ٢٥٥

- أنظر أيضاً: جامع؛ كريات شمونة
خبيزة (قرية): ١١٩، ٢٥٩
الخدمات الطبية العامة: أنظر: كوبات حوليم
خربة البرج (قرية): ٨٦
خربة جدين (قرية): ١٨٧
خربة الراس (قرية): ١١٩
خربة الشركس (قرية): ١٢١
خربة الشونة (قرية): ١٤٥
خربة الشيخ ميسر (قرية): ٢٠١
خربة عربين (قرية): ٢٠٩
خربة عزون (قرية): ١١٦
خربة علين (قرية): أنظر: مجزرة
خربة قمبازة (قرية): ١٤٥
خربة الكساير (قرية): ١٢١، ١٢٧
خربة لد (قرية): ١١٦
خربة المنارة (قرية): ١٤٥
خربة الوعرة السوداء (قرية): ٢١٥
خروبة (قرية): ١٩٦
خريطة الطريق: ٢٧٤
الخصاص (قرية): ٦٧، ٧٩، ٨٨، ١٢٣
خضورة، جمال: ١٣٧
الخضيرة (قرية): ٩٣، ١٠٠، ١٤١
- أنظر أيضاً: حديرا
الخطة أ: ٣٧
الخطة ب: ٣٧، ٩٢
الخطة ج (غيمل): ٣٧، ٣٨، ٩٢
الخطة د (دالت): ٢ - ٣، ١٠، ٣٨، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٩١ - ٩٥، ٩٧ - ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ١٨٠، ٣٢٣
- المسؤولية البريطانية: ١٣٧ - ١٣٨
خطة إيميليخ: أنظر: الخطة أ
خطة التقسيم: ٤١ - ٤٥، ٤٨، ٥١
- أنظر أيضاً: القرار ١٨١
خطة لامد - هيه: ٨٥، ٨٨، ٨٩
- أنظر أيضاً: قافلة
خطة يهوشواع: أنظر: الخطة د
الخطيب، محمد نمر: ١٤٩، ٢٣٠ - ٢٣١
الخليل: ٥٣، ٢٢٣، ٢٢٤
خليل، جميلة إحسان شورى: ١٤٨
الخليل، علي بيك: ١٩٠
خليل بيك (الضابط): ٢٠٥
خوري، الياس: ١٢٣، ١٢٥
- أنظر أيضاً: «باب الشمس»
خياط، فيكتور: ٢٣٦
الخيرية (قرية): ١٥١، ١٩١
- أنظر أيضاً: مسجد

(د)

دارفور: ١٣
الدالية (قرية): ٢٤٧
- أنظر أيضاً: جامع
دالية الروحاء (قرية): ٨٧، ٨٩، ١٧٧، ١٩٣، ٢٥٩
الدامون (قرية): ٣١، ١٢١، ١٨٧، ٢٠٢
الدانمارك: ١٨٣
دانين، عزرا: ٢٩، ٣٠، ٦٢ - ٦٤، ٧٤، ٨٨، ٨٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٣٠٠
داود وجُليات: ١٠٩
دايان، موشيه: ١٣، ٧٥، ٧٩، ٩٤، ١٨٣، ٣٠٠، ٣٠٨
دبورية (قرية): ٦٢

دروري، يعقوب: ٨٥، ٣٠٣
الـــدروز: ٦٥، ١٢٠، ١٢٧، ١٨٠، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٩ - ٢١٢، ٢١٦
درويش، إسحق: ١٣٤
درويش، محمود: ١٨٧
الدغيم، محمد عبد الله: ٢١١، ٢١٢، ٣١١
دفاع عدائي: ٧٦
الدلهمية (قرية): ٢١٧
دنابة (قرية): ١٤٤
دنيا (حي/حيفا): ١٨٨
دو ميرون (مندوب الصليب الأحمر): ٢٣٧
دو هيرش، (البارون) موريس: ٣١٩
الدوايمة (قرية): ١٢٥
- أنظر أيضاً: مجزرة
دونكلمان، بن: ١٩٩
دير أيوب (قرية): ٦٦
دير حنا (قرية): ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٦
دير القاسي (قرية): ٢٠٨، ٢١٣
دير ياسين (قرية): ٢٦٠
- أنظر أيضاً: مجزرة
ديشون (قرية): ٢٥٨

(ر)

رأس الناقورة (قرية): ٢٤٤
رابين، يتسحاق: ٤، ١٣، ١٥٢، ١٩٥، ١٩٧، ٢٢٠، ٢٦٨، ٣٠٠
راتنر، يوحنان: ٦٧، ٣٠٠، ٣٠٣
رامات غان (مستعمرة): ٣٠٥
رامات منشيه (كيبوتس): ٢٥٩
- أنظر أيضاً: حديقة
رامات يوحنان (مستعمرة): ٢٥
الرامة (قرية): ٢٠٩، ٢١٤
رحوفوت: ٧٦، ٨٤
رفح: ٢٢٢
الـرمـلـة: ١٣، ٦٦، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٣٢٤
رميش (قرية/لبنان): ٢٠٨
روابط القرى: ٦٥
رواندا: ١٣
روبين، آرثر: ٧٣
روسيا البيضاء: ٩٢
روما: ٨٥
روما (سينتي): ١٧
روميما (حي/القدس): ٧٦، ٧٨
الريحانية (قرية): ١٢١
ريشون لتسيون (مستعمرة): ٧٦
الرينة (قرية): ١٨١

(ز)

زانغويل، يسرائيل: ٣١٩
زايد، غيورا: ٨٩
زخرون يعقوب (مستعمرة): ٣٠، ١٤٦، ١٤٨
زرعين (قرية): ١٢٦
الزرغانية: أنظر: جامع السلام
الزعبي، مبارك الحاج: ١١٧
الزعبية: أنظر: عشيرة
زغموط، محمد محمود ناصر: ٢١٢
زئيفي، رحبعام: ١٤
الزيب (قرية): ١٥٤

- أنظر أيضاً: جامع
زيتا (قرية): ٢٠٥، ٢١٧
زيدان، فهيم: ١٠١

(س)

السادات، أنور: ٢٦٨
ساديه، مارغو: ٢٧ - ٢٨
ساديه، يتسحاق: ١٣، ٢٧، ٧٥، ٧٩، ٣٠٠، ٣٠٣
ساريس (قرية): ١٠٢
ساسا (كيبوتس): ٨٧، ٢١١
- أنظر أيضاً: سعسع
ساسون، إلياهو: ٦٤، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٣٠٠
السامرية: ٢١٩
- أنظر أيضاً: الضفة الغربية
السامرية (قرية): ١١٦
سان يوهان دو تير: ١٨٨
- أنظر أيضاً: طيرة حيفا
ستوكويل، هيو: ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨
سجن الخيام (لبنان): ٢٢٠
سحماتا (قرية): ٢٠٩
- أنظر أيضاً: جامع؛ كنيسة
سديه بوكر (مستعمرة): ٤٧
سعسع (قرية): ٨٥، ٨٧ - ٨٨، ١٢١، ١٢٣، ١٥٠، ٢٠٩، ٢٤٤
- أنظر أيضاً: ساسا؛ مجزرة
سكولنيك، جويل: ١٤٦
سلامة، حسن: ٨١، ١٣٤
سلطة أراضي إسرائيل: ٢٥٠
- أنظر أيضاً: قانون
سلمة (قرية): ١٥١
سلوان (قرية): ٢٥٤
سلوتسكي، موشيه: ٢٩٨
سليمان، (النقيب) محمد: ٢٠٥
سليمان، (النقيب) نجيب: ٢٠٥
سمسم (قرية): ١٧٥، ٣١٠
السموع (قرية): أنظر: مجزرة
السميرية (قرية): ١٥٤
السنديانة (قرية): ٢٧، ١١٩، ٢٥٩
السنوسي، رمضان: ٢٢٣
سهل بيسان: ٥١، ١١٦
السودان: ٢٤
- الحكومة: ١٣
سورية: ٥٢، ٦٢ - ٦٤، ١٣٠، ١٤١، ١٩٣، ٢٠٤، ٢٢٦، ٢٣٩
- أنظر أيضاً: الجيش
سوفير، أرنون: ٢٥١
سوكولر، مردخاي: ١٤٨
سويسرا: ٣١٩
سيركين، نحمان: ٣١٩
سيرين (قرية): ١١٦ - ١١٨، ١٢٦
- أنظر أيضاً: جامع؛ كنيسة؛ مقام الشيخ ابن سيرين
سيغف (مستعمرة): ١٧٨
سيلا، بالتي: ٦١، ٦٢، ١١٣، ١١٦، ١٢٦، ١٩٩، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣١١

(ش)

الشاباك: ١٤، ١٥٧

شاتيلا (مخيم/لبنان): أنظر: مجزرة صبرا وشاتيلا
شارع ستانتون (حيفا): ١٠٧
شارع الملك جورج (القدس): ٧٨
شارع اليركون (تل أبيب): ١
شارون، أريئيل: ٣٥، ٦٥، ٩٤، ١٧٥، ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٨
- أنظر أيضاً: حفات هشيكْميم
شاريت (شرتوك)، موشيه: ٢٧، ٣٣، ٤٨، ٥٦، ٦٤، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٦٥، ٣٠٠
شافير، غرشون: ١٥، ١٦
شالتيئيل، دافيد: ٧٨، ٧٩
شاي (الاستخبارات العسكرية): ١٥١
شبيغل، ناحوم: ١١٣
شتيرن (ليحي): أنظر: عصابة
الشجرة (قرية): ٩٩، ٢٠١
شدمي، يِشْكا: ٢٣٠
شرايدة، سليم: ٣١١
شرايدة، شحادة: ٣١١
الشرطة العسكرية (إسرائيل): ١٨٤
شرق الأردن: ٥٢، ١٥٦، ٣٢١
- أنظر أيضاً: الأردن؛ المملكة الأردنية الهاشمية
الشرق الأوسط: ١٣٠، ٢٦٥، ٢٦٦
شركة ملح عتليت: ٨٧
الشركس: ٥٢، ١٢٧، ٢٠٥، ٢١٦
شطريت، بيخور: ٢٣٤، ٢٣٩ - ٢٤١
شطريت، سامي شالوم: ٢٨٣
شعفاط (حي/القدس): ١١١
شفاعمرو (بلدة): ١٢٧، ١٨٧
شلح، شحادة: ٢٣٦
شمعوني، يعقوب: ٢٩، ٣٠، ١٨٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٣٠٠
شمير، شلومو: ١٣١، ١٣٢، ٣٠٠
شنهاف، يهودا: ٢٨٣
شوحاط، إيلا: ٢٨٣
الشويكة (قرية): ١٤٤، ٢٢٣
الشيخ جراح (حي/القدس): ٧٨، ١١٠، ١١١، ١٩٨
الشيخ مونس (قرية): ١١٥ - ١١٦، ١٤٣، ٢٨٧
الشيشكلي، أديب: ١٠٩، ١٢٠
شيفر، يتسحاق: ٢٧
شيفيا (مدرسة داخلية): ٣٠
شيلواح، رؤوفين: ٧٥

(ص)

الصالحة (قرية/لبنان): ٢٢٠
صبارين (قرية): ٢٧، ١١٩، ١٧٧، ٢٥٩
صبرا (حي/بيروت): أنظر: مجزرة صبرا وشاتيلا
الصرفند (قرية/شمال فلسطين): أنظر: جامع
الصرفند (قرية/وسط فلسطين): ٢٣٠
صطاف (قرية): ٢٦٠ - ٢٦٢
صعب، نقولا: ٢٣٤
صفد: ١٠٨ - ١٠٩، ١٢٠، ١٢٣، ٢٠٩
الصفصاف (قرية): ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٤٤
صفورية (قرية): ١٥١، ١٧٩ - ١٨١، ٢٠٠
- أنظر أيضاً: كنيسة البشارة؛ مدرسة

البنات
صلاح الدين: ٢٠٠، ٢٤٦
الصليب الأحمر الدولي: ١١١، ١١٢، ١٨٥، ٢٢١، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٧، ٣٠٤
الصليبيون: ٢٠٠، ٢٤٦
الصندوق القومي اليهودي: ٢٦، ٣٠، ١٨٣، ٢٤١ - ٢٤٤، ٢٤٨ - ٢٥١، ٣١٩
- حدائق الاستجمام: ٢٥٣ - ٢٦٢، ٢٨٩
- دائرة الاستيطان: ٧٢، ٢٤٠، ٢٤٨
- قانون الصندوق: ٢٤٩
صوبا (قرية): ٢٦٠

(ض)

الضفة الغربية: ٣٥، ٤٢، ٥٢، ٥٣، ٦٥، ٧٩، ٩٥، ١١٣، ١٢٠، ١٢٩، ١٣١ - ١٣٣، ١٣٩، ١٤١، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٢، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٧ - ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٠
- والمستعمرات اليهودية: ٧٩، ٩٥، ١١٣، ٢٦٦
- أنظر أيضاً: السامرية؛ عبد الله (ملك الأردن)

(ط)

طاقش (قرية): ١٧٩
طبرية: ٧٩، ١٠٣، ٢٤٤
- أنظر أيضاً: جامع البحر؛ جامع العمري
طبرية (منطقة): ٣١٩
«طرد الفلسطينيين» (كتاب/نور الدين مصالحه): ١٥
طنج، فوزي محمد: ١٤٧
الطنطورة (قرية): ١٨٤، ١٩٣، ٢١١، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٨
- أنظر أيضاً: مجزرة
طوبي، توفيق: ٢٣٥
طولكرم: ١٧٧، ٢٠٤
طيرات هكرمل: ١٨٨، ٢٥٥
- أنظر أيضاً: طيرة حيفا
الطيرة (قرية): ١٤٤
طيرة حيفا: ١٢٢، ١٤٤، ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ٢٥٥
- أنظر أيضاً: سان يوهان دو تير؛ طيرات هكرمل؛ طيرة اللوز؛ مجزرة
طيرة اللوز (قرية): ١٨٩
- أنظر أيضاً: طيرات هكرمل؛ طيرة حيفا
طيطبا (قرية): ٢٠٥

(ع)

عارة (قرية): ٢٠٥
العالم العربي: ٢٤٢
العباسية (قرية): ١٥١
- أنظر أيضاً: جامع
عبد الرازق، أبو رؤوف: ٢٠٥
عبد الكريم (الرائد): ٢٠٥
عبد الله (ملك الأردن): ٥٢، ٥٣، ١٠٣، ١٢٨، ١٣٠ - ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠،

١٤١، ١٥١، ١٥٣، ١٥٧، ١٩٦،
٢٠٤، ٢٦٥، ٣٠٥، ٣٠٨
- والضفة الغربية: ٤٦، ٦٤، ١٢٨،
١٣٠ - ١٣٣، ١٤١، ١٥٧، ٢٠٤،
٢١٩، ٢٦٥
العبيدية (قرية): ٩٠
عتليت (قرية): ٨٧، ٢٢٩
- أنظر أيضاً: شركة ملح عتليت؛ قلعة
عتيل (قرية): ٢٠٥
عرابة (قرية): ٢٠٩، ٢١٦
العراق: ٥٢، ١٣٠
عرب السمنية (قرية): ٢١٣
عرب ظهرة الضميري (قرية): ١١٦، ١٢١
عرب الغوارنة (قرية): ٩٠
عرب الفقراء (قرية): ١١٦، ١٢١
عرب النفعيات (قرية): ١١٦، ١٢١
عرعرة (قرية): ٢٠٥، ٢٢٣
عرفات، ياسر: ٢٦٩ - ٢٧١
العريش: ٢٢٢
عزام باشا: ١٢٩
عزرياهو، أرنان: ٣٠٥
عسفيا (قرية): ٢٠٣
عشيرة الزعبية: ١١٧، ١٢٦
عصابات السلام: ٦٥
عصابة شتيرن: ٥٥، ٧٠، ٧٧، ٧٨، ١٠١،
١٠٢، ٢٣٠، ٢٣٦
- والانشقاق عن الإرغون: ٥٥
- أنظر أيضاً: مجزرة دير ياسين
عصبة الأمم: ٣٢٠
العفولة (قرية): ٩٣، ١٤١، ١٥١
عكا: ١٠٨، ١١١ - ١١٣، ٢٣٧
علما (قرية): ٢٥٨
العلمانية (قرية): ٩٠
علي، طه محمد: ١، ١٧٩
عمّان: ١٣٢، ١٥٦
عمرو بن العاص: ١١٤
عمقا (قرية): ١٧٩، ١٨٦، ١٨٧، ٢٥٨
- أنظر أيضاً: جامع
عمليات التخلص ممن تبقى: ٢١٣ - ٢١٥
عملية أخيراً (سُوف - سُوف): ٢٥١
عملية إزالة بقايا الخبز المختمر (بيعور
حميتس): ١٠٥
- أنظر أيضاً: عملية حميتس
عملية الأَصَلَة: ٢٢٣
عملية أَلِف عايْن: ٢٠٦
عملية بريشيت: ٢٠٥
عملية بن عامي: ١٥٤
عملية التقطير (زِكوك): ٢٢٨
عملية جدعون: ١١٣
عملية حميتس: ١٥١، ١٥٢
- أنظر أيضاً: عملية إزالة
عملية حيرام: ٢٠٧ - ٢١٥، ٣٢٤
عملية الخريف (حوريف): ٢٠٤، ٢٠٥
عملية داني: ١٩٤ - ١٧٠
عملية ديكل: ١٩٨ - ٢٠١
- أنظر أيضاً: عملية النخلة
عملية سروة (بروش): ١٨٦
عملية السلام: ٢٦٣ - ٢٧٥
عملية سنير: ٢٠٥، ٢١٩
عملية الشرطي: ١٨٨ - ١٩٤
عملية كياه: ١٨٤
عملية المشط: ٢٢٨

عملية المقص (مسبراييم): ١٠٥، ١٨٦
عملية مكنسة (مطأطي): ١٢٣، ١٨٦
عملية نحشون: ٩٨ - ١٠٢
عملية النخلة: ١٨٣ - ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧
- أنظر أيضاً: عملية ديكل
عملية بِكوي (تنظيف): ١٨٤
عملية يتسحاق: ١٧٧
عمواس (قرية): ١٩٨
عودة اللاجئين: ٦٣، ١٨٥، ٢١٤ - ٢١٦، ٢٣٩ - ٢٤٣، ٢٦٤
- أنظر أيضاً: حق
عورتا (قرية): ١٤٤
عوز، عاموس: ١٢٢
عيترون (قرية/لبنان): ١٧٩
عيسى، محمود: ١٨٣
العيسى، ميشال: ١١٤
عيلبون (قرية): ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠
عيلوط (قرية): ٨٥
عيمك يزراعيل: أنظر: مرج ابن عامر
عين حوض (قرية): ١٤٤، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٠ - ١٩٢، ٢٤٥
- أنظر أيضاً: جامع؛ عين هود
عين دور (قرية): ٦٢
عين الزيتون (قرية): ١٢٢ - ١٢٥، ١٨٤، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٥٩
- أنظر أيضاً: جامع
عين غزال (قرية): ١٤٤، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٤٦
- أنظر أيضاً: جامع الأربعين؛ مقام الشيخ شحادة
عين كارم (قرية): ٢٦٠
عين ماهل (قرية): ٦٢
عين هود (مستعمرة): ١٩١، ١٩٢
- أنظر أيضاً: عين حوض

(غ)

غابة بيريا: ٢٥٧ - ٢٥٩
غابة القدس: ٢٦٠
الغابسية (قرية): ٢١٣، ٢١٤
غات (مستعمرة): ٩٥
الغازية (قرية/لبنان): ٢١١
غاليلي، يسرائيل: ٤٧، ٧٦، ٨٠، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥
الغبية التحتا (قرية): ١١٩
الغبية الفوقا (قرية): ١١٩
غبيسون، روث: ٢٨١
غرينباوم، يتسحاق: ٢٢٠
غزة: ١٢، ١٠٣، ١١٢، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٣
- أنظر أيضاً: قطاع
غفعات شاؤول (حي/القدس): ١٠١
غفعات عادا (مستعمرة): ١٤٦
غفعتايم (مستعمرة): ٢٤٥
غلوب باشا، جون: ١٣١، ١٤٠، ١٩٥، ٣٠٩
غلوبرمان، يهوشواع: ٩٢
- أنظر أيضاً: الخطة د
الغوري، إميل: ١٣٣
غوش عتسيون (مستعمرة): ٨٥، ١١٣
غولدبيرغ، ساشا: ٨٤
غولدمان، ناحوم: ٣٥

غوير أبو شوشة (قرية): ١٢٠ - ١٢١

(ف)

فالدهايم (مستعمرة): ١١٤
الفالوجة: أنظر: جيب
فايتس، يوسف: ٢٦، ٢٧، ٣٢، ٤٧، ٧٢، ٧٣، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١٢٢، ١٧٥، ٢٣٩ - ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٠، ٣٠٠
- أنظر أيضاً: «يومياتي»
فجة (قرية): ١٧٧
الفراضية (قرية): ٢٠٩
فرح، بولس: ٢٣٥
فرحان (النقيب): ٢٠٥
فرسان الهيكل: ١١٤
فرسون، سميح: ١٦
فرنسا: ٥٢، ١٤١، ٢٦٥
فرونة (قرية): ١١٦
الفريديس (قرية): ٣٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٩٣، ١٩٤
فسوطة (قرية): ٨٥، ٢٠٩
فلابان، سمحا: ٣، ٤٥، ٥٩
«فلسطين» (صحيفة): ١٢٨، ١٣٧
فندق بلتمور (نيويورك): ٣٢
- أنظر أيضاً: برنامج بلتمور
فندق رويال مونسو (باريس): ٣٥
فندق سميراميس (القدس): ٧٠
فندق شيراتون (تل أبيب): ٢
فندق الكولونية الأميركية (القدس): ١٩٨
فندق الملك داود (القدس): ٣٤
الفيلق العربي: ٥٣، ٧٩، ١١١، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٧، ١٧٦، ١٩٥، ٢٣١، ٣٢٣
- أنظر أيضاً: القوات الأردنية
الفينيقيون: ٨٥

(ق)

القائمة العربية الموحدة: ٣١٥
قاذفات اللهب: ٨٤
قافلة لامد - هيه: ٨١ - ٨٢
- أنظر أيضاً: خطة
قاقون (قرية): ١٤٤، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٤
قالونيا (قرية): ١٠٢
قامون (قرية): ٨٩، ٩٠
قانا (قرية/لبنان): أنظر: مجزرة
قانون الاستيطان الزراعي: ٢٥٠
قانون أملاك الغائبين: ٢٤٩
- أنظر أيضاً: القيّم
قانون سلطة أراضي إسرائيل: ٢٤٩
القاهرة: ١٥٦
القاوقجي، فوزي: ٨١، ١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٧٨
- أنظر أيضاً: «مذكرات»
القبيبة (قرية): ٢٢٣
قبية (قرية): أنظر: مجزرة
قبيلة الترابين: ٢٢٢
قبيلة التياهة: ٢٢٢
القدس: ١٣، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٧، ٦٠، ٧٠، ٧٦ - ٧٩، ٨١، ١٠١، ١٠٩ - ١١١، ١٥٧، ٢٠٢، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٦، ٣٢٠،

٣٢٣، ٣٢٤
- تخضيرها: ٢٦٠ - ٢٦٢
- طريق إلى: ٩١، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١١٥، ١٣١
- مدينة دولية: ٤١، ٤٥، ٤٦، ٢٦٥، ٢٧٠
- والأردن: ١٣١، ١٣٢، ١٣٩، ١٥٧، ١٧٦، ٢٦٧
- أنظر أيضاً: غابة
قَدَس (قرية): ١٤٩
قديتا (قرية): ٢٠٩، ٢١٤، ٢٥٨
القرار ١٨١: ٣٩ - ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٦٠، ٢٠٢، ٣٢٢
- أنظر أيضاً: خطة التقسيم؛ قرار التقسيم
القرار ١٩٤: ١٧٥، ٢١٦، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٦٣ - ٢٦٥، ٣٢٤
قرار التقسيم: ٤٣، ٤٥، ٥٩، ٦٩، ٧١، ١١٠، ١٢١، ١٢٧، ١٣٨، ١٤١، ١٥٥، ٢١٨
- أنظر أيضاً: القرار ١٨١
القسّام، الشيخ عز الدين: ٦٩
القسطل (قرية): ١٠٠ - ١٠٢
قطاع غزة: ١٢، ٣٥، ٦٦، ١٢٧، ١٧٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩١
- أنظر أيضاً: غزة
القطمون (حي/القدس): ٧٠، ١١١
القطيمات (قرية): ٢٤٧
- أنظر أيضاً: جامع
قلعة عتليت: ٨٧
قلقيلية: ١٤٤، ١٧٧، ٢٠٤
قلنسوة (قرية): ١٤٤
قمة كامب ديفيد: ٢٦٩ - ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤
قنّير (قرية): ١٤٥
القنيطرة (سورية): ٢٠٤، ٢٠٥
القوات الأردنية: ١١٣، ١٣٣
- أنظر أيضاً: الفيلق العربي
القوات العثمانية: ٣٢٠
قوانين الطوارئ: ٢٤٧ - ٢٤٨
قوانين نورمبرغ: ٢٤٨
قوس قزح الديمقراطي المزراحي: ٢٧٨
قولة (قرية): ٢٠١، ٢٣٨
قومية (قرية): ٩٠
قيرة (قرية): ٨٩، ٩٠
- أنظر أيضاً: يوكنعام
قيسارية: ٨٥ - ٨٧، ١٤٧
- أنظر أيضاً: جامع
القيّم على أملاك الغائبين: ٢٥٤
- أنظر أيضاً: قانون أملاك الغائبين

(ك)

الكابري (قرية): ١٥٤
كابلان، إليعيزر: ١٧٦، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٢
كاتس، تيدي: ١٤٨ - ١٤٩، ٣١٠
كارون، دافيد: ٨٩
كالمان، موشيه: ١٣، ٨٨، ١٢٣
كامب ديفيد: أنظر: قمة
كبارة (قرية): ١٥١

الكتاب الأبيض (١٩٣٩): ٣٢١، ٣٢٢
كتسير، إفرايم: ٨٤، ١١٢
كتسير، أهرون: ٨٤، ١١٢
الكتلة الشرقية: ١٤١
الكتيبة ٣: ٨٨، ٢٣٧
الكتيبة ٨٩: ٢٢٣، ٢٢٥
الكتيبة ١٠٣: ٢١٥
كراد الغنامة (قرية): ٩٠
كرمل، موشيه: ١٣، ١٩٩، ٣٠٠
كرواتيا: ٩
كريات شمونة: ٢٤٦، ٢٥٥
- أنظر أيضاً: الخالصة
كفار سولد (مستعمرة): ٨١
كفار عتسيون (مستعمرة): ٨١
كفر برعم (قرية): ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤
كفر سابا (قرية): ١٤٤، ٢٤٧
- أنظر أيضاً: مقام الشيخ سمعان
كفر عانة (قرية): ١٥١
كفر عنان (قرية): ٢٠٩
- أنظر أيضاً: جامع
كفر قاسم (قرية): أنظر: مجزرة
كفر لام (قرية): ١٤٤، ١٨٤، ١٨٨ - ١٩٠، ١٩٣
كفر مندا (قرية): ٢٠٨
كفر ياسيف (قرية): ١٧٩، ١٨٧
الكفرين (قرية): ١١٩، ١٢٠، ٢٥٩، ٢٦٠
كم الماز، إحسان: ١٠٩
كننغهام، (السير) ألن: ٧٠، ٣٠١
كنيسة البروة: ٢٤٥
كنيسة البشارة (صفورية): ١٨١
كنيسة سحماتا: ٢٤٦
كنيسة سيرين: ١١٨
كوبات حوليم (الخدمات الطبية العامة): ٩٤
كورتسمان، دان: ٤
- أنظر أيضاً: «نشوء ١٩٤٨»
كوفخة (قرية): ١٧٥
كونينغ، يسرائيل: ٢١٥
كوهين، أماتسيا: ٢٥
كوهين، غيئولا: ٣٠٥
كويكات (قرية): ١٧٩، ١٨٧، ٢٤٤
«كي لا ننسى» (كتاب/وليد الخالدي): ٦
كيركبرايد، (السير) أَلِك: ١٣٢
كيرم مهرال (مستعمرة): ١٩٣، ٢٤٦
كيسنجر، هنري: ٢٦٧
كيمرلينغ، باروخ: ١٥، ١٦

(ل)

لاهيس، شموئيل: ٢٣٠
لايبوفيتس - دار، ساره: ٣٠٦
لبنان: ٣١، ٦٣، ١٠٤، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٦، ١٧٨، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٩١
- احتلال: ٦٣، ٢٢٠
- ومخيمات اللاجئين: ٢١٠، ٣١١، ٢٣٩
- أنظر أيضاً: الجنوب اللبناني؛ الجيش
لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين: أنظر: الأونسكوب
لجنة بيسان المحلية: ١١٣
لجنة بيل الملكية: ٢٤، ٣٢١
لجنة الترانسفير: ٧٣

لجنة التسميات: ١٩١، ٢٥٣، ٢٦٢
لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين: ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٦٥
لجنة الدفاع: ٤٧، ٦٧
لجنة الشؤون العربية: ٢٣٩ - ٢٤١، ٢٤٧، ٢٤٨
اللجنة القومية (يافا): ٧٠
اللجون (قرية): ١٥٠، ٢٤٤، ٢٥٩
اللجون (منطقة): ١٨٨
اللد: ١٣، ١٨٤، ١٩٤ - ١٩٩، ٢٠٢، ٣٢٤
- أنظر أيضاً: جامع دهمش؛ جامع العمري
اللطرون (منطقة): ١٩٥، ١٩٨
لفتا (قرية): ٧٦ - ٧٨
- أنظر أيضاً: جامع
لندن: ٨٤، ١٣١، ١٩٦، ٣١٩
لواء ألكسندروني: ٩٩، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨ - ١٥١، ١٨٣، ١٨٤
اللواء «البلغاري»: ١٥٢
- أنظر أيضاً: لواء هرئيل
اللواء السابع: ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٠، ٢١١، ٢٣٧
لواء عتسيوني: ١٥٢
لواء غفعاتي: ١٤، ١٥١
لواء غولاني: ٩٩، ١١٣، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٨٦، ١٨٧
- أنظر أيضاً: مفترق
لواء كرملي: ١٠٥ - ١٠٧، ١٥١، ١٨٦، ١٨٧
لواء كرياتي: ١٠٥، ١٥١، ١٥٢
لواء النقب: ٢٢٢
لواء هرئيل: ١٥٢ - ١٥٣، ٢٢٢
- أنظر أيضاً: اللواء «البلغاري»
لواء يفتاح: ١٥٣
لوبيا (قرية): ١٧٩، ١٨٣
لوريا، بن - تسيون: ٢٦
لوزان: أنظر: مؤتمر
لويد جورج، ديفيد: ٢١
ليبرمان، أفيغدور: ٢٧٩
ليشنسكي، طوفيا: ٣٠، ٣١٠
ليفي، شبتاي: ١٠٦، ١١٧
ليفي، يتسحاق: ١١١، ٣٠٩

(م)

ماخنس، غاد: ٧٣، ٧٤، ٢٣٩، ٣٠٠
مارشال، (الكابتن) ف.: ٢٢٣
ماشفيتس، شمشون: ١٤٦ - ١٤٨
الماضي، معين: ١٣٣
المالكية (قرية): ١٤٩، ١٧٩، ٢٠٩
متكال: أنظر: هيئة الأركان العامة
المثلث العربي: ٢١٩
مجد الكروم (قرية): ١٧٩، ١٨٠
المجدل: ٢٢٢، ٢٥٥
- أنظر أيضاً: أشكلون؛ جامع
مجزرة جنين (٢٠٠٢): ١٠٢، ٢٧١ - ٢٧٢، ٢٨٨
مجزرة خربة علين: ٢٨٨
مجزرة الداويمة: ٢٢٣ - ٢٢٦
مجزرة دير ياسين: ٥٠، ١٠١ - ١٠٣، ١٤٩، ٢٢٤، ٣٠٤ - ٣٠٥، ٣٢٣

مجزرة سعسع: ٢١١، ٢٢٥
مجزرة السموع: ٢٨٨
مجزرة صبرا وشاتيلا (لبنان): ٢٨٨
مجزرة الطنطورة: ١٢٥، ١٣٩، ١٤٥ - ١٥٠، ٢٢٥
مجزرة طيرة حيفا: ٢٨٨
مجزرة قانا (لبنان): ٢٨٨
مجزرة قبية: ٢٨٨
مجزرة كفر قاسم: ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٨٨
مجزرة وادي عارة: ٢٨٨
مجلس الأمن (الدولي): ٣٢٢ - ٣٢٤
مجلس حقوق الإنسان: ١٠
المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى: ٢٤٥
مجلس الشعب: ٥٨
- أنظر أيضاً: الهيئة التنفيذية
مجموعة عامي أيالون الإحصائية: ٢٧٨
المجيدل (قرية): ١٨١ - ١٨٣، ٢٠٠، ٢٥٥
محانيه يهودا (حي/القدس): ٧٨
المحرقة (قرية): ١٧٥
المحكمة الجنائية الدولية: ١٢ - ١٣
محكمة العدل الدولية: ٤٤
محكمة العدل العليا الإسرائيلية: ٢١٤، ٢٧٨، ٢٨١
مخيم جنين: أنظر: مجزرة
مخيم الرشيدية (لبنان): ٢١١
مخيم عين الحلوة (لبنان): ٢١١
مخيم نهر البارد (لبنان): ٢١١
«مدخل إلى الاستيطان اليهودي» (كتاب/ يتسحاق بن - تسفي): ١٩٠
مدرسة البنات (صفورية): ١٨١
المدينة [المنورة]: ٥٢
المدينة البيضاء: ١، ٢، ١٥٢
- أنظر أيضاً: تل أبيب
«مذكرات فوزي القاوقجي»: ١٣١
مراسلات الحسين - مكماهون: ٥٢
مرتفعات الجولان: ١٤١، ١٥٦، ٢٠٣ - ٢٠٥
- أنظر أيضاً: هضبة
مرج ابن عامر: ٣٠، ٥١، ٨٧، ٩٣، ١١٨ - ١٢٢، ١٧٨
مرغليت، أبراهام: ٢٣٤
المزار (قرية): ١٤٤، ١٧٧
مزراحي، دافيد: ١١٢
المستشرقون: ١٣، ٢٨، ٢٩، ٧٣، ٨٨
مستشفى تل هشومير: ٢٣٠
- أنظر أيضاً: تل ليتفنسكي
مستشفى روتشيلد (حيفا): ١٠٧
المستعربون: ٢٨، ٦٨، ١١٥
مسجد الخيرية: ٢٤٥
مسكة (قرية): ١١٦، ١٧٧
المسيحيون: ٢٠٦، ٢٠٩ - ٢١٠
مشمار هعيمك (كيبوتس): ١١٨، ١١٩، ١٣٠، ٢٦٠
مشمار هيردين (مستعمرة): ١٤٢
المشيرفة (قرية): ٢٢٣
مصالحه، نور الدين: ١٥، ٥٧، ٢٤٨
- أنظر أيضاً: «طرد الفلسطينيين»
مصر: ٦٣، ١٠٤، ١٣٠
مصمص (قرية): ٢٢٣
المضايقة (لِهَطْريد): ١٢٢
مطار بن - غوريون: ١٩٥

معار (قرية): ١٧٨، ١٧٩
المعاهدة الأنكلو - الأردنية: ٢١٩
معاوية (قرية): ٢٢٣
معسكر السلام: ٢٦٦، ٢٦٩
- أنظر أيضاً: حركة السلام الآن
معسكرات أسرى الحرب: ٦٣، ١٢٥، ١٨٤، ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٠
معسكرات الاعتقال: ١٩٧، ٢٢٩ - ٢٣١
معسكرات العمل: ٢٣٠ - ٢٣٢
معلول (قرية): ١٨١، ٢٤٤
معليا (قرية): ٢٠٩
معهد وايزمن: ٨٤
المغار (قرية): ١٧٩، ١٨٠
مغدال هعيمك (مستعمرة): ١٨١، ٢٥٥
مفترق طرق غولاني: ١٨٣
مقام السماكية: أنظر: جامع
مقام الشيخ ابن سيرين (سيرين): ١١٧
مقام الشيخ سمعان (كفر سابا): ٢٤٧
مقام الشيخ شحادة (عين غزال): ٢٤٦
مكة [المكرمة]: ٥٢
مكليف، مردخاي: ١٠٦
ملفات القرى: ٢٦ - ٣١، ٣٨، ٥٥، ٧٢، ١٣٨
المملكة الأردنية الهاشمية: ٢١٧
- أنظر أيضاً: الأردن؛ شرق الأردن
المملكة العربية السعودية: ١٣٠
مناحيميا (مستعمرة): ١٤٢
مناره (مستعمرة): ٢٠٨
مناطق أمنية: ٥٢
المنسي (قرية): ١١٩، ٢٥٩
المنشية (قرية/ طولكرم): ١٤٥
المنشية (قرية/عكا): ١١٦، ١٢١، ١٧٧
منصورة الخيط (قرية): ٩٠
منظمة التحرير الفلسطينية: ٢٠٨، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٠
منظمة حقوق الإنسان: ١٠٣
منظمة زوخروت: ٢٨٩
المنظمة الصهيونية العالمية: ٣١٩
منظمة اللاجئين الدولية: ٢٦٣
منع عودة اللاجئين: ٢١٥ - ٢١٨
منوف (مستعمرة): ١٧٨
منيّر، إسبير: ١٩٥ - ١٩٧
مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠): ٣٢٠
مؤتمر السلام (باريس، ١٩١٩): ٣٢٠
المؤتمر الصهيوني الأول (سويسرا، ١٨٩٧): ٣١٩
المؤتمر العربي الفلسطيني الأول (القدس، ١٩١٩): ٣٢٠
مؤتمر لوزان (١٩٤٩): ٢٤٣، ٢٦٥
مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١): ٢٦٨
موتسكين، ليو: ١٥
موريس، بِني: ٥، ٦، ٥٩، ٦٣، ٦٨، ٩٠، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٧
- أنظر أيضاً: «نشوء مشكلة...»
الموساد: ١٤، ٧٩
موسوعة هاتشينسون: ٩، ١١
موسوعة ويكيبيديا: ١١ - ١٢
موفاز، شاؤول: ٩٤
مئير، غولدا: ١٠٧، ١٣٢، ٣٠٨
ميا شعاريم (حي/القدس): ٧٨
ميرون (قرية): ١٢٣، ١٤٩، ٢٠٩
ميعارا، (الضابط) ممدوح: ٢٠٥

ميلسون، مناحم: ٦٥
ميلشتاين، أوري: ٣٠٦
ميناء حيفا: ١٠٤، ١١٥
ميناء يافا: ٣٢١

(ن)

نابلس: ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٠
نابليون: ١١١
ناصر الدين (قرية): ١٠٣، ١٢٢
الناصرة: ١٠٨، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٩٨ - ١٩٩
الناعمة (قرية): ٦٧
النبي روبين (قرية): أنظر: جامع
النبي شعيب: ٢٠٠
النبي صموئيل (قرية): ١٠٢
النبي يوشع (قرية): ١٤٩
نتنياهو، بنيامين: ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٩
نجار، إميل: ٧١
نجد (قرية): ١٧٥
«نجمة جديدة في الشرق الأدنى» (كتاب/ كينيث بيلبي): ١٩٦
نجيب (النقيب): ٢٠٥
نحماني، يوسف: ٢٧، ٧٢، ٢٤٠
النشاشيبي (آل): ١١٠
«نشوء ١٩٤٨» (كتاب/ دان كورتسمان): ٤
«نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» (كتاب/ بني موريس): ٥٩
نغبا (مستعمرة): ٩٥
النغنغية (قرية): ١١٩
النقب: ٤٠، ٤٤، ٥١، ٩٥، ١٧٧، ٢٠١، ٢٢١، ٢٢٢
النكبة: ٥، ٧، ١٢، ١٦، ٥٥، ٦٣، ٨٤، ١٨٠، ٢٠٨
- إنكار: ٢٦٣ - ٢٧٥
«النكبة الفلسطينية» (كتاب/ مايكل بالومبو): ٥
نهاريا: ٢٤٨
النهر (قرية): ١٥٤
نهر الأردن: ١١٤، ٢١٧
نهر الليطاني: ١٥٦
نهلال (مستعمرة): ١٨٣
نيتسانيم (مستعمرة): ٩٥
نيريم (كيبوتس): ٢٣٨
نيس تسيونا (مستعمرة): ٧٦
«نيويورك تايمز» (صحيفة): ٨٨، ١٢٩، ١٢١، ٣٠٥
«نيويورك هيرالد تريبيون» (صحيفة): ١٩٦

(هـ)

الهاشميون: ٥٢، ٨١، ١٣٣
الهاغاناه: ١، ٣، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٦١، ٦٥، ٦٧ - ٧٠، ٧٤ - ٧٩، ٨١، ٨٧، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٠ - ١٠٣، ١٠٩ - ١١٢، ١١٤ - ١١٦، ١٢٥، ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٦، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣
- أرشيف: ٧٣، ١١٦ - ١١٨، ١٢٤، ١٧٨
- سلاح العلم (حيمد): ١١٢
- سلاح الميدان (حيس): ٥٥
- القيادة العليا: ٤٧، ٤٨، ٦١، ٦٢،

٦٧، ٦٩، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٩١، ٩٢، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٣، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧
- وحدة الاستخبارات: ٥٥، ٨٠، ١٢٣
- والإرغون: ٥٥، ٦٨، ١١٤ - ١١٦، ١٥١، ١٥٢
- وأسرى الحرب: ١٢٥، ٢٢٩ - ٢٣٠
- أنظر أيضاً: البالماخ
هدار (حي/حيفا): ٢٢٨
الهدنة الإسرائيلية - الأردنية: ٣٢٥
الهدنة الإسرائيلية - السورية: ٣٢٥
الهدنة الإسرائيلية - اللبنانية: ٣٢٥
الهدنة الإسرائيلية - المصرية: ٣٢٤
هشاحر: أنظر: وحدات «الفجر»
هضبة الجولان: ٢٨٤
- أنظر أيضاً: مرتفعات
همزراحيم: أنظر: اليهود الشرقيون
الهواري، محمد نمر: ١٣٤
الهواشلة (حمولة): ٢٤٨
هوج (قرية): ١٧٥، ٣١٠
هوروفيتس، دافيد: ٢٤٠
هوشة (قرية): ١٢٧، ١٧٧
الـهـولـوكـوسـت: ٣، ٧، ٣٧، ٥٦، ٨٣، ٩٤، ١٢١، ١٢٢، ١٣٣، ١٩٧
هيئة الأركان العامة (متكال): ٤٧، ١٣٦، ١٤٣ - ١٤٤
الهيئة الاستشارية: ١٣، ٤٦ - ٤٨، ٥٤، ٦١ - ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧١ - ٧٣، ٧٥ - ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٩ - ٩٤، ٩٩، ١٠٤، ١١٥، ١٢٨، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٦، ٢٨٣، ٢٩٥
- توسيعها: ٨٣
- سياسة بث الذعر: ٦٢ - ٧٠
الهيئة التنفيذية لمجلس الشعب: ١٣٦
- أنظر أيضاً: مجلس الشعب
الهيئة العربية العليا: ٣١، ٤٢، ٥٩، ٧١، ١٣٣
هيرتسل، تيودور: ١٥، ١٩، ٥٧، ٢٧٩، ٣١٥، ٣١٩
هيرودوس الكبير: ٨٥

(و)

وادي بيسان: ٣٣
وادي حنين (قرية): أنظر: جامع
وادي الحوارث (قرية): أنظر: جامع
وادي رشميا (حي/حيفا): ٦٩
وادي عـــارة: ٩٣، ١٤١، ١٥١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٢
وادي عارة (قرية): ١١٩
- أنظر أيضاً: مجزرة
وادي اللطرون: ١٩٨
وادي الملح: ٣٠
وادي النسناس (حي/حيفا): ٢٣٥، ٢٣٦
وايزمن، حاييم: ٣٢٠
وحدات «الفجر» (هشاحر): ٦٨
الوزير، خليل: ١٩٧
وعد بلفور: ٢٢، ٢٣
- أنظر أيضاً: إعلان
وعرة السريس (قرية): ١٢١

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: أنظر: الأونروا
الوكالة اليهودية: ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٢٣٩
- الدائرة التعليمية: ٢٦
الولايات المتحدة الأميركية: ١٤، ٤٢، ٢٤٠ - ٢٤٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٨١، ٣٢٢، ٣٢٣
ويلر، كيث: ١٩٦
وينغيت، أورد تشارلز: ٢٤ - ٢٥، ٦٥، ٦٦، ٧٤

(ي)

ياجور (قرية): ١٢١
ياد موردخاي (مستعمرة): ٩٥
يادين، يغئيل: ١٣، ٣١، ٧٤ - ٧٦، ٧٩، ٨٥، ٩٤، ١١٢، ١٢٥، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥
يازور (قرية): ١٥١
- أنظر أيضاً: جامع
ياعد (مستعمرة): ١٧٨
يافا: ٥٧، ٦٤، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٨١، ٨٤، ٨٥، ١٠٤، ١١٤ - ١١٥، ١٣١، ١٣٧، ١٥١، ١٥٢، ١٩١، ٢٣٢ - ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٤٤، ٣١٩، ٣٢٣
- السرايا: ٧٠
- أنظر أيضاً: جامع حسن بيك؛ ميناء
يالو (قرية): ١٩٨
يبنة (قرية): ١٧٥
يحيعام (مستعمرة): ١٥٣، ١٥٤
يرمياهو، دوف: ٢٢٠، ٣١٢
اليهود السود: ٣١٥
اليهود الشرق الأوروبيون: ٢٣٤، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣١٥
اليهود الشرقيون: ١٥٢، ٢٣٤، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣١٥
اليهودية (قرية): ١٥١
يوغسلافيا: ١٣
يوكنعام (مستعمرة): ٨٩ - ٩٠
- أنظر أيضاً: قيرة
«يوميات بن - غوريون»: ٤٧، ٤٨، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٧، ١١٢، ١٥٦، ١٧٥، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٦ - ٢٣٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥ - ٣٠٩
«يومياتي» (يوسف فايتس): ٤٧، ٩٠